

947.084

C3111th

v.1

1970

الجزء الأول



١٩١٧ - ١٩٥٣

DL

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر  
بالقاهرة

سنة ٢٠٠٥  
أحمد منصور غنيم  
القاهرة

## تقديم

ان التهور فى محاولة كتابة تاريخ روسيا منذ ثورة اكتوبر ١٩١٧ واضح لكل انسان ، واولئك الذين سيتسامحون فى المحاولة سيففرون اخطاء التنفيذ . وقد يبدو ان تاريخ روسيا السوفيتية ، يكتبه رجل انجليزى ليست لديه اية خلفية روسية او ماركسية ، مشروع فيه مجازفة . ولكن الفجوة الواسعة الواضحة التى سيفطئها المشروع تبرر القيام به . فالكتب التى وضعت فى بريطانيا او الولايات المتحدة عن اوربا الغربية او وسط اوربا كثيرا ما يشوهها افتراض لا واعى بان سياسات وانظمة فرنسا وايطاليا او المانيا مثلا يمكن فهمها فى ضوء مقابلها البريطانى او الأمريكى . وليس هناك شخص عاقل يقيس روسيا فى عهد لينين وتروتسكى وستالين بمعيار مستمد من بريطانيا وعهد مكدونلد وبولدوين وشرشل او أمريكا فى عهد ويلسون وهوفر وفرنكلين روزفلت . ان مؤرخ روسيا السوفيتية يحس فى كل خطوة بوطاة المهمة المزدوجة المفروضة على كل مؤرخ جاد : الجمع بين الفهم المتصور لاتجاه الأشخاص وغرضهم من ناحية ، وتقدير المفزى الشامل لأعمالهم من ناحية اخرى .

وكنتم اطمح الى كتابة تاريخ النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى انبثق من الأحداث ، لا تاريخ أحداث الثورة ( فهذه قد سجلتها تاريخيا أيد كثيرة فعلا ) . وبهذا الغرض فى فكرى تصورت البدء بفصل تقديمى طويل أحلل فيه بناء المجتمع السوفيتى كما أنشئ قبل انسحاب لينين نهائيا من المسرح فى ربيع ١٩٢٣ - وهى لحظة تكاد تكون مصاحبة لانشاء اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

هذا الكتاب هو ترجمة المجلد الاول من

«The Bolshvik Revolution 1917-1923»

«A History of Soviet Russia»

Edward Hallet Carr

وهو الجزء الاول

تأليف

بيد ان هذا الاطار ثبت بالبحث انه لا يتناسب مطلقا مع ضخامة انجازات  
لنين وأثرها على المستقبل . وأعيدت خطة الفصل في صورة مجلد ،  
ونما اثناء العمل ليصير مؤلفا كبيرا بعنوان « ثورة البلاشفة ١٩١٧ -  
١٩٢٣ » من ثلاثة مجلدات ، يضم الأول منها الاجزاء الأول والثاني  
والثالث . والثاني يضم الجزء الرابع « النظام الاقتصادي » ، ويضم  
المجلد الثالث الجزء الخامس « روسيا السوفيتية والعالم » ، والجزءان  
الاخيران في مرحلة متقدمة وسيكونان معدان للنشر في العام القادم .  
وستكون الدفعة الثانية من المشروع كله بعنوان « الصراع من اجل  
القوة ١٩٢٣ - ١٩٢٨ » .

وبرغم ان ثورة البلاشفة ١٩١٧ - ١٩٢٣ ستكون كاملة بذاتها ،  
فانها مع ذلك تحتفظ الى حد ما بطابعها كمرحلة تمهيدية لمشروع  
أكبر . وهي لا تتضمن تسجيلا شاملا لأحداث الفترة التي تناولها ،  
بل تحليلا للأحداث التي صاغت الخطوط الرئيسية لما جاء بعدها .  
فمثلا لن يجد القارئ سردا مسلسلا للحرب الأهلية ، وان كنت قد  
ناقشت سيرها ونتائجها في عدة مناسبات في الجزء الثالث من المجلد  
الحالي ، وستكون لدى فرص أخرى كثيرة لمناقشتها في الجزء الخامس .  
ومن ناحية أخرى لم أتردد في تخصيص الفصول الافتتاحية لأحداث  
ما قبل ١٩١٧ ومناقشتها حتى اذا كانت نتائجها المباشرة تبدو صغيرة ،  
لأنها لعبت دورا جوهريا في تاريخ الثورة بعد ذلك . ان كتابي جون ريد  
« عشرة أيام هزت العالم » ( ١٩١٩ ) و م. فيليس برايس « ذكرياتي  
عن الثورة الروسية » ( ١٩٢١ ) يرسمان صورة حية للثورة نفسها ،  
وأولئك الذين يريدون سجلا شاملا باللغة الانجليزية لفترة الحرب  
الأهلية سيجدونها في كتاب و. ه. شميرلين « تاريخ الثورة الروسية  
١٩١٧ - ١٩٢١ » في مجلدين ( ١٩٣٥ ) .

ان كتابة التاريخ المعاصر لها مخاطرها . ولكني لم أقتنع قط بأنها  
أشد من المخاطر التي تواجه مؤرخ الماضي الأبعد ، بعد أن يكون الزمن  
قد اختزل الشواهد والأدلة بعملية من الانتقاء والتآكل بطريقة لا تضمن  
بقاء الأصلح أبدا . ومن الاعتقادات السائدة أن مؤرخ روسيا السوفيتية  
يواجه مشاكل ناجمة عن فقر مصادره أو عدم الوثوق فيها . وأيا كانت  
مبررات هذا الاعتقاد بعد سنة ١٩٢٨ ، فانها لا تمت بصلة الى الفترة  
التي نحن بصدددها ، فموادها كثيرة وتسم في مجموعها بصراحة غير  
عادية في بيان الوقائع والتعبير عن الرأي . ولما كانت السلطات  
السوفيتية تتبع في الوقت الحاضر سياسة خاطئة بعدم تشجيع  
الدارسين غير الشيوعيين لتاريخهم ومؤسساتهم على زيارة الاتحاد  
السوفيتي والعمل في مكتباته ، فقد اضطرت الاعتماد أساسا على

مكتبات البلاد الأخرى . واغنى هذه المكتبات واحفظها مكتبات الولايات  
المتحدة . ومن ثم فاني مدين بالشكر العميق لمعهد الدراسات المتقدمة  
في برنستون والجامعة كولبيا وجامعة ستانفورد اللتين اتاحتا لي فرصة  
زيارة الولايات المتحدة في ١٩٤٨ والتنقل في انحاءها . ومكتبات جامعات  
كولبيا وهارفارد وستانفورد ، وكذلك المكتبة العامة في نيويورك ومكتبة  
الكونجرس ، غنية بالمواد السوفيتية ، واني لشاكر لامناء هذه  
المؤسسات وموظفيها لمساعدتهم ونصائحهم في البحث عن المواد .

بيد ان القسم الأكبر من عملي تم في إنجلترا ، وبرغم ان التسهيلات  
الكافية للدراسات السوفيتية في جامعاتنا الكبرى لاتزال في حاجة الى  
الكثير ، فاني كنت سعيد الحظ بالمساعدة الكريمة التي تلقيتها من  
الأصدقاء ، الذين كان لاختلافهم في الرأي الفضل في توضيح رأيي  
في كثير من الأحيان . وقد قرأ مستر اسحق دويتشر كل المخطوط  
وكان له فضل النصيحة في نقاط وتفسيرات للوقائع لا عداد لها ، وقرأ  
مسترا . روتشتاين ، المحاضر في كلية الدراسات السلافية والأوروبية  
الشرقية بجامعة لندن ، عدة فصول . وكانت له تعليقات وأوجه نقد  
مفيدة ، وقام د. ر. شلزنجر ، من « قسم دراسات المؤسسات الاجتماعية  
والاقتصادية في الاتحاد السوفيتي » بجامعة جلاسجو بنفس الخدمة  
فيما يتصل بالفصل الخاص بالذهب البلشفي في تقرير المصير والمذكرة  
المحققة به ، وكذلك فعل مستر راخميلفيتش بالنسبة للفصلين الأولين  
عن التاريخ المبكر للحزب ، وقرأت مسز جين دجرايس المجلد كله اثناء  
الطبع واقترحت عدة تصحيحات بالنسبة للمادة وللشكل ، وكان  
د. ايليا نويستاد ، المساعد بمكتبة مدرسة لندن للاقتصاد سابقا  
والمحاضر في جامعة ليشستر الآن ، دليلا لا تقدر مساعدته فيما يتصل  
بمراجع المكتبة المتشعبة ، كما كان معينا مفيدا في نقط البحث . كما  
منحني ايضا د. ل. لونسون ، أمين مكتبة مدرسة الدراسات السلافية ،  
وموظفو مكتبة المعهد الملكي للشؤون الدولية ، مساعدتهم المستمرة في  
البحث الذي لا ينتهي عن الكتب . واني لأشعر باني مدين بكل هذه  
الأفضال ولا أستطيع أن اوفيها حقها في هذا التقديم . ولعله ليس  
من الضروري جدا في هذه المناسبة أن اضيف البيان المألوف بأن أولئك  
الذين ساعدوني أو نصحوني غير مسئولين عن أخطائي أو آرائي : فليس  
بينهم من يتفق معي في كل ما كتبت . ومع ذلك فعرفاني بفضلهم ليس  
اقل عمقا او اخلاصا . واريد ايضا أن انتهز هذه الفرصة لشكر الناشرين  
الذين جعلوا في وسعي أن أشرع في هذا العمل الذي يتطلب وقتا  
طويلا .

يبقى بعد ذلك بعض التفاصيل الفنية . هناك عقبتان مستمرتان

ارسل هذا الكتاب الى المطبعة سوى الاثنى عشر مجلدا الاولى ( من ستة عشر مجلدا يضمها المشروع ) . وكانت مجموعة اعمال تروتسكى قد بدأت تنشر فى موسكو بين ١٩٢٥ ، ١٩٢٧ ولكنها توقفت ، وقد استخدمت هذه الطبعة فيما يتصل بالكتابات التى نشرت فيها .

وقد اخذت خطابات لينين وستالين فى مؤتمرات الحزب ومؤتمرات السوفيتيات .. الخ ، من مجموعتى اعمالهما بصفة عامة ، وليس من السجلات الرسمية لهذه المؤتمرات .. الخ ، فالحصول على هذه الاخيرة اكثر صعوبة بالنسبة للدارس العادى ، وقد ثبت أن ما جاء فى مجموعتى اعمالهما يمكن الاعتماد عليه .. اما المتحدثون الآخرون فقد أوردت ما قالوه نقلا عن السجلات الرسمية . ولعدم اكتمال مجموعات الصحف السوفيتية فى انجلترا ( وعدم صلاحيتها للاستخدام أحيانا ) اضطررت فى كثير من الاحيان الى استخدام مراجع ثانوية بدون تحقيق وباستثناء مجموعة اعمال ماركس وانجلز ولينين وتروتسكى ولينين وستالين ، كتبت تاريخ نشر المراجع التى اعتمدت عليها ، ولكنى لم أشر الى مكان النشر الا حيثما يخشى من اللبس . والأعمال التى باللغة الانجليزية المفروضة أنها صدرت فى لندن ، الا حيثما أشرت الى غير ذلك ، أو كانت طبيعة العمل « مثل : العلاقات الخارجية للولايات المتحدة » تجعل مثل هذا الاحتياط غير ضرورى . ووجدت عادة استخدام المختصرات لأسماء المؤسسات السوفيتية ( مثل Comintern, VTSIK ) مفيدة جدا فلم اتركها . ولكنى كتبت دائما اسم المؤسسة كاملا عند استخدامه لأول مرة ، وأضفت فى نهاية هذا المجلد قائمة بالاختصارات .

وسيفهر ثبت كامل مع قائمة المراجع فى آخر المجلد الثالث .

٢٠ ابريل ١٩٥٠

« ١٠ هـ . كار »

تواجهان الكتاب فى الشئون الروسية ، التتوييم الزمنى وطريقة كتابة الاسماء الروسية بالحروف اللاتينية . فلاحداث التى وقعت فى روسيا قبل ٢٥ أكتوبر ، ٧ نوفمبر سنة ١٩١٧ سجلت هنا تبعا للتقويم الجولياني الذى كان مطبقا هناك فى ذلك الوقت ، أما الاحداث التى وقعت خارج روسيا فقد أرخت تبعا للتقويم الغربى . وحينما اقتضى الامر نوهت بالتقويم الذى اتبعته . وقد سجلت الاحداث التى وقعت فى روسيا بين ٢٥ أكتوبر / ٧ نوفمبر ١٩١٧ و ١٤ فبراير ١٩١٨ ( عندما طبقت روسيا التقويم الغربى ) بالتاريخين معا . أما فيما يتعلق بكتابة الاسماء الروسية بالحروف اللاتينية فليست هناك طريقة ترضى الجميع قط باستثناء العالم اللغوى الذى ابتكرها ، والطريقة التى اتبعتها قريبة من طريقة مكتبة الكونجرس ، بدون ما فيها من تحسينات . وفيما يتصل بأسماء الاعلام صحبت أحيانا بالطريقة حتى أتجنب الغرابة . وهكذا اكتب ( Herzen ) بدلا من ( Axelrod ) ، ( Zinoviev ) بدلا من ( Aksel'rod ) ، ( Zinov'ev ) بدلا من ( Zinoviev ) ، ( Dzhugashvili ) بدلا من ( Dzierzhinski ) ، وهى الصورة البولندية التى لا شك فى أنه هو نفسه كان يفضلها عندما يكتب بالحروف اللاتينية . وقد فشلت فى أن أكون متسقا ، ولكنى لست فى حاجة الى طلب التسامح الا من أولئك الذين لم يعانون هذه المشاكل بالذات .

وسيفهر فى المجلد الثالث من « ثورة البلاشفة ١٩١٧ - ١٩٢٣ » ثبت بالمراجع الرئيسية فيه . وفى هذه الأثناء أرجو أن تكفى الارشادات التى فى الحواشى . ولا توجد طبعة واحدة كاملة لكل أعمال ماركس وانجلز باللغات التى كتبت بها . ولم يظهر من مشروع « Hiotorish-Kritische Gesamtausgab » تحت رعاية معهد «ماركس - انجلز - لينين - سوى سبعة مجلدات من القسم الأول « الكتابات الاولى » وأربعة مجلدات من القسم الثالث « مراسلات ماركس - انجلز » . وقد استخدمت هذه المجلدات حينما أمكن ذلك . وفيما عدا ذلك استخدمت الترجمة الروسية التى تكاد تكون كاملة لأعمالهم التى نشرها معهد « ماركس - انجلز - لينين » أيضا . وفيما يتعلق بأعمال لينين استخدمت الطبعة الثانية ( وكانت الثالثة مجرد اعادة طبع للثانية ) وفضلتها على الطبعة الرابعة التى لم تكتمل بعد والتى أغفلت كل الحواشى تقريبا . وفيما يتعلق بأعمال ستالين لم يكن قد جهز بعد للعمل عندما





## الإنسان والأداة

- الفصل الأول أسس البلشفية
- الفصل الثاني البلاشفة والمناشفة
- الفصل الثالث ١٩٠٥ وما بعدها
- الفصل الرابع من فبراير الى أكتوبر

## الفصل الأول

### أسس البلشفية

يرجع أصل « الحزب الشيوعي الروسي ( البلشفة ) » - الذي صار فيما بعد « الحزب الشيوعي للاتحاد كله ( البلشفة ) » الى مؤتمر صغير من تسعة رجال اجتمعوا في مينسك في مارس ١٨٩٨ حيث أسسوا « حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي الروسي (١) » . وكان المندوبون التسعة يمثلون منظمات محلية في بتسبرج وموسكو وكييف وايسكاترينوسلاف والاتحاد العام للعمال اليهود في روسيا وبولندا المعروف باسم « البوند » وقد استمر انعقاد المؤتمر ثلاثة أيام ١ و ٢ و ٣ مارس ١٨٩٨ . وعين لجنة مركزية وقرر أن يصدر صحيفة للحزب ، ولكن قبل أن يتم شيء قبضت الشرطة على زعماء المشتركين في المؤتمر كلهم بحيث لم يبق أثر تقريبا لهذا المجهود الأول سوى اسم اشتركت فيه عدد من اللجان والمنظمات المحلية التي لم يكن لها نقطة التقاء مركزية ولا أية صلات أخرى بعضها ببعض . ولم يقم أى من المندوبين التسعة الذين اجتمعوا في مينسك بدور رئيسي في تاريخ الحزب اللاحق ، لقد صدر « بيان حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي الروسي » بعد أن تفرق أعضاء المؤتمر ، وكان كاتبه هوبيتز ستروف أحد المثقفين الماركسيين . وهذا هو أهم ما خلفه المؤتمر من تراث للأجيال اللاحقة .

وأشار البيان الى «عاصفة ثورة ١٨٤٨ المانحة للحياة» التي هبت على أوروبا منذ خمسين عاما خلت ، وقال ان الطبقة العاملة الروسية

(١) لم يستعمل مؤسسو الحزب لفظ Russkaya بل لفظ Rossiskaya للدلالة على كل اقاليم الامبراطورية الروسية وليس مجرد المنطقة التي يسكنها الجنس الروسي .

«محرومة كلية مما يتمتع به زملاؤها في البلاد الأخرى بحرية وسلام - نصيب في إدارة الدولة وحرية القول والكتابة ، وحرية التنظيم والاجتماع » . وهذه الأشياء أدوات ضرورية في الصراع « من أجل تحريرها نهائيا ، وضد الملكية الخاصة ، وفي سبيل الاشتراكية » (١) . وفي الغرب كسبت البورجوازية هذه الحريات . أما في روسيا فان الظروف مختلفة .

« فكلما اتجه المرء شرقا في أوروبا وجد البورجوازية أضعف وأحقر وأكثر جينا في المرح السياسي ، وصارت المهام الثقافية والسياسية التي تقع على عاتق البرولتاريا أكبر . فالطبقة العاملة الروسية لابد أن تحمل على اكتافها القوة أعباء تحقيق الحرية السياسية ، وهي ستفعل ذلك حتما ، وهذه الخطوة جوهرية ، ولكنها الخطوة الأولى فقط في تحقيق الرسالة التاريخية الكبرى للبروليتاريا في إقامة نظام اجتماعي لا مكان فيه لاستغلال الإنسان بواسطة الإنسان » .

وبذلك قبلت الوثيقة بلا تحفظ فكرة الثورة على مرحلتين ، الثورة الديمقراطية البورجوازية والثورة الاشتراكية البرولتارية ، التي وضعها « البيان الشيوعي » قبل ذلك بخمسين عاما ، وميزتها الكبرى انها اشارت لأول مرة الى المشكلة الأساسية للثورة الروسية - عجز البورجوازية الروسية عن القيام بثورتها الخاصة وما ترتب على ذلك من امتداد دور البرولتاريا الروسية ليشمل زعامة الثورة البورجوازية الديمقراطية . وكان النقد الرئيسي الذي وجه اليها فيما بعد هو انها لم تشر الى دكتاتورية البرولتاريا أو الى الوسيلة التي تستطيع بواسطتها البرولتاريا أن تقوم برسالتها . ولذلك ظل البيان مجرد عمل أكاديمي أكثر منه برنامج عمل .

وكان مؤتمر مينسك أول محاولة منظمة لخلق حزب ماركسي روسي على أرض روسية . وكان الثوريون الروس طوال الثلاثين سنة السابقة هم « الشعبيون » ( نارودنيك ) - وهو اسم أطلق على سلسلة متعاقبة من الجماعات الثورية التي تؤمن بنظرية ثورة الفلاحين وبارتكاب أعمال الارهاب ضد أعضاء الأوتوقراطية الروسية . وفي نهاية السبعينات من القرن الماضي انفصل شاب ثوري اسمه بليخانوف عن « الشعبيين » بسبب الاختلاف حول قضية الارهاب الفردي ، الذي اعتبره غير ذي جدوى ، وهرب الى الخارج ثم اعتنق الماركسية وأسس في ١٨٨٣ جماعة ماركسية روسية في سويسرا تحت اسم «تحرير العمل» . وإثار

بليخانوف وزملاؤه ، الذين كان أكثرهم نشاطا أكسلرود وفيرا زاسوليتش ، حربا شعواء لا هوادة فيها ضد « الشعبيين » ، وطبقوا على الظروف الروسية الفكرة الماركسية التي تذهب الى أنه لا يمكن قيام الثورة الا عن طريق نمو الرأسمالية وعلى يد البرولتاريا الصناعية . واضفى التوسع السريع في الصناعة والمصانع في روسيا إبان هذه السنوات وبداية الاضرابات الصناعية شيئا من الأثر الواقعي على هذا البرنامج الذي كان يبدو في أول الأمر غير واقعي . وفي التسعينات بدأت تظهر جماعات ماركسية وليدة في روسيا نفسها ، وفي ١٨٩٥ شهدت بيتربورج تأسيس « عصبة الصراع من أجل تحرير الطبقة العاملة » . وكان من أعضاء هذه العصبة أحد تلامذة بليخانوف الشبان المتحمسين اسمه فلاديمير ايلينخ أوليانوف .

وقد ولد فلاديمير أوليانوف سنة ١٨٧٠ في سيمبرسك ( التي أعيد تسميتها بعد ذلك بسنوات عديدة باسم أولياتوفسك ) ابنا لموظف حكومي صغير . وقد نشرت الجيل الأصغر من العائلة بالأفكار الثورية منذ وقت مبكر . وعندما بلغ فلاديمير السابعة عشرة أعدم شقيقه الأكبر الكسندر لاشتراكه في مؤامرة لاغتيال أسكندر الثالث . وقد درس فلاديمير أوليانوف في جامعة كازان حيث اعتنق الماركسية وطرده منها بسبب نشاطه الثوري ، وفي أوائل التسعينات ذهب الى بيتربورج لدراسة القانون وللاستكمال تربيته الماركسية . وكانت أول كتاباته استطرادا لهجمات بليخانوف ضد « الشعبيين » ، وفي شتاء ١٨٩٤ - ١٨٩٥ كان يشرح مؤلف بليخانوف الجديد « في موضوع نمو وجهة النظر الواحدة في التاريخ » (١) لمجموعة من الشبان الماركسيين المعجبين .

وفي صيف ١٨٩٥ زار أوليانوف الشاب الأستاذ نفسه في سويسرا ثم عاد الى بيتربورج حيث انضم الى « عصبة الصراع من أجل تحرير الطبقة العاملة » . ولكن « العصبة » لم تكن مهتمة بالنظرية فقط . فقد قام أوليانوف ، والأعضاء الآخرون ، بتوزيع النشرات الثورية على عمال المصانع ، وأدى ذلك الى القبض عليه في نهاية ١٨٩٥ وسجنه بضعة شهور ثم نفيه الى سيبيريا ، وان لم يقطع ذلك نشاطه الأدبي بسبب التهاون من جانب الشرطة . وإبان فترة نفيه في سيبيريا كان ذهنه يعمل في وضع خطط لتنظيم حزب تدور حول فكرة انشاء صحيفة

(١) لقد اختير هذا الاسم الضخم لمؤلف بليخانوف لتجنب الشبهات حيث أنه نشر في روسيا بموافقة الرقابة . وتحمل الترجمة الانجليزية (١٩٤٧) عنوانا أكثر ملامعة هو «في الدفاع عن المادية» . وقد استعمل بليخانوف اسما مستعارا في هذا الكتاب هو بلتوف .

للحزب تصدر في الخارج وتهرب الى روسيا . وناقش هذه الخطط مع نادزداكروبسكايا ، التي كانت قد لحقت به في سيبيريا حيث تزوجها ، ومع اشتراكي ديمقراطي آخر هو كرزيبرانوفسكى الذى كان يشاركه في منفاه ، وكذلك مع اثنين آخرين هما بوتريشوف ومارتوف اللذين كانا في مكان آخر من سيبيريا (١) . وبعد أن اطلق سراح أوليانوف وبوتريشوف ومارتوف جمع الثلاثة بعض المال وذهبوا الى جنيف للحصول على تعاون بليخانوف . وسرعان ما وصلوا الى اتفاق وتقرر اصدار مجلة اسبوعية شعبية باسم « اسكرا » ( الشرارة ) وصحيفة نظرية جادة باسم « زاريا » ( الفجر ) يتولى رئاسة تحريرها مجلس مكون من ستة أشخاص هم : بليخانوف وأكسلرود وزاسوليتش ، كممثلين لجماعة « تحرير العمل » ، ومعهم أوليانوف وبوتريشوف ومارتوف .

وخرج أول عدد من « اسكرا » من المطبعة في شتوتجارت في أول ديسمبر سنة ١٩٠٠ وأول عدد من « زاريا » في أواخر ابريل سنة ١٩٠١ (٢) . وكان بليخانوف يعتبر نفسه ، ويعتبره الآخرون ، الرأس المفكر للمشروع بوصفه عميد الماركسيين الروس وبما له من هيبة وسلطة . وكانت أسماء الثلاثة الأعضاء في جماعة « تحرير العمل » هي التي ظهرت وحدها في الاعلان المبدئي للمجلة « اسكرا » ، التي كان من الواضح أنها قامت على أساس مشروع أعدده أوليانوف في روسيا (٣) ، كما أن الأسماء الثلاثة نفسها - بليخانوف وأكسلرود وزاسوليتش - هي التي ظهرت وحدها أيضا على غلاف « زاريا » . فقد كان أعضاء مجلس التحرير الثلاثة الصغار غير معروفين مطلقا حتى ذلك الوقت . وكان أوليانوف ، أكثرهم نشاطا في الكتابة ، قد نشر أول مؤلفاته باسمين مستعارين هما « ايلن » و « تولين » . وبعد أن غادر روسيا أخفى شخصيته وراء اسمين مستعارين هما « بتروف » و « فرينى » . وظهر مقال في « زاريا » في ديسمبر سنة ١٩٠١ استخدم فيه لأول مرة توقيع « لينين » الجديد . وكانت المناسبة ذات قيمة رمزية خاصة . فقد كان حوالى هذا الوقت أن بدأ لينين لأول مرة يبرز فوق زملائه المحروين لنشاطه ووضوح أفكاره . وكان الوحيد بينهم الذى يعرف ما يريد :

(١) ن.ك.كروبسكايا «ذكريات عن لينين» (الترجمة الانجليزية ١٩٣٠) ص ٣٩ .

(٢) وطبعت الأعداد التالية في ميونيخ الى ديسمبر ١٩٠٣ عندما نقل مركز النشر الى جنيف .

(٣) «أعمال لينين» AI ص ٤١-٣٧ . «وثائق الحزب الشيوعي للاتحاد كله» (١٩٤١) I ص ١٠-٧ . ويؤكد مارتوف وجود المشروع الاصلى (أعمال لينين) AI (٥٥٤) . وليس هناك ما يثبت ما بقى منه في المشروع النهائي .

وضع مجموعة مقبولة من المبادئ الثورية وانشاء حزب ثورى منظم . واقتضى تحقيق الهدف الاول من هذين الهدفين ، الى جانب اصدار « اسكرا » . وضع برنامج للحزب ، وتطلب الثانى الدعوة الى عقد مؤتمر للحزب ليسير قدما بالعمل الذى بدأ في ١٨٩٨ ولم يكمل . وكان المقصود باسكرا كما جاء فى الاعلان الاول بمولدها « تشكيل وتنظيم محدد » للحركة الاجتماعية الديمقراطية الروسية المبعثرة .

« قبل ان نتحد ، ولكى نتحد ، يجب علينا أولا ان نضع فيصلا نهائيا ومحددا . والا فان اتحادنا يكون مجرد أسطورة تختفى وراءها حالة الفوضى السائدة وتحول دون استئصال جذورها . ومن ثم فيجب ان يكون مفهومنا أننا لا ننوى ان نجعل صحيفتنا مجرد مجموعة من الآراء المتناثرة . بل اننا على النقيض من ذلك سندبرها بروح سياسة محددة بشدة » (١) .

وفى منتصف عام ١٩٠٢ استطاعت اسكرا أن تضع بين يدي قرانها مشروعا لبرنامج حزب يمثل توليفة صيغت بعناية من آراء بليخانوف المعتدل الحريص وآراء لينين الأكثر جراءة وصلابة . وحوالى نفس الوقت نشر لينين أول مؤلفاته الكبيرة عن المذهب الثورى والتنظيم الثورى ، « ماذا نفعل ؟ » . وفى أوائل ١٩٠٣ كانت الاستعدادات قد سارت الى حد يكفى لدعوة مؤتمر لانشاء الحزب يعقد فى بروكسل فى يوليو من ذلك العام .

وقد كتب لينين بعد ذلك بحوالى عشرين سنة أن « البلشفية بوصفها تيارا من الفكر السياسى وبوصفها حزبا وجدت منذ ١٩٠٣ » (٢) . وقد تشكل طابع البلشفية بالمناقشات التي دارت فى الفترة التي تم فيها تصورهما ومولدهما - وهى مناقشات كان دور لينين مبرزا فيها بوضوح فكره ونبوغه وعزيمته وتصميمه وثقته ومزاجه الجدلى . وقبل اجتماع المؤتمر كان قد تم الانتصار فى ثلاث معارك ايديولوجية . معركة ضد الشعبيين التي انتهت بأن حزب « العمال الاجتماعى الديمقراطى » اعتبر البرولتاريا ، وليس الفلاحين ، هم القوة الدافعة للثورة القادمة ، وضد « الماركسيين القانونيين » بأن دعا الحزب الى العمل الثورى والاشتراكي ، وضد من يدعون « بالاقصاديين » بأن تقدم الى الحزب باسم البرولتاريا بمطالب سياسية الى جانب المطالب الاقتصادية .

(١) وثائق الحزب الشيوعي (١٩٤١) I ص ٩ . «أعمال لينين» IV ٣٩-٤٠

(٢) نفس المرجع XXV ١٧٤ .

وكان الفضل الأكبر في الحملة ضد « الشعبين » لبليخانوف .  
فالثوار الروس الأول في الستينات من القرن الماضي كانوا ماديين يقوم  
افكارهم على الأسس الفكرية التي وضعها رواد الأربعينات السابقة  
عليهم . وكانت ماديتهم هي تلك وقد سادت في استنارة القرن الثامن عشر ،  
وكانوا راديكاليين بالمعنى الذي انبثق عن الثورة الفرنسية ، ولم تكن  
لهم صلات بالفلاحين الروس ولا بعمال المصانع الروس الذين كانوا حتى  
ذلك الوقت لا وزن لهم عدديا . واكتشف الثوريون الروس في  
السبعينات الفلاح الروس ووجدوا فيه نصيرا محتملا للثورة الروسية ،  
التي اكتسبت بذلك لأول مرة مضمونا اجتماعيا الى جانب المضمون  
الفكري . وكان بعضهم من اتباع باكونين واتجهوا الى الفوضوية والارهاب .  
وتأثر غيرهم بماركس ( الذي كانت مؤلفاته قد بدأت تتسرب الى روسيا  
في السبعينات ) ولكنهم فسروا تعاليمه بطريقة روسية فريدة ، وذهبوا  
الى أن روسيا لما كانت بلد يكثر فيه الفلاحون فانها ستتجنب مرحلة  
الراسمالية البورجوازية الغربية وأن كوميون الفلاحين الروس بذاته  
يمكن أن يهيئ الانتقال مباشرة من فيودالية الماضي الى شيوعية  
المستقبل . وكان يفصل التفرقة بين الثوريين والراديكاليين القدامى  
في الستينات والشعبين في السبعينات يقابل الى حد ما بالجدل  
المشهور الذي ساد في ميادين أخرى من الفكر الروسي بين انصار الاتجاه  
الغربي وانصار الاتجاه السلافي . فانصار الاتجاه الغربي كانوا يقولون  
أن مصر روسيا ، بحكم أنها متخلفة ، أن تتعلم من الغرب وأن تتقدم  
عبر نفس المراحل وبنفس الطريقة التي اتسم بها تقدم الغرب . بينما  
كان انصار الاتجاه السلافي يعتقدون أن روسيا ، التي لاشك في تخلفها  
ولكنها تتمتع بحيوية الشباب وتتفوق في هذا المجال على الغرب المنهار ،  
لها مصر فريد خاص بها سيجعل تحقيقه من مكنتها أن تسمو فوق  
الشروط التي اتسمت بها المدنية الغربية .

ولم يفعل لينين في كتاباته الأولى ضد الشعبين أكثر من تأكيد حجج  
بليخانوف . وفي أول هذه الكتابات أعلن بتأكيد الشباب إيمانه الثوري  
بالبرولتاريا .

« ان الديموقراطيين الاشتراكيين يركزون اهتمامهم ونشاطهم على  
العمال الصناعيين . وعندما يستوعب الأعضاء المتقدمون من هذه الطبقة  
افكار الاشتراكية العلمية ودور العامل الروسي في التاريخ ، وعندما  
تنتشر افكارهم ويكون العمال قد أسسوا منظمات راسخة تحول الحرب  
الاقتصادية البعثرة في الوقت الحاضر الى صراع طبقي واع - عندئذ  
سيرتفع العامل الروسي فوق رأس كل العناصر الديموقراطية ويقضى على

الحكم المطلق ويقود البرولتاريا الروسية « الى جانب البرولتاريا في  
جميع البلاد » في طريق الصراع السياسي المفتوح نحو « ثورة شيوعية  
منتصرة » (١)

وفي العقد الأخير من القرن التاسع عشر كان ريت والراسماليين  
الاجانب يعملون بهمة في تنمية الصناعة الروسية والبرولتاريا الروسية  
وبذلك يخلقون الظروف التي تثبت صحة رأي بليخانوف ولينين . فكانت  
نجوم العامل الصناعي في صعود ونجوم الفلاحين في افول في الغلج  
الثوري . ولم تعد مشكلة ايجاد مكان ملائم للفلاح في الخطة الثورية  
مشكلة حزبية ملحة مرة أخرى حتى سنة ١٩٠٥ .

وكان « الماركسيون القانونيون » جماعة صغيرة من المثقفين الذين  
بدأوا في اواسط التسعينات الماضية يعرضون المذاهب الماركسية  
في مقالات وكتب مصورة يتهربون بها من الرقابة الروسية ، ويرجع  
الانتشار السريع للماركسية بين المثقفين الروس في هذه الفترة الى توسع  
الصناعة الروسية وعدم وجود أي تقليد بورجوازي أو أية فلسفة  
سياسية بورجوازية يمكن أن تلعب في روسيا دور الليبرالية الغربية .  
وكان ماركس قد أشاد بنمو الراسمالية في الظروف الفيودالية بوصفه قوة  
تقدمية . وقد حظيت الماركسية بقبول من جانب الطبقة الوسطى الروسية  
الوليدة كسلاح ايدولوجي في الصراع ضد الفيودالية والأتوقراطية  
تماما ، كما جذبت فيما بعد الطبقة الراسمالية الصاعدة في البلاد  
الاسيوية « المتخلفة » كحليف في الصراع ضد الامبريالية الأجنبية ، ولكن  
مثقفي الطبقة الوسطى الروسية أفرغوها من أي مضمون ثوري مباشر  
بحيث أن السلطات ، التي كانت لاتزال تخشى « الشعبين » باعتبارهم  
الحزب الثوري الرئيسي ، لم تكن عازفة عن التسامح معهم بوصفهم  
الأعداء الألداء « للشعبين » وبخاصة أن برنامج هؤلاء المثقفين بدا خاليا  
من أي خطر مباشر . وكانت الشخصية البارزة بين « الماركسيين  
القانونيين » هو بيتر ستروف مؤلف بيان مؤتمر مينسك . وكان مؤلفه  
« ملاحظات ناقدة للنمو الاقتصادي الروسي » الذي نشر في ١٨٩٤ ،  
وكانت خاتمته تلك الدعوة المشهورة الى الاشتراكيين بالآل يشغلوا أنفسهم  
بالمشروعات غير الواقعية « بالهجوم الخاطف على السماء » ولكن أن  
« يتعلموا في مدرسة الراسمالية » (٢) . وكان من الماركسيين القانونيين

(١) لينين I ١٩٤٠

(٢) كان ستروف يشغل بعض الوقت مركزا مبهما ، وكان من المساهمين في الإعداد  
الأولى من « اسكرا » . وبعد ١٩٠٢ قطع كل صلته بالحزب ، وصار فيما بعد من أعداء  
الثورة الألداء .

بولجاكوف وبردايف ، اللذان تحولوا فيما بعد الى المسيحية السنية ، وتوجان بارانوفسكى صاحب مؤلف يعد مرجعا للمصانع الروسية . وكانوا على نقيض الشعبين تماما اذ سلموا بدون جدل بالراى الماركسى القائل بان نمو الرأسمالية البورجوازية ضرورى كمرحلة اولى فى تحقيق الاشتراكية واعتقدوا أن روسيا لا بد أن تتعلم فى هذا المجال من الغرب وتسير فى خطاه .

وكان لينين متفقا معهم تماما فى ذلك . ولكن اصرارهم على ضرورة المرحلة الرأسمالية البورجوازية سرعان ما دفعهم الى اعتبارها هدفا فى ذاتها والى احلال الاصلاح محل الثورة كسبيل الى تحقيق الاشتراكية فى موعدها ، وبذلك سبقوا الى افكار برنشتاين «والمراجعين» الالمان للماركسية . وكما وصفهم لينين فيما بعد «ديمقراطيين بورجوازيين كان خلافهم مع الشعبين يعنى انتقالا من الاشتراكية البورجوازية الصغيرة ( او اشتراكية الفلاحين ) الى اللبرالية البورجوازية وليس الى الاشتراكية البروليتارية مثلنا » (١) .

وكان الخلاف اكثر عمقا مع من كانوا يدعون «الاقتصاديين» وهم مجموعة من الديموقراطيين الاجتماعيين الروس كان لها نفوذ كبير على الحركة كلها فى نهاية القرن الماضى وبداية هذا القرن . وكانت السمة المميزة «للاقتصاديين» هى الفصل الكامل بين الاقتصاد والسياسة ، الاول يخص العمال والثانية تخص الزعماء المثقفين للحزب ، وتبعاً لهذه النظرية لا تهم الاهداف السياسية العمال ، بل كل ما يهمهم هى الاهداف الاقتصادية . فالصراع الطبقي يتحول عندهم الى مجرد صورة من النقابية - صراع من جانب العمال ضد السادة للحصول على شروط افضل للعمل وعلى تحسينات اجتماعية داخل اطار النظام القائم . اما السياسة فهى من شأن المثقفين ، ولكن لما كان البرنامج السياسى الوحيد المتصور فى روسيا فى ذلك الوقت برنامجا من الاصلاح البورجوازى ، فان المثقفين فى الواقع كانوا محدودين بنفس الاهداف التى يسعى اليها اللبراليين البورجوازيين وصار من الصعب التمييز بينهم .

وقد جاء فى « بيانهم » الذى قبلوه أساسا لجماعتهم :

« ان المناقشات حول انشاء حزب عمال سياسى مستقل ليست سوى نتاج نقل مهام اجنبية وانجازات اجنبية الى تربتنا .. ان هناك مجموعة كاملة من الظروف التاريخية تمنعنا من أن نكون ماركسيين

غربيين وتطالبنا بماركسية مختلفة تناسب الظروف الروسية وتكون ضرورية لها . وواضح ان نقص المشاعر السياسية لدى كل مواطن روسى لا يمكن ملاقاته بالمناقشة فى السياسة او بالالتجاء الى قوى لا وجود لها . ان سد هذا النقص لا يكون الا بالتدريب - اى بالمساهمة فى الحياة التى يفرضها الواقع الروسى ( مهما كانت هذه الحياة غير ماركسية ) .. فالماركسى الروسى ليس امامه سوى طريق واحد : ان يؤيد النضال الاقتصادى للبروليتاريا ويسهم فى نشاط المعارضة اللبرالية . » (١)

وقد هاجم لينين ومجموعة من زملائه فى المنفى فى سيبيريا سنة ١٨٩٩ هذه الافكار المارقة ووصفوها فى بيان مضاد بأنها تراجع عن بيان الحزب الصادر فى العام السابق الذى وضعت فيه مهمة العمل لتحقيق الحرية السياسية « على العوايق القوية » للعامل الروسى « (٢) . وفى العام التالى اصدر بليخانوف مجموعة من الوثائق مصدرة بمقدمة بقلمه قصد بها أن تكون الفيصل النهائى فى كشف حقيقة «الاقتصاديين» ، كما كتب مارتوف ، الذى كانت لديه موهبة فى الشعر السياسى « انشودة آخر اشتراكية روسية » .

وانتقل الجدل الى أعمدة « اسكرا » وشغل منها صفحات عديدة وكتب لينين « ما الذى يجب أن نفعله ؟ » التى بدأ فيها بمهاجمة الماركسيين القانونيين ثم انتقل الى هجوم عارم على الاقتصاديين ومذهبهم فى كل صوره .

« ان فكرة الديموقراطية الاجتماعية يجب ألا تكون شعارا نقابيا ، بل « محكمة الشعب » .. ان السياسة النقابية للطبقة العاملة هى مجرد سياسة بورجوازية للطبقة العاملة » (٣) .

ان ايقاظ الوعى الطبقي لدى الجماهير يتطلب اثارا سياسية واقتصادية على السواء . بل الواقع انه لا يمكن فصلهما ، حيث ان كل صراع طبقي لابد أن يكون سياسيا أساسا . وعلى خلاف « الماركسيين القانونيين » ، الذين كانوا فى الحقيقة جماعة بورجوازية تدعو الى سياسة بورجوازية عن طريق شعارات ماركسية ، اعتنق «الاقتصاديون» سياسة من الاثار الاقتصادية والاجتماعية وكانوا فى هذه الحدود حزبا عماليا حقيقة . ولكنهم انتهوا الى نفس النتيجة العملية التى انتهى اليها الماركسيون القانونيون من ضرورة تأجيل الصراع الاشتراكى الثورى

(١) نفس المرجع II ص ٤٨٣ - ٤٨٦ .

(٢) ج . ف بليخانوف XII Soch ص ٢ - ٤٢ .

(٣) لينين « دراسات » IV ص ٤٢٣ - ٤٢٦ .

(١) لينين XII ص ٥٧ .

للبرولتاريا الى اجل غير مسمى والتركيز على برنامج اصلاحى ديموقراطى  
فى تحالف مع البروجوازية . وقد اشار لينين بعد ذلك بسنوات الى  
انهم سبقوا فى هذا المجال المنشقية الى فكرتها الاساسية (١) .

وكانت القضية التى تختفى وراء هذا الجدل مع الماركسيين  
القانونيين والاقتصاديين من القضايا التى استمرت تحوم فى تاريخ  
الثورة الروسية . ان خطة « البيان الشيوعى » المنسقة وضعت ترتيبا  
لثورة على مراحل متعاقبة . فالاولا تقضى الثورة البروجوازية على  
بقايا النظام الفيودالى والحكم المطلق ، وتقيم الديمقراطية البروجوازية  
والراسمالية البروجوازية ، ومعها ظاهرة مصاحبة هى البروليتاريا  
الصناعية ، وعندئذ تنظم البروليتاريا نفسها فى ظل ظروف الديمقراطية  
البروجوازية ثم تشرع فى الثورة النهائية لقلب الراسمالية البروجوازية  
وانشاء الاشتراكية . ومن الناحية الاخرى ساورت الشكوك ماركس نفسه  
الى حد ما فيما يتصل بتطبيق هذه الخطة ، التى كانت نتاج تعميم  
مستمد من التاريخ الانجليزى والفرنسى ، على المانيا فى اربعينات القرن  
الماضى التى كانت لا تزال تنتظر ثورتها البروجوازية ولكنها عمك فعلا  
صناعة ناشئة وبرولتاريا نامية بسرعة . وفى عام ١٨٤٤ كان ماركس  
قد تساءل عن امكانية حصر الثورة الالمانية المقبلة فى حدود الثورة  
البروجوازية « التى تترك دعائم المنزل قائمة » ، واعلن انه لا سبيل  
الى تحرير المانيا الا بواسطة البرولتاريا الثورية (٢) . وفى « البيان  
الشيوعى » نفسه تنبأ بان الثورة البروجوازية الالمانية ستكون ، بالنظر  
الى « تقدم حالة البرولتاريا ونموها » فى المانيا ، مجرد « مقدمة للثورة  
البرولتارية » . وبعد ان كشف اخفاق عام ١٨٤٨ عن عجز البروجوازية  
الالمانية قرب ماركس الصلة بين الثورتين البروجوازية والبرولتاريا  
اكثر . وفى خطابه الى « العصبة الشيوعية » فى مارس ١٨٥٠ قال  
ان فشل ١٨٤٨ فرض مهمة مزدوجة على العامل الالمانى : اولا تأييد  
البروجوازية فى صراعها الديمقراطى ضد الفيودالية وزيادة حدته الى  
اقصى حد ، وثانيا الاحتفاظ بحزب مستقل على استعداد للقيام بالصراع  
الاشتراكى ضد الراسمالية البروجوازية بمجرد اكتمال الثورة  
البروجوازية الديمقراطية . فضلا عن انه برغم ان المهمتين منفصلتين  
نظريا ، فان مصلحة العمال ان يجعلوها عملية متصلة .

« وفى حين تريد البروجوازية الصغيرة الديمقراطية ان تضع حدا  
لثورة بأسرع ما يمكن ... فان مصالحنا ومهمتنا ان نجعل الثورة دائمة  
الى ان تؤخذ السلطة من كل الطبقات المالكة بدرجة تزيد او تنقص ،  
والى ان تستولى البروليتاريا على قوة الدولة ، والى ان يصير اتحاد  
البرولتاريين فى كل البلاد الكبرى فى العالم قويا بدرجة كافية لوضع حد  
للمنافسة بين برولتاري هذه البلاد ، والى ان تتركز قوى الانتاج  
الرئيسية على الاقل فى ايدي البرولتاريين » .

وختم ماركس نداءه الطويل بعبارة « ان شعارهم فى القتال يجب  
ان يكون الثورة الدائمة » . (١)

وهكذا كان امام الماركسيين الروسين طريقين للعمل فى التسعينات  
من القرن الماضى . وكان الجميع متفقون على ان روسيا لم تبلغ بعد  
ثورتها البروجوازية ، ومن ثم كان من الممكن القول ، كما قال « الماركسيون  
القانونيون » و « الاقتصاديون » ، ان البرولتاريا فى هذه المرحلة ليس  
فى وسعهم ان يفعلوا شيئا ، فى حدود ما يتصل بالثورة الاشتراكية ،  
سوى الانتظار ، على ان يقوموا فى نفس الوقت بدور الحليف الثانوى  
للبروجوازية فى برنامجها لقلب الفيودالية ، والاوتوقراطية . والطريق  
الآخر هو ان يطبقوا على روسيا خطة مثل تلك التى عرضها ماركس  
بالنسبة لالمانيا . ويبدو ان لينين كان اول من اتخذ هذا الطريق فى  
مقال بعنوان « مهام الديمقراطيين الاجتماعيين الروس » كتبها فى  
سبتمبر ١٨٩٨ . وذهب لينين فى هذا المقال الى ان مهمة الديمقراطيين  
الاجتماعية الروسية هى قيادة الصراع الطبقي للبرولتاريا « فى كلا  
صورتيه » - فى الصراع الديمقراطى ضد الحكم المطلق ، الذى تحالف  
فيه البرولتاريا مع البروجوازية ، وفى الصراع الاشتراكى ضد  
الراسمالية ، الذى تناضل فيه البرولتاريا وحدها . وفى حين « ان  
الديموقراطيين الاجتماعيين كلهم يدركون ان الثورة السياسية فى  
روسيا لابد ان تسبق الثورة الاشتراكية » ، ولكنه صحيح كذلك ان  
المهمة الديمقراطية « مرتبطة بصورة لا فكاك منها بالمهمة الاشتراكية »  
بحيث ان « جميع الاشتراكيين فى روسيا لابد ان يصيروا ديمقراطيين  
اجتماعيين ... وجميع الديمقراطيين الحقيقيين المتسقين مع أنفسهم

(١) ماركس وانجلز VII ص ٤٨٣ - ٤٨٩ . واصل هذه العبارة المشهورة غير  
مؤكد ، فقد استعملها ماركس لأول مرة فى مقال سنة ١٨٤٤ اشار فيه الى ان نابليون « وضع  
الحرب الدائمة محل الثورة الدائمة » وفى ١٨٥٠ عزا الى بلانكى « اعلان الثورة الدائمة »  
(٢) ماركس وانجلز VIII ص ٨١ ) .

(١) لينين « دراسات » XII ص ٦٩ .

(٢) كان هذا هو جوهر الفقرة الختامية المشهورة فى مقال « بحث فى نقد نظرية هيجل  
فى القانون » الذى ينتهى بان يتنبأ بان « علامة بعث المانيا من الموت ستأتى من بلاد  
الغال » .



في روسيا لا بد أن يصيروا ديموقراطيين اجتماعيين» (١) . وقد حافظ لينين على الفصل الكامل نظريا بين الثورتين . ولما كان يضع في اعتباره عدم وجود النمو الصناعي المتقدم نسبيا في روسيا كما كان الحال في ألمانيا عام ١٨١٨ فإنه عزف عن الأخذ بقول ماركس فيما يتصل بالتعاقب الفوري بين الثورتين البورجوازية والبرولتارية ، وفضل ألا يقول شيئا عن الفترة التي بينهما . ولكن « الارتباط الذي لا ينفصم » بين مهمتى الديموقراطية الاجتماعية الروسية جعله أقرب الى مفهوم ماركس عن استمرار عملية الثورة فيما يخص ألمانيا . وقد قوبل مقال لينين بحماس من جماعة « تحرير العمل » في جنيف ونشر هناك مع مقدمة بقلم أكسلورد يشيد به بوصفه « تعليقا مباشرا » على بيان الحزب (٢) .

وكان لقبول فكرة المهمة المزدوجة للبرولتاريا ، الديموقراطية والاشتراكية ، دلالاتها فيما يتصل بتنظيم الحزب . فقد كان من القضايا موضع الجدل مع «الاقتصاديين» ما كان يطلق عليه موضوع «التلقائية» (٣) في الحركة العمالية . وكان « البيان الشيوعي » . وتبعاً للينين يرجع ضعف الحركة العمالية الروسية في نهاية القرن الى أن العنصر «التلقائي» متها سبق «الوعي» . وكان النمو الصناعي السريع قد أثار موجة من الاضرابات ضد الحالة غير المحتملة في المصنع . ولكن احتجاج العمال لم يكن موجهاً بأى وعى ثورى أو نظرية ثورية .

(١) لينين «دراسات» II ص ١٧١ - ١٧٨ . وفكرة «الارتباط الذي لا ينفصم» ذات أصول محترمة في الفكر الروسى . ففي ١٨٦٨ كتب هرزن ، الذى تأثر بماركس بعض الشيء برغم أنه يعتبر بحق رائد «الشمعيين» ، «أن الجمهورية التى لا تؤدى الى الاشتراكية تبدو لنا سخيقة ، فهي مرحلة انتقال اعتبرت نفسها غاية» .

والاشتراكية التى تحاول استبعاد الحرية السياسية والمساواة فى الحقوق من برنامجها سرعان ما تنحط الى شيوعية تسلطية . ومن زاوية أخرى قال د . تولستوى ، أحد وزراء الداخلية فى عهد القيصر إسكندر الثالث فى الثمانينات أن أية محاولة لادخار الأساليب البرلمانية الأوروبية الغربية فى روسيا مصيرها الفشل . وإذا قلب النظام القيصرى ... فإن ما سيحل محله هو الشيوعية، الشيوعية السافرة البهتة التى دعا إليها مستر كارل ماركس الذى توفى مؤخراً فى لندن والذى دوست نظرياته بعناية واهتمام » ( برنهاردنوف بولوف «Denkwürdigkeiten» ١٩٣١ IV ص ٥٧٢ ) .

(٢) طبعت المقدمة فى « لينين - دراسات » II ص ٦٠٣ - ٦٠٥ .

(٣) أن لفظى Stikhlinoz, Stikhlinoz الروسين يترجمان مادة بتلقائى وتلقائية ولكن الترجمة غير دقيقة وإن كانت ملائمة . فهما ينطويان أيضاً على فكرة الإلهام الذى لا يحظى بتوجيه ، شيء أولى ومتاصل .

وكانت المناقشة النظرية حول «التلقائية» «والوعي» تخفى وراءها اعتباراً عملياً حيويًا هو تحديد طبيعة ووظيفة الحزب الثورى ، وهى القضية التى مزقت فى النهاية حزب العمال الديموقراطى الاجتماعى الروسى . فقد نما المذهب الذى سيصير «البلشفية» تدريجياً ولم يثر صدامات خطيرة فى الراى داخل الحزب قبل مؤتمر ١٩٠٣ المصرى . ولم يكن لينين وحده الذى صاغها . فقد كان بليخانوف لا يزال يتمتع بسلطة كبيرة بوصفه منظم الحزب ، ولم يتعجل لينين بتحدى هذه السلطة . ولكن منذ تأسيس أسكرا صار لينين بصورة متزايدة معيار الأفكار المتقدمة داخل الحزب ، وفى كتاباته يستطيع المرء أن يتتبع نمو مذهب الحزب بأوضح ما يكون . وكانت وجهة النظر ، فيما يتصل بطابع الحزب ، التى عرضت باتساق فى أسكرا تقوم على قضيتين أشار إليهما لينين المرة تلو المرة . الأولى أنه « بدون نظرية ثورية لا يمكن أن تكون هناك حركة ثورية » (١) . والثانية أن « الوعي الديموقراطى الاجتماعى » أو « الوعي السياسى الطبقي » ليس ينمو « تلقائياً » ولا يمكن أن يصل الى العامل الا « من الخارج » (٢) ، وتحدد هاتان القضيتان العلاقة بين الحزب والبرولتاريا ككل وتترتب عليهما دلالات بعيدة الأثر لا تبدو مباشرة .

فالقضية الأولى ، التى تصر على الأهمية العليا للنظرية ، تدعو الى تكوين حزب يخلقه المثقفون ويتألف منهم الى حد كبير ، على الأقل فى مبدأ الأمر . وكانت هذه القضية فى راي لينين ضرورة تاريخية ثابتة .

« أن تاريخ البلاد كلها يثبت أن الطبقة العاملة ، اذا اقتضت على مواردها وحدها ، ليست فى مركز يسمح بانثاق أى شيء سوى وعى نقابى ، أى الاقتناع بضرورة التجمع فى اتحادات والقيام بصراع ضد السادة للحصول من الحكومة على هذا القانون أو ذاك من القوانين التى لا غنى عنها للعمال . أن تعاليم الاشتراكية أتبثقت من نظريات تاريخية واقتصادية وضعت ممثلون متعلمون للطبقات المالكة هم « المثقفون » . وينتمى مؤسس الاشتراكية المعاصرة ، ماركس وأنجلز ، بأصلها الاجتماعى ، الى المثقفين البورجوازيين . وبالمثل فى روسيا نمت التعاليم النظرية للديمقراطية الاجتماعية منفصلة تماماً عن النمو التلقائى

(١) « لينين - دراسات » II ص ١٨٤ و IV ص ٢٨٠ .

(٢) نفس المرجع IV ص ٢٨٤ و ٤٢٢ .

للحركة العمالية ، نمت كنتيجة حتمية لنمو الفكر بين المثقفين الثوريين الاشتراكيين » (١) .  
واستشهد بالعبارة « الحكمة الصائبة العميقة » التي قالها كاوتسكي ، الذي كان لا يزال زعيم منظري الديمقراطية الاجتماعية الألمانية :

« لا يمكن أن تقوم الحركة الاشتراكية المعاصرة الا على اساس المعرفة العلمية العميقة .. وحامل هذه المعرفة ليس البرولتاريا بل مثقفي البورجوازية ، ان الاشتراكية المعاصرة ولدت في رأس أفراد من هذه الطبقة » (٢) .

ومن العسير الا يشتم المرء في هذا الموقف نكهة خفيفة من التعالي كتلك التي اتم بها بليخانوف ، بل ولم تكن معدومة تماما حتى ذلك الوقت من كتابات لينين . وقد اعرب « البيان » الذي صدر بانشاء اسكرا ، في معرض هجومه على « الاقتصاديين » ، عن ازدراؤه « للادب العمالي البحث » (٣) ، وأشار لنين فيما بعد الى هذه الفترة بأنه من الملاحظ أن نمو الحركة العمالية الجماهيرية كان علامة ظهور الانحرافات « الانتهازية » في المعسكر الاشتراكي في روسيا كما في غيرها (٤) وكان لينين وشركاؤه الاول من المثقفين تماما ، وبلغت كتاباتهم مستوى رفيعا من المعرفة والدقة . ووصف زينوفيف حفنة العمال في المنظمات الأولى للحزب بأنهم « ظاهرة معزولة » (٥) . وقد جلبت ثورة ١٩٠٥ لأول مرة عددا غير قليل الى صفوف الحزب .

(١) نفس المرجع VI ص ٣٨٤ - ٣٨٥ . ويبدو أن تأكيد لينين دفعه الى قول « منفصلة تماما » وهي عبارة يشك في انها ماركسية ، وقد أكد في مكان آخر ضرورة الجنود الاجتماعية لكل مذهب سياسي . ويمكن أن توجه نفس التهمة الى عبارة مشهورة من كتابات ماركس الأولى التي تحدث فيها عن البرولتاريا بوصفها « السلاح المادي للفلسفة » في القيام بالثورة .

(٢) « لينين - دراسات » VI ص ٣٩٠ - ٣٩١ .

(٣) وثائق الحزب الشيوعي ( ١٩٤١ ) I ص ١٠ .

(٤) « لينين - دراسات » XVII . وكان ماركس قد أشار الى أن « العمال عندما يهجرون العمل ويتحولون الى كتاب محترفين يكون دائما السبب في مشاكل نظرية » . ويناقش ر. ميشيلز الموضوع في ضوء التجربة الألمانية والإيطالية منتها الى أنه « في كل مرة انتهت عصا المارشالية الى أيدي العمال الخشنة كانت قيادة جيش العمال أقل نقة وكفاية في تحقيق أغراضها مما لو كانت الزعامة بيد رجال من طبقات المجتمع الأخرى ، ثم يضيف صراحة : « لم يكن المثقفون المنحرفون في نهاية المطاف هم الذين دفعوا حركة التنقيح في ألمانيا بقدر ما كان ذلك من عمل زعماء الحركات النقابية - أي البرولتاريين بأصولهم » (Zur Soziologie des Parteiwesens) ١٩٢٥ ص ٣٩١

(٥) ج. زينوفيف (Geschichte der Kommunistischen Partei-Russland

١٩٢٣ ص ٨٥ .

والقضية الثانية ، التي تصور الحزب على أنه صفوة ثورية تفرض على جمهرة العمال وعيا ثوريا « من الخارج » ، تضع حدا فاصلا بين البرولتاريا والحزب . فالطبقة وحدة اقتصادية ، أما الحزب فهو وحدة سياسية أو ايدولوجية (١) ، ومن طبيعة الأمور أن يكون الحزب مجرد جزء من الطبقة (٢) طليعتها وحارس مصلحتها . وقد ابتكر لفظ « الهيمنة » على صفحات اسكرا للتعبير عن العلاقة بين الحزب والبرولتاريا . اذ أعلن احتجاجه على « الخلط بين مفهوم ( الطبقة ) ومفهوم ( الحزب ) » وأضاف أن « الطبقة العاملة كلها شيء والحزب الديمقراطي الاجتماعي شيء آخر تماما لأنه لا يمثل سوى الفقرة الرائدة » ، والقليلة العدد في البداية ، من الطبقة العاملة » (٣) . وليس هناك ماركسي جاد يعتقد أن « صفوة » صغيرة من الثوريين يمكن أن تقوم بالثورة وحدها ، ان ذلك يكون بمثابة السقوط في « البلاكية » (٤) وليس هناك من أصر أكثر من لينين نفسه على أنه لا يمكن القيام بأي عمل سياسي جاد بدون الجماهير . ولكن الحزب لم يكن قط في تصور لينين تنظيما جماهيريا . فمن العوامل الكبرى في قوته أنه يستبعد أكثر مما يضم : فهدفه هو النوع وليس الكم . ووظيفة الحزب أن يقود العمال . « ان الصراع التلقائي للبرولتاريا لن يصير ( صراعا طبقيًا ) حقيقيا حتى يتولى زعامته تنظيم قوى من الثوريين » (٥) . وأطلق على مذهب التلقائية ، الذي ينكر دور الزعامة ، اسم « الدلية » لأنه يقضي على الحزب بأن يظل ذبلا لحركة العمال .

(١) وكما يقول لاجارديل الاشتراكي الفرنسي ان الطبقة تربطها ببعضها رابطة الضرورة بينما الحزب تربطه رابطة الارادة ( هـ ) لا رجاديل « Le Socialisme Ouvrier » ١٩١١ ص ١٦٦ - ١٦٧ .

(٢) بل لقد قيل أن هذا هو الأصل الذي اخذت منه الكلمة : « ان لفظ حزب (party) أتت من الكلمة اللاتينية (pars) أي جزء : ونحن الماركسيين نقول اليوم أن الحزب جزء من طبقة محدودة » . ج . زينوفيف ( المرجع السابق ) .

(٣) « ج. ف. بليخانوف - دراسات » XII ص ٨٠-٨١ .

(٤) كانت « البلاكية » تعني بلغة الثوريين في القرن التاسع عشر الإدمان على المؤامرات أو الانقلابات الثورية المنعزلة وأعمال التنظيم المنسق . وقد كتب لينين في ١٩١٧ « ان المؤامرة العسكرية تعتبر بلاكية اذا لم تسكن من نظم حزب طبقة معينة ، واذا لم يدخل منظموها في اعتبارهم العامل السياسي بصفة عامة والعوامل الدولية بصفة خاصة - واذا لم تكن الظروف الموضوعية مواتية » . وهناك تعريف أكثر اختصارا ، وان كان أقل نقة ، قاله لينين في خطابه العظيم سنة ١٩١٧ : « نحن لسنا بلاكيين : نحن لا نحبذ الأسبلاء على السلطة بواسطة أقلية » « لينين - دراسات » .

(٥) نفس المرجع .

وقد أكد لينين وزملاؤه في اسكرا باصرار المذهب الذي يعتبر الحزب موثلا للنظرية الثورية والوعي الثوري في مواجهة موجة من المعارضة . بيد أن هذا المذهب له ما يؤيده من التعاليم الماركسية . فمثل هذا الاتجاه هو الذي أوحى « بالعصبة الشيوعية » الأولى في الأربعينات من القرن الماضي ، وهي منظمة لم يزد عدد أعضائها قط من بضع مئات ، كما ترك أثره في فقرة واحدة على الأقل من « البيان الشيوعي » :

« ان الشيوعيين هم ، عمليا ، أكثر قطاعات الطبقة العاملة في جميع البلاد تقدمية وعزما .... ولديهم ، نظريا ، ميزة على الجمهرة الكبرى من البرولتاريان لانهم يفهمون الطريق الذي يسير فيه تقدم الحركة البرولتارية ويفهمون ظروفها ونتائجها العامة » .

بيد أن « البيان الشيوعي » وصف الحركة البرولتارية في مكان آخر بأنها « الحركة المستقلة الواعية بذاتها للأغلبية الساحقة » ، وفي السنوات التالية تحول ماركس وانجلز ، تحت تأثير فشل ثورات ١٨٤٨ من ناحية وتأثير البيئة الانجليزية التي عاشا فيها ، الى الاعتقاد بضرورة مرور فترة من توعية الجماهير كمقدمة لابد منها للثورة البرولتارية . وكانت المنظمة الوحيدة التي دعمها ماركس وانجلز بعد وصولهما الى إنجلترا ، وهي « الاتحاد الدولي للعاملين » ( الدولية الأولى ) ، اتحادا جماهيريا وليس حزبيا ثوريا ، وكانت أبعد ما يكون عن « العصبة الشيوعية » التي اشتركا فيها في شبابهما .

ولا يرجع الفرق بين ماركس إيام العصبة الشيوعية وماركس إيام « الدولية الأولى » الى تطور مذهبي ، بل الى تغير في « الوسط » من دولة بروسيا البوليسية في الأربعينات من القرن الماضي الى الديمقراطية البورجوازية التي كانت سائدة في إنجلترا في منتصف العهد الفكتوري . وهكذا فإن الامر الطبيعي أن يكون لينين في هذا المجال تلميذا لماركس الفترة الاولى لا الثانية . فقد كان لينين من مطلع الامر ثوريا روسيا عمليا صيغت نظريته الثورية في قالب حاجات روسيا وامكانياتها . وكانت فكرة جمل المثقفين رأس الحربة في الثورة البرولتارية أكثر ملاءمة للظروف الروسية منها حتى للظروف الألمانية ، لا لأن البرولتاريان الروسية الضعيفة المتخلفة كانت في حاجة الى مثل هذه القيادة أكثر من زميلتها في ألمانيا - ومن باب أولى طبعا في أوروبا الغربية - فحسب ، بل أيضا لأن المثقفين الروس لم تكن لهم - مثل زملائهم في الغرب - جذور اجتماعية متصلة في البورجوازية التجارية ومن ثم لم يكن لديهم ولاء بورجوازي متاصل . وكانت فئة المثقفين الروس

التي لا جدور لها اقتصاديا قد اثبتت فعلا قدرتها على موازنة تفكيرها الثوري الجرد مع الواقع السياسي للثورة الاجتماعية . ان حركة « النزول الى الشعب » في السبعينات من القرن الماضي فشلت تماما لأنها كانت موجة الى أكثر قطاعات السكان تخلفا ، الفلاحين . ولكنها تحتل مكانا في التاريخ باعتبارها أول محاولة ثوبانية يائسة لعبور الهوة بين الجماهير والمثقفين الثوريين ، وكان من الممكن معاودة هذه المحاولة مرة أخرى مع الجماهير البرولتارية . بيد أن تأثير الظروف الروسية على تفكير لينين لم يظهر بأوضح ما يكون الا عندما وصل الى تفاصيل التنظيم الحزبي . فطبيعة الدولة الروسية جعلت من غير الممكن تكوين حزب اشتراكي ، بل ولا حتى حزب ديموقراطي ، على النمط الغربي ودفعت كل حركة ديموقراطية او اشتراكية الى العمل السري والتأمر . وقد وقعت الجماعات الثورية المنعزلة المؤلفة من العمال والطلبة على يد هوة من ذوى المقاصد الحسنة فريسة سهلة في يد شرطة القيصر . وكانت مثل هذه المحاولات مثل « حملة تقوم بها عصابات من الفلاحين المسلحين بالعصى ضد جيش حديث » . (١)

وكتب لينين في ذلك الوقت :

« في مواجهة تلك الجملعات الصغيرة من الاشتراكيين التي تبحث من مأوى في اقبية روسيا الشاسعة يقف الجهاز الضخم للدولة القوية المعاصرة باذلا أقصى طاقاته لسحق الاشتراكية والديمقراطية . ونحن على ثقة من أننا في نهاية الامر سنحطم هذه الدولة البوليسية . ولكن لكي نقوم بصراع منظم ضد الحكومة يجب أن يبلغ تنظيمنا الثوري أقصى درجات الكمال » (٢) .

فاشعال الثورة في روسيا كان يتطلب ثوريين محترفين ، وليس من باب الصدفة أن المصطلحات العسكرية ظهرت كثيرا في المناقشات على لسان بليخانوف وكتاب اسكرا الآخرين ، وليس لينين وحده ، حول تنظيم الحزب .

وتبلورت فكرة تنظيم الحزب نهائيا على يد لينين في صيف ١٩٠٢ في كتيب « ماذا يجب أن يفعل ؟ » نتيجة للحملة على « الاقتصاديين » ، وقد سبق لنين زملاءه في اسكرا في معالجته لهذا الموضوع أكثر مما سبقهم في أية مناسبة أخرى قبل ذلك . فقلارون مركز « الاقتصاديين » « بالمتقنين » في ألمانيا « ودعاة الممكن » في فرنسا « والفاسيين » في

(١) « لينين - دراسات » IV ص ٤٣٩

(٢) III (1925) « Leninski Sbornik » ص ٢٦

انجلترا ، واعتبرها عوارض انقسام عميق فى الحركة الاشتراكية الديمقراطية الاجتماعية الى حزب ديمقراطى من المصلحين الاجتماعيين وحزب اشتراكى من الثوريين الحقيقيين (١) فالاول يعتبر نفسه « منظمة عمالية » والثانى « منظمة ثورية » ، والفرق بينهما اساسى :

« فالمنظمة العمالية لابد ان تكون ، اولا ، مهنية ، وثانيا لابد ان تكون واسعة القاعدة بقدر الامكان ، وثالثا يجب الا تنطوى الا على أقل قدر ممكن من السرية .. وعلى النقيض من ذلك لا بد ان تضم المنظمة الثورية اولا وأساسا أشخاصا مهنتهم النشاط الثورى .. ومثل هذه المنظمة يجب بالضرورة الا تكون واسعة وسرية بقدر الامكان » (٢) .

وواجه الاتهام بأن مثل هذه المنظمة تتعارض مع « المبدأ الديمقراطى » بأن هذا الاتهام لا يمكن أن يأتى الا من دوائر أجنبية تجهل الواقع الروسى . فالمبدأ الديمقراطى كما يفسر عادة يتطلب « العلانية الكاملة » و « الانتخاب فى جميع المناصب » . ولكن هذين المطلبين لا يمكن تحقيقهما بواسطة حزب ثورى يعمل داخل « اطار الأوتوقراطية الروسية » . ثم خلص لينين الى أن :

« المبدأ التنظيمى الجاد الوحيد للعمال فى حركتنا لابد أن يكون السرية التامة واختيار الأعضاء بأقصى دقة وتدريب الثوريين المحترفين . ومتى توفرت هذه الصفات تأكد ما هو أكثر من الديمقراطية : ثقة الزملاء التامة بين الثوريين .. ومن الخطأ الكبير الاعتقاد بأن استحالة السيطرة « الديمقراطية » الحقيقية تجعل أعضاء المنظمة الثورية لا يشعرون بالمسئولية .. انهم يحسون « بمسئوليتهم » احساسا عميقا لانهم يعرفون بالتجربة أن المنظمة المؤلفة من ثوريين حقيقيين لا تتورع عن شيء فى سبيل التخلص من أى فرد غير جدير بعضويتها » . (٣)

وهذا المبدأ يجب تطبيقه على جميع المستويات بنفس الدرجة :

« يجب علينا أن نطرح كلية ذلك النوع من التنظيم الديمقراطى العمالى أو النقابى البحت حتى فيما يتصل بضم الأعضاء الى الجماعات التى فى المصانع . أن الجماعة فى المصنع ، أو لجنة المصنع ، يجب أن تتألف من عدد صغير جدا من الثوريين الذين يتلقون مباشرة من اللجنة

( المركزية ) الأوامر والسلطات لتوجيه عمل الحزب الديمقراطى الاجتماعى كله داخل المصنع . فجميع أعضاء لجنة المصنع يجب أن يعتبروا أنفسهم ممثلين للجنة ( المركزية ) مرغمين على الخضوع لجميع توجيهاتها ومراعاة كل قوانين وقواعد هذا ( الجيش فى الميدان ) الذى التحقوا به ولا يستطيعون الخروج منه إلا بأذن من القائد » . (١)

وهكذا فإن التأكيد كان منصبا كله على الحاجة الى حزب صغير شديد التماسك تحت زعامة مركزية قوية يعمل باسم البرولتاريا بوصفه رأس الحرية للثورة . وتنوع أساليب الصراع الثورى ويجب أن تتحدد تجربيا من وقت لآخر . أما ما يظل ثابتا ومتسقا فهو الخطة الرئيسية التى تقوم على أساس متين من النظرية وتنفيذها ، بتأييد الجماهير ، حزب من الثوريين المحترفين على أعلى درجة من التنظيم ويتسم بالصلابة ويخضع للتوجيه المركزى .

وكان لينين فى ذلك الوقت فى مطلع الثلاثينات من عمره وقد بلغت قواه ذروتها . وكانت السنوات الثلاث التى أعقبت انطلاق سراحه من سيبيريا سنوات نشاط فكرى محموم لا ينقطع . وهذه هى السنوات التى وضعت فيها أسس الفلسفة « كتيار من الفكر السياسى وحزب سياسى » . وجاءت الأداة تحمل طابع الرجل : فهى تعكس بساطة صانعها وقوته التى لا تلين ، وأهم من ذلك كله ، وحدة الهدف . وهناك فقرة مشهورة فى مذكرات كروبسكايا تدل على مدى التركيز على هدف واحد الذى تميز به لينين . لقد كان يحب الانزلاق على الجليد فى صباه ، ولكنه وجد أن هذه الرياضة تجعل التعب يحل به بعد ذلك بحيث يشعر بالرغبة فى النوم . « وكان ذلك يعوق دراساته » . ولذلك أتلعت عن هذه الرياضة « . وبعد أن عاد من سيبيريا أقطع عن لعب الشطرنج لأن « الشطرنج يستولى على الإنسان أكثر مما ينبغي ويمنعه عن العمل » وفى فترة ما أغرم بدراسة اللغة اللاتينية ، ولكنها « بدأت تعوق الأعمال الأخرى ، ولذلك طرحتها جانبا » (٢) . وبعد الثورة قال لجوركى :

« أنا لا أستطيع الاستماع الى الموسيقى أكثر مما ينبغي . فهى تؤثر على الأعصاب وتجعل المرء يقول أشياء سخيفة لطيفة وبرت على رأس من يستطيعون خلق مثل هذا الجمال وهم يعيشون فى هذا

(١) ولينين - دراسات IV ص ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٢) نفس المرجع IV ص ٤٤٧ .

(٣) نفس المرجع IV ص ٤٦٦ - ٤٦٩ .

(١) ولينين - دراسات V ص ١٨٥ - ١٨٦ .

(٢) كروبسكايا « ذكريات لينين » I (الترجمة الانجليزية ١٩٣٠) ص ٣٥ .

الجحيم القدر . ولكن يجب على الانسان الا يربط على رأس أى شخص .  
فقد تقطع يده « (١) » .

واذا كان لينين قد استطاع أن يقود الرجال ويسيطر عليهم فلأنه هو نفسه ظل طوال حياته خاضعا الى حد غير عادي لقيادة وسيطرة فكرة واحدة وهدف واحد . وهذا الاحساس المسيطر بتكريس النفس لخدمة فكرة هي السبب في البساطة والتواضع اللذين لاحظتهما الجميع فيه . فقد كان نموذجا للتقشف وانكار الذات ظل مدة طويلة هو معيار السلوك في الحزب . ولا ريب في أن ستالين كان مصيبا عندما أشار الى هذه الصفة باعتبارها « من أقوى جوانب لينين بوصفه الزعيم الجديد للجماهير الجديدة » (٢) . وكان هذا الاتجاه من جانب لينين متأسل الجدور لديه ولا ينطوي على أى عنصر من المظاهر .

وقد تركت هذه البساطة المخلصة والاستقامة أثرهما في تفكير لينين . إذ أنه استعمل معلوماته الواسعة ومهارته في التحليل وقدرته الفكرية الممتازة في استخدام الوقائع والحجج دون ما اهتمام كبير بالتفاصيل التي لا أهمية لها ، فكل شيء كان واضحا ومحددا وحاسما . وكما قال بوخارين في آخر سنة من حياة لينين .

« ان لينين نابغة في الاستراتيجية . فهو يعرف أنه من الضروري توجيه الضربات الى العدو الاساسى مباشرة دونما تخبط بين الظلال » (٣) .

وفي مناقشاته كان قميئا بأن يلجأ الى التأكيد على جانب واحد من الموضوع ، ويبرر ذلك بأن الخصم يعمد الى التأكيد من ناحيته على الجانب الآخر . وقد قال في المؤتمر الثانى للحزب دفاعا عن ( ما الذى يجب أن نفعله ؟ ) :

« ان الاقتصاديين ثنوا العصا من ناحية . ولكى نعيد اليها استقامتها كان من الضروري أن نثنيها الى الناحية الأخرى ، وهذا ما فعلته » .

ومع ذلك فإن أفكاره كانت طوبائية أحيانا الى حد السداجة كما يظهر من تأملاته عن اختفاء الدولة وحلول الخدمة الشخصية بواسطة المواطنين محل البيروقراطية . ويذكرنا ذلك الزيج من البساطة المتأصلة

في الفكر والشخصية والتعصب للرأى والاقدام في العمل دون اعتبار لاية عاطفة بروسبيير الى حد كبير . وقد أضفى عدم الادعاء الشخصي عند لينين روعة وقوة على ثقته العمياء في صواب ممتقده . وكان التنديد بالخصوم وارجاع قصورهم الذهني الى الانحراف المعنوي من التقاليد الروسية الثابتة منذ بيلنسكى ، ومن التقاليد الثورية منذ ماركس ، ان لم يكن قبل ذلك . ولكن التعصب كان حقيقيا وليس تقليديا فقط عند لينين ، وحتى زملاؤه الثوريون كانت تروهم قسوته في الهجوم على المنشقين . « انه طائفى ذو تدريب ماركسى جاد ، طائفى ماركسى » هذا هو الحكم النهائى الذى أصدره ضده عدوه اللدود بوتريسوف الذى قال عن لينين انه « لا يستطيع بحكم تكوينه هضم آراء مختلفة عن آرائه الخاصة » (١) . بيد ان لينين لم يكن مجرد منظر ثورة . فالفكر عنده لم ينفصل قط عن العمل . لقد كان ثوريا عمليا ، وإيا كان ما يمكن ان يقال عن المذهب فإن ممارسة الثورة لم تكن لتسمح بأية رحمة او استثناءات .

ان هذه الوحدة في النظرية والعمل هي التي جعلت لينين شخصية مركبة ، ويرجع اليها الفضل في عظمته الفريدة . وقد قارن تروتسكى في نبذة مشهورة بين ماركس ، رجل النظرية ، ولينين ، رجل العمل :

« ان ماركس بأكمله يظهر في البيان الشيوعى وفي مقدمة نقد الاقتصاد السياسى وفي رأس المال . وحتى اذا لم يكن قد صار قط مؤسس الدولية الأولى فإنه كان سيظل دائما الشخصية التي نعرفها اليوم . أما لينين فإنه يظهر بأكمله في العمل الثورى . وأعماله العلمية مجرد اعداد للعمل . وحتى اذا لم يكن قد نشر كتابا واحدا فإنه كان سيبقى في التاريخ بالصورة التي دخله بها بوصفه زعيم الثورة البرولتارية وخالق الدولية الثالثة » (٢) .

وقد يتطلب هذا الوصف شيئا من التصحيح ، وبخاصة فيما يتعلق بالفقرة الأولى . ولكن لينين نفسه هو الذى قال في ابريل ١٩١٧ « ان النظرية ، يا صديقى ، شبيهة ، أما شجرة الحياة فهي أبدية الاضرار » (٣) . وكان لينين هو الذى لاحظ بارتياح في نوفمبر سنة ١٩١٧ « ان تمر بتجربة الثورة أكثر قائدة وأقرب الى النفس من ان

(١) « بوتريسوف (باريس ١٩٢٧) ص ٢٩٤ ، ٢٩٩ .

(٢) « ل. تروتسكى « من لينين » ١٩٢٤ ص ١٤٨ .

(٣) « لينين - دراسات » XX ص ١٠٢ .

(١) م. جورسكى « أيام مع لينين » ( الترجمة الانجليزية ١٩٢٢ ) ص ٥٢ .

(٢) « ستالين - دراسات » VI ص ٥٥ .

(٣) « لينين - دراسات » VI ص ٢٢ . ويبدو نفس الاسلوب في كتابه « الدولة والثورة » الذى كتبه بعد ذلك بخمسة عشر عاما .

تكتب عنها ، (١) . وفي الأشهر التالية كان في نزاع مستمر مع المذهبين من أعضاء حزبه . وقد كتب في ذلك الوقت :

« لا يكفي أن تكون ثوريا وداعية للاشتراكية بصفة عامة . بل من الضروري أن تعرف في كل لحظة كيف تجد تلك الحلقة المينة في السلسلة التي يجب على المرء أن يقبض عليها بكلتا يديه وبكل قوته للمحافظة على السلسلة كلها في مكانها والتمهيد للانتقال في عزم إلى الحلقة التالية » . (٢)

وبعد ثلاث سنوات من التجربة الثورية استطاع أن يقول - ولاشك أنها كانت عبارة عفوية الخاطر أوحى بها حرارة المناقشة - أن « العمل أهم مائة مرة من النظرية » (٣) . أن سجل عبقرية لينين يجب أن يكون من أهم نقاطه عظمته في الاستراتيجية والتكتيك السياسيين . فقد كان بعد نظره في بناء المواقع المنيعة مقدما لا يقل عن قدرته الغريزية الفريدة في معرفة أين وكيف ومتى يوجه ضربته أو يمنعها .

بيد أنه إذا كان لينين ثوريا عظيما - ولعله كان أعظم ثوري عرفه التاريخ - فإن عبقريته ببناء أكثر منها مدمرة بكثير . أن ما أسهم به لينين والبلاشفة في قلب القيصرية لا يكاد يذكر . كما أنهم لا يعتبرون مسئولين عن قلب الحكومة المؤقتة إلا بمعنى خارجي . فمئذ يولييه ١٩١٧ كان سقوطها محتوما ، وكانت تنتظر فقط ظهور وريثها . وقد استولى البلاشفة على عرش خال . وكانت اللحظات الحرجة في الفترة الواقعة بين ثورتى فبراير وأكتوبر هي التي أعلن فيها ، في مؤتمر السوفيت الأول لروسيا كلها الذي عقد في يونيو ، أن البلاشفة على استعداد لتولي السلطة ، وكذلك التي اتخذ فيها قراره في سبتمبر بأن الوقت قد حان لتوليها . أما الانجاز الأكبر للينين فقد جاء بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ التي لم ترق فيها دماء ، وكان انجازا سياسيا ببناء عظيما . بيد أن ما بناه ، بكل مزاياه وكل نقائصه ، قام على أسس وضعت قبل ذلك بزمان طويل ولا سبيل إلى فهمه إلا بمعرفة هذه الأسس إلى حد ما . وكان أولها قد وضع إبان الفترة التي تسمى « بفترة أسكرا » قبل أن يتلقى أتباع لينين في « المؤتمر الثاني » ، الاسم الذي تميزوا به .

(١) نفس المرجع XXI ص ٤٥٥ .

(٢) نفس المرجع XXI ص ٤٦٦ .

(٣) نفس المرجع XXVI ص ٧١ .

## الفصل الثاني

### بلاشفة ومناشفة

اجتمع المؤتمر الثاني «الحزب العمال الديمقراطي الاجتماعي الاشتراكي الروسي» برئاسة بليخانوف في يولية وأغسطس ١٩٠٣ ، في بروكسل في مبدأ الأمر (ثم هرب أعضاؤه خوفا من اضطهاد الشرطة) ، وبعد ذلك في لندن . وكان الفصل الأول في اجتماعه إلى الجهود التي بذلتها جماعة « أسكرا » في الإعداد له . وبعد هذا الاجتماع الأساسي الحقيقي للحزب : ولكنه شهد أيضا الانقسام الشهير بين البلاشفة والمناشفة الذي اتسع حتى أدى إلى الانفصال رسميا بعد ١٩١٢ . وقد حضر المؤتمر ممثلين خمسة وعشرين منظمة ديمقراطية اجتماعية معترف بها لكل منها صوتان ، باستثناء «الرابطة اليهودية» التي كان لها ثلاث أصوات باعتبارها تتمتع بوضع خاص بوصفها قطاعا مستقلا للحزب بمقتضى قراره في المؤتمر الأول .

ولما كانت بعض المنظمات قد أرسلت مندوبا واحدا فإن المؤتمر كان يتألف من ٤٣ عضوا من ذوي الحق في التصويت ، وكان مجموع الأصوات ٥١ . وبالإضافة إلى ذلك كان هناك ١٤ مندوبا يمثلون منظمات مختلفة لهم حقوق استشارية ولكن ليس لهم حق التصويت . وكان من بين المندوبين الذين لهم حق التصويت ثلاثون مندوبا من اتباع « أسكرا » ، وبذلك كانت السيطرة الكاملة على المؤتمر لجماعة أسكرا . ولم تكن هناك أية معارضة منظمة لجماعة أسكرا ، ما داموا متحدين ، إلا من جانب مندوبي « الرابطة اليهودية » الذين لم يكن بينهم سوى حقوق الأقليات القومية والدفاع عن وضعهم المستقل الخاص في الحزب ، وكذلك من جانب مندوبين اثنين ممن كانوا يميلون إلى « الاقتصاديين » هما اكيهوف ومارتينوف اللذين كانا يمثلان « اتحاد الديمقراطيين »

الاجتماعيين الروس في الخارج» . ووفق على القرار الخاص باعتبار « اسكرا » صحيفة الحزب المركزية في أولى مراحل المؤتمر بالاجتماع فيما عدا صوتين .

وكان اهم الموضوعات المعروضة على المؤتمر هو اقرار برنامج الحزب ودستور الحزب . وكان بليخانوف في الثمانينات السابقة ولينين في التسعينات قد حاولا فعلا وضع برنامج ، وعندما بدأت جماعة اسكرا توطد اقدامها تعالت الاصوات مطالبة ببرنامج للحزب وبمقد مؤتمر جديد للحزب في نفس الوقت . وقد ادت المناقشات التي دارت في اوائل ١٩٠٢ الى وقوف لينين ، الذي كان يمثل الشباب وعدم التساهل في مواجهة بليخانوف ، الذي كان يدعو الى المحافظة على التقاليد والحذر حتى في العمل من اجل الثورة . ووجه لينين نقدا قاسيا الى المشروع الاول للبرنامج الذي وضعه بليخانوف وقال عنه انه « ليس برنامجا لحزب يخوض صراعا عمليا ، بل اعلانا لمبادئ » - انه اقرب لبرنامج وضع للطلبة (١) . وتقدم بمشروع مضاد خاص به . وتألقت لجنة من أعضاء جماعة اسكرا الآخرين عهد اليها بمهمة دمج المشروعين ، ومن الغريب انها نجحت في ذلك . فقد كانت سلطة بليخانوف لا تزال عظيمة وكان لينين ، وهو مازال في اوائل الثلاثينات من عمره ، مستعدا - ربما لآخر مرة في حياته - للتنازل للوصول الى حل وسط في مسألة تتعلق بالنظرية . وقبل لينين صيغة اقل حسما من صيغته عن تقدم الرأسمالية في روسيا نحو الدروة الحتمية للثورة الاجتماعية . ولكنه استطاع ادراج برنامج حذر للاصلاح الزراعي الذي لم يشر اليه مشروع بليخانوف أصلا . وكان مشروع البرنامج الذي نشر في اسكرا في أول يونيو ١٩٠٢ وعرض بعد ذلك بسنة على مؤتمر الحزب يتكون من قسمين . القسم الاول او النظري من عمل بليخانوف بصفة عامة مع بعض التعديلات هنا وهناك جعلته اكثر صلابة بواسطة لينين ، والقسم الثاني او العملي وضعه لين مع بعض التعديلات المخففة هنا وهناك بواسطة بليخانوف (٢) .

وبدا القسم النظري من البرنامج بالحجة الماركسية السنية التي تذهب الى ان علاقات الانتاج قد تطورت الى نقطة صارت فيها الرأسمالية البورجوازية مما لا يتفق مع أي تقدم جديد . وكلما تضاعفت تناقضاتها

(١) « لينين - دراسات » V ص ١٨ .

(٢) اميد طبع ما اسهم به لينين في « لينين - دراسات » V ص ١ - ٥١ كما يوجد ملخص موجز مفيد في نفس المرجع V ص ٢٩٨ الى ص ٢٩٩ حاشية ١ .

زاد عدد البرولتاريين وتضامنهم (١) وصار صراعهم مع مستغلبهم اكثر حدة . وهكذا فان التقدم التكنيكي « يخلق بسرعة وبصورة متزايدة الامكانية المادية لحلول علاقات الانتاج الاشتراكية محل الرأسمالية » اي لقيام الثورة الاجتماعية التي « تلغى تقسيم المجتمع الى طبقات » و « تضع حدا لجميع صور استغلال اية طبقة في المجتمع بواسطة أخرى » . وعرف البرنامج دكتاتورية البرولتاريا بأنها « استيلاء البرولتاريا على القوة السياسية » واعتبرها « الشرط الضروري لهذه الثورة الاجتماعية » ، وكانت هذه أول مرة أدرجت فيها دكتاتورية البرولتاريا رسميا في أي برنامج حزبي .

وكان القسم العملي المتعلق بروسيا خاصة في البرنامج خاص بالأهداف المباشرة ، وتختلف هذه الأهداف بطبيعة الحال ، كما قال البيان الشيوعي ، من بلد الى بلد . وهي تنقسم الى ثلاث مجموعات مطالب سياسية (بما فيها المساواة في حقوق الانتخاب ، وحرية العقيدة ، والقول والصحافة والاجتماع وتكوين الاتحادات ، وانتخاب القضاة ، وفصل الكنيسة عن الدولة ، والتعليم العام المجاني ) ، ومطالب اقتصادية للعمال ( بما فيها يوم الثماني ساعات ، ومنع استخدام الأطفال ، وتقييد عمل النساء ، وضمان الدولة ضد الشيخوخة والعجز ، وتحريم الغرامات او دفع الأجور عينا ) ، ومطالب اقتصادية للفلاحين ( وبخاصة اعادة الأرض التي كانت قد أخذت منهم بغير وجه حق عند تحرير الأقتان ) . وواضح أن هذه المطالب كانت في نظر واضعي البرنامج أقصى ما يمكن ان يتفق مع الرغبة في الحصول على تأييد البورجوازية الراديكالية في المرحلة الاولى من الثورة . اما العلاقة بين هذه الأهداف المباشرة والهدف النهائي الخاص بالمجتمع اللاتبقى فلم يات ذكرها . وختم البرنامج بعرض تأييد الحزب لكل « معارضة او حركة ثورية موجبة ضد النظام السياسي والاقتصادي القائم في روسيا » ومطالباً ، كخطوة أولى في سبيل تحقيق أهدافه ، « قلب الأوتوقراطية وتأليف جمعية تأسيسية بالانتخاب الحر بواسطة الشعب كله » . ونوقش البرنامج تفصيلا في المؤتمر وأدخلت عليه تعديلات ثانوية . ولكن في النهاية لم يعارض اقراره رسميا سوى اكيوف (٣) وظل بلا تعديل حتى ١٩١٩ .

(١) اقترح مارتينوف في المؤتمر تعديل هذا البند بحيث يصير « عند البرولتاريا وتضامنهم ووعيهم » ( وثائق حزب العمال الديمقراطي الاشتراكي الروسي - ١٩٢٢ - ص ١١٦ ) . وقد كان ذلك صدى للجدل حول التلقائية والوعي الذي سببه مجيء شديد على كتاب لينين « ماذا نفعل ؟ » على أساس أنه ينكر أي نزوع تلقائي اشتراكي من جانب البروليتاريا ، وقد دافع عن لينين بليخانوف ومارتوف وتروفسكي ورفض الاقتراح .

(٢) وثائق حزب العمال الديمقراطي الاشتراكي الروسي ١٩٢٢ ص ٢٥٨ - ٢٥٩



عروض التصويت على المؤتمر بكامل هيئته إذ رفضه ٢٨ مقابل ٢٣ صوت  
ووفق على مشروع مارتوف .

وقبلت بقية القانون الأساسي دون صعوبة . وكان الجهاز المركزي  
للحزب بدانيا الى حد ما يتألف من مجلس جريدة الحزب ( اسكرا )  
بوصفه حارس مذهب الحزب ، ولجنة مركزية لتوجيه أعمال الحزب عن  
طريق المنظمات المحلية ، ومجلس الحزب المؤلف من خمسة أعضاء يعين  
كل من المجلسين السابقين عضوين منهم ورئيس يعينه مؤتمر الحزب ،  
وهذا المجلس هو الهيئة المسيطرة العليا المستولة أمام المؤتمر الذي يعقد  
كل عامين (١) .

وقد كانت نتيجة التصويت على البند الأول من القانون الأساسي  
مناقضة لما تخضعت عنه . فقد كانت الأغلبية مؤلفة من أنصار اسكرا  
« اللينين » (soft) و مندوبى الرابطة اليهودية والمنظمات الفرعية الأخرى  
تتصل قط باسكرا . أما داخل جماعة اسكرا نفسها فكان لينين يتمتع  
بأغلبية . وكان من المسائل التي دارت حولها المناقشة في القانون  
الأساسي للحزب قرار خاص بعلاقات الرابطة اليهودية بالحزب . ورفضت  
الأغلبية الساحقة مطلب الرابطة « ان تظل الممثل الوحيد للبرولتاريا  
اليهودية » وأدى ذلك الى انسحاب مندوبيها غاضبين بعد الجلسة السابعة  
والعشرين للمؤتمر ( عقد المؤتمر سبعة وثلاثين جلسة ) (٢) وفي الجلسة  
التالية اتخذ قرار بعدم الاعتراف بأى من المنظمات « الأجنبية » فى الحزب  
سوى « عصابة الديمقراطية الاجتماعية الثورية » التي كانت وثيقة  
الصلة باسكرا ( وكان لينين مندوبا فى المؤتمر ) وبذلك خرج « اتحاد  
الديمقراطيين الاجتماعيين الثوريين فى الخارج » من الحزب وأدى ذلك الى  
انسحاب مارتينوف وأكيوف (٣) . وقد وقف أنصار اسكرا فى هذه  
القرارات معا . ولكن انسحاب سبعة مندوبين من كانوا قد منحوا أصواتهم  
مع « اللينين » عند النظر فى شروط العضوية كان من نتيجته أن انتقل  
ميزان القوى لصالح « الصلاب » . وصار من الواضح أن لينين ستكون  
معه أغلبية المؤتمر فى أهم مسألة فى جدول الأعمال - انتخاب أجهزة  
الحزب - وأنه سيستخدم قوته هذه فى ما يدعم انتصار آرائه . وأدى  
اكتشاف ذلك أكثر من أى حدث آخر الى تغير مفاجيء فى جو المؤتمر .  
وابتداء من الجلسة الثلاثين الى آخر المؤتمر كانت المناقشات تتم فى جو  
شديد المראה .

(١) يوجد نص القانون الأساسي فى «وثائق الحزب» (١٩٢٢) ص ٤٢٢ - ٤٣٥

(٢) نفس المرجع ص ٢٢٤ - ٢٢٥

(٣) نفس المرجع ص ٢٢٤ .

أما المناقشة حول القانون الأساسي للحزب فانها تعرضت للمشاكل  
من أول بند من بنوده الذى يحدد مؤهلات العضوية . وكانت اللجنة  
التي أعدت المشروع قد اتفقت حول قضية خاصة بالمبدأ وقدمت  
صيفتين بديلتين ، أحدهما وضعها لينين والأخرى وضعها مارتوف .  
وكان لينين قد حدد شروط عضوية الحزب بالمعبارات التالية :

« عضوية الحزب هو من يقبل برنامجه ويؤيده ماديا وبالمشاركة  
الشخصية فى أحد منظماته » .

واقترح مارتوف التبديل التالى :

« عضو حزب العمال الديمقراطى الاجتماعى الروسى هو من يقبل  
برنامجه ويؤيده ماديا وبالتعاون المنتظم تحت قيادة إحدى منظماته » .

وكان الفرق بين الصيغتين ضيقا من ناحية الصورة ، ولكن الصيغة  
الأكثر تحديدا التي أصر عليها لينين كانت تمثل تعبيرا متحديا عمدا -  
وكان الجميع يعرف ذلك - لمفهومه الذى كان قد عرضه فعلا فى  
« ماذا نفعل ؟ » فيما يتصل بالحزب الصغير المؤلف من ثوريين محترفين  
ذوى صلابة . وثار المشاعر ، وكانت التفرقة التي انبثقت أثناء هذه  
المناقشات بين أنصار اسكرا « اللينين (soft) » و « الصلاب (hard) » (١)،  
هي الصورة الأصلية للنزاع بين البلاشفة والمناشفة . فقد فرق مارتوف  
واكسلرود بين « التنظيم » و « الحزب » . فمن المعترف به أن هناك حاجة  
الى تنظيم تأمرى ، ولكن ليس لهذا التنظيم معنى الا اذا كان نواة لحزب  
عريض من المؤيدين . ورد لينين بأنه من الضروري وضع خط فاصل  
بين « الثوريين » و « العاملين » : ومشروع مارتوف يفتح الباب للنوعين  
وانضم بليخانوف بلا حماسة الى جانب لينين . ولم يتكلم عضوا مجلس  
اسكرا الآخرون ، بوتريسوف وزاسوليشى ، ولكنهما كان يشـاـرـكـاـن  
أكسلرود ومارتوف فى وجهة النظر . وفجأة انضم تروتسكى الى  
مارتوف (٢) . وبعد مناقشة طويلة وعينية رفض مشروع لينين عندما

(١) وقد قسمهم لينين فيما بعد الى « متسقين » و « غير متسقين » « لينين -

دراسات » XXX ص ٢٦٩ .

(٢) كان تروتسكى قد جاء الى لينين فى لندن فى اكتوبر ١٩٠٢ وسرعان ما جذب  
الانظار بموهبته الادبية . واقترح لينين مرلين فى ربيع ١٩٠٢ ضمه الى مجلس اسكرا،  
ولكنه قوبل بمعاوضة شديدة من جانب بليخانوف ( ذكريات من لينين « كروبسكايا » I  
الترجمة الانجليزية سنة ١٩٤٠ ص ٨٥ - ٨٦ و ٩٢ ) . ولما اقروبا كروبسكايا « كان  
لينين آخر من يتصور أن تروتسكى سينتد » ( نفس المرجع ص ٩٩ ) .

وكان جليا أن الأمر يتعلق بموضوع على جانب كبير من الأهمية . بيد أنه يجب أن نضيف أن بنود القانون الأساسي للحزب ، التي وضعتها مجموعة اسكرا ككل وحملت المؤتمر على قبولها ، أتاحت سيطرة غير محدودة تقريبا للسلطة المركزية على أجهزة الحزب ، وهكذا فإن التذمر الذي حدث بعد ذلك ضد مفهوم لينين عن الحزب المركزي الصلب كان نتيجة للنزاع وليس أصله . فقد ظهر من الاتهامات المتبادلة بين لينين ومارتوف في المؤتمر أن مشروع لينين الخاص بتخفيض عدد مجلس اسكرا بمقتضى القواعد الجديدة من ستة الى ثلاثة ، وتحديد عضوية اللجنة المركزية للحزب بثلاثة ، كان قد نوقش في المجلس قبل المؤتمر دون أن يواجه أية معارضة من حيث المبدأ . ولم تظهر المعارضة الشديدة الا عندما عرض المشروع على المؤتمر في صورة اقتراح محدد بتعيين بليخانوف ولينين ومارتوف ( اثنين من « الصلاب » وواحد من « اللينين » ) بوصفهم أعضاء مجلس اسكرا ، وانتخاب شخصيات ثانوية للجنة المركزية ، بحيث يسيطر مجلس اسكرا على الحزب بلا أية مقاومة . ففي المؤتمر وجه مارتوف لأول مرة اتهامات « اعلان القانون العرفي داخل الحزب » مع « وضع القوانين الاستثنائية ، ضد جماعات بذاتها » ، وهي الاتهامات التي لعبت الدور الأكبر في النزاع التالي (١) . واتخذت بقية الاجراءات صورة سلسلة من أخذ الأصوات والاحتجاجات . فووفق على القرار الخاص بانتخاب ثلاثة أعضاء لمجلس اسكرا بخمسة وعشرين صوتا ضد صوتين وامتناع ١٧ . وشرعت الأغلبية بعد ذلك في انتخاب بليخانوف ومارتوف ولينين ، ولكن مارتوف رفض عضوية المجلس ، كما رفضت الأقلية الاشتراك في الانتخابات بعد ذلك (٢) . وتألفت اللجنة المركزية من « الصلاب » وحدهم ، وعين بليخانوف رئيسا لمجلس الحزب . وعلى أساس هذه النتائج أطلق على المنتصرين اسم « البلاشفة » أو رجال الأغلبية وعلى المنشقين « المناشفة » أو رجال الأقلية . وقد قدر لهذين الاسمين أن يدخل التاريخ .

بيد أن ذلك لم يكن نهاية القصة . لقد وقف بليخانوف صامدا مع لينين طوال متاعب المؤتمر . وعندما حاول أحد المندوبين أو يفرق بين وجهة نظر لينين ووجهة نظره الخاصة رد في شيء من الاستعلاء بأن نابليون كان يرغم قواده على طلاق زوجاتهم ولكن ما من انسان يستطيع أن يوقع طلاقا بينه وبين لينين (٣) . بيد أن المناقشات الاولى حول البرامج كانت

(١) نفس المرجع ص ٣٧٣ .

(٢) نفس المرجع ص ٣٧٦ ، وابتداء من هذه النقطة انقسم المؤتمر الى شعبتين تمقد كل منهما اجتماعاتها بمفردها ( «لينين» دراسات VI ص ٥٦ ) .  
(٣) وثائق الحزب الديمقراطي الاشتراكي الروسي (١٩٢٢) ص ١٣٨ .

قد دلت فعلا على مدى سهولة الصدام بين اعتدال الرجل الأكبر سنا واندفاع الضباب الأصغر سنا . وسرعان ما ارتاع بليخانوف للدفاع الذي لا هوادة فيه من جانب لينين في استغلال انتصارهما بما يتفق ووجهة نظرهما . وكان المشاعه الذين أراد لينين أن يقصمهم تماما يضمون معظم اصداق بليخانوف وزملاءه العدامي . وكان بليخانوف قد أيد صلابة لينين الحربية المشددة من ناحية المبدأ ، ولكن عندما جاء دور التسييد الفعلي تبين أن هذه الصلابة المشددة لا تتفق مع الأفكار الأقل تشددا في التنظيم السياسي التي تشجع بها خلال اقامته الطويلة في الغرب . وبدأ بليخانوف يدعو الى التفاهم مع المنشقين . وهو امر ما كان لينين ليقبله قط . وفي نهاية سنة ١٩٠٣ كان لينين قد استقال من مجلس تحرير اسكرا (١) . حيث كان بليخانوف قد ضم اليه الأعضاء السابقين الذين رفضهم المؤتمر وكلهم من المناشفة ، واصبحت اسكرا جريدة منشعية . وتحول لينين ، بعد اذ أخلى من واجباته في جهاز الحزب التي كان المؤتمر قد وصعها في يده ، الى تنظيم البلاشفة في شعبة مستقلة .

وشهدت الشهور الاثنا عشر الخالية سلسلة من المعالقات الشديدة اللهجة ضد لينين بقلم بليخانوف وكذلك زملائه السابقين الآخرين في اسكرا . فسرعان ما تناسى بليخانوف سجل تأييده السابق للينين الى نهاية المؤتمر الثاني معتبرا بأنه لم يكن موافقا أصلا على بعض عبارات في « ماذا نفعل ؟ » عندما قرأها لأول مرة ولكنه تصور في ذلك الوقت أن لينين عدل عن وجهة نظره (٢) . وصار لينين متوهما بأنه يشجع « روح التشيعية والاصطفائية » (٣) . واتهم في مقال بعنوان « مركزية أم بونابرتية ؟ » بأنه « يخلط بين دكتاتورية البرولتاريا والدكتاتورية فوق البرولتاريا » ، وبأنه يمارس « البونابرتية » بل الملكية المطلقة من النوع القديم السابق على الثورة (٤) . وقيل أن وجهة نظره في علاقة الثوري المحترف بالجماهير ليست وجهة نظر ماركس بل باكونين (٥) . وعاد مارتوف يؤكد الفكرة التي قالها في المؤتمر فكتب تنصرة عن « الصراع ضد الحكم العرفي في حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي الروسي » . وكتبت

(١) جيمس بليخانوف حاول لينين أن يستشهد بسابقة في السياسة الإنجليزية المعاصرة

قائلا :

«ان شميرلين ترك الوزارة لكي يغوى مركزه . وأنا افعل نفس الشيء» - (بليخانوف

- دراسات ، XIII ص ٤٤ ) .

(٢) نفس المرجع XIII ص ١٣٥ - ١٣٩ .

(٣) نفس المرجع ص ٧ .

(٤) نفس المرجع XIII ص ٩٠ - ٩١ .

(٥) نفس المرجع XIII ص ١٨٥ .

فيرا زاسوليتش ان فكرة لويس الرابع عشر عن الدولة هي فكرة لينين عن الحزب (١) . ونشرت مطبعة الحزب ، التي كانت قد صارت تحت رعايه المناشفة ، نشرة قذح بقلم تروتسكى السبل عنوانها « مهامنا السياسية » (٢) وظهر فيها انضمامه الى المناشفة حيث اهداها « الى استاذى العزيز بوروفيتش اكسلرود » . وهاجم اساليب لينين ووصفها بانها « كاريكاتير فج لعدوانية اليقابة التي انتهت بكارثة » ، وتنبأ بموقف « يحل فيه تنظيم الحزب محل الحزب » وتحل اللجنة المركزية محل تنظيم الحزب ، واخيرا يحل دكتاتور محل اللجنة المركزية . وكان الفصل الاخير بعنوان « الدكتاتورية على البرولتاريا » (٣) . وبعد مضي بعض الوقت كتب بليخانوف فى « جريدة الديمقراطية الاجتماعى » انه اذا ساد المفهوم البلشفي « سيمتلك كل شئ فى نهاية المطاف فى شخص واحد يجمع كل السلطات فى يديه » (٤) .

وسرعان ما ترددت اصداه الانقسام فى الحزب الديمقراطى الاجتماعى الالمانى الذى كان يعاني مشاكله الخاصة فيما يتصل بانقسام « المنقحين » . وكان الاجماع الظاهر من جميع الاعضاء البارزين فى الحزب الروسى تقريبا - اذ كان انصار لينين من الاعضاء العاديين وليس بينهم اسم معروف - مما حدا بالالمان كلهم تقريبا الى تأييد المناشفة . ولم يقتصر كاوتسكى على رفض نشر مقالة للينين يدافع فيها عن وجهة نظر البلاشفة فى « نيوزايت » ، صحيفة الحزب الديمقراطى الاجتماعى الالمانى ، بل انه ارسل الى اسكرا المنشقية للنشر نسخة من خطاب يهاجم فيه موقف لينين بشدة (٥) . وكان اقوى هجوم على لينين هو مقال فى « نيوزايت » فى يولييه ١٩٠٤ بقلم روزا لكسمبورج نددت فيه بسياسته القائمة على « المركزية المتطرفة » باعتبارها سياسة بيروقراطية لا ديموقراطية .

(١) اسكرا عدد ٧٠ فى ١٩٠٤/٧/٢٥ .

(٢) ن. تروتسكى « مهامنا السياسية » (جنيف ١٩٠٤) . وقد استخدم تروتسكى

فى ميدا الامر توقيع ( ن ) .

ثم عاد فيما بعد الى استخدام توقيع الحقيقى ( ل . تروتسكى ) وكذلك لينين كان يستخدم احيانا حرف ( ل ) فى توقيعهم .

(٣) من العدل ان تشير هنا الى حكم تروتسكى النهائي على هذا الجدلي بعد ذلك بحوالى ثلاثين عاما . « لم يكن جزافا تكرار عبارتى « لا يقل المصالحه » و « ولا يرحم » فى حديث لينين . ولا يبرر مثل هذه القسوة فى الشخص سوى اقصى تركيز على هدف الثورة بدون اى غرض شخصى تافه . . . لقد بدال تصرفه فظيلا لا يمكن قبوله .

ومع ذلك فانه كان فى نفس الوقت سليما من الناحية السياسية ومن ثم ضروريا من الناحية التنظيمية » ( ل . تروتسكى . برلين ١٩٣٠ - المجلد الاول ص ١٨٧ - ١٨٨ ) .

(٤) « بليخانوف - دراسات » XIII ص ٢١٧ .

(٥) اسكرا عدد ٦٦ فى ١٩٠٤/٥/١٥ .

وصورت مشروع لينين على انه ذو طابع روسى بحث وتحدثت بمرارة عن « الالبا » التى حطمتها وقلبتها اساليب الاستبداد الروسى فظهرت فى صورة « انا » النورى الروسى التى « نعت على رأسها وتدعى من جديد انها ذروة الكمال فى التاريخ » ، وجاءت بحجة جديدة عندما هاجمت السلطات العظيمة لرعاية الحزب عند لينين على اساس ان ذلك سيؤدى الى ان « يزيد بصورة حطوة الحزب الى المحاطة التى تعرض له بطبيعة الامر كل المقطعات المعاملة » (١) . واخيرا عرّض ببيل . الرعيم القديم للحزب الالمانى ، التحكيم بين الشيعتين المتنازعتين ، وقتل قبل المناشفة بسرعة هذا العرّض . ولكن لينين رفضه رفضا باتا (٢) .

وقد ظل لينين يوضح لا يابيه لكل هذه الهجمات (٣) . وكان يتمثل بماركس الذى كان قد رد فى صحيفته عندما وجه اليه النقد لهجومه على النوريين الالمان الآخرين :

« ان مهمتنا تتألف من النقد الذى لا يرحم ، ضد من يقال انهم اصدقاء اكثر حتى منه ضد اعدائنا الساعرين ؟ ونحن اذ نفعل ذلك ننبتد بسرور الشعبية الديموقراطية الرخيصة » (٤) .

وقد دافع لينين عن موقفه المتشدد دفاعا مجيدا فى رده على مازنوف فى المؤتمر نفسه :

« انا لا ترميني قط الالفاظ الضخمة عن « القانون العرمى » و « القوانين الاستثنائية ضد افراد معينين وجاعات بقاتها » . الخ . انا فى معالجتنا للعناصر المترددة المتنابهة نستطيع ، بل يجب علينا ، ان نفرض الحكم العرفى ، ودستور حزبنا كله ، وسياسة « المركزية » باكملها التى وافق عليها المؤتمر لتوه ، ليست سوى « حكما عرفيا » لمعالجة هذه المصادر العديدة للنزق السياسى . فالامر يتطلب قوانينا خاصة ، بل استثنائية ، ضد النزق السياسى ، وقد رسم المؤتمر بالخطوة التى اتخذها الطريق السياسى الصحيح بوضع قاعدة راسخة لثل هذه القوانين ومثل هذه الاجراءات (٥) .

(١) « نيوزايت » XXIII (لينا ١٩٠٣ - ١٩٠٤) II ص ٤٨٤ و ٥٢٩ - ٥٣٥ .

(٢) توجد تفاصيل هذا الموضوع فى « لينين دراسات » VII ص ٤٥٠ - ٤٥٢ .

حاشية ٤٤ .

(٣) تحدث كروسكايا فى « ذكريات عن لينين » ٢ ( الترجمة الانجليزية

١٩٣٠ ص ١٠٨ ) من الالم الشخصى الذى احس به بسبب قطيعة مازنوف ، ولكن ذلك لا ينطوى على اى اثر للتردد سياسيا .

(٤) « ماركس والجلز - دراسات » VIII ص ٤٤٥ .

(٥) « لينين - دراسات » VI ص ٣٦ .

وفى نشرة مطولة « خطوة الى الامام وخطوئان الى الوراء » نشرها فى جنىف فى العام التالى مع عنوان ثانوى هو « عن أزمة حزبنا » رفض التراجع امام الاتهام باليعقوبية قائلا :

« ان اليعقوبى الذى اتحد قلبا وفالبا مع تنظيم البرولتاريا النى تعى مصالحها الطبقة هو الديمقراطى الاجتماعى الثورى » (١) .

وفى تحليل ضاف لاحداث المؤتمر اثبت أن أنصار اسكرا «النيلينيين» وجدوا أنفسهم باستمرار فى تحالف مزعج مع المندم بين الذين « منسل مندوبى الرابطة اليهودية » كانوا أعداء لكل من اسكرا وائى تنظيم حزبى مركزى قوى ، وتتبع لينين أصولهم الروحية الى « السادة الفوضويين » وهم اسلاف مذهب « الشعبين » الروسى (Narodnism) فى كل صوره ، بما فيها « العدمية » :

« ان هذه الفوضوية الارستقراطية كانت دائمة مفضلة بصفة خاصة لدى العدميين الروس . فالتنظيم الحزبى يبدو لهم « مصنعا » هائلا بشما . ويبدو لهم خضوع الجزء للكل والاقلية للأكثرية « استبعادا » . ويثيرهم تقسيم العمل تحت زعامة سلطة مركزية الى صيحات تراجيدية مضحكة ضد تحويل الناس الى « آلات » (٢) .

ولم ينزعج عندما اتهمه المناشفة بأنه يدعم المبدأ البيروقراطى ضد المبدأ الديمقراطى . وقال انه اذا كانت البيروقراطية تعنى المركزية والديموقراطية « والاستقلال عن المركز » فان الديمقراطية الاجتماعية الثورية مع الاولى ضد الثانية (٣) . واذا كان هناك اى مبدأ تسير عليه آراء المناشفة فهو « مبدأ الفوضوية » (٤) .

لقد كانت فكرة الحزب المركزى الملتزم كأداة للثورة عنصرا أساسيا فى تفكير لينين . فهى التى أوجت بانشاء اسكرا كمركز اشعاع لهذا الحزب ، وهى التى أوجت بما كتبه فى « ما الذى يجب عمله » التى عرض فيها لأول مرة مذهب زعامة الحزب للجماهير . وقد اطلق لينين فيما بعد على نظام الالتزام الحزبى الذى يدعو اليه « المركزية الديمقراطية » ، وكان من اليسير أن يتندر خصومه عليها بأنها أقرب الى « المركزية » فى صورة سيطرة الزعماء منها الى « الديمقراطية » بمعنى سيطرة الأعضاء العاديين . بيد أن هناك شيئا من خطر الانزلاق فى اعتبار هذه الاتجاهات

(١) نفس المرجع VI ص ٢٠٢ .

(٢) نفس المرجع VI ص ٢١٠ .

(٣) نفس المرجع VI ص ٢٠٣ .

(٤) نفس المرجع VI ص ٢٢١ .

الى المركزية ظاهرة خاصة بالحزب الروسى ، أو بلينين نفسه داخل هذا الحزب . فقد كانت هذه الفترة فى كل مكان فترة توسع سريع فى التنظيم على نطاق كبير . وفى كل مكان بدت دواعى الكفاية والقوة أهم أكثر فاكثرت وتنطبت تركيزا فى السلطة . فلم تكن الأحزاب بسنجرى من مثل هذه الاتجاهات فى أى بلد كبير . وكانت الأحزاب البرولتارية بصفة خاصة معرضة لها : فعلى هذه الأحزاب أكثر من غيرها كانت تسمع حجة أن أعضاء الحزب مدينون بالطاعة لزعمائهم الذين اختاروهم وأن الانعكاس فى النقد لا يتفق مع الولاء للحزب (١) . وقد قال بليخانوف . الذى صار عدو لينين اللدود ، شيئا مماثلا قبل هذه الأحداث

« عندما يقولون لنا ان الديمقراطية الاجتماعية ينبغي أن تضمن حرية الراى الكاملة لأعضائها ينسون أن الحزب السياسى ليس أكاديمية علمية . . . ان حرية الراى فى الحزب يمكن ، وينبغى ، أن تحدد لأن الحزب يتألف من اتحاد حر بين أشخاص يهدفون لفكرة مشتركة . ومضى اختفت الوحدة فى الراى يصبح حل الحزب حتميا » (٢) .

وذهب لينين الى أن البورجوازية ، وليست البرولتاريا ، هى التى تتراجع امام هذا التقييد الضرورى المفيد . فالمناشفة يمثلون « الفردية البورجوازية المثقفة » أما البلاشفة فيمثلون « التنظيم البرولتارى والالتزام » (٣) .

ولم يقتصر رد لينين على المناشفة على مجرد الكلام . إذ لم تفت فى عضده العزلة التى أدى اليها انفصاله عن اسكرا ، ولم تهزه المعارضة أو انفضاض من حوله ، ودعا الى اجتماع للبلاشفة الاثنين والعشرين فى جنىف فى أغسطس سنة ١٩٠٤ وأنشأ « مكتب لجان الأعلى » كمنظمة مركزية وفى نهاية العام أسس صحيفة جديدة هى « فورواد » ( الى الامام ) لتحل محل اسكرا المنحرفة . وكان شاعله الاول هو الحيلولة دون أى حركة متعجلة للوحدة قد تؤدى الى أى تعديل لمذهب البلاشفة أو الى المساس باستقلاله أو تلويته بهرطقات المناشفة . وطالب فى مراسلات الحزب فى هذه الفترة « بالانشقاق فى كل مكان ، الانشقاق

(١) ر . ميشيلز Zur Soziologie des Parteiseen (١٩٢٥) ( ص ٢١٨ - ٢٨٠ ) وهو يورد أمثلة مدعنة لهذه الشاع من مصادر المانية وفرنسية وبلجيكية . وهو يستخدم أيضا « المركزية الديمقراطية » ( فى نفس المرجع ص ٢٢٧ ) بطريقة توحى بأنها كانت مألوفة فى مطلع القرن فى الحزب الديمقراطى الاجتماعى الالمانى .

(٢) « ج . ف . بليخانوف - دراسات » XII ص ٢٥٥ .

(٣) « لينين دراسات » VI ص ٢١٢ .

بصورة حاسمة ، الانشقاق . . الانشقاق (١) . فقد كان المبدأ الذى طبقه لينين وخلفه تراثا لمن جاءوا بعده هو ان أحداث انقسام فى الحزب وطرد المخالفين من أعضائه أفضل من تعريض وحدة الفكر للخطر حتى فى المسائل الثانوية . وكان هذا الاتجاه نتيجة لاقتناع فكرى عميق ويتفق تماما مع شخصيته المسيطرة وثقته بنفسه . وقد عاد اليه مرة بعد المرة حتى عندما بدا انه عدل عنه مؤقتا بقصد التوفيق . وليس جزافا ان التكتيك الذى استخدم ضد المناشفة بعد ١٩٠٣ صار نموذجا يتبعه الحزب فى أوقات الأزمات الداخلية ، أو ان لفظ « المنشقية » صار يستخدم فيما بعد ، بصورة متزايدة ، لوصم أى خروج على رأى الحزب من جانب أى من أعضائه . وفى ابريل سنة ١٩٠٥ عقد فى لندن مؤتمر جديد فى تحد لأجهزة الحزب المركزية التى كانت قد صارت منشقية بحتة . وقد تألف هذا المؤتمر من البلاشفة وحدهم وقاطعه المناشفة الذين عقدوا مؤتمرا مقابلا خاصا بهم فى جنيف . وبذلك وصل الانقسام الى نهايته المنطقية .

وقد خلفت المناسبة الأصلية للانقسام الذى حدث فى المؤتمر الثانى انطبعا عاما بأنه لما كان جناحا الحزب وافقا أصلا على برنامج الحزب واختلافا فيما يتصل بقانونه الأساسى فقط فإن النزاع لا ينصب الا على قضية التنظيم ، وليس على قضية مذهب الحزب . وإذا كان ذلك صحيحا فى مطلع الأمر فإن الهوة بين الفريقين لم تلبث أن اتسعت وزادت عمقا . كانت تعاليم ماركس ، ابتداء من « البيان الشيوعى » وما تلاه ، تتضمن عناصر تطويرية او علمية او موضوعية من ناحية وعناصر ثورية او دعائية او ذاتية من ناحية أخرى . وكانت الماركسية فى نفس الوقت تسجيلا لقوانين النمو الاجتماعى والاقتصادى وكذلك دعوة الى التجاه الى العمل بالعنف وبغير العنف للتعبيل بتحقيق هذه القوانين . وكان من المستطاع التوفيق بين الجانبين على أساس وجهة النظر التى تذهب الى أن الشئون البشرية تخضع لعملية من التطور المستمر التى لا تستبعد مع ذلك عن العمل الثورى الذى يقطع الاستمرار من وقت لآخر ، والذى يعد جزءا أساسيا من هذه العملية . ومع ذلك فإن التضارب الظاهر أدى الى قيام وجهتى نظر متعارضتين فى النمو التاريخى تؤكد كل منهما على جانب من الجانبين ، وقد حدث فى كتابات ماركس نفسه هذا التأكيد على جانب مرة وعلى الجانب الثانى مرة أخرى . وفى النزاع الذى أدى الى انقسام تلامذة ماركس من الروس اتهم المناشفة البلاشفة بأنهم تجاوزوا خطوة ماركس التطورية بمحاولة تنظيم ثورة بولتارية بوسائل تأمرية ، وهى

(١) يبدو أن لفظ « انشقاق » هو أفضل ترجمة للفظ « raakol » الروسية التى نستخدم أساسا فى الخلاف الدينى .

ثورة لا تتوفر شروطها الموضوعية فى المرحلة البورجوازية الراحنة للنمو الروسى . واتهم البلاشفة المناشفة بأنهم ينظرون الى الثورة على أنها عملية من النمو التاريخى ، بدلا من أن يعتبروها شيئا يجب العمل على تنظيمه طبقا لحطة متعمدة (١) . لقد كان المناشفة ، الذين حللوا طريق الثورة واعتقدوا أن هذا الطريق لا يمكن تغييره أو التعجيل به بواسطة العمل الواعى ، من رجال النظرية أساسا ، وكانوا ، فى رأى البلاشفة ، « مناطق » و « مكتبيين » و « مثقفين حزبيين » (٢) . أما البلاشفة فكانوا رجال عمل يشغلهم تنظيم الثورة بالوسائل المشروعة وغير المشروعة . وكان لينين ، الناطق باسم البلشفية ومنشئها ، منذ مبدأ الأمر أقل اهتماما بالنظرية التطورية منه بالعمل الثورى على عكس المناشفة . ولم يكن جزافا اصراره المستمر على أن ماركس يجب أن يفسر جدليا وليس دوجماسيا . فإذا كانت النظرية والعمل شيئا واحدا فإن الثورة لا يكون لها معنى الا فى حدود ما تجد تعبيرا فى العمل فى وقت ومكان معينين . وقد قارن لينين المناشفة ، مستشهدا برسالة ماركس الشهيرة « عن فيورباخ » ، بأولئك الفلاسفة الذين عملوا على مجرد « تفسير العالم بصورة مختلفة » . أما البلاشفة فكانوا ، باعتبارهم ماركسيين طبيين ، يعملون على تغييرها (٣) .

وقد أثار النزاع بين البلاشفة والمناشفة ، برغم أنه بدا منصبا على نقاط غامضة من المذهب الماركسى ، قضايا أساسية فى الثورة الروسية . فالمناشفة تمسكوا بالتتابع الماركسى الأصلى الخاص بالثورة البورجوازية - الديمقراطية ثم الثورة البرولتارية - الاشتراكية ولم يقبلوا قط فى الحقيقة نظرية لينين التى عرضها منذ ١٨٩٨ عن وجود حلقة لا فكاك منها تربطهما معا . فالثورة البورجوازية عندهم لا بد أن تأتى أولا ، لأن الرأسمالية لا يمكن أن يتاح لها النمو الكامل فى روسيا الا عن طريق الثورة البورجوازية ، ولأن البرولتاريا الروسية لا يمكن أن تعتبر من القوة بحيث تستطيع القيام بالثورة الاشتراكية والسير بها قدما الا اذا تم هذا النمو . بيد أن هذا الفصل بين الثورتين ، مهما أَرْضى المنظرين ، كانت له عواقب مربكة بالنسبة للثوريين العمليين . فالمناشفة اذ اقتصرُوا على الثورة البورجوازية وجدوا صعوبات فى تضمين برنامجهم السياسى أى نداء اشتراكى أو بولتارى . فقد كانت الثورة البورجوازية خطوة سابقة

(١) (تناول مقالات لينين فى فبراير ١٩٠٥ « هل ينبغى أن ننظم الثورة ؟ » فى « دراسات » VII ص ١٢٢ - ١٢٩ ) هذا النزاع .

(٢) وقد استعمل المصطلح الأخير فعلا فى قرار الاجتماع الخامس للحزب فى ديسمبر ١٩٠٨ . أما فيما يتصل بالأصلاحيين الآخرين فانظر « لينين - دراسات » VIII ص ٤٩ - ٥٠ .

(٣) نفس المرجع VIII ص ٥٢ .

ضرورية وحتمية للثورة البرولتارية ، ومن ثم فهي ذات أهمية حيوية - في المدى البعيد للبرولتاريا . ولكن الأثر المباشر هو تسليم السلطة لـ «للك الذين يضغطون البرولتاريا والذين يعدون ، في المدى البعيد أيضا ، أخطر أعدائها - ولم يكن أمام المناشعة مهرب من هذه المعضلة سوى التركيز على سياسة قصيرة المدى من التأييد للبورجوازية في «العضاء» على الأونوقراطية واتمام الثورة البورجوازية ، ثم الضغط على الحكومة البورجوازية الثورية عندما نجى. منح البرولتاريا بعض تلك المسكنات التي تخفف من سوء وضعهم كما هو الحال في السياسة الاجتماعية التي تنبئها البلاد الرأسمالية المتقدمة ( الاعتراف بالانقابات ويوم الثمان ساعات . والتأمين الاجتماعي وما إلى ذلك ) .

ومن ثم فإن حجج البلاشفة ضد المناشعة لم تكن في جوهرها ، كما أشار لينين مرارا ، سوى تكرار للنزاع ضد « الماركسيين القانونيين » و « الاقتصاديين » الذين وقف ضدهم الحرب كله متحدا فيما مضى ، كما كانت ترديدا لأصدااء النزاع مع « المنقحين » في الحزب الديمقراطي الاجتماعي في ألمانيا - إذ أن المناشعة بتشبههم بالنظرية المسبقة التي يدعي أن روسيا على وشك الثورة البورجوازية ، ولكن ليس الاشتراكية ، اقتفوا أثر الماركسيين القانونيين في تأكيدهم على النظرية الثورية وتوجيههم للعمل الثوري إلى المستقبل البعيد ، وحذوا حذو « الاقتصاديين » في تفضيل المفهوم الاقتصادي للطبقة على المفهوم السياسي للحزب (١) وفي اعتقاد أن الهدف الملموس الوحيد الذي يمكن عرضه على العمال في المرحلة الراهنة هو تحسين وضعهم الاقتصادي ، وحذوا حذو « المنقحين » الألمان في تفضيل الدعوة إلى الضغط برلمانيا على حكومة بورجوازية لتحقيق إصلاحات لخدمة العمال على الدعوة إلى قلبها . أن المنشئفة لم تكن ظاهرة منعزلة أو عارضة - فقد أصبح المناشعة يمثلون سلسلة من الأفكار المألوفة فيما يجري عليه العمل في اشتراكية غرب أوروبا - المعارضة القانونية والتقدم عن طريق الإصلاح لا الثورة والتفاهم مع الأحزاب البرلمانية الأخرى والتعاون معها والانارة الاقتصادية عن طريق النقابات . فالمنشئفة كانت متصلة الجذور في الفكر الغربي والتقاليد الغربية ( ولا ننسى أن ماركس كان غربيا ) . وكان « الشعبيون » ( نارودنيك ) الروس قد أكدوا ، مثل أنصار السلافية ، أن النمو الروسي ذو طابع خاص ، فروسيا مختلفة عن الغرب في أن مصيرها أن تتجنب المرحلة الرأسمالية . وكان بليخانوف قد دحض رأيهم معتندا في تعاليمه كلها على أساس واحد

(١) هذا هو أساس تأكيد دان الزعيم المنشئ السابق أن البلاشفة يمثلون «الانجازات الديمقراطية والسياسة العامة للحركة » وأن المناشعة يمثلون « الجاهات الطبقة والاشتراكية » .

هو أن روسيا لا يه أن يمر بنفس مراحل النمو التي مر بها الغرب ، وكان المناشعة يلامونه بليخانوف . وكان من اليسير عليهم دائما أن يكسبوا العطف . ألهم من جانب زعماء الديموقراطية الاجتماعية في الغرب . وقد قال رادك ساحرا بعد ذلك بسواء « أن أوروبا الغربية تبدأ بالمناشعة » (١) .

ومن الظواهر ذات الميز في هذا النزاع أن جناحي البلاشفة والمناشعة في الحرب عندما انقسموا بوضوح في روسيا نفسها ( وقد حدث ذلك بعد فترة وبصورة أقل حدة مما كان بين المهاجرين ) كان أنصار المناشعة من أكثر العمال مهاره ونطيجا مثل عمال المطابع والسلك الحديدية والصلب في المراكز الصناعية الحديثة في الجنوب ، في حين جاء تأييد البلاشفة من العمال غير المهرة بسيا في الصناعات اليدوية الكبيرة مثل الصاعات الثقيلة القديمة في منطقة بطرسبرج ومصانع النسيج في بطرسبرج وموسكو . وكانت الأغلبية الساحقة في النقابات من المناشعة ، وكان « الاقتصاديون » قد ذهبوا إلى أنه في حين أن العمال المنورين في الغرب قابلون للتوعية السياسية فإن الاستثاوة الاقتصادية وحدها هي التي يمكن أن تسبيل جبهة « عمال المصنع » الروسين (٢) . وبدأ أن لينين نفسه يميل إلى الرأي المقابل بأن بناء « الاقتصاديين » يجذب « أدنى طبقات البرولتاريا وأدنى » (٣) . بيد أن هذا التشخيص للأمر ينقصه كل من تجربه الغرب « حيث كانت أكثر قطاعات العمال تقدما ، النقابيين الأنجليز » هي التي انشاد بالنضال الاقتصادي على حساب النضال السياسي منذ أيام الدولية الأولى « وكذلك الواقع الروسي المعاصر . إذ كان أكثر العمال الروس مهارة وتعلما وتنظيما وتميزا ، وأقربهم شبا بالعمال المنظمين في الغرب ، هم أقلهم تأثرا بالنداءات الثورية وأكثرهم ميلا إلى الاقتناع بإمكان تحسين أحوالهم الاقتصادية داخل الإطار البورجوازي الساسي . أما جمهوره العمال الصناعيين غير المهرة ، الذين كانوا يعدون أقل من أدنى طبقات العمال الصناعيين الغربيين من جميع الوجوه ، فلم يكن لديهم « ما يفقدونه سوى أغلالهم » ومن ثم كانوا أكثر استعدادا بكثير لقبول دعوى

(١) وفي عبارات التاريخ الروسي السائد أن المناشعة « ارتأوا في روسيا حزبا مائلا للحزب الديموقراطي الإصعاعي الأيسر أو العرس مالا » . وقد حاربوا البلاشفة لأهم أحصوا بشيء جديد بينهم . شو . غير مألوف ومختلف عن الديموقراطية الاجتماعية في الغرب . ( تاريخ الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي - الترجمة الانجليزية ١٩٣٦ - ص ١٤٠ ) . ويبلغ أن تذكر أن روسيا لم يكن فيها أحزاب سياسية في سنة ١٩٠٣ بالمعنى الغربي : فلم توجد مثل هذه الأحزاب إلا سنة ١٩٠٥ .

(٢) استخضمت هذه الكلمة في « بيان الاقتصاديين » السابق الإشارة إليه .

(٣) « لينين - دراسات » II ص ٥٥٢ .

البلاشفة من أن الطريق الوحيد للتحسن الاقتصادي هو الثورة السياسية .

ويرجع فشل المناشفة ، وهو فشل تميز بالمأساة وعدم الجدوى . إلى أنهم كانوا غرباء على الظروف الروسية . فالنظام الاجتماعي والسياسي في روسيا لم يكن تربة صالحة بأي حال لازدهار النظام البورجوازي الديموقراطي . أن التاريخ نادرا ما يعيد نفسه ، وتفسير الماركسية الذي يفترض أن تتابع مراحل الثورة في مكان ما من العالم ينطبق بالضبط على النمط الذي ساد في أوروبا الغربية تفسير قدرى ومن ثم غير صحيح . فعلى ألمانيا ثبت أنه من المستحيل طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر اكمال الثورة البورجوازية - الديموقراطية في صورتها الكلاسيكية ، فقد التوى النمو الاجتماعي والسياسي في ألمانيا وشوّهه الاجهاض الذي حدث في ١٨٤٨ . وفي روسيا لو أن المناشفة استطاعوا أن يفرضوا اتجاههم لكان افلاس الثورة الألمانية في ١٨٤٨ هو مصير ثورة ١٩٠٥ . ولم يكن ذلك لمجرد أن البورجوازية الألمانية في ١٨٤٨ والبورجوازية الروسية في ١٩٠٥ كانتا اضعف واقل نموا من أن تحققا طموحهما الثوري . ولا شك هناك في ضعفهما . ولكن كان هناك سبب أقوى لترددهما هو ارداكهما أن هناك خطرا ناميا يهددهما ممثل في ثورة برولتارية قادمة (١) . ومن الاسباب التي تجعل التاريخ نادرا ما يعيد نفسه ان الشخصيات الرئيسية على المسرح في الأداء الثاني يدركون ما حدث من قبل . لقد كانت الخطة الماركسية للثورة تتطلب من البورجوازية أن تقلب النظام الفودالي كخطوة سابقة لقلبها هي نفسها على يد البرولتاريا ، وكان ضعف الخطة انها لا تعود قابلة للتطبيق بمجرد أن تعيها البورجوازية (٢) . فبمجرد ادراك ان الديموقراطية البورجوازية هي خطوة الى الاشتراكية لا يمكن تحقيقها الا على يد أولئك الذي يؤمنون بالاشتراكية ايضا . وكانت هذه هي الحقيقة العميقة التي عبر عنها لينين عندما قال ان البرولتاريا تستطيع أن تتولى قيادة الثورة البورجوازية

(١) يصف تروتسكي البورجوازية الألمانية في ١٨٤٨ في عبارة نفاذة قائلا : « لقد تعلمت حكمة التجربة التي مرت بها البورجوازية الفرنسية » . « مستقبل الثورة الروسية » ( برلين سنة ١٩١٧ ص ٢٧ .

(٢) وقد كتب لينين بمرارة في ذلك الوقت « لقد بدأت البورجوازية الأوروبية بالقتال من أجل الجمهورية ، ثم عاشت في النفي وتحولت الى خيالة الحرية وانقلبت على الثورة ودخلت في خدمة الملوك الدستوريين . وتريد البورجوازية الروسية أن تتعلم من التاريخ وان تتخطى مراحل النمو ، تريد خيانة الثورة على الفور ، وان تتحول فوراً الى خيانة الحرية . وفي محادثاتهم الخاصة يقولون بعضهم لبعض عبادة المسيح ليهودا ! الحزب ما تفعله بسرعة » دراسات VIII ٢٥٩ ، « ولكن لماذا يقاتل البورجوازي اذا كان يعلم أن انتصاره سيؤدي الى قلبه بواسطة البرولتاريا ؟ »

للمشكلة لم تكن أن الظروف في روسيا لم تكن قد نضجت بعد للقيام بالثورة على النمط الغربي ، بل أن النموذج الغربي كان قد استنفذ افرازه ولم يعد في الامكان اعادة التجربة ثانية في مكان آخر . ان المناشفة الذين كانوا ينتظرون نضج الظروف في روسيا كان مصيرهم حتما الفشل والاختناق .

وبرغم ان وجهة النظر البلشفية كانت اكثر احاطة بكثير بالظروف الروسية الخاصة ، وبذلك وفرت على نفسها مدلة الاخفاق ، فانها لم تخل ايضا من التناقضات الداخلية . فطبقا لوجهة نظرهم تقوم البرولتاريا ، بمساعدة الفلاحين ، بالثورة البورجوازية - الديموقراطية ولكنها تظل مع ذلك بورجوازية الطابع في جوهرها ، فهي مرحلة لا يمكن تخطيها ويجب أن لا يخلط بينها وبين الثورة البرولتارية - الاشتراكية التالية لها . ولم يكن هناك طبعاً شك في ان الثورة التي تتم في مثل هذه الظروف يمكن ، وينبغي ، أن تقوم بعدة اجراءات ليست في الحقيقة اشتراكية وتتفق تماما مع الرأسمالية البورجوازية - مثل توزيع الأرض على الفلاحين أو يوم الثمان ساعات أو فصل الكنيسة عن الدولة ، وقد كانت هذه الاجراءات واجراءات كثيرة أخرى مثلها ضمن الحد الأدنى لبرنامج الحزب . ولكي تستطيع هذه الثورة ، وقد قاطعتها البورجوازية أو عارضتها بشدة ، أن تحقق « تلك الحرية البورجوازية وذلك التقدم البورجوازي » اللذين وصفهما لينين نفسه بأنهما « الطريق الوحيد للحرية الحقيقية للبرولتاريا والفلاحين (١) » ، فهو مفهوم يبدو أن لينين لم يواجه قط بصورة جديّة العقبات التي تستلخص عنه . وفي أحاديثه وكتاباتاته التالية كثيرا ما ندد « بالحرية البورجوازية » باعتبارها أكذوبة جوفاء . ولم يكن في ذلك تناقض حيث أنه كان يتحدث عن فئتين مختلفتين . فما دامت البورجوازية قوة ثورية تهاجم بقايا الإقطاع والفيودالية ، فان الحرية البورجوازية كانت حقيقية وتقدمية . ومجرد أن تدعم البورجوازية سلطتها وتثبت دعائمها وتقف موقف الدفاع ضد قوى الاشتراكية والبرولتارية الصاعدة تصبح « الحرية البورجوازية » رجعية وكاذبة . بيد أن التناقض اللفظي ساعد على كشف المشكلة الحقيقية . فالخطة البلشفية كانت تتطلب اقامة الحرية البورجوازية والديموقراطية في روسيا التي لم تكن فيها أية جذور اجتماعية ولا يمكن أن تكون لها مثل هذه الجذور حيث كان لابد من اقامتها بدون معونة البورجوازية ، وأعلن البلاشفة أنه بدون ذلك لا يمكن الوصول الى الحرية الاسمي ، الحرية الاشتراكية . أما خطة المناشفة التي كانت

(١) نفس المرجع VIII ص ٣٤ .



تريد الانتظار الى ان تقيم البورجوازية الروسية الحرية فلم تكن اقل واقعية من خطة البلاشفة الذين اودوا اقامتها بواسطة دكتاتورية البرولتاريا والفلاحين الثورية .

## الفصل الثالث

١٩٠٥ وما بعدها

لقد كان الانقسام بين البلاشفة والمناشفة يعنى ان حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي الروسي واجه الثورة الروسية الاولى في ١٩٠٥ وهو في حالة ضعيفة وغير مشجعة . ولم يكن اى من الفريقين يستطيع الادعاء انه انتصر في هذا الصراع الداخلي . وقد كتب لينين في اوائل ١٩٠٥ :

« عندما اصبح الانقسام امرا مقضيا كان من الواضح اننا كنا الجانب الاضعف ماديا بما لا يقاس .. فالمناشفة لديهم مال اكثر وكتابات اكثر ووسائل نقل اكثر وعملاء اكثر « واسماء » اكثر وانتصار اكثر . وانها لتكون طفولة لا تغتفر الا نرى ذلك « (١) » .

ومع ذلك فبعد ذلك بشهور قليلة كان عميل منشفي يتحدث في رسالة خاصة بلهجة اشد ازدراء من عدم فعالية الكتابات المنشفية والتنظيم المنشفي في بطرسبرج (٢) . واثناء ان كانت قوى الثورة تتجمع في انحاء روسيا في صيف ١٩٠٥ ، عقد البلاشفة في لندن مؤتمرهم البلشفي الخالص الذي وصفوه ، والذي صار يعرف في التساربخ ، بالمؤتمر الثالث للحزب . وكان معاونا لينين الرئيسيان في المؤتمر هما بوجدانوف ولوناشارسكي اللذان انفصلا عنه بعد ذلك بثلاث سنوات . وقد عاد لوناشارسكي الى الحزب في ١٩١٧ ، كما ظهر في المؤتمر ثلاثة مندوبين آخرين قدر لهم ان يلعبوا دورا كبيرا بعد ثورة اكتوبر - كامنيف

لقد كانت المعضلة الكبرى للثورة الروسية ، التي لم يستطع المناشفة ولا البلاشفة ان يجدوا حلا كاملا لها ، تقوم على خطأ في التنبؤ من جانب الخطة الماركسية الاصلية . فقد اعتقد ماركس ان الرأسمالية البورجوازية متى قامك ستسير شوطها كاملا في كل مكان ، وانها عندما تبدأ الانهيار بسبب تناقضاتها الداخلية المتأصلة ، وعندئذ فقط ، ستقلبها ثورة اشتراكية . ولكن ما حدث في الواقع هو ان الرأسمالية ، في البلاد التي نمت فيها بقوة وعلى اكمل وجوها ، أحاطت نفسها بشبكة ضخمة من المصالح القائمة تضم قطاعا كبيرا من الطبقة العاملة الصناعية ، بحيث انه حتى بعد ان بدأت عملية الانهيار بوضوح استمرت تقاوم بدون جهد كبير قوى الثورة ، في حين ان ما انهزم بسهولة امام اول الهجمات الثورية كان الرأسمالية الناشئة التي لم تكتمل نضجا . وكانت العواقب الاقتصادية التي نجمت عن هذا الخروج على الخطة المتصورة سببا واضحة : فبدلا من ان تستولي الحكومة الثورية الحديثة العهد على تنظيم صناعي على قدر كبير من الكفاية وعلى قوة عاملة مدربة في ظل رأسمالية مكتملة النضج ، اضطرت الى الاعتماد على الموارد غير الصالحة لبلد متخلف في بناء النظام الاشتراكي ، بحيث ان الاشتراكية الجديدة كانت مرغمة على تحمل عبء ، ووصمة ، انها نظام قلة وليس نظام وفرة كما تنبأ ماركس . ولم تكن العواقب السياسية اقل من ذلك احراجا : فاصحاب القوة السياسية الجدد كانوا برولتاريين سذجا ليس لديهم التدريب والتجربة السياسيان اللذان يكتسبان في ظل الدستور البورجوازي بممارسة حق الانتخاب العام وبالانحداد في نقابات ومنظمات عمالية ، وفلاحين اميين في الغالب وليس لديهم اى وعى سياسى تقريبا . وقد عزا المناشفة صعوبات الموقف والاختناقات الناجمة عنها الى ان البلاشفة حادوا قاصدين عن الخطة الماركسية في الثورة . بيد ان هذه الخطة كانت لابد ان تفشل عندما تحدث الثورة البرولتارية في اكثر البلاد الرأسمالية تخلفا . وكانت هذه المشاكل لاتزال في طي المستقبل . ولكنها كانت متأصلة في القضية الاساسية بين البلاشفة والمناشفة التي كشفت عنها الثورة الروسية الاولى في ١٩٠٥ الفطاء .

(١) « لينين - دراسات » VII ص ١٠١ .

(٢) نفس المرجع VIII ص ٥٠٠ العاشية

« وكان واحدا من خمسة مندوبين من القوقاز » ولتغينوف وكرازين . ولكن واقعة أن كل الزعماء البارزين في الحزب الأصلي عدا لينين نفسه قد انضموا - اما كلية مثل اكسلرود ومارتوف او في تردد مثل بليخانوف وتروتسكى - الى الممسكر المنشقى وضعت لينين في مركز السلطة الوحيد . وكانت الشخصية الوحيدة في المؤتمر الثالث التى تستطيع الاستقلال برأى عن لينين هو كرازين ، الذى كان فى ذلك الوقت المنظم البلشفي الرئيسى فى روسيا نفسها ، وقال لوناشارسكى أن الانجاز الرئيسى للمؤتمر هو « الاندماج الكامل بين بلاشفة اليسار اللينينى وبلاشفة اليمين بزعامة كرازين » (١) . ولكن الدور الثانوى البحث الذى عهد به الى معاونى لينين يتبين من وصف لوناشارسكى نفسه لذكرياته عن التقرير الخاص بالتمرد المسلح الذى طلب اليه القاءه فى المؤتمر :

« اعطاني فلاديمير ايلخ كل الافكار الأساسية فى التقرير . ولم يكتف بذلك بل أصر أن أكتب خطابى كله وأعطيه له لكى يقرأه مقدما . وفى الليلة السابقة على الجلسة التى سألنى فيها تقريرى قرأ فلاديمير ايلخ بعناية المخطوط وأعادته الى بعد أن أدخل عليه تعديلين أو ثلاثة لا أهمية لها - ولم يكن فى ذلك ما يدعو الى التعجب حيث انى ، فى حدود ما أتذكر اتخذت من توجيهات فلاديمير ايلخ الدقيقة المفصلة نقطة البداية فيما كتبت » (٢) .

وقد ظهر الفرق بين موقفى البلاشفة والمناشفة من الثورة الوليدة فى قرار كل منهما فى مؤتمر لندن واجتماع جنيف . فقد أعلن المؤتمر الحاجة الملحة الى «تنظيم البرولتاريا لصراع قوى مع الأوتوقراطية بواسطة التمرد المسلح» ، وذهب الى أنه لا مانع من الاشتراك فى حكومة مؤقتة ثورية عندما يحين الوقت « بهدف القيام بصراع لا هوادة فيه ضد كل محاولات الثورة المضادة وللدفاع عن المصالح المستقلة للطبقة العاملة » - وهو قرار قدر له أن يكون مصدرا مشاكل بعد ذلك باثنتى عشرة سنة (٣) .

أما اجتماع المناشفة فانه اعتبر أن «الحزب يجب ألا يجعل من أهدافه الاستيلاء على السلطة أو المشاركة فى السلطة فى حكومة مؤقتة ، بل يجب أن يظل حزب المعارضة الثورية المتطرفة » (٤) .

(١) «الثورة البرولتارية» رقم ١١ (٤٦) سنة ١٩٢٥ ص ٥٣ .

(٢) نفس المرجع ص ٥٤ .

(٣) قرارات الحزب الشيوعى للاتحاد كله (البلاشفة) ١٩٢١ I ص ٤٥ .

(٤) اسكرا عدد ١٠٠ فى ١٥ مايو سنة ١٩٠٥ .

ولم يكن لهذا النزاع الحزبى دور فى الأحداث فى روسيا . فعند بدأت الثورة بالمدينة التى وقعت أمام « مصر الشتاء » فى ٩ يناير ١٩٠٥ ، وجمعت قواها ببطء عن طريق انتشار الاحلال بالطعام أثناء الربيع والصيف الى أن بلغت ذروتها فى أكتوبر بموجة من الاضرابات ووعده القيصر بوضع دستور تحررى وتكوين أول « سوفيات مندوبى العمال » . ويبدو أن أول هذه الهيئات الجديدة جاء نتيجة عمل تلقائى قامت به جماعات من العمال المضربين . وكان أسبقها هو ما نال بواسطة مدينة المصانع ايفانوفو - فور نسنسك (١) . وتبينت اياها الأسابيع القليلة التالية سوفيات منظمة الى حد يزيد أو ينقص فى جميع المراكز الصناعية الرئيسية تقريبا . وكان سوفيت بطرسبرج من أوائل هذه السوفيات وأهمها جميعا بما لا يقاس . فتاريخ السوفيات يبدأ بالمودج الذى قام فى بطرسبرج .

وقد أنشئ «سوفيت مندوبى العمال بطرسبرج» فى ١٤ أكتوبر ١٩٠٥ وعاش خمسين يوما . وكان أول رئيس له خروستاليف - نوسار ، وهو محام راديكالى انضم الى الجناح المنشقى من الحزب الديمقراطى الاجتماعى ايان فترة السوفيت . وسرعان ما تكون للسوفيت تنظيم وأصدر صحيفة أسبوعية هى «ازفستيا سوفيئا رابوشليك دبوناتف» . سلف الازفستيا المشهورة التى أصدرت فى ١٩١٧ ، وكان يضم فى أوجه حوالى ٥٥٠ مندوبا يمثلون ٢٥٠٠٠٠ عامل . وكان أبرز الديمقراطيين الاجتماعيين بين صفوفه هو تروتسكى الذى سرعان ما ظهر كزعيم قوى واسع الحيلة ، وعندما قبض على خروستاليف - نوسار فى آخر نوفمبر ١٩٠٥ (٢) صار رئيسا للسوفيت فى أيامه القليلة الأخيرة . وكانت ناحية الضعف فى السوفيت كما قال تروتسكى فيما بعد هى «ضعف الثورة التى لم تتجاوز حدود المدينة» . وفى أوائل ديسمبر أحست الحكومة بأنها من القوة بحيث تستطيع اتخاذ الاجراءات ضده . فالتقى القبض على تروتسكى والزعماء الآخرين ، وقد ساعد دفاع تروتسكى المجيد وسلوكه المتحدى أمام المحكمة التى حاکمتهم على الرفع من قيمة السوفيت وقيمتها الشخصية . وكان سوفيت بطرسبرج مؤلفا أساسا من الديمقراطيين الاجتماعيين ، وإن لم يكن منهم وحدهم بأى حال ، وفى حدود ما يتعلق بالنزاع داخل الحزب كان اما معاييدا أو منشقيا . فقد كان دور البلاشفة فى سوفيات ١٩٠٥ ضيلا وغير متميز فى جميع أنحاء روسيا . وقد تحدث لينين عن هذه السوفيات بحرص على أنها «لم تكن برلمانات عمال ولا أجهزة للحكم الذاتى للبرولتاريا» ولكن «منظمة قتال

(١) ل . تروتسكى ١٩٠٥ الطبعة الثانية (١٩٢٢) ص ١٩٨ .

(٢) «تروتسكى - دراسات» II ص ٢٠٢ .

لتحقيق أهداف محددة، (١) . وعلى هذا الأساس لم تكن أكثر من جهاز غير حزبي من الأجهزة التابعة للحزب في صراعه لتحقيق أهداف ثورية ، بل ويمكن حتى أن تكون موضع نوع من الغيرة بوصفها منظمة منافسة (٢) . وقد وصل لينين إلى بطرسبرج في أوائل شهر نوفمبر ١٩٠٥ . ولكن ليس من الموثوق فيه أنه ظهر في سوفيت بطرسبرج قط ، وعلى أي الأحوال فهو لم يقيم بدور كبير في أعماله (٣) .

وقد كان من شأن ما قام به الثوريون من أعمال وبطولة ثم مأساة فشلهم أن ألقى ضوء كالح على الانقسام في الحزب الذي كان يتطلع لقيادة الثورة ، ولم يكن الانشقاق الذي حدث في كل من لندن وجنيف قد صار عميقا بعد بين صفوف الحزب في روسيا نفسها (٤) . ففي روسيا سنة ١٩٠٥ تناسى الديموقراطيون الاجتماعيون خلافاتهم في كل مكان وعملوا معا دون اعتبار للخلافات التي قسمت زعماء الحزب . وحدثت أبان الصيف خطوات للتوحيد من الجانبين ، ولما أخذت الحركة تنمو في ظل الحرية التي وعد بها دستور أكتوبر ١٩٠٥ بدأ لينين يتأثر بتزايد ملل أعضاء الحزب

(١) « لينين - دراسات » VIII ص ٤٠٩ . وقد قال تروتسكي نفسه عن أول اجتماع لسوفيت بطرسبرج انه « كان أقرب إلى مجلس حرب منه إلى البرلمان » ١٩٠٥ ( الطبعة الثانية ١٩٢٢ ) ص ١٠٦ .

(٢) قال أحد مؤرخي الحزب أن « بعض البلاشفة وبخاصة في بطرسبرج ..... كانوا يجنحون إلى النظر إليها ( أي السوفيات ) باعتبارها منافسة للحزب » ن . يويوف « مجل تاريخ الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي » ( الترجمة الانجليزية ) I ص ١٦٢ .

(٣) استنادا إلى مذكرات كتبها مؤلف مغمور ونشرت في ١٩٢٢ ، عزت الطبعة الثانية من « أعمال لينين » إلى لينين فضل صياغته قرار يتعلق « بالأغلاق » أقرته اللجنة التنفيذية في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٥ « (لينين - دراسات) VIII ٣٩١ - ٣٩٢ » ، ووجود نص هذا القرار في « أعمال تروتسكي » يعني أن صاحب القرار هو تروتسكي ، وهو أمر أقرب إلى الاحتمال في ذاته . ولعل الخلط راجع إلى مقال نشره لينين عن الموضوع في « صحيفة «نوفاي زيزن» في اليوم التالي ورحب به تروتسكي في « ناشالو » . أما ما جاء في الطبعة الثانية من « أعمال لينين » - استنادا إلى مذكرات غير منشورة - من أنه تحدثت في اللجنة التنفيذية عن القرار فهو أمر غير محتمل ، فكرويسكايا « لا تذكر أن فلاديمير ايليخ تحدث في سوفيت مندوبي العمال » ( «مذكرات عن لينين» I الترجمة الانجليزية ١٩٣٠ ص ١٥٤ ) ، ومن المؤكد انه لم يكن عضوا في اللجنة التنفيذية .

(٤) يذكر كرازين بوضوح أن بلاشفة بطرسبرج كانوا لا يزالون يعملون في وفاق مع المناضلة حتى فبراير ١٩٠٥ « ثورة البرولتاريا » ص ٨٣ - ٨٤ .

في كل مكان من الحالة التي وصل إليها الحزب (١) . وقد كتب بعد ذلك بفترة قصيرة « لقد حل محل نزاعات فترة ما قبل الثورة تضامنا في المسائل العملية (٢) » وقبيل سقوط سوفيت بطرسبرج مباشرة كان المناشفة والبلاشفة قد تناسوا خلافاتهم إلى حد أنهم أصدروا ثلاثة أعداد من صحيفة مشتركة تأييدا للسوفيت هي « سفرني كولوس » . وفي ديسمبر ١٩٠٥ عقد اجتماع للبلاشفة في تامر فوري بفنلندا - وكانت أول مناسبة ظهر فيها ستالين في مؤتمر أو اجتماع للحزب على مستوى الاتحاد كله وأول مرة قابل فيها لينين - وأصدر قرارا يؤيد فيه الاندماج بين اللجنتين المركزيتين لجناحي الحزب بفرض تنظيم مؤتمر مشترك للحزب (٣) . وفي يناير وفبراير ١٩٠٦ استطاعت اللجنة المشتركة أن تعلن عما اتخذته من إجراءات ايجابية لعقد المؤتمر ، وقد عقد المؤتمر فعلا في استوكهلم في أبريل (٤) . ووصف هذا المؤتمر بأنه « مؤتمر الوحدة » ، وإن عرف فيما بعد باسم المؤتمر الرابع أيضا ( حيث أن المناشفة في وقت انعقاده كانوا ينكرون شرعية المؤتمر الثالث ) ، ثم عقد مؤتمر مشترك آخر ( عرف فيما بعد بالمؤتمر الخامس ) في لندن في أبريل ومايو سنة ١٩٠٧ . وقد اجتمع مؤتمر « الوحدة » في استوكهلم في أبريل ١٩٠٦ وحالة التفاؤل في ذروتها بسبب دستور أكتوبر ودعوة « الدوما » الأولى للاتحاد ، وكانت أغلبية من المناشفة . وفي مؤتمر لندن كان البلاشفة أكثر عددا من المناشفة وإن كان التوازن في يد جماعات أصغر ، في حين قال تروتسكي ، الذي ظهر في مؤتمر لأول مرة منذ ١٩٠٣ ، بأنه « يقف خارج الانشقاقات » .

وكانت الاتهامات قد اندلعت ثانية بين البلاشفة والمناشفة حتى قبل مؤتمر لندن في ١٩٠٧ . فقد اتهم لينين دان وبعض الزعماء المناشفة الآخرين بأنهم يتساومون مع « الكاديت » فيما يتصل بانتخابات « الدوما » ووصف هذه المساومة بأنها « بيع لأصوات العمال » ، كما دعى لينين إلى التولامام

(١) « لينين - دراسات » VIII ص ٣٧٩ .

(٢) نفس المرجع IX ص ١٢٢ .

(٣) « قرارات الحزب الشيوعي » ( ١٩٤١ ) I ص ٥٧ - ٥٨ . ولم تبق سجلات للمؤتمر ولكن جمعت عنه بعض المذكرات . ويعتقد أحد التنبؤيين موقف لينين من الاندماج كما يأتي : « لقد بدأ أن الثورة مسحت الخط الفاصل بين الفريقين . واعتقد الكثيرون ذلك ولكن لينين لم يصدق . وإذا كان قد قبل الاتحاد باعتباره أمرا لا مندوحة عنه بسبب صوت الجماهير والضرورة الرسمية له ، فإنه مع ذلك والى على الاتحاد من غير ما ارتياح ولم يأخذ مأخذا الجدة » نفس المرجع I ص ٢٢٤ - ٢٢٥ . ولكن ذلك يبدو حكما جاء بعد أن أظهرت الأحداث التالية ذلك .

(٤) انظر بيانات اللجنة في (Chetvertyl Béd RSDRP) (١٩٢٤) ص ٥٧٢ - ٥٧٦ .

محكمة الحزب للدفاع عن نفسه ضد تهمة سبب بعض زملائه في الحزب (١) . وبعد مضي اسبوعين على تفرق مؤتمر لندن حل « الدوما » الثاني في بطر سبرج وانتهى التطاهر بالحكم الدستوري وجاءت فترة ستوليبين الرجعية وحكم « اليد القوية » . وحفوظ على مظهر الوحدة الروسية في اجتماع عمدة الحزب في باريس في نهاية ديسمبر ١٩٠٨ (٢) ، وظهر في العام التالي عدة أعداد من صحيفة جديدة للحزب هي « سوتسييسال - ديموقراطى » كان في مجلس تحريرها مارتوف جنبا الى جنب مع لينين وكامنيف وزينوفيف . ومن المحتمل ان استعداد لينين للتفاهم مع المناشفة في ذلك الوقت كان مرتبطا من ناحية ما بمشاكل داخل الجناح البلشفى من الحزب . وكان بوجدانوف وليوناشارسكى رائدى حركة انحراف « مثالى » تحاول التوفيق بين الاشتراكية والدين ، وهاجمها لينين بقسوة في مؤلفه الفلسفى الكبير الوحيد « المادية والنقد التجريبي » .

وقد كان لهذا الانحراف اتجاه سياسى أيضا حيث ارتبط بمطلب مقاطعة الديموقراطيين الاجتماعيين للدوما الثالث - وهى أول حالة من نوعها في تاريخ الحزب للظاهرة التى عرفت فيما بعد « بالمعارضة اليسارية » . (٣) وقد قاتل لينين باصرار ضد جميع خصومه ، وإذا كان البلاشفة قد نجحوا طوال هذه السنوات فى المحافظة على كيانهم كجماعة متسقة ومتناسكة فإن الفضل كله يرجع لشخص واحد واصراراه على موقفه وثقته بنفسه . وفى هذه الأثناء حدث اجتماع للجنة المركزية للحزب فى باريس فى يناير ١٩١٠ تأكد فيه مرة أخرى على أساس من التوفيق بين البلاشفة والمناشفة ، وكان ذلك رغم اعتراض لينين هذه المرة (٤) .

وكانت تكمن وراء مظاهر وحدة الحزب ، التى استمرت بصعوبة متزايدة من ١٩٠٦ الى ١٩١١ ، خلافاً تزداد عمقا مع مرور الوقت والاحساس بالاخفاق والهزيمة . فقد كان انهيار آمال ١٩٠٥ الكبيرة ضربة ثقيلة الوطأة على الحزب . ولكن التحليل المتعقل لما حدث فى ذلك العام أظهر الى

(١) « لينين دراسات » XI ص ٢١٦ - ٢٢٨ .

(٢) « قرارات الحزب الشيوعي » (١٩٤١) I ص ١٢٥ - ١٢٢ .

(٣) وفى ١٩٢٠ وضع لينين أحداث ١٩٠٨ جنبا الى جنب مع النزاع الذى حدث بعد ذلك بعشر سنوات حول بوس - ليتوفسك بوصفهما المثالين الكبيرين على الانحرافات ، « اليسارية » فى الحزب . « دراسات » XXV ص ١٨٢ .

(٤) « قرارات الحزب الشيوعي ( البلاشفة ) » (١٩٤١) I ص ١٥٤ - ١٦٠ . وكان أكثر ما أثار غضب لينين هو ان التوفيق تضمن الحلق « المركز » البلشفى المنفصل وصحيفة « بروتارى » التى كانت قد أصدرت لتصحيح « الديموقراطى الاجتماعى » .

أى حد لا يمكن التوفيق بين وجهتى نظر الفريقين . وحتى الفريقين نفسيهما بدأ يتعاملان بحيث لم يعد من الممكن التحدث عن معسكرين مضادين محددين . ولعل هذا الارتباك السائد - أكثر من أية وحدة فى الراى ، هو الذى حال دون انقسام علنى . فقد ظل المناشفة جماعة كبيرة ولكنها غير متعاسكة تربطها فلسفة مشتركة أكثر مما يربطها برنامج عمل مشترك . وكان البلاشفة أكثر تماسكا وسياسة أكثر تحديدا ، ولكنهم كانوا مدينين بهذه المزايا لشخصية زعيمهم المسيطرة وعزيمته . وكان تروتسكى من بين الذين لم ينتهوا الى أى من الفريقين ، وقد اكتسبه نفوذه الفكرى مركزا فى ميدان النظرية مستقلا عن كل من البلاشفة والمناشفة ، وان لم يكن له انصار منتظمون . وكان الجدل الذى دار داخل « حزب العمال الديموقراطى الاجتماعى الروسى » فى هذه السنوات حول دروس ١٩٠٥ ومستقبل الثورة الروسية ينصب على ثلاثة تفسيرات أو تطبيقات للمذهب الماركسى يدعو اليها المناشفة والبلاشفة وتروتسكى على التوالى .

ان تجربة ١٩٠٥ لم تغير شيئا من المشكلة الأساسية فى تطبيق التحليل الماركسى على الثورة الروسية ، بل انها أثارَت قضايا جديدة كما ألفت أضواء جديدة على قضايا قديمة . وقد وصفها كروتسكى بأنها « ثورة بورجوازية فى عهد كانت المثل العليا البورجوازية فيه قد أفلست تماما ، عهد فقدت فيه الديموقراطية البورجوازية كل إيمان بنفسها ، عهد لا تزدهر فيه المثل العليا وتنمو الطاقة والحماس الا فى تربة الاشتراكية (١) . فقد جاءت القوة الدافعة للثورة من العمال ، والفلاحين من وقت لآخر . وكانت انجازاتها المبدئية - منح الدستور والدوما وتكوين الاحزاب السياسية - بورجوازية . وقد أثبتت عمقا - ولم يتبق منها شيء تقريبا فى ١٩٠٨ - لان البورجوازية كانت عاجزة عن المحافظة على ثمرات ثورة قام بها لهم غيرهم . وكان عجز البورجوازية الروسية أمرا مسلما به من جانب كل الجماعات . ولكن الآراء اختلفت تماما فيما يتعلق بالنتائج التى تستخرج من هذه الحقيقة . هل هى تتطلب إعادة تقييم العلاقة النظرية للاشتراكية بالثورة البورجوازية ومن ثم ، بالمصطلحات السياسية ، علاقة البرولتارىة وحزبها بالبورجوازية ؟ هل تطبق الخطة الماركسية بحذافيرها فى نمو الثورة الروسية أم هل يدخل عليها بعض التعديل اما بسبب سيطرة اقتصاد الفلاحين على الاقتصاد الروسى كله والسمات الخاصة للمشكلة الزراعية ، أو بسبب نضج الثورة الروسية فى البلاد الأوروبية الأكثر تقدما ؟ وأخيرا فإن الموضوع القديم الخاص بطبيعة الحزب ووظيفته وتنظيمه استمر يظل برأسه ولم يفقد شيئا من حدته فى الوضع الجديد

(١) Chetvertiy (Ob ōdinit'i'ny) Sēzd RSDRP» (1934) ص ٥٩٤ .

وكان اقل الجماعات تأثرا بتجربة ١٩٠٥ هم المناشفة . فان شيئا مما حدث في روسيا ذلك العام لم يغير من ولائهم لما بدا لهم انه المبدأ الاساسى للماركسية . فالثورة الاشتراكية لا يمكن أن يقوم بها البرولتاريا قوية ، والبرولتاريا الروسية لا يمكن أن تصبح قوية الا عن طريق نمو الرأسمالية الروسية ، والرأسمالية الروسية لا يمكن أن تنمو الا بانتصار الثورة البورجوازية . ولا يتطوى هذا التسلسل على الانفصال النظرى بين الثورتين فحسب (وهو أمر كانت كل الجماعات على استعداد للتسليم به)، بل كذلك على مرور فسحة من الوقت بينهما . فهو يستبعد كل سياسة من الاستعداد المباشر للثورة الاشتراكية ويحكم على البرولتاريا فى المرحلة الراهنة بدور الحليف الثانوى للبورجوازية . ولم يصدق المناشفة أن البرولتاريا الروسية تستطيع استباق المصير الماركسى عن طريق التحالف مع الفلاحين . فقد ظل الفلاحون فى نظر المناشفة قوة مضادة للثورة ، واية سياسة ثورية تعتمد على تأييد الفلاحين تعتبر نكوصا نحو هرطقة « الشعبين » ( نارودنيك ) الخاص بثورة الفلاحين . وكان مما يؤيد هذا الاتجاه ما حدث فى ١٨٤٨ ، وكذلك عبارات عديدة من ماركس وانجلز ، ثم تجربة ١٩٠٥ عندما تحطمت الثورة البرولتارية « على حراب جيش الفلاحين » كما قال تروتسكى نفسه (١) . اما فيما يتعلق بالآمال المعقودة على الثورة الأوروبية فان المناشفة كانوا قد أقروا فى اجتماعهم الذى عقده فى مايو ١٩٠٥ :

« فى حالة واحدة فقط تستطيع الديمقراطية الاجتماعية أن تأخذ المبادرة فى توجيه طاقاتها نحو الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها أطول مدة ممكنة - هى حالة امتداد الثورة الى الدول المتقدمة فى غرب أوروبا حيث نضجت الظروف الى حد معين لتحقيق الاشتراكية . فى هذه الحالة يمكن أن تتسع الى حد كبير جدا الحدود التاريخية المفروضة على الثورة الروسية وتتاح امكانية التقدم فى طريق التحول الاشتراكى (٢) » .

ولكن عبارة «نضجت الظروف الى حد معين» ، التى نقدها لينين على أساس انها تنطوى على تشاؤم لا مبرر له (٣) ، تدل على مدى ما اتسم به المناشفة من حرص .

وكان هذا القرار ، الذى اتخذ فى وقت كانت فيه الآمال المعلقة على أحداث ١٩٠٥ زاهية ، هو البيان الوحيد للمناشفة فيما يتصل بالموضوع ،

ولم تشغل الثورة الأوروبية قط مكانا بارزا فى الفكر المنشفى - ولو بسبب واحد هو أنهم لم يعتبروها قط وشيكة .

وترتب على ذلك أن سرى تيار من الاستسلام المتشائم فى المنشفية فى تلك الفترة . وكما وصفها أكسلرود فى مؤتمر ستوكهولم .

«ان العلاقات الاجتماعية فى روسيا لم تنضج بعد الا لثورة بورجوازية، ويدفع التاريخ العمال الثوريين أنفسهم بقوة ضخمة نحو الثورة البورجوازية، التى تحول العمال والثوريين معا الى خدام رغم أنهم للبورجوازية ، أكثر مما يدفع نحو ثورية اشتراكية فى جوهرها تعد البرولتاريا تكتيكا وتنظيما للسيطرة السياسية (١) » .

وعرف مارتينوف فى نفس المؤتمر وظيفة الحزب فى الفترة الراهنة بأنها «بعث الحياة السياسية فى الديمقراطية البورجوازية ودفعها قدما وصبغ المجتمع البورجوازي بالراديكالية (٢) » ، وكان ذلك يعنى بمصطلحات التنظيم الحزبى استمرار معارضة العمل التأمري أو الاعداد للتمرد المسلح، وبالتالي معارضة مفهوم لينين بأكمله عن الحزب المؤلف من الثوريين المحترفين . ووصف لينين المناشفة فى ازدياد بأنهم رحالة «يتراجعون خطوة الى الوراء او يقفون مكانهم والوقت يمر .. لا يعرفون متى يحددون ظروف النصر الحاسم (٣) » .

وكان تشخيص البلاشفة لأحداث ١٩٠٥ والدروس التى تستفاد منها مختلفا تماما . فملبحة ٩ يناير ١٩٠٥ قد جلبت الى المسرح «قوة ثالثة» فى السياسة الروسية قدر لها أن تحجب يوما ما كلا من الأوتوقراطية والبورجوازية ، وهى البرولتاريا .

«لقد أثبتت البرولتاريا انها .. قوة لا يهملها فقط سحق الأوتوقراطية بل على استعداد أيضا للسير قدما فى تحطيم الأوتوقراطية تماما . ومنذ ٩ - ٢٢ يناير أخذت حركتنا العمالية تنمو أمام أعيننا لتصبح حركة على الصعيد القومى (٤) » .

وقد قبل لينين بدون جدل، مثل المناشفة، الطابع البورجوازي للثورة المقبلة وضرورة المرور فى مرحلة الديمقراطية البورجوازية فى الطريق الى الاشتراكية .

«ان من يسعى الى التقدم نحو الاشتراكية بأى طريق آخر متجاوزا الديمقراطية السياسية لا بد أن يصل حتما الى نتائج خرقاء ورجعية

(١) «Chetvertiy (Ob «edintel'nyy) Sëzd RSDRP» (1934) ص ٣٦٠

(٢) نفس المرجع ص ٢٠٤ .

(٣) « لينين - دراسات » VIII ص ٩٩ .

(٤) « لينين - دراسات » VII ص ١٠٩ - ١١٠ .

(١) ل . تروتسكى « ١٩٠٥ » الطبعة الثانية ١٩٢٢ ص ٢٦٧ .

(٢) اسكرا المند ١٠٠ بتاريخ ١٥ مايو ١٩٠٥ .

(٣) « لينين - دراسات » VIII ص ٨٢ .

اقتصاديا وسياسيا على السواء . وينبغي علينا نحن الماركسيين ان نعلم انه لا يوجد ، ولا يمكن ان يوجد ، اى سبيل آخر الى الحرية للبرولتاريا والفلاحين سوى طريق الحرية البورجوازية والتقدم البورجوازي . (١) ولكنه ذهب الى ان البورجوازية الروسية لا تستطيع ولا هي مستعدة بذاتها لاكمال الثورة البورجوازية - الديمقراطية ، لا لأنها ضعيفة فحسب ، بل كذلك لان تأييدها للثورة كان «غير متسق واناني وجبان» ، فبسبب خرفها من البرولتاريا صارت فعلا فى منتصف الطريق لأن تصير رجعية . وسياسة التسوية التى انبمها المناشفة لا تؤدى مطلقا الى صالح الثورة ، بل انها تجعل مقاومة البورجوازية أشد عنادا . ومن ثم فان البرولتاريا هى الطبقة الثورية المتسقة «الوحيدة» فى وحدتها التى يمكن الاعتماد عليها فى السير الى النهاية ، لأنها على استعداد للتقدم الى ما بعد الثورة الديمقراطية بكثير ولذا فعليها ان تأخذ على عاتقها ، أولا وقبل كل شئ ، مهمة اكمال الثورة البورجوازية (٢) .

ويتوقف تحقيق المهمة التى فرضت على البرولتاريا ، اتمام الثورة البورجوازية الديمقراطية كمقدمة للقيام بثورتها الاشتراكية الخاصة ، على شرطين ، وكان هذان الشرطان هما موضوع مؤلف لينين الكبير فى صيف ١٩٠٥ «تكتيكان للديموقراطية الاجتماعية فى الثورة الديمقراطية» . الاول هو التحالف بين البرولتاريا والفلاحين . فرغم ان الفلاحين ليسوا ثوريين بالمعنى الذى يفترضه «الشعبيون» ( نارودنيك ) باعتبارهم أعداء للرأسمالية فى ذاتها ، فانهم « فى الوقت الحاضر أقل اهتماما بالدفاع عن الملكية الخاصة بلاقيد ولا شرط منهم بأخذ اراضى ملاك الأرض التى تعد احد الصور الرئيسية لهذه الملكية » (٣) . ومن ثم فان البرولتاريا يمكن ان تملك ناصية الفلاحين كحليف فى المرحلة الراهنة . وذلك يجعل فى وسع البرولتاريا ان تقلب الأوتوقراطية وتكمل الثورة البورجوازية - الديمقراطية رغم تقاعس البورجوازية او معارضتها .

ولن تكون نتيجة هذا الانتصار قيام دكتاتورية البرولتاريا الاشتراكية بل « دكتاتورية ثورية ديموقراطية للبرولتاريا والفلاحين (٤) » . بيد ان لينين كان على استعداد لأن يتطلع لما هو أبعد حتى من ذلك . فمتى تحققت الثورة البورجوازية على يد هذا التحالف لن يعود الفلاحون فى مجموعهم ثوريين ولن يؤيدوا البرولتاريا فى تقدمهم نحو الثورة الاشتراكية . وعند

هذه المرحلة سيكون من الضروري على البرولتاريا ان تتولى القيادة مرة أخرى وتعمل على قسم الفلاحين على انفسهم وتحصل على تأييد العناصر شبه البرولتارية ، اى الفلاحين المعدمين ومن لا ارض لهم ، ضد الفلاحين الأغنياء الذين يكونون أكثر من استفاد من تقسيم اراضى اصحاب الضياع . وقد لخص البرنامج كله فى نبذة بالحروف الرقيقة فى «تكتيكان للديموقراطية الاشتراكية» هذا نصها :

« يجب على البرولتاريا ان تكمل الثورة الديمقراطية بجذب الفلاحين فى اتحاد معها لكى تسحق بالقوة معارضة الأوتوقراطية وتشمل البورجوازية المترددة . ويجب على البرولتاريا ان تكمل الثورة الاشتراكية بان تجذب جبهة العناصر شبه البرولتارية من السكان فى اتحاد معها لكى تحطم بالقوة معارضة البورجوازية وتشمل تردد الفلاحين والبورجوازية الصغيرة (١) » .

ولم يناقش لينين الشق الثانى بصورة مطولة مثل السابق ، ولعل ذلك كان يرجع الى أنه كعادته عرض مذهبه فى صورة مجادلة ولم يكن الشق الثانى موضع خلاف مع خصومه المشيعين مثل الاول .

ولكنه كان قد شرحه فعلا من قبل فى مقاله فى ابريل ١٩٠٥ وأعادته بوضوح كامل فى نبذتين من «تكتيكان للديموقراطية الاشتراكية» فمن نتائج الثورة الديمقراطية ان « تمتد السلطة الثورية الى أوروبا » . وليس هناك شئ يماثل ذلك « فى التعجيل بالانتصار الكامل » فى روسيا . فاقامة « دكتاتورية البرولتاريا والفلاحين الثورية الديمقراطية ستجعل فى مكنتنا اثاره أوروبا ، وعندما تحطم البرولتاريا الاشتراكية الأوروبية نير البورجوازية سيساعدنا ذلك بدوره على اكمال الثورة الاشتراكية (٢) » .

وكان لنين حريصا طوال «تكتيكان للديموقراطية الاشتراكية» على المحافظة على الفصل ، عمليا ونظريا ، بين مرحلتى الثورة . بل انه ذهب الى حد القول بان « الثورة الديمقراطية لن تضعف ، بل ستقوى ، سيطرة البرولتاريا (٣) » - وهو تنبؤ جعله يبدو انه يشارك المناشفة فى اعتقادهم بطول الفاصل الزمنى بين المرحلتين حتى يتم نمو الرأسمالية . ومع ذلك فقد اشار بصفة خاصة الى عنصرين من عناصر الانتقال من المرحلة الديمقراطية الى المرحلة الاشتراكية - تأييد القطاع شبه البرولتارى بين الفلاحين وتأييد الثورة الاشتراكية فى أوروبا ، وبين كيف ان هذين

(١) نفس المرجع VIII ص ٤١ ، ١٠٤ .

(٢) نفس المرجع VIII ص ٢١٤ .

(٣) نفس المرجع VIII ص ٩٤ .

(٤) صالح لينين هذا المصطلح فى مقاله فى ابريل ١٩٠٥ ( نفس المرجع VII ص ١٦٦ - ٢٠٣ ) وكرره عدة مرات لى (تكتيكان للديموقراطية الاشتراكية) .

(١) نفس المرجع VIII ص ٩٦ .

(٢) « لينين - دراسات » VII ص ١٩١ و VIII ص ٦٢ و ٨٢ .

(٣) نفس المرجع III ص ٢٧ .

العنصرين ... قد ينمون من الدكتاتورية الثورية الديمقراطية التي تتوج المرحلة الأولى . ومن ثم فإنه تناول المرحلتين فعلا كما لو كانا عملية متصلة بصورة ما . وبعد ذلك بثلاثة شهور كتب مقالا قصيرا في سبتمبر ١٩٠٥ عن « العلاقة بين الديمقراطية الاجتماعية وحركة الفلاحين » . واستعار عبارة ماركس الشهيرة التي قالها ١٨٥٠ :

« من الثورة الديمقراطية سنبدأ فوراً وبغدر استطاعتنا - استطاعة البرولتاريا الواعية المنظمة - بعملية التحول الى الثورة الاشتراكية . اننا نعمل من اجل الثورة التي لا تتوقف . لن نقف في منتصف الطريق (١) » .

ويبدو انه لم يستعمل هذه العبارة ثانية فقط . ولكن الفكرة ظلت . وفي نهاية ١٩٠٥ رسم ، في مذكرات نشرت لأول مرة بعد ذلك بعشرين عاما ، مرة أخرى مراحل الثورة في كتابها المنطقي . فالبرولتاريا متحالفة مع الفلاحين ستكمل الثورة البورجوازية . ويؤدي ذلك الى مرحلة جديدة ينضم فيها الفلاحون الاثرياء « وقسم كبير من الفلاحين المتوسطين » الى البورجوازية ، وتناضل البرولتارية بمعرفة فقراء الفلاحين « من اجل المحافظة على نصرها الديمقراطي لمصلحة الثورة الاشتراكية » . ولا امل في هذا النضال الا اذا هبت البرولتاريا الاشتراكية الأوروبية لمساعدة البرولتاريا الروسية . وهذا هو مفتاح النصر النهائي . « فسيذلنا العمال الأوروبيون كيف نقوم بها ثم نقوم معا نحن وهم بالثورة الاشتراكية (٢) » .

وكان تروتسكي هو الوحيد بين زعماء الديمقراطية الاشتراكيين الروسى الذى لعب دورا بارزا فى ثورة ١٩٠٥ . ومن ثم كان من الطبيعى ان يتأثر بقوة بدروسها ، ومن هذه الناحية كان تقيض المناشفة تماما . وكان تعاونه مع المناشفة بعد انشقاق لينين فى ١٩٠٣ فيما يتعلق بموضوع التنظيم قصير الامد . فلم يكن بطبيعته ممن يعطفون على العنصر السلبي فى مذهب البلاشفة . وقد كتب بعد ٩ يناير ١٩٠٥ مباشرة :

(١) نفس المرجع VIII ص ١٨٦ . وكان ماركس قد كتب « الثورة الدائمة » ، وقد استخدم الكتاب الروس احيانا لفظ « دائمة » وحيانا أخرى لفظا يؤدي معنى « عدم التوقف » ، وحدثت محاولة فى بعض المناقشات المتأخرة للتمييز بين دعوة تروتسكي الى الثورة « الدائمة » وقبول لينين « للثورة غير المتوقفة » . ولكن ليس فى نوع الالفاظ مغزى حقيقى .

(٢) نفس المرجع ص ٢٢٤ - ٢٢٧ . ولهذا اليوم من تعامل الشرق والغرب فى تحقيق الثورة أيضا سابقة روسية معرولة . فقد كتب هرزن الى برودون فى ١٨٥٥ : « ان روسيا ، وهى اقل ترافعا من سافوى . لن تشمخ بانفها فى السماء، فهى فى حاجة الى تضامن شعوب أوروبا ومساعدتها . ولكن من الناحية الأخرى مقتنع بأن الحرية لن تأتى الى الغرب ما دامت روسيا مجتدة فى خدمة امبراطور بطرسبرج » .

« ان صراعنا من اجل الثورة ، وتمهيدنا للثورة ، سيكون فى نفس الوقت صراعا مع الليبرالية للتأثير على الجماهير ولتولى البرولتاريا الدور الرئيسى فى الثورة . وفى هذا الصراع ستكون الى جانبنا قوة عظيمة . منطلق الثورة نفسه (١) » .

وفى فبراير ١٩٠٥ عاد تروتسكي الى روسيا كثورى عامل . وفى خريف ذلك العام ، وهو فى ذروة نشاطه فى سوويت بطرسبرج، وضع الخطوط الرئيسية لنظريته فى عبارات اضافت الى صيغة لينين عن « الثورة غير المتوقفة » التى قالها فى سبتمبر دقة وتحديدا .

« ان المركز الطبقي الذى تحتله الطبقة العاملة فى الثورة والصلة المباشرة بينها وبين الريف الثورى ، والتعويذة التى ستغزو بها الجيش - كل ذلك يدفعنا حتما الى مركز السلطة . فالانتصار الكامل للثورة يعنى انتصار البرولتاريا . وهذا بدوره يعنى ان الثورة ستسير قدما بلا توقف . والبرولتاريا تدرك المهام الأساسية للديموقراطية ، ومنطق نضالها المباشر للمحافظة على سيادتها السياسية يؤدي الى اثاره مشاكل اشتراكية بحته فى لحظة معينة . وبين برنامج الحد الأدنى وبرنامج الحد الأقصى للديموقراطية الاجتماعية ينشأ استمرار ثورى . وليس ذلك ضربة واحدة ، ولا هو يوم واحد أو شهر واحد ، بل هو مرحلة تاريخية بأكملها (٢) » .

وفى أوائل ١٩٠٦ ، بعد القبض عليه ، كتب تروتسكي فى السجن تحليلا محصيا بعنوان « النتائج والآمال » ، قال عنه فيما بعد انه « المؤلف الوحيد الذى عرضت فيه وجهة نظرى عن نمو الثورة بصورة منظمة بدرجة تزيد أو تنقص (٣) » .

(١) « تروتسكي - دراسات » II ، II ، ص ٥٧ .

(٢) من مقال فى « ناشالو » (أكتوبر ١٩٠٥) بقلم ل. تروتسكي « الثورة الدائمة »

( برلين ١٩٣٠ ) ص ٥٨ و ٩٠-٩١ .

(٣) « الثورة الدائمة » ل. تروتسكي ص ٣٩ . والعنوان « نتائج وآمال » مستعار من

مقال لبارفوس ، وقد نشر لأول مرة فى بطرسبرج سنة ١٩٠٦ فى مجلد يضم مجموعة من مقالات تروتسكي بعنوان « ذكريات ثورية » وفى نهاية ١٩١٧ أعيد نشر هذا المقال منفردا بالروسية فى برلين تحت عنوان « مستقبل الثورة الروسية » . وقد حلف منها هذه المرة الفصل الأخير والمبارتان الأخيرتان من الفصل السابق له اللتان يتنبأ فيهما تروتسكي بقيام ثورة اشتراكية أوروبية نتيجة للحرب ويعلن أن ذلك ضرورى لانتصار الثورة الروسية . وقد تم هذا الحذف خشية تدخل الرقابة الألمانية . والاشارات التالية فى الحواشى لهذه النسخة . وفى ١٩١٨ ظهرت ترجمة انجليزية مختصرة ، لمجلد تروتسكي الذى نشر فى ١٩٠٦ بعنوان « ثورتنا » (نيويورك ١٩١٨) وتضم القسم الأكبر من هذه المقالة (ص ١٤٤-٧٣) وفيها الفصل الأخير والمبارتان التى حذف من الفصل قبل الأخير فى طبعة برلين .



ومن وجهة نظر تروتسكى يتفرد البناء الاجتماعى الروسى بأن الصناعة الرأسمالية نمت فيه نتيجة للضغط الأجنبى وتحت رعاية الدولة. وهكذا نشأت بولتاريا بدون طبقة بورجوازية مستقلة من أصحاب المشروعات. ولهذا السبب « قد تجد البولتاريا أنها بلغت القوة فى البلد المتخلف اقتصاديا قبل البلد الرائد فى الرأسمالية » ، وفى روسيا قد يجد العامل نفسه فى السلطة قبل سيده (١) . ولم يعتبر تروتسكى أن ذلك ممكن نظريا فقط . فتجربة ١٩٠٥ أقنعت أنه لا بد أن يحدث فعلا . لقد رأى أصحاب المصانع الروس يردون على مطلب يوم الثمانى ساعات باعلان الاغلاق . ولم يستطع العمال فرض مطلبهم ، وهو مطلب مشروع وضرورى للثورة البورجوازية ، الا بالاستيلاء على المصانع . « ومتى استتولت البولتاريا على السلطة ستجد نفسها مدفوعة حقا ، بمنطق مركزها ، الى ادارة اقتصاديات البلاد بوصفها شأنا من شئون الدولة (٢) » . وافترض ان الديمقراطيين الاجتماعيين سيتولون قيادة الثورة البورجوازية ثم يتقاعدون « ليفسحوا المجال للأحزاب البورجوازية » يعتبر « طوباوية من أسوأ صنف ، نوعا من الطوباوية الا اخلاقية ثوريا » ، والبولتاريا متى « استولت على السلطة ستقاتل من أجل هذه السلطة الى النهاية (٣) » . فانمام الثورة البورجوازية ينطوى على الانتقال الى الثورة الاشتراكية بصورة آلية .

وفى مقال تال كتبه فى ١٩٠٩ حدد تروتسكى النقطة التى اختلف عندها المناشفة والبلاشفة على التوالى عن تحليله :

« اذا كان المناشفة ، مبتدئين من تجريد ، أن ثورتنا بورجوازية ، قد وصلوا الى فكرة موافقة تكتيك البولتاريا بأكمله مع سلوك البورجوازية اللبرالية قبل استيلائها على سلطة الدولة ، فان البلاشفة ، مبتدئين من تجريد لا يقل جدبا هو ، دكتاتورية ديمقراطية لا اشتراكية ، الى فكرة البولتاريا التى بيدها سلطة الدولة وتحدد نفسها بالحدود البورجوازية - الديمقراطية . وصحيح أن هناك اختلافا مهما جدا بينهما من هذه الناحية : ففى حين أن الجوانب الاثورية فى المنشفية قد ظهرت فعلا

بكل قوتها الآن ، لا يبدو الخطر الشديد من السمات الاثورية فى البلشفية الا فى حالة انتصار الثورة »

ولا سبيل الى انكار أن تروتسكى قد تنبأ بعهد نظر وبصيرة نفاذة فى هذه النبذة بالموقف الذى سيتخذه معظم الزعماء البلاشفة فى بتروجراد قبل عودة لينين فى ابريل ١٩١٧ . ولكن لا يمكن أن نجد بسهولة ما يؤيد دعوى أن لينين نفسه استمر حتى ثورة فبراير متمسكا بنفس مذهب « تحديد الذات » . وصحيح ان لينين لم يتخذ موقفا محددا بوضوح فيما يتصل بهذا الموضوع مثل تروتسكى ، وكان ذلك هو السبب الأساسى فى الارتباك الذى ساد بين صفوف البلاشفة بعد فبراير ١٩١٧ . وبعد ١٩٠٦ اشتبك لينين فى جدل كبير مرتين أو ثلاث مرات ضد نظرية تروتسكى عن « الثورة الدائمة » . ولكن لعل تروتسكى كان على حق عندما قال أن لينين لم يقرأ قط « نتائج وآمال » ، التى أورد منها عبارات نقلا عن مقال بقلم مارتوف (١) ، ولم تساعد هذه الأقوال كثيرا على توضيح موقف لينين . أن لينين ، مثل تروتسكى ، لم ينبذ قط فكرة الانتقال المباشر من الثورة البورجوازية الى الاشتراكية ، ولكن فى حين أن تروتسكى اعتقد أن هذا الانتقال سيحدث بصورة آلية وحتمية « بنطق » الثورة نفسها ، تمسك لينين أكثر بفكرة الثورة البورجوازية وذهب الى أن الانتقال الى الاشتراكية سيتوقف على الشرطين الخارجيين اللذين وضعهما فى ١٩٠٥ : تأييد الفلاحين وتأييد الثورة الاشتراكية الأوروبية . فكان الفرق الأساسى فى المذهب بين لينين وتروتسكى فى ذلك الوقت ان لينين جعل بداية الانتقال تتوقف على ظروف اعتبارها تروتسكى ضرورية لنجاحه النهائى فحسب .

وفىما يتصل بالفلاحين ، كانت وجهة النظر الماركسية عن عدم قدرة الفلاحين على تأليف حزب ثورى هى نقطة الانطلاق لحملة بيلخانوف الجدلية ضد « الشعبين » ، وكانت متصلة الجذور بعمق فى مذهب الحزب ، وكان تروتسكى قد قال عن الفلاحين قبيل ١٩٠٥ أنهم « مستودع ضخم للطاقة الثورية المحتملة » (٢) . وهذا أقصى ما كان يمكن أن يذهب اليه أى ديمقراطى اجتماعى فى ذلك الوقت . ولكن تجربة ١٩٠٥ ،

(١) ل. تروتسكى « مستقبل الثورة الروسية » برلين ١٩١٧ ص ٤٠٣٦ .

(٢) نفس المرجع ص ٤١ .

(٣) ١٩٠٥ ل. تروتسكى (الطبعة الثانية ١٩٢٢) ص ٢٨٥ . وقد اضاف تروتسكى فى الطبعة الثانية حاشية الى العبارة الأخيرة تفيد أن ذلك لم يحدث لأن البلشفية بزعماء لينين قامت بإعادة تأهيل نفسها ايدولوجيا (بصاحبة صراع داخلى) فى ربيع ١٩١٧ .

(١) « لينين - دراسات » XIV من ٧٧-٤٤ ، ل. تروتسكى « الثورة الدائمة » (برلين ١٩٢٠) ص ٤٠-٣٠ .

(٢) « تروتسكى - دراسات » II ، I ص ٢٠ . فى طبعة مجموعة أعماله التى نشرت سنة ١٩٢٦ جاءت هذه العبارة بحروف رفيعة ، على خلاف ما جاء فى الاصل .

التي أوجت الى تروتسكى بتحليله الممتاز لدور البرولتاريا فى الثورة ، جعلته يتخذ موقفا متعصبا ضد الفلاحين . فقد صاحبت تمردات الفلاحين المراحل الأولى للحركة الثورية وأيدتها . ولكن فى اللحظة الحرجة كان الفلاح فى ملابس الجندي هو الذى ظل على ولائه للقيصر ولضباطه وسحق ثورة برولتاريا المدن . وكان الرأى الذى انتهى اليه تروتسكى نتاج هذا التشخيص . لقد سلم بالأهمية القصوى لتمرد الفلاحين كمعين للمهمة الرئيسية التى تقوم بها البرولتاريا . ولكن ذلك لم يكن ذلك يعنى أن الفلاحين قوة سياسية مستقلة فى تحالف مع البرولتاريا على قدم المساواة . فالصيغة الصحيحة هى أن البرولتاريا ستقوم بالثورة البورجوازية « يؤيدها الفلاحون وهم تحت قيادتها » (١) - وهى صيغة قبلها لينين فيما بعد على أساس أنها ماملة فى جوهرها لرأيه (٢) . وكذلك لم يتفق تروتسكى مع لينين فى صيغته للحكم الناتج عن هذه الثورة - « دكتاتورية البرولتاريا والفلاحين الثورية الديمقراطية » . فقد اعتبر هذه الصورة من الحكم ، فى كتابته « النتائج والآمال » ، غير قابلة للتحقيق (٣) . فالثورة التى تقودها البرولتاريا لا يمكن أن تكون نتيجتها الا « حكومة العمال » بمعنى الحكومة التى يحتل فيها ممثلو العمال « المركز الرئيسى المسيطر » (٤) . فضلا عن انه من المستحيل تصور تحالف بين البرولتاريا والفلاحين كأداة للقيام بالثورة الاشتراكية . فهناك صدام أساسى فى المصالح يدمر هذه الشركة عند أول بدايات العمل المشترك ، لأن الحكومة الثورية ستكون مرغمة فى سياستها الزراعية على اتباع « التنظيم التعاونى فى الانتاج تحت السيطرة الجماعية

(١) «تروتسكى - دراسات» II ، I ص ٤٤٨ .

(٢) «لينين - دراسات» XIV ص ٤٢ .

(٣) ل. تروتسكى «مستقبل الثورة الروسية» (طبعة برلين - ١٩١٧) ص ٤٨ .

(٤) نفس المرجع ص ٤٣ . وكان بارفوس ، وهو ديموقراطى اجتماعى المائى من اصل روسى ، قد كتب فى مقدمة لثورة سابقة لتروتسكى فى يناير ١٩٠٥ : «إذا وضعت الديمقراطية الاجتماعية نفسها على رأس الحركة الثورية للبروليتاريا الروسية ، فان هذه الحكومة (أى الحكومة الثورية المؤقتة) ستكون عندئذ ديموقراطية اجتماعية .» وأضاف : «ان الحكومة الديمقراطية الاجتماعية المؤقتة لا تستطيع اتمام الثورة الاشتراكية فى روسيا ، ولكن مجرد عملية تصفية الأوتوقراطية واقامة الجمهورية الديمقراطية .» منحها أساسا طيبا للعمل السياسى . وتنطوى هذه العبارة على نواة نظرية تروتسكى «الثورة الدائمة» . وفى نفس المقدمة كتب بارفوس عن الفلاحين : «انهم فى مركز يجعل أى مكنتهم زيادة الفوضى السياسية فقط فى البلاد وبذلك يضمفون موقف الحكومة ، ولكنهم لا يستطيعون تأليف جيش ثورى متماسك» . وظهرت لبارفوس مقالة تنظف أفكارا مماثلة فى اسكرا عدد ٨٥ الصادر فى ٢٧ يناير ١٩٠٥ . وقد قال تروتسكى بعد ذلك بجمدة طويلة ان آراءه فى ١٩٠٥ كانت «قريبة جدا من آراء بارفوس بيد انها لم تكن هى نفس الآراء» . «الثورة الدائمة» (برلين ١٩٣٠) ص ٦٤-٦٥ .

او لحساب الدولة مباشرة» (١) ، وانها ستضطر الى فرض هذه الاجراءات الاشتراكية على الفلاحين . وهكذا فان تروتسكى اعترض على صيغة لينين المزدوجة بقسميها ، سواء القسم الخاص بالتحالف مع الفلاحين ككل لتحقيق الثورة البورجوازية او الخاص بالتحالف مع العناصر « شبه البرولتارية » بين الفلاحين لتحقيق الثورة الاشتراكية ، وان كان الفرق بينهما قد بولغ فيه كثيرا فيما بعد . فالمستولية الكبرى ستقع على عاتق البرولتاريا فى المرحلتين على السواء .

اما فيما يتصل بضرورة قيام الثورة الاشتراكية فى أوروبا كشرط ثان لنجاح الثورة الاشتراكية فى روسيا ، فقد كان المناشغة والبلاشفة وتروتسكى جميعا متفقين تماما . وقد سجل تروتسكى هذا الشرط فى وضوح كامل قرب آخر « النتائج والآمال » :

« بدون المساعدة المباشرة من البرولتاريا الأوروبية لن تستطيع الطبقة العامة فى روسيا أن تحتفظ بالسلطة وتجعل من سيادتها المؤقتة دكتاتورية اشتراكية مستديمة . ونحن لا نشك فى ذلك لحظة واحدة . ومن الناحية الأخرى لاشك فى أن قيام ثورة اشتراكية فى الغرب ستسمح لنا بأن نحول السيادة المؤقتة للطبقة العاملة الى دكتاتورية اشتراكية مباشرة» (٢) .

وقد ذهب لينين فى ذلك الوقت الى ما هو أبعد حتى من ذلك . فكان يعتقد ان البروليتاريا الروسية لا تستطيع حتى أن تبدأ - دعك من أن تحافظ - بمفردها بثورة اشتراكية فى روسيا بدون تأييد البروليتاريا الأوروبية . ولكن لينين وتروتسكى على السواء كانا يسلمان بلا تحفظ بضرورة الثورة الأوروبية للنصر النهائي للاشتراكية فى روسيا ، ولم يقل أى منهما فى ذلك الوقت مجرد فكرة انتصار الثورة الاشتراكية فى روسيا بدون ثورة اشتراكية فى أوروبا .

ولكن فى حين أن موقف تروتسكى فيما يتصل بالقضايا المذهبية كان قريبا جدا من موقف لينين بحيث يصعب التمييز بينهما ، فإنه فيما يتصل بالتنظيم ظل على ولائه لوجهة النظر المنشفية منذ أن حدث انقسام ١٩٠٣ . فلم يكن متفقا مع لينين فى مفهومه عن الحزب الصغير المتشدد الذى على درجة كبيرة من التنظيم . ولكنه استمر يعتبر أن الانقسام ليس له ما يبرره ويعمل من أجل عودة وحدة الحزب ، متخذاً لنفسه دور

(١) ل . تروتسكى مستقبل الثورة الروسية ص ٥٤ .

(٢) ينهى المرجع الأصلى ، طبعة برلين ، بأول جملة من هذه النبذة : اما الحملتان الأولى - أحداث من « ثورنا » ( وهى الترجمة الانجليزية للأصل كما سبق أن اشرا ) ص ١٣٤ .

الموقف من « خارج الشيع » . وقد جعل هذا الموقف تروتسكى يقف باستمرار الى جانب المناشقة ، رغم كل الاختلافات المذهبية ، لان مفهومهم عن الحزب الجماهيرى كان يسمح بالاختلاف فى الراى داخله، كما جعله يصطدم بلينين باستمرار لانه لم يتزحزح عن مفهومه عن وحدة الحزب قيد انملة منذ ١٩٠٣ . وقد كان نصيب المحاولات التى بذلها تروتسكى طوال الفترة من ١٩٠٩ الى ١٩١٤ لاعادة الشيع المتنافرة الى حظيرة واحدة الاخفاق بسبب مقاومة لينين لها باسم النقاء المذهبى وكفاية التنظيم ، وقد ادى استمرار هذا النزاع الى تبادل الطعن والاثهات وانتج قدرا طيبا من عبارات القذح والدم .

فى ١٩٠٣ - ١٩٠٤ كان تروتسكى هو المعتدى فى حرب الكلمات (١) . وفى الجدل المبرير الذى استمر من ١٩١١ الى ١٩١٤ كان دور لينين فى التحدث عن عبارات تروتسكى « الرنانة الجوفاء » (٢) وعن « خيلائه التى لا توصف » (٣) وقال ان عدم احترام نظام الحزب ادى الى الاضطراب الفكرى . « ومن المستحيل المناقشة مع تروتسكى فى أية نقطة ذات أهمية حيث انه بلا آراء » ، فهو دائما « يتسلل عبر شئون هذا الجدل أو ذاك ويجرى من جانب الى آخر » . (٤) وكان تروتسكى فى ذلك الوقت اقل تهجما من لينين فى المناقشات العلنية ، ولكنه عوض ذلك فى خطاب خاص كتبه سنة ١٩١٣ الى أحد المناشقة من جورجيا هو تشخيدزه قال فيه « ان أساس اللينينية بأكمله فى الوقت الحاضر يقوم على الكذب والتشوية ويحمل فى طياته عنصر انحلاله المسموم » (٥) . ولم يمض « توفيق ١٩١٧ » هذا التبادل فى الاتهات من ذاكرة خصوم تروتسكى فى الحزب قط .

وهكذا كان الانقسام فى الحزب حادا وحظوظه فى

هبوط عندما عقد لينين فى يناير سنة ١٩١٢ اجتماعا صغيرا من ايامه وانصاره من روسيا وبلاد غرب أوروبا فى براغ . وبرغم أن من حضروه من أصحاب التصويت كانوا ١٤ مندوبا فقط ، كلهم بلاشقة باستثناء اثنين ، فان الاجتماع اعلن انه اجتماع عام للحزب « والجهاز الأعلى للحزب » . وأشار الى تلك الحقيقة الكثيرة وهى « انحلال معظم تنظيمات الحزب وانحلالها » تحت وطأة الاضطهاد المضاد للثورة وزادها حدة عدم وجود « مركز عامل للحزب » مدة طويلة . وانهم أولئك الذين لا يقبلون سياسات البلاشقة فى العمل والتنظيم بانهم « مصفون » ، وأصر على « ضرورة العمل الكثيف على بناء التنظيم غير القانونى لحزب العمال الديموقراطى الاجتماعى الروسى » مرة أخرى . كما لم يعمل امكانيات العمل القانونى فقدم ثلاثة شعارات حزبية - كلها داخل حدود الثورة البورجوازية - لانتخابات « الدوما » الرابع المقبلة . « جمهورية ديمقراطية ويوم الثمانى ساعات ومصادرة اراضى أصحاب الاملاك كلها » بيد أن أهم خطوة اتخذها اجتماع براغ كانت تتعلق بالتنظيم الحزبى . وكانت اللجنة المركزية للحزب التى عينت فى مؤتمر لندن سنة ١٩٠٧ ، وكانت ممثلة للجماعات المختلفة الممثلة فى المؤتمر ، قد ظلت عامين بلا اجتماع وانتهت عمليا . وانتحل اجتماع براغ لنفسه وظيفة « مؤتمر الحزب » وعين لجنة مركزية جديدة من ستة أعضاء بما فيهم لينين وزينوفيف وأورجونيكيديجه وخمسة احتياطيين ، أو « مرشحين » ، من بينهم بونوف وكالينين ، لقد كان خطوة غير دستورية . ولكنها حددت بوضوح أن البلاشقة يدعون لأنفسهم وحدهم الحق ، مع استبعاد جميع « المصفين » من مناشقة وغيرهم ، فى تأليف « حزب العمال الديموقراطى الاجتماعى الروسى » . ان المحاولة التى كانت قد حدثت فى ١٩٠٥ تكررت مرة أخرى . وفى هذه المرة لم يعد هناك سبيل الى التراجع . فمنذ هذه اللحظة لم يعد البلاشقة فريقا داخل الحزب ، بل الحزب نفسه (١) .

وادخل الاجتماع تغييرا واحدا على دستور الحزب يسمح للجنة المركزية بأن تضم اليها أعضاء جدد . وبمقتضى هذه القاعدة انتخب

(١) أصدرت قرارات الاجتماع فى صورة نشرة . ولأسباب تتعلق بالحرية لم تتضمن وثائق الاجتماع أسماء أعضاء اللجنة المركزية والمرشحين لها . ولكن أسماءهم ظلت تظهر فى جميع تواريخ الحزب ، مع بعض خلاف ضئيل ، حتى أوائل الثلاثينات ( انظر مثلا من بويوف « مجمل تاريخ الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى » الترجمة الانجليزية I ص ٢٧٤ ) وكذلك فى « لينين - دراسات » XV ص ٦٥١ - ٦٥٤ حاشية ١٦٧ .

(١) انظر الفصل الثانى .

(٢) « لينين - دراسات » XV ص ١١ . وقد وردت هذه العبارة بعد ذلك فى نفس المرجع XVIII ص ٣٨١ .

(٣) نفس المرجع XV ص ٥٤٦ . واللفظ الروسى الذى استعمله لينين هنا لفظ شديد ، كما وصف تروتسكى فى خطاب الى جوركى فى هذه الفترة « بالدعى » ( نفس المرجع XXVIII ص ٥٢٣ ) .

(٤) نفس المرجع XV ص ٣٠٤ و XVII ص ٤٦٩ .

(٥) « لينين عن تروتسكى والتروتسكية » ( الطبعة الثانية ١٩٢٥ ) ص ٣١٧-٣١٩ . وقد حجرت الرقابة هذا الخطاب ووجد فى الارشيف بعد الثورة ، وكان لشدة من الأحداث المبررة فى الحملة ضد تروتسكى بعد وفاة لينين .

اللجنة ستالين عضوا فيها بعد الاجتماع بفترة قصيرة (١) ، كما صار أيضا عضوا في « المكتب الروسي » الذي تآلف للإشراف على العمل في روسيا نفسها ، وكانت اللحظة حرجية . ففي ٤ إبريل ١٩١٢ أطلق الجنسور النار على العمال المضربين في حقول الذهب بلينا وحدثت أكثر من ٥٠٠ إصابة . لقد كانت أسوأ كارثة من هذا النوع منذ ٩ يناير ١٩٠٥ ، وفتحت عهدا جديدا من القلق والإنارة في القطاع الصناعي . وكان من علامات تجدد نشاط الحزب إنشاء صحيفة بلشفية جديدة ، « برافدا » ، في بطرسبرج ، وقد ظهر أول عدد منها في ٢٢ إبريل سنة ١٩١٢ . وعلامة أخرى أن لينين شخصيا قرر تغيير مكان إقامته من باريس إلى كراكو ، في بولندا النمساوية ، ليكون أقرب لمسرح الأحداث . ولم يؤد تزايد حدة التوتر في روسيا في العاملين التاليين إلى زيادة امكانيات النشاط الثوري في روسيا نفسها فحسب ، بل أنه جعل أيضا الهوة بين المناشقة والبلاشفة أكثر عمقا . إذ أن تصرف لينين الانفرادي في براغ آثار الفضب بين جماعات الحزب ، ولكن ما من شيء جعله يعدل عن تمسكه بطريقه المستقل . وفي أغسطس ١٩١٢ دعا تروتسكي إلى اجتماع من الديمقراطيين الاجتماعيين الروس من جميع النحل والآراء في فيينا بأمل تمهيد السبيل مرة أخرى للوحدة . ولكن البلاشفة هاجموا هذا الاجتماع وقاطعوه ، وكانت النتيجة أن « كتلة أغسطس » صارت تحالفا مؤقتا من المناشقة وأنصار تروتسكي وبعض الجماعات الثانوية الأخرى ضد البلاشفة . ولم يكن له من أثر سوى زيادة توتر العلاقات بين لينين وتروتسكي . ولم يهاجم أحدهما الآخر في أي وقت بلهجة أشد عنفا مما فعلا خلال الثمانية عشر شهرا التالية لاجتماع أغسطس .

وكان مقلدا لحرب ١٩١٤ أن تعجل بنمو بذور الثورة . وكانت نتيجةها المباشرة تعقيد مهمة الثوريين إلى أبعد حد وتحطيم ما كان لديهم من تنظيمات . وفي بطرسبرج اتحد النواب المناشقة والبلاشفة في « الدوما » مؤقتا وأصدروا بيانا مشتركا باسم حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي الروسي كله رافضين الموافقة على اعتمادات الحرب . ومن ناحية الحكومة كان أول عمل هواخمد الصحافة المناهضة للحكومة ، ومن بينها « برافدا » البلشفية . وحتى في أوروبا الغربية قيدت حرية الدعاية

(١) ان المراجع المشار إليها في الحاشية السابقة وكذلك في مذكرات كروبسكايا عن لينين II ( الترجمة الانجليزية - ١٩٢٢ ) ص ٧٩ . تذكر أن استالين انتخب بواسطة اللجنة عضوا فيها . بعد الاجتماع بفترة قصيرة جدا . - ولكن التاريخ الرسمي الذي صدر في ١٩٣٨ تاريخ الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي « بلاشفة » ( الترجمة الانجليزية ١٩٣٩ ص ١٤١ يضع ستالين وسفرديوف ، متحديا كل المراجع المشار إليها ، ضمن أعضاء اللجنة المركزية الذين انتخبهم الاجتماع ، وجاءت الوثائق الرسمية التالية على نفس النمط .

وأصبحت مقتصرة على حفنة من البلاد الصغيرة المحايدة . وقبض على لينين في النمسا وهدد بالسجن فالتجأ إلى سويسرا وانضم إليه زينوفيف وأنشأ في برن مركزا سرعيا ما أصبح المركز المعترف به للبلشفية .

ولم يراود لينين شك فيما يجب أن يكون عليه موقف الحزب من الحرب . فعند مؤتمر شتوتجار في ١٩٠٧ أصدرت « الدولية الثانية » بناء على إلحاح لينين ، نداء إلى الديمقراطيين والاجتماعيين بأن يستخدموا في حالة الحرب « الأزمة الاقتصادية والسياسية الناجمة عن الحرب لكي .. يعجلوا بالقضاء على السيطرة الطبقية للطبقة الرأسمالية (١) . وكان تراجع الاشتراكيين والديموقراطيين الاجتماعيين في غرب أوروبا ونأيهم جميعا تقريبا لحكوماتهم القومية في أغسطس ١٩١٤ أسوأ خيانة . ولكنها لم تجعل لينين يتراجع فيدانة عن معتقداته . فقد وصل إلى برن في ٥ سبتمبر سنة ١٩١٤ وفي اليوم التالي جمع ما استطاع من البلاشفة الموجودين وقرا عليهم رسالة عن الحرب أعلن فيها صراحة أنه « من وجهة نظر الطبقة العاملة والجماعات الكادحة في جميع الشعوب الروسية تعد هزيمة الملكية القيصرية وجيوشها أهون الشرور الممكنة » ، وعرض الشعارات التي ينبغي على الديمقراطيين الاجتماعيين إعلانها . « الدعاية الشاملة ، التي تمتد إلى الجيش وإلى مسرح العمليات الحربية ، من أجل الثورة الاشتراكية ومن أجل ضرورة تحويل الأسلحة التي بيد الجنود ، لا ضد أخوانهم المستعبد من البلاد الأخرى بل ضد الحكومات الرجعية والبورجوازية في جميع البلاد . والضرورة المطلقة لتنظيم خلايا وجماعات سرية في جيوش كل الأمم للقيام بهذه الدعاية بجميع اللغات . والصراع بلا هوادة ضد الشوفينية والنزعة الوطنية لدى البورجوازية في جميع البلاد بلا استثناء » (٢) .

وفي فبراير ١٩١٥ تم اجتماع أكبر البلاشفة في برن حضره بوخارين وكريلنكو وبياتاكوف إلى جانب لينين وزينوفيف وأصدروا سلسلة من القرارات بهذا المعنى (٣) .

ولكنهم ظلوا جماعة معزولة . أما بليخانوف فإنه دعا إلى الدفاع القومي كمقدمة ضرورية للأصلاح ، وبذلك كان موقفه مماثلا للأحزاب الديمقراطي

(١) سنناتش موقف الحزب من الحرب في الباب الخامس .

(٢) « لينين - دراسات » XVIII ص ٤٤ - ٤٦ . وقد ظهرت الرسالة في صورة معدلة وموسعة كقال في صحيفة الحزب « سوسال ديموقراطي » عند أول نوفمبر ١٩١٤ (نفس المرجع XVIII ص ٦٩ - ٦٦) .

(٣) « لينين - دراسات » XVIII ص ١٢٤ - ١٢٨ . كروبسكايا ، ذكريات عن لينين . II ( الترجمة الانجليزية ١٩٢٢ ) ص ١٥٦ - ١٥٧ .

الاجتماعية او العمالية المنتمية الى « الدولية الثانية » والتي وصفها لينين « بالثوفينية الاجتماعية » . وكان رأى المناشعة متدرجا من موقف بلخانوف « اليميني » حتى موقف مارتوف « اليسارى » الذى اعلن انه دولى وانضم الى لينين فى التنديد « بالحرب الامبريالية » . ولكن ظل هناك فرق مهم بين هذه المنشعية اليسارية والبلشفية . فقد اراد لينين ان يضع حدا للحرب بواسطة ثورة اشتراكية فى جميع انحاء اوروپا تجعل فى وسع روسيا الانتقال مباشرة من الثورة البورجوازية الى الثورة الاشتراكية ، بينما اراد مارتوف وضع حد للحرب بواسطة سلم بورجوازى - ديموقراطى على اساس حق تقرير المصير وبدون ضم او تعويضات . ولم يكن هناك اى منشى ممن قبلوا دوجما الطابع البورجوازى للثورة المقبلة فى روسيا يستطيع ان يذهب ابعد من ذلك . وقد حضر كل من مارتوف ولينين اجتماع زيمروالد الشهير الذى عقده الاشتراكيون الدوليون المعارضون للحرب فى سبتمبر ١٩١٥ . وكان الفرق بينهما هو الفرق بين « اغلبية زيمروالد » و « يسار زيمروالد » .

اما فى روسيا فبعد اجراءات التعاون الاولى بين المناشعة والبلاشفة ادى ضغط الأحداث والرأى بالتدرج الى ابتعادهما عن بعضهما ثانية ، وكان التنظيم البلشفى السرى المتفوق ، والذى لم يكف عن العمل قط برغم الاضطهاد الشديد ، يعمل لمصلحة البلاشفة . وفى نهاية سبتمبر ١٩١٤ عقد خمسة نواب بلاشفة من الدوما وبعض المندوبين البلاشفة الآخرين من انحاء مختلفة من روسيا اجتماعا سرىا فى فنلندا . وبوحي من رسالة لينين التى القاها فى ٢٤ اغسطس ثم فى سبتمبر ١٩١٤ اصدروا قرارا بتند - فى عبارات عامة الى حد ما - بالحكومة والحرب . وبعد ذلك بشهر التى القبض على النواب البلاشفة وبعض البلاشفة البارزين الآخرين ، منهم كامنيف ، الذين كانوا يعقدون اجتماعا آخر ، ونفوا الى سيبيريا فى اوائل ١٩١٥ (١) . وفى التحقيق اثناء المحاكمة اعلن كامنيف واثان من النواب انهم لا يتفقون مع لينين فى رسالته فى حدود طلبها من الحزب العمل على الهزيمة القومية فى الحرب (٢) . ولكن فى حين صار البلاشفة مترددين ، كان المناشعة فى روسيا قد انهاروا تماما واصبحوا لا يختلفون عن « التقدميين » الآخرين ، يجمعون بين الموقف الوطنى تجاه الحرب والمطالبة باصلاحات ديموقراطية .

(١) ١ - ياروسلافسكى « قصة الحزب الشيوعى للاتحاد الروسى - البلاشفة » . III ١٩٢٩ من ٢٢٠ - ٢٢٣ .

(٢) فيما يخص بتنديد لينين لهذا التصرف انظر « دراسات » XVIII ١٢٩ .

وقد ادى نفى جميع البلاشفة البارزين من بتروجراد الى سيبيريا ، حيث كان يوجد من قبل سفرولوف وستالين واورجيكيجه يقضون احكاما بالنفى صدرت ضدهم قبل اندلاع الحرب ، الى تحطيم التنظيم البلشفى المركزى فى روسيا . وقد ظل ما يسمى « المكتب الروسى » التابع للجنة المركزية ثمانية عشر شهرا لا وجود له . وفى الربيع او الصيف سنة ١٩١٦ اعيد انشاؤه بواسطة احد عمال الحزب اسمه شليا بنيكوف كان يعيش فى اوائل الحرب فى باريس ثم حضر مؤتمر برن فى ١٩١٥ ثم ارسله لينين بعد ذلك الى سكندنافيا لينظم عملية تهريب مطبوعات الحزب داخل روسيا .

وعاد شليا بنيكوف الى بتروجراد واختار عضوين من شباب الحزب غير المعروفين حتى ذلك الوقت ولم يتعرضا للاضطهاد هما زالوتسكى ومولوتوف « وكان احد المثقفين الثبان من كازان واسمه الحقيقى سكريابين وكان اول صلتته بالحزب عن طريق « برافدا » فى ١٩١٢ » ، وتآلف من الثلاثة « مكتب روسى » جديد (١) . بيد ان مجال العمل كان ضيقا . لقد كانت الوحدات المحلية فى بعض المراكز الكبيرة لا تزال تقوم بالدعاية خلسة . ولكن الاتصالات باللجنة المركزية فى سويسرا كانت متقطعة ومحفوفة بالمخاطر ، وان كانت بعض اعداد صحيفة الحزب « سوتسيال ديموقراط » ، التى كان يصدرها لينين فى فترات غير منتظمة طوال الحرب ، تصل الى الداخل احيانا . اما فى روسيا فلم تكن للحزب اية مطبوعات منذ اخمد « برافدا » عندما نشبت الحرب .

وقبع لينين فى سويسرا يكتب ويراقب وينتظر . وفى اوائل ١٩١٦ انتقل من برن الى زيوريخ حيث كان الحصول اسر على مواد كتابه : « الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية » اعظم مؤلفاته ابان الحرب . وكتب كثيرا ايضا عن موقف الاشتراكيين من الحرب وعن موضوع تقرير المصير القومى الذى ابرزته دعاية الحلفاء واختلف حوله الرأى فى الحزب انقساما حادا . وفى ابريل ١٩١٦ حضر مؤتمر انابيا لمجموعة زيمروالد فى كينتال . وظهر من سير المؤتمر ان هناك اتجاها طفيفا نحو اليساريين الاشتراكيين الذين يعارضون الحرب ، ولكن لم تحدث اية وحدة فى الرأى او الهدف . وقد ظلت ثقة لينين فيما يدين به لا تتزعزع قط . ولكن رقابة الحياة والعجز عن العمل قضيا على بعض تفائله . فى خريف ١٩١١ ، عندما بدا ان الموقف فى احلك ساعات الرجعية ، كان قد رأى علامات متزايدة على ان « عصر حكم ما يطلق عليه البرلمانية البورجوازية المسالمة يقترب

(١) ١ - ياروسلافسكى « قصة الحزب الشيوعى للاتحاد كله ( البلاشفة ) » . III ١٩٢٩ من ٢٢٤ - ٢٢٥ .

## الفصل الرابع

من فبراير الى أكتوبر (١)

من نهايته ليخلى الطريق لمصر الصراعات الثورية للبروليتاريا المنظمة والمدرية بروح الفكرة الماركسية . الذى سيقضى على حكم البورجوازية ويقيم النظام الشيوعى (١) . وفى يناير ١٩١٧ أبدى شكه ، فى خطاب القاه على جمهور سويسرى ، فيما اذا كنا ، نحن القدامى « كان لينين فى السادسة والأربعين » ستميش لنرى المعارك الحاسمة للثورة المقبلة (٢) . وبعد ذلك بحوالى ستة اسابيع اندلعت الثورة فى روسيا ، وبعد اكثر من شهر من الانتظار القلق والمفاوضات المتعبة سافر لنين مع مجموعة من حوالى عشرين بلشغيا ، بينهم زينوفيف وراديك وسوكولنيكوف وسافاروف عبر ألمانيا الى السويد بالاتفاق مع السلطات الألمانية فى عربة قطار مقفلة ممنوعة عن الاتصال بالعالم الخارجى (٣) . وقد وصلت الجماعة الى بتروجراد فى ٣ ابريل ١٩١٧ .

كانت ثورة فبراير ١٩١٧ التى قلبت أسرة رومانوف الحاكمة اندلاعا تلقائيا من جانب جماهير اثار حنقها الحومان بسبب الحرب وعدم المساواة الظاهرة فى توزيع اعبائها ، وقد رحب بها واستخدمها قطاع كبير من البورجوازية وطبقة الموظفين الرسميين ، الذين كانوا قد فقدوا ثقتهم فى نظام الحكم الاوتوقراطى وبخاصة فى شخص القيصر ومستشاريه ومن هذا القطاع من السكان تالفت اول حكومة مؤقتة . ولم تقسم الأحزاب الثورية بأى دور فى الثورة . فلم تكن تتوقع حدوثها ، وقد جاءت المفاجأة فى اول الامر فاذهلتها . وكان « انشاء سوفيت مندوبى العمال » فى بتروجراد فى لحظة الثورة عملا تلقائيا من جانب بعض مجموعات العمال بدون توجيه مركزى . فقد كان ينطوى على فكرة إعادة الحياة الى سوفيت بطرسبرج الذى لعب دورا قصيرا ، ولكنه مجيد ، فى ثورة ١٩٢٥ . وكان مثل سابقه منظمة لا حزبية انتخبها عمال المصانع ومثل فيه الثوريون الاجتماعيون والمناشفة والبلاشفة جميعا . ولم يتطلع فى مبدأ الامر الى تولى السلطة الحكومية ، مما يرجع بعض السبب فيه الى ان زعماءه كانوا من المعتقدين بوجهة النظر السائدة حتى ذلك الوقت من أن روسيا لم تكن قد نضجت للثورة الاشتراكية بعد ، وبعضه الى أنه لم يشعر بقدرته أو استعدادة للحكم . وقد وصف لينين فيما بعد موقف

(١) « لينين - دراسات » XV ص ٢٦٥ .

(٢) نفس المرجع XIX ص ٢٥٧ .

(٣) يتضمن كتاب فريتز بلان « Die Reise Lenins durch Deutschland » ١٩٢٥ نصا كاملا للمفاوضات وللرحلة نفسها . لقد كانت المسألة أقل مسرحية وسوءا مما قيل عنها بعد ذلك . وبمدها بفترة قصيرة قامت جماعة اكبر بكثير من المهاجرين الروس ، منهم مجموعة من المناشفة على رأسها مارتوف ، بنفس الرحلة فى نفس الظروف .

(١) ان الأمر يتطلب بشدة تاريخا لهذه الفترة الهامة . ويوجد بالإضافة الى الوثائق الرسمية مؤلف خرونيتكا سوبيتى « Revolyutsiya 1917 Goda » ( ٦ مجلدات بقلم عدة مؤلفين ١٩٢٣ - ١٩٣٠ ) وهو مرجع ثمين جدا . كما أن هناك مجموعة ضخمة من المواد والوثائق المتصلة بالموضوع منها كتاب تروتسكى « تاريخ الثورة الروسية » .

السوفيت بأنه « تسليم اختياري لسلطة الدولة الى البورجوازية وحكومتها المؤقتة » (١) بيد ان سلطة السوفيت كانت موضع اعتراف من عدد متزايد من العمال والجنود ، وجعله ذلك - برغم انه - فى مركز السلطة التى لا يمكن تجاهلها . وكان ذلك هو الأساس العملى ، الذى يكاد يكون بمحض المصادفة لما يطلق عليه « السلطة المزدوجة » التى انشأتها ثورة فبراير حيث كانت تمارس السلطة بصورة ما هيئتان كان الموقف بينهما يتراوح بين التعاون والتنافس : الحكومة المؤقتة التى كانت الخلف الشرعى للحكومة القيصرية والتى اعترف بها العالم الخارجى ، وسوفيتات مندوبى العمال التى تألفت من تلقاء ذاتها ومن ثم كانت ثورية . وحدث موسكو حلو بتروجراد فقام فيها سوفيت مماثل وكذلك فى بعض المدن الكبيرة الأخرى ، ثم بعد ذلك بفترة فى مراكز الريف ، وادى ذلك بدوره الى عقد اجتماع لأول « مؤتمر لسوفيتات روسيا كلها » فى نهاية مارس ١٩١٧ .

ومن بين فريقى حزب العمال الديموقراطى الاجتماعى الروسى كان المناشفة هم اكثر من استفاد من ثورة فبراير فى مبدأ الأمر . فكما حدث فى ١٩٠٥ بدا ان الوعد بالحكم الدستورى يبربر برنامجهم ويمنحهم ميزة على البلاشفة . فقد كانت صورة الموقف ان هناك نظاما بورجوازيا ثوريا يتمتع بتأييد الماركسيين الطيبين الى ان تستنفذ الرأسمالية البورجوازية امكانياتها ويصبح الطريق ممهدا للثورة الاشتراكية - وكان هذا بالذات هو تصور المناشفة للمرحلة الاولى من العملية الثورية . بل ان « السلطة المزدوجة » ، باعتبارها مشاركة دستورية بين حكومة بورجوازية «ومعارضة شرعية» برولتارية ، كانت فى جوهرها مفهوما منشغيا ، وكانت نقطة الازعاج الرئيسية بالنسبة للمناشفة هى موقفهم من الحرب التى لم يتفقوا فيما بينهم على موقف منها . ولكن بدا ان كل ما يتطلبه الموقف فى ذلك الوقت هو سياسة من الضغط على الحكومة البورجوازية لانهاء الحرب على أساس برنامج ديموقراطى دون الدخول فى التفاصيل الدقيقة لوسائل انائها . وسرعان ما برز المناشفة فى وضع مسيطر فى سوفيت بتروجراد . وكان اول رئيس له هو شخيدجه من مناشفة جورجيا . وكان المنافسون الرئيسيون للمناشفة هم « الثوريين الاجتماعيين » . ولم يمض وقت طويل حتى صارت « سوفيتات مندوبى العمال » سوفيتات مندوبى العمال والجنود ، واخذ نجم الثوريين الاجتماعيين ، وهم حزب ثورة الفلاحين التقليدى ، فى الصعود مع انحلال

الجيش وتفرقها الى جماعات مناضلة من الفلاحين تطلب السلام والأرض وتعتمد عليهم فى تحقيق مطالبها .

وبدا ان البلاشفة هم اقل من استفاد . فقد جاءت الثورة مفاجأة وادى ذلك الى ان تحديد سياسة البلاشفة ترك لثلاثة رجال « اثنين منهم شبان وبغير خبرة » انقطعت صلتهم بمركز الحزب فى سويسرا وكذلك بزعماء الحزب المجريين الآخرين المحصورين فى سويسرا . وكان الموقف حرجا . فمن ناحية كانوا مقيدين ، بمقتضى رأى لينين الذى اعلنه فى ١٩١٤ وكل ما كتبه بعد ذلك ، بتلك السياسة المشيرة التى لم تلق ترحيبا حتى من كثير من البلاشفة ، وهى الدعوة الى الحرب الاهلية والانهازمية القومية . ومن ناحية أخرى كان قرار الحزب فى ١٩٠٥ قد اشار الى احتمال اقامة حكومة ثورية مؤقتة فى أعقاب ثورة ديموقراطية وأقر بان تعاون البلاشفة مع مثل هذه الحكومة قد يكون أمرا مرغوبا فيه « من أجل الصراع الذى لا هوادة فيه ضد كل محاولات الثورة المضادة وللدفاع عن المصالح المستقلة للطبقة العاملة » (١) . وفى ضوء هذه الاعتبارات وحدها وضع « المكتب الروسى » ، المؤلف من شليا بنيكوف وزالوتسكى ومولوتوف ، بياناً للحزب وأصدروه فى صورة نشرة فى ٢٦ فبراير ١٩١٧ ، ثم ظهر بعد ذلك بيومين كملحق لأول عدد من « اذفستيا » صحيفة سوفيت بتروجراد (٢) .

وقد كان مجهودا طيبا بالنسبة لظروف الموقف ، ولما لم تكن الحكومة المؤقتة قد اعلنت بعد فان موضوع العلاقة بها لم يثر . وخالب البيان الطبقة العاملة والجيش الثورى باقامة « حكومة ثورية مؤقتة » تعلن الجمهورية وتطبق اصلاحات ديموقراطية مثل يوم الثمانى ساعات ومصادرة الضياع الكبرى وتاليف جمعية تأسيسية على أساس حق الانتخاب العام والتصويت السرى ومصادرة المخزون من الاطعمة وتوزيعها « والدخول فى مفاوضات مع البرولتاريا فى الدول المتحاربة للقيام بصراع ثورى لشعوب كل البلاد ضد مضطهديهم ومستعبدتهم . . ولوضع حد للمذبحة البشرية الدموية التى فرضت على الشعوب المستعبدة » . وحث البيان عمال المصانع والجنود المتمردين على اختيار ممثلهم فى الحكومة الثورية المؤقتة . وختم النداء تحة « علم الثورة الأحمر » و « الجمهورية الديموقراطية » و « الطبقة العاملة الثورية » و « الشعب الثائر والجيش

(١) انظر الفصل الثالث من الباب الاول .

(٢) يوجد النص فى « لينين - دراسات » XX ص ٦٠٠ - ٦٠١ . وانظر ايضا نهر

المرجع XX ص ٦٢٤ .

(١) « لينين - دراسات » XX ص ١١٤ . ويعطى فى « لينين » الثورة الروسية الكبرى ( الترجمة الانجليزية ) ص ٩٩ - ١٠٩ تحليلا مبالا .

المتنرد . وقرأ لينين بعض بنود هذا البيان في الصحف الألمانية وهو لا يزال في سويسرا يجاهد في سبيل العودة الى روسيا . وأشار الى ان « من الأشياء المهمة والمطلوبة بصفة خاصة » في البيان تلك « الفكرة السليمة تماما للجنة المركزية من أن الأمر الذي لا غنى عنه للسلام هو قيام علاقات مع البروليتاريين في جميع البلاد المحاربة (١) » .

وكانت ثورة فبراير قد أزالته جميع العقبات أمام إعادة إصدار جريدة الحزب باستثناء عدم وجود اليد العاملة . وقد استؤنف إصدار « برافدا » في ٥ مارس ١٩١٧ تحت رئاسة مجلس تحرير مؤلف من مولوتوف الذي حمل المسؤولية الأولى بوصفه عضو اللجنة المركزية ؛ وكالنين ، الذي كانت قيمته في ذلك الوقت ، كما كانت بعد ذلك ، فيما له من نفوذ بوصفه عضو حزب من أصل فلاحى أكثر مما كانت في مواهبه انفكرية ؛ وإيريميف ، الذي لا يعرف عنه شيء باستثناء أنه كان ممن أسهموا في صحيفة برافدا سنة ١٩١٢ (٢) . ووزع أول عدد مجانا ، وبيع من الثانى ١٠٠٠٠ نسخة (٣) . وكانت الآراء التى عبرت عنها الأعداد السبعة الأولى من « برافدا » الجديدة هى فى خطوطها العريضة تلك التى جاءت فى بيان الحزب . فقد هاجمت الحكومة المؤقتة باعتبارها « حكومة الرأسماليين وأصحاب الأرض » وذهبت الى أن السوفييت يجب أن يدعو الى عقد جمعية تأسيسية لاقامة « جمهورية ديموقراطية » . وفيما يتصل بقضية الحرب نشرت فى ١٠ مارس ١٩١٧ قرارا « للمكتب » يدعو الى تحويل الحرب الإمبريالية الى حرب أهلية لتحرير الشعوب من نير الطبقات الحاكمة ، وأن ظلت ممتنعة عن الدعوة صراحة الى الإنهزامية القومية . ولكنها لم تكن خالية من بعض الآراء المضادة . ففى نفس العدد الذى نشر فيه القرار ظهرت مقالة باسم أولنيسكى ختمها :

« ان الثورة البورجوازية لم تكمل بعد . فنحن نعيش فى ظل شعار « لتحارب معا » . وفى الشؤون الحزبية لكل حزب ان يفعل ما فى مصلحته ، ولكننا جميعا رجل واحد من أجل القضية المشتركة » .

ومما زاد الموقف تعقيدا أن لجنة الحزب المحلية فى بتروجراد عادت الى النشاط ، وبعد أن اكتسبت مركزا قانونيا لأول مرة بدأت تجذب أعدادا كبيرة من الأعضاء الجدد وظهرت فيها آراء متنوعة لا تدعو الى

الإطمان ، وبصفة عامة كانت لجنة بتروجراد أكثر ميمنة من « المكتب » . وعندما ظهر فى أحد اجتماعاتها مولوتوف الشاب فى ٥ مارس ١٩١٧ بوصفه مندوبا عن « المكتب » واقترح قرارا يهاجم الحكومة المؤقتة باعتبارها من عناصر الثورة المضادة ويطالب بتغييرها بحكومة تستطيع تنفيذ برنامج الثورة الديموقراطية ، فشل فى اقناع أغلبية اللجنة التى أقرت نصا يعد بعدم معارضة الحكومة المؤقتة ما دامت « تصرفاتها تتفق مع مصلحة البروليتاريا والجمهرة العريضة الديموقراطية للشعب (١) »

وزاد هذا الموقف المرتبك سوءا وصول كامنيف وستالين ومورانوف من سيبيريا الى بتروجراد فى ١٢ مارس ١٩١٧ - أى اليوم الذى صدر فيه العدد السابع من برافدا . وكان كامنيف كاتباً مجرباً وعين محجورا لصحيفة الحزب المركزية - فى ذلك الوقت صحيفة « رابوشايا جازيتا » - بواسطة مؤتمر براغ فى ١٩١٢ ، وحل ستالين بوصفه عضواً فى اللجنة المركزية للحزب منذ ١٩١٢ محل شليابنيكوف بوصفه كبير منظمى الحزب فى بتروجراد ، وكان مورانوف أحد النواب البلاشفة فى «الدوما» الرابع . وكان ثلاثهم قد عملوا من قبل فى « برافدا » (٢) . وتولوا على الفور زمام الأمور من شليابنيكوف وزميليه الشابين ، وصدر فى عدد برافدا بتاريخ ١٥ مارس ١٩١٧ اعلان بأن مورانوف تولى إدارة الصحيفة وأن كامنيف انضم الى مجلس التحرير . والمفروض أن الأعضاء السابقين فى مجلس التحرير ظلوا فيه وان كان نفوذهم قد ضعف .

بيد ان هذه الاجراءات ، برغم انها لم تكن مما يروق الزعماء الذين تولوا الأمور فى أخرج الأوقات وبدلوا جهودا طيبة (٣) ، كانت طبيعية وما كانت لتثير اهتماما لولا ان القادمين الجدد أدخلوا تغييرا مستعرا على السياسة . ففى عدد ١٤ مارس ١٩١٧ من «برافدا» كتب ستالين مقالة موجزة كان مغزى ما قاله فيها أقل من مغزى ما أغفله . فقد حث العمال والفلاحين والجنود على الالتفاف حول السوفييتات « بوصفها أجهزة الاتحاد وسلطة القوى الثورية فى روسيا » . ولكنه لم يشر الى

(١) احتفظت اللجنة باسم « بطرسبرج » فى عنوانها ورفضت الاعتراف بتغيير الاسم الذى أجرته حكومة القيصر «لأغراض شوفينية» فى سنة ١٩١٤ .

(٢) يقول ن. بوبوف فى «موجز تاريخ الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى» (الترجمة الانجليزية) - ص ٧٧ أن الثلاثة كانوا أعضاء فى مجلس التحرير فى ١٩١٢ . فقد اشترك ستالين فى إصدار العدد الأول والذى القبط عليه فى يوم ظهوره ٢٢ ابريل ١٩١٢ وأرسل كامنيف الى بطرسبرج فى بداية ١٩١٤ ليتولى الاعتراف على برافدا (كروبسكايا «ذكريات عن لينين» II الترجمة الانجليزية ١٩٣٢ ص ١٢٦)

(٣) أعرب شليابنيكوف عن شعوره بالحزن فى مذكراته الممنونة . أما مولوتوف فقد ظل صامتا - وهى عادة أفادته تماما طوال تاريخ حياته العاملة .

(١) نفس المرجع XX ص ٢١

(٢) ١. شليابنيكوف «Semnudeaty God» II (١٩٢٤) ص ١٧٨ .

(٣) نفس المرجع II ص ١١٤ .



الحكومة المؤقتة أو الى الحرب ، وبدا النداء الحريص بأن « يحافظوا على الحقوق التي كسبوها فعلا لكي يقضوا على السلطات القديمة والسير الى الامام بالثورة الروسية » اقرب الى صيغة المناشغة التي تدعو الى الضغط على البورجوازية من الخلف لتسير الى الامام منها الى الصيغة البلشفية التي تدعو الى تولى القيادة . (١) وجاء في الصفحة الاولى من عدد اليوم التالي ، الذي أعلن التغييرات التي حدثت في مجلس التحرير ، بيان أصدره سوفيت بتروجراد « الى شعوب العالم كلها » يعلن « اننا سندافع بقوة عن حريتنا » وأن « الثورة الروسية لن تتراجع أمام حراب المعتدين » (٢) . وجاءت بعد ذلك مقالة بقلم كامنيف .

« عندما يواجه جيش جيشا آخرًا تكون سياسة خرقاء ان يطالب احد هذين الجيشين بأن يلتقى سلاحه ويعود الى منزله . ان هذه ليست سياسة سلام بل سياسة استعباد ينبذها أي شعب حر بازدراء » .  
ان الشعب الحر « يرد على القذيفة بالقذيفة والقنبلة تقنبلة » .  
ومن الجلي أن هذا النداء المخلص للدفاع القومي يطابق تماما قول كامنيف في المحكمة قبل ذلك بعامين انه لا يتفق مع لينين في وجهة نظره (٣) .  
ويقول شليا بنيكوف ، الذي يعد منذ هذه اللحظة مرجعنا الوحيد ، ان التغيير الذي حدث في « برافدا » اثار ضيق عمال المصانع البلاشفة ، وعقد اجتماع مثل فيه « المكتب » واعضاء لجنة بتروجراد والمنفيين العائدين من سيبيريا . وفي اثناء المناقشة أعلن ستالين ومورانوف أنهم لا يوافقون على رأي كامنيف الذي «خضع للقرار العام واتخذ في التنظيم وضعًا معتدلاً» (٤) . ويبدو أن نتيجة المناقشة كانت اقرب الى المآزق منها الى التفاهم ، لأنه برغم أن برافدا لم تنشر بعد ذلك مقالات تؤيد صراحة الدفاع القومي مثل مقالة كامنيف ، فانها امتنعت أيضا عن أي هجوم أساسي على الحكومة المؤقتة وسياساتها الحربية (٥) . اذ ان مجلس التحرير المؤلف من أعضاء أكبر سنا وأكثر حرصا القى الماء على الاندفاع المتحمس

الذي ظهر في الأعداد الاولى وتراجع الى موقع أكثر راحة . وعندما عقد اجتماع للحزب لتحديد موقف الحزب في اول اجتماع لسوفيات روسيا كلها في نهاية مارس ١٩١٧ كان الاقتراح الذي تقدم به ستالين « تأييد الحكومة المؤقتة في نشاطها في حدود تحركها في الطريق الذي يرضى الطبقة العاملة والفلاحين الثوريين » لا يكاد يختلف في جوهره عن الصيغة التي اقترحتها أغلبية المناشغة في اجتماع السوفيات ؛ وقد شارك معظم البلاشفة ستالين في رايه من أن التوحيد ممكن « على أساس من اتجاهات زيمرواودوكينثال » مع المناشغة الذي كانوا ضد الدفاع القومي (١) .

وقد اعترف ستالين بعد أكثر من سبع سنوات ، وهو في ذروة نزاعه مع تروتسكي ، بخطئه في ذلك الوقت . وقال انه لم يكن في استطاعة الحزب أن يعمل على قلب الحكومة المؤقتة ، حيث انها كانت مرتبطة تماما بالسوفيات ، ولا أن يؤيدها ، حيث انها كانت حكومة امبريالية ، ثم استطرد :

« لقد تبنى الحزب - أغلبته ... سياسة الضغط بواسطة السوفيات على الحكومة المؤقتة في موضوع السلام ، ولم يقرر أن يخطر على الفور الى الامام بالتحول من الشعار القديم الخاص بدكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الى الشعار الجديد الذي يطالب بالسلطة للسوفيات . وكان المقصود بهذه السياسة الوسط ائاحة الفرصة أمام السوفيات أن تكتشف ، في المشاكل العملية المتعلقة بالسلام ، الطبيعة الامبريالية للحكومة المؤقتة وبذلك تنصرف عنها . ولكن ذلك كان خطأ شديدا حيث انه ولد اوهام المسألة واشعل نيران الدعوة الى الدفاع القومي وأعاق الانتفاضة الثورية من جانب الجماهير . وقد اشتركت في هذا الخطأ مع بعض الرفقاء الآخرين في الحزب ، ولم أعدل عنه كلية الا في منتصف ابريل بعد أن رجعت الى اطروحة لينين » (٢) .

وليس هذا الدفاع مقنعا تماما ، وهو يمزو الخطأ الى الدهاء في حين أن سببه في الواقع هو مجرد الارتباك . بيد أن المرء قد يحس

(١) وصف ١ . شليا بنيكوف ( المرجع السابق ص ٢١١ - ٢٤٩ ) اجراء اجتماع سوفيات روسيا كلها ، وسرد قراءاته في نفس المرجع III ص ٣٦٠ - ٢٧٤ . ولم تنشر اجراءات المؤتمر بصورة رسمية قط . ولكن ليس هناك ما يدعو الى الشك في سلامة السجلات غير الكلمة التي نشرها تروتسكي في Stalinskaya Shkola Fekatsa (برلين ١٩٣٢) ص ٢٥٥ - ٢٦٠ ، وقد حصل عليها من زيتوفيف وكامنيف في ١٩٢٥ . وقما يتصل بالنقد المأخوذة من ملاحظات ستالين ، التي التي التقرير الرئيسي في الاجتماع ، انظر نفس المرجع ص ٢٣٥ - ٢٦٦ .

(٢) « ستالين - دراسات » VII ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(١) « ستالين - دراسات » III ص ٣٠١ .  
(٢) أعيد طبعه في « شليا بنيكوف Semadtsatyl «Goda» II (١٩٢٤) ص ٢٩١ .

(٣) انظر الفصل السابق وتوجد المقالة في « لينين - دراسات » XX ص ٦٠١ - ٦٠٢ .

(٤) « شليا بنيكوف ، المرجع السابق II ص ١٨٥ .  
(٥) كان الفرق بين المحررين الآخرين وكامنيف أنهم اتخذوا موقفا محايدا ، لا يؤيدون الحكومة المؤقتة ولا يعارضونها في حين اعتبر كامنيف هذا الموقف « مستحيلا » ودعا الى التأييد المثلئ ( انظر خطابه في Pervyl Legal'nyi PK Bolsheviko » (١٩٢٧) ص ٥٠ .

بالتعاطف مع أولئك الذين حاولوا أن يصوغوا سياسة بلشفية متسقة في بتروجراد في أيام مارس ١٩١٧ . فلم يكن هناك من جادل بعد في أن الثورة الروسية ليست ، ولا يمكن أن تكون ، سوى ثورة بورجوازية . فقد كان هذا هو الرأي الثابت الذي يتألف منه الإطار الذي لا بد من وضع السياسة التي تناسبه . وكان من السبيل إيجاد أي مبرر مفهوم داخل هذا الإطار لنيل الحكومة المؤقتة صراحة ، وهي حكومة بورجوازية لحما ودما ، أو للمطالبة بنقل السلطة إلى السوفيئات التي كانت برولتارية في جوهرها ، أو - على الأقل - للتنديد بمطلب السلام « الديوقراطي » والدعوة إلى حرب أهلية وإلى الانهزامية القومية . فلم تكن هذه الأمور لتتفق بعضها مع بعض . وكان لينين هو الذي حطم الأطار أمام انظار أتباعه المشدوهين .

وقد سجل منظر وصول لينين إلى محطة فنلندا في بتروجراد في ٣ أبريل سنة ١٩١٧ أربعة شهود عيان على الأقل (١) . وكان قد استقبل في بلوستروف ، آخر محطة خارج بتروجراد ، بواسطة جماعة تمثل « المكتب الروسي » للجنة المركزية على رأسها شليابينيكوف . وفي القطار امطر لينين شليا بنيكوف بالأسئلة « عن الأوضاع في الحزب » . وعن أسباب تحول « برافدا » نحو « الدفاع » ، وعن وضع الزملاء أفرادا . وعند وصوله إلى بتروجراد حياه أعضاء اللجنة المركزية ولجنة بتروجراد للحزب وهيئة تحرير « برافدا » . وكان بينهم كامنيف الذي بدأ لينين على الفور يعنفه بأسلوب مرح : « ما هذا الذي تكتبه في برافدا ؟ لقد قرأنا بعض مقالاتك وهاجمناك فيما بيننا صراحة » . وقدمت إليه الكسندراكولونتاى باقة من الزهور تلقاها لينين في ارتباك ، ثم انتقلت الجماعة كلها إلى حجرة الانتظار الإمبراطورية السابقة . وفيها رحب شخيدجه ، رئيس سوفيت بتروجراد ، رسميا بلينين وأعرب له في بعض الفاظ منتقاة عن أمه في « ضم صفوف الديوقراطية » دفاعا عن « نووتنا » . وتحول لينين بأنظاره عن جماعة الاستقبال الرسمي واتجه

(١) «أزفستيا» ٥ أبريل ١٩١٧ . ١ . شليابينيكوف - المرجع السابق - III (١٩٢٧) ص ٢٥٥ - ٢٥٧ . ن . سوخانوف في « Zafiski O Revolyutsii » (برلين ١٩٢٢) III ص ١٤ - ١٥ . ويبدو في تسجيل شليا بنيكوف جنوبا إلى محاولة اظهار دوره ومهاجمة كامنيف ، وكان راشكلينوف في سرده بلشفيا من أعضاء الحزب العاديين ولا يمه سوى تسجيل الوقائع ، أما سوخانوف فكان كاتباً ممتازاً ، وإن كان ثورارا ، تحده مبول متشبه . وقد دون صورة حية بدقاتها التفصيلية للأحداث الحية بالثورة . وسجلت كورسكايا في « مذكرات عن لينين » ص ٢١١ استقبال بلوستروف . وقد أشار كل من راشولينكوف وزاليتشكي إلى وجود كوللونتاي . ولا تشير أي من السجلات الأولى إلى وجود أي من زعماء البلاشفة سوى شليابينيكوف وكامنيف وكوللونتاي في استقبال القادمين .

إلى الجماهير المجتمع في الخارج وخطبها قائلا « أيها الرفقاء الأعزاء من الجنود والبحارة والعمال » ثم حيا في أشخاصهم « الثورة الروسية المنتصرة » وأعلن أن « حرب اللصوص الإمبريالية » هي بداية الحرب الأهلية في جميع أنحاء أوروبا ، وختم حديثه :

« إن انهيار الإمبريالية الأوروبية كلها سيقع في أي يوم ، إن لم يكن اليوم أو غدا . إن الثورة الروسية التي قمت بها قد بدأت هذا الانهيار وافتتحت عهدا جديدا . مرحبا بالثورة الاشتراكية في العالم كله (١) » .

وفي الميدان خارج المحطة قامت مظاهرات جماهيرية تتقدمها سيارة مصفحة تحمل علم الحزب . ووقف لينين على العربة المصفحة وخطب الجماهير بما ينطوي على نفس المعاني ، وفي المساء ألقى خطابا استمر ساعتين أمام جمهور من الحزب في المركز الرئيسي للحزب . وقد وصف شاهد عيان ، بعد عشر سنوات ، الدهشة المتزايدة التي قابل بها زعماء الحزب الآخرون كلماته كما يلي :

« لقد كان من المتوقع أن يصل فلاديمير ايلينخ . ويعنف المكتب الروسي للجنة التنفيذية ، وبخاصة الرفيق مولوتوف الذي وقف موقفا صريحا من العداء للحكومة المؤقتة ، ويعيدهم إلى جادة الصواب . بيد أن ما حدث هو أن مولوتوف كان أقرب الجميع لايلينخ ، (٢) » .

وفي اليوم التالي دارت مناقشات أخرى في منزل شقيقته ومكتب « برافدا » (٣) ، وبعد الظهر تحدث أمام جمهور من الديوقراطيين الاجتماعيين - بلاشفة ومناشفة ومستقلين - في سراي توريد ، حيث كان السوفيت يعقد جلساته . وفي هذه المناسبة الأخيرة قرأ لينين لأول مرة « أطروحة أبريل » الشهيرة التي تلخص وجهات نظره ، والتي قاطعها بوجدانوف بصيحات « هذيان ، هذيان مجنون » ؛ والتي أعلن فيها جولدنبرج - وهو بلشفي سابق آخر - أن « لينين تقدم كمرشح لعرش أوروبا الذي ظل خاليا ثلاثين عاما ، عرش باكونين » ؛ والتي قال فيها ستيكوف - رئيس تحرير « أزفستيا » الذي سرعان ما انضم إلى البلاشفة - أن خطاب لينين كان يتألف من « صروح من التجريدات » سرعان ما سينبذها عندما يتعرف جيدا على الموقف في روسيا . وقد هوجم خطاب لينين من جميع الجهات ، ولم يؤيده سوى كوللونتاي ،

(١) نشرت «أزفستيا» ٥ أبريل ١٩١٧ خطاب شخيدجه . ولم يسجل خطاب لينين إلى الجماهير ، ويوحى ذلك بأنه كان قبل خطاب شخيدجه لا بعده .  
(٢) «لورة البرولتارية» رقم ٤ (٦٢) (١٩٢٧) . ص ١٢٧ .  
(٣) ١ . شليا بنيكوف - المرجع السابق - III ص ٢٦٤ .

وغادر القاعة دون أن يستخدم حقه في الإجابة (١) . وفي نفس المساء أعاد قراءة « أطروحته » أمام جماعة من الزعماء البلاشفة ، ومرة أخرى وجد نفسه في عزلة تماما . (٢) وقد نشرت أطروحة « فيما يتصل بمهام البروليتاريا في الثورة الحاضرة » في برافدا ٧ أبريل سنة ١٩١٧ (٣) .

ويمكن مفتاح الموقف الذي اتخذ لينين في القسم الثاني من أطروحته : « أن الموقف الذي تتفرد به اللحظة الراهنة في روسيا أنها » انتقال « من المرحلة الأولى للثورة ، التي تمنح السلطة للبورجوازية بسبب عدم كفاية الوعي والتنظيم لدى البروليتاريا ، إلى مرحلتها » الثانية « ، التي ينبغي أن تسلم السلطة إلى يد البروليتاريا وأقصر فئات الفلاحين » .

والنتيجة السلبية لذلك هي نبذ الحكومة المؤقتة واتجاهها المؤيد للحرب ، ونبذ المطالبة الطائشة بأن « هذه الحكومة ، حكومة الراسمالين ، يجب أن تطرح عن نفسها طبيعتها الامبريالية » . والنتيجة الإيجابية هي أن يشرح للجماهير أن « مجلس مندوبى العمال هو الصورة الوحيدة الممكنة للحكم الثورى » . ومادام هذا المجلس « خاضعا لنفسود البورجوازية » ، أى مادامت تضم أغلبية غير بلشفية ، فإن هذه المهمة التربوية هي مهمة الحزب . ولكن الهدف واضح :

« ليس الجمهورية الديمقراطية — أن العودة إلى ذلك من مجلس مندوبى العمال بعد خطوة إلى الوراء — بل جمهورية مجالس مندوبى العمال وفقراء الفلاحين والفلاحين في جميع أنحاء البلاد ، تابعة من أسفل إلى أعلى » .

وبذلك كان لينين يوحى بأن اللحظة التي يحصل فيها البلاشفة ، بواسطة تربية الجماهير ، على أغلبية في السوفيت هي اللحظة التي تنتقل فيها الثورة إلى مرحلتها الثانية أو الاشتراكية . ونقل هذا الإيحاء إلى الميدان الاقتصادي بأن اقترح تأميم الأرض كلها وتحويل الضياع الكبرى إلى مزارع نموذجية تحت سيطرة السوفيت ، وادماج البنوك القائمة في بنك وطنى ( صيغة مخففة لتأميم البنوك ) ، وأضاف نقطة ثالثة هي :

(١) ن. سوخانوف — المرجع السابق — III ص ٢٨ — ٢٢ ، انظر « لينين دراسات » XX ص ٩٩ .

(٢) ن. سوخانوف — المرجع السابق III ص ٢٩ — ٥١ ، وتوجد تعليقات على ملاحظات لينين في هذه الخاتمة في « دراسات » XX ص ٧٦ — ٨٢ .

(٣) نفس المرجع XX ص ٨٧ — ٨٩ .

« ليس تطبيق الاشتراكية هو مهمتنا المباشرة » ، بل التحول فوراً إلى سيطرة سوفيات مندوبى العمال على الإنتاج والتوزيع الاجتماعيين للمنتجات » .

وختمت الأطروحة باقتراح إعادة النظر في برنامج الحزب وتغيير اسمه من « الديموقراطى الاجتماعى » إلى « الشيوعى » والمطالبة بإنشاء « دولية » ثورية .

وكانت عبارات لينين الحريصة تنطوى على نغرات تركت المجال لشيء من الغموض العملى فيما يتصل باللحظة المحددة بالضبط للانتقال إلى الاشتراكية ، ولكنها لم تترك أى شك فى أن هذا الانتقال هو الهدف الرئيسى ، وكانت هذه النقطة موضع الجدل على الفور . وفى اليوم التالى لنشر الأطروحة ، ظهرت « البرافدا » وفيها ما يشبه بياناً من رئاسة التحرير بتوقيع كامنيف يؤكد أنها تمثل « رأى لينين الشخصى » فقط وختمت :

« فى حدود ما يتطرق بخطة لينين العامة فإنها تبدو لنا غير مقبولة ، حيث أنها تنطلق من افتراض أن الثورة البورجوازية « انتهت » وتعتمد على التحول الفورى لهذه الثورة إلى ثورة اشتراكية » (١) .

وفى نفس اليوم ناقشت لجنة بتروجراد التابعة للحزب أطروحة لينين ورفضتها بثلاثة عشر صوتاً لاثنين وامتناع واحد (٢) . وكانت هناك خطوة أخرى هي عرض الموضوع على اجتماع الحزب على صعيد « المدينة كلها » فى ١٤ أبريل ١٩١٧ ، وعلى اجتماع الحزب على صعيد « روسيا كلها » الذى كان مزجماً عقده بعد ذلك بعشرة أيام . وفى هذه الأثناء كان لينين يبلور آراءه فى مقال آخر فى برافدا فى نشرتين ، وإن كانت النشرة الثانية لم تنشر إلا بعد ذلك ببضعة شهور .

وفى تحليل لينين تتكون « السلطة المزدوجة » من حكومتين منفصلتين . . الحكومة المؤقتة حكومة البورجوازية ، أما السوفيات فهي دكتاتورية فرضتها « البروليتاريا ، والفلاحون فى ملابس الجنود » (٣) . ولما كانت السلطة قد انتقلت فعلاً إلى هذه السلطة المزدوجة ، فإن « انتهاء البورجوازية أو الثورة البورجوازية الديموقراطية » بعد صحيحاً فى « هذه الحدود » ، رغم أن الإصلاحات البورجوازية الديموقراطية

(١) « لينين — دراسات » XX ص ٦٠٧ — ٦٠٨ .

(٢) Pervyi Legal'nyi PKB ( ١٩٢٧ ) ص ٨٢ — ٨٨ .

(٣) « لينين — دراسات » XX ص ٩٢ .

الضرورية لم تتم كلها بعد ، ان « الدكتاتورية الثورية الديمقراطية للبروليتاريا والفلاحين قد تحققت » ( وقد اضاف لينين فى حاشية « فى صورة معينة والى درجة معينة » من باب الحرص (١) ) .

والسمة الفريدة لهذا الموقف هى « وصل » ( وقد استخدم لينين هذا اللفظ عدة مرات ) السلطة البورجوازية للحكومة المؤقتة بدكتاتورية السوفيت الثورية « الاحتمالية او الفعلية » . ويتوقف المستقبل على الصراع بين البورجوازية والبروليتاريا فى سبيل الحصول على جماهير الفلاحين (٢) . وفى اللحظة الراهنة يحسم الموقف « واقعة التعاون الطبقي بين البورجوازية والفلاحين » ، فالسوفيتات مازالت فى وضع يتفق ووجهة النظر المنشقية ، اى « ملحق بالحكومة البورجوازية » . ولكن اذا استولى الفلاحون على الارض ، وعندما يستولون عليها ، لانفسهم « اى ، بالمعنى الطبقي ، ينشق الفلاحون على البورجوازية ويتحالون مع البروليتاريا الثورية ، وبالمعنى السياسى ان يحصل البلاشفة على الاغلبية فى السوفيتات » عندئذ ستكون هذه مرحلة جديدة فى الثورة البورجوازية - الديمقراطية (٣) . وينطوى تحليل لينين القوى مرة اخرى على التحول للاشتراكية وان لم يعلن ذلك صراحة . فقد كان لايزال يرى ان الوقت لم يحن بعد للمطالبة بقلب الحكومة المؤقتة . ولكنه اكد ان « السلطة المزدوجة » لا يمكن ان تكون سوى مرحلة انتقالية فى الصراع الذى لا بد ان ينتهى بانتصار هذا الجانب او ذاك . « لا يمكن ان تكون هناك سلطتان فى الدولة (٤) » . ان مفهوم المناشفة الخاص بالمشاركة لن ينجح . فان اجلا او عاجلا اما ان تقلب السوفيتات الحكومة المؤقتة او تدمر هى نفسها .

وكان اجتماع الحزب على مستوى بتروجراد نوعا من التجربة المسبقة لاجتماعه على مستوى روسيا كلها ، بحيث ان القضايا نوقشت مرتين بواسطة نفس الأشخاص ونفس النتائج فى الاجتماعين . وقد اظهرت احداث الاجتماعين مرة اخرى سلطة لينين الضخمة على الحزب . سلطة لا تقوم على البلاغة ، ولكن الحجة الواضحة المثيرة التى تنقل انطبعا لايقاوم بالسيطرة الفريدة على الموقف . وقد قال أحد المندوبين فى اجتماع

بتروجراد « قبل ان يصل لينين كان جميع الرفقاء يشخطون فى الظلام » (١) . . وكان كامنيف هو الوحيد الذى ادلى بدفاع متناقض عن السياسات التى قبلها كل زعماء البلاشفة فى بتروجراد قبل عرض « اطروحة ابريل » . وضاق الجدل حتى صار منصبا على ما اذا كان ينبغي على الحزب ، كما يقترح لينين ، ان يعمل على نقل السلطة الى السوفيتات ، او يكتفى ، كما يريد كامنيف ، « بالاشراف ادق اشراف » على الحكومة المؤقتة بواسطة السوفيتات . وكان كامنيف شديد الوطأة على كل ما يشتم منه رائحة الدعوة الى قلب الحكومة . وفى التصويت الحاسم هزم اقتراح كامنيف بعشرين صوتا ضد ستة وامتناع تسعة (٢) .

وقد اجتمع الحزب على مستوى روسيا كلها الذى يعرف فى تاريخ الحزب باجتماع ابريل « بعد عشرة ايام فى ظل أزمة وزارية . اذ ان مذكرة ميليوكوف فى ١٨ ابريل ١٩١٧ ، التى تعد بالوفاء بالالتزامات التى قدمتها الحكومة القيصريية للحلفاء ، اثار عاصفة من الاحتجاج ادت الى ارغامه على الاستقالة . وفى المؤتمر كان الاتجاه يقوى فى صالح لينين اكثر من ذى قبل . فقد ايده ستالين ، فى ايجاز ، وزينوفيف ، فى اسهاب ، ضد كامنيف (٣) . وفى لحظة من اللحظات حاول لينين تهدئة كامنيف بالتلويح بأنه بالرغم من ان الحكومة المؤقتة لا بد ان تقلب فانها لن تقلب « على الفور ولا بالطريقة المألوفة » (٤) . وقد ووفق على القرارات الرئيسية بأغلبية ساحقة بين المائة والخمسين مندوبا . اذ اعلن الاجتماع مع امتناع سبعة فقط ، ان مجيء الحكومة المؤقتة « لم يغير ولا يمكن أن يغير » الطابع الامبريالى لمساهمة روسيا فى الحرب ، وتعهد بالعمل على « نقل سلطة الدولة كلها فى البلاد المحاربة الى ايدى البروليتاريا الثورية » . وجاء بعد ذلك قرار بموافقة الجميع ، باستثناء ثلاثة معارضين وثمانية ممتنعين ، بندد بالحكومة المؤقتة « لتعاونها الصريح » مع « الثورة المضادة البورجوازية واصحاب الاراضى » ، ويطالب « بروتاريا المدينة والريف » بالقيام بالاستعدادات الايجابية لتحقيق « الانتقال السريع لسلطة الدولة كلها الى ايدى سوفيات مندوبى العمال والجنود او الاجهزة التى تعبر مباشرة عن ارادة اغلبية الشعب ، مثل اجهزة الحكم الدائى المحلى

Sed'maya (Apr'el'shaya) Vserossiiskaya Petrogradskaya

(١)

( ١٩٢٤ ) ص ١١ .

Konfrontatsii Oshchegord'skaya

(٢)

نفس المرجع ص ٨٧ و ٨٦ ، « ستالين - دراسات » III ص ٤١-٤٨ .

(٣) نفس المرجع ص ٨٧ و ٨٦ ، « ستالين - دراسات » III ص ٤١-٤٨ .

(٤)

(١) نفس المرجع XX ص ١٠٠ - ١٠١ .

(٢) وقد كتب لينين فيما بعد « طوال السنوات العشرين الماضية ظل السؤال : هل ستقود الطبقة العاملة الفلاحين الى الامام نحو الاشتراكية ام تسحبهم البورجوازية الى الخلف فى تفاهم مع الرأسمالية ؟ يتردد فى التاريخ السياسى لروسيا باكملة كفهوا احم » نفس المرجع XXX ص ١٠٩ - ١١٠ .

(٣) « لينين - دراسات » XX ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٤) نفس المرجع XX ص ١٠٤ .

والجمعية التأسيسية وما الى ذلك « (١) . وكانت اقوى معارضة ظهرت ضد القرار الذى تضمن تحليل « الموقف الراهن » ، اذ انه حتى بعد ان قبل الحزب سياسة لينين فانه كان قد الف منذ مدة مفهوم ان الثورة البرجوازية هي الهدف القريب بحيث ظل مترددا فى اعلان الانتقال الى المرحلة الاشتراكية للثورة . وقد اعلن هذا القرار ان « الظروف الموضوعية للثورة الاشتراكية » التى كان لا شك فى وجودها قبل الحرب فى معظم البلاد المتقدمة ، قد نضجت اكثر وهى مستمرة فى النضوج فى معظم البلاد المتقدمة ، وان « الثورة الروسية » نتيجة للحرب بسرعة قصوى « . وان « الثورة الروسية ليست سوى المرحلة الاولى فى اول الثورات البرولتارية الناتجة بصورة حتمية من الحرب » ، وان العمل المشترك بواسطة عمال البلاد المختلفة هو السبيل الوحيد لضمان « النمو المنتظم الى اقصى حد ممكن والنجاح المؤكد للثورة الاشتراكية العالمية » . ثم عاد القرار بعد ذلك الى الراى القديم القائل بانه فى حين ان « تحقيق التحول الاشتراكى » افورا فى روسيا غير ممكن ، فان البرولتاريا مع ذلك ستفرض تأييد البرجوازية وستتولى بنفسها القيادة فى تنفيذ الاصلاحات العملية التى يقضيها اتمام الثورة البرجوازية . وقد ووفق على هذا القرار بأغلبية ٧١ فقط ضد ٣٩ وامتناع ٨ (٢) . كما يبدو ان أحدا لم يجب على الذى اثاره ريكوف وحده ، وهو .

« متى ستشرق شمس الثورة الاشتراكية ؟ انى اعتقد ان كل ظروفنا الحالية ومستوى المعيشة عندنا تجعل أمر البدء بالثورة الاشتراكية امرا لا يخصصنا . فليست لدينا القوة ولا الظروف الموضوعية لذلك » (٣) .

وبرغم ان اقرار شعار « كل السلطة للسوفيات » فى اجتماع ابريل لم يكن متطويا على العمل الثورى افورا ، فانه اضى لأول مرة شكلا مجسدا وصيغة دستورية على خطة البلاشفة للثورة . ان موقف لينين من السوفيات الذى كان يتسم بشيء من العزوف فى ١٩٠٥ تغير بما ابدته من حيوية ونجاح فى تعبئة التأييد الشعبى وبالهيبسة التى اكتسبتها حتى بعد سقوطها . وفى ربيع ١٩٠٦ وصفها بأنها « أجهزة جديدة للسلطة الثورية » :

(١) « قرارات الحزب الشيوعى للاتحاد كله ( البلاشفة ) » ( ١٩٢١ ) I ص ٢٣٦ - ٢٣٩ .

(٢) نفس المرجع I ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٣) وانتخب الاجتماع أيضا لجنة مركزية جديدة من تسعة أعضاء هم لينين (١٠٤ صولتا) وزيوتوليف ( ١٠١ صولتا ) وستالين ( ٩٧ صولتا ) وكامنيف ( ٩٥ صولتا ) وميلوتين ونونين وسفردولوف وسيجلاوفيدروف .

« ان هذه الأجهزة اقامتها الفئة الثورية من السكان وحدها ، ولقد انشئت خارج نطاق كل القوانين والقواعد وبطريقة ثورية محضنة كنتاج الخلق الشعبى البدائى ، وكدليل على قدرة الشعب على العمل المستقل » (١) .

وبذلك يمكن اعتبارها شيئا قريبا من مفهوم لينين عن الدكتاتورية الثورية - الديمقراطية البرولتارية والفلاحين ، وانها « بدايات بحكم الواقع للحكومة المؤقتة » (٢) . ولكن ذكرى السوفيات اختفت فى فترة الرجعية والاخفاق التالية ولم يعد يسمع عنها شيء فى مناقشات الحزب . وعندما التى لينين محاضرة طويلة عن ثورة ١٩٠٥ على جمهور من السويسريين فى يناير ١٩١٧ لم يشر الى السوفيات الا ثلاث او اربع عبارات قصيرة برغم انه استمر يعزو اليها انها « قامت حقيقة بوظيفة نوع جديد من سلطة الدولة » فى بعض الاماكن (٣) .

ومن ثم كان من الطبيعى الا تثير عودة سوفيت بتروجراد الى الحياة فى فبراير ١٩١٧ الجماعة البلشفية فى العاصمة كثيرا فى مبدأ الأمر ، وبخاصة ان المناشفة كانت لهم الاغلبية بين صفوفه : ومن ثم لم يأت له ذكر فى الاعلان البلشفى الاول فى ٢٦ فبراير ، ولكننا نجد هنا تقابلا غريبا بين ماركس ولينين . ان مفهوم ماركس عن « دكتاتورية البرولتاريا » ظل عشرين عاما بعد ان عرضه لأول مرة مجرد مفهوم بلا تجسيد ، الى ان اكتشف ماركس تجسيده فى مؤسسة خلقها أشخاص معظمهم ليسوا من تلامذته ، بل انه كان ينظر اليهم فى مبدأ الأمر بنوع من الريبة : وهى « كوميون باريس » . وكان لينين اقد بلور كل أسس نظريته عن الثورة قبل ان يسمع أحد بالسوفيات ، وكان موقفه من سوفيت بطرسبرج الاول - وكان مؤسسة لاهزية ، او اسوا من ذلك ، مؤسسة منشفية - مترددا مثل موقف ماركس من « الكوميون » . ومع ذلك فان السوفيات ، وقد بلغت ذروة الهيبة بتحديثها للأوتوقراطية فى ١٩٠٥ ، صارت فى ربيع ١٩١٧ معقد السلطة الثورية التى كان لينين يحلم بها . وفى اول خطاباته التى كتبها من سويسرا فى مارس ١٩١٧ ، « خطابات من بعيد » ، والخطاب الوحيد بينها الذى نشر قبل وصوله الى بتروجراد ، حيا سوفيت بتروجراد بوصفه « حكومة العمال الجديدة غير الرسمية التى لم تتبلور بعد والتى ما برحت ضعيفة نسبيا ولكنها تعبر عن مصالح البرولتاريا وافقر

(١) « لينين - دراسات » IX ١١٦ .

(٢) نفس المرجع X ص ١٨ .

(٣) نفس المرجع XIX ص ٢٥٣ .

قطاعات سكان المدينة والريف « ، وكانت وجهة النظر هذه تنطوي ، كما رأى لينين ، على أن الموقف بلغ فعلا نقطة « التحول من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية للثورة » . (١) وهكذا كان الطريق ممهدا « لأطروحة إبريل » التي ارتبط فيها بوضوح أدراك هذا التحول بالشعار الجديد « كل السلطة للسوفيات » . وفي ذلك الوقت أعلن لينين أن السوفيات « سلطة من نفس نوع كوميون باريس في ١٨٧١ » - سلطة لا تنبثق من « قانون سبقت مناقشته وأقره برلمان » بل من المبادرة المباشرة لجمهير الشعب من أسفل ، عمل ابن ساعته ، اغتصاب مباشر للسلطة إذا أردنا أن نستخدم التعبير السائد » . (٢) وهكذا ربط لينين نفسه في زهو بماركس وربط السوفيات بالكوميون . أن السوفيات لم تكن مجرد تحقيق «الدكتاتورية الثورية-الديموقراطية» بل أنها كانت أيضا ، مثل الكوميون ، استباقا لدكتاتورية البروليتاريا الماركسية . (٣)

ولكن سياسة الحزب ظلت متبعة في نقطة واحدة . فقد كانت الألفاظ الختامية في برنامج الحزب الذي أقر سنة ١٩٠٣ ومازال معمولا به في سنة ١٩١٧ تطالب « بجمعية تأسيسية ينتخبها الشعب كله » ، كما طالب مؤتمر الحزب الثالث «البلاشفة» في ١٩٠٥ مرة أخرى « بالعمل » بواسطة الثورة ، على عقد جمعية تأسيسية على أساس الانتخاب العام المباشر المتساوي مع التصويت السري (٤) . « وصحيح أن لينين سخر في نفس الوقت من أولئك الذين اعتقدوا في « الميلاد الفوري » لجمعية تأسيسية ، وأعلن أنه « بدون التمرد المسلح تظل

(١) نفس المرجع XX ص ١٨ .

(٢) « لينين - دراسات » XX ص ٩٤ . وقد تكررت نفس المقابلة بصورة أكثر اسهابا . XX ص ١٠٧ . وكانت قبل ذلك قد جاءت في مقال لا يعرف كاتبه نشر في «Proletarii» في يولي ١٩٠٥ مع حاشية بقلم لينين ( نفس المرجع VIII ص ٤٦٧ - ٤٧٠ ) . وقد قال ليوناشارسكي بعد ذلك بمدة طويلة أنه يتذكر

« إلى أي مدى كان لينين متحمسا ومتفعلا » عندما اكتشف في الأيام الأخيرة من ١٩٠٥ في سوفيت بتروجراد « أحياء لأفضل تقاليد كوميون باريس » وأعلن - أي لينين - « أن تغطية روسيا كلها بسوفيات مندوب العمال ثم بسوفيات مندوب العمال والفلاحين هو بمثابة تحقيق للجزء الأكبر من الخط السياسي للكوميون الذي حظي بتأييد ماركس » ( ثورة البروليتاريا » رقم ١١ (٤٦) ١٩٢٥ ص ٥٦ - ٥٧ . يبدو أن هذه النبذة التي كتبت بعد موت لينين لا يكاد يوجد في الأحداث المعاصرة ما يثبت صحتها .

(٣) ومعا يدعو إلى التأمل أن لينين كتب مرة عن باريس كوميون أنه هيئة «لم تستطع التمييز بين عناصر الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية » وأنه « خلط بين الصراع من الجمهورية ومهام الصراع في سبيل الاشتراكية » دراسات VIII ص (٨) .

(٤) « قرارات الحزب الشيوعي لروسيا كلها (البلاشفة) » ( ١٩٢١ ) I ص ٤٥ .

الجمعية التأسيسية مجرد شبح ، أو الفاظ في الهواء ، أو اكذوبة» (١) . ولكن هذه الهيئة البورجوازية - الديمقراطية ظلت مع ذلك تحتل مركزا رئيسيا في خطة لينين للثورة . ولا ريب أنه كان يمكن القول في ١٩١٧ أن هذا المطلب في برنامج الحزب وضع في فترة كانت الثورة البورجوازية تنتمي إلى المستقبل وأنه صار غير ذي موضوع بقيام ثورة فبراير . ولكن هذه الحجة لم تستخدم قط ، مما يرجع السبب فيه بلا ريب إلى أن لينين نفسه - وأنصاره أكثر منه - لم يكونوا على استعداد لأن يقيدوا أنفسهم بوجهة النظر القائلة بأن الثورة البورجوازية قد اكتملت . لقد حدد قرار اجتماع إبريل كلا من السوفيات والجمعية التأسيسية كمعقدين محتملين للسلطة بدون تفضيل أحدهما على الآخر بوضوح ، وقد استمر البلاشفة ، وكل الجماعات اليسارية الأخرى ، طوال الفترة من فبراير إلى أكتوبر ١٩١٧ يطالبون بالجمعية التأسيسية ويهاجمون الحكومة المؤقتة لعزوفها عن عقدتها ، وهم لا يدركون أي تعارض بين هذا المطلب والشعار المصاحب له « كل السلطة للسوفيات » . ولو أن هذا التعارض - أو عدم القدرة على الاختيار بين الاثنين - بحث بتعمق لمعرفة مصدره فلعل ذلك كان يلقي ضوءا على الخلطات الأولى في الحزب حول « أطروحة إبريل » . ولكنه في ذلك الوقت لم يعكس اختلافا في الرأي ، بل عدم اليقين وعدم القدرة على الحسم لدى زعماء الحزب ، بما يفهم لينين ، فيما يتصل بطابع الثورة القائمة . وقد ترك الأمر للأحداث التالية لتوضيح الموقف .

ومنذ لحظة القاء « أطروحة إبريل » بدا أن كل حركة في المسرح السياسي تعمل لصالح البلاشفة وبرر اجرا توقعات لينين . لقد كانت مذكرة ميليكوف في ١٨ إبريل لحظة ليست ضد البلاشفة بقدر ما هي ضد العناصر المعتدلة في السوفيت التي نبذت سياسة البلاشفة القائمة على السلام عن طريق الحرب الأهلية والانهازية القومية وأصرت ، مع ذلك ، على رفض الخلط «الإمبريالية» وعلى بذل الجهود فوراً لتحقيق سلام «ديمقراطي» . وقد أدت استقالة ميليكوف إلى سقوط الحكومة . وفي الحكومة المؤقتة الأولى كان كيرنسكي الوزير الاشتراكي الوحيد فيها ، وقد تميز موقفه المتردد بمحاولاته المتعددة لتبرئة نفسه من مسئولية تصرفات الوزراء الآخرين . وفي أوائل مايو تألفت حكومة جديدة ضمت - برغم أن لغوي استمر رئيسا لها - ستة وزراء اشتراكيين كممثلين للسوفيت : اثنان من الثوريين الاجتماعيين ، واثنان من المناشفة ، واثنان من الاشتراكيين المستقلين .

(١) (لينين - دراسات ) VIII ص ٢٢١ و ٢٢٢ .

وكان المقصود بوضوح من هذا الترتيب زيادة سلطة السوفيت وهيبته بتقوية سيطرته على الحكومة . بيد ان النتائج جاءت مختلفة تماما . فالحكومة الجديدة ، التي كانت لانزال اسيرة جهاز ادارى تسيطر عليه البورجوازية وطبقة الموظفين الرسميين وتعرض فى نفس الوقت لضغط شديد من جانب الحلفاء بينما تواجهها مشكلة السلام الديموقراطى التى لا حل لها ، لم يكن فى وسعها ان تفعل شيئا لارضاء الجنود والعمال الذين كانوا يطالبون بوضع حد قريب للحرب . وكان السوفيت حتى ذلك الوقت انثلافا من الأحزاب الاشتراكية للدفاع عن مصالح العمال ضد البورجوازية . ولكنه اصبح لا يستطيع مراضاتهم بالضغط على حكومة بورجوازية كان هو نفسه ممثلا فيها تمثيلا قويا (١) . وحدثت انقسامات فى حزبى الثوريين الاجتماعيين والمناشفة بين أولئك الذين ايدوا الوزراء الاشتراكيين والذين هاجمهم . وأهم من ذلك كله ان البلاشفة اصبحوا الحرب الوحيد الذى لم يتورط فى الاشتراك فى ذلك الائتلاف البورجوازي الاشتراكي الضعيف ، والحزب الوحيد ايضا الذى يعرض سياسة محددة من السلام بأى ثمن . لقد بدأت فعلا العملية التى حصلوا بها مع الوقت على ثقة الأغلبية الساحقة من الجنود والعمال وصاروا بواسطتها القوة الغالبة فى السوفيات .

وفى أوائل مايو وقع حدث آخر له مغزاه . فقد كان المنفيون يعودون بأعداد كبيرة ومنهم تروتسكى الذى كان فى الولايات المتحدة وعوقته السلطات البريطانية ستة أسابيع . وفى اليوم التالى لوصوله التى حديثا فى سوفيت بتروجراد ، وجعلته هيبته بوصفه الشخصية البارزة فى السوفيت الأصل فى سنة ١٩٠٥ زعيما محتملا على الفور (٢) وانضم الى جماعة ديموقراطية اجتماعية صغيرة اسمها « الديموقراطيين الاجتماعيين المتحدين » كانت موجودة من قبل فى بتروجراد منذ ١٩١٣ وأعلن استقلاله عن كل من البلاشفة والمناشفة . وكان فى الماضى قد تشاجر مع كل زعامة للحزب بسبب عدم استقراره ذهنى ومزاجه المتقلب . ولكنه الآن أصبح يتحرق شوقا للعمل ورأى فى لينين رجل العمل الوحيد على المسرح ، وأحس بالازدراء نحو كل من الثوريين الاجتماعيين والمناشفة والبلاشفة الضعفاء الذين ترددوا فى الاستجابة لنداء لينين .

(١) وقد لاحظ ميلوكوف ، الذى كان متائرا بشدة لطرده من الحكومة ، فى تهكم مرير ، ان الاشتراكيين المعتدلين تولوا بالرعاية مبدأ الديموقراطية البورجوازية الذى تركه البورجوازية يسقط من يدها « . ب.ن. ميلوكوف « قصة الثورة الروسية » ص ٥٧

(٢) « Revolyutsiya 1917 Goda » II ص ١٠٨ و ١١١ - ١١٢

وكان واضحا منذ اللحظة الأولى لوصوله انه سيتحالف معه . وكان اجتماع ابريل نفسه قد اعترف بأهمية « التقارب والوحدة مع الجماعات والحركات التى تتبنى حقيقة الاتحاد الدولى » (١) . وفى ١٠ مايو سنة ١٩١٧ حضر لينين نفسه اجتماعا « للديموقراطيين الاجتماعيين المتحدين » وعرض عليهم مقعدا فى مجلس تحرير « برافدا » وفى اللجنة التنظيمية التى تعد مؤتمر الحزب القادم ، واقترح ايضا توسيع العرض ليشمل جماعة مارتوف من المناشفة « الدوليين » . وتبعاً للملاحظات التى دونها لينين فى ذلك الوقت ، أجاب تروتسكى بأنه موافق على ذلك « فى حدود تبنى البلشفية للاتجاه الدولى » ، ولكنه اضاف بزهو :

« ان البلاشفة قد فقدوا طابعهم البلشفى ولا يستطيع ان اسمى نفسى بلشفيا . ومن المستحيل مطالبتنا بالاعتراف بالبلشفية (٢) » . ولم يؤد الاجتماع الى نتيجة . والواقع ان تروتسكى ، الذى ظل دائما مخلصا لسياسته القديمة القائمة على التوفيق الشامل ، أراد اندماجا للجماعات المختلفة على أسس متساوية وباسم جديد ، ولم يكن لينين على استعداد لضعاف الجهاز الذى خلقه او لتبنيهم ، فالحزب يجب ان يبقى فوق كل شيء متماسكا . وكان يستطيع الانتظار .

وكان صيف ١٩١٧ فى بتروجراد فترة اجتماعات لاتنقطع . وقد عقد فى مايو مؤتمر للفلاحين فى روسيا كلها وسيطر عليه الثوريون الاجتماعيون وأيد الحكومة المؤقتة بقوة . ومن الناحية الأخرى عقد اجتماع فى نهاية الشهر نفسه لعمال مصانع بتروجراد وكان أول هيئة ممثلة للعمال يحصل فيها البلاشفة على أغلبية - وهى أرهاصات لما سيحدث بعد ذلك . وفى أوائل يونيو تم عقد مؤتمر سوفيات روسيا كلها . وكان للثوريين الاجتماعيين فيه ٢٨٥ صوتا وللمناشفة ٢٤٨ صوتا وللبلاشفة ١٠٥ صوتا من مجموع من لهم حق التصويت وهم ٨٢٢ مندوبا . وحوالى ١٥٠ مندوبا كانوا ينتمون الى جماعات ثانوية و٥٤ أعلنوا عدم انتمائهم لأحزاب - ويدل ذلك على ان الارتباطات السياسية لكثير من السوفيات المترامية كانت لانزال غير محددة . وحضر المؤتمر زعماء البلاشفة كلهم ، وكان تروتسكى وليوناشارسكى من بين المندوبين العشرة « « للديموقراطيين الاجتماعيين المتحدين » الذين أيدوا البلاشفة باستمرار طوال أسابيع المؤتمر الثلاثة .

(١) « قرارات الحزب الشيوعى الروسى ( البلاشفة ) » ( ١٩٤١ ) I ص ٢٢٤

(٢) « Leninski Sbornik IV » ( ١٩٢٥ ) ص ٣٠١ - ٣٠٢

وجاءت اللحظة الحاسمة فى المؤتمر فى يومه الثانى اثناء خطاب الوزير المنشقى تسيرتلى وزير البريد والبرق ، وسجل ماحدث على هذا الوجه فى محاضر المؤتمر . قال تسيرتلى :

« لا يوجد فى الوقت الحاضر اى حزب سياسى يستطيع ان يقول : اعطونا السلطة ، تنحوا فاننا سناخذ مكانكم . لا يوجد مثل هذا الحزب فى روسيا . ( لينين من مقعده : « بل هناك مثل هذا الحزب » ) (١) .

ولم يؤخذ هذا الطلب ، او هذا التهديد ، على محمل الجد . فقد كان البلاشفة اقلية صغيرة فى المؤتمر وقطع خطاب لينين الرئيسى عدة مرات . واصدر المؤتمر قرارا بالثقة فى الحكومة المؤقتة ورفض اقتراحا بقرار للبلاشفة يطالب « بنقل سلطة الدولة كلها الى يد مؤتمر روسيا كلها لمنتدى العمال والجنود والفلاحين » (٢) . وكان من قرارات المؤتمر المهمة انه منح نفسه دستورا نظاميا . فالمؤتمر نفسه يجتمع مرة كل ثلاثة اشهر ، وانشأ « جهازا مركزيا » للعمل الجارى فى صورة « اللجنة التنفيذية المركزية لروسيا كلها » (٣) تعتبر قراراتها مقيدة للسوفيات كلها فى فترات ما بين الانعقاد وقد اختيرت « اللجنة » على اساس نسبى : فكان عدد اعضائها ٢٥٠ من بينهم ٣٥ باشغيا (٤) .

لقد كان تأكيد لينين ان البلاشفة على استعداد لتولى السلطة اعلان حرب على الحكومة المؤقتة ، وقصد به ان يكون كذلك . وكانت سلطة الائتلاف فى انهيار : لقد كانت هذه هى الفترة التى قال عنها تروتسكى « الاسلطة المزدوجة » (٥) . وكانت الخطوة التالية هى اختبار الحالة العقلية لدى العمال والجنود فى بتروجراد . فدعا البلاشفة مؤيديهم الى القيام بمظاهرة فى الشوارع فى ٩ يونية ١٩١٧ ، ولكنهم اعلنوا العدول عنها بسبب معارضة المؤتمر . وعندئذ نظم المؤتمر نفسه مظاهرة هائلة فى الشوارع تأييدا للسوفيات فى ١٨ يونية ١٩١٧ . بيد ان الاعلام التى حملها المتظاهرون لم يكن بينها سوى عدد قليل جدا يعبر عن الثقة فى الحكومة المؤقتة ، وقيل ان الشعارات التى كتبت على ٩٠ فى المائة من هذه الاعلام كانت بلشفية (٦) . وحدثت فورة شعبية اكثر خطورة فى ٣ يولية ١٩١٧ فى

اللحظة التى امرت فيها الحكومة ، تحت ضغط شديد من الحلفاء ، بالقيام بهجوم عسكري على نطاق واسع فى غاليسيا . واستمرت المظاهرات اربعة ايام وبدأت تصير مصدر خطر جدى . وساد الاعتقاد بان ذلك كان بداية لمحاولة جدية من جانب البلاشفة للاستيلاء على السلطة ، برغم ان زعماء الحزب اصرروا على انها كانت مظاهرات تلقائية حاولوا هم انفسهم العمل على تهدئتها ، وقال لينين نفسه انه من المستحيل العمل ما دامت هناك اغلبيه لا تزال تعتقد فى « سياسة المناشفة والثوريين والاجتماعيين ، سياسة البورجوازية الصغيرة التى تسيطر عليها الرأسمالية » (١) . بيد ان الحكومة واجهت التحدى فى هذه المرة . فاستدعت فرقا من الجنود الموالين الى العاصمة ، واخذت « برافدا » : واصدرت الاوامر بالقبض على الزعماء البلاشفة الرئيسيين الثلاثة . واخذ كامنيف ، واختبا لينين وزينوفيف ثم هربا الى فنلندا .

وفى الايام القليلة التالية فشل الهجوم فى غاليسيا واربد بخسائرهاظة، وحدثت أزمة وزارية اخرى أدت الى استقالة لفوف وتعيين كيرنسكى رئيسا للوزراء ، وانضم تروتسكى ومجموعته ، حوالى ٤٠٠٠ شخص الى البلاشفة اخيرا (٢) ، وحدثت موجة من الاعتقالات الاخرى شملت تروتسكى وليونا شارسكى وكو للونى . وفى نهاية يولية ١٩١٧ ، وكان لينين والزعماء الآخرون لا يزالون مختبئين او فى السجن ، عقد المؤتمر السادس للحزب فى بتروجراد - وهو اول مؤتمر منذ مؤتمر لندن فى ١٩٠٧ ، ورأس سفيردولوف المؤتمر ، ووقع على عائق ستالين وبوخارين تقديم التقارير السياسية الرئيسية (٣) . وكان لينين قد وجههم فى نشرة صغيرة كتبها منذ ان التجأ الى مخبئه بعنوان « عن الشعارات » (٤) . اقترح فيها سحب شعار « كل السلطة للسوفيات » . وذهب الى ان هذا الشعار وضع فى ايام بدا فيها ان نقل السلطة سلميا الى السوفيات التى تمثل البرولتاريا والفلاحين ممكنا . ولكن منذ اضطرابات يوليه ظهر بوضوح ان البورجوازية قد أعلنت انضمامها الى الثورة المضادة ، وانها ستقتال : وليست

(١) « لينين - دراسات » XX ص ٥٥١ .

(٢) اعتبر هذا الانضمام قريبا بعد ذا طابع خاص يدعو الى وضع قاعدة باحتساب مدة عضوية فى مجموعة تروتسكى « الديموقراطيين الاجتماعيين المتحدين » مساوية لمدة عضوية فى الحزب فى التحيينات التى يشترط فيها قضاء مدة معينة فى عضوية الحزب . (٣) كان تروتسكى قد اختير قبل اقائه القبض عليه لتقديم تقرير الموقف السياسى الذى اقاه بوخارين .

(٤) « لينين - دراسات » XXXI ص ٣٣ - ٢٨ .

(١) Pervyi Vserossiiskii S'ezd Sovetov (١٩٢٠) I ص ٦٥

(٢) نفس المرجع I ص ٢٨٥ - ٢٨٩ .

(٣) نفس المرجع II ص ٦٢ و ٧٠ .

(٤) توجد قائمة كاملة بأسماء الاعضاء فى نفس المرجع II ص ٤٢٣ - ٤٢٦ .

(٥) « تروتسكى - دراسات » III ، I ، ص ٦١ .

(٦) كروسكايا « ذكريات لينين » II ( الترجمة الانجليزية ١٩٢٢ ) ص ٢٢٥



السوفيات القائمة سوى أدوات للبورجوازية . وأعلن المؤتمر ، الذي قاده ستالين بمهارة في مواجهة بعض المعارضة فيما يتصل بهذه النقطة ، ان « كل السلطة للسوفيات » هو « شعار النمو السلمى للثورة وانتقال السلطة بدون آلام من البورجوازية الى العمال والفلاحين » ، وأنه لم يعد هناك ما يجدى سوى التصفية النهائية للبورجوازية المضادة للثورة . وعندما تساءل نوجن ، مرددا صدى الشكوك التى عبر عنها ريكوف فى اجتماع ابريل ، عما اذا كانت البلاد قد « وثبت حقيقة فى شهرين الوثبة التى تجعلها مستعدة فعلا للاشتراك » ، أجاب ستالين بجرأة « انها لتكون حذقة غير مجدية ان يطلب من روسيا ان تنتظر بتحولها الاشتراكى حتى تبدأ أوروبا » ، وان الموقف لا يستبعد فيه احتمال ان تكون روسيا هى البلد الذى يتقدم الطريق الى الاشتراكية . - وهذا قبول لراى تروتسكى الذى تقدم فى ١٩٠٦ .

وفى نفس الوقت كان هناك تحذير من الاقدام على « معركة لم تنضج » (١) . فالزعماء متفرون والحزب نفسه يهدد فى أية لحظة بالاخماد من جانب السلطات الرسمية .

وكان الحدث الرئيسى فى أغسطس ١٩١٧ هو « اجتماع الأحزاب كلها » على « مستوى الدولة » الذى دعا كيرنسكى الى عقده فى موسكو لاستشارته فى أحوال الأمة . وكان الاجتماع مؤلفا من أكثر من ٢٠٠٠ مندوبا جاؤا من مختلف الهيئات والمنظمات العامة ، ولكنه فشل فشلا ذريعا . وأعقبه فى نهاية أغسطس المحاولة الوحيدة التى حدثت فى هذه الفترة للقيام بانقلاب عسكري من جانب اليمين - وهو تمرد كورنيلوف . . ورغم أن المؤامرة فشلت تماما دون اطلاق رصاصة واحدة فانها أدت الى هيجان وذعر فى الأحزاب والجماعات اليسارية . وحتى لينين عرض الاتفاق مع المناشفة والثوريين الاجتماعيين : على أساس أن يعود البلاشفة الى تأييد السوفيات اذا انفصلوا بدورهم عن البورجوازية نهائيا . ولكن هذا العرض لم ينته الى شيء (٢) . ودعا المناشفة والثوريون الاجتماعيون الى عقد « اجتماع ديموقراطى » لمقابلة « الاجتماع على مستوى الدولة »

(١) « ستالين - دراسات » III ص ١٧٤ و ١٨٦ . وقد أشار ستالين فيما بعد الى هذه الحادثة باعتبارها من المناسبات التى كان الحزب فيها ضد لينين على خط مستقيم لأنه عدل الى الخط من قبة السوفيات بعجلة أكثر مما ينبغى . ( نفس المرجع VI ص ٢٤٠ - ٢٤١ ) .

(٢) اتخذ اقتراح لينين صورة مقالة كتبت فى فنلندا فى أول سبتمبر ١٩١٧ . وعندما ظهرت فى صحيفة الحزب فى ٦ سبتمبر ١٩١٧ كانت تضم حاشية جاءت فيها العبارة التالية : « لعل عرض الاتفاق قد فات أوانه الآن . ولعل الأيام القليلة التى كان السمو السلمى فيها لا يزال ممكنا قد انتهت أيضا . نعم ، ان جميع الدلائل تثبت أنها قد انقضت فعلا » (١٠ « لينين - دراسات » XXI ص ١٢٦ - ١٢٢ .

الذى عقد فى موسكو . وفى هذا الاجتماع انشئ « مجلس الجمهورية » الذى قصد به أن يملأ الفراغ حتى تجتمع الجمعية التأسيسية . وفى ذلك الوقت كان نجم البلاشفة فى صعود سريع . فبعد حادث كورنيلوف حصل البلاشفة على أغلبية فى سوفيات بتروجراد وموسكو ، وان كان المناشفة والثوريون الاجتماعيون قد ظلوا مهيمنين على « اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا » . وفى الريف أخذ الجوع يزداد شدة مع رجوع الجنود الذين غادروا وحداتهم وعادوا الى بيوتهم وصارت الاضطرابات بين الفلاحين والهجوم على الضياع أكثر حدونا ، وصاحب ذلك انحطاط قيمة الثورين الاجتماعيين ، الذين لم يفعلوا شيئا . واتجاه بالعطف نحو البلاشفة ، الذين وعدوا بكل شيء . لقد كانت الظروف التى تنبأ بها لينين فى « أطروحة ابريل » على انها تبرر الانتقال الى المرحلة الثانية من الثورة تنضج بسرعة .

وكان رد الفعل الأول لدى لينين هو العودة الى شعار « كل السلطة للسوفيات » . . وتم ذلك فى مقالة كتبت فى الأيام الأولى من سبتمبر ونشرت فى ١٤ سبتمبر ١٩١٧ فى صحيفة الحزب (١) . وفى ١٢ و ١٣ و ١٤ سبتمبر كتب لينين ، وقد بدا يضيق بالوضع الذى أوغم على البقاء فيه ، رسالتين سريتين على التوالي الى لجنة الحزب المركزية يعلن فيها أن الوقت قد حان ليستولى البلاشفة على السلطة بالقوة المسلحة (٢) . وكان تروتسكى قد خرج من السجن فى منتصف سبتمبر وانتخب رئيسا لسوفيت بتروجراد الذى صار المركز الرئيسى للصلاية البلاشفية . وطوال الشهر التالى تكررت المعركة حول « أطروحة ابريل » فى اطار جديد . وكان أول صدام فى اللجنة المركزية حول الاشتراك فى « الاجتماع الديموقراطى » ، حيث أيد ذلك كامنيف وريكوف وعارضه تروتسكى وستالين مطالبين بمقاطعته . وانتهى القرار الى الاشتراك الامر الذى تعرض لنقد شديد من جانب لينين الذى أشاد بموقف تروتسكى (٣) . وقرابة آخر سبتمبر

(١) نفس المرجع XXI ص ١٤٢ - ١٤٨ .

(٢) نشرت هاتان الرسالتان لأول مرة فى ١٩٢١ بعنوان « البلاشفة يجب أن يستولوا على السلطة » و « الماركسية والتمرد » ، وظهرتا فى طبعة مجموعة لينين « دراسات » XXI ص ١١٢ - ١١٩ . وقد سجل ما حدث عندما تلقت اللجنة المركزية الرسالتين فى ١٥ سبتمبر ١٩١٧ . فقد طلب كامنيف رفض مقترحات لينين ، وكان واضحا أن اللجنة فى حرج ، ورغم أنها لم تأخذ مطلب كامنيف فانها أجلت النظر فى الموضوع .

« Protokoly Tsentral'nogo Komiteta RSDRP » ( ١٩٢٩ ) ص ٦٤ - ٦٥ .

(٣) نفس المرجع ص ٧٠ - ٧١ ، « لينين - دراسات » XXI ص ٢١٩ . وقد انسحب البلاشفة فيما بعد من « مجلس الجمهورية » فى أول اجتماعاته . وأعلن تروتسكى تحديه للمجلس ( أعمال تروتسكى III ص ٢٢١ - ٢٢٢ ) .

١٩١٧ انتقل لينين . وقد استبد به القلق والعزم من هلسنغفورس الى فيمبورج ليكون اقرب الى مسرح الأحداث . وظهرت مقالته في جريدة الحزب بعنوان « نضجت الأزمة » تكررت فيها الحجج السابقة وأضيفت اليها حجة جديدة : ان الاضطرابات المتزايدة في الدول المحاربة وبداية التمردات في الجيش والاسطول الألمانيين جعلت من الواضح « أننا نقف على عتبة ثورة برولتارية تعم العالم كله (١) » . ولكن اهم قسم في المقالة كان حاشية ليست للنشر بل لأعضاء اللجنة التنفيذية فقط . فقد اتهمهم لينين بأنهم تجاهلوا رسائله السابقة وعرض استقالته من اللجنة المركزية لكي يستعيد حريته في القيام بأعمال الاثارة بين أعضاء الحزب العاديين ، « لأنى اعتقد اعتقادا جازما أننا لو « انتظرنا » حتى مؤتمر السوفيات وتركنا اللحظة الحاضرة تفلت من ايدينا سندمر الثورة (٢) » .

ويبدو ان تهديد لينين اوقع اللجنة مرة اخرى في صمت مرتبك : فليس هناك سجل لاي رد . وكان الموقف يتطلب شخصا يزيل عنه الجمود أو الشك السائد .

وفي اكتوبر ١٩١٧ جاء لينين الى بتروجراد متنكرا ، وظهر في اليوم التالي في اجتماع اللجنة الذي قدر له أن يكون اجتماعا تاريخيا . وكان حضوره ولومه للجنة على « عدم المبالاة بموضوع التمرد » كافيان لقلب الميزان . فقد قررت اللجنة بأغلبية عشرة اصوات ( لينين وتروتسكي وستالين وسفردلوف وبوريتسكي وجوزنسلي وكوللنتاي وبوبنوف وسوكولينكوف ولوموف ) ضد صوتين ( كامنيف وزينوفيف اللذين انحدا لأول مرة في شركة غير مجيدة ) الاعداد لتمرد مسلح وتعيين « مكتب سياسي » لتنفيذ القرار . وكان هذا « البوليتيرو » ( وهو النواة الاولى لما صار بعد ذلك هيئة دائمة ) يتألف من سبعة أعضاء : لينين وزينوفيف وكامنيف وتروتسكي وستالين وسوكولينكوف وبوبنوف (٣) . ومما يدل على الشعور بالتضامن بين زعماء الحزب في ذلك الوقت وعلى قوة النظام الحزبي أن الاثنين اللذين عارضا القرار ضما مع ذلك الى الجهاز التنفيذي وبعد ذلك بستة ايام انشأ سوفيت بتروجراد « لجنة عسكرية ثورية » تحت رئاسة تروتسكي ، بوصفه رئيس السوفيت ، ومعه بودفويسكي نائبا تنفيذيا ، وكانت هذه الهيئة ، أكثر من « المكتب السياسي » للحزب ،

(١) « أعمال لينين » XXI ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(٢) نفس المرجع XXI ص ٢٤١ .

(٣) « Protokoly Tsentral'nogo Komiteta RSDRP » (1929)

ص ٩٩ - ١٠١ .

هي التي قامت باعداد الترتيبات العسكرية للثورة (١) .

بيد ان المعركة لم تكن قد انتهت بالانتصار بعد . ففي ١١ اكتوبر ١٩١٧ اصدر كامنيف وزينوفيف خطابا دوريا الى جميع المنظمات البلشفية الرئيسية احتجاجا على قرار « التمرد المسلح (٢) » . وفي ١٦ اكتوبر قام لينين مرة اخرى بالدفاع عن وجهة نظره في الاستيلاء فورا على السلطة امام اجتماع موسع للجنة المركزية حضره بلاشفة من لجنة الحزب في بتروجراد ومن المنظمة العسكرية التابعة لسوفيت بتروجراد ومن النقابات ولجان المصانع . وقال انه منذ حادث كورينلوف كانت الجماهير متخلفة عن الحزب . ولكن المسألة ليست مسألة أغلبية رسمية :

« ان الموقف واضح . فاما دكتاتورية كورينلوف واما دكتاتورية البرولتاريا وافقر طبقات الفلاحين . ونحن لا نستطيع أن نسير وراء مزاج الجماهير : فهو متقلب ولا ضابط له . ان ما يوجهنا يجب أن يكون التحليل والتقدير الموضوعيان للثورة . ان الجماهير منحت ثقتها للبلاشفة وتطالبهم بالانفعال لا الكلام » .

وأشار لينين الى الموقف الدولي ، وبخاصة في المانيا ، مبررا انه « اذا تقدمنا الآن سنجد الى جانبنا البرولتاريا الأوروبية كلها » . ودلت المناقشة على انه برغم أن اللجنة المركزية خضعت لسحر لينين فان الشكوك التي عبر عنها كامنيف وزينوفيف كانت تجد صدق في دوائر أوسع نطاقا في الحزب . وكرر زينوفيف وكامنيف اعتراضاتهما . وأيد ستالين وأعضاء اللجنة المركزية الآخرون لينين . وقال ستالين :

« امامنا طريقان : أحدهما يؤدي الى انتصار الثورة ويعتمد على أوروبا والآخر لا يؤمن بالثورة وليس فيه الا اتخاذ موقف المعارضة . ان سوفيت بتروجراد اتخذ فعلا طريق التمرد برفضه نقل الجيوش الى الجبهة (٣) » .

(١) سبق قرار سوفيت بتروجراد بإنشاء « اللجنة العسكرية الثورية » قرار اللجنة المركزية الصادر في اكتوبر ، ولم يكن المقصود به مطلقا الاعداد لتمرد مسلح ، بل أن أصله في الواقع اقتراح منشق . وبعد ١٠ اكتوبر تولوا البلاشفة وحوّلوا الى تحقيق أغراضهم . وقد عينت هذه اللجنة رسميا في ١٦ اكتوبر ١٩١٧ وبدأت عملها بعد ذلك بأربعة ايام : وكانت في ذلك الوقت قد صارت بلشفية محضة باستثناء عضو واحد من « الثوريين الاجتماعيين » اليساريين ( أعمال تروتسكي III ، ص ٩١ - ٩٢ و « قصة الثورة الروسية » ) برلين ١٩٣٣ ( II ص ١٢١ - ١٢٢ ) ، وتبعا للمرجع الثاني ( XXI ، II ص ١٧١ لم يجتمع « المكتب السياسي » الذي عينته اللجنة قط .

(٢) « أعمال لينين » XXI ص ٤٩٤ - ٤٩٨ .

(٣) الإشارة هنا الى محاولة بدلها الحكومة المؤقتة لارسال فرق معينة من حامية بتروجراد الى الجبهة : وكانت حامية بتروجراد قد أعلنت في أوائل الثورة ولاها لسوفيت بتروجراد ورفضت اطاعة أية أوامر غير موقع عليها منه .

وكانت المناقشة ذات طابع غير واقعي الى حد ما . فقد كانت الاستعدادات تتم بسرعة بواسطة سوفيت بتروجراد ولجنته العسكرية الثورية . بيد انه لم يكن ممكنا مناقشة الاستعدادات العسكرية في مثل هذا الاجتماع ، ولم يتحدث تروتسكي ولا بوديفسكي بل لعلهما لم يكونا حاضرين . ووافق الاجتماع بأغلبية ١٩ صوتا ضد ٢ على القرار بالاستمرار في الاستعدادات للتمرد المسلح ، وان كان اقتراح زينوفيف بانتظار اجتماع المؤتمر الثاني للسوفييتات في روسيا كلها الذي كان مزمعا عقده في ٢٠ أكتوبر ( ولكنه تأجل فيما بعد الى ٢٥ أكتوبر ) حصل على ٦ أصوات مقابل ١٥ (١) . وفي نهاية الاجتماع عقدت اللجنة المركزية اجتماعا خاصا وانشأت « مركزا عسكريا ثوريا » يتألف من سفردلوف وستالين وبوبنوف ويوريتسكي و دجزيينسكي ويكون جزءا من اللجنة العسكرية الثورية لسوفيت بتروجراد (٢) . وكان ذلك من الأمثلة الغريبة الاولى على ادماج أجهزة السوفييتات . ولا تشير السجلات المعاصرة الى هذا « المركز » بعد ذلك . والواضح انه كان يقصد به أن يكون حلقة صلة أكثر منه جهازا منفصلا ، وهو مثل « المكتب السياسي » الذي عين قبل ذلك بأسبوع لم يخرج الى حيز الوجود .

وفي نهاية اجتماع ١٦ أكتوبر ١٩١٧ استقال كامنيف من عضوية اللجنة المركزية (٣) . وبعد ذلك بيومين نشر في « نوافيا زيزن » ، وهي صحيفة يسارية لا حزبية ، خطابا يحتج فيه مرة أخرى باسمه واسم زينوفيف ضد القرار . ولم يكن الخطاب خروجاً على نظام الحزب فحسب ( حيث أن كامنيف كان لا يزال عضواً في الحزب ) ، بل انه كان ينطوي أيضاً على خيانة باعلان قرار الحزب للعالم كله - وان كانت الحكومة المؤقتة قد وصلت من العجز والارتباك الى درجة تجعل اعلان الاستعداد لتمرّد مسلح ضدها يزيد في ذعرها أكثر مما يدفعها الى اتخاذ اجراءات مضادة . وفي أمسية الحدث الحاسم الذي تتعرض فيه حظوظ الحزب لأقصى الاختبارات تعرض لأزمة داخلية خطيرة . فقد عاد لينين مرة أخرى الى مخبئه بعد اجتماع ١٦ أكتوبر . ولكنه في يوم ١٨ أكتوبر - يوم نشر خطاب كامنيف في « نوافيا زيزن » - كتب خطاباً الى أعضاء النادي واصفا تصرف كامنيف وزينوفيف بأنه خيانة مثل « تحطيم الاضرابات » و « جريمة » واعلن انه لم يعد يعتبرهما رفقاء وسيطلب طردهما من الحزب .

(١) (1929) « Protokoly Tsentral'nogo Komiteta RSDRP » ص ١١١ - ١٢٥ . وسجل هذا الاجتماع واف أكثر من المؤلف ، ولكنه يتألف مثل غيره من ملاحظات السكرتير ولا يعتبر كاملاً أو نصاً حرفياً .

(٢) نفس المرجع ص ١٢٤ .

(٣) نفس المرجع ص ١٢٥ .

وفي اليوم التالي أرسل خطاباً أكثر تفصيلاً الى اللجنة المركزية بنفس المعنى (١) . وكان تروتسكي قد أنكر علناً ، ليعطي نتائج تصرف كامنيف ، ان سوفيت بتروجراد قد اتخذ أي قرار بالتمرد المسلح (٢) . وعلن كامنيف ، مصدقاً - أو متظاهراً بالتصديق - ان تروتسكي قد تحول عن رأيه ، وأنه متفق مع تروتسكي في كل كلمة قالها ، وكتب زينوفيف خطاباً بهذا المعنى الى صحيفة « Rabochū Put » ونشر خطابه في صباح ٢٠ أكتوبر ١٩١٧ في نفس العدد الذي يحمل القسم الأخير من مقال لينين يهاجم فيه بشدة وجهة نظر كامنيف وزينوفيف ، وأن لم يشر إليها بالاسم (٣) . وحاول ستالين تهدئة الموقف فأضاف حاشية من رئاسة التحرير بالعبارات الآتية :

« ونحن بدورنا نأمل أن يكون في تصريح زينوفيف ( وكذلك اعلان الرفيق كامنيف في السوفيت ) نهاية الموضوع . ولا تغير اللمحة الحادة التي استعملها الرفيق لينين في مقاله من حقيقة أننا جميعاً من رأي واحد اساساً (٤) » .

وعندما اجتمعت اللجنة ، في غياب لينين ، في ٢٠ أكتوبر ١٩١٧ كانت المشاعر ثائرة . فقد قرأ سفردلوف خطاب لينين الى اللجنة . وبعد مناقشة قبلت استقالة كامنيف بأغلبية خمسة ضد اثنين ، وصدرت تعليمات خاصة الى كامنيف وزينوفيف بعدم الادلاء بتصريحات عامة مرة أخرى ضد قرارات اللجنة أو الحزب . ولم يوافق على طلب لينين طردهما من الحزب . وفي نفس الوقت احتج تروتسكي ، لا على تصريحات كامنيف وزينوفيف فحسب ، بل كذلك على حاشية رئاسة التحرير في Robochū Put التي بدا انها تبرئهما . واعلن سوكو لينكوف بأنه برغم كونه عضواً في مجلس التحرير فانه غير مسئول عن هذه الحاشية ولم يوافق عليها ، وعرض ستالين استقالته من هذا المجلس . ولكن اللجنة قررت بحرص عدم مناقشة الموضوع أو قبول الاستقالة وانتقلت الى شئون أخرى (٥) . لقد كان هذا

(١) « أعمال لينين » XXI ص ٣٥٠ - ٣٥٦ . وقد نشر هذان الخطابان لأول مرة في ١٩٢٧ .

(٢) « أعمال تروتسكي » III ، II ص ٣١ - ٣٣ . وقد فسر تروتسكي للجنة المركزية الدافع الى تصريحه ، وايد لينين فيما بعد تصرفه .

(٣) يوجد خطاب زينوفيف في « بروتوكولات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي » ( ١٩٢٩ ) ص ١٣٧ . ومقال لينين في « أعمال » XXI ص ٣٣٤ - ٣٤٩ .

(٤) « بروتوكولات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي » ( ١٩٢٩ ) ص ١٣٧ . ولم يات ذكر الحاشية المشار اليها في مجموعة أعمال ستالين ، ولكن لم يحاول أحد في انه كاتبها .

(٥) المرجع السابق ص ١٢٧ - ١٢٩ .

لقد صارت اللحظة الحرجة وشيكة ، حيث انها تحددت بقرار القيام بالتمرد قبل اجتماع المؤتمر الثاني لسوفيئات روسيا كلها فى ٢٥ أكتوبر . وفى امسية اليوم المحدد اجتمعت اللجنة المركزية ووضعت بعض اللامسات الأخيرة فى الترتيبات العملية ، وعاد كامنيف الى مركزه السابق فى اللجنة وقد عدل عن القرار الخاص بطرده أو نسي . وطلب تروتسكى الحاق أعضاء اللجنة باللجنة العسكرية الثورية لسوفييت بتروجراد لتولى المواصلات والبريد والتلغراف والمراقبة الحكومة المركزية . وعين دزورينسكى للسلك الحديدية وبونوف للبريد والتلغراف وسفردلوف للحكومة المركزية ، وعهد الى ميلوتين بالتموين . وفى الصباح المبكر يوم ٢٥ أكتوبر ١٩١٧ تحركت القوات البلشفية . واحتلت المراكز الرئيسية فى المدينة ، واعتقل أعضاء الحكومة المركزية أو هربوا ، وبعد الظهر أعلن لينين فى اجتماع لسوفييت بتروجراد انتصار « ثورة العمال والفلاحين (٢) » . وفى المساء أعلن « المؤتمر الثاني لسوفيئات روسيا كلها » انتقال السلطة فى جميع أنحاء روسيا الى « سوفيئات مندوبى العمال والجنود والفلاحين (٣) » . وفى مساء ٢٦ أكتوبر ١٩١٧ أصدر المؤتمر فى اجتماعه الثانى والأخير قرارات خاصة بالسلام والأرض ووافق على تأليف « مجلس قوميسارىي الشعب » ، الذى شهر باسم « سوفناكوم » - أول حكومة عمال وفلاحين .

لقد كانت اللجنة العسكرية الثورية لسوفييت بتروجراد هى صاحبة الفضل فى تنظيم انتصار ٢٥ أكتوبر/ ٧ نوفمبر ١٩١٧ الذى لم ترق فيه دماء . فقد كانت هذه اللجنة هى التى تولت السلطة عندما سقطت من يد الحكومة المؤقتة الضعيفة وأعلنت للعالم انجاز الثورة (٤) . وكما قال ستالين فيما بعد ، أن مؤتمر السوفيئات « تلقى السلطة من يد سوفييت بتروجراد (٥) » . وقد شهد جميع المراقبين المعاصرين بالقدرة والكفاءة اللتين أبداهما تروتسكى فى ذلك الوقت وبخدماته لقضية الثورة . ولكن

(١) كان ستالين قد زج بنفسه زجا فى المناقشة المبررة التى دارت بين لينين وتروتسكى فى خريف ١٩٠٢ ، ووصف تروتسكى بانه « البطل بلا عضلات » وبانه « مهرج » ( « أعمال ستالين » II ص ٢٦ ) ويبدو أن اول صدام شخصى بينهما حدث فى فيينا فى اوائل ١٩١٣ . ( وان كان كلاهما حاضرا فى مؤتمر الحزب الذى عقد فى لندن سنة ١٩٠٧ ) . « ستالين » نيويورك ١٩٤٦ ص ٢٤٤ .

(٢) « أعمال لينين » XXI ص ٤ - ٥ .

(٣) نفس المرجع ص ١١ ١٢ .

(٤) نفس المرجع ص ٢ .

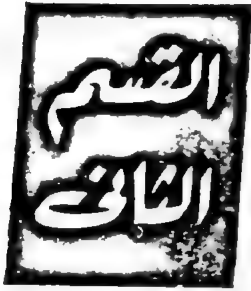
(٥) « أعمال ستالين » II ص ٢٧ .

الاستراتيجية العليا للثورة كانت بتوجيه لينين عن طريق الاداة التى اختارها ، الجناح البلشفى من حزب العمال الديمقراطى الاجتماعى الروسى . وقد صار لينين والحزب ، الرجل والاداة ، شيئا واحدا لا يتجزأ . وبدأ ان انتصار الحزب يرجع للينين وحده ونجاحه المستمر فى فرض ارادته الشخصية على الحزب وقيادته لزملائه الذين كثيرا ماوقفوا موقف المتردد . لقد اصبحت هيبة لينين فى الحزب ثابتة الدعائم وبذلك وضعت الاسس لتفوق الزعيم الواحد فى الحزب .

وقد ثار جدل لا نهاية له حول علاقة سياسة لينين بالقضايا الأوسع للثورة الروسية . فقراره الذى أسفر عنه فى « أطروحة ابريل » ونفذ بتحريره بعد سنة أشهر بالاستيلاء على السلطة على أساس برنامج اشتراكى وعلى أوضاع ثورة بورجوازية لم تتم ، كان هذا القرار موضع مجلدات من التعليقات والجدل ، فقد اعتبر هذا القرار استمرارا متسقا للخط الماركسى الذى اتبعه الحزب منذ ١٩٠٣ ، وان كان البلاشفة فى بتروجراد وفى الموقف المرتبك فى ثورة فبراير انصرفوا عنه مؤقتا فى غيبة رئيسهم : هذه هى وجهة النظر الرسمية . واعتبر هذا القرار ايضا عدولا نهائيا من جانب لينين والبلاشفة عن الخط الماركسى واندفاعا ، ضد تعاليم ماركس ، فى مغامرة ثورة اشتراكية لا تقوم على أساس من ثورة بورجوازية سبقتها : وكانت هذه هى وجهة النظر المنشفية . واعتبرت تعديلا صحيحا فى اللحظة الأخيرة قام به لينين على أساس المبادئ الماركسية الصحيحة بعد انحراف طويل الامد من جانب الحزب يرجع الى المغالاة فى الولاء للجوانب الرسمية فى خطة ماركس الثورية . وكانت هذه وجهة نظر تروتسكى . ولما كانت هذه الآراء المتضاربة تستند الى عبارات مختلفة عند ماركس ، والى تفسيرات مختلفة لما قصده ماركس ، والى تقديرات مختلفة لما يقتضيه تطبيق الماركسية من ظروف فى روسيا ، فان الجدل صار بلا نهاية . كما أن السؤال الذى نوقش بشدة فى السنوات التالية بين المناشفة والبلاشفة ، وهو ما اذا كان الطريق الذى اختطه لينين قد ادى ، أو يمكن أن يؤدي ، الى الهدف الاشتراكى ، كان يتوقف بدوره على نقطة تفسير : ما هو المقصود بالاشتراكية .

ولكن وراء هذه المناقشات التى دارت فى اطار المصطلحات الماركسية للمألوفة كانت تكمن المشكلة الحقيقية التى كان على صانعى ثورة أكتوبر أن يواجهوها . ولعله كان صحيحا ، كما يبدو من الانهيار السريع لثورة فبراير ، ان الديمقراطىة البورجوازية والرأسمالية على النمط الرأسمالى ، وهو ما كان المناشفة يريدونه وما يتوقعونه ، لا يمكن أن تتأصل جذورها فى التربة الروسية ، بحيث أن سياسة لينين كانت السياسة الوحيدة الممكنة فى ضوء الظروف السياسية الموضوعية السائدة فى روسيا .

ورفضها باعتبارها غير ناضجة يعد بمثابة تكرار « لحجة ملاك الأفتان عن عدم استعداد الفلاحين للحرية » كما قال لينين مرة (١). بيد أن هذه السياسة كانت تعنى التزام دعائها بمهمة كبرى ، الانتقال المباشر من أكثر صور التنظيم السياسى والاقتصادى تخلصا الى أكثرها نموا . من الناحية السياسية كان البرنامج ينطوى على محاولة عبور الهوة بين الأوتوقراطية والديموقراطية الاجتماعية بدون تلك التجربة والتدريب الطويلين فى المواطنسة اللذين اتاحتها الديموقراطية البورجوازية ، برغم كل أخطائها ، للمغرب . ومن الناحية الاقتصادية كانت تعنى خلق اقتصاد اشتراكى فى بلد لم يملك قط الموارد الضرورية والعمال المدربين اللازمين للنظام الرأسمالى النامى . وكان على ثورة أكتوبر المنتصرة أن تتغلب على هذه العقبات . وتاريخها هو سجل نجاحها وفشلها فى هذا الميدان .



## البناء الدستورى

- |                |                                    |
|----------------|------------------------------------|
| الفصل الخامس : | الثورتان                           |
| الفصل السادس : | دستور الجمهورية الاشتراكية الروسية |
| الفصل السابع : | دعم الدكتاتورية                    |
| الفصل الثامن : | سيادة الحزب                        |
| الفصل التاسع : | الحزب والمولة .                    |

(١) « أعمال لينين » XX ص ١٢٠ .

## الفصل الخامس

### الثورتان

لقد انتصرت ثورة أكتوبر والبلاشفة ما زالوا منقسمين حول مداها ولم يستقروا بعد هل يعتبرونها بورجوازية ديموقراطية واشتراكية برولتارية ، فالثورة اذ قلبت الحكومة المؤقتة جعلت من السوفيات معقد السلطة الثورية العليا . ولكن ذلك لم يكن يعنى نبد السلطة العليا للجمعية التأسيسية ، التي كانت الجهاز المميز للديموقراطية البورجوازية والتي كان البلاشفة والحكومة المؤقتة على السواء ملتزمان بدعوتها في اقرب فرصة . وكان المرسوم الصادر في ٢٦ اكتوبر / ٨ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، الذي انشأ «مجلس قوميساريى الشعب» قد وصفه بأنه «حكومة الفلاحين والعمال المؤقتة» التي تتولى السلطة « الى ان تتمتع الجمعية التأسيسية » . وافتتح المرسوم الخاص بالارض بأن «مشكلة الارض بجميع ابعادها الضخمة لا يمكن أن تسويها الا جمعية تأسيسية على نطاق الامة كلها» (١) . وصحح أنه صدر مرسوم مقتضب بنفس التاريخ يعلن «أن كل السلطة للسوفيات ، ولم يضاف أى تحفظ مماثل (٢) ، وان « اعلان حقوق الشعوب الروسية » الذي صدر بعد ذلك بأيام قليلة أعلن مبادئ «الاتحاد الاختيارى المشرف بين الشعوب» ووعده بوضع « مراسيم مجسدة » فوراً لتنفيذ هذه المبادئ ، دون أن يشير مطلقاً الى سلطات الجمعية التأسيسية (٣) . ولكن في حمية الثورة لم يكن من المحتمل ملاحظة مثل هذه الرسميات . وكانت الحكومة المؤقتة ، وهى أكثر تشدداً بالرسميات

(١) Sobranie Uzakonenii 1917-1918 رقم ١ الطبعة الثانية ( المادة ١ ، ٣ .

(٢) نفس المرجع رقم ١ ( الطبعة الثانية ) المادة ٥ .

(٣) نفس المرجع رقم ٢ المادة ١٨ .

الدستورية من لاحتها ، قد اغتصبت صراحة وظائف الجمعية التأسيسية  
بمرسومها الصادر في سبتمبر ١٩١٧ الذي يعلن أن روسيا جمهورية .

ويفاجأ دارسو سجلات ثورة أكتوبر ووثائقها على الفور بقلة ظهور  
لفظ « اشتراكية » و « اشتراكي » إلا نادرا ، وفي أماكن غير ظاهرة ، في  
البيانات الأولى للثورة . فقد كان الدفاع عن « الثورة » أو عن « ثورة  
العمال والفلاحين » بديلا يفي بالغرض تماما ، أن لفظ « ثوري » في ذاته  
صفة حميدة « النظام الثوري » و « العدالة الثورية » الخ ( ١ ) و « الثورة  
المضادة » هي علامة الشر . ( ٢ ) وتظهر الفاظ مستمدة من كلمة  
« ديمقراطية » المحايدة ، التي يقبلها مؤيدو الثورة البورجوازية والثورة  
الاشتراكية على السواء ، أربع مرات في الإعلان التمهيدي للمؤتمر الثاني  
للسوفيات في عموم روسيا الصادر في ٢٥ أكتوبر / ٧ نوفمبر ١٩١٧  
( « سلام ديموقراطي » و « صبغ الجيش بالديموقراطية » ) ، وظهر مرات  
عديدة في مرسوم السلام الصادر في اليوم التالي . وقد قال لينين وهو  
يقدم مرسوم الأرض إلى المؤتمر في هذه الدورة « أننا كحكومة ديموقراطية  
لا نستطيع أن نتهرب من قرار جماهير الشعب ، حتى إذا لم تكن متفقين  
معه » ( ٣ ) . وهكذا فإن الخطوات الحيوية الأولى في النظام لم تتخذ  
باسم الاشتراكية بل باسم الديموقراطية . وبعد ذلك بقليل استخدم  
تعبير « ديموقراطي » للإشادة بنظام انتخاب السوفيات والجمعية  
التأسيسية ، وبخاصة « حق الاستدعاء » ( ٤ ) ، وكذلك بمبدأ انتخاب  
القضاء ( ٥ ) .

وكان هذا التأكيد على الديموقراطية مصحوبا بإعلان أن الاشتراكية  
هي الهدف النهائي . وأوضح دليل على اتجاه لينين في ذلك الوقت هو  
خطابه في سوفيت بتروجراد بعد ظهر يوم ٢٥ أكتوبر / ٧ نوفمبر ١٩١٧  
الذي أعلن فيه انتصار « ثورة العمال والفلاحين » . فبعد أن أعلن أن « أن  
هذه الثورة الروسية الثالثة لا بد أن تؤدي بداتها في نتائجها النهائية  
إلى انتصار الاشتراكية » ، عاد في كلماته الختامية إلى الشرطين اللذين

وضعهما منذ أمد بعيد للانتقال إلى الاشتراكية - تأييد الفلاحين وتأيد  
الثورة العالمية :

« سنكسب ثقة الفلاحين بمرسوم واحد بإلغاء ملكية أصحاب الأراضي  
وسيفهم الفلاحون أن خلاصهم ليس له من سبيل سوى الاتحاد مع العمال  
. . أن لدينا القوة الجماهيرية المنظمة التي ستتغلب على كل شيء وتقود  
البرولتاريا إلى الثورة العالمية » .

« وفي روسيا يجب أن نضطلع على الفور ببناء الدولة الاشتراكية  
البروليتارية » .

« فلتحيا الثورة الاشتراكية العالمية » ( ١ ) .

لقد كان الجانب الدولي للثورة متمثلا في ذهن لينين بوضوح غريب  
في لحظة انتصارها في روسيا . وبعد عشرة أيام أعلن بوصفه رئيسا  
لمجلس قوميساريي الشعب : ( ٢ )

« سنقدم في ثبات وبلا تردد نحو انتصار الاشتراكية الذي ستجعله  
مؤكدا طلائع العمال في أكثر البلاد مدنية ويمنح الشعوب سلاما راسخا  
وخلاصا من كل اضطهاد واستغلال » .

كما جاء في « إعلان حقوق الشعب الكادح والمستغل » الذي وضعه  
لينين في أول يناير سنة ١٩١٨ أن « التنظيم الاشتراكي للمجتمع وانتصار  
الاشتراكية في جميع البلاد » جزء من « المهمة الأساسية » للنظام  
السوفيتي ( ٣ ) .

فقد كان تحقيق الاشتراكية لا يزال حتى ذلك الوقت مسألة ثورة  
عالمية في تفكير لينين .

وقد انعكست هذه الشكوك فيما يتصل بأبعاد ثورة أكتوبر وطابعها  
في المصطلحات الدستورية الأولى . فقد نُبذت كلمة « روسيا » وقامت  
مصاعب في اختيار اسم مناسب للسلطة الجديدة . لقد أطلقت على نفسها  
اسم « حكومة العمال والفلاحين المؤقتة » التي تعتمد على « سلطة  
السوفيات » وعلى انتصار شعار « كل السلطة للسوفيت » . ولم تشر

(١) وقد أضفى نفس الحماس شبه الديني على لفظي « ثوري » و « ثورة » في عهد  
الثورة الفرنسية .

(٢) أعمال لينين XXII ص ٢٢ .

(٣) المرجع السابق ، رقم ٢ ، المادة ٤٩ .

(٤) نفس المرجع ، رقم ٤ ، المادة ٥٠ .

(١) أعمال لينين XXII ص ٤ - ٥ . والسجل الوحيد لهذا الخطاب بكل أسف  
هو مجرد تقرير صحفي قصير .

(٢) Istoriya Sovetskoi Konstitutsii v Dekretakh (1936) ص ٢٤ .

(٣) Sbornik Uzakonenij 1917-1918 رقم ١٥ المادة ٦١٥ .

الى نفسها قاطب انها «الحكومة الاشتراكية لروسيا» باستثناء مرة واحدة (١) وأول اعلان دستوري اساسى فى التاريخ السوفيتى يوجد فى « اعلان حقوق الشعب الكادح والمستغل » الذى يستهل بهذه العبارة :

« ان روسيا قد صارت جمهورية سوفيات مندوبى العمال والجنود والفلاحين . وكل السلطة فى المركز ومحليا لهذه السوفيات » .

واطلق البند الثانى على البلاد اسما جديدا ، لأول مرة ، هو « الجمهورية السوفيتية الروسية » ، وقد لا يكون من المأمون استخلاص نتائج من مثل هذه المصطلحات المتقلبة وغير المؤكدة . ولكن ايا كان ما يعتقد لينين نفسه فان لفظ « اشتراكي » كان لا يزال شبحا يخيف مؤيديه وحلفاءه (٢) . فقد كانت هناك اقلية غير صغيرة ، أن لم تكن اغلبية ، فى الحزب فى ذلك الوقت يبدو بوضوح انها متمسكة بوجهة النظر ، التى تمسك بها بشدة كل من المناشفة والثوريين الاجتماعيين على السواء ، من ان الثورة لم تكتمل بعد مرحلتها البورجوازية ومن ثم لم تنضج بعد للانتقال الى الاشتراكية . ومن وجهة النظر هذه تعتبر ثورة اكتوبر مجرد استمرار وتعميق لثورة فبراير ولا تختلف عنها من حيث المبدأ او الهدف . وعلى هذا الاساس كان طبيعيا ان يتطلعوا الى الجمعية التأسيسية باعتبارها ذروة انجازات الثورة الديموقراطية .

ولم يكن التمرد داخل الحزب قد انتهى بانتصار الثورة . ففي لحظة الانتصار اعلن قيام حكومة بلشفية خالصة . ولكن سلطتها لم تستقر فى الايام الاولى القليلة بعيدا خارج بتروجراد ، وتحت ضغط اللجنة التنفيذية لاتحاد رجال السكك الحديدية ، الذى كان يسيطر على المواصلات وظل

(١) وكانت المناسبة هي انداد ١٧/٤ ديسمبر ١٩١٧ الموجه الى « الرادا » الاوكراني ( انظر الفصل ١٢ ) ، وكان الغرض هو ان تميز نفسها بوضوح عن الحكومة البورجوازية الاوكرانية . وكان ستالين فى خطابه فى مؤتمر الحزب الديموقراطى الاجتماعى الفنلندى فى ٢٧/١٤ نوفمبر ١٩١٧ قد اشار الى « الحكومة الاشتراكية الجديدة » ، ( أعمال ستالين IV ص ٢ ) . وأشار لينين فى « اطروحة عن الجمعية التأسيسية » الى النزاع بين الحكومة السوفيتية و « النزعة القومية البورجوازية الرادا الاوكراني والزاييم الفنلندى » . الخ « باعتباره احد العوامل التى تعجل » بالتجمع الجديد للقوى الطبقة « وما يترتب عليه من انتقال من الثورة البورجوازية الى الثورة الاشتراكية » ( أعمال لينين ) XXII ص ١٢٢ - ١٢٣ ) .

(٢) يذكر شتاينرج ، الذى كان فى ذلك الوقت احد قوميساريى الشعبين الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، فى مؤلفه الذى لا يعتمد عليه تماما « ذكريات احد قوميساريى الشعب ١٩١٧ - ١٩١٨ » ( باريس ١٩٤٠ ) ص ٦٥ - ٦٦ ، ان مشروع لينين الاصلى قبل « الجمهورية » ، وان هذه الكلمة حذفت بناء على طلب الثوريين الاجتماعيين اليساريين الذين رأوا ان مثل هذه الوثيقة الخطيرة ينبغي الا « تتضمن أية مبالغيات » .

يتطلع عدة اسابيع للتصرف بقوة منفصلة تملئ ارادتها على الحكومة ، وافقت اللجنة المركزية للحزب على فتح باب المفاوضات مع الثوريين الاجتماعيين والمناشفة لتكوين حكومة ائتلافية من جميع الاحزاب المثلة فى السوفيات . وكانت هذه الحركة بالنسبة للينين مجرد مناورة تكتيكية (١) ، اما بالنسبة لكامينيف وزينوفيف فقد كانت بمثابة الاعتراف بسلامة وجهة النظر التى دافعا عنها فى مساء ٢٥ اكتوبر من ان الوقت لم يحن بعد لثورة بروليتارية محضة . ومن ثم عندما اقترح لينين فى ١٤/١ نوفمبر قطع المفاوضات باعتبارها غير مجدية ، واجه معارضة قوية من جانب كامينيف وزينوفيف وريكوف . وفى المناقشة التى دارت فى اللجنة المركزية للحزب لم يلق تأييدا مطلقا الا من تروتسكى وحده ، اما الاغلبية فقد ادلت بأصواتها كتلة واحدة تأييدا لقرار يضع شروطا كان لابد ان تؤدى الى انهيار المفاوضات (٢) . ولم يتصرف كامينيف وريكوف ، بوصفهما مندوبى البلاشفة فى « اللجنة المركزية لعموم روسيا » طبقا لهذا القرار . وفى بيان أصدره لينين فى ١٦/٣/١٩١٧ اتهمهما بالخروج على نظام الحزب ، وبعد ذلك بثلاثة ايام وجهت اللجنة المركزية اندارا رسميا الى العضوين الخارجيين . واستقال على الفور خمسة اعضاء هم كامينيف وزينوفيف وريكوف وميلوتين ونوجين . واستقال الثلاثة الاخرون من مناصبهم كقوميساريى شعب ، كما استقال ايضا عدد من الاعضاء الذين يشغلون مناصب اقل درجة منهم . ولم يعلن من الخارجيين توبته سوى زينوفيف ، ومن ثم أعيد الى مقعده فى اللجنة المركزية (٣) . وهكذا حدث انشقاق كبير بين زعماء الحزب مرة أخرى فى لحظة حرجية حول مسألة تتعلق بالتكتيك وبالمذهب فى نفس الوقت .

(١) قال عنها لينين انها « حركة دبلوماسية لابعاد الانتباه عن العمليات الحربية » ( « بروتوكولات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الروسى » ( ١٩٢٩ ) ص ١٥٢ ) .

(٢) نفس المرجع ( ١٩٢٩ ) ص ١٤٨ - ١٥٦ ، « أعمال لينين » XXII ص ٣٦ - ٣٧ . ويقول تروتسكى ان لينين تحدث فى نفس اليوم فى اجتماع لسوفيت بتروجراد عن استحالة الائتلاف : « ان تروتسكى قد فهم ذلك ، ومنذ هذه اللحظة لا يوجد بلشفى خير منه » . وقد نشر تسجيل - مفروض حرفى - للاجتماع ، ويتضمن هذه العبارة ، فى كتاب تروتسكى «Stalinskaya Shkola Falsifikatsii» ( برلين ١٩٣٢ ) ص ١١٦ - ١٢٤ : ويقول تروتسكى ( نفس المرجع ص ١١٢ - ١١٦ ) ان هذا التسجيل طبع اسلا ليكون قسما من « «Pervyi Legal'nyi PK Bolshevikov» » ( ١٩٢٧ ) ، ولكنه حذف فى آخر دقيقة بناء على اوامر من اللجنة المركزية ، وقد أعاد طبع جزء من التسجيل المطبوع وعليه بعض الحواشى .

(٣) « أعمال لينين » XXII ٣٨ - ٣٩ ، ٥٧ ، ٥٥١ - ٥٥٢ ، و « بروتوكولات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى » ( ١٩٢٩ ) ص ١٧٠ - ١٧٧ .



وبعد أن تغلب النظام على هذه الأزمة ووسع سلطته تدريجيا على الاقاليم الشمالية الوسطى في روسيا الأوروبية ، كان عليه أن يواجه انتخابات اللجنة التأسيسية ، التي كانت الحكومة المؤقتة قد حددت لها موعدا ١٢ - ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٧ . وليس معروفا بصورة مؤكدة ماذا كان رأى لينين في هذه الانتخابات في وقتها (١) . ولكن الحزب كان ملتزما بها تماما بمقتضى بياناته المتكررة من ثورة فبراير الى ثورة أكتوبر ، وكانت الأجهزة الرسمية تعمل فعلا ومن العسر ايقافها في آخر لحظة . وكان من أول أعمال « مجلس قوميساريى الشعب » تأكيد الموعد الذى حددته الحكومة المؤقتة (٢) . وقد عين يوريتسكى ، وهو أحد الزعماء البلاشفة ، قوميسيرا مشرفا على عمل اللجنة الانتخابية التى كانت قد افتتحت الحكومة المؤقتة . وقد رفضت هذه اللجنة التعاون مع يوريتسكى واحتجت على أنها تعرضت لضغط (٣) . بيد أن الانتخابات سارت قدما ويبدو أنها تمت بدون تدخل من أى جانب ، وإن لم تعقد أصلا فى بعض المراكز النائية .

وجاءت النتائج محققة لأقصى المخاوف التى كانت لدى البلاشفة . فمن بين ٧٠٧ عضوا منتخبا فى الجمعية « وأصل عدد الأعضاء ٨٠٨ فى المجموع » حصل الثوريون الاجتماعيون على أغلبية مستريحة - ٤١٠ عضوا . وحصل البلاشفة على أقل قليلا من الربع ، أى ١٧٥ . وكان معظم الـ ٨٦ عضوا الذين يمثلون الجماعات القومية ، وكانت أكبرهم الجماعة الأوكرانية ، ضد البلاشفة بقوة . وحصل حزب « الكاديت » ، وهو الحزب البورجوازي الوحيد الذى بقى ، على ١٧ مقعدا ، والمناشفة على ١٦ مقعدا (٤) . وإذا أمكن اعتبار هذه النتيجة حكما على الحكومة التى أقامت ثورة أكتوبر ، فإنها تكون قرارا ساحقا بعدم الثقة .

(١) بلكر تروفسكى فى كتابه « من لينين » ص ٩١ - ٩٢ ، أن لينين أراد تأجيلها ولكن عارضه سفردلوف وآخرون وانصروا عليه، وقد دافع لينين نفسه فى سنة ١٩٢٠ ، عن اشتراك البلاشفة فى الانتخابات على أساس أن ذلك ساعد على أن « يثبت للجماعة المختلفة لماذا يجب تحطيم مثل هذه البرلمانات » .

(٢) Sobranie Uzakonenü, 1917-1918 رقم ١١ (الطبعة الثانية) المادة ٨ .

(٣) Vserossiiskoe Uchreditel'noe Sobranie (١٩٢٠) ص ١٥٠ - ١٥١ .

نحت إشراف أ. س. مالينسكى .

(٤) هذه الأرقام مأخوذة من نفس المرجع ص ١١٥. ولكن السجلات لم تكتمل قط وهذه الأرقام أخرى كما فى كتاب م. ث. فيشنيكوف « Vserossiiskoe Uchreditel'noe Sobranie (باريس ١٩٢٢) » ، بيد أن الاختلافات فى ذات الأعمال .

وكان أول آثار الهزيمة هو اقناع لينين بضرورة الوصول الى حل وسط فيما يتصل بالائتلاف . وفى وقت الانتخابات كان هناك « مؤتمر لندوبى الفلاحين فى عموم روسيا » منعقدا فى بتروجراد وكانت هناك جماعة من الثوريين الاجتماعيين اليساريين قد ثارت ضد زعامة الحزب وأيدت الأقلية البلشفية فى « المؤتمر الأول للسوفيتات فى كل روسيا » الذى عقد فى يونيو ١٩١٧ ، وإن لم يؤثر هذا التمرد كثيرا على الحزب ككل . ولكن لينين والمندوبين البلاشفة الآخرين نجحوا الآن فى « مؤتمر مندوبى الفلاحين » ، فى أحداث انقسام بين الثوريين الاجتماعيين . وأمكن الوصول الى اتفاق على الائتلاف بين البلاشفة والجناح اليسارى الذى حصل على أغلبية فى المؤتمر والذى كانت أبرز شخصية فيه هى سبيريد ونوفا . ولقد كان اتفاقا ، كما قال لينين فى تأكيد « لا يمكن أن يقوم الا على أساس برنامج اشتراكى » (١) وفى ٢٨/١٥ نوفمبر ١٩١٧ عقد اجتماع مشترك بين اللجنة التنفيذية المركزية وسوفيت بتروجراد واللجنة التنفيذية لمؤتمر الفلاحين للاحتفال بهذا الاتحاد (٢) . وكانت اللجنة التنفيذية المركزية مؤلفة فعلا من ١٠٨ أعضاء انتخبهم المؤتمر الثانى لندوبى العمال والجنود فى روسيا كلها . وصار عددها الآن الضعف باضافة عدد مماثل من المندوبين الذين انتخبهم مؤتمر الفلاحين ، ثم أضيف إليها ١٠٠ مندوب عن الجيش والإسطول وكذلك ٥٠ مندوبا من النقابات بحيث صار العدد أكثر من ٣٥٠ . وبذلك صارت « اللجنة التنفيذية المركزية لسوفيتات مندوبى العمال والجنود والفلاحين فى عموم روسيا » . واستكمالا للائتلاف ضم الى مجلس قوميساريى الشعب عدد من الثوريين الاجتماعيين اليساريين - للزراعة والعدل والبريد والبرق - كما حصل عدد منهم على عدة مناصب حكومية أصغر . وحوالى نفس الوقت نقلت القوميساريات من مركز الحزب فى سمولنى الى مباني الوزارات القديمة ، لقد كان حكم البلاشفة يكيف نفسه بسرعة مع الاطار التقليدى لسلطة الدولة .

ولم يؤد الاتفاق مع الثوريين الاجتماعيين اليساريين الى دعم مركز البلاشفة فحسب ، بل أنه زودهم أيضا بأقوى حججهم لتفسير عدم سلامة نتائج انتخابات الجمعية التأسيسية - حجة الطابع الخادع للأصوات التى حصل عليها الثوريون الاجتماعيون . فقد ذهب الثوريون الاجتماعيون الى صناديق الانتخاب كحزب واحد تمثله قائمة مرشحين واحدة . وكان بيانهم الانتخابى زاخرا بالباديء والأهداف السامية ،

(١) « أعمال لينين » XXII ص ٨٨ .

(٢) « Protokoly Zasedaniü VTsIK2 Sozyva » (١٩١٨) ص ٦٤ .

ولكن برغم انه نشر في اليوم التالي لثورة اكتوبر فانه كان قد وضع قبل هذا الحدث ومن ثم لم يحدد موقف الحزب منها (١) . والآن بعد ثلاثة ايام من الانتخابات اتلف القسم الاكبر من الحزب مع البلاشفة وانشقوا رسميا عن القسم الآخر الذي ظل على عدائه للرير نحو البلاشفة . والنسبة بين الثوريين الاجتماعيين اليمينيين واليساريين في الجمعية التأسيسية - وهي ٣٧٠ الى ٤٠ - غير صحيحة . فهي تختلف اختلافا كبيرا عن النسبة المقابلة في عضوية مؤتمر الفلاحين ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الناخبين في نقطة حيوية لم تعرض عليهم . وقال لينين « ان الشعب منح أصواته لحزب لم يعد له وجود » (٢) .

وبعد عامين وجد لينين ، وهو يستعرض الموقف بأكمله ، حجة أخرى أكثر اقناعا مما كان يبدو لأول وهلة . فقد أشار الى أن البلاشفة كانوا متقدمين على الأحزاب الأخرى في جميع المدن الصناعية الكبرى تقريبا . وحصلوا على أغلبية مطلقة في العاصمتين معا ، وجاء بعدهم فيها « الكاديت » ثم الثوريين الاجتماعيين كأقلية ضئيلة ، ولكن فيما يتعلق بشئون الثورة ينطلق المبدأ المعروف : « ان المدينة تقود الريف حتما » ويسير وراءها الريف ، ان الريف يتبع المدينة حتما » (٣) . واذا لم تكن انتخابات الجمعية التأسيسية قد سجلت انتصار البلاشفة ، فانها تشير بوضوح الى ذلك الاتجاه لكل من لديه عينين ينظر بهما .

وكان من نتيجة الانتخابات ان صار من المؤكد أن الجمعية التأسيسية ستصبح نقطة التقاء للمعارضين للنظام السوفيتي من الجناحين - من بقايا مؤيدي « الحكومة المؤقتة » من البورجوازيين ، ومن الاشتراكيين المنشقين . وكان البلاشفة ، الذين يعون تماما تاريخ الثورات ، يدركون ما حدث في سابقة أخرى هي الجمعية التأسيسية الفرنسية في مايو ١٨٤٨ التي كانت مهمتها بعد مضي ثلاثة أشهر على الثورة هي « تعليم نتائج البورجوازية » ، كما قال ماركس في عبارته المشهورة في مؤلفه « ١٨ برومير (٤) » ، وتمهيد السبيل للمذبحة العمال على يد كافيناك .

(١) يوجد النص ، وهو مأخوذ من جريدة الحزب ، في كتاب ١ س . س . مالفيسكي (١٩٣٠) ص ١٦٥ - ١٦٨ .

(٢) « أعمال لينين » XXII ص ٩٧ . وقد بلور لينين هذه الحجج بإسهاب كبير في خطابه في مؤتمر رجال السك الحديدية في يناير ١٩١٨ بعد حل الجمعية مباشرة ( نفس المرجع ص ٢٢٦ - ٢٢١ ) : وفيه هذا النتيجة «أولا وقبل كل شيء آخر» الى الانتخابات تمت على أساس «قوائم أعدت قبل ثورة اكتوبر» .

(٣) نفس المرجع XXIV ص ٦٣٤ .

(٤) « ماركس وإنجلز - مؤلفهما » VII ص ٣٢٩ .

وقد جرت محاولات باسم الوزراء القدامى في الحكومة المؤقتة لعقد اجتماع للجمعية في ١٨ نوفمبر / ١١ ديسمبر ١٩١٧ ضد ارادة الحكومة السوفيتية ، وقد احبطت هذه المحاولة بالقوة . وكانت هناك قوات ضد السوفيت بقيادة قواد في الجيش القيصري السابق قد بدأت تتكفل في جنوب روسيا ، وأصدر « مجلس القوميساريين » ، وقد هزته هذه الحركة تعاما ، مرسوما يتهم فيه « الكاديت » بأنهم يصفون « طابعا قانونيا على تمرد (أكاديت - كالدن) المضاد للثورة » وأعلن ان « الزعماء السياسيين للحرب الأهلية المضادة للثورة سيقتلون » (١) . وبرغم أن الثوريين الاجتماعيين وكثيرا من المناشفة انضموا الى « الكاديت » فان البلاشفة لم يجرأوا بعد على تطبيق اجراءات الاخمداد على الأحزاب الاشتراكية الأخرى .

ومنذ هذه اللحظة أصبح مصر الجمعية التأسيسية موضع تفكير مستمر في دوائر الحزب (٢) . ويبدو أن أول اشارة الى نوايا البلاشفة فيما يتصل بها جاءت في خطاب القاه لينين في « اللجنة المركزية التنفيذية » في ١٤/ ديسمبر سنة ١٩١٧ :

« لقد طلب الينا أن نعقد الجمعية التأسيسية كما تألفت أصلا كلا ، شكرا ! لقد تألفت ضد الشعب ، وقد قمنا بانتفاضتنا للتأكد من أنها لن تستخدم ضد الشعب . . فعندما تناضل طبقة ثورية ضد الطبقات المالكة التي تقاوم لا بد من اخمداد هذه المقاومة ، وسنخمدنا نفس الأساليب التي أخمدت بها الطبقات المالكة البرولتاريا . فلم تخترح أساليب جديدة بعد » (٣) .

وأعقب هذا التصريح « بأطروحة عن الجمعية التأسيسية » ظهرت غفلا من التوقيع في برافدا يوم ٢٦/١٣ ديسمبر ١٩١٧ ، وكانت اهم تحليل موجز كتبه عن ثورة اكتوبر .

(١) *Sobranie Uzakoneni 1917-1918* رقم ٤ المادة ٦٤ .

(٢) جرت مناقشة لم تنته الى قرار في اللجنة المركزية في ٢٩ نوفمبر ١٢ ديسمبر ١٩١٧ . وفي ذلك الوقت ساد الاعتقاد باحتمال انقسام الجمعية التأسيسية الى مجموعتين ، احدهما تعترف بالحكومة السوفيتية والأخرى تقف منها موقف العداء . وسال بوخارين عما اذا كان ينبغي دعوة الجمعية أصلا . ثم اجاب على ذلك بالاجاب لأن « الأوامر الدستورية ما زالت حية بين الجماهير العريضة » ، ثم أعرب عن رغبته في طرد « الكاديت » منها ( ولم يشر الى الثوريين الاجتماعيين اليمينيين منها ) وتحويل العناصر اليسارية الباقية الى « جمعية ثورية » ، وبمباراة أخرى اجراء الانتقال من الثورة البورجوازية الى الاشتراكية عن طريق الجمعية التأسيسية . ويبدو أن لينين لم يشترك في هذه المناقشة . ( بروتوكولات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ) ( ١٩٢٩ ) ص ١٨٠ - ١٨٤ .

(٣) « أعمال لينين » XXII ص ١٠٩ - ١١٠ .

وقد كشفت « أطروحة عن الجمعية التأسيسية » بلا مواربة عما كان ينطوي عليه ضمنا كل ما كتبه لينين منذ « أطروحة ابريل » الشهيرة التي ظهرت قبل ذلك بثمانية أشهر - الاعتقاد بأن الثورة البورجوازية في روسيا قد استنفدت طاقاتها وأن السبيل الصحيح هو التحول عنها تماما والسير في طريق الاشتراكية . وقد بدا بأن اعترف بأن « الجمعية التأسيسية هي أعلى صور المبدأ الديمقراطي في الجمهورية البورجوازية » ، ومن ثم فإن ظهورها في برنامج الحزب الماضية قبل انجاز الثورة البورجوازية « مشروع تماما » . بيد أنه منذ ثورة فبراير ١٩١٧ أصرت « الديمقراطية الاجتماعية الثورية » على أن « جمهورية السوفيات صورة اسمى للمبدأ الديمقراطي من الجمهورية البورجوازية المألوفة بجمعيتها التأسيسية » ، بل أنها في الواقع « الصورة الوحيدة التي تستطيع أن تضمن التحول الى الاشتراكية بأقل آلام ممكنة » . وقد ساعد عملية التحول هذه في مبدأ الأمر إعادة تجميع « القوى الطبقة » الناشئة عن تسرب الأفكار الثورية الى الجيش والفلاحين ، ثم ساعدها بعد ذلك الصراع بين سلطة السوفيت والنظام البورجوازي القائم في أوكرانيا « وكذلك جزئيا في فنلندا وروسيا البيضاء والقوقاز » وثالثا التمرد المضاد للثورة الذي قام به كالدين والسكراديت الذي « قضى على كل امكانيات حل أكثر المشاكل حدة بالاسلوب الديمقراطي النظامي » . أن هذه التطورات خلقت صداما حتميا بين الجمعية التأسيسية و « ارادة ومصصلحة الطبقات الكادحة والمستغلة التي بدأت في ٢٥ أكتوبر بثورتها الاشتراكية ضد البورجوازية » . وهكذا فإن « أية محاولة ، مباشرة أو غير مباشرة ، للنظر الى موضوع الجمعية العمومية من وجهة النظر التشريعية النظامية داخل اطار الديمقراطية البورجوازية « خيانة للبرولتاريا وخطأ يقع فيه » قلة من الزعماء البلاشفة لعدم تقديرهم السليم لانتفاضة أكتوبر ومهام دكتاتورية البرولتارية » . وكل ما بقي على الجمعية التأسيسية هو أن تصدر « بيانا غير مشروط بقبول السلطة السوفيتية ، الثورة البلشفية » . والا فإن « الازمة فيما يتصل بالجمعية التأسيسية لا يمكن حلها الا بالوسائل الثورية » (١) .

وليس هناك سجل للمناقشة التي دارت حول أطروحة لينين في اللجنة المركزية للحزب ، ولكن سواء كانت موضع مناقشة نظامية أم لا فإنها صارت منذ ذلك الوقت تمثل مبدأ الحزب . فبالنسبة للبلاشفة كانت « أطروحة عن الجمعية التأسيسية » بمثابة تمزيق آخر لما بقي من شرور الدستورية البورجوازية . أما بالنسبة للاشتراكيين

الآخرين فإن الأمر اقتضى احداثا مؤلدة لكي يفهموا ماذا تعنى الثورة البرولتارية فقد كان قبول « الأطروحة » يعنى نتيجتين عمليتين . فقد جعلت أولا الانقسام بين البلاشفة والأحزاب الاشتراكية « باستثناء الشيوريين الاجتماعيين اليساريين » التي تمسكت بأن الثورة ما زالت في مرحلتها الديمقراطية انقساما بلا رجعة ، فبمجرد قبول الطابع البرولتاري للثورة صار أولئك الذين يتمسكون بوجهة النظر الديمقراطية من انصار الثورة المضادة ، بحكم المنطق والضرورة معا ، نية أن لم يكن عملا . وثانيا كان يعنى البت في مصر الجمعية التأسيسية ، تاج الثورة الديمقراطية، التي تتحول الى ظاهرة نابية تاريخيا متى انقضت هذه المرحلة لتحل محلها الثورة الاشتراكية البرولتارية . أن القضية الملتهبة الخاصة « بالسلطة المزدوجة » ، أي الصراع بين السوفيات والأجهزة النيابية للديمقراطية البورجوازية التي ظلت مشتعلة منذ ثورة فبراير قد حلت أخيرا . . ولم يعد أمام الجمعية التأسيسية الا أن تسلم أو تمنح . وكل رأى يذهب الى أن أي تصرف ضد الجمعية التأسيسية كان نتيجة لقرار مفاجيء لم يكن موضع تفكير طويل بسبب أي شيء حدث ، وقع بعد أن اجتمعت الجمعية ، رأى خاطئ تماما . أن تصرف البلاشفة كان نتاج سياسة مدروسة ورؤية واضحة للنمو التقدمي للثورة من مرحلتها البورجوازية الديمقراطية الى الاشتراكية البرولتارية .

لقد كان نشر أطروحة لينين عن الجمعية التأسيسية بمثابة اعلان الحرب على الجمعية وعلى الأحزاب السياسية التي كان يحتمل أن تسيطر عليها . وكانت تصرفات الأسابيع الثلاثة التالية مجرد خطوات تكتيكية في حملة كانت استراتيجيتها الرئيسية مقررة سبقا . ففي ٣٠/١٧ ديسمبر ١٩١٧ اعتقل أحد زعماء الثوريين الاجتماعيين اليمينيين هو آفكسنييف ومعه بعض انصاره ، لا « بوصفه عضوا في الجمعية التأسيسية » كما قالت افتتاحية في أرفستيا ، بل « لتنظيم مؤامرة ضد الثورة » (١) . وكانت هذه أول مرة اتخذت فيها مثل هذه الاجراءات مع ممثلى حزب اشتراكي .

وفي ٢٠ ديسمبر / ٢ يناير ١٩١٨ صدر مرسوم من مجلس القوميساريين بدعوة الجمعية الى الانعقاد في ١٨/٥ يناير ١٩١٨ بشرط أن يحضرها نصف الأعضاء على الأقل (٢) ، وصدر بعد ذلك بيومين قرار من اللجنة المركزية التنفيذية بدعوة المؤتمر الثالث للسوفيات في روسيا كلها الى الانعقاد في يناير ٢١/٨ ١٩١٨ ومؤتمر مندوبى الفلاحين

(١) أرفستيا ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ .  
(٢) ١ - ٢ . م . مالفسكي المرح السابق ( ١٩٣٠ ) ص ١٤٤ - ١٤٥ .

لعموم روسيا بعد ذلك بأيام قليلة . وأشار زينوفيف ، الذى عاد مرة أخرى الى مركزه السابق بوصفه منفذ ارادة لينين المطيع ، الى هذا القرار وفسره بوضوح على أساس المذهب اللينيني :

«نحن نرى فى التنافس بين الجمعية التأسيسية والسوفياتات انزعاج التاريخي بين ثورتين ، الثورة البورجوازية والثورة الاشتراكية . فانتخابات الجمعية التأسيسية صدى للثورة البورجوازية الاولى فى فبراير ، ولكنها ليست بالتأكيد صدى لثورة الشعب الاشتراكية » .

وكانت صياغة القرار تحد سافر . فقد ندد بشعار « كل السلطة للجمعية التأسيسية » باعتبارها نقطة التقاء عناصر كلها بلا استثناء من عناصر الثورة المضادة ، وباعتباره ستارا يخفى صيحة « لتسقط السوفياتات » ، والغرض من القرار « تأييد القوة المنظمة للسوفياتات كلها للنصف اليسارى من الجمعية التأسيسية ضد النصف اليميني البورجوازي المتساهل » . وقد علق سوخانوف المنشفى على هذا القرار فى جفاف مشير الى المشكلة المنطقية : اذا كانت الاحداث الجارية جزءا من الثورة البورجوازية ، فان الجمعية التأسيسية يجب أن تحظى بالتأييد الكامل واذا كانت هذه الاحداث فى الواقع ثورة اشتراكية فانه ينبغى عدم دعوتها الى الانعقاد أصلا (٢) . بيد أن التكتيك الذى وقع عليه الاختيار ، برغم انه كان فى الغالب حلا وسطا نتيجة للمناقشات فى الحزب ، كان أكثر وقعا . وقد حلل هذا التكتيك تحليلا صائبا فى احتجاج أصدرته العناصر غير البلشفية فى اللجنة المركزية التنفيذية الاولى التى عينها المؤتمر الاول للسوفياتات فى روسيا كلها ، والتى ظلت قائمة كمجرد ظل لما كانت عليه ، وكانت شرعية وجودها نفسه موضع شك . وجاء فى الاحتجاج أن الغرض من دعوة مؤتمر السوفياتات الثالث لروسيا كلها هو « نسف الجمعية التأسيسية » (٣) .

وتمت الاستعدادات للحملة فى اجتماع اللجنة المركزية التنفيذية فى ١٦/٣ يناير سنة ١٩١٨ (٤) ، الذى صيغ فيه مشروع « إعلان

(١) « Protokoly Zasedaniy VTsIK2 Sozyva » ( ١٩١٨ ) ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٢) نفس المرجع ص ١٧٩ .

(٣) قررت اللجنة المركزية التنفيذية الثانية فى أول اجتماع لها فى ١٩/٦ نوفمبر إنهاء وجود اللجنة الاولى رسميا . ومع ذلك ظلت اللجنة الاولى تجتمع وقد نشرت سجلات اجتماعاتها منذ ١٩/٦ نوفمبر ١٩١٧ الى ٢٤/١١ يناير ١٩١٨ فى Krasnyi Arkhiv رقم ٣ ( ١٠ ) ١٩٢٥ ص ٩٩ - ١١٣ . وكان معظم أعضائها من المناشفة والثوريين الاجتماعيين اليمينيين .

(٤) أن سجل هذا الاجتماع غير موجود فى بروتوكولات اللجنة التنفيذية المركزية الثانية .

حقوق الجماهير الكادحة المستقلة » لتقديمه الى الجمعية التأسيسية . وقد استهل الاعلان بالبيان الدستورى الذى اشرنا اليه من قبل :

١ - اعلن ان روسيا جمهورية سوفيات مندوبى العمال والجنود والفلاحين . وكل السلطة فى المركز والاقاليم لهذه السوفياتات .

٢ - اقيمت الجمهورية السوفيتية الروسية على اساس اتحاد من امة حرة فى صورة فدرال للجمهوريات السوفيتية .

وجاء بعد ذلك سرد مسهب للمبادئ ينطوى على تأييد ، على لسان الجمعية التأسيسية ، للسياسة السوفيتية والتشريع السوفيتي ، ثم تلاه فقرتان تتضمنان تنازلا من جانب الجمعية التأسيسية عن كيانها :

« لما كانت الجمعية قد انتخبت على اساس قوائم حزبية وضعت قبل ثورة اكتوبر ، فى وقت لم يكن فى استطاعة الشعب أن يقوم بعد بجمهرته ضد المستغلين ولم يكن قد جرب بعد مدى بأس مقاومة المستغلين دفاعا عن امتيازاتهم الطبقية ، ولم يكن قد بدأ فى بناء المجتمع الاشتراكي بصورة عملية ، فان الجمعية التأسيسية ترى انه من الخطأ تماما ، حتى من الناحية الرسمية ، أن تضع نفسها فى مواجهة سلطة السوفيت » .

« والجمعية التأسيسية اذ تؤيد سلطة السوفيت وما يقرره مجلس قوميسيرى الشعب ، تدرك أن مهمتها تقتصر على وضع المبادئ الاساسية العامة لاعادة بناء المجتمع اشتراكيا » (١) .

وحتى لا يغفل احد عن مغزى هاتين الفقرتين نشرت اوفستيا فى عدد ١٧/٤ يناير ١٩١٨ ، اليوم السابق على اجتماع الجمعية ، نص قرار صادر أيضا من اللجنة التنفيذية المركزية وكانت صياغته حاسمة لا سبيل الى الخطأ فى معناها :

« على اساس كل انجازات ثورة اكتوبر وطبقا لاعلان حقوق الشعب الكادح والمستغل الذى صدر فى اجتماع اللجنة التنفيذية المركزية فى ٣ يناير سنة ١٩١٨ ، تكون كل السلطة فى الجمهورية الروسية للسوفياتات واجهزتها . ومن ثم فان اية محاولة من جانب أى شخص أو هيئة لاغتصاب هذه الوظيفة أو تلك من وظائف سلطة الدولة ستعتبر عملا من أعمال الثورة المضادة . وستحق اية محاولة من هذا النوع بكل الوسائل فى متناول السلطة السوفيتية ، بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة » (٢) .

(١) ا.س. مالينسكى ، نفس المرجع (١٩٢٠) ص ٦٤ - ٦٥ .  
(٢) Sobranie Zakonodaniya 1917-1918 رقم ١٤ المادة ٢٠٢ .

وكان القرار الصادر باعتبار « الكاديت » خارجين على القانون وكذلك اعتقال عدد من زعماء الثوريين الاجتماعيين قد جعل احتمال أى هجوم من جانب الجمعية التأسيسية ضعيفا . ولكن نعمة الحرم التى تنطوى عليها الاجراءات التى اتخذت ترجع الى تخوف بعض البلاشفة ، على غير أساس كما أثبتت الحوادث بعد ذلك ، مما للجمعية التأسيسية من هيبة مفترضة بين الجماهير . وعندما اجتمعت الجمعية فى ١٨/٥ يناير ١٩١٨ احتل سفردلوف المنصة ، التى كان المفروض أن يحتلها أكبر الأعضاء سنا طبقا للتقاليد ، وأعلن باسم اللجنة التنفيذية المركزية افتتاح الجلسة . وقال ان الثورة الفرنسية أصدرت « اعلان حقوق الانسان والمواطن » الذى كان « اعلانا بحقوق حرية استغلال اولئك الذين لا يملكون وسائل الانتاج وادواته » ، ويجب على الثورة الروسية ان تصدر اعلان الحقوق الخاص بها . ثم قرأ مشروع الإعلان الذى اعد قبل ذلك بيومين بواسطة اللجنة التنفيذية المركزية وطالب فى ايجاز الى الجمعية ان تقره .

وتدل الاجراءات التالية الى أى حد كانت الجمعية غير حقيقية ومدى الاختلافات الأساسية فى المذهب بين عناصرها . فقد انتخب للرئاسة شيرنوف ، من زعماء الثوريين الاجتماعيين اليمينيين ، بأغلبية كبيرة ضد سيريد ونوفا ، من الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، التى كان البلاشفة يؤيدونها . وتحدث بوخارين ، عن البلاشفة ، فى طلاقة عن القضايا المباشرة للثورة الاشتراكية .

« ان الخط الفاصل الذى يقسم فى هذه اللحظة الجمعية الى . . معسكرين لا يمكن التوفيق بينهما ، معسكرى مبادئ - ان هذا الخط الفاصل يقوم بين اتجاهين : من أجل الاشتراكية او ضد الاشتراكية . » . وكان شيرنوف قد أعلن من المنصة « ارادة الاشتراكية » .

« ولكن ما هى الاشتراكية التى تحدث عنها المواطن شيرنوف ؟ هل هى الاشتراكية التى ستأتى بعد ٢٠٠ سنة ويحققها أحفادنا ؟ هل كان يتحدث عن هذه الاشتراكية ؟ نحن نتحدث عن الاشتراكية الحية والخلاقة والفعالة الآن ، التى لا نريد التحدث عنها فقط ، بل ان نحققها ايضا . وهذا ، ايها الرفقاء ، هو ما نقول عنه اشتراكية فعلا » .

وتهرب اشتاينبرج ، المتحدث باسم الثوريين الاجتماعيين اليساريين والذى كان وزيرا للعدل فى مجلس القوميسريين من الحديث عن الموضوع من ناحية المبدأ ولكنه قال ان وقت مناقشة السياسة « وهو ما كان يقترحه الثوريون الاجتماعيون اليمينيون » قد مضى وان الوظيفة الوحيدة للجمعية ، باعتبارها « ابنة الشعب » ، هى ان « تخضع لارادة الشعب الكادح كما جاءت فى برنامج سوفيت مندوبى العمال والجنود » . وكان

خطاب سيرتلى ، من المناشفة ، على صعيد نظرى مرتفع المستوى ادراكا وانساقا . فقد تحدث ، بأسهاب طويل جدا ، كما ظل المناشفة يتحدثون منذ أربعة عشر عاما . ضد « محاولات الفوضى فى تطبيق الاقتصادى الاشتراكى فى بلد متخلف » ، واحتج بأن الصراع الطبقي للعمال من أجل تحريرهم نهائيا . لا يمكن ان يتم الا فى ظروف « السيادة الشعبية التى تقوم على حق التصويت العام المساوى » (١) . واستمرت الخطابات دون قيود حوالى اثنتى عشرة ساعة . ولكن معظم ما قيل لم تكن له صلة بالعالم الخارجى . وتجاهلت الجمعية التحدى الجاف الذى انطوى عليه اعلان السوفيت ، كما تجاهلت موضوع تركيز السلطة الفعالة فى ايدي البرولتاريا والحكومة السوفيتية ، فلم يقترح احد حكومة أخرى تتولى السلطة بدلا منها . ولم تكن هناك حكومة أخرى يمكن اقتراحها . وفى هذه الظروف لا يمكن ان تنتهى المناقشة الى شيء .

وفى منتصف الليل رفض الاعلان البلشفى بأغلبية ٢٣٧ ضد ١٣٨ صوتا ووفق على الاقتراح الذى تقدم به الثوريون الاجتماعيون اليمينيون بمناقشة الأمور السياسية الجارية . واستمرت المناقشة . وفى الساعات الأولى من الصباح قام أحد البلاشفة . واشكولينكوف ، وأعلن أنه بالنظر الى الأغلبية المضادة للثورة فى الجمعية فإن البلاشفة سيفادرونها . وبعد ذلك بساعة انسحب الثوريون الاجتماعيون اليساريون ايضا . وعندئذ قررت اللجنة المركزية الحزب البلشفى ، التى كانت منعقدة فى مكان آخر من البناء ، أن تتصرف . وذهب الضابط البحرى الذى كان على رأس الحرس ، واسمه زلزينكوف . الى رئيس الجمعية وأعلنه بأنه تلقى تعليمات بانتهاء الاجتماع « لأن الحرس متعبون » (٢) . وفى فترة الارتباك التالية قرئ على الجمعية قراران أحدهما خاص بالمسألة الزراعية والثانى ببدء موجه الى دول الحلفاء من أجل السلام وأعلنت الموافقة عليهما . ومما يدل على أفلاس الجمعية أنها لم تستطع ان تفعل أكثر من أن تكرر ما كان قد فعله المؤتمر الثانى للسوفييتات فى روسيا كلها فى صبيحة يوم الثورة منذ عشرة أسابيع . وقبل الساعة الخامسة صباحا تأجلت الجلسة اثنتى عشرة ساعة . ولكنها لم تجتمع بعد ذلك قط . وبعد ذلك بساعات اجتمعت اللجنة المركزية التنفيذية فى نفس اليوم وألقى فيها لينين خطابا استمر ساعتين ثم أصدرت قرارا

(١) ١ - س . مالفسكى ، المرجع السابق ( ١٩٣٠ ) ص ٢٦ - ٣٠ - ٣٥ .

٥٠ - ٥١ .

(٢) نفس المرجع ص ١١٠ . ومن الواضح ان هذه التعليمات تلقت مباشرة من لينين

( نفس المرجع ص ٢٦٧ ) .

بحل الجمعية رسميا (١) . ومنعت من الاجتماع ثانية بوسيلة بسيطة هي وضع حرس على أبواب قصر توراييد .

ان ماركس ، في مناقشته لانقلاب لويس بوناپرت في ٢ ديسمبر ١٨٥١ ، علق في عبارة مشهورة على اسلوب سابقة في هذا المضمار . « ان كرومويل عندما حل البرلمان الطويل ، سار بمفرده وسطه واخرج ساعته لكي لا يظل لهذه الهيئة وجود دقيقة واحدة بعد الموعد الذي حدده لها ، ثم اخرج كل عضو فرد بعبارات تهكمية لاذعة مرحلة . اما نابليون ، وهو ازال شانا من سابقه الذي حدا حذوه ، فانه على الأقل ذهب الى المجلس التشريعي في يوم ١٨ برومير وقرا - وان كان بصوت مرتعش ، على المجتمع الحكم باعدامه » (٢) .

وكل فترة في التاريخ لها رموزها الحاسمة الخاصة بها . وكان حل الجمعية التأسيسية لعموم روسيا بواسطة جندي بحري مسلح « لان الحرس متعبون » أحد هذه الرموز . وكان هذا الازدراء يخفي وراءه نوعا من التوتر في دوائر البلاشفة خشية ما قد ينجم عن هذا التصرف الباتر . وكانت هناك مظاهرة قامت عند اجتماع الجمعية وفرقها الجنود وقتل عدد من الاشخاص المختلفين وصفوا بانهم «مظاهرون سلميون » مرة ، وبانهم « متآمرون مسلحون » مرة اخرى (٣) . ولكن حل الجمعية نفسه مر بدون احتجاج تقريبا ، وقد قال أحد الأعضاء اليمينيين في السوفيت ، لا يعطف على الثوريين الاجتماعيين ولا على البلاشفة ، رايًا يبدو انه يعكس الاحساس السائد بدقة :

« ان الاحساس بالظلم ، الذي وقع من البلاشفة ضد الجمعية التأسيسية كان يخفف منه الى حد كبير ان الناس لم يكونوا راضين عن الجمعية نفسها بسبب ، تصرفها غير المشرف ، كما كان يقال ، وبسبب ضعف رئيسها سترونوف وتراجعها . لقد القى اللوم على الجمعية التأسيسية اكثر مما القى على البلاشفة الذين حلوها » . (٤)

(١) « أعمال لينين » XXII ص ١٨٤ - ١٨٧ .

(٢) « أعمال ماركس وانجلز » VIII ص ٣٩٨ .

(٣) برافدا في ١٩/٦ يناير سنة ١٩١٨ . ويقول سوكولوف ، وهو أحد أعضاء الجمعية التأسيسية من الثوريين الاجتماعيين ، ان المظاهرة نظمها الثوريون الاجتماعيون وان المظاهرين كانوا عزلا من السلاح ، ويضيف أن شعب بتروجراد ظل سلبيا : « ولم نستطع أن ندفعهم الى العمل ضد الحركة البلشفية » . ( « ارشيف الثورة الروسية » ( برلين ) XIII ( ١٩٢٤ ) ص ٦٥ - ٦٦ ) .

(٤) ف . ب . ستانكفيتش « ١٩١٤ - ١٩١٩ » Vospominaniya ( برلين ١٩٢٠ ) ص ٣٠٢ . وكان سرد سوكولوف في المؤلف المشار اليه في الحاشية السابقة مماثلا تماما لذلك .

لقد كان ما حدث دليلا آخر على عدم وجود اي اساس راسخ او اي تأييد شعبي عريض في روسيا لمؤسسات الديمقراطية البورجوازية ومبادئها .

ومن ثم عندما اجتمع المؤتمر الثالث للسوفيئات في روسيا كلها في قصر توراييد في ٢٣/١٠ يناير ١٩١٨ وجد نفسه الوريث الطبيعي وان كان هو الذي عين نفسه وريثا ، للجمعية التأسيسية وافر على الفور حلها رسميا . وبعد انشاد نشيد « الدولية » عزف ايضا « المارسييز » على اساس انه « تذكرة تاريخية بالطريق الذي قطع » . وجاء تفسير الرمز بقلم الموظف التحمس الذي كان يدون سجلات المؤتمر الرسمية اذ يقول « ان نشيد الدولية قد انتصر على المارسييز كما تركت الثورة البرولتارية وراءها الثورة البورجوازية (١) » . وكانت مهمة المؤتمر ، كما عرضها عليه رئيسه سفردلوف في خطابه الافتتاحي « بناء حياة جديدة للمستقبل واقامة سلطة تضم روسيا كلها » وعليه ان « يقرر ما اذا كانت هذه السلطة سترتبط بالنظام البورجوازي بأي رباط أم ان دكتاتورية العمال والفلاحين ستقوم نهائيا وبلا رجعة » (٢) . وكان لينين كعادته حريصا في التشخيص ولكن حاسما في نتائجه :

« ان من فهم معنى الصراع الطبقي ، ومغزى التخریب المنظم بواسطة الموظفين الرسميين ، يعرف أننا لا نستطيع مطلقا ان نقفز الى الاشتراكية .. وليست لدى أية أوهام فيما يتصل بحقيقة أننا بالكاد بدانا فترة التحول الى الاشتراكية واننا لم نصل الى الاشتراكية بعد . ولكنكم تكونون مصيبين اذا قلتم أن دولتنا جمهورية سوفيئات اشتراكية » (٣) .

وكرر مارتوف مرة أخرى راي البلاشفة :

« ان التحول الكامل الى الاشتراكية لا يمكن ان يتم الا بعد مجهود طويل سببه ضرورة اعادة خلق نظام سياسي بأكمله للمجتمع وتقوية المركز الاقتصادي للبلاد ، وبعد ذلك فقط نشرع في تحقيق شعارات الاشتراكية » (٤) .

ورد لينين متتبعا تطورات الاثنى عشرة سنة السابقة :

(١) « Tret' Vserossiiskii S'ezd Sovetov » ( ١٩١٨ ) ص ٣ .

(٢) نفس المرجع ص ٥ .

(٣) « أعمال لينين » XXII ص ٢٠٩ ، ٢١٢ .

(٤) « Tret' Vserossiiskii S'ezd Sovetov » ( ١٩١٨ ) ص ٢٥ .

« لقد تحدث البلاشفة عن الثورة البورجوازية الديمقراطية في ١٩٠٥ . ولكن الآن ، والسوفيات صاحبة السلطة والعمال والجنود والفلاحون .. قد قالوا كلمتهم ، سناخذ السلطة كلها وسنقيم بأنفسنا حياة جديدة ، في مثل هذا الوقت لا مجال للحديث عن الثورة البورجوازية الديمقراطية . وقد قال البلاشفة ذلك مرات فعلا في العديد من المؤتمرات والاجتماعات واللقاءات ، في صورة قرارات وبيانات ، في ابريل من العام الماضي (١) » .

ومن الناحية السياسية لم يكن هناك سبيل الى دحض حجة لينين . فان ثورة اكتوبر قد انتهت الموضوع سواء للخير أو للشر . فسواء كانت الثورة البورجوازية قد تمت أم لا ، وسواء كان الوقت قد حان للثورة البرولتارية أم لا - وأيا كانت العواقب النهائية للاجابة على هذه الأسئلة ان نفا أو ايجابا - فان الثورة البرولتارية حدثت فعلا ، وبعد اكتوبر ١٩١٧ لم يكن هناك انسان في استطاعته أن يمحو اثر ما حدث او أن يعود بالثورة الى صورتها البورجوازية الديمقراطية . فقد بدا ان النمو السياسي قد سبق النمو الاقتصادي . وهذا في الواقع هو ما قاله لينين في اسمية اكتوبر :

« ان روسيا قد لحقت ، بفضل الثورة ، بالبلاد المتقدمة في تنظيمها السياسي خلال شهور قليلة . ولكن ذلك لا يكفي . ان الحرب قاسية وهي تضع السؤال بصورة حاسمة لا فكاك منها : اما الفناء ، أو اللاحاق بالبلاد المتقدمة اقتصاديا ، أيضا » . (٢)

بيد ان فكرة النضوج السياسي المفاجيء فيها شيء من خرق الواقع والمذهب الماركسي . وكان لينين نفسه مدركا لهذا الحرج ، ففي عرضه للموقف بعد ذلك ، في خريف ١٩١٨ ، قدم تحليلا مختلفا تماما عما تقدم به في المؤتمر الثالث للسوفيات في روسيا كلها في يناير من نفس العام :

« نعم ، ان ثورتنا ثورة بورجوازية مادامنا نسير مع الفلاحين ككل .. ففي مبدأ الامر ، مع كل ، الفلاحين ضد الملكية ، ضد أصحاب الضياع ، ضد الاقطاع » وفي هذه الحدود تظل الثورة بورجوازية ، بورجوازية - ديموقراطية » . وبعدئذ ، مع أفقر الفلاحين ، مع شبه البروليتاريا ، مع جميع المستغلين ضد الرأسمالية ، ويعني ذلك ضد الفلاحين

(١) « أعمال لينين » XXII ص ٢١١ .

(٢) نفس المرجع XXI ص ١٦١ .

الأغنياء أيضا ، الكولاك والمضاربين ، وفي هذه الحدود تصير الثورة اشتراكية » . (١)

واستمر لينين يكرر ، بعد فترة انقطاع طويلة ، فكرة ماركس ( وان لم يستخدم العبارة نفسها ) عن الثورة « الدائمة » أو « غير المنقطعة » :

« ان محاولة اقامة حائط صيني مصطنع بين الواحدة والأخرى ، ان فصل الواحدة عن الأخرى بأى عنصر آخر باستثناء درجة استعداد البرولتاريا . ودرجة اتحادها مع فقراء الريف ، لهو اكبر انحراف عن الماركسية ، هو خط من قدرها ، هو استبدالها بالبرالية » . (٢)

ولم تكن هذه المصاعب في التحليل مدرسية بحتة . ففي تمكس تلك المعضلة التي تواجه ثورة اشتراكية تناضل للمء مكان الديمقراطية البورجوازية والرأسمالية البورجوازية الخالي في البناء الماركسي .

وعندما انتهت المناقشات في المؤتمر الثالث للسوفيات في روسيا كلها ، اقر المؤتمر « اعلان حقوق الشعب الكادح والمستغل » بعد ان حذفت منه العبارتان الاخيرتان اللتان صارتا بلامغزى ، وبناء على اقتراح كوميسرى الشعب للقوميات ، ستالين ، وافق المؤتمر كله باستثناء ٢٤ معارضا و ٣ ممتنعين ، من مجموع المندوبين وكانوا حوالي ٩٠٠ مندوبا ، على قرار « عن التنظيم الفدرالى للجمهورية الروسية » الذى تضيف الفقرة الاولى منه أساسا جديدا للنظام السوفيتي :

« تقوم الجمهورية السوفيتية الاشتراكية الروسية على أساس اتحاد اختياري للشعوب الروسية في صورة فدرال للجمهوريات السوفيتية لهذه الشعوب (٣) » .

واختفت كلمة « المؤقتة » التى كانت تضاف حتى ذلك الوقت الى عنوان « حكومة العمال والفلاحين » . واصدر المؤتمر تعليماته الى اللجنة التنفيذية المركزية لاعداد مشروع « المبادئ الأساسية لدستور الجمهورية الفدرالية الروسية » وعرضه على المؤتمر التالى .

(١) نفس المرجع XXXIII ص ٢٩٠ - ٢٩١ . وفي مارس ١٩١٩ أرخ لينين الانتقال اكثر دقة : « ان ثورتنا حتى لحظة تكوين لجان الفقراء ، أى حتى صيف أو خريف ١٩١٨ ، كانت الى حد كبير بورجوازية » ( نفس المرجع XXXIV ص ١٢٥ ) .

(٢) نفس المرجع XXXIII ص ٢٩١ .

(٣) نفس المرجع XXXIII ( ١٩١٨ ) ص ٨٢ .



## الفصل السادس

### دستور الجمهورية الاشتراكية السوفيتية الروسية

كان قرار « حكومة العمال والفلاحين » بنبذ وضعها المؤقت وبإضفاء السمة الجغرافية والايديولوجية على نفسها وبأن تضع لنفسها دستورا نظاميا ، يمثل نقطة تحول رمزية في تاريخها . ولم ينشئ الدستور الجديد صورا جديدة من الحكم بقدر ما عمد الى تسجيل وتنظيم تلك الصور التي كانت تتكون بواسطة المبادرات غير المنسقة التي انبثقت في اعقاب الانتفاضة الثورية ، وعكست المناقشات في لجنة الصياغة الخلافات التي تصحب عملية النمو الطبيعية ، وقد كانت هذه المرونة هي التي جعلت الدستور يظل قائما عبر سلسلة التعديلات والمواءمات التي استمرت طوال ثمانية عشر عاما من الثورة . وكانت خماسية الشهور الاولى من الثورة ابعدا ما تكون عن احترام القوالب الدستورية . اذ ان فترة صياغة الدستور كانت فترة ازمات خطيرة ومستمرة في كل من السياسة الاقتصادية والخارجية تهدد النظام ولا تترك وقتا للمشاكل الثانوية . فضلا عن أن الجمهورية التي يصاغ الدستور من أجلها كانت لاتزال تعتبر في نظر حكامها مرحلة انتقالية قصيرة في الطريق الى جمهورية اشتراكية ، أو فدرال من الجمهوريات الاشتراكية ، تضم العالم كله . ومن ثم لم يتوقعوا أن يستمر الدستور الذي يضعوه طويلا كأداة عمل . ولعل خير وصف لطابعه وأغراضه ما قاله أحد المؤرخين الحديثين عن دستور البعاقبة في ١٧٩٣ - لقد كان « مشروعا مبدئيا لمخطط سياسي » (١) .

(١) ر . ر . بالر « اثنا عشر من الحكام » ( بريستون ١٩٤١ ) ص ٤٢ .

وليس مما يدعو الى العجب في هذه الظروف أن الزعماء الرئيسيين لم يشتركوا بأنفسهم في وضعه . فقد شغلت اعادة النظر في برنامج الحزب ، التي كانت موضع مناقشات كثيرة في ذلك الوقت وان لم تتم الا بعد ذلك بعام ، اهتمام دوائر الحزب اكثر بكثير من وضع الدستور . ومهما بحث الباحثون في ثنايا خطابات لينين وكتاباتة العديدة في هذه الشهور فانهم لن يجدوا أية اشارة الى عملية وضع الدستور . فقد كانت فترة أزمة برست ليتوفسك ونقل العاصمة بسرعة من بتروجراد الى موسكو . ولم يحدث أى تقدم فيما يتصل بوضع الدستور طوال أكثر من شهرين ، باستثناء بعض مشروعات لدساتير أعدت في كوميساريتى الشؤون الداخلية والعدل وغيرهما (١) .

وعندما اجتمع المؤتمر الرابع للسوفيات ، في روسيا كلها في مارس لم يكن قد تم اعداد شيء للعرض عليه . وعندئذ قررت اللجنة المركزية التنفيذية في اول ابريل سنة ١٩١٨ بعد مداولة قصيرة انشاء لجنة لصياغة الدستور . وكان رئيسها سفردلوف ، رئيس اللجنة المركزية التنفيذية ، وأعضاؤها هم : ستالين ، خير الحزب في موضوع الجنسية والممثل الوحيد لمجلس القوميسريين في اللجنة ، وبوخارين وبوكروفسكى وكلاهما من مثقفي الحزب ، وستكوف ، وكان من الأشخاص الذين ظلوا مترددين فيما مضى بين البلاشفة والمناشفة وكان سكرتير اللجنة التنفيذية لسوفيت بتروجراد بعد ثورة فبراير وصار بعد ذلك محررا في ازفستيا ، ثم ممثلى كوميساريات الداخلية والعدل والجنسيات والحرب والاقتصاد القومى (٢) . وعملت اللجنة ثلاثة اشهر ووضعت صيغة اتفق عليها . ونشرت نتائج عملها في ٣ يولييه ١٩١٨ ، نفس اليوم الذي عرضت فيه على اللجنة المركزية للحزب توطئة لعرضها على المؤتمر الرابع للسوفيات في روسيا كلها .

وقد بدأ الدستور بمبادئ عامة . وتضمنت الفصول الأربعة الاولى نص « اعلان حقوق الشعب الكادح والمستغل » الذي أقره المؤتمر

(١) يوجد عدد من هذه المشروعات كملحق بكتاب ج - س . جورفيتش « قصة الدستور السوفيتى » ( ١٩٢٣ ) .  
وكان جورفيتش عضوا في لجنة الصياغة وكتابه هو المرجع الرئيس لعملية وضع الدستور .

(٢) « Protokoly Zasedani VTS IK 4 Sozyva » ( ١٩٢٠ ) ص ٧٣ - ٧٢ .  
ولم تكن هناك كوميسارية للاقتصاد القومى بالمعنى العادى : وكان بوخارين يمثل المجلس الأعلى للاقتصاد القومى .



الثالث للسوفيات . وتضمن الفصل الخامس سلسلة من « الأسس العامة » منها الطابع الفدرالى للجمهورية ، وفصل الكنيسة عن الدولة والمدرسة عن الكنيسة ، وضمان حرية القول والرأى والاجتماع للعمال بوضع الوسائل الفنية لانتاج الورق والنشرات والكتب ، وكذلك أماكن الاجتماع ، تحت تصرفهم ، والتزام جميع السكان بالعمل على أساس مبدأ « من لا يعمل لا يأكل » ، والتزام جميع العمال بالخدمة العسكرية دفاعا عن الجمهورية ، وحق المواطنة لجميع العمال الذين يعيشون على أرض سوفيتية وحق الالتجاء لكل الأجانب المضطهدين لأسباب سياسية أو دينية ، والفاء جميع ألوان التفرقة على أساس الجنس أو الجنسية . ثم تحول الدستور بعد ذلك الى الترتيبات العملية . فتناولت الفصول ٦ و ٧ و ٨ التنظيم فى المركز . فمعدد السلطة العليا هو « مؤتمر السوفيتيات فى روسيا كلها » المؤلف من ممثلى سوفيتات المدن على أساس مندوب واحد لكل ٢٥٠٠٠ صوت وممثلى سوفيتات الأقاليم على أساس مندوب واحد لكل ١٢٥٠٠٠ من السكان . وينتخب مؤتمر السوفيتات فى روسيا كلها « اللجنة التنفيذية المركزية لروسيا كلها » التى تتألف من عدد لا يزيد عن ٢٠٠ عضو وتمارس كل سلطات المؤتمرات فيما بين فترات انعقاده . وتعين اللجنة التنفيذية المركزية « مجلس قوميسيرى الشعب » الذى يقوم بوظيفة « الادارة العامة لشئون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الروسية » . ولكن يمتد اختصاصه ايضا لاصدار « المراسيم والأوامر والتعليمات » . وحدد الفصل الخامس وظائف « مؤتمر روسيا كلها » و « اللجنة التنفيذية المركزية » فى حين تناولت الفصول ١٠ و ١١ و ١٢ تنظيم مؤتمرات السوفيتات الاقليمية والمحلية وتاليف سوفيتات المدن والقرى (١) . وحدد الفصل الثالث عشر من لهم حق التصويت بمن « يكسبون عيشهم بالانتاج او العمل المفيد اجتماعيا » ، والجنود والعجزة ، واستبعد الأشخاص الذين يستخدمون عملا مأجورا وذوى الدخول الثابتة والتجار الخاصين والقساوسة والرهبان وموظفى الشرطة فى النظام السابق وعمالها . وتناولت المواد الباقية المسائل الروتينية التفصيلية .

ان وضع الدساتير يكون عادة ساحة قتال بين الاغراض المتعارضة ويحمل النتائج النهائية عادة آثار هذه الصراعات . وانخلت الخلافات

(١) ان ترجمة « سوفيتات القرى » مصطلح تقليدى وان كان قميئا بأن يؤدى الى خطأ كبير كما يتبين من اشتراط « القرى » التى يتراوح عدد سكانها بين ٣٠٠ و ١٠٠٠ « شخص » اما لفظة « عزبة » (Selo) فهى محملة ريفية غير محددة المساحة أو السكان .

التي دارت فى خلفية عملية وضع الدستور الأول للاتحاد السوفيتى ثلاث صور لا يكاد يمكن التمييز بينها . فقد كانت تمثل صراعا بين أولئك الذين يسعون الى تقوية سلطة الدولة وأولئك الذين يسعون الى اضعافها وبين أولئك الذين يريدون توزيع السلطة والمبادرة بين السلطات المحلية وأولئك الذين يريدون تركيز السلطة والتنظيم فى المركز ، وبين أولئك الذين ارادوا ان يطبقوا المبدأ الفدرالى بفعالية حقيقية وأولئك الذين ارادوا ، بصورة أو أخرى ، ان ينشئوا الجمهورية « الواحدة التى لا تقبل التقسيم » . وكانت المجموعة الاولى تتألف من الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، الذين كانوا يمثلون هذه الاتجاهات تقليديا ، وان كانت تضم غيرهم ايضا ، وكان أبرز المتحدثين باسمها فى لجنة الصياغة هو رايزنر ممثل قوميسر الشعب للعدل . بيد ان وجهات نظرها كانت مصبوغة بشيء من الطوبائية غير العملية بحيث ان الواقعيين الأكثر صلابة كانوا فى الغالب سينتصرون عليهم حتى ولو لم تكن لديهم حجة لا تقاوم فى الأوضاع الملحة التى تحيط بنظام ثورى مناضل يتعرض لآخطار جسيمة . ولكن المناقشات التى دارت فى لجنة صياغة الدستور وضعت الانماط الأساسية لكثير من الجدل السوفيتى السياسى اللاحق .

وكان مذهب البلاشفة فى الدولة ينطوى على تناقض متأصل فى التعاليم الماركسية أصلا . فقد قبل ماركس وانجلز تماما العداء الاشتراكى التقليدى للدولة الاضطهادية الذى بلغ ذروته فى الاعتقاد بأن الدولة ستذوى كلية فى ظروف الاشتراكية ، وأدركا فى نفس الوقت الحاجة الى اقامة جهاز دولة قوى لاتمام انتصار الثورة وارساء قواعدا عن طريق دكتاتورية البرولتاريا . وقد واجه لينين ، الذى خص تحليل مذهب ماركس فى الدولة بكتاب من افضل مؤلفاته اصدره فى امسية الثورة بعنوان « الدولة والثورة » ، المعضلة بأن اعتبر دكتاتورية البرولتاريا وسيلة مؤقتة ضرورية مادامت بقايا سلطة البورجوازية لم تمح بعد ، ولكن مصيرها ، مثل كل صور الدولة الأخرى ، ان تذوى عندما يتحقق الهدف الشيوعى النهائي (١) . وهكذا صار فى وسع الزعماء البلاشفة ان يدافعوا وهم محتفظون بالتقليد الاشتراكى المتأصل الجذور من العداء للدولة ، عن ضرورة تقوية الدولة كاجراء انتقالى ظهرت ضرورته القصوى بصورة متزايدة فى شتاء ١٩١٧ - ١٩١٨ المظلم وصيف ١٩١٨ الأشد اظلاما .

ان عدم الثقة فى الدولة والمعارضة للاسلوب البرلمانى البورجوازي اللذين يكمنان فى أعماق النظرية الماركسية دفعا الكثيرين ، حتى من

(١) انظر العاشية « ١ » : « نظرية لينين فى الدولة » بعد آخر الفصل التاسع .

لسلطة الدولة ، بل على المصالح الحقيقية للطبقات الكادحة في الجمهورية الروسية » . (١)

وفي المناقشة الخاصة بالدستور في المؤتمر الخامس للسوفيات أراد أحد المتحدثين استبعاد لفظي « فدرال » و « جمهورية » على أساس انهما ينطويان على ما يشتم منه رائحة المفهوم القديم المستبعد للدولة وأنه يطلق على الكائن الجديد اسم « كوميون العمال لروسيا كلها » . (٢)

وأدت هذه الانحرافات السندكالية التي تدخل ستالين الذي تقدم بمجموعة من الأفكار الى لجنة الصياغة وحصل على الموافقة عليها بأغلبية الأصوات كأساس لعملها . وكانت تتضمن تذكيرا بأن « خطة الدستور التي تقوم بوضعها اللجنة الآن يجب أن تكون مؤقتة ، حيث أن المقصود بها أن تطبق في فترة الانتقال من النظام البورجوازي الى النظام الاشتراكي » ، ومن ثم فإنها يجب أن تأخذ في الاعتبار « المسائل المتعلقة بدكتاتورية البرولتاريا وفقراء الفلاحين ، وتنظيم السلطة كتمير عن هذه الدكتاتورية .. الخ - وهي مسائل لا علاقة بها بالنظام الاشتراكي الذي لن تكون فيه طبقات أو أجهزة قوة » (٣) . وهكذا بقي زوال الدولة هو المثل الأعلى النهائي . ولكن في فترة التحول لابد أن تنطبق صورة دولة الجمهورية الاشتراكية السوفيتية على أنماط من السيادة الإقليمية مألوفة في العالم الرأسمالي . وقد جمعت المادة ٩ من الدستور النهائي مهارة بين الاعتراف بالطابع الانتقالي للدولة السوفيتية مع التذكير بأنها يجب أن تكون قوية ما بقيت :

« أن الهدف الرئيسي لدستور الاتحاد السوفيتي ، الذي يقصد به فترة الانتقال الراهنة ، هو إقامة دكتاتورية برولتاريا المدن والريف وأفق الفلاحين في صورة سلطة قوية تضم روسيا السوفيتية كلها بغرض السحق الكامل للبورجوازية والفناء استغلال الإنسان للإنسان وإقامة الاشتراكية التي لن يكون في ظلها انقسامات طبقية ولا سلطة دولة » .

بيد أنه لما كانت « إقامة الاشتراكية » لا يمكن تصورها إلا على نطاق دولي فإن الاتحاد السوفيتي هو مجرد أول وحدة في فدرال عالمي

البلاشفة ، في اتجاه السندكالية ، وكان الثوريون الاجتماعيون اليساريون يتسمون بجنوح واضح نحو السندكالية أصلا . وطالما كانت الديمقراطية البورجوازية تقليدا حيا كان البلاشفة والسندكاليون يستطيعون أن يجدوا عاملا مشتركا في الهجوم عليها . فكلاهما كان يعتبر « المواطن » في الديمقراطية البورجوازية تجريدا مجزئا وعامل الإنسان بوصفه عضوا في طبقة من المنتجين أساسا . ومن ثم لم يكن مما يدعو الى الدهشة أن أشد الهجمات على مفهوم الدولة السوفيتية القوية كانت ذات صبغة سندكالية . بل الواقع أن السوفيتيات نفسها ، وهي أصلا تنظيمات مهنية أكثر منها تنظيمات إقليمية ، جعلت هذا الاتجاه أسهل (١) . وقد خرج من قوميسارية العدل مشروع دستور في يناير ١٩١٨ يعتبر نموذجا سندكاليا بحثا . فكان يقترح أن تكون الجمهورية مؤلفة من خمسة فدرالات من العمال - « عمال الأرض وعمال الصناعة وموظفي المؤسسات التجارية وموظفي الدولة وموظفي الأشخاص الخاصين » (٢) . ولم يكن هذا الاقتراح مجرد كائن مشوه كما يتبين من خطاب المتحدث باسم الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، تروتوفسكي ، في اجتماع « اللجنة التنفيذية المركزية » التي عينت لجنة الصياغة . فقد قال تروتوفسكي بوضوح أن الدستور مفهوم بورجوازي ، وأن الدولة الاشتراكية لا يمكن أن تكون سوى « مركز لتنظيم العلاقات الانتاجية والاقتصادية » ، وأن مهمة اللجنة أن تضع « ليس دستورا بالمعنى المألوف ، بل العلاقات المتبادلة التي يجب أن تسود بين أجهزة السلطة المختلفة في حدود ما يستطيع أن نتحدث عن السلطة على الأشخاص (٣) » . ولم يطرح الأمر من حيث المبدأ على التصويت في « اللجنة التنفيذية المركزية » ، واستمر رايزنر طوال شهر ابريل ١٩١٨ يعبر عن هذه الأفكار في صياغة الدستور :

« أنه لما لا غنى عنه أن نتذكر أن التنظيم الإقليمي والفدرالية الإقليمية لا يمكن أن يصلحا أساسا لحل مشاكل الدولة في جمهورية اشتراكية . أن فدرالنا ليس تحالفا من الحكومات أو الدول الإقليمية ، بل فدرالا من التنظيمات الاجتماعية - الاقتصادية . فهو لا يقوم على رموز إقليمية

(١) وقد وصف لينين مرة « نظرية أن التمثيل يجب أن يكون على أساس الصناعات بأنها » نواة النظام السوفيتي « (١) . رانسوم « ستة أسابيع في روسيا في ١٩١٩ » (١٩١٩) (ص ٨٠ - ٨١) . وكان ميذا « سيطرة العمال » في الصناعة الذي ظهر في الشهور الأولى للنظام ينطوي أيضا على دلالات سندكالية .

(٢) ج . س . جورفيتش - المرجع السابق (١٩٢٣) ص ١٠٢ - ١٠٧ .

(٣) Protokoly Zasedaniy VTSIK 42 Sozyva (١٩٢٠) ص ٧٠ - ٧٢ .

(١) ج . س . جورفيتش ، المرجع السابق (١٩٢٣) ص ١٤٢ .

(٢) Pyatyi Vserossiyskiy S'ezd Sovetov (1918) ص ١٩٣ .

(٣) ج . س . جورفيتش ، المرجع السابق (١٩٢٣) ص ٢٣ - ١٤٦ - ١٤٧ .

ولم تدرج هذه الأفكار في مجموعة أعمال ستالين .

مقبل للجمهوريات الاشتراكية (١) . وبهذا المعنى أيضا تعتبر « فترة انتقال » .

وقد انعكس الصدام الكامن بين مفهوم الدولة الانتقالية التي ستنتهي بفنائها ذاتها ومفهوم دكتاتورية البروليتاريا القوية بدرجة كافية لسحق المعارضة البورجوازية في الصراع بين الحكم الذاتي المحلي والركزية أيضا . وكانت السمة الكامنة في البناء السوفيتي أنه شيد حول سوفيات قائمة فعلا واكتسبت درجة معينة من التنظيم قبل أن تصبح أجهزة دستورية لسلطة الدولة . وقد تأكد المرة تلو المرة أن الدستور كان مجرد تسجيل لصور تبلورت تلقائيا بواسطة الجماهير نفسها .. وعلى حد قول مقرر المؤتمر الخامس للسوفيات كان البناء السوفيتي قد قام فعلا عمليا قبل أن يدون كتابة بوقت طويل (٢) . وكانت السوفيات أصلا ، وظلت الى حد ما باستمرار ، جميعات فضفاضة لا نظامية بدون وظائف محددة بوضوح . وكانت سوفيات القرى ، التي لم تنشأ بناء على أى قواعد محددة أو موحدة (٣) ، تتجمع لتؤلف مؤتمرات السوفيات للمراكز الريفية « فولوست » ، وكانت هذه تتجمع بدورها لتؤلف مؤتمرات السوفيات الإقليمية « أوبوزد » (٤) ، وكانت المؤتمرات الإقليمية تتجمع مع سوفيات المدن ، التي تتألف على أساس مهني مختلف ، لتؤلف مؤتمرات سوفيات المحافظات ، وتتجمع هذه بدورها

(١) وهكذا كان منطقيا أن منح الدستور حقوق المواطنة « للأجانب الذين يعملون داخل اقاليم الاتحاد السوفيتي بشرط أن يكونوا منتسبين الى الطبقة العاملة أو الفلاحين الذين لا يستخدمون عملا مأجورا » ( المادة ٢٠ ) . وكان أصل هذه المادة قرارا من اللجنة التنفيذية المركزية فسد به أساسا مصلحة أسرى الحرب من الألمان والنمساويين والمجريين .

(٢) Pyatyl Vserossüskii S'ezd Sovetov ( ١٩١٨ ) ص ١٩٠ .

(٣) كانت أصغر السوفيات نماذج « للديموقراطية المباشرة » أي هيئات مؤلفة من جميع المواطنين ( أو من جميع عمال المصنع في حالة سوفيات المصانع ) . وكانت السوفيات الكبيرة تتألف من مندوبين ينتخبهم المواطنون أو العمال ليمثلوهم ، وكانت في الأيام الأولى تعزز من السوفيات البسيطة باسم « سوفيات المندوبين » .

وكان الروس « البيض » يطلقون اسم « أرض سوفيات المندوبين » على إقليم الجمهورية السوفيتية .

(٤) أدخل المؤتمر السابع للسوفيات في روسيا كلها في ديسمبر ١٩١٩ تعديلا مؤداه أن مؤتمرات سوفيات المقاطعة يجب أن يتألف من مندوبين سوفيات المدن ، بالإضافة الى سوفيات الريف ، في المقاطعة (S'ezdy Sovetov RSFSR v Postanovleniyakh) ( ١٩٢٩ ) ، ص ١٤٩ .

أيضا لتؤلف مؤتمرات المناطق « أوبلاست » (١) . وكان مؤتمر سوفيات روسيا كلها يتكون من مندوبين أما عن مؤتمرات المحافظات أو مؤتمرات المناطق وعن سوفيات أكبر المدن التي كانت خارج نطاق الدرجات الدنيا من نظام المؤتمرات . وكانت السوفيات المحلية ، في المدينة أو الريف ، هي المصدر المفترض للسلطة حيث أن مؤتمرات السوفيات على المستويات المختلفة ومؤتمر السوفيات لروسيا كلها في القمة تنبثق منها ، وكان لينين يعتبر الطابع اللا نظامي للسوفيات هو ذاته فضيلتها .

« فكل الرسميات والقيود البيروقراطية تخفى من الانتخابات ، وتقرر الجماهير نفسها نظام الانتخاب ومواعيده مع كامل الحق في عزل من ينتخبونه » . (٢)

وتؤلف السوفيات ، مثلما فعل كوميون بلويس ، « نوعا جديدا من الدولة » ، خال من السمات الضارة التي تنسب بها للدولة البيروقراطية القديمة ويحل محلها . وقد أصدر المؤتمر الثاني للسوفيات إعلانا في لحظة الثورة جاء فيه « أن كل السلطات حيثما تكون تنتقل الى سوفيات مندوبى العمال والجنود والفلاحين الذين يجب أن يعملوا على ضمان النظام الثوري الحقيقي » . (٣)

بيد أن هذا المفهوم المثالي للسلطة لم يعش في مواجهة التجربة . فتلقائية الحركة التي خلقت السوفيات في المصنع والقرية في جميع أنحاء البلاد كانت تعني أن تصرفاتها المستقلة ستكون غير منتظمة وغير منسقة وضد حسن الإدارة . وبعد ثورة أكتوبر بذلت محاولة بقرار من قوميسارية الشعب للشئون الداخلية لتحديد وضع السوفيات المحلية في النظام الجديد :

« أن السوفيات هي أجهزة الإدارة محليا ، هي أجهزة السلطة المحلية ويجب أن تضع تحت سيطرتها كل المؤسسات ذات الطابع الإداري والاقتصادي والمالي والثقافي - التربوي ... »

وكل من هذه المنظمات ، حتى أصغرها ، تتمتع باستقلال ذاتي كامل في المسائل ذات الطابع المحلي ، ولكنها تتبع في نشاطها المراسيم والقرارات العامة التي تصدرها السلطة المركزية وقرارات تنظيمات

(١) كانت ( الأوبلاست ) مرحلة اختيارية وليست إجبارية مائة في نظم مؤتمرات السوفيات . « Sobranie Uzakoneni, 1901-1918 » رقم ٩٩ مادة ١٠١٩ .

(٢) « أعمال لينين » XXII ص ٦٤٥ .

(٣) نفس المرجع XXII ص ١١ .

السوفيت الأعلى منها في المستوى . وهكذا يتكون نظام عضوي متسق من جمهورية السوفيات ، نظام موحد في كل أجزائه » (١) . بيد أن إصدار مثل هذه المراسيم في الأسابيع الأولى للثورة كان أسهل من تطبيقها . وفي النصف الأول من ١٩١٨ ، عندما كان دستور الاتحاد السوفيتي يعد ، ظهرت علامات انهيار عام للسلطة وبُعثرتها في جميع أنحاء روسيا . وقد تظاهر لينين نفسه بالاستخفاف بما يحدث عندما « ينشئ سوفيت محلي ما جمهورية مستقلة » ويقول عن ذلك أنه « مرض من أمراض النمو » و « ظاهرة طبيعية تماما في مرحلة الانتقال من روسيا القيصرية إلى روسيا التنظيمات السوفيتية المتحدة » (٢) . غير أنه لا يمكن جديا تجاهل ضرورة إعادة نوع ما من السلطة المركزية الفعالة إذا أريد للبلاد أن تنجو من الصعاب التي أحاطت بها من كل جانب .

ومن ثم فإن ظروف الوقت ساعدت أولئك الذين دافعوا عن قضية المركزية عند صياغة الدستور . وبدأ الجدل الأساسي حول موضوع ما إذا كان يبدأ بتحديد سلطات السوفيات المحلية أم سلطات الأجهزة المركزية . ويقال أن ستالين حول المناقشة - وليس من الواضح كيف فعل ذلك - بالالتجاء إلى مبدأ الفدرالية (٣) . وهناك تناقض لفظي ذو مغزى بين المادة ١٠ والمادة ١٢ في الدستور النهائي قد يعكس حدة الجدل . فطبقا لأحدى المادتين « أن السكان العاملين بأكمهم المنظمين في سوفيات المدن والريف هم معقد كل سلطة داخل أقاليم الاتحاد السوفيتي » ، وطبقا للأخرى « أن السلطة العليا في الاتحاد السوفيتي معقدها مؤتمر السوفيات لروسيا كلها ، ولجنة التنفيذية المركزية في إقترات ما بين انعقاد المؤتمر » . بيد أن نفس التناقض النظامي بين انبثاق السلطة من أسفل وممارسة السلطة من أعلى يوجد في أي دستور يدعى أن أساسه هو سيادة الشعب ، ونص الدستور لا يدع مجالا لشك . فتنبعا لتعليمات المؤتمر الثالث للسوفيات تترك « المسائل الحاية » « لتبت فيها السوفيات المحلية وحدها » ، على أن يترك للسلطات المركزية الإشراف على تنفيذ « المبادئ الأساسية للفدرال » وكذلك تنفيذ « الإجراءات ذات الأهمية على النطاق القومي » . وكانت الطريقة التي نفذت بها هذه التعليمات في النص النهائي حاسمة . إذ وضعت قائمة طويلة شاملة ، تضم سبعة عشر موضوعا « ذات أهمية على النطاق القومي » وتعتبر من اختصاص مؤتمر سوفيات روسيا كلها واللجنة

(١) Sobranie Uzakoneni, 1917-1918 رقم ١٢ المادة ٧٩ .

(٢) « أعمال لينين » XXIII ص ١٩ .

(٣) ج . س . جورفيتش ، المرجع السابق ( ١٩٢٣ ) ص ٢٢ - ٢٥ .

التنفيذية المركزية ، وصيغت بصورة توحى بأنها من باب التمثيل لا من باب الحصر ، وأقبتها من باب الاحتياط عبارة « بالإضافة إلى الموضوعات المتقدمة لمؤتمر سوفيات روسيا كلها واللجنة التنفيذية المركزية أن يصدر قرارا بشأن أي موضوع يريان أنه من اختصاصهما » (١) . وكانت هذه العبارة هي أقرب نص في الدستور لتخصيص السلطة النهائي .

ويحدد أحد الفصول التالية في الدستور بعبارات عامة مهام السوفيات المحلية ومؤتمرات السوفيات في المراكز والأقاليم والمحافظات والمناطق ولجانها التنفيذية بأنها :

( أ ) تنفيذ كل قرارات التنظيمات السوفيتية ذات المستوى الأعلى في نفس التنظيم .

( ب ) اتخاذ جميع الإجراءات لتحسين الجهة التي يتعلق بها الأمر اقتصاديا وثقافيا .

( ح ) تسوية المسائل ذات الطابع المحلي البحت .

( د ) توحيد كل نشاط السوفيات في الجهة التي يتعلق بها الأمر .

وكان أثر البند الأخير هو تشجيع السوفيات على أن تمتص أجهزة الحكم المحلي السابقة على الثورة وتتحول إلى أجهزة حكم على النمط المألوف . وقد أدى الفصل الخاص بالجزائية في الدستور إلى نفس النتيجة - وكان هذا الفصل عرضة لجدل بين قوميساري الشعب للشئون الداخلية والمالية . فقد صغر مرسوم - أثله أن كانت لجنة

(١) يقول ج . س . جورفيتش في مرجعه السابق ص ٧٦ : أن واضع القائمة كانوا يدركون تمام الإدراك طابعها التمثيلي والثأوى . « فقد جاءت القائمة في عبارات لا تصل إلى مستوى المعنى القانوني الدقيق : أنها تركت للسلطات المركزية أن تضع « المبادئ العامة » للسياسة الزراعية والتربية و « أمن » النظام القضائي و « القوانين الأساسية » للعمل والمواطنة . والصعوبة التي يجدها المعلقون الغربيون في محاولة موازنة هذه الأوضاع داخل إطار من الأفكار الغربية يختلف عنها تماما . وقد جاء ما يؤيد ذلك في دراسة انجليزية للحكم المحلي في موسكو .

« أن المبدأ العام الذي ينطبق على جميع الأجهزة الحاكمة في الاتحاد السوفيتي هو أنه لا توجد حدود معينة دقيقة لسلطاتها . فليس هناك ما يقابل الجها الإنجليزي الخاص بتجاوز حدود الاختصاص ، كما أنه ليس من الضروري أن يمنح قراء قانوني أو تشريع صادر من هيئة ذات سيادة السلطة بالتصرف . ومن الناحية الأخرى كل سوفيت أو جهاز آخر يخضع لسيطرة سلطات أعلى ، حيث لا يوجد استقلال ذاتي كامل في أي مجال كان . فليسوفيت المدينة من السلطات ما يعوق بكثير أي مجلس بلدي انجليزي . ولكنه في نفس الوقت لا يملك الاستقلال الذاتي الكامل أو حق إصدار قرارات بلا مقيد في أي من هذه السلطات » ( ١ ) د . سيمون . . . . . موسكو تكون . ( ١٩٣٧ ) ص ٢٦ .

الصباغة تعمل - يحرم على السوفيات المحلية فرض ضرائب على الأجهزة المحلية للقوميساريات المركزية التي تقوم بخدمات عامة للدولة (١) . وكان الدستور يعترف بحق السوفيات المحلية في جمع « الضرائب والجبايات لسد حاجات الاقتصاد المحلي فقط » . ولكن كل الإيرادات والنفقات المحلية تخضع لإشراف مركزي بصورة مباشرة أو غير مباشرة حيث أن ميزانيات السوفيات الصغيرة تراجع بمعرفة سسوفيات المقاطعات أو الأقاليم أو لجانها التنفيذية ، كما تراجع ميزانيات سوفيات المدن والمقاطعات بواسطة مؤتمر السوفيات الأروسية كلها أو لجنته التنفيذية المركزية . أن الحكومة المركزية كانت تتمتع في الواقع باحتكار للشئون المالية ، وكان منح القروض والمعونات وسيلة قوية لاختصاص السوفيات المحلية لإشراف مهيمنة من جانب قوميسيرية الشعب للشئون الداخلية . (٢)

وبذلك وضعت السوفيات في مكانها تماما من البناء الدستوري . فهي من ناحية المصدر الرسمي للسلطة والدوائر الانتخابية التي يختار منها مندوبو مجلس السوفيات الأعلى لروسيا كلها عن طريق عدة مراحل متوسطة . وهي من ناحية أخرى أجهزة الحكم المحلي وتتمتع بقدر كبير من المبادرة المحلية ، ولكنها تخضع في كل وظائفها لإشراف نهائي ، عن طريق نفس المراحل المتوسطة من السلطة ، من جانب أجهزة الحكومة المركزية . وكان هذا الجانب الثاني والجديد من وضعها هو الذي أثار بعض المشاكل في البداية . وفي يونيو ١٩١٨ أعلن معلق رسمي أن شعار « كل السلطة للسوفيات » بمعنى « كل السلطة

(١) Sobranie Uzakonenü, 1917-1918 رقم ٣١ المادة ٤٠٨ .

(٢) وقد سجل ذلك مراعاة بواسطة أحد الكتاب الرسميين في Pyat'det Vlasti Sovietov (1922) ص ٢٦٢ .

ومن السبيل الحصول على بيانات عن طريقة العمل الفعلية للسوفيات المحلية ومؤتمرات السوفيات المحلية في السنوات الأولى للثورة . وأفضل مصدر هو مؤلف م . فلاديميرسكي ( ١٩٢٠ ، ١٩٢١ ) الذي أسسه وناقى قوميسارية الشعب للشئون الداخلية . ومن هذه الوثائق يتبين أن مؤتمرات السوفيات الإقليمية وفي المحافظات ، وكذلك لجانها التنفيذية ، كانت تجتمع وتعمل بالطريقة المرسومة في الدستور ، وإن كان هناك بعض الخروج في تأليف بعضها وإجراءاتها ، أما مؤتمرات سوفيات المناطق والمراكز ( أعلى مستوى وأدنى مستوى على التوالي ) فكانت قد بدأت تهمل فعلا . وبعبارة أخرى خففت التجربة العملية من البناء الدستوري المقدر باستبعاد مالا لزوم له . ولا يعرف الكثير عن طريقة عمل السوفيات المحلية ( وفي القرى ) . ويقال أن هناك معلومات أخرى في كتاب ظهر بعد ذلك هو «Sovety v Epokhu Voennogo Kommunizma» بإشراف ف.ب. انطونوف سارافوفسكي ( ١٩٢٨ ) ولم نستطع الحصول عليه .

السوفيات المحلية « ضار ومن « شعارات الماضي » (١) . بيد أن عدم خضوع السوفيات المحلية للنظام المفروض لم ينقض إلا بصعوبة . فبعد مضي ستة أشهر كانت الحاجة لاتزال قائمة لاحتها على « أن تنفذ بلا تعويق وبدقة تامة جميع قرارات السلطة المركزية ، وأوامرها » . (٢)

ولم تثر القضية الثالثة - بين الدولة الفدرالية والدولة الموحدة - صراحة في مداولات الدستور ولكنها جاءت ضمنا في مناقشة التفسير الذي يضاف على لفظ « فدرال » في اسم « الجمهورية السوفيتية الفدرالية الاشتراكية الروسية » . ولفظ « فدرال » له معنى محدد في القانون الدستوري ، إلا أنه لفظ محايد سياسيا وبلا لون . ففي الثورة الأمريكية كان الفدراليون هم أولئك الذين أرادوا الاتحاد مع حكومة مركزية قوية ، وفي الثورة الفرنسية كانوا من الجيرونديين الذين كانوا يريدون توزيع السلطة ويقاومون سياسات البعابية المركزية . (٣) وكانت مفاهيم الثورة الفرنسية وتقاليدها هي التي أثرت في الأفكار الاشتراكية عن « الفدرالية » في القرن التاسع عشر . وكان ماركس قد كتب في خطابه إلى « العصبة الشيوعية » سنة ١٨٥٠ أنه في حين كان الديموقراطيون البورجوازيون الألمان يؤيدون الفدرالية ويعاولون إضعاف السلطة المركزية بتقوية استقلال المناطق فإن « العمال يجب عليهم أن يستخدموا نفوذهم ، لا من أجل الجمهورية الألمانية الواحدة التي لا تنقسم فحسب ، بل كذلك من أجل تركيز السلطة بصورة حاسمة في يد الدولة » (٤) . وذهب أنجلز في نهاية حياته ، في هجومه على نظام « الأقطار النافذة » في ظل الدستورين الفدراليين لألمانيا وسويسرا ، إلى أن « البرولتاريا لا تستطيع أن تستخدم سوى صورة واحدة هي الجمهورية الواحدة غير المنقسمة » (٥) . ومن الناحية الأخرى لجأ برودون والغوضويون إلى الجانب الآخر من تقليد الثورة الفرنسية ،

(١) Sovetskoe Pravo رقم ٣ ( ٩ ) ١٩٢٤ ص ٢٩ .  
(٢) قرار مجلس دفاع العمال والفلاحين ، وجاء في مؤلف ر . لافري بالفرنسية « تشريع شيوعي » ( ١٩٢٠ ) ص ٢٢ .  
(٣) هـ . هينتز « Staats Einheit und Föderalismus in Alten Frankreich und in der Rev. » وهو مؤلف على يعرض الصراع الدائر بين « الفدرالية » و« مفهوم » الأمة الواحدة غير المنقسمة ، في مراحل متتالية من الثورة الفرنسية ، ولا يرجع انتصار المركزية إلى تفصيل إيديولوجي . بل إلى شروط عسكرية واقتصادية . وفي المؤلف أمثلة مقالة لا تحدث في الثورة الروسية بصورة تستلزم الإنباه .  
(٤) « أعمال ماركس وأنجلز » VIII ص ٤٨٧ .  
(٥) نفس المرجع XVI ، II ، ص ١٠٩ - ١١٠ .

واستخدموا بحرية لفظ « فدرال » بدون أية دقة دستورية ، ولكن مع نكهة قوية من التأييد العاطفى ، بمعنى الاتحاد الاختيارى الفضاغى للوحدات المحلية - أى نقيض الدولة المركزية القوية . ومما زاد الأمر تعقيدا أن منشئ « كوميون باريس » فى ١٨٧١ ، الذين كان معظمهم من البرودونيين وليس الماركسيين ، اعتبروا « الفدرال » الصورة النهائية للاتحاد بين الكوميونات الحرة وصار يطلق عليهم « الفدراليون » ، وتلقوا رغم ذلك بركات ماركس :

« لقد كانت النية أن يكون الكوميون هو الصورة السياسية لاصغر القرى .. وتجتمع الكوميونات الريفية فى كل مركز لإدارة شئونها المشتركة بواسطة جمعية من المندوبين فى المدينة المركزية ، وترسل هذه الجمعيات فى المراكز مندوبين الى « مجلس المندوبين القومى » فى باريس .. أما المهام القليلة ، ولكنها مهمة ، التى تبقى للحكومة المركزية ... فتوكل الى موظفين مسئولين مسئولة محددة تماما » .

وكان هذا المشروع ، الذى استخدم كنموذج للسوفيتات الروسية ، ملائما تماما لمفهوم الحكم الذاتى المحلى والديموقراطية المباشرة وكترياق ضد الهيئة التنفيذية البيروقراطية الطاغية . بيد أن الملاحظات أوضحت بجلاء أن ماركس كان يفكر هنا على أساس انتهاء الدولة . فالأمر لا ينطوى على أى تحطيم للأمر الكبرى الى « فدرال من الدويلات الصغرى كما كان يترأى لموتسكيو والجيروند » ، بل على النقيض من ذلك ، أن وحدة الأمة « تصبح حقيقية بتدمير سلطة الدولة » (١) .

وقد ورث لينين والبلاشفة اعتراضات ماركس على الفدرالية ، كما دعمها الصراع الطويل مع « الرابطة اليهودية » ، التى أرادت تطبيق المبدأ الفدرالى فى تنظيم الحزب على غرار ما حدث فى الديموقراطية الاجتماعية التمسوية . وحتى فيما بعد عندما حلت مشكلة الدستور الفدرالى للدولة ، لم تتحول البلشفية قط عن اصرارها على أن يكون الحزب الشيوعى الروسى مركزيا . ولكن فى البداية كانت الاعتراضات على انفدرالية شديدة فيما يتصل بالدولة كما بتنظيم الحزب ، وكان لينين قد وجه لوما الى الديموقراطيين الاجتماعيين الارمنيين فى ١٩٠٣ لدعوتهم الى جمهورية روسية فدرالية (٢) . وفى ١٩١٣ أشار لينين الى أن « الماركسيين يقفون ، طبعا ، موقف العداء من الفدرالية واللامركزية » ( ومن الجلى أنه لم يميز بينهما ) على أساس أن

(١) ماركس وانجلز XIII . II . ص ٣١٤ .

(٢) « أعمال لينين » V . ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

« الراسمالية تتطلب لنموها اكبر قدر ممكن من المركزية فى الدول » (١) وفى خطاب كتبه فى نفس العام أعلن أنه « ضد الفدرالية من ناحية المبدأ » وأضاف أنها « تضعف الرابطة الاقتصادية كما أنها صورة غير ملائمة للدولة الواحدة » (٢) . ولم تكن حجتة فى ذلك دستورية ، بل عملية . فالفدرالية تعنى اللامركزية ، والدولة الموحدة ميزتها أنها أداة للمركزية .

ولم تكن المعارضة للفدرالية ، مثل أى مبدأ سياسى آخر ، قاعدة مطلقة عند لينين . فلا بد من وزنها مثلاً أمام مبدأ حق تقرير المصير . وقد كتب لينين فى ديسمبر سنة ١٩١٤ : « انسابلا قيد ولا شرط ، اذا تساوت الظروف ، من أنصار المركزية وضد المثل الأعلى البورجوازى للعلاقات الفدرالية . ومع ذلك فليس من شأننا فى هذه الحالة .. ولا من شأن الديمقراطيين ( بله الاشتراكيين ) أن يساعدوا رومانوف - بورينسكى - بوريشكفيتش فى خنق أوكرانيا .. الخ » (٣)

بيد أن تقليد الحزب استمر ضد الفدرالية بقوة . وقد كتب ستالين مقاله فى مارس ١٩١٧ بعنوان « ضد الفدرالية » أعلن فيها أن الاتجاه فى كل مكان هو نحو المركزية . وانتهى بقوله :

« ليس من الواضح أن الفدرالية فى روسيا لا تحل المشكلة القومية ولا يمكن أن تحلها ، وأنها تعقدها وتربكها فقط بطموحها الطوبائى الى إعادة عجلة التاريخ الى الخلف ؟ » (٤) .

ولم تتعدل السنية الحزبية الا بعد انتصار الثورة . فأولا كان النظام السوفيتى ، اذ يتخذ من سابقة « كوميون باريس » مثالا يحتذى به ويقوم صراحة على التنظيم الاختيارى للأجهزة المحلية فى تكوين السلطة المركزية ، كان هذا النظام فى جوهره هو ما كان يعنيه الكتاب الاشتراكيون فى القرن التاسع عشر بالفدرالية . وثانيا كانت الفدرالية هى المفهوم السياسى الوحيد الذى يمكن الاتجاه اليه لارضاء تطلعات الأمم التابعة للإمبراطورية القيصرية سابقا ، مع الاحتفاظ بها فى نفس الوقت داخل الاطار السوفيتى فبمجرد أن تقرر صراحة مبدأ حق تقرير المصير القومى أصبحت الفدرالية مما لا غنى عنه كمفهوم مصاحب - أو

(١) نفس المرجع XVII ص ١٥٤ .

(٢) نفس المرجع XVII ص ٦٠ .

(٣) نفس المرجع XVIII ص ٨٢ .

(٤) أعمال « ستالين » III ص ٢٧ . وقد عدل ستالين فيما بعد عن هذا الرأى

( نفس المرجع III ص ٢٨ - ٢١ ) .

كترىاق . وقد جاءت نقطة التحول فى نفس الوقت الذى كتب فيه لينين « الدولة والثورة » قبيل ثورة اكتوبر مباشرة . وكان انجلز فى نقده لبرنامج ايرفورت قد اعلن بصورة حاسمة انه من انصار « الجمهورية الواحدة غير المنقسمة » ، ولكنه مع ذلك اقر بأنه « فى انجلترا حيث تعيش اربع امم فى جزيرتين » تعد الفدرالية « خطوة الى الامام » . وقد اورد لينين هذه العبارة واصفا الفدرالية بأنها « استثناء ومعوق للنمو » قد يكون مع ذلك « خطوة الى الامام فى ظروف خاصة معينة » . ومن « بين هذه الظروف تبرز المشكلة القومية بوضوح (١) » . ولكن المناقشة التى تلت اظهرت بوضوح ان قضية الدولة الفدرالية او الموحدة لم تكن بالنسبة للينين خاصة بالصورة الدستورية ، بل بلا مركزية السلطة او مركزيتها، ومما له مغزى ان هذا التحول المشروط الى الفدرالية حدث فى كتاب ينصب الى حد كبير على مفهوم ان الدولة ستدوى .

كانت هذه هى خلفية الجوانب الفدرالية فى وضع الدستور السوفيتى . وقد اعلن « بيان حقوق الشعب الكادح والمستغل » الذى وضعته اللجنة التنفيذية المركزية وقدمته فى صورة اذار نهائى الى الجمعية التأسيسية ان الجمهورية السوفيتية الروسية « فدرال من الجمهوريات السوفيتية القومية » ، وبعد حل الجمعية التأسيسية اصدر المؤتمر الثالث للسوفيات تعليماته الى اللجنة التنفيذية المركزية بوضع « المبادئ الاساسية لدستور الجمهورية الفدرالية الروسية » . ولا ريب فى ان استخدام هذا اللفظ كان يرجع جزئيا الى ما له من جاذبية شعبية . بل انه كان ينطوى على تشجيع للتطلعات السندكالية نحو « فدرال من التنظيمات الاجتماعية - الاقتصادية » التى اشرنا اليها فى مطلع هذا الفصل . بيد ان ستالين اوضح الموقف فى بيان نشرته برافدا فى ٣ ، ٤ ابريل ١٩١٨ ، اثناء ان كانت لجنة صياغة الدستور تقوم بعملها . فالفدرال السوفيتى لا يمثل اتحادا من الاقاليم المقسمة على اساس البيئة الجغرافية او الاحداث التاريخية فقط مثل الفدرال السويسرى او الأمريكى ، بل هو « اتحاد بين اقاليم متميزة تاريخيا بوضوح بطريقة خاصة فى الحياة ، وكذلك بتكوينها القومى » . فضلا عن انه فى حين كانت الفدرالية البورجوازية « مرحلة انتقالية من الاستقلال الى التوحيد الامبريالى » ، تمثل الفدرالية السوفيتية انتقالا يتحقق « مع مرور الوقت » من « التوحيد المفروض بالقوة » الى ظل القياصرة الى « الاتحاد الاختيارى الاخرى للجماعير العاملة فى كل امم روسيا وشعوبها » . والهدف النهائى هو الوحدة الاشتراكية فى المستقبل « (٢) » .

(١) « أعمال لينين » XXI ص ٤١٩

(٢) « أعمال ستالين » IV ص ٦٦ - ٧٣ .

وبناء على اقتراح ستالين اصدرت لجنة الصياغة قرارا فى عبارات مماثلة كأساس لعملها (١) . وكان ما تمخض عنه الامر بوضوح هو وجهة نظر فى الفدرالية ، لا كشيء حسن فى ذاته (فهذا يعتبر خروجا اكثر مما ينبغي على المبدأ المقرر فى الحزب) ، بل بوصفها مرحلة انتقالية ملائمة، فرضت ضرورتها الظروف الخاصة بالقضية القومية فى روسيا ، الى شيء افضل . واقد تأيدت وجهة النظر هذه بواسطة برنامج الحزب ، الذى اقر بعد ذلك بعام ، والذى وصف « الاتحاد الفدرالى لاقطار منظمة على النمط السوفيتى » بأنه « أحد الصور الانتقالية للوحدة الكاملة » . (٢)

وقد انعكس هذا التردد فى واقعة غريبة هى انه فى حين كان يشار الى الاتحاد السوفيتى صراحة على انه فدرال ، وفى حين ان لفظ « فدرال » ظهر فى اسمه وفى الفصول الاولى من الدستور المتعلقة بالمبادئ العامة ، لم يظهر هذا اللفظ فى أى مكان آخر من الدستور . فلم يحدد مدى الفدرالية او تكوينها ، كما لم يأت ذكر للقسم الاكبر من اجهزتها الدستورية . ومن السهل تفسير ذلك بالظروف الحرجة التى وضع فيها الدستور . وفى ربيع ١٩١٨ واوائل الصيف كانت الجيوش الالمانية تحتل اقاليم البلطيق السابقة والجزء الاكبر من روسيا البيضاء وأوكرانيا كلها ، وكانت قد نقلت حتى الى شمال القوقاز والى ترانسقوказيا ، حيث وقفت باكو وحدها جزيرة منعزلة من السلطة البلشفية . وكانت تركستان البلشفية معزولة تماما عن كل اتصال بأوروبا . وكانت سيبيريا ، التى بدا فى لحظة ما ان السلطة البلشفية تقوى فيها ببطء ، قد أصبحت معزولة تماما بعد مايو ١٩١٨ بسبب تمرد الفرق التشيكية ، الذى أدى ايضا الى اقامة حكومة ضد البلشفية على الفولجا . وفى هذه الظروف كان لابد ان يظل كل شيء فى الدستور تقريبا مؤقتا . وكان « اعلان حقوق الشعب الكادح والمستغل » قد ترك :

« للعمال والفلاحين من كل جنسية حق اتخاذ قرار مستقل ، مؤتمر السوفياتات المفوض الخاص بكل منها ، فيما اذا كانت ترغب فى المشاركة فى الحكم الفدرالى والانظمة السوفيتية الاخرى ، وعلى أى أساس تكون هذه المشاركة اذا رغبت فيها » .

وكان قرار المؤتمر الثالث للسوفياتات اقما يتصل بوضع الدستور يتضمن ان نظام اشتراك الجمهوريات فرادى والمناطق المنفصلة فى «الحكومة الفدرالية» يجب ان يتحدد عندما يتم انشاء الجمهوريات والمناطق

(١) نفس المرجع VI ص ٧٩ - ٨٠ يوجد المشروع الاصل الذى قدمه ستالين فى كتاب ج. س. جورفيتش (المرجع السابق) ص ١٤٧ - ١٤٨

(٢) « قرارات الحزب الشيوعى الروسى - بلاشفة » (١٩٤١) I ص ٢٨٧ .



إلى المستقبل . ولكن ذلك لم يكن قد حدث بعد ، وما كان ليتمكن وضع دستور لفدرال من الوحدات غير المحددة أو التي لم توجد بعد . وكان ما انشئ في الواقع سنة ١٩١٨ هو جمهورية روسية غير محدودة الاقليم . وترك مجال في البنود العامة بالدستور لضم « مناطق متمتعة بالاستقلال الذاتي » اليه ، كما جاء في المادة ١١ من الدستور أن أعلى أجهزة المناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتي ، مؤتمرات السوفيات فيها ولجانها التنفيذية ، سيكون لها نفس المركز والوضع اللذين تتمتع بهما مؤتمرات السوفيات في المناطق الأخرى ولجانها التنفيذية ، سواء كانت روسية أو غير روسية ، في الاتحاد السوفيتي . وبعبارة أخرى اعتبرت الفدرالية في الدستور ، كما في كتابات لينين وستالين الأولى ، مساوية للامركزية أي أنها تتعلق بالتنظيم الإداري أكثر منها بالطابع الجوهرى للدستور . وكان قرار الحزب في ١٩١٣ فيما يتعلق بالقضية القومية قد اغفل التمييز بين « الاستقلال الذاتي الواسع للمناطق » و « الحكم الذاتي المحلى الديموقراطى » (١) ، واستمر المفهومان يعنيان نفس الشيء في الفكر البلشفي . فلم يوجد أي أثر في دستور ١٩١٨ للأجهزة الفدرالية البحتة ، بوصفها متميزة عن تقسيم السلطات بين أجهزة الحكومة المحلية والمركزية . ولعل المقصود بهذه الترتيبات كان ضمان قدر معقول من الحكم الذاتي المحلى للجماعات القومية دون تعريض الوحدة الجوهرية للاتحاد السوفيتي للأخطار . ولكنها لم تكن فدرالية بالمعنى الدستوري .

كانت قضية الطابع الفدرالى لدستور الاتحاد السوفيتي تصور طبيعة الهوة بين النظريات التي تكمن وراءه وتلك التي تستوحىها دساتير الدول أو الفدرالات البورجوازية . ففكرة العمل التشريعي في ذاتها تنطوي في الفكر الغربى على قانون تخضع له الدولة نفسها ، ولكن هذا المفهوم لا يتفق مع مذهب يعتبر القانون من صنع الدولة . وقد قامت معظم دساتير العالم الغربى على افتراض أن سلطة الدولة شيء يتطلب الأمر تحديده وتقييده بالتشريعات لمنع اساءة استعمال السلطة . فالدساتير انتزعت من ملوك غير راغبين ، والفدرالات تألفت بواسطة وحدات عقدت العزم على ألا تسمح إلا بأقل قدر ممكن من الافتئات على سلطاتها بواسطة الحكومة الفدرالية . وقد يكون لمثل هذه القيود في الدساتير البورجوازية بعض القيمة باعتبارها توفر حماية معينة للعمال ضد الدولة البورجوازية . بيد أن مثل هذه الحلول لا مكان لها في الدستور السوفيتي . فهو على حد قول ستالين : « لم يوجد نتيجة

لاتفاق مع البورجوازية ، بل نتيجة لثورة منتصرة » (١) . لقد كان تعبيراً ، لا عن أي توازن بين قوى متصارعة ، بل عن دكتاتورية البرولتاريا . إن الطابع المطلق للنظرية البلشفية كان يتمثل في العبارة « اوتوقراطية الشعب » - كنوع من التندر بلقب القيصر بوصفه « اوتوقراط » - التي تبرز بشكل واضح في برنامج الحزب الذي وضع سنة ١٩٠٣ والتي ظلت تتداول فترة طويلة في دوائر الحزب . فكل دولة وكل حكومة أداة لسيطرة طبقة حاكمة . ودكتاتورية البرولتارية ، مثل أية صورة أخرى من صور الدولة ، كانت على حد قول لينين « نوعاً خاصاً من العصي ولا شيء أكثر من ذلك » ، فالغرض منها هو ضرب الطبقات المستقلة وسحقها . ويترتب على ذلك أن السلطات الممنوحة لهذه الدولة بواسطة الدستور كانت في جوهرها غير محدودة وغير مقسمة ومطلقة .

وانساقاً مع وجهة النظر هذه لم ينظر الدستور السوفيتي على أي اعتراف « بالضمانات الدستورية » أو حقوق المواطنين الأفراد قبل الدولة . إن « اعلان حقوق الشعب الكادح والمستغل » لم يكن « اعلان حقوق » بالمعنى المألوف ، بل كان بياناً بسياسة اجتماعية واقتصادية . وكان ذلك منطقياً تماماً . فالماركسية ترفض وجهة النظر البورجوازية التي تذهب إلى أن حرية الفرد يمكن ضمانها بعدم تدخل الدولة في نشاطه ، فمثل هذه الحرية في ظروف الحكم الطبقي تظل مجرد بيان رسمى وبلا فعالية . فتحقيق الحرية الحقيقية للعمال يتطلب عملاً إيجابياً . وهكذا تضمن حرية العبادة للعمال في ظل الدستور السوفيتي بفضل الكنيسة عن الدولة ، وبفصل المدرسة عن الكنيسة ، وتضمن حرية الرأي بتوفير « كل الوسائل المادية الفنية لإصدار الصحف والنشرات والكتب وكل المطبوعات الأخرى » للعمال ، وكذلك وسائل توزيعها في جميع أنحاء البلاد ، وتضمن حرية الاجتماع بأن يوضع تحت تصرف العمال « كل الأماكن الملائمة لعقد الاجتماعات الشعبية مع الأجهزة والأضواء والتدفئة » التي يتطلبها الأمر ، وتضمن فرصة التعلم بواسطة « التعليم العام الكامل مجاناً » . فحرية العمال لا تتأكد ضد الدولة ، بل عن طريق عمل الدولة . وكل ما يوفره الدستور هو الوعد بهذا العمل وضمانه . أفكرة التناقض بين الفرد والدولة كانت نتيجة افتراض أن المجتمع طبقي . ومصلحة العامل الفرد هي مصلحة الطبقة العاملة ككل ، وليس من المنطقي ولا من الطبيعي أن نضعه في معارضة دولة العمال . ويترتب على ذلك أيضاً أن الدستور لم يعترف بأية حقوق رسمية في المساواة . ومثل هذا التقليد لم يكن له وجود من قبل في الدستور الروسى عملاً . فرعايا القيصر كانوا مقسمين إلى خمس « فئات » قانونية



لكل منها وضمها القانونى الخاص (١) . وصدر فى ٢٣/١٠ نوفمبر ١٩١٧ مرسوم بالغاء هذه التقسيمات وانشاء فئة قانونية واحدة من المواطنين (٢) ولكن ما دامت الطبقات الاقتصادية موجودة فى الواقع فان المساواة بين افراد الطبقات غير المتساوية ، مثل المساواة التى تعترف بها الدساتير البورجوازية - الديمقراطية ، تظل غير حقيقية فى جوهرها تبعا للمذهب البلشفى . ولم يكن الغرض من دكتاتورية البرولتاريا اقامة المساواة الرسمية بين الافراد من طبقة العمال والطبقة البورجوازية ، بل هو تدمير البورجوازية كطبقة . فالسوفيتات ، التى تتجسد فيها هذه الدكتاتورية ، كانت اجهزة طبقية للعمال والفلاحين . ولم يجند فى الجيش الاحمر سوى العمال والفلاحين . ومن ثم فقد كان منطقيا ان الحقوق التى يمنحها الدستور « للكادحين » او « الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين » وحدهم - ولهم فقط . ان بيان « المبادئ العامة » تضمن تبريرا للتفرقة بصفة خاصة .

« من اجل المصلحة العامة للاتحاد السوفيتى ان يحرم الافراد او الجماعات المنفصلة من أية ميزات قد تستخدم ضد الثورة الاشتراكية » . ومن هنا لم تحظ مبادئ الديمقراطية البورجوازية ، مثل « صوت واحد لرجل واحد » ، بأية شرعية ، ولم يعد حق الانتخاب « حقا بل تحول الى وظيفة اجتماعية يقوم بها الناخبون » (٣) . وقد حرم دستور الاتحاد السوفيتى من حق الانتخاب « أولئك الذين يستخدمون الآخرين من اجل الربح » و « أولئك الذين يعيشون على دخل لم يأت من عملهم » و « أصحاب الأعمال الخاصة » و « القساوسة والرهبان » و « المجرمين والمعتوهين » . وقد عورض القرار بعدم استبعاد المهنيين والمثقفين من حق الانتخاب معارضة شديدة ، ولم يكن العامل الدافع اليه ، على حد قول أحد المعلقين ، « اعتبارات ما يسمى بالعدالة الاجتماعية ، ولا أية دوافع عاطفية » ولكن اعتبارات « المنفعة العملية » (٤) . وقد ظلت التفرقة فى حق الانتخاب قائمة حتى سنة ١٩٣٦ .

(١) كانت هذه « الفئات » ، واللفظ الروسى لها لا يمكن ترجمته بدقة بطائفة او طبقة او غيرها من أ - النبلاء ب - رجال الدين ج - التجار د - البورجوازية الصغيرة (أصحاب الدكاكين والكتبة والحرفيين) ه - الفلاحين بمعانيهم العمال غير المهرة فى المدن والمصانع. أما العمال الصناعيين فلم يكن لهم وجود قانونى بوصفهم هذا .

(٢) *Sobranie Uzakonenü 1917-1918* رقم ٣ المادة ٣١

(٣) ج . س . جورفيتش ( المرجع السابق ) ص ٤٦ .

(٤) نفس المرجع . وكان من بين المشروعات التى وضعت لنظام الانتخاب مشروع يقوم على التوازن بين أصوات العمال والفلاحين من ناحية والحرفيين وموظفى الحكومة والعلماء والفنانين والأخصائيين ، بيد أن هذا المشروع عدل منه فى النص النهائى ( نفس المرجع ص ١٦١ - ١٦٢ )

ومن الأمثلة الأكثر تعقيدا على التفرقة تلك الفروق التى وضعت بين قواعد التصويت فى المدينة والريف بالنسبة لمؤتمر سوفيات روسيا كلها . وفى المدن حدد عدد المندوبين فى المؤتمر بمندوب واحد لكل ٢٥٠٠ « ناخب » ، وفى الريف مندوب واحد لكل ١٢٥٠٠ « من السكان » . وللتفرقة أصولها التاريخية . فمؤتمر سوفيات مندوبى العمال والفلاحين لروسيا كلها ، وهو الجهاز السيادة فى الاتحاد السوفيتى ، تألف من اندماج « مؤتمر سوفيات مندوبى الفلاحين لروسيا كلها » و « مؤتمر سوفيات مندوبى العمال والجنود لروسيا كلها » الذى حدث عندما تم الاتفاق بين البلاشفة والثوريين الاجتماعيين اليساريين فى نوفمبر ١٩١٧ . وكان من الطبيعى أن تحتفظ كل من سوفيات المدن والريف بالاسلوب الذى يلائم ظروفها والتى تعودت عليها - الأولى على أساس عدد العمال المنتمين الى السوفيت ، والثانية على أساس سكان المنطقة التى يغطيها السوفيت . وكانت الصعوبة الوحيدة فى تحديد النسبة بينهما . وما حدث فعلا هو الاحتفاظ بنسبة مندوب واحد لكل ٢٥٠٠ ناخب التى طبقها منظمو المؤتمر الأول لسوفيات مندوبى العمال والجنود لروسيا كلها فى يونية ١٩١٧ ، ورفع عدد مندوبى الريف بحيث صاروا مندوبا واحدا لكل ١٢٥٠٠ من السكان بدلا من مندوب واحد لكل ١٥٠٠٠ كما كان مطبقا فى مؤتمر سوفيات مندوبى الفلاحين لروسيا كلها من قبل . وقد دافع ستخيلوف فى جلسة اللجنة التنفيذية المركزية التى عرض فيها الدستور عن هذه النسبة بين المدينة والريف على أساس أنها لا تمنح المدينة أى تفوق بل تجعل تمثيلها بالكاد يساوى تمثيل الريف (١) . بيد أن هذه الحجة لم تكن غير قابلة للطنع (٢) ، كما أن المتحدثين البلاشفة الآخرين لم يؤيدوها . فقد تحدث لينين عن « عدم المساواة بين العمال والفلاحين » فى الدستور ويررها بأنها كانت أصلا موجودة فى تاريخ السوفيات (٣) . وقد أشار برنامج الحزب الذى أقر فى ١٩١٩ بصفة خاصة الى « ان دستورنا السوفيتى يعكس الدور القيادى لعمال المدن فى الثورة بالاحتفاظ بقدر معين من التفضيل

(١) «Pyatyi Vserossiiskü s'ezd Sovetov» (١٩١٨) ص ١٩٢

(٢) لما كان ٥١٪ من السكان بالغين فوق العشرين فان النسبة الصحيحة بين «الناخبين» و «السكان» ينبغي أن تكون لأول وعلة ١ : ٢ تقريبا . وكانت هذه هى النسبة التى اتبعت فى انتخابات الجمعية التأسيسية التى خصصت فيها مقاعد للدوائر المدنية على أساس عدد الناخبين وللجيش والاسطول على أساس عدد الناخبين . وحتى اذا أخذنا بحجة ستخيلوف من أن نسبة البالغين فى المدينة أعلى منها فى الريف فان النسبة الحقيقية لا يمكن أن تتجاوز ٢ : ٥ . وقد قبل لوفد العمال البريطانى فى سنة ١٩٢٠ أن النسبة كانت ١ : ٣ (لوفد العمال البريطانى الى روسيا ، ١٩٢٠ تقرير (١٩٢٠) ص ١٢٨)

(٣) «أعمال لينين» XXIV ص ١٤٦

البرولتاريا الصناعية اذا قورنت بجماهير البورجوازية الصغيرة المبشرة في الريف» (١). ومثل هذه القضايا كانت تدرس دائما من الزاوية العملية وليس من الزاوية الرسمية او زاوية المساواة التجريدية. «الوعي الطبقي الاكثر نموا لدى عمال المدن، وبالتالي زيادة فعاليتهم في الصراع ضد البورجوازية، يعطيهم الحق في نظام انتخابي متميز في الدولة الثورية».

والطابع المطلق لسلطة الدولة لا يعنى أن هذه القوة غير محدودة فحسب، بل وانها غير قابلة للانقسام أيضا. وكان ماركس قد وصف في احد مؤلفاته الأولى المبدأ الدستوري المعروف الخاص «بفضل السلطات» بأنه نتاج عهد ارتفع فيه «الصراع بين الملوك والارستقراطية والبورجوازية على السيطرة» الى مستوى «القانون الأبدى» (٢). وفيما بعد وصف انقلاب لويس بونابرت في ٢ ديسمبر ١٨٥١ بأنه «انتصار للهيئة التنفيذية على الهيئة التشريعية» بمعنى أنه كان انتصارا لفئة حاكمة على الجهاز النيابي للبورجوازية ككل (٣). بيد أن مثل هذه الفروق ستحمى تماما في الثورة الاشتراكية. وقد اشاد ماركس بكميون باريس لأنه «ليس هيئة برلمانية بل هيئة عاملة تشرع القوانين وتنفذها في نفس الوقت» (٤) واعتبر لينين قصل السلطة التنفيذية عن التشريعية سمة خاصة بالنظام البرلماني، واعتبر اندماجهما ميزة خاصة بالنظام السوفيتي (٥). ففي ظل دكتاتورية البروليتارية تعد أجهزة سلطة الدولة مجرد أدوات مختلفة تستخدم بواسطة العمال أو باسمهم لتحقيق نفس الغرض. وقد عرض رايزنر، المتحدث باسم قوميسارية الشعب للعدل، القضية في وقت صياغة الدستور على الوجه التالي:

«ان تقسيم السلطات الى تشريعية وتنفيذية وقضائية... يقابل بناء الدولة البورجوازية حيث المهمة الرئيسية هي ايجاد التوازن بين القوى السياسية الرئيسية، أي الطبقات المالكة من ناحية والجماهير الكادحة من الناحية الأخرى. اذ ان الدولة البورجوازية لما كانت بالضرورة حلا

(١) «أعمال لينين» XXIV ص ١٤٦

(٢) كارل ماركس وفريدريك انجلز

Gesamtausgabe, 1er Teil» V ص ٣٦

(٣) «أعمال ماركس وانجلز» VII ص ٤٠٣

(٤) نفس المرجع، XXII، II ص ٣١٤

(٥) «أعمال لينين» XXI ص ٢٥٨ و XIII ص ٣٧١

برنامج الحزب لسنة ١٩١٩ الذي يصف الانفصال بين السلطة التشريعية والتنفيذية بأنه «احد الجوانب السلبية في النظام البرلماني» (قرارات الحزب الشيوعي الروسي - بلاشفة) (١٩٤١) I ص ٢٨٥

وسطا بطبيعتها بين المستغلين والمستغلين فان عليها ان توازن السلطة وتقسيمها...»

«اما الجمهورية السوفيتية الروسية اقلست لها اية مصلحة في توازن القوى السياسية او تقسيمها لسبب بسيط هو انها تقوم على سيطرة قوة سياسية واحدة شاملة، البرولتاريا الروسية وجماهير الفلاحين. وتهتم هذه القوة بتحقيق هدف واحد وهو اقامة النظام الاشتراكي، ويتطلب هذا الصراع البطولي الوحدة والتركيز في السلطة لا تقسيمها» (١).

ومن ثم كان من المنطقي الا يعترف دستور الاتحاد السوفيتي بفصل الوظائف التشريعية عن التنفيذية. والمقارنة الجارية بين اللجنة التنفيذية المركزية والبرلمان ثم بين مجلس قوميساريي الشعب ومجلس الوزراء تفغل عدم وجود أية تفرقة، سواء في الفاظ الدستور أو في مضمونه، بين وظيفتي الهيئتين، وهما وظيفتان تشريعتان وتنفيذيتان في نفس الوقت، بل في الواقع انه كان هناك اقتراح منطقي اثناء مناقشة الدستور بادماج الهيئتين معا (٢). كما لا يوجد في النظرية الدستورية مبررات كثيرة لفصل الهيئة القضائية. ولا يتضمن دستور الاتحاد السوفيتي اي نص خاص بممارسة الوظيفة القضائية، كما ان تنظيم الهيئة القضائية والإشراف عليها مباشرة من جانب قوميسارية الشعب للعدل جعل خضوعها واضحا للهيئة التنفيذية (٣). ان كل وظائف الحكم واحدة، ويجب أن تستخدم لغرض واحد وسلطة واحدة لا تجزأ.

وهكذا فان التحديدات التي ظهرت في الدستور لاختصاص مؤتمر سوفيات روسيا كلها واللجنة التنفيذية المركزية ومجلس قوميساريي الشعب على التوالي لا تمثل أساسا اختلافات في الوظيفة، بل مستوى من التدرج. وقد حددت وظائف مؤتمر روسيا كلها واللجنة التنفيذية المركزية معا في المادة ٤٩ من الدستور بدون أية محاولة للتفريق بينهما. وليست هناك سوى وظيفتين - «تعديل العناصر الأساسية للدستور السوفيتي أو الإضافة إليها أو انشاء جديد فيها» و «التصديق

(١) أوردها بونيان وفيشر في «الشورة البلشفية ١٩١٧ - ١٩١٨» (١٩٢٤) ص ٥٧٨

(٢) تقدم به اصلا لانتيس في ابريل ١٩١٨، ثم كروه اوسنسكي في المؤتمر الثامن للحزب في ١٩١٩. «(Vor'moi S'ezd RKP (B))» (١٩٢٢ ص ١١٧)

(٣) يقول رايزنر في التقرير السابق الإشارة اليه ان استقلال القضاء في الدول البورجوازية «يجعلهم اشقي اقفا واقل تسامحا في دفاعهم عن الطبقة السائدة» (بونيان وفيشر - المرجع السابق - ص ٥٧٨)

على معاهدات الصلح « اختصت بهما المادة ٥١ مؤتمر روسيا كلها دون اللجنة التنفيذية المركزية . بيد انه لما كانت المادة ٤٩ قد منحت فعلا اللجنة التنفيذية المركزية سلطة « التصديق على الدستور وتعديله والاضافة اليه » ، فيبدو أن الامر انما يتوقف على ما يعتبر « عناصر اساسية » اى « القانون الاساسى » للاتحاد السوفيتى . وما لا يعتبر كذلك . اما الاستثناء الخاص بالتصديق على المعاهدات فلعله جاء نتيجة سابقة ١٨ مارس ١٩١٨ ، عندما عقد مؤتمر سوفيات روسيا كلها للتصديق على معاهدة ترست ليتونسك . ولكن بصفة عامة كانت نتيجة الدستور منح اللجنة التنفيذية المركزية جميع السلطات فترات انعقاد المؤتمر الكبير صاحب السيادة النهائية فعلا (١) .

وكانت الاحتكاكات الصغيرة بين مؤتمر روسيا كلها واللجنة التنفيذية المركزية الناجمة عن هذه الأوضاع الدستورية الدقيقة قليلة الشأن اذا قيست بمجالات التنافس الكبرى بين اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس قوميساريى الشعب . لقد قال أحد المعلقين المعاصرين ان النصف الأول من سنة ١٩١٨ كان « عهد احتكاكات ملحوظة بين المنظمات المركزية فى الدولة ، وبخاصة بين اللجنة « التنفيذية المركزية ومجلس قوميساريى الشعب » ، وكانت « العلاقة المتبادلة بين هاتين الهيئتين العليتين تتجه ، مع شئ من الصراع الداخلى ، نحو سيطرة مجلس قوميساريى الشعب فعلا فى الشئون الداخلية والخارجية » (٢) . وعندما منح مجلس القوميساريين نفسه سلطات تشريعية لأول مرة بمرسوم ٣٠ اكتوبر-١٢ نوفمبر ١٩١٧ ، اعترف بقيدى . ان هذه السلطات غير شرعية الا « منذ الآن فصاعدا وحتى عقد الجمعية التأسيسية » ، وأن اللجنة التنفيذية المركزية لها حق « تأجيل أو تعديل أو إلغاء » أى تشريع يصدره مجلس القوميساريين (٣) . وقبل أن يمر أسبوع على اصدار هذا المرسوم كان الثوريون الاجتماعيون اليساريون يحتجون فى اللجنة التنفيذية المركزية ضد اصدار التشريعات من جانب مجلس القوميساريين دون سبق عرضها على اللجنة التنفيذية المركزية . وبعد مداولة اشترك فيها كل من لينين وتروتسكى صدر قرار يعترف لمجلس القوميساريين بحق اصدار مراسيم عاجلة « دون سبق مناقشتها بواسطة اللجنة

(١) ذهب سفردلوف فى المؤتمر الخامس لسوفيات روسيا كلها ، فى معرض الحديث عن إلغاء عقوبة الاعدام بمرسوم من مؤتمر روسيا كلها ، الى حد القول بأنه لما كانت اللجنة التنفيذية المركزية « هى الجهاز الأعلى أو السلطة العليا بين المؤتمرات فانها لا تستطيع فقط رفض مراسيم المؤتمر ، بل تصدر أيضا مراسيم مخالفة » .

(٢) ج. س. جورفيتش - المرجع السابق ص ٦٧

(٣) Sobranie Uzakoneni, 1917-1918 رقم ١ (الطبعة الثانية) مادة ١٢

التنفيذية المركزية » ، بأغلبية صغيرة هى ٢٩ ضد ٢٣ صوتا (١) . بيد أن نفس الشكوى تكررت فى كل اجتماع للجنة التنفيذية المركزية فى نوفمبر وديسمبر ١٩١٧ . ومنذ ذلك الوقت اكتسب ما يجرى عليه العمل بالتدريج قوة العادة ، فضلا عن ان الازمة التجمعة سحبها والاتجاه المترتب على ذلك نحو تركيز السلطة ، الأمر الذى ادى مضاعفة التشريعات وزيادة الحاجة الملحة الى اتخاذ قرارات حاسمة والى العمل الحاسم ، ادت جميعها الى تفضيل الجهاز الأصغر حجما . ولكن اغتصاب مجلس القوميساريين للسلطة كان من أكبر شكاوى الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، بل حتى بعض البلاشفة ، أثناء صياغة الدستور .

وبرغم ان نصوص الدستور انعكس فيها هذا النزاع فانه لم يفعل شئنا يذكر لتسويتها . وفى المادة ٢١ تجاهل مؤقتا مؤتمر روسيا كلها وجعل اللجنة التنفيذية المركزية « الجهاز التشريعى والادارى والاشرفى الأعلى فى الاتحاد السوفيتى » ، وفى المادة ٢٢ اعطاها « التوجيه العام لحكومة العمال والفلاحين وكل الأجهزة الحكومية فى جميع أنحاء البلاد » . وبمقتضى المادتين ٣٧ ، ٢٨ لمجلس القوميساريين « التوجيه العام لشئون الاتحاد السوفيتى » ، وله أن يصدر « المراسيم والامور والتعليمات ويتخذ الاجراءات العامة الضرورية لضمان الادارة الحاسمة المنظمة » ، وبمقتضى المادتين ٤٠ ، ٤١ تعرض كل القرارات ذات « المغزى السياسى العام » على اللجنة التنفيذية المركزية « لدراستها والتصديق عليها » ، واحتفظت « اللجنة » بحق « إلغاء أو إيقاف » أى قرار لمجلس القوميساريين . بيد أن هذه البنود الرسمية خففتها « مذكرة » سمحت بأن توضع « الاجراءات ذات الصبغة الملحة القصوى » موضع التنفيذ بمقتضى سلطة مجلس القوميساريين وحده . والواقع أن الدستور لم يغير شيئا وترك العلاقات بين الأجهزة الرئيسية الثلاثة للسلطة المركزية للتجارب العملية تحددتها . وأزيل خطر الصدام النهائى بينها ، وهو صدام يبدو أن نصوص الدستور نفسها تثيره ، بواسطة السلطة الوحيدة التى وراء الدستور : سلطة الحزب الحاكم .

ولم يكن لينين ، وهو المراقب الحاذق لوقائع السياسة ، ليفغل عن أن تركيز السلطة فى المركز ينطوى على تهديد لمبدأ السلطة المنبثقة من « أسفل » وعلى تشجيع لنمو وباء البيروقراطية . وقد بلدت محاولات فى الدستور لمواجهة هذا الشر بضم « مجلس » من خمسة اشخاص الى كل قوميسير من قوميسيرى الشعب بوصفهم ملاحظين خارجيين لهم حق

« Protokoly Zasedanié VTs IX 2 Sozyvas »

(١) (١٩١٨) ص ٢٨ - ٢٢ . « وامال لينين » XXII ص ٤٦٥ - ٤٦٥ . « اعمال تروتسكى »

III ١٠٨-١٠٦

الالتجاء الى مجلس قوميسارى الشعب او اللجنة التنفيذية المركزية ضد قرارات القوميسير . ولكن برغم أن هذا الوضع لم يهاجم من الجميع لما هوجم تطبيقه في الادارة الصناعية ، فقد ثبت عدم جدواه العملية . والواقع ان لينين لم يؤمن حقيقة بمثل هذه الضمانات ، ان ما كان يؤمن به هو ان تركيز السلطة يحمل معه تربيته الخاص . فاندماج الوظائف التشريعية والتنفيذية سيؤدي الى اختفاء الادارى المحترف بوصفه موظفا منفصلا عن المشرع المنتخب . وميزة الاندماج هي « توحيد الوظائف التشريعية والتنفيذية في اشخاص الممثلين المنتخبين للشعب » - وهذا المزج هو جوهر « الديمقراطية المباشرة (١) » . وكان البرنامج المنقح للحزب في ١٩١٦ يتضمن بين « الجوانب السلبية في النظام البرلماني » لا مجرد « فصل السلطين التنفيذية والتشريعية » بل كذلك الانفصال بين الهيئات النيابية والجماهيم . فقد بدا ان لينين يرى في السوفيات تجسيدا لفكرة ان جماهير العمال والفلاحين يشرعون لانفسهم ثم ينفذون ما اتخذوه من قرارات ويدبرون شئونهم بانفسهم ، وقد ساعدت هذه الصورة المالية « للديمقراطية المباشرة » على اخفاء الواقع العنيد الذي ادى الى زيادة ضخمة في البيروقراطية في المركز . ولكن هنا أيضا كان التصديق النهائي في يد الحزب ، الذي كان يمكن الالتجاء الى سلطنة في علاج أي نقص دستوري .

ان التطبيق العملي للدستور لا يعتمد عادة على المبادئ التي استوحاها واضعوه او القواعد التي وضعوها فحسب ، بل يعتمد أكثر على الظروف السياسية التي يطبق فيها . وكانت التغييرات التي حدثت في روسيا السوفيتية ابان اعداد الدستور استمرارا لعملية بدأت منذ مولد النظام . ولكنها كانت تغييرات ذات مغزى وحاسمة . فعندما وضعت المبادئ الرئيسية للدستور المقبل بواسطة المؤتمر الثالث لسوفيات روسيا كلها بعد حل الجمعية التأسيسية في يناير ١٩١٨ ، كانت الحكومة ائتلافا بين البلاشفة والثوريين الاجتماعيين اليساريين . وعندما اجتمعت لجنة الصياغة في ابريل كان الثوريون الاجتماعيون اليساريون قد غادروا الحكومة ولكنهم مازالوا في السوفيات وكانوا ممثلين في هذه اللجنة . وعندما وافق المؤتمر الخامس للسوفيات على الدستور نهائيا في يولييه ١٩١٨ ، كان الثوريون الاجتماعيون اليساريون قد طردوا لتوهم وصاروا خارجين على القانون وبدأت الحرب الاهلية . وادى نمو دولة الحزب الواحد ووقع الحرب الاهلية ، التي عرضت طوال المصامين التاليين وجود الجمهورية للخطر يوميا ، الى تدمير الاسس المتفائلة التي بنى عليها الدستور ، وغطى معظم المناقشات التي شغلت

لجنة الصياغة . فحاجات الجيش في الميدان والحاجة الى الأمن في الداخل خلقت جوا غير ملائم للدقة الدستورية وكشفت تجربة كثير من التشريعات السوفيتية الاولى عن هوة واسعة بين المبادئ المثالية والواقع العملي القاسي . واذا كان ذلك صحيحا أيضا عن دستور الانحداد السوفيتي ، فان ظروف مولده تفسر هذه الهوة الى حد كبير .

لقد درس مشروع الدستور في ٣ يولييه ١٩١٨ بواسطة اللجنة المركزية للحزب وادخلت عليه بعض تعديلات طفيفة . وبناء على اقتراح من لينين ادمج « اعلان حقوق الشعب الكادح والمستغل » في الدستور بوصفه تقديمًا له (١) . وبعد ذلك قدم المشروع الى المؤتمر الخامس لسوفيات روسيا كلها . وقد انقطع المؤتمر بعد ثلاثة أيام بسبب الأزمة الخطيرة التي نشأت عن اغتيال السفير الألماني ، ميرباخ . وبعد ذلك اجتمع في ١٠ يولييه ١٩١٨ واستمع لعرض الدستور الجديد بواسطة ستخيلوف ووافق عليه بالاجماع (٢) . ووضع موضع التنفيذ عند نشره رسميا في ازفستيا يوم ١٦ يولييه ١٩١٨ بوصفه « دستور ( القانون الاساسي ) الجمهورية السوفيتية الاشتراكية الفدرالية الروسية » .

(١) ج . س جورفيتش ، المرجع السابق ، ص ٩٠ - ٩١ ويذكر تروتسكي من لينين أيضا هذا التدخل ص ١١٣ - ١١٤ .  
(٢) Pyatyl Vserossiiskii S'ezd Sovetov ١٩١٨ ص ١٨٢-١٩٥

## الفصل السابع

### دعم الدكتاتورية

ان مصطلح « دكتاتورية البرولتاريا » (١) الذى طبقه البلاشفة على النظام الذى أنشأوه فى روسيا بعد ثورة أكتوبر لا ينطوى على أية دلالات دستورية محددة . فهو يحدد الطبقة الحاكمة ، ولكنه محايد فيما يتصل بصورة الحكم التى تمارس هذه السلطة عن طريقها . فليس هناك تعارض بهذا المعنى بين الدكتاتورية والحكم النيابى : « فدكتاتورية البورجوازية » ، وهى تقيضة دكتاتورية البرولتاريا ، كانت تمارس عادة من طريق الحكم النيابى . اذ ان الظلال العاطفية المتصلة بلفظ « دكتاتورية » باعتبارها مرتبطة بحكم القلة او حكم رجل واحد لم يكن لها وجود فى اذهان الماركسيين الذين استعملوا المصطلح . بل على العكس من ذلك ، كان عندهم ان دكتاتورية البرولتاريا هى اول نظام فى التاريخ تستخدم فيه السلطة بواسطة طبقة تضم اغلبية السكان - وهو شرط يمكن الحصول عليه فى روسيا بضم جماهير الفلاحين فى تحالف مع البرولتاريا الصناعية . فضلا عن انه لما كانت دكتاتورية البرولتاريا هى حكم الاغلبية الساحقة فانها تتطلب ، بمجرد القضاء على البورجوازية ، قدرا من الاكراه اقل من أى نظام آخر للمجتمع فى التاريخ . فهى أبعد ماتكون عن الحكم بالعنف بل انها تمهد السبيل لاختفاء استخدام العنف . كعقاب اجتماعى ، أى لأن تدوى الدولة .

(١) ليس معروفا من باب التأكيد اصل هذا المصطلح . وفى ١٨٤٩ وصف ماركس اشتراكية بلانكس الثورية بأنها (دكتاتورية الطبقة البرولتارية) ( أعمال ماركس وانجلز VIII ص ٨١ ) ، وفى ١٨٥٢ استخدم هو نفسه المصطلح أنظر المذكرة الخاصة بنظرية لينين فى الدولة بعد الفصل ٩ .

ولم يحدث فى الأيام الأولى للثورة ما يحطم هذا الزواج المثالى . فالنجاح الذى أصابه انقلاب بتروجراد فى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٧ بدون مجهود تقريباً ، بدا انه يثبت ان الاغلبية الساحقة من السكان تؤيده فعلاً (١) ، وتفاخر البلاشفة بان الثورة نفسها لم تكلف سوى انفس قليلة جداً ، وان معظم من فقدوا حياتهم فقدوها نتيجة محاولات خصومهم لانتزاع النصر منهم بعد ان حصلوا عليه فعلاً ، كان له ما يبرره . ويتصرف من التصرفات الكريمة التى كثيراً ما تصاحب الثورات فى ساعتها الأولى اطلق سراح طلبة المدرسة الحربية الشبان الذين أسروا فى قصر الشتاء بعد ان وعدوا بعدم « حمل السلاح ضد الشعب مرة أخرى » (٢) . كما ان كرازنوف ، الجنرال « الأبيض » الذى ساعد كيرنسكى على تنظيم هجومه المضاد الفشل من كاتشينيا وأسر هناك ، اطلق سراحه بعد ان اخذ عليه تعهد - ولم يلبث ان خرقه بعد اسابيع قليلة مشتركاً فى الحرب الأهلية فى الجنوب - ومن الواضح ان هذه المصالحة الرحيمة لم تكن مجرد استثناء عرضى حيث ان لينين قال بعد عشرة أيام من انتصار البلاشفة :

اننا متهمون باستخدام الارهاب . ولكننا لا نستخدم مثل ذلك الارهاب الذى راج ضحيته أشخاص عزل من السلاح على القصلة فى الثورة الفرنسية ، وأمل الا نستخدمه . . . وعندما اعتقلنا بعض الناس قلنا لهم ، سنطلق سراحكم اذا وقعت ورقة تعدون فيها بعدم القيام بأعمال التخريب . وقد وقعوا على هذه الأوراق (٣) .

كما اطلق بسرعة سراح أعضاء الحكومة المؤقتة الذين اعتقلوا فى قلعة بتر وبول فى يوم الثورة وخضعوا لرقابة اسمية فقط لم تمنعهم من التآمر بنشاط ضد النظام الجديد . اما الاتاوات الكبيرة او القروض الارغامية التى انتزعت بطريقة عشوائية الى حد يزيد او ينقص من البورجوازية ، او تلك الحوادث مثل التهديد بلوسل خمسة عشر من رأسمالى خاركوف الاثرياء اذا لم يقدموا مليون روبل لدفع اجور عمال خاركوف (٤) ، فلم تكن دليلاً على القوة بقدر ما كانت دليلاً على العضلة التى واجهها أشخاص ذوى عزم مصرين على خلق جهاز ادارى عامل من مادة غير موجودة او عازفة . وفى الفوضى اليائسة التى سادت فى الأسابيع الأولى للثورة لم يكن لدى الحكام الجدد وقت للعمل المنسق

(١) استمرت المقاومة الجادة فى موسكو اسبوعاً ، قام بها اساساً شبان التوبى الشبان ، ولكن انتقال السلطة الى البلاشفة تم فى كل مكان آخر تقريباً بسلام . وان تأخر فى بعض الاماكن القاصية بضعة اسابيع .

(٢) جون ريد « الأيام التى هزت العالم » (نويويورك ١٩١٩) ص ١٠١ .

(٣) « أعمال لينين » XXXII ص ٥٠ .

(٤) انطونوف أولفينكو « Vospomnaniya Grazhdanskoi Voiny » (١٩٢٤)

أو حتى للتفكير والتخطيط المتسقين ، فكل خطوة اتخذوها تقريبا كانت اما رد فعل لحاجة ملحة أو ردا على عمل ارتكب ضدهم أو على تهديد موجه اليهم (١) . فهم اذا حاولوا أن يركبوا فوق العاصفة جرفتهم انماها . وقد حدثت حالات كثيرة من عنف الغوغاء في المدن وفي جميع انحاء البلاد . وارتكبت فظاعات وأعمال وحشية كثيرة بواسطة الثوريين (٢) وبواسطة خصومهم . ولكن لا يبدو أنه حدثت حوادث اعدام منظمة سواء بعد محاكمات قصيرة أو محاكمات قضائية عادية في الشهور الثلاثة الأولى للنظام . فأول تشريع أصدره المؤتمر الثاني للسوفيئات لروسيا كلها في ثاني يوم للثورة هو إلغاء عقوبة الأعدام في الجبهة ، وكان كيرنسكي قد التجأ اليها في سبتمبر ١٩١٧ تحت ضغط العسكريين بعد الغائها إلغاء تاما في وقت ثورة فبراير (٣) . ولم يضعف التقليد الثوري المناهض لعقوبة الأعدام وينهار الا بعد قيام الحرب الأهلية والتمرد العلني ضد النظام السوفيتي (٤) .

(١) وينطبق ذلك بصفة خاصة على عمليات الاشراف الاقتصادي التي سبقتها في القسم السادس . وفي مجالات أخرى نجد حتى الإجراءات الواضحة مثل فصل الدولة عن الكنيسة لم يملأ الا بعد أن استنزل البطريرك . تبخون اللجنة على النظام . وحتى عندئذ عارض كثيرون من القوميساريين هذا الإجراء خشية «أن يثير حربا دينية الى جانب الحرب الأجنبية والحرب الأهلية» (ج) - سادول «مذكرات عن الثورة البلشفية» (١٩١٩) ص ٢٢٢ (٢) وكان أعظمها القتيل وذيرين من «الكاديت» أثناء أن كانا راقدين في المستشفى في ٢٠/٧ يناير سنة ١٩١٨ ، وقد هاجمت الصحافة الرسمية هذا العمل بشدة (يوتيان وفيشر - الثورة البلشفية - ١٩١٧-١٩١٨ (ستانفورد ١٩٣٤) ص ٢٨٦-٢٨٧) . وقد عرف عن بحارة الأسطول استعدادهم لارتكاب الفظاعات في الثورة . وكان بحارة أسطول البحر الأسود هم الذين ، بعد أن استولوا على سياستبول في فبراير ١٩١٨ ، انطلقوا في مذبحه استمرت ثلاثة أيام ضد البورجوازيين من سكانها . بيد أن هناك أيضا كثيرا من الحوادث التي اشتركت فيها وحدات من الجيش . ولم تكن سمعة القوات «البيضاء» المختلفة أفضل ، فقد كان الناس يخشون من القوازي ، بما فيهم كثير من قوادهم ، لما يرتكبونه من أعمال القسوة .

(٣) Sobraine Uzakoneni 1917-1918 (رقم ١ - الطبعة الثانية - المادة ٤) .

(٤) يمكن كتابة بحث غريب عن موقف الحكومة الروسية من عقوبة الأعدام . فقد كان نفور الروس من عقوبة الأعدام بواسطة القضاء متأصل الجذور . وله أساس من التعاليم الدينية ودعمته تعاليم كتاب الغرب في القرن الثامن عشر الذين توكوا أثرا في الفكر السياسي الروسي . عن طريق كاترين الثانية وخلفائها ، وإن لم يؤثروا في الأنظمة بأحكام الجلد أو في حالة تروء الجنود ، بأحكام الميابة التي كانت تعنى في الواقع - وإن لم يكن في الصورة، الحكم بالأعدام - وعندما انشئ نظام المحلفين في روسيا في الستينات من القرن الماضي شهد المحلفون بعزوفهم عن إصدار الأحكام التي تؤدي الى عقوبة الأعدام . وكانت الجصاصات الارهابية الروسية ، بما فيها الثوريون الاجتماعيون ، لا يرون تناقضا = في الدعوة الى الاغتيل كسلاح سياسي والتشديد في نفس الوقت بعقوبة الأعدام كنظام فصالي . وقد عارض البلاشفة في مبدأ الامر هذا التقليد بشدة . فقد كانوا يمارضون =

بيد أنه يكون خطأ من نوع آخر أن نفترض أن إجراءات الاضطهاد التي لجأ اليها البلاشفة فيما بعد دفاعا عن الثورة المنتصرة انما قبلوها رغم انهم في تحد لمعتقدات يعتزون بها . فبعدا الارهاب متأصل في التقليد الثوري . أن روبسبير رفض ، في عبارة ما كان لينين ليعترض عليها ، الإجراءات القانونية العادية بوصفها غير كافية للدفاع عن الثورة :

« هل علينا أن نحكم على الاحتياطات المفيدة التي يتطلبها الامن المأم في لحظات الازمة التي أدى اليها عجز القانون وبيدنا مجموعة القانون الجنائي ؟ » .

وقال مرة أخرى :

« اذا كانت ميزة الحكم الشعبي في وقت السلم هي الفضيلة ، فإن ميزة الحكم الشعبي في الثورة هي الفضيلة والارهاب في نفس الوقت ، الفضيلة التي بدونها يعد الارهاب فظاعة مميتة ، والارهاب الذي بدونه تكون الفضيلة عاجزة . أن الارهاب ليس سوى العدالة ، سرعة وحاسمة وقاسية ، وهو بذلك منطبق من الفضيلة » (١) .

الاغتيال السياسي ، ولكن في المؤتمر الثاني للحزب الديموقراطي الاجتماعي في ١٩٠٣ قدم اقتراح المطالبة بإلغاء عقوبة الأعدام كجزء من برنامج الحرب ، ولكنه رفض بأغلبية كبيرة بين صحبات وحتى بالنسبة لتقولا الثاني «٤» . ومع ذلك فيمرود الوقت بما كتبون من الديموقراطيين الاجتماعيين الروس يتأثرون بالنزعة الانسانية التحررية القريبة في القرن التاسع عشر التي أثرت في الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية وأحزاب العمال في غرب أوروبا . وقد نددت «الدولة الثانية» في مؤتمرها الذي عقد في كوبنهاغن سنة ١٩١٠ بعقوبة الأعدام بالاجماع . وقد تسربت الافكار التحررية والديموقراطية الاجتماعية الى ثورة فبراير في روسيا وكانت معارضة عقوبة الأعدام أحد مطالبها الرئيسية . وكانت إعادة عقوبة الأعدام في الجبهة في سبتمبر ١٩١٧ هي المناسبة التي قال فيها كيرنسكي رده المشهور على نقاده في «الاجتماع الديموقراطي» بأنه عندما تنفذ عقوبة الأعدام فلا يكون الوقت قد حان لادائه هو . وقد فرضت المجموعة الجنائية السوفيتية الصادرة في سنة ١٩٢٢ عقوبة الأعدام للجرائم ضد الثورة دون أن تحدها . فقد أشارت اليها بجردها أنها «أقصى اجراء عقابي» .

(١) « أحاديث روبسبير وتقريره » طبعة س. فيلاي (١٩٠٨) ص ١٩٧ و ٢٢٢ . وقد قال لينين في سنة ١٩٢٠ للشيوعي الفرنسي فرسار «لا يستطيع الفرنسيون التشديد بأي شيء في الثورة الروسية لانها في أساليبها واجراءاتها تكرر للثورة الفرنسية» (يوغانييه ١٩٢٠-١٩٢١) . قارن دفاع جفرسون عن الارهاب وفي الصراع الضروري سبط كثير من المدنيين دون محاكمات رسمية ، وسقط معهم بعض الأبرياء . وإلى لأسف لهؤلاء الأبرياء أكثر من أي شخص آخر وسائل أسفا على بعضهم الى يوم ساتي . ولكنني أسف لهم كما لو أنهم سقطوا في ساحة القتال . لقد كان من الضروري استخدام ذواع الشعب ، وهو آلة ليست عمية مثل القنابل والقذائف ، ولكنها عمية بقدر ما . (كتابات توماس جفرسون - نيويورك (١٨٩٥) VI ص ١٥٣-١٥٤

لقد أعلن ماركس في خريف ١٨٤٨ أنه بعد « وحشية الثورة المضادة » لا تبقى « سوى وسيلة واحدة لاقتضاب عذاب المجتمع القديم وتبسيطه وتحديثه ، وآلام الميلاد للمجتمع الجديد ، وسيلة واحدة فقط - الإرهاب الثوري » (١) . وأشاد فيما بعد بالهنفاريين بوصفهم أول أمة منذ سنة ١٧٩٣ جرات على « مواجهة الثورة المضادة الجبائنة الجائحة بالانفعال الثوري ، مواجهة الإرهاب الأبيض بالإرهاب الأحمر » (٢) . أن المجتمع البورجوازي « برغم ما يبدو من انعدام صفة البطولة فيه الآن ، « كان في أيامه » يتطلب البطولة والتضحية بالذات والإرهاب والحرب الأهلية والمعارك الدامية ليظهر إلى الوجود » . وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر انتشر نمو العواطف الانسانية التحررية بين قطاعات كبرى من الطبقة العاملة ، وبخاصة في إنجلترا وألمانيا ، وظهرت آثاره في بعض كتابات أنجلز المتأخرة (٣) . وقد نبذ برنامج الحزب الشيوعي الألماني ، الذي وضعت صيغته روزا لكسمبورج في ديسمبر ١٩١٨ ، الإرهاب بصفة خاصة .

« في الثورات البورجوازية كانت أراقة الدماء والإرهاب والقتل السياسي الأسلحة التي لا غنى عنها للطبقات الصاعدة . أما الثورة الاشتراكية فليست في حاجة إلى الإرهاب لتحقيق أغراضها ، إنها تكره الاغتيال وتحترقه » (٤) .

(١) « أعمال ماركس وإنجلز » VII ص ٢٧١ .

(٢) نفس المرجع VIII ص ٢٢٤ .

(٣) كان أحسن مثل لهذا الاتجاه في التفكير في الجيل الثاني من الديمقراطيين الاجتماعيين الألمانية هو كارتسكي الذي كان مؤلفه *ein Beitrag zur Naturgeschichte der Revolutionen* (١٩١٩) وثيقة ضد الإرهاب البلشفي . وقد أورد كارتسكي فقرات من أعمال أنجلز المتأخرة ، ولكنه أغفل الفقرات السابقة التي سجل فيها أنجلز رضاه عن أن « الثورة الفرنسية ، في الفترة القصيرة التي كانت فيها البرولتاريا تسك دفة الدولة تحت حكم الجيل ، تقلت سياستها بجميع الوسائل التي كانت في متناول يدها ، بما في ذلك البنادق والقنصل » (كارل ماركس وفردريك أنجلز

(٤) « Historisch-Kritische Gesamtausgabe, 1er Teil » VI ص ٣٤٨ .  
« Bericht über den Grundungoparteitag der Kommunistischen Partei Deutschlands » (Spartakusbund 1919)

ولكن في روسيا ، أيا كان الأمر ، لم ينكر أي حزب ثوري مذهب الإرهاب الثوري . فالجدل الذي ثارت حداثته بين الديمقراطيين الاجتماعيين الروس والثوريين الاجتماعيين فيما يتصل بالموضوع كان يدور حول فائدة اغتيال الأفراد كسلاح سياسي وليس حول مبدأ الإرهاب . وكان المناشفة ، من ناحية بسبب عدم إيمانهم بأن الثورة البرولتارية ممكن عمليا أن تقدم قورا من ناحية أخرى بسبب قربهم إلى الديمقراطيين الاجتماعيين الغربيين أكثر ، كانوا في الغالب أقل اقبالا على استخدام الإرهاب . وبعد ١٩١٨ عندما بدأ البلاشفة لأول مرة يستخدمون هذا السلاح ضد الأحزاب الاشتراكية الأخرى ، كان المناشفة - بالاشتراك مع الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية الغربية - من أشد نقاد البلاشفة وأقساهم .

وقد قبل لينين ، الذي نشأ في مدرستي الثورة البلشيفية والماركسية ، الإرهاب من ناحية المبدأ ، وإن كان قد هاجم ، مثل غيره من الماركسية جميعا ، أعمال الإرهاب المنعزلة التي لا جدوى منها ، وقد كتب في ١٩٠١ :

« من ناحية المبدأ لم ننبد قط الإرهاب ، ولا نستطيع أن ننبد . فانه أحد الأعمال الحربية التي قد تكون مفيدة تماما بل وضرورية في لحظة معينة من المعركة في موقف معين للجيش وفي ظروف معينة . بيد أن لب الموضوع هو أن الإرهاب في الوقت الحاضر يستخدم ، ليس كعملية من عمليات جيش في ساحة القتال مرتبطة ومنسقة تماما مع خطة الصراع كلها ، بل كأسلوب متقن من الهجوم الفردي البعيد عن أي جيش » (١) .

وقبل ثورة أكتوبر بشهرين حذر أتباعه من أن « أي نوع من الحكم الثوري لا يمكن أن يستغنى عن تطبيق عقوبة الإعدام على المستغلين (أي أصحاب الضياع والرأسماليين) » وذكرهم بأن « أن ثوري البورجوازية العظام منذ ١٢٥ سنة جعلوا ثورتهم عظيمة بالإرهاب » (٢) . وأتساقا مع وجهة النظر هذه يقال أن لينين أعرب عن عدم رضاه عندما ألف متعجلا المؤتمر الثاني لسوفيات روسيا كلها عقوبة الإعدام في الجبهة

(١) « أعمال لينين » IV ص ١٠٨ .

(٢) نفس المرجع XXI ص ١٧٣ و ١٨٦ .

(٣) ل . تروتسكي « عن لينين » ص ١٠١ .



بناء على اقتراح من كامنيف . ان لينين كانت له لحظات الطوباوية . ولكنه كان أقرب الى الواقعية من كامنيف في تقديره لما تعنيه الثورة ، وان كانت قد عزيت اليه بعض الملاحظات العابرة ، التي قالها في شبه تندر ، وعلقت عليها أهمية أكثر مما ينبغي (١) . وقد جاءت أشد البيانات صلابة في الأسابيع الأولى من الثورة من تروتسكى الذى كان دوره فى اللجنة العسكرية والثورية وفى تنظيم انقلاب أكتوبر عسكريا يعطيه حقا خاصا فى الحديث . فكان تروتسكى هو الذى أصدر ، بعد اخماد تمرد طلبة الكلية الحربية فى صبيحة الثورة ، اذارا عاما شديد القسوة :

« اننا نحفظ بالطلبة الضباط كرهائن . واذا وقع رجالنا فى يد العدو فليعلم اننا سنطالب مقابل كل عامل أو جندي بخمسة من الطلبة الضباط .. لقد اعتقدوا اننا سنقف سلبين ، ولكننا اثبتنا لهم اننا نستطيع ان نكون بلا رحمة عندما يتعلق الامر بالدفاع عن مكاسب الثورة » (٢) .

وقال فى مؤتمر سوفيات مندوبى الفلاحين لروسيا كلها : « اننا لن ندخل مملكة الاشتراكية بقفزات بيضاء على أرض لامعة » (٣) . وبمناسبة اعتبار « الكاديت » حزبا خارجا على القانون أصدر تحذيرا آخر :

« فى عهد الثورة الفرنسية مات على المقصلة من الأبرياء عدد أكثر من الكاديت بيد البعاقبة لمعارضتهم للشعب . اننا لم نعدم أحدا ولا ننوى ان نفعل ذلك ، بيد ان هناك لحظات تصعب فيها السيطرة على غضب الشعب » (٤) .

وكان تروتسكى هو الذى رد ، عندما وجه اليه استجواب فى اللجنة التنفيذية المركزية عن الاعتقالات والتفتيش الذى يقوم به النظام الجديد ، بأن « المطالبة بالعدول عن كل اخماد فى وقت الحرب الأهلية

(١) يروى عن لينين الفكاكة التالية فى ١٩٠٨ : ( سنسال الشخص عن موقفه من الثورة، هل هو ضدها أو معها فإذا كان ضدها فاننا سنقتله . وإذا كان معها سترحب به بيننا ليعمل معنا . » ف . ادوارتسكى «Vospominaniya O Lenin» (١٩٢٩) ص ٦٦-٦٧ . وبعد الثورة تسأل على طريقة هنرى الثانى : « هل مستحيل أن نجد بيننا شخصا مثل فوكيه تفيل لترويض انتصار الثورة المضادة للمتمردين عندنا » . ( ف . بولس برلينش «... Na Boevykh Postakh Fevral'skoi » (١٩٢٠) ص ١٩٥ .

(٢) أرفستيا ٣٠ أكتوبر / ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، أوردها بونيان وفيشر فى كتاب «الثورة البلشفية ١٩١٧ - ١٩١٨» (ستانفورد ١٩٣٤) ص ١٥٣ .

(٣) « أعمال تروتسكى » III II ص ٢٠٢ .

(٤) أرفستيا ١٩/٦ ديسمبر ١٩١٧ .

هى مطالبة بالتسليم فى الحرب الأهلية » . (١) وبعد اخماد حرب الكاديت اضاف محذرا :

« انكم تحتجون على الارهاب الذى نوجه ضد اعدائنا الطبقيين . ولكن ينبغي ان تعلموا انه لن يمضى شهر من الآن حتى يتخذ الارهاب صورا غاية فى العنف على نمط الثوريين الفرنسيين العظام . وستكون المقصلة مستعدة لاستقبال اعدائنا وليس السجون فقط » (٢) .

ولم يمض أسبوع حتى كانت « اللجنة الاستثنائية لروسيا كلها » ( تشيكا ) قد ظهرت الى الوجود . وقد انبثقت من « اللجنة العسكرية الثورية » التابعة لسوفيت بتروجراد والتي نظمت ثورة أكتوبر . وبعد ان تم النصر للثورة تحولت الى لجنة تابعة للجنة التنفيذية المركزية وظلت تشرف على عدة عمليات قصد بها دعم النصر ومقاومة الثورة المضادة ، بما فى ذلك جرائم مثل « التخريب » واخفاء مواد التحويل وتعطيل نقل الشحنات عمدا .. (٣) . وكان من اختصاصاتها استجواب المشبوهين المعتقلين بتهمة النشاط المضاد للثورة ، وانشأت للقيام بهذه المهمة قطاعا خاصا تحت امرة دزيرنسكى الذى كان مسؤولا عن الامن بوصفه القائد العسكرى لسمولنى (٤) . وعندما حلت اللجنة العسكرية الثورية نهائيا ظل هذا القطاع قائما ، وصدر مرسوم من مجلس قوميسارى الشعب باعتبارها « اللجنة الاستثنائية لروسيا كلها » « شيكا » بغرض « محاربة الثورة المضادة والتخريب » (٥) . وكانت

(١) Protokoly Zasedanie VTs IK Sozyva (١٩١٨) ص ٢٤ . وقد نعى تروتسكى هذا الرأى فى جدله الضخم ضد كاونسكى (Terrorismus i Kommunizma) ص ٦٠ - ٦١ .

(٢) أوردها بونيان وفيشر « المرجع السابق » ص ٣٦٢ قلا من صحيفة للشوريين الاجتماعيين . ولم يظهر الخطاب فى سجلات اللجنة التنفيذية المركزية وإن كان قد جاء فيها أنه القى .

(٣) أضيفت هذه الاختصاصات بقرار من مجلس القوميساريين فى ٢٥/١٢ نوفمبر ١٩١٧ « أعمال لينين » XXII ص ٧٨ .

(٤) وصف هذه الأعمال جوفه فى مقال Kommunisticheskü International عدد ٦ أكتوبر ١٩١٩ . وكان هو ويورىسكى مندوبين فى اللجنة عن المركزى للحزب . اما ما جاء فى « تاريخ الحرب الأهلية فى الاتحاد السوفيتى » II (الترجمة الانجليزية ١٩٤٧) ص ٥٩٩ - ٦٠١ ، فانه يمتد على مصادر رسمية لم تنشر .

(٥) يبدو أن الرسوم كان سرا ونشر لأول مرة فى براغدا فى ١٨-١٢-١٩٧٢ ، وولده أورده بونيان وفيشر فى ٢٩٧ - ٢٩٨ .



اللجنة مؤلفة من ثمانية أعضاء برئاسة دزيرزسكى (١) . وكان من أول أعمالها أنها أصدرت خطابا دوريا الى السوفيات المحلية لابلأفها بأنها انشئت ومطالبتها بأن « ترسل اليها كل المعلومات عن التنظيمات والأشخاص الذين يقومون بنشاط ضد الثورة والسلطة الشعبية » ، وتقتصر عليها أن ينشئ كل منها لجان محلية مماثلة (٢) . وبعد بضم أيام صدر مرسوم آخر بإنشاء محكمة ثورية لمحاكمة « أولئك الذين ينظمون تمردات ضد سلطة حكومة العمال والفلاحين » ، والذين يعارضونها أو لا يطيعونها بنشاط إيجابي ، أو الذين يحثون الآخرين على معارضتها أو عدم طاعتها » ، وكذلك الموظفين المتهمين بتخريب الممتلكات العامة أو تدميرها أو إخفائها : وتحدد المحكمة العقوبات تبعا « لظروف كل حالة ومقتضيات الضمير الثوري » (٣) .

وفي اللحظة الحرجة للصراع المرير الدائر لم يكن انشاء هذه الأجهزة شيئا غير مألوف . فلم تمض ستة أسابيع على الثورة حتى كانت جيوش القوزاق والقوات « البيضاء » الأخرى تسيطر على جنوب شرق روسيا ، وكانت أوكرانيا ، ومن ورائها الوعود الفرنسية والبريطانية تدفعها ، في حالة عداء صريح تقريبا ضد السلطة السوفيتية ، وكان الألمان خطرا ماثلا في الغرب ورغم الهدنة . وقد جعل الحظر العسكري من الضروري إحلال النظام بدلا من الفوضى في الداخل . وكان أول تطبيق للعمل الإجباري على نساء ورجال من البورجوازيين الذين أرسلوا لحفر الخنادق للدفاع عن العاصمة ضد الألمان . وكانت الجرائم الثلاث التي وجهت « شيكا » اهتمامها اليها في أول الأمر هي ، على حد قول أحد أعضائها ، تخريب الإدارة بواسطة البورجوازية والتدمير والشغب بواسطة الفوضى من المخمورين ، وقطع الطريق « تحت اسم الفوضوية » (٤) . وكان لينين في هذه الفترة يصب أشد لعناته على المضاربين والخربين في الجبهة الاقتصادية . وصحيح أنه كتب مقالة في يناير ١٩١٨ ووجدت بين أوراقه فيما بعد ، ولكن لم ينشرها ، يدعو فيها الى إجراءات منها « وضع عشرة من الأثرياء في السجن ومعهم

(١) م . م . لانسبر « Chrezvychaynye Komissii po Bor'be s Kontrevolyutsiei » (١٩٢١) ص ٨

(٢) أوستيا ، رقم ٢٥٢ ، ٢٨/١٥ ، ديسمبر ١٩١٧ . وجاء في « Revolyutsiya » VI 1917 goda (١٩٣٠) ص ٣٥٠ . ومن ناحية ذلك كانت اللجنة المحلية هي « شيكا » أما اللجنة المركزية فهي « فيشكا » ولكن الاختصار الأول استعمل للدلالة على اللجان المحلية المركزية جميعا .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ١٢ المادة ١٧٠ .  
(٤) « Proletarskaya Revolyutsiya » رقم ١٠ (٢٢) ١٩٢٤ - ص ٧ - ٨ .

من المحتالين ونصف دسنة من العمال الذين ينهبون من العمل » . قتل واحد من كل عشرة من المالكين بلا عمل حينما يوجدون (١) . لكنه سرعان بعد ذلك ، في الصراع ضد تخزين المواد الغذائية ، ما أعلن « أن يتحقق شيء حتى نستخدم الإرهاب - بإطلاق النار حينما دونون - على المضاربين » (٢) ، وبعد ذلك بسنة أشهر كان لا يزال طالب « بالقاء القبض على المرتشدين والمحتالين الخ وإطلاق النار عليهم » ويذهب الى أنه لن تحدث مجاعة في روسيا إذا تمت السيطرة على المون « وتطبيق أقصى العقوبات على من يخالفون القواعد » (٣) .

وكان نوع « شيكا » تدريجيا والى حد كبير بدون تخطيط سابق . فقد انبثقت من سلسلة من الطوارئ الملحة . فعندما نيل الألمان الهدنة في برست ليتوفسك واستأنفوا تقدمهم صدور ، عقب يار ٢٢ فبراير ١٩١٨ الشهر الذي يعلن « أن الوطن الاشتراكي في خطر » - قرار من شيكا الى جميع السوفيات المحلية « أن تبحث عن جميع عملاء العدو والمهيجين ضد الثورة والمضاربين وتعتقلهم وتقتلهم فوراً » (٤) . وفي ذلك الوقت لم يكن مجموع العاملين في المركز الرئيسي أكثر من ١٢ شخصا . كما كانت درجة تنظيم اللجان المحلية مسألة صعبة الى حد كبير - مثل أي شيء آخر في هذه الأيام . وكان ثقل مركز الحكومة من بتروجراد الى موسكو هو الذي أضفى على شيكا لأول مرة اختصاصات جهاز كبير مستقل من أجهزة الدولة . فقد انشأ دزيرزسكى ، الذي كان على رأس الحركة بوصفه المسؤول الأول عن الأمن ، مركزه الرئيسي في موسكو ، لا في الكرملين ، بل في مبنى شركة تأمين كبرى في ميدان أوبانكا ، وانشأ داخله « سجنًا داخليًا » للمشبهين وهكذا بدأت شيكا تجد عملا سريعا . وحتى ذلك الوقت كان ما اتفق النظام هو الارتباك وعدم الاتساق اللذين سادا بين صفوف أعدائه أكثر مما سادا حتى داخله : فلم يكن هناك تنظيم للثورة المضادة حتى هذه اللحظة . ولكن الصورة سرعان ما تغيرت . فالثوريون الاجتماعيون اليساريون كانوا قد صوتوا في المؤتمر الرابع لسوفيات روسيا كلها ضد التصديق على معاهدة برست ليتوفسك ، وعندما تم التصديق عليها ورغم اعتراضهم انسحبوا

(١) « أعمال لينين » XXII ص ١٦٦-١٦٧

(٢) نفس المرجع XXII ص ٢١٣

(٣) نفس المرجع ص ٤٤٩ ، ٤٩٣

(٤) برافدا في ٢٣ فبراير ١٩١٨ ، أوردها بوليان وفشر ص ٥٧١

(٥) « Proletarskaya Revolyutsiya » رقم ١٠ (٢٢) ١٩٢٤ ص ١١ . وفي ١٩٢٠ من نائب رئيس شيكا الوفد العالي البريطاني تضمن في ذلك الوقت جميع أعضاء الوفد موقفًا يساعدهم كل عضو من الحرب عسرا من واحد الآخر اللجنة من ي . . . . .

من مجلس القوميسيريين (١) . وهكذا عادت حكومة الحزب الواحد ، وبرغم أن الثوريين الاجتماعيين ظلوا في السوفيتات وفي اللجنة التنفيذية المركزية ، فإن ولاءهم صار مشكوكا فيه . وفي أبريل ١٩١٨ بدأ التدخل الأجنبي فنزل اليابانيون في فلاديفستوك وأتاحوا أملا ومركزا للجمع لجميع العناصر المعارضة للنظام داخل روسيا نفسها . وفي ربيع ١٩١٨ وصيفها صارت موسكو مركزا لمؤامرات عملاء الحلفاء والألمان وجماعات الوسط واليمين وما بقي من أحزاب اليسار ، كل منهم يحيك مؤامراته فرادى ، ومشتريين أحيانا ، ضد الحكومة السوفيتية (٢) .

وكان أول عمل منظم قامت به « شيكا » ضد الفوضويين - وهو اسم كان يغطي المثاليين المخلصين الذين لم يكن لفلسفتهم تعبير عملي وكذلك العصابات المنظمة التي كان مذهبها السياسي مجرد ستار للنهب . وفي مساء ١١ - ١٢ أبريل سنة ١٩١٨ أحيطت المراكز المعسوفة للفوضويين بواسطة عملاء « شيكا » والجنود السوفيت وطلب إليها تسليم ما لديها من أسلحة ، وحدثت مقاومة في بعض الجهات ولكنها سحقته بعنف . وقبض على حوالي ٦٠٠ شخصا ، أطلق سراح ربعهم تقريبا على الفور ، واعتبر المقبوض عليهم « عناصر إجرامية » ، لا فوضويين (٣) . وقد شجع تدخل الحلفاء الثوريين الاجتماعيين اليمينيين فدعوا علنا في اجتماعهم في موسكو في مايو ١٩١٨ إلى سياسة تهدف إلى « قلب دكتاتورية البلاشفة وإقامة حكومة على أساس

(١) «Chetvertyl Chrezvychayny Vserossiskü S'ezd Sovetov».

(١٩٢٠) ص ٥٦ - ٥٧

(٢) يلقى الفوضوي الأوكراني ماخنو ، الذي كان هو نفسه قبل ذلك مسجوناً سياسياً ، ضوءاً جانبياً على بعض أعمال شيكا في صيف ١٩١٨ : « طلبت لجنة التحقيق التابعة لشكا من جميع المسجونين السياسيين السابقين في سجن موسكو موافقتهم بأية معلومات عن حراس السجن الطفاة . ثم ألقى القبض عليهم بأمر من شيكا ، وكانوا في ذلك الوقت تحت التحقيق » (ن) . ماخنو «Pod Udarami Kontrevolyustü» (ياديس ١٩٣٩) ص ١١٣-١١٥ .

(٣) جمع بوليان وفيشر في كتابهما المتعلقة بالأجراءات التي اتخذت ضد الفوضويين (ص ٥٨٢-٥٨٦) . انظر أيضا ر. بروس لوكهارت «مذكرات عميل انجليزي» (١٩٣٧) ص ٢٥٨ - ٢٥٩ حيث وصف هذا الإجراء بأنه كان خطوة أولى نحو إقامة النظام المشدد ، و. ج. سادول في «Notes sur la Révolution Bolchévique» (١٩١٩) ص ٢٧٥-٢٧٦ حيث يقول أن « الجماهير الفوضوية » كانت من بين « خصال الناس » وأن « اليمينيين شعورهم » ولعبا لبيان من ديرزنسكي في أرنستينا في ١٦ أبريل سنة ١٩١٨ لم يكن بين من ألقى القبض عليهم أكثر من واحد في المائة من « الفوضويين الأيديولوجيين » . وقد عرضت القضية في اللجنة المركزية التنفيذية بواسطة متحد باسم شيكا ، لم يكن هو نفسه من البلاشفة بل من الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، ردا على استجواب «Protokoly Zasedanü VTs IK 4<sup>th</sup> Sozyva» (1920) ص ١٥٣-١٥٦

حق الانتخاب العام تقبل مساعدة الحلفاء في الحرب ضد ألمانيا » (١) . بلا المناشفة ، الذين لم يكن لديهم تقليد التآمر والعنف مثل الثوريين الاجتماعيين ، فاتخذوا طريقا معتدلا . ومنذ ديسمبر ١٩١٧ كانت الخلافات الداخلية تمزق الحزب . وكان « الدفاعيين » القدامى قد انشقوا بزعامة بوتريسوف ، وتركوا في الحزب جماعتين من « الدوليين » على رأسهما مارتوف ودان على التوالي وتحاولان الوصول إلى حل وسط بصعوبة فيما بينهما . وكانت تنعكس في تصرفاتهما المصاعب الناجمة عن محاولة التنديد في نفس الوقت « بالاتجاه الألماني » الذي نحا إليه البلاشفة ( تراث المعارضة المنشقية لبرست ليتوفسك ) من ناحية و « الاتجاه الفرنسي البريطاني » ، الذي كان الأساس الوحيد الفعال لأي سياسة ضد البلاشفة ، من ناحية أخرى ، وكان قرارهم حاسما في نقطة واحدة - عداؤهم للنظام (٢) . ولم ينقذهم هذا التردد . ففي ١٤ يونيو أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية قرارا باستبعاد كل من الثوريين الاجتماعيين اليمينيين والمناشفة من عضويتها على أساس ارتباطهم بعناصر « مشهورة ببدائها للثورة » تعمل على « تنظيم هجمات مسلحة ضد العمال والفلاحين » ، وأوصيت السوفيتات كلها بطردهم ، وبذلك أقصتهم تماما عن أية مشاركة في الجهاز الحكومي (٣) .

وبقي بعد هذه الخطوة حزبان كبيران فقط : البلاشفة أنفسهم والثوريون الاجتماعيون اليساريون ، الذين كانوا أعضاء في الائتلاف الحكومي سابقا وأن كانوا قد خرجوا منه منذ برست ليتوفسك . بيد أن العلاقات بين هذين الحزبين كانت قد بلغت نقطة الانقطاع في يونيو ١٩١٨ . فمن ناحية شرع البلاشفة ، تحت ضغط الحاجة الشديدة إلى انتزاع كميات كافية من الحبوب من الريف ، في سياسة تنظيم فقراء الفلاحين ضد الفلاحين الأغنياء ، الذين كانوا أكبر مؤيدي الثوريين الاجتماعيين (٤) وأثبتهم ، ومن ناحية ثانية ثارت قضية حادة بين

(١) ص ١٠٠-١٠١ يونتوفسكي «Grazhdanskaya Voina v Rossü 1918-1921»

(١٩٢٥) ص ١٥٤ - ١٥٦ .

(٢) القرار مسجل في «Novaya Zhizn» ١٠ يونيو ١٩١٨ ص ٧٩-٨١ ، وقد كتب أ. ميكي الذي طرد من اللجنة المركزية المنشقية لانضمامه إلى ما أطلق عليه « حكومة ساماراه بحثا نقديا طيبا عن تردد المناشفة في ذلك الوقت «Demokraticeskaya Kontrevolyutsiya» (١٩٢٣) ص ١١٨ .

(٣) «Sobranie Uzakonenü 1917-1918» رقم ٤٤ المادة ٥٣٦ .  
(٤) وقد سبقت قضية الرسوم مناقشة طويلة في اللجنة التنفيذية المركزية «Protokoly Zasedanü VTs IK 4<sup>th</sup> Sozyva» (1920) ص ٤٣٩-٤٤١ .

(٤) سناقش هذا الموضوع في القسم السادس .

الحزبين حول تطبيق عقوبة الاعدام . فمئذ فبراير - عندما أعلن « ان الوطن الاشتراكي في خطر » - كانت « شيكا » تنفذ احكام الاعدام في اعداد غير معروفة بدون الاجراءات القضائية النظامية المألوفة (١) . وكان كل من الثوريين الاجتماعيين اليمينيين والمناشفة قد احتجوا من وقت لآخر على هذه العمليات . اما الثوريون الاجتماعيون اليساريون فانهم ، وقد ظلوا اعضاء في اللجنة التنفيذية المركزية وفي السوفيات وان انسحبوا من مجلس القوميسريين ، لا يزالون ممثلين في « شيكا » ويحملون نصيبهم من المسؤولية في اعمالها . ولكن عندما أصدرت المحكمة الثورية حكما بالاعدام لأول مرة - على أميرال بحري من انصار الثورة المضادة اسمه ششاستني (٢) - حاول الثوريون الاجتماعيون اليساريون إلغاء الحكم بواسطة اللجنة التنفيذية المركزية ، وعندما اخفقوا في ذلك سحبوا ممثلهم من المحكمة . بيد أنه من المهم أن ندرك على أي أساس كان الاعتراض . فلم يكن قائما على اعتبارات انسانية . لقد أنكروا بشدة تهمة أنهم من اتباع تولستوى ، والواقع أن الثوريين الاجتماعيين اليساريين لم يشتركوا في عمل شيكا فحسب ، بل أنهم كانوا في الماضي من أوائل انصار الاغتيال كسلاح سياسي . لقد كان اعتراضهم يقوم من ناحية على أساس حجة شكلية رفضها البلاشفة باعتبارها غير ذات موضوع ، وهي أن عقوبة الاعدام ألغيت بقرار من المؤتمر الثاني لسوفيات روسيا كلها (٣) ، ولكن أساسه الرئيسي كان معارضة فرض احكام الاعدام بواسطة القضاء . فالثوريون الاجتماعيون اليساريون كانوا يقرون بأنه من المشروع أحيانا ، ومن الضروري ، قتل الخصوم ، سواء بالاغتيال أو بواسطة اجراء آخر مثل ما تتبعه شيكا .

(١) ذكر سفردلوف في يولية ١٩١٨ أنه «قد نفذت عشرات من احكام الاعدام بواسطةنا في جميع المدن . في بتروجراد وفي موسكو وفي الأقاليم» Pyatyi Vserossiyskiy S'ezd Sovetov 1918 ص ٤٩ . وكانت حجته ضد الثوريين الاجتماعيين اليساريين تتطلب منه تأكيداً تكرار هذه الحوادث . وكانت الدوافع المألوفة للاقلال من عددها غير موجودة ، أما الرقم الذي يذكره م. لانتس من المشهور السنة الأولى ، وهو ٢٤ كما جاء في ( ١٩٢١ ) ص ٩ Chrezvychaynye Komissii po Bor'be s Kontrevolyutsiei ، قد يكون معقولا إذا كان يتعلق بالشبكة المركزية في موسكو وحدها . والا فهو بالتأكيد مبالغ فيه جدا .

(٢) يوجد عرض لنظية ششاستني في كتاب د. ف. هرايت «نمو الجيش الأحمر» (مستون ١٩٤٤) ص ٧١-٧٢ ، وليس من النقاط المهمة في الموضوع ما إذا كان ششاستني أراد مجرد «انقاذ» أسطول البلطيق من يد البلاشفة أم أراد تسليمه خيانة الى الألمان . وعرض لهم الموجهة اليه الذي جاء في كتاب أ. سيسون «مائة يوم أحمر» (بيل ١٩٣١) ص ٤٣٧ مشكوك في صحته .

(٣) ناقش سفردلوف القضية ناسهات في المؤتمر الخامس لسوفيات روسيا كلها .

لكنهم كانوا معارضين بكل قوة في إعادة « مبدأ الدولة البورجوازية القديم للمعون » الذي تنطوي عليه عملية المحاكمة القضائية والتنفيذ بناء على حكمه . وقد بدت الحجة دامغة حتى أن كريلنكو رد عليها بأن الأميرال « لم يحكم عليه بالاعدام » بل صدر الأمر فقط بقتله (١) . بيد أنها كانت تعبيرا منطقيا ومتسقا عن الخلفية الفوضوية لفكر الثوريين الاجتماعيين الذي يقبل الارهاب ولكنه يرفض الدولة (٢) .

ومن ثم فإن الموقف كان متوترا جدا عندما اجتمع المؤتمر الخامس لسوفيات روسيا كلها في موسكو في لحظة حرجة من التاريخ يوم ٤ يولية ١٩١٨ . وكان للبلاشفة ٧٤٥ مندوبا من بين ١١٣٢ مندوبا في المؤتمر لهم حق التصويت ، وكان للثوريين الاجتماعيين اليساريين ٣٥٢ ، وكان الباقون يمثلون جماعات صغيرة أخرى (٣) . واتخذت الاجراءات على الفور صورة المباشرة بين الحزبين الكبيرين . وقد أثرت قضية الفلاحين ولكنها كانت أقل بروزا من الغضب بسبب اخمساد الأحزاب المنافسة واستخدام عقوبة الاعدام . وكان أشد الاحتجاجات التي سمعت هو ذلك الذي ثار ضد معاهدة بريست ليتوفسك وخضوع الحكومة السوفيتية للألمان ، وحدثت أكثر الصدامات حيوية في المؤتمر حول اصرار تروتسكي على أنه يكون من الجنون التسامح مع أي هجوم على القواعد الألمانية في أوكرانيا . وفي ٦ يولية ١٩١٨ اغتال اثنان من الثوريين الاجتماعيين اليساريين السفير الألماني ميرباخ ، ومن الواضح أن ذلك كان بقصد الايقاع بين الألمان والحكومة . فقد وضع الخطلة الأعضاء الثوريين الاجتماعيين في شيكا ، واستطاع القاتلان الدخول الى السفير بابرار أوراق ادعيا أنها تحمل امضاء دوزيرنسكي (٤) .

(١) « أوفستيا » ٢٣ يولية ١٩١٨ .

(٢) لقد كان المناشفة أيضا ، وإن لم يؤيدوا الارهاب الفردي ، يتفرون من حكم واحد بالاعدام تصدره محكمة قضائية عادية أكثر من عشرات الحالات من الاعدام التي تنفذها شيكا . وكان الحكم على ششاستني هو الذي أثار ماوتوف الى اصدار نشرة شديدة اللهجة بعنوان «لنستطع عقوبة الاعدام» التي جاء فيها : «إن الوحش قد أخذ يلقى الدم البشري الحار . وقد بدأت آلة قتل الإنسان في العمل .. الجلاذون أكلوا اللحم البشري . النبوذون الموبوءون .. وعندما أطلقت السلطات النشفية في نفليس النار على اجتماع للعمال قال لينين غاضبا «عندما نستخدم البنادق يتحولون الى تولستويين ، ويدفون دموع التماسيح . لقد نسوا أنهم ساعدوا كيرنسكي على سوق العمال الى الذبحة ، محتفظين بالمعاهدة السرية مغباة في جيوبهم » أعمال لينين IXK ص ٤٢٦ .

(٣) «Pyatyi Vserossiyskiy S'ezd Sovetov» (١٩١٨) ص ١٦٢

(٤) «Proletarskaya Revolyutsiya» رقم ١٠ (٣٣) ١٩٢٤ ص ١٦ . وقد نشرت محاضر اللجنة المركزية للثوريين الاجتماعيين اليساريين في جلسة ٢٤ يولية ١٩١٨ التي اتخذ فيها القرار « بتنظيم هجمات ارهابية على ممثلي الإمبريالية الألمانية » في «Krasnaya Kniga ve-che-ka» (١٩٢٠) I ص ١٢٦

وأعقب هذا الحادث محاولة للاستيلاء على السلطة في موسكو وتمردات في عدة مراكز اقليمية مختلفة كان أخطرها تمرد ياروسلاف . وقد ادعى سافينكوف ، الارهابي الثوري الاجتماعى المشهور ، فيما بعد انه منظم هذه التمردات وأن تمويلها تم بأرصدة جاءت من الملحق العسكرى الفرنسى في موسكو (١) .

وفي مواجهة الخيانة على هذا النطاق الواسع في لحظة كانت قوات الحلفاء تنزل فيها في مورمانسك وفلاديفستوك ، وعندما بدأت الفرق التشيكية بالعدوان العلنى ضد البلاشفة ، وعندما كان خطر الحرب وشيكا من كل جانب ، لم يكن هناك أى اغراء يجعل الحكومة السوفيتية ناجيا الى انصاف الحلول . فأخذت التمرد في موسكو بسرعة . وألقت القبض على معظم الأعضاء في المؤتمر الخامس للسوفييتات من الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، بما فيهم سبيريدونوفا ، التى اعترفت بأن قاتلى ميرباخ تصرفا بناء على تعليمات منها ، وأعدم ثلاثة عشر عضوا منهم من كانوا أعضاء أيضا في « شيكا » (٢) . وأقفلت عدة صحف . وبعد ثلاثة ايام من الارتباك استأنف المؤتمر جلساته ، وبعد أن أعرب عن موافقته على اجراءات الحكومة أصدر قرارا صيغ بحرص هو « في حدود ارتباط بعض قطاعات حزب الثوريين الاجتماعيين اليساريين بمحاولة توريط روسيا في الحرب عن طريق اغتيال ميرباخ والتمرد على الحكومة السوفيتية ، فانه لم يعد مكان لهذه التنظيمات في سوفييتات مندوبى العمال والفلاحين » (٣) . وكان العمل الختامى للمؤتمر في ١٠ يولييه ١٩١٨ هو الموافقة على دستور الاتحاد السوفيتى ، الذى أصبح بذلك نافذا في احلك وخطر لحظة في تاريخ الجمهورية ، عندما أدى التمرد العلنى لآخر حزب كبير الى دفع النظام خطوة كبرى في طريق دولة الحزب الواحد .

ان ما قبل عن الاجراءات العقابية التى اتخذتها شيكا جزئى وغير موثوق فيه دائما تقريبا . ولكن هناك بعض المعلومات الصحيحة عن اعمال الانتقام التى اعقبت اخماد التمردات الواسعة في الاقاليم في

سيف ١٩١٨ . وقد قاوم المتمردون في ياروسلاف اسبوعين ، وقتل ٣٥٠ رميا بالرصاص عندما سقطت المدينة في آخر الامر (١) . وفي مدينة موروم المجاورة ، التى انهار التمرد فيها على الفور . قتل ١٠ زعماء رميا بالرصاص وفرضت غرامة قدرها مليون روبل على البورجوازية فيها (٢) . وفي نيزنى - نوفجورد اعتقل ٧٠٠ من « الضباط ورجال الشرطة » وحطمت الشيكا المحلية « منظمة الحرس الابيض » . واعتقل كل اعضائها تقريبا وقتل قسم منهم رميا بالرصاص (٣) . وفي مساء ١٦ - ١٧ يولييه قتل القيصر السابق وعائلته رميا بالرصاص في ايكاترينبرج بأمر من سوفيت منطقة الاورال . وعندما استولى التشيكيون على المدينة بعد ذلك بعشرة ايام انتقلت شيكا منطقة الاورال الى ثيانكا ، حيث اعتقلت أكثر من ٤٠٠ شخص وقتلت منهم ٣٥ كانوا « مشتركين في مؤامرات ضد الثورة » (٤) . وعندما حدث تمرد الكولاك في اغسطس ١٩١٨ في بنزا ابرق لينين نفسه تعليمات « بالقيام بحملة ارهابية لا ترحم ضد الكولاك والقساوسة والحرس الابيض ، وحجز المشبوهين في معسكر خارج المدينة » ، وأوصى بأخذ رهائن وتهديدهم بالقتل اذا لم يسلموا كميات من الحبوب فورا وبدقة (٥) . ولا شك ان هذه السجلات الجريئة تخفى فظائعا واعمالا وحشية ارتكبت في حرارة المعركة وبهذوء بعدها واشتركت فيها جميع الجوانب . وان كان معظم ما يقال عنها بالتحديد نادرا ما يكون مقنعا . ان مثل هذه الحوادث ، وكذلك المبالغات فيها ومضاعفتها بل واختراعها بواسطة الخصوم . من الامور التى تصاحب دائما الحرب والثورة اللذين يقاتل فيها الخصوم بذلك التعصب اليائس الذى اتسم به الصراع الذى اندلع في روسيا بعد أحداث اكتوبر سنة ١٩١٧ .

وهكذا فان العقوبات التى طبقت وصفها مرتكبوها صراحة بأنها « ارهاب » وان مبررها هو الحرب و « ان السلطة السوفيتية يجب أن تحمى مؤخرتها » ، كما جاء في قرار اصدورته اللجنة التنفيذية المركزية في ٢٩ يولييه ١٩١٨ بعد خطابين القاها لينين وتروتسكى ، « بأن تضع

(١) برافدا ٢٣ يولييه ، ٢٦ يولييه ١٩١٨ . اوردهاج . بونيان في « التدخل الاجنبى والحرب الأهلية والشيوعية في روسيا » (بليتيمور ١٩٢٦) ص ١٩٤ و ٢٢٨ .  
(٢) « Ezhenedel'niy Chrezvychainykh Komissiy » رقم ٢ سنة ١٩١٨ ص ٣٠ . ولم يظهر من هذه الدورية الفريدة في نوعها سوى ستة اعداد .  
(٣) نفس المرجع رقم ١ - ١٩١٨ ، ص ٢٢-٢١ .  
(٤) نفس المرجع رقم ١ - ١٩١٨ ، ص ١٩-١٨ .  
(٥) « أعمال لينين » XXIX ص ٤٨١ .

(١) ومن الناحية الأخرى انكر سافينكوف اية معرفة سابقة باغتيال ميرباخ الذى كان من عمل الثوريين الاجتماعيين اليساريين .

(٢) « Krasnaya Kniga Ve-che-ka » (١٩٢٠) I ص ٢٠٠ - ٢٠١ . وكذلك « شتاينبرج » سبيريدونوفا : ارهابية ثورية ، (١٩٣٥) ص ٢١٦ . وقد أطلق سراح سبيريدونوفا نفسها بعد بضعة أشهر ، ثم عادت مرة أخرى الى الدعاية ضد النظام (برافدا ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٨) ثم نفيت أخيرا الى طشقند .

(٣) « Pyatyl Vserosúski S'ezd Sovetov » (١٩١٨) ص ٢٠٩ .

البورجوازية تحت المراقبة وتقوم ضدها بحملة ارهابية جماعية « (١) .  
وقال دزيرزنسكى فى حديث صحفى فى ذلك الوقت :

« ان شيكا ليست محكمة . ان شيكا هى « الدفاع عن الثورة »  
مثل الجيش الاحمر تماما ، وكما ان الجيش الاحمر لا يستطيع التوقف  
فى الحرب الاهلية ليسال عما اذا كان نشاطه سيصيب افرادا بذاتهم  
بالضرر بل لابد الا يفكر الا فى شئ واحد هو انتصار الثورة على  
البورجوازية ، فان شيكا ايضا يجب ان تدافع عن الثورة وتهزم العدو  
حتى اذا كان سيفها سيصيب احيانا رؤوس بعض الأبرياء » . (٢)

بيد ان الارهاب بلغ ذروته عندما التجأ الثوريون الاجتماعيون مرة  
اخرى الى اسلوب الاغتيال السياسى - وكان هذه المرة ضد البلاشفة .  
فقد اغتيل فولودارسكى ، وهو زعيم بلشفى مشهور فى أيامه بأنه خطيب  
جماهيري ، فى بتروجراد فى يونيه ١٩١٨ ، وفى ٣٠ أغسطس اغتيل  
يوريى ايضا فى بتروجراد ، واصيب لينين بجرح خطر فى موسكو .  
وامكن تتبع كل هذه الهجمات الى الثوريين الاجتماعيين من هذا الفريق  
او ذاك . وكان الغضب والخوف اللذان اثارتهما سلاحا جديدا فى يد  
شيكا (٣) . وفى اليوم الثانى القى القبض على الممثل البريطانى فى  
موسكو بتهمة اشتراكه فى مؤامرات ضد الثورة (٤) ، وقتل الملحق  
البحرى البريطانى فى هجوم على السفارة البريطانية فى بتروجراد .  
وفى ٢ سبتمبر ١٩١٨ أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية قرارا فيما  
يتصل باغتيال يورينسكى والاعتداء الذى تلاه على لينين ، واختتم  
القرار بان :

« كل عملاء الثورة المضادة وكل من يوحون اليهم سيعتبرون  
مسئولين عن كل محاولة للاعتداء على موظفى الحكومة السوفيتية  
والمدافعين عن المثل العليا للثورة الاشتراكية . وسيرد العمال والفلاحون

(١) « Protokoly Zasedanie VTsIK 4<sup>oo</sup> Sozyva » (١٩٢٠) ص ٨٣

(٢) اوردها ك.راديك « Protrety i Pamflety » (١٩٢٣) I ص ٥٠ .

(٣) كان من بين برقيات الاحتجاج التى ارسلت الى اللجنة التنفيذية المركزية برقية  
من جهة زارتسين موقعة من ستالين وفوروشيلوف « ان المجلس الحربى لقطاع شمال القوقاز  
المسكوى عندما سمع بالمحاولة الاجرامية التى قام بها ماجورو البورجوازية على حياة اكبر  
ثورى فى العالم ، زعيم البروليتاريا ومعلمها ، الفريق لينين ، يرد على هذه المحاولة  
الدمغة الغائبة بتنظيم ارهاب على منظم بالجملة ضد البورجوازية وعمالها » أعمال  
ستالين IV ص ١٢٨ .

(٤) د.ه. روس لوكهارت « مذكرات ميل برطاني » (١٩٢٢) ص ٣١٤ - ٣١٦ ، وهو  
يتضمن ما يكاد يكون اعترافا بالاشتراك ، واذا كان « جاسوس بريطانيا الاول : سيدنى  
رايلى يقص قصته » (١٩٢٣) صحيحا فان الاشتراك ذهب الى حد بعيد جدا .

على كل الارهاب الابيض الذى يقوم به اعداء حكومة العمال والفلاحين  
ارهاب احمر بالجملة ضد البورجوازية وعمالها » (١) .

ان الامر ليبدو اكثر من مجرد مصادفة فى التسايرخ عندما نذكر  
ارهاب ٢ سبتمبر ١٧٩٢ فى باريس الذى تلا بيان دوق برنزيك الذى  
يهدد فيه بالغزو الاجنبى واخماد الثورة بلا رحمة وحدثت خلاله اعمال  
انتقام بالجملة فى باريس مات فيها ٣٠٠٠ استقراطى كما يقال . وفى  
تلا الثورتين كان هذا التسايرخ هو نقطة التحول التى اصبح بعدها  
الارهاب اداة سياسية متعمدة ، وكان من قبل غير منظم وعلى فترات .

وليس هناك تقدير يمكن الاعتماد عليه لمجموع من تعرضوا  
« للارهاب الاحمر » فى خريف ١٩١٨ . واكبر عدد مسجل لعدد من  
اعدموا مرة واحدة وفى مكان واحد هو ٥١٢ من « المناهضين للثورة  
والحرس الابيض » ( الذين وصفوا بأنهم « رهائن » ) وهم الذين اعدموا  
رميا بالرصاص فى بتروجراد فور اعلان الارهاب (٢) . وكان الذين  
اعدموا فى موسكو يضمنون « كثيرين من وزراء القيصر وقائمة كاملة  
من الشخصيات الرفيعة » (٣) . ولعل اكثر التقارير العديدة التى جاء  
من الريف دلالة هو ذلك الذى جاء من كازان . فبعد ان ذكر انه قد  
« ارسلت حملات تأديبية الى كل مركز » استطرد :

« فى كازان نفسها لم يعدم بواسطة المحكمة اكثر من سبعة او  
ثمانية أشخاص . ويرجع ذلك الى ان البورجوازية باكملها ، بما فيها  
البورجوازية الصغيرة والقساوسة والرهبان ، هربت من المدينة .  
فنصف منازل المدينة مهجورة . وصودرت ممتلكات الهاربين لمصلحة  
فقراء المدينة » . (٤)

وكان جوهر الارهاب طابعه الطبقي . فكان ينتقى ضحاياه ، لا على  
اساس جرائم معينة ، بل لانتماهم الى الطبقات المالكة .

وقد قال لينين فى خطابه الى العمال الأمريكين :

« ان البورجوازيين الانجليز نسوا سنة ١٦٤٩ ، والبورجوازيين  
الفرنسيين نسوا سنة ١٧٩٢ . لقد كان الارهاب عادلا ومشروعا عندما

(١) « Pyatyl Sozyv VTsIK » (١٩١٩) ص ١١

(٢) اذلتسيا ٢ ، ٧ سبتمبر ١٩١٨ . ولذكر « Ezhenedel'nik Chrezogchaynyky Komisii »

رقم ٦ سنة ١٩١٨ ، ان مجموع من اعدموا فى بتروجراد ابان الارهاب كان  
٨٠٠ شخص .

(٣) « Proletarskaya Revolyutsiya » رقم ١٠ (٢٣) ١٩٢٤ ص ٣٢ .

(٤) « Ezhenedel'nik Chrezvychaynykk Komisii » رقم ٤ سنة ١٩١٨ ص ٢٥

استخدمته البورجوازية لمصلحتها الخاصة ضد سادة الاقطاع . واصبح الارهاب وحشيا واجراميا عندما جرا العمال وفقراء الفلاحين على استخدامه ضد البورجوازية » . (١)

وقد قال احد اعضاء شيكا انها « لا تحاكم بل تضرب » . واولئك الذين قارنوا شيكا « بالاورانا » القيصرية « كانوا نياما عندما حدثت ثورتي فبراير واكتوبر ، ويتوقعون ان يقوم الآخرون بكل الأعمال القدرة الضرورية لبناء نظام شيوعي جديد بحيث يدخلونه بأيدي نظيفة وملابس انيقة نظيفة » . بالاضافة الى انه « لما كان المناهضين للثورة يعملون بنشاط في جميع مجالات الحياة .. فليس هناك مجالان لاتعمل فيه شيكا » . (٢)

وقد تركت احداث صيف ١٩١٨ البلاشفة بلا منافسين او شركاء بوصفهم الحزب الحاكم في الدولة ، وكان لديهم في شيكا جهاز مطلق السلطان . ومع ذلك فقد ظلوا عازفين بشدة عن استخدام هذا السلطان بلا حدود . ولم تكن لحظة القضاء نهائيا على الاحزاب المستبعدة قد حانت بعد . وكان الارهاب في ذلك الوقت اداة غريبة الاطوار ، فنجد احزابا صبت عليها اقصى اللعنات واتخذت ضدها اشد الاجراءات مستمرة في البقاء وتمتع بقدر من التسامح . وكان من اوائل قرارات النظام الجديد قرار يرخص لمجلس القوميسريين باغلاق جميع الصحف التي تدعو الى « المقاومة العنيفة او عصيان حكومة العمال والفلاحين » (٣) وكمبدا عام لم يعد للصحافة البورجوازية وجود . ومع ذلك ، وبرغم هذا القرار واعتبار حزب « الكاديت » خارجا على القانون في آخر ١٩١٧ ، ظلت صحيفة الكاديت « Svoboda Rosü » تصدر في موسكو في صيف ١٩١٨ (٤) . وقد اغلقت صحيفة المناشفة في بتروجراد « Novyi Luch » في فبراير ١٩١٨ لحملتها ضد معاهدة برست ليتوفسك . ولكنها استعادت حيلة من الحيل التي استعملتها الصحافة البلشفية في الماضي وعادت الى الظهور في موسكو في ابريل باسمه الجديد هو « Vpered » ، واستمرت تصدر فترة بعد ذلك . وظالت

(١) « أعمال لينين » VXIII ص ١٨٥

(٢) م لا تسمى . « Chrezvychaine Komissü po Bor'be Konterrevolyutsiei » (١٩٢١) ص ٢٣-٨

(٣) « Sobranie Uzaknenü 1917-1918 » رقم ١ (الطبعة الثانية) المادة ١٧ .

(٤) وكانت هذه الصحيفة هي التي روجت لشائعة ان « ناديا فوضويا » في ساراتوف اصدر قرارا يعلن ان كل النساء « ملك للدولة » (اوردها ج. بونيان في « التدخل الاجنبي والحرب الشيوعية في روسيا » ص ٥٥٦) . وقد ظهر هذا الخبر في صور مختلفة في الصحف الاجنبية .

بعض الصحف الفوضوية تصدر في موسكو مدة طويلة بعد الاجراء الذي اخذته شيكا ضد الفوضويين في ابريل ١٩١٨ . وجاء ماخنو ، الفوضوي الاوكراني ، موسكو في صيف ١٩١٨ وقابل لينين وسفردلوف ودار الفوضويين في موسكو بحرية وقال عنهم ان الجو السائد بينهم هو جو « الثورة على الورق » . (١)

فقد كان العمل في كل مكان اقل اتساقا من النظرية . وقبل نهاية ١٩١٨ كانت هناك بعض عوامل اخرى ادت الى التخفيف من حدة الارهاب . فقد بدا التعطش الى الانتقام يقل ، وصار الخوف من الثورة المضادة في الداخل اقل حدة ايضا ، وخفف انهيار المانيا ، مؤثرا على الأقل ، من الضغط الخارجي . ومن الناحية الاخرى ادت تمديدات شيكا على اختصاصات جميع فروع الادارة تقريبا الى اثارة الغيرة والنفور وبخاصة من جانب قوميسريتي العدل والشئون الداخلية (٢) . كما ان المسؤولين عن السياسة الاقتصادية ، الذين وجدوا ان الفنين غير البلاشفة مما لا غنى عنهم بوصفهم « خبراء » ، لم يستطيعوا الا اعلان عدم رضاهم عن سياسة من الارهاب الشامل ضد الخصوم السياسيين .

وكان هذا هو الجو السائد عندما اجتمع المؤتمر السادس لسوفيئات روسيا كلها ( اول مؤتمر يكاد يكون بلشفيا خالصا ) في امسية العيد السنوي الاول للثورة . ووافق على الفور على ما وصف بأنه « عفو عام » ، وأمر باطلاق سراح جميع « من اعتقلتهم اجهزة مقاومة الثورة المضادة » الا اذ وجهت اليهم في ظرف اسبوعين من اعتقالهم تهم محددة عن أعمال ضد الثورة ، وكذلك اخلاء كل الرهائن باستثناء من تحتجزهم شيكا المركزية كضمان محدد مقابل بعض « الرفقاء الذين في أيدي الأعداء » . وفصل نفس القرار في نزاع حول الاختصاص بان اعطى حق الاشراف على تنفيذه للجنة التنفيذية المركزية وللجان التنفيذية

(١) ن. ماخنو (المرجع السابق) ص ١٠٧-٩٢ ، ١١٩ ، ١٣٥ . وفيما يتصل بماخنو انظر الفصل ١١ (٢) . وكان لينين يظهر شيئا من العطف على الفوضويين منذ ان كتب « الدولة والثورة » ، وفي اغسطس ١٩١٩ كتب ان « عددا كبيرا جدا من العمال الفوضويين قد اسبغوا الآن من أكثر مؤيدي السلطة السوفيتية اخلاصا وعزا عداوتهم السابق الى خيانة الدولة الثانية » للمبادئ الماركسية . « أعمال لينين » XXIV ٤٢٧ - ٤٢٨

(٢) أورد بونيان وفيشر في كتابهما « الثورة البلشفية ١٩١٧-١٩١٨ » ص ٢٥٠-٢٨١ شواهد تدل على هذا النزاع البيروقراطي . وكذلك بونيان في كتابه « التدخل الاجنبي والحرب الاهلية والشيوعية في روسيا » ص ٢٥٩-٢٦٠ . وكانت شيكا غير مسئولة دستوريا الا أمام مجلس القوميسريين واللجنة التنفيذية المركزية .

المحلية (١) . وبعد ان فُص المؤتمر اجنحة شيكا بهذه الطريقة ، على «أورق على الأقل ، انتقل الى قرار آخر « عن الشرعية الثورية » يطالب « كل المواطنين في الجمهورية وجميع اجهزة السلطات السوفيتية وموظفيها » بمراعاة تنفيذ القوانين بدقة تامة ، وبعطى المواطنين حق التنظيم ضد أى اعمال لحقوهم أو افتئات عليها بواسطة الموظفين . وصحيح ان البند الخاص بمطالبة الموظفين والأجهزة العامة بمراعاة تنفيذ القوانين وضع له استثناء صيغ يحرس فيما يتصل بالاجراءات التي تتطلبها « الظروف الخاصة للحرب الأهلية والصراع ضد الثورة المضادة » (٢) . ولكن قرارات المؤتمر السادس لسوفيات روسيا كلها تمثل أول مجموعة من سلسلة محاولات مخلصنة ، وان لم تجد في نهاية الامر شيئاً ، للحد من استخدام السلطة التحكيمية بواسطة اجهزة الأمن في الجمهورية وحصرها داخل نطاق الشرعية .

وتلت المؤتمر خطوة أخرى ملحوظة في طريق التوفيق . فقد تقرر عرض غصن السلام على الأحزاب الاشتراكية المستبعدة - أو قبول السلام اذا عرض من جانبهم . ولم يحل طرد المناشفة من اللجنة التنفيذية المركزية والسوفيات دون أن تعقد لجننتهم المركزية اجتماعاً دام خمسة أيام في موسكو في نهاية اكتوبر ١٩١٨ . ووجد المناشفة أنفسهم في موقف حرج حيال اندلاع الحرب الأهلية والخطر الواضح على النظام ، حيث انهم كانوا ، برغم عدائهم للبلاشفة ، أكثر عداء لعودة القيصرية . واختاروا مرة أخرى طريق التفاهم . فقد أصدر الاجتماع سلسلة من « المبادئ والقرارات » تعتبر ثورة أكتوبر « ضرورة تاريخية » و « اختصار هائل دفع العالم كله الى التحرك » وتندد بكل « تعاون سياسي مع الطبقات المعادية للديموقراطية » ، وفي نفس الوقت الذي وعدت فيه القرارات « بالتأييد المباشر للامعمال العسكرية التي تقوم بها الحكومة السوفيتية ضد التدخل الاجنبى » طالبت ايضا « بالغاء الاجهزة الاستثنائية للاخمداد البوليسى والمحاكم غير العادية » و « ايقاف الارهاب السياسى والاقتصادى » (٣) . وأصدر المناشفة بياناً عاماً بالتنديد

(١) «S'ezdy Sovetov RSFSR v Postanovleniyakh» (١٩٢٩) ص ١١٦-١١٧

(٢) نفس المرجع ص ١١٩ . وقد نشر هذا القرار ايضا ، بقصد اضعاف أهمية أكبر عليه . كمرسوم «1917-1918 Sobranie Uzakenenü» رقم ٩٠ مادة ٩٠٨

(٣) ان القرارات . كما ظهرت في الصحافة ملخصة في « أعمال لينين » XXIII وكفى يمكن الاعتراف بالضرورة التاريخية ضد الارهاب بمقال طويل في برافدا قائلا : «العواقب الحتمية المترتبة عليها » . ثم عدم ادراك النتيجة

بالتدخل الاجنبى والثورة المضادة (١) . وأعقبه خطاب من لينين تشييع فيه الثورة في التوفيق بشكل غير عادى ، اذ أعلن انه لم يعد هناك ما يطلب من المناشفة والثوريين الاجتماعيين أكثر من « الحياد وعلاقات حسن الجوار » ، وانه من الضروري « استخدام تلك العناصر المترددة التي تدفعها وحشية الامبريالية ضدنا » (٢) . وفى ٣٠ نوفمبر ١٩١٨ أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية قراراً بالغاء قرار الطرد الذي صدر ضد المناشفة في يونيه السابق ، مع استثناء « أولئك الذين يستمرون في تحالفهم مع البورجوازية الروسية والاجنبية ضد السلطة السوفيتية » (٣) . وسارع الثوريون الاجتماعيون الى الاحتذاء بالمناشفة . فلم يكن كرههم لعودة قواد القيصر ومؤيديهم الاجانب اقل منهم وهم الحزب الثورى الارهابى صراحة : وكان كولشاك قد قضى لتوه على كل من استطاع أن يضع يده عليه من الثوريين الاجتماعيين في غرب سيبيريا . وفى فبراير ١٩١٩ أعلن اجتماع للثوريين الاجتماعيين في بتروجراد انه « يرفض نهائياً كل محاولة لقلب السلطة السوفيتية عن طريق الصراع المسلح » ويندد بالأحزاب البورجوازية الروسية « ودول الوفاق » الامبريالية ، وفى نفس الوقت تقريبا سلمت تلك الجماعة من الثوريين الاجتماعيين الذين كانوا اعضاء فى الجمعية التأسيسية ثم القوا حكومة اطلقوا عليها « حكومة سامارا » ، ومنحت عفوا شاملاً (٤) . ودفع اعلان حسن النية هذا اللجنة التنفيذية المركزية الى اصدار قرار فى ٢٥ فبراير ١٩١٩ باعادة الثوريين الاجتماعيين بنفس التحفظات ضد « الجماعات التي تؤيد مباشرة أو بطريق غير مباشر الثورة المضادة الداخلية والخارجية » (٥) .

وقد ظل هذا التفاهم القلق ، الذى يقوم على مبدأ التسامح مع « المخلصين » من المناشفة والثوريين الاجتماعيين ، قائماً بصورة ما حوالى سنتين - أى ما دامت الحرب الأهلية مستمرة وكانت دافعا على كبح

(١) «أعمال لينين» XXIII ص ٥٧١ . وقد جاء فيه ان تاريخ الاعلان كان ٢٦ سبتمبر ١٩١٨ بينما ينبغي أن يكون ١٤ نوفمبر ١٩١٨ ، كما جاء في نفس المرحع XXIV ص ٧١٠ وقد نشر في برافدا رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩١٨ . وكذلك لس كما جاء خطأ في مكان آخر بأنه ٢٦ نوفمبر ، الذى كان تاريخ خطاب لينين .

(٢) نفس المرجع ص ٢١٨-٢١٩ ، ٢٢٢ .

(٣) نفس المرجع XXIV ص ٧٦٠ .

(٤) نفس المرجع ص ٧٦٠ .

(٥) نفس المرجع ص ٧٦١-٧٦٠ . وقد وصف اجتماع اللجنة التنفيذية المركزية الذى اصابه هذا القرار في كتاب ا. رانسوم « ستة أسابيع في روسيا » ١٩١٩ ص ١٠٨ - ١١٢ (١٩١٩) .



الجماح . بيد أن الاستثناء الخاص بأولئك الذين يؤيدون « مباشرة أو بطريق غير مباشر » الثورة المضادة أضفى عليه ميوعة استخدمتها السلطة بحرية . وعندما اجتمع المؤتمر الثامن للحزب في مارس ١٩١٩ كان الجو فعلا قد أصبح أقل ودا تجاه أحزاب الاقمية . وقد قام أحد المندوبين يحتج صراحة على عودة المناشفة والثوريين الاجتماعيين (١) ، وتحدث لينين نفسه باهجة مختلفة عن تلك التي استخدمها في نوفمبر الماضي :

« ان الظروف تتطلب تغييرات كثيرة جدا في السياسة التي نسلكها بحيث ان المراقب السطحى قد يراها غريبة وغير مفهومة . انه سيقول : ماهذا ؟ بالأمس كنتم تقدمون وعدا للبورجوازية الصغيرة واليوم يعلن دزيرزنسكى ان الثوريين الاجتماعيين اليساريين والمناشفة سيقتلون رميا بالرصاص . اى تناقض هذا ؟ . نعم انه تناقض بيد أن هناك ايضا تناقضا في سلوك هذه البورجوازية الصغيرة ذاتها التي لا تعرف أين تجلس ، وتحاول أن تجلس بين مقعدين وتقفز من أحدهما الى الآخر ثم تسقط ، الى اليمين مرة وإلى اليسار أخرى . . . ونحن نقول لها : انك لست عدوا خطيرا . فعدونا هو البورجوازية . ولكن اذا سرت معنا فاننا سنطبق عليك ايضا اجراءات دكتاتورية البروليتاريا » (٢)

وبعد ذلك مباشرة زاد الثوريون الاجتماعيون النار اشتعالا بان انتسموا مرة أخرى الى شيع مختلفة ، أحدها تعهد بالتعاون مع البلاشفة ، والثانية تقف منهم موقف العداء ، وحاولت الثالثة ، بقيادة زعيمهم القديم شيرنوف ، أن تنشئ « قوة ثالثة تقف ضد البلاشفة وعودة النظام القديم على السواء » (٣) . ومنذ ذلك الوقت بدأت شيكا تلعب لعبة القط والفار مع الأحزاب المعارضة ، فمرة تقسو عليها ومرة نراها ، وتعتقل زعماءها ثم تطلق سراحهم وتجعل بقاءها كمنظمات مستحيلا تقريبا ، ولكن ليس مستحيلا تماما . وقد ترك دان ، أحد زعماء المناشفة سجلا مفصلا عن مغامراته في الفترة من ١٩١٩ الى ١٩٢١ التي اعتقل خلالها وأطلق سراحه عدة مرات ، وكيف طرد من العاصمة في صورة تكليفه بمهام وهمية في الاقاليم « وكان طبيبا » ، وكيف

(١) « Vos'mol S'ezd RKP (B) » (١٩٢٢) ص ٣٤-٣٣  
(٢) « أعمال لينين » XXIV ص ١٢٠  
(٣) ظهر بيان المجموعة الموالية للبلاشفة في أرفستيا ٣ مايو ١٩١٩ ( مقتطفات

من « أعمال لينين » XXIV ص ٧٨٠ ) . وقد انسحبت هذه المجموعة من الحزب عندما عاد في يونيو ١٩١٩ الى سياسة معارضة النظام ( نفس المرجع ص ٧٨٨ - ٧٨٩ ) .

رجل الى موسكو متخفيا لحضور اجتماعات سياسية ، واستدعى مرة رسميا لحضور مؤتمر سوفياتات روسيا كلها (١) . ولم تمر اساليب الضغط هذه دون اثر . ففى حدود مايتصل بالأعضاء المناشفة العاديين . لم يكن ستالين فى الغالب مبالغا عندما وصفهم فى ذلك الوقت بأنهم « ينتقلون شيئا فشيئا الى معسكر الجمهورية السوفيتية » (٢) .

وكانت هذه هى الظروف التى دعى فيها المناشفة الى حضور المؤتمر السابع للسوفياتات فى ديسمبر ١٩١٩ ، وان لم يكن حضورهم بوصفهم مندوبين منتخبين . وألقى دان خطابا رسميا موجزا تحدث فيه بعطف عن انتصار السوفياتات فى الحرب الأهلية وهزيمة يورينتش امام بتروجراد وحيا « الجبهة الثورية الواحدة . . . فى كل ما يتصل بالدفاع عن الثورة » (٣) . وكان مارتوف هو الذى تولى التعرض للمشاكل موضع الجدل حيث هاجم خرق الدستور السوفيتى ، وأشار الى « سلبية الجماهير التى غذتها ودعمتها قرون من حكم القياصرة وملوك الاقنان ، وشلل الوعى المدنى ، والاستعداد لالقاء المسؤولية كلها على اكتاف الحكومة » ، ثم قرا اعلانا يطالب « باعادة الدستور . . وحرية الصحافة والاتحاد والاجتماع . . وقسوة الشخص البشرى . . والغاء الاعدام بدون محاكمة والاعتقال الادارى والارهاب الرسمى » (٤) . ورد عليه لينين بخطاب جدلى فقال بأن اعلانه انما يعنى « العودة الى الديمقراطية البورجوازية ولا شيء آخر » وانه « عندما نسمع مثل هذه الاعلانات من اشخاص يعترفون بعطفهم علينا نقول لأنفسنا : كلا . . ان الارهاب وشيكا على السواء مما لا غنى عنه » (٥) .

وظل للمناشفة طوال ١٩٢٠ مكاتب للحزب وناد فى موسكو وان كانت « شيكا كثيرا ماهاجمت هذه الأبنية ووضعت عليها الاختام وصادرت ماوجدته من اوراق واعتقلت المجتمعين فيها » ، وأصدروا نشرات اخبارية وبيانات عن طريق مؤسسات طباعة صديقة موقعا عليها من اللجنة المركزية للحزب . وفى انتخابات السوفيات المحلية فى ذلك العام حصلوا على ٤٦ مقعدا فى سوفيت موسكو و٢٥٠ فى خاركوف . و ١٢٠ فى ياروسلاف و ٧٨ فى كريمشوج ، واعداد أقل من ذلك فى

(١) ف. دان . Dva Goda Skitanü « برلين ١٩٢٢ » .

(٢) « أعمال ستالين » IV ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٣) « Vosrossiiskü S'ezd Sovetov » (١٩٢٠) ص ٢٠ .

(٤) نفس المرجع ص ٦٠ - ٦٣ .

(٥) « أعمال لينين » XXIV ص ٦١٢ - ٦١٣ .



مظلم المدن الكبيرة الأخرى (١) . وفى مايو ١٩٢٠ سمح لأعضاء وفد العمال البريطانى الذى يزور موسكو « بكامل الحرية فى مقابلة السياسيين من احزاب المعارضة » (٢) ، بل انهم حضروا اجتماعا للجنة المركزية المنشقية . وحضر بعضهم بعد ذلك اجتماعا من ٣٠٠٠ عامل مركزية المنشقية التى كان يسيطر عليها المناشفة ، وتحدث فى هذا الاجتماع خطباء من المناشفة والبلاشفة . وفى انثناء الاجتماع ظهر شيرنوف ، احد زعماء الثوريين الاجتماعيين ، متخفيا ( وكان مطلوبا بواسطة شيكا ) والقى خطابا قارن فيه الاشتراكية بالمسيحية البدائية وانحدار البلاشفة بانحدار كنيسة العصور الوسطى . ويقول دان انه كان « آخر اجتماع من هذا النوع فى موسكو البلشفية » (٣) . وفى اغسطس ١٩٢٠ (٤) عقد اجتماع علنى للحزب المنشقى وجاءت اخباره فى الصحافة السوفيتية وبعد ذلك ايضا ظل المناشفة يسيطرون على نقابات مهمة ويعملون كمجموعة منظمة فى مؤتمرات المجلس المركزى للنقابات . بيد ان المؤتمر الثامن لسوفيات روسيا كلها الذى عقد فى ديسمبر ١٩٢٠ كان آخر مؤتمر يسمح فيه بحضور مندوبين ، بدون حق التصويت ، من المناشفة والثوريين الاجتماعيين وبعض الجماعات الثانوية الأخرى (٥) وكانت لهجة خطباء المعارضة اكثر تشددا ، وكان استقبالهم من جانب الاغلبية البلشفية الساحقة فى المؤتمر اكثر عداوة ، من السنوات الماضية . وكان مارتوف قد غادر روسيا فعلا وألقى فى خريف ١٩٢٠ خطابا هاجم فيه نشرة زينوفيف والبلاشفة فى مؤتمر الاشتراكيين الالمان

(١) ي. مارتوف «Geschichte des Russischen Sozial-Dimokratie» ١٩٢٦ ص ٢١٨ . وقد نشر فى مؤلف ج. ك. جينز «Sibir' Soyuzniki i Kolchak» (١٩٢١) II ص ٥٦٤ - ٥٦٥ بيان للمجموعة النشفية فى سوفيت موسكو بتاريخ ٦ مارس ١٩٢٠ يهاجم فيه سلامة الانتخابات واشياء أخرى .

(٢) ب. وسل « البلشفية ، نظرية وعمل » (١٩٢٠) ص ٢٦ .

(٣) ف. دان « المرجع السابق » ص ١١ - ١٢ . وقد اورد شيرنوف نص خطابه «Mes tribulations en Russie» « باريس ١٩٢١ » ص ٥٥ - ٦٠ ، ويصفه دان بان لم يكن ناجحا جدا « ويانه » ادبى تجرئى جدا . « ويضم » وقد العمال البريطانى الى روسيا ١٩٢٠ : تقرير « ص ٦٣ - ٦٥ الاجتماع فى ايجاز مع نص خطاب القاءه كيمالى ، احد اعضاء اللجنة المركزية للمناشفة : وقد تلقى اعضاء الوفد البريطانى بعد ذلك معلومات بان اعضاء مجلس نقابة الطباعين اعتقلوا فى الشهر التالى « نفس المرجع ص ٧١ » .

(٤) ف. دان « المرجع السابق » ص ٥٧ - ٥٩ .

(٥) وصف احد المندوبين نفسه بأنه يتحدث باسم « المنشقين الشيوعيين » - وهو نتاج غريب للارتيك السياسى فى السنوات الاولى للنزوة وللشجع الذى حظى به ، لفترة قصيرة ، المنشقين الدينيين كصلاح ضد الكنيسة السنية .

المستقلين فى هال (١) . وكان من الواضح ان سياسة التسامح المشروط مع الاحزاب المنشقة فى السوفيات كانت تقض مضجعه .

وقد جاءت مع الشهور الاولى من ١٩٢١ اخطر ازمة داخلية فى التاريخ السوفيتى منذ صيف ١٩١٨ . فقد كشفت نهاية الحرب الاهلية عن المدى الكامل لما نجم عنها من خسائر وتدمير ، وازالت كوابح الولاء التى فرضتها الحرب على الجميع ، وانتشر التذمر من النظام لأول مرة خارج الدوائر السياسية وعلت اصوات التذمر بين الفلاحين وعمال المصانع على السواء ، وكان تمرد كرونستاد فى بداية مارس ١٩٢١ تعبيرا عن هذا التذمر ورمزا له . وفى المؤتمر العاشر للحزب الذى عقد فى نفس الشهر ، الذى ووفق فيه على السياسة الاقتصادية الجديدة ، شدد النظام الحزبى لمواجهة الطوارئ . واصبح التسامح مع الاقليات المنشقة خارج الحزب غير طبيعى اكثر فاكتر . ولم يصدر قرار معائل لقرار يونيه ١٩١٨ ، ولكن يبدو ان لينين نفسه اعطى الاشارة . فقد كتب فى نشرة يدافع بها عن السياسة الاقتصادية الجديدة فى مايو ١٩٢١ :

« اما غير الحزبيين الذين ليسوا سوى مناشفة وثوريين اجتماعيين يلبسون ثوب كرونستاد غير الحزبى الحديث ، فاننا اما سنحتفظ بهم فى امان فى السجن أو نرسلهم الى مارتوف فى برلين ليمتنعوا بحرية بكل مرفهات الديمقراطية الحرة وبحرية تبادل الانكار مع شيرنوف وميليكوف ومناشفة جورجيا » . (٢)

وتبعاً لأحد المصادر المنشقية كانت نتيجة هذه الاشارة فورية : « فبدأت الاضطهادات ضد الديمقراطيين الاجتماعيين فى جميع انحاء روسيا وكانت الوسيلة الوحيدة لتجنب الاضطهاد هى كتابة بيان صحيفة البلاشفة بالتخلّى عن كل ارتباط بالحزب الديمقراطى الاجتماعى . وقد قبل الكثيرون ذلك ، ولكن كثيرين ايضا نقوا الى سولوفكى وسوزدال وسيبيريا وتركستان وغيرها » . (٣)

ويبدو ان الشهداء كانوا قليلين . ولم توضع اية عقبات امام زعماء المناشفة للسفر الى برلين حيث انشئ فى ربيع ١٩١٢ مركزا منشقيا هاما مع صحيفة منشقية اسبوعية «Sotsialisticheskü Yestiuk»

(١) سيناقش هذا الموضوع فى القسم الخامس .

(٢) « أعمال لينين » XXVI ص ٢٥٢ .

(٣) ي. مارتوف « المرجع السابق » ص ٣١٩ . وقد اورد الكاتب ، وهو ف. دان ، فى هذا القسم من الكتاب الفاظ لينين فى صورة مختلفة اختلافا بسيطا ، وعرضا خطأ الى خطاب لينين فى مؤتمر الحزب .

أما الأعضاء العاديون فإن معظمهم خضع أو هجر النشاط السياسي . بيد أن هناك حقيقة غريبة هي أن القضاء على المعارضة السياسية المنظمة للبلاشفة من خارج الحزب حدث معها في نفس الوقت نموهم معارضة منظمة داخل الحزب منذ أيام برست ليتوفسك . لقد كانت الخلافات الحادة مستمرة ، ولكنها تركزت الآن داخل الحزب . فالحزب كان قد اجتذب داخله كل الحياة السياسية في البلاد . ومنذ ذلك الوقت صارت شئونه الداخلية هي التواريخ السياسية للأمة .

بيد أننا نرى مرة أخرى دلالة ذات مغزى لمرونة السياسة السوفيتية وتجربتها في اختيار الوسائل ، ففي نفس هذا الربيع والصيف سنة ١٩٢١ ، اللذين شهدا انتهاء كل الأحزاب المستقلة في روسيا السوفيتية ، حدثت محاولتان جديدتان للتفاهم بين السلطة السوفيتية ومن بقي من مثقفي البورجوازية في روسيا . فمن ناحية السوفيت كانت السياسة الاقتصادية الجديدة « رمزا للاستعداد للتفاهم قد يكون له ما يقابله في مجال السياسة . ومن الناحية الأخرى رأى كثيرون من الروسين ممن كانوا حتى ذلك الوقت يقفون موقف العداء من السلطة السوفيتية ، سواء المقيمين منهم في روسيا أو من غادروها فعلا ، أن السياسة الاقتصادية الجديدة تسليم من جانب البلاشفة في المبادئ التي تمسكوا بها في صلابته حتى ذلك الوقت ، وأن ذلك قد يمهّد السبيل لتفاهم جزئي . وفي أبريل ١٩٢١ عرض اقتراح بعقد اجتماع علني مشترك يعقبه حفل بين ممثلي الحكومة السوفيتية والمثقفين البورجوازيين يفسر فيه التحدث الرسمي معنى « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، ويرحب المتحدث باسم المثقفين بالتغيير في السياسة . وفشلت الخطة بسبب تصاب ممثلي المثقفين الذين كانوا غير مستعدين لأن يقيدوا أنفسهم بأي تأييد عانى لما يعمل السوفيت (١) . وفي نهاية يونيو ١٩٢١ بدأت أنباء كارثة المجاعة التي تهدد الأقاليم الشرقية من روسيا الأوروبية تصل إلى موسكو ، وفتحت مجموعة من الرجال العاملين والمثقفين السلطات السوفيتية باقتراح الالتجاء إلى البلاد الأجنبية في طلب العون . ودفعت خطورة الكارثة المقبلة ، والاعتقاد بأن الأعراب عن قبول التفاهم قد يترك أثرا طيبا في الرأي العام الأجنبي ، الاتحاد السوفيتي إلى عدم الاعتراض عن المشروع .

(١) المصدر الرسمي لهذه الواقعة ووثائقها هو مقال بقلم أ. كوسكوف أحد ممثلي المثقفين الذين يتعلق بهم الأمر في المفاوضات . ( ١٩٢٨ ) ص ٥٦ .  
« Volga Rossi » ، براغ ، رقم ٢

وصدر قرار في ٢١ يولييه ١٩٢١ بإنشاء « لجنة عموم روسيا لمساعدة الجائعين » تتألف من ستين شخصا كان منهم كامنيف ، رئيس اللجنة ، وريكوف ولوناشارسكي وكرازين ومكسيم جوركي وبعض البلاشفة الآخرين ، ووزيران سابقان في الحكومة المؤقتة هما كيشكين وبروكوفيش ، وبعض « الكاديت » البارزين ، وعدد كبير من المثقفين غير الحزبيين . وكانت مهمتها جمع الأرصدة من التبرعات ومن اعانة حكومية ، وجمع المؤن ، في روسيا وخارجها ، وتوزيعها (٢) .

وكانت هذه اللجنة فريدة في نوعها في تاريخ النظام السوفيتي ، وسرعان ما تكشفت المصاعب المتأصلة فيها . لقد حث صحافة المهاجرين الروس في الخارج هذه الخطوة كدليل على أن النظام السوفيتي قد دخل في مضايق اليأس ولم يعد في وسعه المحافظة على ذاته إلا بمساعدة البورجوازية . ودخل الممثل البريطاني ، الذي كان قد وصل حديثا إلى موسكو ، في مفاوضات مع اللجنة من فوق رأس الحكومة السوفيتية ، وجنحت الحكومات الأجنبية بوضوح إلى معاملتها كحكومة بديلة يمكن أن تتولى الحكم إذا قلب النظام السوفيتي . والواقع أن اللجنة لم تفعل أكثر من جمع المعلومات والقيام بدعاية في الداخل والخارج . وفي ٢٠ أغسطس ١٩٢١ عقدت الحكومة السوفيتية مع مشروع هوفر للمعونة الأمريكية اتفاقا لتنظيم المعونة في المجاعة . وجعل هذا النجاح الحكومة السوفيتية ترى وجود اللجنة غير ذي جدوى ، بل وضار ، لأن مشروع هوفر للمعونة الأمريكية كان يأمل بوضوح في استخدام برنامج المعونة لاضعاف الحكومة السوفيتية ، ويسعى إلى التعامل إلى أقصى حد ممكن مع اللجنة ذات الأغلبية البورجوازية دون السلطات البلاشفية . وكان قد تقرر في مرحلة سابقة إيفاد مندوبين عن اللجنة إلى لندن وبعض البلاد الأجنبية لطلب المساعدة . ولكن ذلك صار الآن غير ممكن السماح به . وأبلغت الحكومة السوفيتية اللجنة أن عملها قد كمل في موسكو وأن على أعضائها أن يجعلوا مراكزهم في المناطق المنكوبة . وعندما رفضت أغلبية اللجنة اطاعة هذا القرار وأصرروا على خطة إرسال مندوبين إلى الخارج ، أعلن حلها رسميا بقرار ٢٧ أغسطس ١٩٢١ واعتقل زعمائها البارزين من البورجوازيين (٣) . وهكذا انتهت أول وآخر محاولة للتعاون بين النظام السوفيتي والعناصر الباقية من النظام القديم . وهي تصور مدى عمق العداء بينهما وكيف

(١) أرفستيا ٢٣ يولييه ١٩٢١ .  
(٢) ظهر إعلان حلها مع بيان موجز عن الأسباب في أرفستيا ٢٠ أغسطس ١٩٢١ .

ان اية قوة مستقلة في روسيا السوفيتية صارت ، او كان من الممكن اتهامها بأنها أصبحت ، مركزا لاستقطاب التدخل الأجنبي ضد النظام (١). وقبل ان نتحول الى موضوع نمو الحزب في علاقته بالدولة يجب تسجيل واقعتين أخريين على انهما تحددان مرحلتين أخريين في تصميم الدكتاتورية . الأولى هي الغاء « شيكا » وتحويرها في ربيع ١٩٢٢ . والثانية المحاكمة العلنية لزعماء الثوريين الاجتماعيين بعد ذلك بثلاثة اشهر .

وقد جاء الغداء نحو « شيكا » من مصدرين لكل منهما تمثيله القوى في الحزب : من المثاليين الذين لا يحبذون الارهاب والاجراءات الاستثنائية في المحاكمات بوصفها اداتين نظاميتين للحكم ، وان كانوا قد قبلوها كضرورة طوارئ ، وكذلك من المصالح القائمة لقروغ الإدارة الأخرى التي تحتاج على اعتداءات هذا الجهاز غير النظامي الذي يتمتع بامتيازات خاصة على اختصاصاتها العادية . وكان المعبر عن هذا المصدر الأخير في المركز هما وزير الشؤون الداخلية والعدل . وفي المناطق اثار لجان شيكا بصورة حادة جدا المشكلة الدستورية المزمنة الخاصة بمسئولية الأجهزة المحلية للسوفيات المحلية . وبصفة عامة جاء عقب الحرب الأهلية هدوء في التوتر كانت « السياسة الاقتصادية الجديدة » رمزا له في الميدان الاقتصادي . ومن ثم ساد الشعور بأن تسريع الجيش ينبغي أن يتوجه تسريع الجهاز الذي ادار المعركة في الجبهة الداخلية ، بعد الانتصار الكامل . وفي المؤتمر التاسع لسوفيات روسيا كلها اقترح سميرنوف ، وهو أحد البلاشفة القدامى الذين اربطوا بحركات المعارضة في الحزب منذ « الشيوعيين اليساريين » في ١٩١٨ ، في خطاب موجز جدا قرارا ووفق عليه ، اذا كانت المسجلات كاملة . بدون مناقشة هو ما يلي :

« ان مؤتمر السوفيات يأخذ علما بالعمل البطولي الذي قامت به أجهزة شيكا في اخرج لحظات الحرب الأهلية والخدمات الضخمة التي قدمتها في مهمة دعم انتصارات ثورة أكتوبر والدفاع عنها ضد الهجوم من الداخل والخارج .

« ويرى المؤتمر ان مابلفته السلطة السوفيتية من قوة في الداخل والخارج في الوقت الحاضر يجعل في حيز الامكان تضييق نطاق نشاط

(١) أصول مكتب من هذه الواقعة هو مقال ادوكوفا ( المرجع السابق ) اما وجهة نظر البلاشفة ضد اللجنة بعد حداث في ٢٥ في ١٥ نوفمبر ١٩٢١ من ٢ .  
Izvestia Tsentral'nogo Komiteta Rossijskoi Kommunisticheskoi Partii (Bol'shevikov) رقم ٢٤ في ١٥ نوفمبر ١٩٢١ ص ٢

شيكا واجهزتها ، على ان يترك للأجهزة القضائية امر محاربة الخروج على قوانين الجمهوريات السوفيتية .

« ومن ثم فان مؤتمر السوفيات يكلف رئاسة اللجنة التنفيذية المركزية باعادة النظر في اقرب فرصة ممكنة في القانون الأساسي لشيكا واجهزتها بقصد اعادة تنظيمها والحد من اختصاصاتها ودعم مبادئ الشرعية الثورية » (١) .

ومن النادر ، باستثناء اللحظات الأولى من حماسة الثورة وحرارتها، ان تناقش علنا القضايا الأساسية لطريقة عمل السلطة بواسطة من يمارسونها . وكان مستقبل شيكا أحد هذه القضايا . ومن المنحى تحديد مدى قبول زعماء الحزب في مؤتمر ديسمبر ١٩٢١ لقرار سميرنوف بوصفه مناورة تكتيكية ، وإلى أي مدى تأثرت هذه الآراء بالمجاعة الفظيعة التي لم تصل ذروتها الا في الشهور الأولى من ١٩٢٢ ، او تحديد القوى التي كانت مسئولة عن القرار النهائي . بيد انه من العسير ان يصدق المرء ان زعماء الحزب فكروا جديا في الاستغناء عن جهاز أمن قوى مثل شيكا في وقت زادت فيه الحاجة الى اليقظة عند تطبيق السياسة الاقتصادية وما تنطوي عليه من تسامح مع العناصر الرأسمالية والبورجوازية الصغيرة . وفي ٨ فبراير ١٩٢٢ أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية قرارا بالغاء شيكا ولجتها المحلية وتحول أعمالها الى قوميصرية الشعب للشؤون الداخلية ، وبإلغاء « الجهاز السياسي للدولة » « G.P.U. » في هذه القومية ليقوم بهذه الأعمال مع « قطاعات سياسية » مقابلة في الأقاليم والجمهوريات والمناطق المستقلة في الاتحاد السوفيتي . وتحددت المسئولية المزدوجة لهذه القطاعات ، تجاه « جهاز الدولة السياسي » « G.P.U. » في موسكو من ناحية وتجاه لجان السوفيت التنفيذية محليا من ناحية أخرى . بالعبارات المبهمة المألوفة التي لا تترك مجالا جديا للشك في خضوعها للجهاز المركزي . ووضعت تحت تصرف « جهاز الدولة السياسي » فرق خاصة من الجيش ، وذكر بين أعمالها مهمة « محاربة الجريمة في الجيش والسكك الحديدية » . وأخيرا تقرر ان أي شخص يعقل يتنقل بواسطة « الجهاز » يجب ، في غضون شهرين ، اما اخلاء سبيله او تقديمه للمحاكمة بواسطة الأجهزة القضائية ، الا اذا صدر اذن خاص باستمرار احتجازه من رئاسة اللجنة التنفيذية المركزية (٢) . وكان هذا البند هو المنفذ الذي جعل في وسع « الجهاز » عند الضرورة ،

(١) « Bobranie Uzakoneni, 1922 » رقم ١ مادة ٢٢ .

(٢) « Bobranie Uzakoneni, 1922 » رقم ١٦ المادة ١٦٠ .

تجنب تعقيدات الإجراءات القضائية . ولكن حتى هذا الاذن الرسمى لا يبدو انه طبق مدة طويلة . وبعد انشاء « اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » فى العام التالى اختفت ايضا التسمية الاسمية لقوميسرية الشئون الداخلية كما ان التحول الذى حدث فى فبراير ١٩٢٢ لم يفل اختصاصات شيكا شبه القضائية الى المحاكم ، بل انه اخرج الجرائم السياسية من دائرة الإجراءات القضائية ، وترك « للجهاز » سلطات تحكمية فى تناول هذه الجرائم اكثر مما كان للشيكا المنتهية فى أى وقت من الاوقات . ولم يمض شهران على انشاء « جهاز الدولة السياسى » حتى كان لينين يوجه اليه النقد ، فى المؤتمر الحادى عشر للحزب ، للتدخل فى عمليات اقتصادية لم يبد أنها من شأنه (١) .

وكانت الواقعة الثانية فى ١٩٢٢ هى محاكمة زعماء الثوريين الاجتماعيين . فقد تعرض الثوريون الاجتماعيون لنفس الإجراءات الاضطهادية التى كانت قد اتخذت ضد المناشفة فى العام السابق . بيد ان الثوريين الاجتماعيين كانوا اقوى عصبا ولا يسهل اخمادهم مثل المناشفة . فقد كانوا حزبا ثوريا ذا تقليد فى التآمر السرى ، وعندما استؤنفت سياسة المعارضة ، عاد بعضهم على الاقل الى هذا التقليد . وسرعان ما تدخل « الجهاز » الجديد فى الامر . وفى فبراير ١٩٢٢ اعلن ان سبعة واربعين من زعماء الثوريين الاجتماعيين اعتقلوا بتهمة التآمر ضد السلطة السوفيتية وانهم سيقدمون الى المحاكمة . وكان لهذا الاعلان صدى فى الخارج وبخاصة فى الدوائر الاشتراكية . وفى ابريل ١٩٢٢ اثير الموضوع فى اجتماع بين ممثلى « الدوليات » الثلاث فى برلين - وهى المحاولة الوحيدة التى جرت للتفاهم بين « الدوليات » المتنافسة (٢) . وتعهد بوخارين ورايك ، ممثلى الحزب الروسى فى وفد الكومنترن ، بان السلطات فى روسيا لن تطالب بتوقيع عقوبة الاعدام ضد الثوريين الاجتماعيين ، وعنفهما لينين علنا بسبب قبولهما هذا التدخل فى شئون السوفيت الداخلية ، وان كان قد اعترف بأنه يجب تنفيذ هذا التعهد . (٣)

وقبل ان تبدأ المحاكمة كان لينين قد اصيب بأول نوبة من نوبات الشلل . وافتتحت المحاكمة فى ٨ يونيه ١٩٢٢ واستمرت شهرين ، وحظيت بدعاية دولية بحضور قاندرفلد ، الاشتراكى البلجيكى ، كمحام اول عن المتهمين . وكانت هذه اول محاكمة سياسية كبرى فى عهد

النظام . وكانت التهم العامة الموجهة الى الثوريين الاجتماعيين ضخمة . فقد القيت عليهم ، عن طريق كيرنسكى ، مسؤولية كل عمل من اعمال الحكومة المؤقتة ، وكانوا قد أسهموا بنصيب رئيسى فى اكثر من عمل « ابيض » ابان الحرب الاهلية ، وكان مفتالو ميرباخ واصحاب محاولة الاعتداء على حياة لينين من الثوريين الاجتماعيين . وحيشما لا توجد ادلة على اعمال محددة كانت توجد بيانات عديدة من جانب زعماء الثوريين الاجتماعيين تحبذ الاعمال الارهابية ضد السلطة السوفيتية . ونبد قاندرفلد وزملاؤه الاجانب الدفاع بعد ايام قليلة « بناء على طلب المتهمين » واصدروا بيانا ينددون فيه بالمحاكمة وهيئة الدفاع لخرق اتفاق برلين (١) . وكان عدد المتهمين اربعة وثلاثين ، اخلى سبيل بعضهم ، وصدرت ضد كثيرين منهم احكام مختلفة بالسجن . وحكم على اربعة عشر منهم بالاعدام . واجلت اللجنة التنفيذية المركزية تنفيذ الحكم فى اثنين واوقفت باقى الاحكام . وجدير بالذكر هنا انه طوال الإجراءات لم يوصف حزب الثوريين الاجتماعيين بأنه هيئة غير شرعية : فالادلة التى قدمت ضد المتهمين كانت تتعاق بأعمال تعتبر اجرامية فى ظل أى نظام من أنظمة الحكم . واستمر قرار اللجنة التنفيذية المركزية فى ٨ اغسطس ١٩٢٢ ، الذى يؤيد الاحكام وبوقفها ، ينطوى على الاعتراف به كحزب شرعى :

« اذا كف حزب الثوريين الاجتماعيين عملا ومعارضة عن نشاطه التآمرى الارهابى السرى وخاسوسيته العسكرية التى تؤدى الى التمرد ضد سلطة حكومة العمال والفلاحين ، فانه بذلك يخلص زعماءه الذين قاموا بمثل هذه الاعمال فى الماضى واحتفظوا فى المحكمة بحق الاستمرار فيها من أقصى العقوبات » . (٢)

بيد ان اسطورة المعارضة القانونية قد انتهت منذ امد طويل . ولا يمكن عدلا القاء تبعة نهايتها على حزب واحد . فاذا كان صحيحا ان النظام البلشفى لم يكن على استعداد ، بعد الاشهر القليلة الاولى ، للتسامح مع أية معارضة منظمة ، فانه صحيح ايضا ان الاحزاب المعارضة لم تكن على استعداد للعمل داخل الاطار القانونى . ان افتراض الدكتاتورية كان قائما من الجانبين .

(١) « فاندرفلد و ١. ووترز . Le Procès de Socialistes-Revolutionnaires »  
 (٢) « Moscow » ( بروكس ١٩٢٢ ) ١٢٢ ص ١٢٤ .  
 (٣) « Protocès P.S.R. : Rechi Gosudarstvennykh Obvinitel »  
 (١٩٢٢) ص ٢٤٣-٢٤٤ .

(١) « أعمال لينين » XXVII ص ٢٤٦ .  
 (٢) سبجى الحديث من هذا الاجتماع فى القسم الخامس .  
 (٣) « أعمال لينين » XXVII ٢٧٧ - ٢٨٠ .

## الفصل الثامن

### سيادة الحزب

بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ كان تطور الجناح البلشفي من « حزب العمال الديموقراطى الاجتماعى الروسى » ، الذى سرعان ما صار « الحزب الشيوعى الروسى ( بلاشفة ) » ، عملية استمرار وتغير فى نفس الوقت. لقد استمر الحزب طوال تاريخه يحمل الطابع الذى طبعه لينين به، وكثيرا ما عاد الى تقاليد ومناقشات شبابه . وقد غيرته ثورة أكتوبر بطرق بعضها واضح واكثرها غير ملحوظ . ولكن هنا ايضا يصعب التمييز بين التغيرات المتأصلة فى طبيعة الحزب ، او بصفة خاصة كحزب ثورى ، والتغيرات التى تفرد بها او تفرد بها الموقف الذى كان يعمل فيه . وقد كانت التطورات الرئيسية الثلاثة التى مر بها فى الفترة بين ثورة أكتوبر وموت لينين هى زيادة السلطة فى يد زعامة الحزب المركزية الضئيلة العدد ، وتحول الحزب من تنظيم ثورى موجه الى قلب الانظمة القائمة الى مركز توجيه للجهاز الحكومى والادارى ، واخيرا ، حصوله على مركز محكم باستئصال الاحزاب الاخرى .

ان الاتجاه الى تركيز السلطة فى مركز اى تنظيم كبير وضرورة التركيز كشرط لسلامة العمل ، كانا القاعدة السائدة بين الاحزاب السياسية الحديثة (١) .

والاحزاب التى قاومت هذه القاعدة ، مثل الفوضويين ، حكمت على نفسها بالعقم السياسى ، اما الاحزاب الاخرى فقد نجحت بصفة عامة بقدر استعدادها لقبول النظام المشدد النابع من سلطة وادارة مركزيين

(١) انظر الفصل الثانى .

كوبيتين . ولهذا الحقيقة دلالات مقلقة بالنسبة للاحزاب التى تفر بانها منظمه على اساس ديموقراطى . فكل الاحزاب السياسيه المنظمه - وبخاصة تلك التى تمثل الجماهير حيث توجد هوه انفصال كبير بين الاعضاء العاديين والزعماء بسبب المؤهلات الغنيه والدعنيه التى تتطلبها الزعامة - جنحت ، ايا كان مدى ديموقراطية المبادئ التى تقوم عليها ، الى النمو فى حكم قلة مقفولة من الزعماء . وقد شخص احد علماء الاجتماع وكانت مادته مستمدة اساسا من دراسة الحزب الديموقراطى الاجتماعى الالماني والحزب الاشتراكى الايطالى قبل ١٩١٤ ، هذه العوارض كما يلى :

« فى كل علاقة اجتماعية تخلق الطبيعة نفسها السيطرة والتبعية ، وهكذا فان كل تنظيم حزبي يمثل حكم قلة قوى يقف على اقدام ديموقراطية .. وفى كل مكان يوجد ناخبون ومنتخبون . ولكن فى كل مكان ايضا توجد سلطة الزعامة المنتخبة على الجماهير الناجية . ويخفى هيكىل حكم القلة القائم الاسس الديموقراطية (١) » .

وعندما صار البلاشفة حزبا جماهيريا بعد ١٩١٧ بدأت هذه العملية بسرعة . ولا شك فى ان تقاليد السرية والنظام المشدد فى الحزب قبل ١٩١٧ عجلت بها ، كما عجل بها ايضا المركز الخاص الذى احتلوه بالتدريج بعد ١٩١٧ بوصفهم الحزب المحتكر فى الدولة ، وكذلك ربما ايضا التخلف السياسى وعدم التجربة بين العمال الروس بمقارنتهم بزملائهم فى الغرب . ولكن الصورة تصبح مشوهة تماما اذا اعتبرت سمة خاص بالروس او بالبلاشفة . فقد كان يشترك فيها ، بدرجة تزيد او تنقص ، كل الاحزاب السياسية فى النصف الاول من القرن العشرين .

وكان تطور الحزب الثورى الى حزب حاكم من السمات المشتركة بين كل الثورات المنتصرة ، وله آثار مألوفة تماما بحيث يمكن اعتبارها نمطية . فالحزب اذ يتحول من مهمة التدمير الى مهمة الادارة يكشف فضائل القانون والنظام والخضوع للسلطة الشرعية للثورة ، ويهاجمه

(١) د . ميشيل « Zur Soziologie des Partenwesens » ( الثانية ١٩٢٥ ) . ويقول ايضا : « كلما امتد نطاق الجهاز الرسمى ، اى كلما زاد عدد ما لدى المنظمة من اعضاء وامتلات خرائثها ونمت صحافتها ، كلما نبتت الديموقراطية جانبا الى داخلها وحل محلها السلطان المطلق للجانب » ص ٩٨ . وقد ترددت تهمة « البيروقراطية » ، وهى تهمة مفضلة لدى نقاد البلاشفة ، فى الحزب الديموقراطى الاجتماعى الالماني منذ ١٩٠٨ . ( نفس المرجع ص ١٢٨ ) .

من اليسار أولئك الذين يريدون الاستمرار بالثورة باسم المبادئ الثورية السابقة التي يقول هذا اليسار أن حكومة الثورة قد خانتها . وكان هذا هو النمط الذي احتذته الثورة الروسية في تاريخها . بيد أن هناك سمة أخرى أكثر وضوحاً نتجت عن التفاعل الجديد بين الحزب والدولة . فالارتباط بين الحزب والدولة اشرك الحزب اشراكاً مباشراً في كل أزمة قومية ، وحول كل نداء بالوحدة الوطنية والزعامة الوطنية الى نداء بوحدة الحزب والولاء لزعيم الحزب . كما لم يكن ممكناً الفصل بين لينين زعيم الحزب ولينين زعيم الأمة . فكان رد الفعل الطبيعي بالنسبة للحزب ، كما بالنسبة للأمة ، حيال الخطر القومي هو التكتل وكانت السيطرة التي يمارسها سيطرة السلطة المعنوية أكثر منهساً سيطرة سلطة خارجية . ولكنها ساعدت على أن يقوم في الحزب ، وفي الدولة أيضاً ، تقليد الزعامة الشخصية الذي صار من العسير التخلص منه .

وكان ثالث تغيير مهم هو أن الحزب حصل على ما كان في الواقع احتكاراً سياسياً في أرض السوفيت . وليست هناك نظرية سياسية تنكر على الحزب السياسي حق فرض شروط متشددة ، سواء كانت تتعلق بالسلوك أو بالاعتقاد ، على أعضائه وطرد من لا يوفون بهذه الشروط . بيد أن هذا الحق كان حتى ذلك الوقت يفترض معه أن للفرد الاختيار في تغيير ولائه الحزبي ، وأن هناك حزباً بديلاً لديه . فرصة مماثلة للتأثير في الشؤون العامة . فقبل الثورة كان البلاشفة المنشقون يستطيعون أن يصيروا مناشفة أو ينضموا الى أحزاب أو جماعات سياسية أخرى - وكان ذلك يحدث فعلاً . وفي الشهور الأولى بعد الثورة كانت هذه السبيلة في العضوية بين الأحزاب الباقية - البلاشفة والمناشفة والثوريين الاجتماعيين اليساريين واليمينيين - لا تزال موجودة الى حد ما . لقد كان البلاشفة هم الحزب الحاكم ، ولكنه كان حزباً ضمن أحزاب . ولكن بعد صيف ١٩١٨ لم يعد للأحزاب الأخرى وجود إلا في حدود ما يسمح به ، وصار وضعها في خطورة متزايدة ، وأبتداء من ١٩٢١ اختفت فعلاً . ومن ثم فإن الاستقالة أو الطرد من الحزب الوحيد الباقى صارت تعنى عادة منذ ذلك الوقت الإبعاد - على الأقل - عن كل الصور القانونية للنشاط السياسي . وهكذا فإن النزاعات داخل الحزب كانت قمينة بأن تنمو بصورة متزايدة الحدة لأنه أصبح لا يوجد طريق آخر للتعبير عن الرأي المنشق ، ولأن مثل هذا الرأي يمكن أن يعزى الى مناشفة أو ثوريين اجتماعيين

سابقين دخاوا الحزب لدافع شخصية وغير مخلص (١) .

وصار من السهل ومن الطبيعي أن يعامل الاختلاف في الرأي معاملة عدم الولاء . وقد نمت في معاهيم وحده الحزب ونظام الحزب في دولة الحزب الواحد ، دلالات لم يكن يتوقعها أحد من قبل .

وقد أتت هذه التغييرات على مراحل . فبرغم أصرار لينين المستمر على ضرورة التقيد بالمذهب وعلى أن نظام الحزب يجب أن يصرص هذا التقيد ، فإن الدستور الأساسي الأصلي للحزب الذي امره مؤتمر الحزب الثاني في ١٩٠٣ وأيده المؤتمر الثالث في ١٩٠٥ مع بعض التعديلات الشكلية الطفيفة لم ينص صراحة على التزام الأعضاء بالخضوع لقرارات الحزب ، بل ترك ذلك ضمناً . وفي دستور الحزب المنقح الذي أقره المؤتمر السادس في أغسطس ١٩١٧ جاء هذا الالتزام صراحة لأول مرة . ولكن مما قد يدعو الى التعجب أن انتصار الثورة بدا في أول الأمر أنه يخفف من قيود النظام المشدد للحزب ويؤدي الى اختلافات ومناقشات بلا حدود لم يسبق لها مثيل في تاريخ الحزب البلشفي ، وربما تكون نادرة في تاريخ أي حزب آخر . وكانت هذه المناقشات داخل الحزب تتم ، رغم حدتها ، على أساس قاعدة معترف بها هي أن لأعضاء الحزب حرية العمل حتى يتخذ الحزب قراره . وحتى ذلك فقط . ولم تكن التهمة التي وجهت الى كامنيف وزينوفيف وهددت بطردهما قبيل الثورة أنهما عبرا عن وجهات نظر مخالفه في مداولات اللجنة المركزية السابقة على القرار ، بل أنهما تحديا علناً القرار الذي اتخذ ، بأغلبية الأصوات ، ضد وإيهما (٢) . ولا يمكن عقلاً إنكار حق الحزب الذي يواجه مثل هذا التحدي في تطبيق عقوبات على العضو المخالف . وبعد أيام قليلة من انتصار الثورة واجه لينين تمرداً آخر ، بقيادة زينوفيف وكامنيف أيضاً ، ضد سياسة استبعاد الأحزاب الأخرى من الحكومة السوفيتية « وهي السياسة التي خفت بعد ذلك بمدة قصيرة لمصلحة الثوريين الاجتماعيين اليساريين » ، ولم

(١) لقد عزى قرار المؤتمر العاشر للحزب نمو الشيوع الى « دخول عناصر لم نهم الشيوعية تماماً في صفوف الحزب » . وكان المشروع الذي أعده لينين شخصياً لهذا القرار ينص بالذات على « المناشفة السابقين » . « أعمال لينين » XXVI ص ٣٦٢ (٢) وبالمثل لم يكن خطأ ترونسكي في الخلاف الذي حدث فيما يتعلق بالنقابات ١٩٢٠ - ١٩٢١ أنه تقدم بمقترحات غير ممكنة ، بل أنه رفض الاشتراك في اللجنة التي عينت لاجتاد حل بعد أن رفضت مقترحاته بأغلبية اللجنة المركزية (نفس المرجع XXVI ص ٨٨) .

لسته هذه الأزمة الا بانذار نهائى وعدة استقالات (١) . ثم جاء شتاء من المناقشات الحرة وتبادل الهجمات فى اللجنة المركزية للحزب بلغ ذروته فى المناقشات المشهورة فى فبراير ومارس ١٩١٨ حول معاديات برست ليتوفسك مع المانيا ونوقيع معاهدة برست ليتوفسك . وقد بلغ الامر فى هذه المناقشات الى الحد الذى اعرب فيه دزيرزنسكى عن اسفه لان الحزب لم يكن من القوة بحيث يخاطر باستقالة لينين ، وقال لوموف صراحة ، مبدىا استعداداه حتى لمواجهة هذا الموقف ، « اننا يجب ان نولى السلطة حتى بدون فلاديمير ايلينخ » (٢) .

بيد انه فى حين كان الأثر الاول للثورة هو تشجيع حرية المناقشة واعلانها الى حد نادرا ما بلغه أى حزب فيما يتعلق بالقضايا الحيوية للسياسة العامة ، بدأت قوى أخرى تعمل فى الاتجاه المضاد . فقد تبخرت الحماسة غير المحدودة التى ولدتها ثورة أكتوبر ، وفى ربيع ١٩١٨ كانت المصاعب الاقتصادية قد بدأت تشتد فعلا ، وبدأت المعارضة تانى من الجماعات اليسارية داخل الحزب التى اتهمت زعامة الحزب بالميلول الانتهازية والانحراف عن المبادئ البلشفية . وهكذا انبثقت من الخلافات حول برست ليتوفسك جماعة من « الشيوعيين اليساريين » ظلت حوالى اسبوعين تصدر فى بتروجراد صحيفة يومية للمعارضة هى « كوميونيست » ووجه لينين اليها هجومه فى المؤتمر السابع للحزب الذى عقد للتصديق على معاهدة برست ليتوفسك فى مارس ١٩١٨ .

« ان الأزمة الخطيرة التى يمر بها حزبنا فيما يتصل بتكوين مغارضة يسارية داخلية من اكبر الأزمات التى تعرضت لها الثورة الروسية » (٣) وعندما هزمت هذه المجموعة فيما يتصل ببرست ليتوفسك حولت انتباهها الى الموقف الاقتصادى الحرج وهاجمت سياسة لينين فيما يتصل ببعض المسائل مثل استخدام الخبراء وتكوين اندماجات اقتصادية

(١) انظر الفصل الخامس . وكان الانذار النهائى الذى وجهته اللجنة المركزية فى ١٩/٦ نوفمبر ١٩١٧ الى كامينف وزينوف وبرازانوف ولادين يطالبهم « اما الخضوع فوراً وكتابة لقرارات اللجنة المركزية وتنفيذ سياسته فى كل تصرفاتهم العلنية او الامتناع عن كل نشاط طنى فى الحزب والتنازل عن كل مراكز المسئولية التى يحتلونها فى الحركة العمالية الى ان يتنقذ مؤتمر الحزب التالى » . ورد زينوف بحطاب يعلن فيه خضوعه ، وظل ثلاثة الآخرون مصرين على موقفهم وطردوا من اللجنة المركزية . واستقال ريكوف وميلونين ولوجين ايضا من اللجنة المركزية ومن مراكزهم فى مجلس القوميسريين .

(٢) « ٢١٠ - ٢٥٠ » .  
(٣) « Protokoly Tsentral'nogo Komiteta RSDRP » (1929)

(٢) أعمال لينين XXII ص ٢٢١ .

وإدارة الشخص الواحد فى الصناعة ، ولم يكن الامر غير طبيعى ، وان كان فى الغالب غير حقيقى ، ان وجهت اليها تهمة التآمر مع الثوريين الاجتماعيين اليساريين الذين كانوا قد تركوا مجلس (١) القوميسريين بسبب موضوع برست ليتوفسك . وسيطرت الجماعة على منظمة الحزب فى موسكو ، وأصدرت فى أبريل ١٩١٨ عددان من صحيفة جديدة تحت اسم « كوميو نيست » وصفت بأنها « لسان حال مكتب منطقة موسكو للحزب الشيوعى الروسى ( بلاشفة ) » . وكان المحررون هم بوخارين وأوبولنسكى وراديك و ف . سميرنوف (٢) . ونشر فى العدد الاول بيان مسهب عن الموقف الاقتصادى كان قد قرئ فى اجتماع المجموعة مع زعماء الحزب بما فيهم لينين فى أبريل سنة ١٩١٨ . (٣) وفى الشهر التالى تعرضت لهجوم من أشد هجمات لينين فى مقال عن « الطفولة السيارية وروح البورجوازية الصغيرة » ، واختفت المجموعة فى صيف ١٩١٨ عندما أحدثت مؤامرة الثوريين الاجتماعيين وبداية الحرب الأهلية ذعرا أدى الى اعادة وحدة الحزب وفرض النظام الشديدي بزعامة لينين (٤) .

(١) ابان النزاعات الحزبية الحادة فى ديسمبر ١٩٢٢ ادعى زينوف ان الثوريين الاجتماعيين اليساريين اقترحوا فى ذلك الوقت اعتقال لينين وأعضاء مجلس القوميسريين الآخرين وأن الخطة كانت فعلا موضع تفكير جدى من الشيوعيين اليساريين وأنه قد وقع الاختيار على بيئاتاكوف ليخلف لينين « برافدا ١٦ ديسمبر ١٩٢٣ » . وأشار نالي ايضا الى نفس الدعوى ( برافدا ١٥ ديسمبر ١٩٢٣ ) . وردت جماعة من الشيوعيين اليساريين السابقين ، منهم بيئاتاكوف وراديك بأن القصة لا أساس لها من الصحة اكثر من بعض الملاحظات التى قيلت على سبيل المزاح « برافدا ٣ يناير ١٩٢٤ » . وفى ١٩٢٧ وجهت الى بوخارين تهمة تنظيم مؤامرة كبرى ضد لينين فى هذه المناسبة . (٢) وكان من الاسماء التى ذكرت على الصفحة الأولى بونسوف وكوسوف وكيشيف وبوكروفسكى وبروبرازنسكى وساروفوف وسافاروف وبوريتسكى وأونشليخت وباروسلافسكى وبيئاتاكوف .

(٣) وتبعاً لما جاء فى الكوميونست العدد الاول ٢٠ أبريل ١٩١٨ ص ١٣ ، صرا لينين فى هذه المناسبة مجموعة من الأفكار المضادة ووعد بشرها ولكنه لم يفعل . وقد أعيد طبع « بيان » الجماعة فى « لينين دراسات » XXII ص ٥٦١ - ٥٧١ وستناقشا فى القسم السادس .

(٤) من الظواهر المميزة لروح هذه الفترة ان بوخارين طهره والبراءة وقد بلغ ذروته حدثه . بوصفه المندوب الرئيسى للجنة المركزية للحزب فى مؤتمر مجالس الاقتصاد القومى لروسيا كلها « وأن يقدم راديك فى هذا المؤتمر تقريرا من « الآثار الاقتصادية لمعاهدة برست ليتوفسك » . وترجع هذه المرونة الى النقص الشديد فى الأشخاص المؤهلين فى الحزب من ناحية ، ولكنها ترجع ايضا الى تقليد قوى بأن أعضاء الحزب مهما تشاجروا فيما بينهم لا يتحدثون فى المنظمات غير التابعة للحزب الا باسم الحزب وحده . وقد قال رازانوف عن راديك فى هذه المناسبة انه « يسوق الحجج نسيه » .

وفي المؤتمر السابع للحزب ، الذي صدق فيه على معاهدة برست ليتوفسك ، أقر أيضا اقتراح كان لينين قد تقدم به قبل ذلك بعام في أطروحة أبريل بتغيير اسم الحزب « الديمقراطي الاجتماعي » الى « الشيوعي » . . وكان ماركس وانجلز قد أعربا عن نفورهما من الاسم القديم عندما اتخذ حزب العمال الألماني في ١٨٧٥ عنوانا له : « ففى ذلك الوقت كانت كلمة « ديموقراطية » ، حتى مع وصفها « بالاجتماعية » ، قد بدأت تفقد صبغتها الثورية . ومنذ ١٩١٤ كان الديمقراطيون الاجتماعيون في أوروبا ، باستثناء قلة ضئيلة ، قد هجروا قضية الثورة العالمية البرولتارية وصاروا « اصلاحيين » بورجوازيين « وشوفينيين » . وفي ديسمبر ١٩١٤ تساءل لينين عما اذا كان الوقت قد حان لنبد اسم « الديمقراطية الاجتماعية » « الملوث المهان » والعودة الى الاسم الماركسي القديم « الشيوعية » (١) وقد حان الوقت لتمييز الهوة التي تفصلهم واثبات حق الثوريين في التراث الماركسي بالعودة الى الاسم الماركسي « الشيوعيين » . وكان لهذا التغيير مغزى مزدوجا . فداخلها كان يعنى ان الحزب تحول نهائيا عن المرحلة البورجوازية للثورة واتجه في عزم نحو الهدف الشيوعي . وخارجيا كان التغيير يحدد الانقسام الذي حدث في الحركة العمالية الأوروبية بين أولئك الذين تمسكوا بسياسات الإصلاح البورجوازية وأولئك الذين تمسكوا بالثورة عن طريق البرولتاريا : فالانقسام الذي كان لينين قد أحدثه في الحزب الروسي سنة ١٩٠٣ تكرر الآن على الصعيد الدولي . وكان هناك شيء من العزوف داخل الحزب عن تغيير الاسم التقليدي : ولكن في مارس ١٩١٨ كف اتباع لينين نهائيا عن تسمية أنفسهم « حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي الروسي » - وهو اسم كان حوله نزاع طويل مع الناشئة وتقرر تركه لهم - وصاروا « الحزب الشيوعي الروسي ( بلاشفة ) » . (٢)

وكان الوقت قد حان أيضا لتشديد النظام الحزبي . وكان المبدأ الذي يقوم عليه تنظيم الحزب يوصف منذ مدة طويلة بأنه « المركزية الديموقراطية » (٣) ، وهو مصطلح كان يقصد به التعبير عن تلك العملية

(١) « لينين دراسات XVIII ص ٧٣

(٢) « قرارات الحزب الشيوعي الروسي » (١٩٢١) I ص ٢٧٩ .

(٣) أدخل هذا المصطلح « الذي سبق ان تحدثنا عنه في الفصل الثاني » في دستور الحزب بقرار المؤتمر الخامس للحزب سنة ١٩٠٧ ( نفس المرجع I ص ١٠٨ ) ، وقد جاء تعريف محدد له في أول الأمر في دستور ١٩٢٤ ( نفس المرجع II ص ٥٩١ ) على الوجه التالي :

( ١ ) تطبيق المبدأ الانتخابي على جميع الأجهزة الرئيسية للحزب من اعلاها الى ادناها .

المزدوجة التي تنبثق بمقتضاها السلطة من أسفل الى اعلا - من خلايا الحزب في المدن أو المصانع أو القرى ، وعن طريق اللجان المحلية والإقليمية ، الى ان تبلغ ذروتها في اللجنة المركزية ، جهاز المؤتمر صاحب السيادة النهائية - وتبسط التعليمات بنفس الطريق بحيث يخضع كل جهاز في الحزب للجهاز الذي فوقه وفي النهاية للجنة المركزية . ومع انتصار الثورة وتحول الحزب الى منظمة شرعية والريادة الضخمة في عدد الأعضاء أصبح من الممكن أخيرا تحقيق هذا المفهوم على اسس تنسبه الى حد ما تنظيم السوفيات . فالجهاز الأعلى « مؤتمر الحزب » يعقد اجتماعاته من ناحية المبدأ ، سنويا - وكان هذا ما يحدث فعلا ابان السنوات القليلة التالية للثورة . وتجتمع اللجنة المركزية ، وهي الجهاز التنفيذي الرئيسي ، طبقا لدستور ١٩١٧ « مرة كل شهرين على الأقل » . وعندما اتاحت الثورة للحزب الانتشار في جميع أنحاء روسيا ظهرت الى الوجود شبكة ضخمة من التنظيمات المحلية والمركزية المندرجة . . وتحت مؤتمر « روسيا كلها » ولجنته المركزية كان لكل جمهورية او منطقة في الاتحاد السوفيتي (oblast) مؤتمرها الإقليمي ولجنتها الإقليمية ، وتحتها كانت توجد مؤتمرات المؤتمرات ولجانها ، ثم مؤتمرات المراكز والأحياء ولجانها ، وتأتي أخيرا خلايا الحزب . ولكل منها « مكتبها » . في المصانع والقرى والجيش الأحمر والمؤسسات السوفيتية - في أي مكان تقريبا يستطيع أن يجتمع فيه عضوين أو ثلاثة من أعضاء الحزب . ورغم أن الخلايا هي أدنى الدرجات فانها لم تكن بأي حال أقل عناصر جهاز الحزب أهمية . ومن العسير الحصول على صورة صحيحة لهذه الخلايا ، أكثر حتى من أدنى درجات النظام السوفيتي - السوفيات المحلية . ولكنها ورثت من عدة نواحي التقليد الصلب للجماعات السرية الصغيرة التي اتاحت للحزب أن يترك أثره في روسيا القيصرية ، وكان البناء كله يعتمد ، على الأقل في المراحل الأولى للثورة ، على ولاء هذه الخلايا وفعاليتها (١) .

وبالنظر الى تكوين الحزب والظروف المضطربة التي وقع فيها ولم تمض الا شهور قلائل على انتصاره الثوري ، فان تطوره كان حتميا . ففي الصراع الكامن في مصطلح « المركزية الديموقراطية » - الصراع

(ب) المسؤولية الدورية لأجهزة الحزب تجاه التنظيمات الحزبية القائمة لها .

(ج) النظام الحزبي المشدد وخضوع الأقلية للأكثرية .

(د) الالتزام الكامل المطلق بقرارات الأجهزة العليا من جانب الأجهزة التي هي أدنى ومن جانب جميع الأعضاء .

(١) من القرارات المهمة للمؤتمر العاشر قرار يحدد وظائف الخلايا . ( نفس



بين انسياب السلطة من الأطراف الى المركز وفرض النظام بواسطة المركز على الأطراف ، أى بين الديمقراطية والكفاية - كان لابد ان ينتصر التيار الثانى . ومادام لينين يمسك بالأعنة بيد ثابتة كان يمكن التوفيق بين القوتين وجعلهما تسيران فى اتجاه واحد ، وكان هو نفسه يضيق دائما بأولئك الذين يحاولون إثارة المقابلة بين السلطة « من أعلى » و « من أسفل » (١) . ولكن تزايد سيطرة شخصية لينين البارزة المعتدة بنفسها فى السنوات الحرجة التى مر بها النظام الجديد بررت تقليد الزعامة القوية وساعدت على خلق الحاجة اليها . وكانت هناك قوى أخرى تعمل ايضا . وكان اقواها جميعا ذلك العبء الثقيل لتقليد الإدارة الروسية والبناء الاجتماعى الروسى . ولا جدال فى أن لينين كان يرغب من ناحية المبدأ بل وأنه حاول عملا ، أن يث بين أعضاء الحزب العاديين ، ومن ورائهم البرولتاريا كلها ، روح المشاركة الإيجابية فى شئون الحزب والأمة ، وعندما كان يتحدث فى سنواته الأخيرة عن « التخلف » « ونقص الثقافة » عند الشعب الروسى كان يفكر من ناحية فى اخفاقه فى تحقيق هذا الحلم . فقد كان الأمر يتطلب على الأرجح أكثر من جيل واحد للتأثير بشكل جدى فى تقليد التوجيه الإدارى من أعلى الذى تاصلت جذوره . كما أن الحزب الشيوعى الروسى لم يكن مختلفا جدا من هذه الناحية ، كما يفترض عادة ، عن الأحزاب السياسية فى البلاد أخرى حيث تناقش القضايا المتنازع عليها وتتحدد سياسة الحزب تجاهها بواسطة دائرة ضيقة من الزعماء وليس عن طريق الاستشارة الفعالة للأعضاء العاديين .

وهكذا لم يكن مستغربا أن الاتجاه الذى لا يقاوم نحو تركيز السلطة ، ذلك الاتجاه الذى أثر فى الأجهزة السوفيتية ، ترك أثره

(١) فى سنة ١٩٢٠ بعد أن وصف الطريقة التى يعمل بها الحزب عن طريق الأجهزة السوفيتية ، استطرد قائلا : « هذه هى الطريقة العامة التى تعمل بها سلطنة الدولة البرولتارية عندما تنظر إليها من أعلى » ، من وجهة نظر تحقيق الدكتاتورية عمليا . ولى أن أمل فى أن القارئ سيفهم لماذا لا يستطيع البلشفى الروسى ، الذى يعرف هذه الطريقة ولا حظ كيف تمت طوال فترة ٢٦ عاما ، من جماعات سرية وغير الزعماء أو دكتاتورية الجماهير ، لغوا طقولا لامتضى له مثل المناقشة فى حل ذراع الرجل البينى أو رجله اليسرى أكثر نفعا » ( « لينين - دراسات » XXV ص ١٩٢ ) . وبعد ذلك بشهور قليلة أصدرت اللجنة المركزية خطابا دوريا عن « المشكلة الحادة » التى تدفق الضخم الحديث من الأعضاء الجدد غير المدربين ، ومن ناحية أخرى الى « الأساليب غير السليمة » وغير المختلة أحيانا ، التى يتمتع بها بعض عمال الحزب المسؤولين » . « Izvestia Tsentral'nogo Komiteta Rossijskoi Kommunisticheskoi Partii » (Bol'shevikov) رقم ٢١ ، سبتمبر ١٩٢٠ ص ١ - ٢ .

ايضا فى أجهزة الحزب - وأن تأخر بعض الوقت فى الحالة الثانية . فبرغم أن مؤتمر الحزب - صاحب السيادة رسميا - كان يجتمع سنويا من ١٩١٧ الى ١٩٢٤ ، فإنه أصبح عاملا معرقلا واجتماعاته متباعدة الى حد لا يسمح بممارسة فعالة للسلطة ، وأخذ فى الهبوط بعد فترة معينة من هبوط جهاز الدولة المقابل له « مؤتمر سوفيات روسيا كلها » . وكان مؤتمر الحزب السابع فى مارس ١٩١٨ الذى صدق فيه على معاهدة بريست ليتوفسك آخر مؤتمر تنقرر فيه قضية حيوية من قضايا السياسة بأغلبية الاصوات . وقد استمرت المؤتمرات القليلة التالية تناقش قضايا حرجية وتشهد فى بعض المناسبات تغييرات حادة فى الراى : وينطبق ذلك بصفة خاصة على المؤتمر الثانى عشر فى سنة ١٩٢٣ - وهو أول مؤتمر منذ ثورة اكتوبر ١٩١٧ لا يحضره لينين . ولكن حتى عندما كانت المناقشة تحدث فى المؤتمر نفسه ، كانت القرارات الحقيقية تتخذ فى مكان آخر . وحتى فى اكتوبر ١٩١٧ كانت اللجنة المركزية هى التى اتخذت القرار المسمى بالاستيلاء على السلطة ، واللجنة المركزية هى التى ورثت سلطة المؤتمر . ولكن حتى اللجنة المركزية - مثل اللجنة التنفيذية المركزية المقابلة لها فى النظام انسوفيتى - لم تستطع الاحتفاظ بسلطتها ، التى سرعان ما التهمتها أجهزة أقل عددا وأكثر فعالية . وعندما أعلن زينوفيف بحماس فى ١٩٢٣ أن « اللجنة المركزية لحزبنا تضم ، بفضل التقليد القائم وبفضل تاريخ ٢٥ عاما عاشتها ، مجموعة تمتص بداخلها كل ما تنشق منه السلطة فى الحزب » ، كان انما يصف موقفا على وشك أن يصير جزءا من التاريخ الماضى (١) .

وقد ظهرت قضية المركزية داخل الحزب علنا لأول مرة فى المؤتمر الثامن الذى عقد فى مارس ١٩١٩ والحرب الأهلية فى ذروتها . وكانت المركزية فى ذلك الوقت قد قطعت شوطا طويلا فى طريقها . واحتج أوسنسكى فى المؤتمر على أن كل عمل الحزب يتركز حول اللجنة المركزية وأنه « حتى اللجنة المركزية لا وجود لها حقيقة كجهاز جماعى » حيث أن « الرفيق لينين والرفيق سفردلوف يقرران المسائل الجارية فى أحاديث مع بعضهما أو مع رفقاء فرادى ممن يتولون هذا الفرع أو ذاك من شئون السوفيت » (٢) . ومع ذلك فإن الحرب الأهلية وضعت الحزب « فى مركز يجعل من المركزية الكاملة والنظام الشدد الى أقصى

(١) Osvnadsatyi S'ezd Rossijskoi Kommunisticheskoi Partii (Bol'shevikov) (١٩٢٣) ص ٢٠٧ .  
(٢) « Vos'moi S'ezd RKP (B) » ١٩٢٣ ص ١٦٥ - ١٦٦ .

حد ضرورة مطلقة « (١) كما اعترف المؤتمر نفسه في هذا القرار ، ومن سوء الحظ البالغ أن سفردلوف ، الذي كان حتى ذلك الوقت يدير بكفاية جهاز الحزب ، كان قد مات في أمسية المؤتمر . وحاول المؤتمر ، بعد اذ قبل ضرورة تقوية السلطة المركزية ، أن يسلح اللجنة المركزية للقيام بمهمتها بتحديد عدد اعضائها بتسعة عشر عضوا « مع ثمانية مرشحين » وبتوصيتها بالاجتماع كل اسبوعين . ولكنه اتخذ في نفس الوقت قرارا مثيرا بانشاء ثلاثة اجهزة جديدة كانت تنبثق اسما من اللجنة المركزية ولكنها سرعان ما تقاسمت اختصاصاتها واغتصبت كل السلطة باستثناء مظاهرها الخارجية في غضون السنوات الثلاث او الأربع التالية .

وكان اول هذه الاجهزة مكتب سياسي « بوليتبيرو » مؤلف من خمسة اعضاء تذكرنا اسمائهم وشخصياتهم بالمكتب السياسي الذي كان قد انشئ قولا في لحظة ازمة في امسية ثورة اكتوبر . وكانت وظيفته « اتخاذ القرارات في المسائل التي لا تسمح بتأخير » وأن يقدم تقريرا الى اللجنة المركزية في اجتماعها كل اسبوعين . بيد أننا لسنا في حاجة الى الإشارة الى أن التقييد الرسمي المفروض على اختصاصها وتحديد المسائل العاجلة ثبت أنه لم يكن قيما حقيقيا ، كما حدث مع التقييد المعائل الذي فرض على اختصاص مجلس القوميسريين في دستور الاتحاد السوفيتي ، وسرعان ما صار المكتب السياسي المصدر الرئيسي لقرارات السياسة الكبرى التي كانت تنفذها اجهزة الدولة . وكانت الهيئة الجديدة الثانية هي المكتب التنظيمي « أورجبيرو » ، وهي مؤلفة أيضا من خمسة اعضاء وتجتمع ثلاث مرات في الاسبوع « تقوم بكل العمل التنظيمي للحزب » . وكان الجهاز الثالث هو « السكرتارية اللجنة المركزية » المؤلفة من « سكرتير مسئول » وخمسة معاونين « فنيين » لم تحدد وظائفهم أكثر من ذلك (٢) . وقلل من خطر الصدام بين المكتب السياسي والمكتب التنظيمي والسكرتارية تشابك العضوية فيما بينها . فكرستنسكي ، الذي صار اول « سكرتير مسئول » كان عضوا أيضا في المكتب التنظيمي . وكان أحد اعضاء « المكتب السياسي » عضوا أيضا في « المكتب التنظيمي » وقد اختير مستالين لهذا الدور المزدوج . وفي المؤتمر التالي سنة ١٩٢٠ اتخذت خطوة مصيرية أخرى . فقد تقرر تقوية السكرتارية بمنحها عضوية ثلاث

(١) « VKP (B) v Rezolyutsiyakh » ١٩(١) I ص ٣٠٥

(٢) نفس المرجع I ص ٣٠٤ . ومنذ ذلك الوقت صارت السكرتارية مجرد جهاز دولتي يشرف عليه سفردلوف ( « لينين - دراسات » XXIV ص ١٢٧ )

« عمال دائمين » كلهم من اعضاء اللجنة المركزية . وبتكليفها « بإدارة الشؤون الجارية ذات الطابع التنظيمي والتنفيذي » ، ولم يترك للمكتب التنظيمي سوى « التوجيه العام للعمل التنظيمي » (١) . وتألفت السكرتارية المدعمة من كركستنسكي وبريو براونسكي وسيرياكوف .

ولم يكن منوطا بصفة عامة أن تكون القضايا الرئيسية التي ستواجهها هذه السكرتارية غير المجربة قضايا تتعلق بحفاظة الاعضاء على الانضباط الحزبي . اذ أن موت الحركة الشيوعية اليسارية في صيف ١٩١٧ تحت ضغط الحرب الأهلية لم يكن يعني نهاية المعارضة داخل الحزب . وكانت الثورة الروسية قد بلغت نقطة عامة في تجربة كل الثورات ، يواجه فيها الحزب الذي قام بالثورة مهمة دعم سلطته وتقوية جهاز الدولة ، وفي مثل هذا الوقت تكون المعارضة من جانب اليسار باسم المبادئ الثورية القديمة حتمية ومسترة . وفي المؤتمر الثامن للحزب في مارس ١٩١٩ ، والحرب الأهلية في ذروتها . قامت « معارضة عسكرية » غير ناجحة ضد سياسة تروتسكي من بناء جيش وطني جديد من المجندين مع ضباط محترفين بعضهم من ضباط الجيش القيصري السابق . وفي المؤتمر الثامن في مارس ١٩٢٠ عارضه جماعة ، باسم شعار الحزب « المركزية الديمقراطية » ، في تطبيق « إدارة الرجل الواحد » في الصناعة وحصلت على تأييد النقابات من شخص توفسكي ، وثبت بعد ذلك أن ذلك كان نقطة البداية لحركة معارضة جديدة . ويمكن تتبع نموها في صيف ١٩٢٠ في تقرير اللجنة المركزية الى مؤتمر الحزب في الربع التالي . واتخذت أحيانا صورة الصدام داخل جهاز معين من اجهزة الحزب وأحيانا صورة تعدي من جانب إحدى اللجان الإقليمية لمنظمات المراكز ، وأحيانا أيضا صورة التدمير بين « القسم العمالي في بعض اللجان الإقليمية المعنية » ، وأحيانا صورة نزاع بين منظمات العمال ومنظمات الفلاحين . وعزى الأمر الى عدة أسباب : الإرهاق الرعب الذي تصابه الجماهير العاملة من الحرب . والحرب الأهلية والارتباك الاقتصادي والحد والجوع ، وقبول اعضاء في الحزب « مخلصين وذوي ولاء » ولكنهم من الناحية السياسية عمال وفلاحون غير مدربين ، وكذلك قبول اعضاء في الحزب ممن كانوا اعضاء سابقين في الأحزاب الأخرى (٢) . وقراءة نهاية الصف عينت لجنة لبحث الموضوع

(١) « VKP (B) v Rezolyutsiyakh » ١٩(١) I ص ٢١١  
(٢) « VKP (B) v Rezolyutsiyakh » ١٩(١) I ص ٢١١  
Izvestia Tsentral'nogo Komiteta Rossijskoi Komm. Partii (B)  
Rabochaya Opozitsiya: رقم ٢٩ ، ٧ مارس ١٩٢٩ ص ٦٤ وأعيد طبعه في  
« Materialy i Dokumenty » (١٩٢٦) ص ٢٢-٢١

من بين اعضائها اثنان ممن ظهوروا في صفوف المعارضين في المؤتمر السابق وهما ايجناتوف وسابرونوف ، وصاغت هذه اللجنة قرارا وافق عليه مؤتمر الحزب لروسيا كلها في سبتمبر ١٩٢٠ . وتحدث القرار في عبارات عامة عن الحاجة الى انشاء الصلات بين الاعضاء العاديين واللجنة المركزية ، والى بث حيوية جديدة ونشاط في حياة الحزب . بيد ان اكثر توصياته تحديدا كانت انشاء « لجنة رقابة جنبا الى جنب مع اللجنة المركزية » ، وكانت مهمة اللجنة ان « تتلقى الشكاوى من جميع الأنواع وفحصها » ، وان تناقشها اذا لزم الامر مع اللجنة المركزية ، وتجب عليها . والى ان يجتمع المؤتمر التالي للحزب تألفت لجنة الرقابة من دربرزنسكي ومورانوف وبريوزانسكي واربعة أعضاء تعيينهم اكبر المنظمات المحلية للحزب ، وبعد ذلك وضع شرط ان « أعضاء اللجنة المركزية بصفة عامة ينبغي عدم انتخابهم لعضوية لجنة الرقابة » (١) . ورئى ان يلحق بلجان الحزب الإقليمية أيضا لجان مماثلة . وأنشئت « لجنة الكرملين للرقابة » خاصة لفحص « امتيازات الكرملين » التي اثارت شكاوى من داخل الحزب « ولتخفيضها » ، في حدود عدم امكان الغائها نهائيا ، الى الحدود التي يستطيع فهمها كل رفيق في الحزب » (٢) . واستهلت اللجنة المركزية للرقابة ب خطاب دورى الى جميع أعضاء الحزب يدعوهم الى « ابلاغها عن كل المخالفات التي يرتكبها أعضاء الحزب ضده ، دون التأثر مطلقا بمركز الشخص المتهم او وظيفته » (٣) .

ولم تؤد هذه الاجراءات الى تخفيف حدة القلق المتزايد . فبعد ان انتهت الحرب الأهلية تقريبا تكونت ، في خريف ١٩٢٠ ، أضخم مجموعة منظمة منشقة داخل الحزب منذ الثورة تحت اسم « المعارضة العمالية » . وكانت اقوى بعددها منها بزعامتها او ببرنامجه . فكان الزعيمان المعروفان الوحيدان فيها هما شليا بنيكوف ، الذى كان هو نفسه من عمال المعادن وقوميسر الشعب للعمل فى اول حكومة سوفيتية وجعل من نفسه المدافع عن « العمال » ، وكوللونتاي الذى كان نفوذه قد هبط عما كان عليه فى الايام الاولى للثورة . وكان برنامجه خليطا من الآراء فى شأن التذمرات السائدة ، وموجه اساسا ضد التركيز النامى فى السيطرات الاقتصادية والسياسية ، اى ضد الكفاية الآلية المتزايدة التى لا ترحم . واقترح نقل السيطرة على الصناعة والانتاج من الدولة الى

(١) « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » (١٩٤١) I ص ٣٥٣-٣٥١

(٢) « Izvestiya Tsentral'nogo Komiteta Rossijskoi Kumm. Partii » العدد ٢٦ ، ٢٠ ديسمبر ١٩٢٠ ص ٢

(٣) نفس المرجع رقم ٢٥ ، ١١ نوفمبر ١٩٢٠ ص ١

النقابات ، وهو بذلك يردد صدى ذلك المطلب البهم الخاص « بسيطرة العمال » والجنوح السندكالى الذى كان منتشرًا فى قطاعات معينة من الحزب ، واحتج على سيطرة المثقفين فى الحزب وطالب بتطهير حاسم لغير العمال ، كما طالب بانتخابات علنية فى كل مراكز الحزب وبحرية المناقشة داخل نطاق الحزب مع تسهيلات لنشر وجهات النظر المخالفة . وجاءت هذه الانتقادات والاقتراحات ، بعد ان تناولتها الصحافة بالنشر والتعليق اثناء شتاء ١٩٢٠ - ١٩٢١ ، فى نشرة بعنوان « المعارضة العمالية » بقلم كوللونتاي وزعت على أعضاء الحزب فى وقت انعقاد المؤتمر العاشر للحزب فى مارس ١٩٢١ (١) .

وصارت المعارضة العمالية ، بسبب آرائها . احد الاجنحة الرئيسية فى الجدل الذى دار حول دور النقابات والذى اتار الحزب طوال شتاء ١٩٢٠ - ١٩٢١ . ففى حين كانت « المعارضة العمالية » تؤيد استقلال النقابات وسيادتها فى النظام الاقتصادى ، اراد تروتسكى . وهو يقف علنا ضد لينين لأول مرة منذ برست ليتوفسك . اخضاعها صراحة للدولة . وظلت برافدا طوال شهر يناير ١٩٢١ تنشر يوما بعد يوم مقالات ضخمة لزعماء الحزب تعلن آراء متعارضة على طول الخط . ونشر الحزب عددين من « ورقة مناقشة » خاصة لتتيح مجالا اوسع لتبادل وجهات النظر بصورة اكثر تفصيلا . وانزعج لينين . وفى نشرة بعنوان « ازمة الحزب » تحدث عن « حمى » تهز الحزب وتساءل عما اذا كانت حيوية الحزب « تستطيع ان تشفى نفسها تماما وتجعل عودة المرض مستحيلة » . ام ان المرض سيصير مزمنًا وخطرا . واتهم تروتسكى بأنه يخلق انشقاقا « على اساس خاطيء » ، ثم تحول الى « المعارضة العمالية » واعلن القاعدة التى صارت من ذلك الوقت قاعدة الحزب المعترف بها ، ومضيفا اليها شرطا استخدم فيما بعد لالغائها :

« ان نكون من انفسنا مجموعات » وبخاصة قبل المؤتمر « امر مسموح به طبعا » وكذلك من المسموح به العمل على كسب أصوات » . ولكن لابد

(١) لم يعد من السهل الحصول على هذه النشرة ولكن وردت اجزاء كثيرة جدا منها فى « Robochaya Oppozitsiya: Materialy i Dokumenty » (١٩٢٦) وانظر ايضا « لينين - دراسات » XXVI ص ٦٣٢-٦٣٤ و XXVII ص ٤٩٤-٤٩٦ . وهناك ترجمة انجليزية « المعارضة العمالية فى روسيا » . وينطبق التعميم الذى قاله « ميشيلز عن انقسامات الحزب الذى كتب اصلا قبل ١٩١٠ ، على « المعارضة العمالية » انطبقا تاما . وشعار الاغلبية المركزية ، وشعار الاقلية ، الاستقلال الذاتى ، والاقليات مضطرة ، لتحقيق اهدافها الى القيام بصراع يأخذ احيانا صورة الصراع من أجل الحرية ، بل ويستخدم مصطلحات أبطال الحرية ينازلون طغيان الطغاة « Zur Soziologie des Parteiwesens » (الطبعة الثانية ١٩٢٥) ص ٢٣٨

ان يتم ذلك داخل حدود الشيوعية ( لا السندكالية ) وبطريقة لا تثير الضحك »

وختم حديثه بتحذير مألوف من استغلال الاعداء الخارجيين للخلافات الداخلية في الحزب :

« ولاريب في ان الراسماليين في دول ، الوفاق ، سيحاولون استغلال المرض الذي منى به حزبنا بهجوم جديد ، وكذلك الثوريين الاجتماعيين سيستغلونه في تنظيم المؤامرات والتمردات ، ونحن لا نخاف لاننا سنحتد كرجل واحد ، لا نخشى من الاعتراف بالمرض لكننا ندرکه انه يتطلب منا نظاما اكثر تشددا وكبحا للجماح وثباتا اكثر في كل موقع » (١) .

وقبل ان يجتمع مؤتمر الحزب ، الذي طال انتظاره ، في ٨ مارس ١٩٢١ ، كان تمرد كرونستاد - اخطر تهديد داخلي للنظام منذ الثورة - قد جاء مبررا مخاوف لينين ودعمت كل دعوة الى التكتل .

وكان المؤتمر العاشر للحزب في مارس ١٩٢١ حاسما في تاريخ الحزب والجمهورية . فقد انعقد في وقت تحطمت فيه الامل السهلة التي اثارها النهاية المنتصرة للحرب الاهلية ، وظهرت فيه الازمة الاقتصادية سافرة في صورة نقص المواد الغذائية ، وعندما كان التمرد السياسي قد رفع راسه لأول مرة منذ صيف ١٩١٨ . وساد المؤتمر الاحساس بخطورة الموقف . وكان اقل انجازاته شانا هو تسوية النزاع الشائك حول النقابات ، وجاء اعلان السياسة الاقتصادية الجديدة في مرحلة متأخرة من اعمال المؤتمر ولم تناقش بطريقة بعيدة المدى ، وكانت الخلفية الحقيقية للمؤتمر ، التي ظل لينين يضرب على أوتارها في كل كلمة قالها تقريبا ، هي الضرورة الملحة للوحدة في الحزب . وقد أبرزها بصورة مسرحية في خطابه الافتتاحي القصير .

« ايها الرفقاء لقد عشنا سنة عجيبة ، وقد سمحنا لانفسنا بترف المناقشات والنزاعات داخل الحزب . وبالنسبة لحزب محوط بأقوى الاعداء واشدهم بأسا في جميع انحاء العالم الراسمالي ، ويحمل على كتفه عبئا لم يسمع بمثله من قبل ، يعتبر هذا الترف أمرا غريباً حقيقة . انا لا اعرف كيف ستقدرون الموقف الآن . هل كان هذا الترف في رأيكم متفقا تماما مع مقدار ما لدينا من مواد مادية ومعنوية ؟ » .

وفيما بعد تحول بانفعال شديد الى المعارضة :

« كل هذه الأفكار عن حرية القول وحرية النقد التي .. تزخر بها كل أقوال المعارضة العمالية تؤلف تسعة أعشار معنى احاديث لا معنى

حقيقى لها - لا شيء سوى الفاظ من هذا النوع . ايها الرفقاء . دعونا لا نتحدث عن الالفاظ وحدها . بل عن مضمونها ايضا . فانتم لا تستطيعون تهويشنا بكلمات مثل ، حرية النقد . وعندما قلنا ان الحزب تظهر عليه عوارض المرض كنا نعنى ان هذا التشخيص يستحق منه اهتماما مزدوجا ، فلا شك ان المرض موجود . ساعدونا على علاج هذا المرض . افيدونا كيف يمكنكم علاجه . لقد اضعنا وقتا طويلا في المناقشة ولا بد ان اقول ان « المناقشة بالبنادق » افضل كثيرا الان منها بافكار المعارضة . نحن لا نريد معارضة ، ايها الرفقاء ، ليس هذا وقتها ! . فاما ان يقف المرء الى هذا الجانب او ذاك - بالبنادق ، لا بالمعارضة » (١)

وكانت الفاظه مبهمه . فالأطار يسمح بافتراض ان كل ما يطلبه لينين هو طرد أولئك الذين يصرون على المعارضة ، والذين يتوقع منطقيا ان يجدوا انفسهم في العسكر الآخر ، من الحزب . ومع ذلك فهو يوحى ، وقصد ان يوحى ، بأن حرية النقد بين صفوف الحزب «توف» ممكن ان يتحول بسهولة الى «مرض» ، وبأن الاداة الوحيدة الفعالة لتسوية الخلافات خارج هذه الصفوف هي البندقية . ويغلب ان هذه الاستنتاجات صحيحة في ضوء الازمة والتمرد المسلح اللذين كان يخيمان على المؤتمر العاشر . فلها جذورها في مذهب الحزب ، وساعد لينين على غرسها في تقليد الحزب .

وقد اتخذ المؤتمر قراراتين ينصبان على فكرة وحدة الحزب ونظامه . احدهما بعنوان « عن الانحراف السندكالي والغرض في حزبنا » (٢) . ويعلم ان نشر افكار «المعارضة العمالية» معا لا يتفق مع عضوية « الحزب الشيوعي الروسي » . ثم اضاف القرار ، في شيء من عدم الاتساق ، انه « ينبغي ايجاد مجال في المطبوعات الخاصة والتنوعات .. الخ لتبادل الرأي بأوفى تفصيل ممكن بين أعضاء الحزب في كل المسائل التي تهمة » (٣) . كما رفض المؤتمر في قرار قصير منفصل قبول استقالة أعضاء «المعارضة العمالية» الذين كانوا قد اعيد انتخابهم في اللجنة

(١) نفس المرجع XXVI ص ٢٠٠ ، ٢٢٧

(٢) ويبدو ان هذه هي اول مرة تظهر فيها هذه الكلمة الشجيرة في لغة الحزب . ونفسها لينين في المؤتمر كما يلي : « ان الانحراف ليس حركة متبلورة تماما . والانحراف شيء يمكن اصلاحه . ان بعض الناس قد خرجوا قليلا عن الطريق او شرعوا في الخروج ولكن لا يزال من الممكن اصلاحهم . وهذا في نظري ما تعبر عنه الكلمة الروسية (uklon) الانحراف » ولينين - دراسات XXIV ص ٢٦٧

(٣) « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » (١٩٤١) I ص ٢٢٦-٢٢٨

المركية . ودعاهم الى « الخضوع لنظام الحزب » (١) . وأصر القرار الكبير الآخر « في وحدة الحزب » على وجوب إخضاع كل القضايا المتنازع عليها في الحزب « للمناقشة ، لا بواسطة جماعات تتألف على أساس برنامج معين . بل بواسطة أعضاء الحزب كلهم » . وأصدر المؤتمر تعليماته الى اللجنة المركزية بأن تحقق « الإلغاء الكامل للانقسام في كل صورة » (٢) .

« يوصى المؤتمر بحل كل الجماعات التي تتألف على أساس أي برنامج فوراً وبلا استثناء ، ويطلب من كل التنظيمات أن تصر بحزم على عدم السماح بأي نوع من النشاط الانقسامى . وعدم تنفيذ هذا القرار لابد أن يستتبعه الطرد من الحزب فوراً وبلا قيد أو شرط » .

وأخيراً أضاف المؤتمر بنداً سورياً صار فيما بعد مشهوراً باسم « النقطة ٧ » ، بالعبرة الآتية :

« لتحقيق تنفيذ نظام مشدد في الحزب وفي عمل السوفيت كله ، وليلوئ أكبر قدر ممكن من الوحدة عن طريق القضاء ، على كل النزعات الانقسامية . يمنح المؤتمر اللجنة المركزية كل السلطات في الحالة ، أو الحالات التي يحدث فيها اختلال بالنظام أو عودة للانقسامية أو لتسامح معها . بأن تتخذ كل الاجراءات التأديبية للحزب ، بما في ذلك الطرد من الحزب . أو - فيما يتصل بأعضاء اللجنة المركزية - أعدتهم الى مراكز « مرشحين » أو حتى الطرد من الحزب كاجراء نهائى . وتطبق هذا الاجراء النهائى على أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء لجنة الرقابة مشروطاً بعقد اجتماع عام للجنة ، المركزية يدعى اليه جميع « المرشحين » للجنة المركزية وأعضاء لجنة الرقابة (٣) . فاذا قرر هذا الاجتماع اعلاء لزعما الحزب بأغلبية الثلثين ضرورة تحويل عضو من اللجنة المركزية الى مرشح ، أو طرده من الحزب ، فيجب تنفيذ هذا الاجراء فوراً » .

وكان التكلف في الصياغة والاحتياطات ضد التعجل في العمل

(١) نفس المرجع I من ٣٦٨

(٢) سارت كلمة « الانقسامية » من الالفاظ الشائعة في لغة الحزب ابان السنوات العظيمة التالية . وقد عرفت في القرار بأنها « ظهور جماعات ذات برنامج خاص وتطمح الى تأليف وحدة بدرجة ما وان يكون لها نظامها الخاص » . وهكذا لم تكن « الجماعات » في حد ذاتها غير مشروعة ، ولكن « الضيق » كانت « ١٩٢٣ » .

(٣) نفس المرجع I من ٣٦٤-٣٦٦ . ويوجد القرار في صورته التي عرضها ليجن على المؤتمر في « لينين - دراسات » XXVI من ٢٦١-٢٦٩ ولم يدخل المؤتمر عليه سوى تعديلات لفظية ثانوية : فقد طلت « النقطة ٧ » في الصورة التي صحت بها اصلاً والمفروض ان واضعه هو لينين نفسه .

والقرار يجعل هذا البند الأخير سورياً (١) . كلها شواهد على التردد الذي كان يسود المؤتمر في اتخاذ هذا الاجراء التهديدى ، وكان للتردد ما يبرره . . فالقرار ، برغم انه نتيجة منطقية لانتقال السلطة الفعلية من المؤتمر الى اللجنة المركزية ، كان قراراً مصرياً بالنسبة للحزب .

لقد كان المؤتمر العاشر من علامات الطريق في نمو سلطة جهاز الحزب ، فالبدء السائد في نظام الحزب كان يتطلب من العضو ، وبخاصة أعضاء اللجنة المركزية ، ان يطيعوا باخلاص قرارات الحزب بمجرد اقرارها ، والا تعرض لانضى عقوبة وهي الطرد من الحزب . والى ان يتخذ القرار يظل حراً تعالماً . طبقاً للدستور ١٩١٩ (٢) ، في نسر آرائه ، وحتى يناير ١٩٢١ اعترف لينين بحق أعضاء الحزب « داخل حدود الشيوعية » في تكوين جماعات والعمل على كسب اصوات . وبعد ذلك بشهر أدت سحب الأزمة الاقتصادية والسياسية المتجمعة الى سحب هذا الاعتراف . فمنذ ذلك الوقت صار الفرد من جانب أفراد أو حتى جماعات مسموحاً به داخل الحزب ، ولكن المعارضة يجب الا تنظم نفسها . فذلك ارتكاب لخطية « الانقياس » وحتى الانفراد بسلطة تأليف اللجنة المركزية نفسه نوع في نفسه الأمر من اختصاص المؤتمر ذى السيادة ، حيث ان نلتى اعضائها أصبحوا في مركز يتيح لهم طرد زملائهم المشفقين . وكانت نتيجة هذه الاجراءات في مجموعها ، التي تبناها وأيدها لينين نفسه في جو الأزمة الذي انعقد فيه المؤتمر العاشر في مارس ١٩٢١ ، هي الزيادة الضخمة في السلطة التأديبية للدائرة الضيقة من زعماء الحزب .

وحجبت هذه الاجراءات المتولدة عن الأزمة مجموعة النوايا الخفية التي أوجت بها نهاية الحرب الأهلية ، وجعلت العبارات الاولى لقرار طويل كان قد صدر عن تنظيم الحزب تبدو غير حقيقية . وكان هذا

(١) وقد قرر اجتماع الحزب في يناير ١٩٢٢ ، قبل وفاة لينين بعام قليلة ، أنه على اقتراح ستالين دعوة اللجنة المركزية الى نشر البند الحزبى « VKPD v Rezolyutsiyakh »

١٩٤١ ، I ، ص ٥٤٥

(٢) والقرار المقصود هو « قرارات مراكز الحزب يجب تنفيذها فوراً وبدقة » وفي نفس الوقت تتم مناقشة جميع قضايا الحياة الحزبية بحرية تامة داخل الحزب حتى يصدر بشأنها قراره . واستطرد الدستور يحدد بترتيب تصاعدي للمفوضات مع ضمان قرارات جبهة الحزب العليا - « لفت النظر الحرس » ، لفت النظر العلنى ، الإيقاف المؤقت من أعمال المسئولية في الحزب والسوفيت ، الطرد من الحزب ، والطرد من الحزب مع الاعلاء التهمة الى السلطات الادارية والقضائية . وفي ذلك الوقت لم يكن هناك مصدر لمعونة الشفقين الى ليد آرائهم علناً والاعتراف بالخطأ . فكل ما كان مطلوباً هو التسعة سلا .

الفرار يشير الى « اتقى مركزية تنظيمية » والى « خطة الفياضات  
المقاتلة » التي سيطرت بحكم الضرورة على شئون الحزب ابان الحرب  
الاهلية ، ويعترف بان « الجهاز الشديد المركزية الذي قام على أساس  
تخلف المستوى الثقافى للجماهير » كان احد « تناقضات شيوعية  
الحزب » . ولما كانت الحرب الاهلية قد انتهت فان المؤتمر العاشر لم  
يجد حاجة بعد ذلك الى هذه الظواهر الاستثنائية وأصدر قرارا لمصاحبة  
« الديموقراطية العمالية » داخل الحزب . وطالب عمال الحزب بان  
ياخذ كل منهم دوره على المقعد ووراء الممرات . وبتشجيع المنظمات  
الحزبية المحلية على مناقشة مشاكل الحزب، العامة والخاصة، وبعمل  
كل ما يمكن لتحقيق « الرقابة المستمرة من جانب الراى العام للحزب  
على عمل اجهزته الرئيسية ، والاتصال المستمر عمليا بين هذه الاجهزة  
والحزب كله فى مجموعه ، مع دعم المسئولية الدقيقة للجان الحزب  
امام التنظيمات التى أدنى منها ، وليس التى اعلا منها فحسب » (١) .

بيد ان هذه التطلعات لم يكن لها اثر كبير فى تنظيم اجهزة الحزب  
المركزية او فى عضويتها . وايد المؤتمر القرار الذى صدر فى اجتماع  
سبتمبر بانشاء نظام من لجان الرقابة ، وحاول ان يحدد مدها  
ووظائفها (٢) ، برغم انه ظهر بوضوح ان زيادة عدد اجهزة الحزب  
المركزية لم يكن مقبول الطعم لدى الكثيرين من أعضاء الحزب العاديين (٣)  
ما الاجهزة المركزية القائمة نفسها فانها تعرضت لتغييرات ثانوية ولكنها  
ذات مغزى . فاجتماع اللجنة المركزية كل اسبوعين كما اوصى المؤتمر  
الثامن فى ١٩١٩ كان قد بطل . وطالبها المؤتمر العاشر بالاجتماع مرة  
كل شهرين فقط . وحل ذلك فى حيز الامكان زيادة العدد الى خمسة  
وعشرين عضوا . ولم يحدد عدد « المرشحين » ، الذين لهم حق حضور  
اجتماعات اللجنة ولكن دون حق التصويت ، وقد تم انتخاب خمسة

(١) « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » (١٩٤١) I ٣٥٧-٣٥٨ و ٣٦٠-٣٦١

(٢) نفس المرجع I ٣٦٨ - ٣٦٩ . والمخالفات التى ينصب عليها عمل لجنة  
الرقابة معددة فى القرار بأنها « البيروقراطية والانتهازية واساءة استخدام أعضاء الحزب  
مركزهم فى الحزب أو السوفيت ، خرق علاقات الاخوة داخل الحزب ، نشر اشاعات  
لا أساس لها من الصحة دون التحقق منها ، الاتهامات والأقوال التى تتطوى على التعريض  
للحزب أو بأحد أعضائه وتؤدى الى تدمير وحدة الحزب وسلطته » .

(٣) يبدو ذلك من ملاحظات المتحدثين باسم زعامة الحزب فى المؤتمر

Deyatyi S'ezd Rossijskoi Kommunisticheskoj Partii ١٩٢١ - ص ٤٢٧ و ٤٢٨

(٤) « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » (١٩٤١) I ص ٢٠٤

عبر مرشحا فى هذه المناسبة (١) .  
ولم يكن لهذه التغييرات اثر كبير ، فقد كانت خطوات فى التحول  
التدريجى للجنة المركزية من الجهاز الرئيسى العامل فى الحزب الى  
مجلس وقور من زعماء الحزب . ولعل مما له مغزى اكبر ان المؤتمر  
العاشر رفع عدد اعضاء كل من المكاتب السياسى والمكتب التنظيمى الى  
سبعة بالاضافة الى اربعة « مرشحين » . ولم يمس تكوين السكرتارية  
ولكن تم تغيير السكرتيريين الثلاثة الذين فشلوا فى العام السابق  
فى مواجهة المعارضة وايدوا تروتسكى فى نزاعه بخصوص النقابات .  
فلم يختف كرسنسكى وبريوبرازنسكى وسيريبياكوف من السكرتارية  
فحسب ، بل انهم لم ينتخبوا ايضا للجنة المركزية . وهى علامة اكيدة  
على الحرمان . وكان السكرتاريون الجدد الثلاثة هم مولوتوف  
وباروسلافسكى وميخايلوف ، وقد انتخبوا ايضا لأول مرة فى اللجنة  
المركزية بأغلبية كبيرة من الأصوات - اكثر بكثير من بعض الزعماء القدامى  
مثل زينوفيف وكامنيف (٢) . وليس هناك سبيل لمعرفة الاعتبارات  
والمنافسات التى تكن وراء هذه التعيينات الا بالتخمين . ولعله مما  
تجدر ملاحظته ان الثلاثة الذين خرجوا من السكرتارية صاروا  
فيما بعد من اعداء ستالين وان اثنين من الثلاثة السكرتاريين  
الجدد من اشد انصاره . فلأول مرة يوجد ما يبرر الاعتقاد  
بان يد ستالين فى تعيينات الحزب الهامة - ولكن مثل هذه  
المسائل لم تكن مما يحظى باهتمام كبير فى حزب كما يتبين  
من ملاحظة لريازانوف فى المؤتمر نفسه . فقد شك ريزانوف من أن  
« رفيقنا اللطيف بوخارين » الذى يعد منظرا بحتا ، كلف بوضع  
تقرير عن تنظيم الحزب ، واستنتج من ذلك انه « لا يوجد خبراء فى

(١) نفس المرجع I ص ٣٦٢ « Deyatyi S'ezd Rossijskoi Kommunisticheskoi Partii » (١٩٢١) ص ٣٣٠ . كانت اللجنة المركزية التى انتخبت بواسطة مؤتمر الحزب  
فى أغسطس ١٩١٧ تتألف من ٢١ عضوا وثمانية مرشحين (كان منهم ١٢ - ١١ عضوا  
ومرشحا واحدا - ممن حضروا الاجتماع الشهير فى ١٠ أكتوبر الذى تقرر فيه القيام بتعدد  
مسلح) . وخفض المؤتمر السابع فى مارس ١٩١٢ العدد الى ١٥ عضوا و ٨ مرشحين .  
وظل العدد يزيد بعد ذلك باستمرار ثم تحدد بقرار فى المؤتمر الثانى عشر سنة ١٩٢٣  
بأربعين عضوا ١٥-٢٠ مرشحا « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » (١٩٤١) I ص  
٥٠١ . وقد ارتفع فيما بعد الى أكثر من ذلك .

(٢) كانت قائمة من انتخبوا وعدد الأصوات التى حصل عليها كل منهم كما يلى .  
لينين ٤٧٩ ، راديك ٤٧٥ ، تومسكى ٤٧٢ ، كالنين ٤٧٠ ، رودزوتاك ٤٦٧ ، ستالين ٤٥٨ ،  
ريكوف ٤٥٨ ، كومارتوف ٤٥٧ ، مولوتوف ٤٥٣ ، تروتسكى ٤٥٢ ، ميخايلوف ٤٤٩ ،  
بوخارين ٤٤٧ ، باروسلافسكى ٤٣٠ ، زينوفيف ٤٢٣ ، فرونز ٤٠٧ ، كامنيف ٤٠٦ ،  
فورشييلوف ٣٨٣ ، كوتزوف ٣٨٠ ، شليابينيكوف ٣٥٤ ، تونثال ٣٥١ ، أوتم ٢٨٣ . وقد  
فسر العدد الكبير الذى حصل عليه كل من تومسكى وروودزوتاك بالمركز الذى احتلته قضية  
النقابات فى المؤتمر « Desyatyi » ص ٢٢١

التنظيم في اللجنة المركزية والمكان الذي كان يشغله سفردولوف ظل خاليا (١) ، وفي نفس الوقت انعكست الأهمية المتزايدة للسكرتارية في جهاز الحزب في زيادة عدد موظفيها باستمرار فقد بدأت وظيفتها في مايو ١٩١٩ بثلاثين موظفا . وعندما عقد المؤتمر التاسع للحزب في مارس ١٩٢٠ كان فيها ١٥٠ موظفا . وبعد ذلك بعام قبيل المؤتمر العاشر مباشرة كان العدد قد ارتفع إلى ٦٠٢ ، إلى جانب فرقة عسكرية من ١٤٠ يقومون بأعمال الحراسة والاتصالات (٢) .

ولا يكاد يقل أهمية عن إعادة تنظيم السكرتارية وتقويتها أن المؤتمر العاشر طبق أول «تطهير» (٣) منظم بين صفوف الحزب . وكانت الفكرة كاملة في مفهوم لينين عن الحزب . وكان قد قال من قبل في مؤتمر ١٩٠٣ « أنه من الأفضل ألا يحظى عشرة عمال بعضوية الحزب .. على أن يسمح لثلاث تافه بأن يكون له الحق ولديه الفرصة في دخول الحزب » (٤) فالكيف أهم من الكم ، ويجب أن يظل الحزب ، فبيل أى شيء آخر ، نقيا . وقد ظل نموه بطيئا جدا لفترة طويلة . وفي أمسية ثورة ١٩٠٥ كان جناح البلاشفة من الحزب لا يملك أكثر من ٨٤٠٠ عضوا . وفي أمسية ثورة فبراير ١٩١٧ كان عدد أعضائه ٢٣٦٠٠ . وبعد ذلك بعام ، بعد ثورتين ، ارتفع العدد إلى ١١٥٠٠٠ ، ومنذ ذلك الوقت ارتفع بسرعة إلى ٣١٣٠٠٠ في أول ١٩١٩ وإلى ٤٣١٠٠٠ في يناير ١٩٢٠ و ٥٨٥٠٠ في يناير ١٩٢١ (٥) . بيد أن ذلك كان يتفق مع تقليد الحزب من أن الحماسة لهذه الزيادة في القوة ينبغي أن يخفف منها إدراك مخاطرها .

وفي المؤتمر الثامن للحزب في مارس ١٩١٩ ارتفع صوت الإنذار لأول مرة . فقد تحدث نوجين ، عضو اللجنة المركزية ، عن « الوقائع البشعة من العريضة والفساد وعدم الاحساس بالمسئولية والسرقة من

(١) نفس المرجع ص ١٦١

(٢) «Izvestiya Tsentral'nogo Komiteta Rossushoi Kommunisticheskoi Partii» رقم ٢٩ في ٧ مارس ١٩٢١ ص ٧ وتوزيع

ال ٦٠٢ موظفا موجود في نفس المرجع عدد ٢٨ ص ٢٢  
(٣) أن الترجمة التقليدية أقوى قليلا من اللغز الروسي الأصلي (Chiateka) - نفس تنظيها أو تطهيرها .

(٤) « لينين - دراسات VI ص ٢٢ - ٢٣  
(٥) جاءت هذه الأرقام من الإحصاءات الرسمية لقسم الإحصاء للجنة الحزب المركزية وكانت الأرقام التي يعلن عنها في مؤتمر الحزب أكبر دائما تقريبا من ذلك بكثير دفلا اعلى للمجموع الكلى في المؤتمر العاشر في مارس ١٩٢١ على أنه (٧٣٠٠٠٠) ولكن المفروض أن هذا الرقم لم يوافق عليه إبحاث الإحصائيين في الحزب . وليس من بين هذه الأرقام الأولى ما يمكن أن يكون دقيقا جدا .

جانب أعضاء الحزب شيء يقف من هوله الشمس » (١) . وأصدر المؤتمر قرارا يسجل فيه موقفه في عبارات حاسمة وإن كانت أقل انفعالا :

« أن عناصر ليست شيوعية بدرجة كافية ، بل حتى العناصر الطفيلية ، تتدفق على الحزب في تيار عريض . فالحزب الشيوعي الروسي في السلطة ولا مندوحة من أن يجذب ذلك إليه . مع العناصر الأفضل ، عناصر انتهازية أيضا .. ولا بد من القيام ، بتطهير ، جدى في المنظمات السوفيتية وتنظيمات الحزب » (١)

وقد عاد لينين إلى الفكرة مرة أخرى في اجتماع الحزب في ديسمبر ١٩١٩ ، فبعد أن حيا الأعضاء الجدد « تلك الألوف ومئات الألوف الذين انضموا إلينا ويودنيك على بعد خطوات من بتروجراد ودينكين شمالا الأورال » ، استطرد قائلا :

« يجب علينا الآن ، وقد توسعنا هذا التوسع في الحزب . أن نغلق الأبواب ونكون في منتهى الحرص . ويجب أن نقول : الآن . والحزب ينتصر ، لا نريد أعضاء جدد . فنحن نعلم تمام العلم أنه في المجتمع الرأسمالي المتحلل توجد كتلة من العناصر المؤذية تلصق نفسها بالحزب » (٢) . وتأجل العمل مرة أخرى باستئناف الحرب الأهلية في ١٩٢٠ . وكان المؤتمر العاشر للحزب في مارس ١٩٢١ هو الذى صدق نهائيا على التطهير . وحتى عندئذ توحى اللغة الحريصة للقرار بالحاجة إلى تهدئة المعارضين بين صفوف الحزب .

« تدعو الضرورة القصوى إلى تحويل اتجاه سياسة الحزب بشكل حاسم نحو تجنيد العمال ونحو تطهير العناصر غير الشيوعية في الحزب عن طريق البحث الدقيق في حالة كل عضو في الحزب الشيوعي الروسي ، من ناحية قيامه بالعمل الموكل إليه وكذلك من ناحية قدرته كعضو في الحزب الشيوعي الروسي » (٣) .

فالببحث سيكون في السلوك وفي المعتقدات ، وجاء لينين نفسه ليسجل رايه بأن « من بين المناشقة الذين دخلوا الحزب بعد ١٩١٨ يجب ألا يبقى في الحزب أكثر من حوالى واحد في المائة ، وكل واحد يقبى يجب معاودة بحث أمره ثلاث أو أربع مرات » (٤) .

(١) «VKP(B) v Rezolyutsiyakh» ١٩٢١ I ص ٢٠٤

(٢) «VKP(B) v Relyutsiyakh» ١٩٢١ I ص ٢٠٧

(٣) « لينين - دراسات XXIV ص ٧٢ (١٩٢١) I ص ٢٥٩

(٤) «Adinnadtsatyi Slezd RKP(B)» ١٩٢١ I ص ٢٥٩

(٥) « لينين - دراسات XXVII ص ١٣

وفي أكتوبر ١٩٢١ أعلنت المركزية للحزب بداية البحث في شأن الأعضاء تحت إشراف «لجنة التحقيق المركزية» مؤلفة من خمسة أعضاء. منهم زالوتسكي (رئيسا) وشليا بنيكوف كممثل للمعارضة، وخمسة «مرشحين». منهم مولووف وبريوبورازنسكي (١). ولنا أن نفترض أن هذه اللجنة كانت تقوم بدور محكمة الاستئناف بالنسبة لتنظيمات الحزب المحلية التي عهد إليها بمهمة فحص واستجواب الأعضاء محليا. وأنها كانت تشرب على الجانب السياسي من التطهير. بيد أن هذا الجانب ظل في المسألة متواريا. فالتقرير الذي قدم للمؤتمر الحادي عشر في مارس ١٩٢٢ عن التطهير تحدث عن سوء المساواة وأهمال الواجبات الحزبية باعتبارهما السببين الرئيسيين للطرد من الحزب. وما كانت لجنة لينين على البلاشفة لتكون موضع تجاهل؛ ولكن بروز بعض المناشقة القدامى في الحزب بعد ذلك بعدة يوحى بأنها لا يمكن أن تكون قد نفذت تماما. وكان التطهير قاسيا من الناحية العددية. فمن أكثر من ٦٥.٠٠٠ عضو طرد ٢٤ في المائة، بحيث صار مجموع الأعضاء أقل من ٥٠.٠٠٠ قليلا (٢). وبدل ارتفاع نسبة العمال والفلاحين في الحزب في الأقاليم الصناعية من ٤٧ إلى ٥٣ في المائة وفي الأقاليم الزراعية من ٢١ إلى ٣٨ في المائة على أن التطهير كان أقسى بقليل على المثقفين منه على العمال والفلاحين.

وقد تصادف وقوع تطهير ١٩٢١ - ١٩٢٢ مع فترة جديدة من الضيق والانشقاق داخل الحزب محورهما المناقشات الحادة التي أثارها السياسة الاقتصادية الجديدة. أن القرارات الشديدة التي أصدرها المؤتمر العاشر في مارس ١٩٢١ فيما يتصل بنظام الحزب وتصميم تنظيم الحزب سحق «المعارضة العمالية» كجماعة علنية، بيد أن أعضاءها لم يكونوا قد اقتنعوا؛ ولم ينقض القلق في الحزب. ويبدو أن أول المشاكل العلنية بدأ بتعمد رجل واحد. إذ قام شخص اسمه مياسينيكوف، أصله عامل من بيرم واكتسب انصار في دوائر الحزب في كل من تروجراد والأورال بالدعوة إلى «تحرير الصحافة من المالكين إلى الفوضويين كلهم (٣)». وكتب في مايو ١٩٢١ مذكرة بتأييد رأيه إلى اللجنة المركزية للحزب وأعقبها بمقال منشور. وكان له من الأهمية ما يجعله

(١) «Adinnadtsaty S'ezd RKP (B)» (١٩٢٦) ص ٧٢٢ - ٧٢٥. «لنيل» - دراسات، XXVII ص ٥٣٢.

(٢) يوجد تقرير التطهير في «Odinnadtsaty» ص ٧٢٥ - ٧٣٠. ولم نصل النتائج من تركستان وهي القسمين الآخرين في الاتحاد السوفيتي في وقت يسمح بضمها. ولذلك فإن الأرقام التي في التقرير أقل مما جاء في إحصاءات الحزب.

(٣) «A. S. Bubnov VKP (B)» (١٩٣١) ص ٥٥٧.

على من لينين خطابا شخصيا يحاول إفساحه بالعدل عن طريقه الخطأ. بيد أن مياسينيكوف استمر في دعوته. وعندما وجه إليه المكتب التنظيمي «لغت نظره» نشر في بيرم. موطنه الأصلي. خطابا ومقاله وخطاب لينين وردده عليه. ومعها احتجاج من الأعضاء المحليين للحزب ضد الرقابة التي يفرضها المكتب التنظيمي. ومن الواضح أن ذلك كان أكثر مما يحتل. وتحركت الآلة ببطء ولكن في ٢٠ فبراير ١٩٢٢ طرد «المكتب السياسي» مياسينيكوف من الحزب. مع حق طلب العودة بعد سنة. وهكذا تم تطبيق العقوبة التي وافق عليها المؤتمر العاشر «النشاط الانقسامى» لأول مرة بحرص.

وما كانت هذه الواقعة لتحتل مكانا من الأهمية لولا أنه صحبها انفجار من التذمر في الحزب بسبب تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة: أن زعامة الحزب هجرت الشيوعية. أنها تنازلت للعلاحيين على حساب البروليتاريا، وتحولت هي نفسها إلى عنصر من عناصر التمرد المضادة والبورجوازية. وكان الهدف الأول هو ما جاء فيها من اقتراح مسح الراسماليين الأجانب تنازلات؛ وكان شليا بنيكوف. وهو مؤيد عضوا في اللجنة المركزية للحزب، رائد المعارضة مرة أخرى. وفي أغسطس ١٩٢١ عقد لينين اجتماعا مشتركا للجنة المركزية ولجنة الرقابة. طبقا «لنقطة ٧» من قرار مارس واقترح طرد شليا بنيكوف من الحزب. بيد أنه لم يحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة كلها. وهو دليل آخر على الفور الشديد من الإجراءات الحاسمة ضد رعماء الحزب اليساريين وهرب شليا بنيكوف بلفت نظر (٢). وأعقب ذلك إنشاء «نادى مناقشة» للحزب في موسكو سرعان ما صار مركز تجمع للمعارضين للسياسة الاقتصادية الجديدة. وحدث اجتماع الحزب في ديسمبر ١٩٢١ أعمال الحزب على توضيح «مفرد تضامن الحرب ونظامه ودورهما» لأعضاء الحزب، «وأن يصوروا ضرورة النظام المشدد بمثلة من انتصاراتنا وهزائمنا طوال فترة النمو التاريخي للحزب». وحل «مكتب المناشقة» في موسكو بمبادرة من جانب لجنة الرقابة المركزية للحزب في يناير ١٩٢٢.

ومن ثم كان يغلب، برغم موت «المعارضة العمالية» تماما في ١٩٢١، أن يواجه المؤتمر الحادي عشر الذي سيعقد في مارس ١٩٢٢

(١) «لنيل» - دراسات، XXVI ص ٤٧٣ - ٤٧٥. كما يوجد تاريخ «فلسفة ماسينيكوف» في نفس المرجع XXVI ص ٦٨٣ - ٦٨٤، وملحوظة ٢١١.

(٢) نفس المرجع ص ٤٢٨ من ص ٢٧ حصروا اللجنة المركزية وأنقذوا على الحزب. وهو أقل من الثلثين بعض واحد «Odinnadtsaty» (١٩٢٦) ص ١٨٢.



نقدا شديدا وهديدا خطيرا لوحده لا يفلان عما عاناه سابقه . وقبل  
ليلة المؤتمر بدأ منتقدو السياسة الرسمية ينظمون انفسهم . ولما كانا  
بدركون ضعف معارضتهم لجأوا الى فكرة يالسة هي السعي للحصول  
على تأييد الشيوعيين الأجانب ببدء وجهه الى اللجنة التنفيذية  
لكومنترن .

وكان النداء الذي صار يعرف « باعلان ٢٢ » يتضمن شكوى  
المعارضة بتفصيل مسهب بلغة تعيد الى الذكرى المعارضة العمالية  
السابقة التي كان ينتمى اليها نصف الموقعين الحاليين .

« في الوقت الذي تضيق علينا قوى العناصر البورجوازية من كل  
جانب ، وعندما تدخل هذه العناصر حتى في الحزب ، الذي يشجع  
تأليفه الاجتماعي ( ٤٠ ٪ عمال و ٦٠ ٪ غير برولتاريين ) ذلك ، تقوم  
مراكزنا الرئيسية بصراع شديد لا هوادة فيه ضد كل أولئك الذين  
يسمحون لانفسهم بأن يكون لهم رأى خاص ، وبخاصة البرولتاريين  
منهم ، وتتخذ جميع أنواع الاجراءات الاضطهادية ضد التعبير عن مثل  
هذه الآراء في دوائر الحزب » .

« ويطلق على محاولة جذب الجماهير البرولتارية نحو الدولة اسم  
« السندكالية الفوضوية » ، ويتعرض دعائها للاضطهاد والفضيحة . .  
ان قوى الحزب والبيروقراطية النقابية اتحدت مستخدمة مراكزها في  
السلطة وتجاهلت قرارات مؤتمرها عن تطبيق مبادئ الديمقراطية  
العمالية » .

وانتهى الاعلان :

« ان موقف حزبنا المحزن يضطرنا الى الاتجاه نحوكم في طلب  
المعونة للتخلص من خطر الانقسام الذي يهدده » (١) .

ولم يكن من العسير تسوية الامر في اللجنة التنفيذية للكونترن  
بقرار مهدي يعلن ان زعامة الحزب الروسي تدرك تماما هذه الاخطار،  
ويلوم المعارضة في اعتدال تعريضها وحدة الحزب للخطر « بالطرق  
على ابواب مفتوحة » (٢) . ولكن المؤتمر الحادي عشر اتخذ موقفا اكثر  
جديدا . فقد تالفت لجنة من ثلاثة . دزيو زينسكي وزينوفيف وستالين .  
لبحث الامر ، ولم تجد هذه اللجنة صعوبة في ادانة الاثنين وعشرين

(١)

«Rabochaya Oppozitsiya; Materialy i Dokumenty»  
(١٩٢٦) ص ٥١ - ٦٠ .

(٢)

«Konunisticheskü Internatsional v Dokumentakh»  
ص ٦١٢ - ٧٠٠ .

عضوا بتهمة تنظيم « شيعة » واوصت بطرد الزعماء الخمسة من الحزب  
« بالإضافة الى مياسينكوف الذي كان قد تلقى عقابه » : كوللونتاي  
وسيليانيكوف ومدفيديف وميتين وكوزنيسوف (١) . وبعد الاطلاع على  
هذا التقرير اصدر المؤتمر قرارا بطرد الاثنين الآخرين . اللذين كانا  
معمورين نسبيا ، وارجاء التنفيذ بالنسبة للثلاثة الاول .

ومما له مغزى انه بالرغم من قرار المؤتمر العاشر ظل اعلا اجهزة  
الحزب - وهو آخر مؤتمر للحزب يحضره لينين - عازفا عن تطبيق  
عقوبة الطرد على اعضاء معروفين ومجربين في الحزب . اذ على الرغم  
من ظروف الازمة والنداءات القوية التي وجهها الزعماء ، ظل تقليد  
التسامح بداخل الحزب يقاوم نهايته بقوة .

وبالرغم من هذا التساهل مع الأفراد الخطئين لم يظهر المؤتمر  
الحادي عشر ترددا مرة أخرى في دعم جهاز السيطرة المركزية في  
الحزب . وقد شرح سولتس ، المتحدث باسم لجنة الرقابة . القضية  
دفاعا عن النظام المشدد داخل الحزب في صورة تشبيه فاس في  
صراحته :

« لقد كنا نعرف جيدا كيف نتحدث عن الديمقراطية في جيش  
كان لزاما علينا أن نفرقه . ولكن عندما أصبحنا في حاجة الى جيش  
خاص بنا غرسنا فيه النظام المشدد الضروري لكل جيش » (٢) .

بيد ان لينين هو الذي خلق جوا من الاثارة في المؤتمر بعودته - في  
عبارة أكثر تحديدا بكثير - الى فكرة العام الماضي « المناقشة بالصدق » .  
ففي تقريره الرئيسي وصف السياسة الاقتصادية الجديدة بأنها تراجع  
- وهو عملية عسكرية صعبة تتطلب اقصى حد من النظام المشدد :

« ان النظام يجب ان يكون اكثر وعيا ، وقد صار ضروريا مرة  
اكثر ، لانه عندما يتراجع جيش بأكمله لا يرى بوضوح أين سيقف ،  
انه لا يرى سوى التراجع ، وعندئذ تكفي بعض اصوات مدعورة لان  
يبدأ الجميع في الجري . وهنا يكون الخطر هائلا . فعندما يقوم  
جيش حقيقي بمثل هذا التراجع تخرج المدافع الرشاشة ، وعندما  
يصبح التراجع المنظم تراجعاً غير منظم تكون الأوامر هي : اطلقوا النار،  
.. وهي أوامر محقة تماما .. ففي مثل هذه اللحظة يكون من الضروري  
توقيع العقاب بكل شدة وبلا رحمة على اقل خروج على النظام » .

(١)

«Odinnadts-tyl S'ezd RKP (B)» (1936)

ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٢) نفس المرجع ص ١٧٧ .

وكذلك مع الإدارة السياسية . فقد رتبنا الأمر بحيث يكون لنا باحثونا فيها ، وبمجرد أن تعرض قضية لشبوعي يتولاها بوسفه باحثا من طرف لجنة الرقابة « (١) » .

وكانت المنفعة متبادلة ، فقد حصلت الإدارة السياسية على تأييد الحزب : وتستطيع لجنة الرقابة في الحزب أن تعتمد على مساعدة الإدارة السياسية في القيام بمهمتها الخاصة . وليس من المبالغة أن نقول أن الفرق الأساسي بين « شيكا » و « الإدارة السياسية » هو أنه في حين كانت الأولى توجه نشاطها ضد الأعداء من خارج الحزب فقط كانت « الإدارة السياسية » تعمل ضد جميع أعداء الطام . وقد أصبح المنشقون من أعضاء الحزب يؤلفون أهم قسم من هؤلاء الأعداء عادة . ولم يكن الفرق واجعا إلى أي تغير في طابع الجهاز . بل إلى التغير الذي حدث في المسرح السياسي عندما اكتسب الحزب احتكارا سياسيا في الدولة السوفيتية . فقد أصبح من العسير أكثر وأكثر التمييز بين عدم الولاء للحزب والخيانة ضد الدولة .

وحدثت حادثة أخرى بمجرد انتهاء المؤتمر الحادي عشر . فقد قامت اللجنة المركزية بإعادة بناء السكرتارية . فقد جاء في برامدا في ٤ أبريل ١٩٢٢ ، بعد انتهاء المؤتمر بيومين ، عبارتان متواضعتان على الصفحة الأولى في المكان المخصص عادة لبيانات الحزب الروتينية .

« اقرت اللجنة المركزية التي انتخبها المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الروسي سكرتارية اللجنة المركزية على الوجه التالي :  
الرفيق ستالين « سكرتيرا عاما » والرفيق مولوتوف والرفيق كوبيشيف .

وقد حددت السكرتارية المواعيد التالية للقاءات في اللجنة المركزية من الساعة ١٢ إلى ٣ الاثنين - مولوتوف وكوبيشيف . الثلاثاء - ستالين ومولوتوف ، الأربعاء كوبيشيف ومولوتوف . الخميس - كوبيشيف ، الجمعة - ستالين ومولوتوف ، السبت - ستالين وكوبيشيف » .

والشيء الجديد هنا هو أنه صار للجنة المركزية سكرتير عام له مساعدان بدلا من ثلاثة سكرتارين متساويين في المركز . وكان مولوتوف قبل ذلك سكرتيرا وعضوا في المكتب السياسي منذ عام ١٩٢٢ .

وبعد أن أشار لينين إلى أن هذه الضرورة لا تنطبق على « بعض الدئون داخل الحزب فقط » ، هاجم المناشفة والثوريين الاجتماعيين والأجانب الذين يؤيدونهم . وأعلن أن « محاكمنا الثورية يجب أن تطلق النار على من يؤيدون المنشفة علنا » (١) . وهنا نجد مرة أخرى غموضا في النص . ولكن تهديد أعضاء الحزب الخارجيين على النظام بما بدا أنه نفس التهديدات الموجهة إلى المناشفة والثوريين الاجتماعيين ، كان أمرا جديدا ومثيرا . وقد شكك شليابينكوف من أن لينين إنما يهدد المعارضة « بالمدافع الرشاشة » (٢) ، وحاول لينين في خطابه الختامي أن يخفف من وقع أعلانه الشديد بتفسير أن « المدافع الرشاشة » إنما فسد بها أولئك الناس الذين نطلق عليهم مناشفة وثوريين اجتماعيين » وأنه في حدود ما يتصل بشئون الحزب « يكون الأمر مسألة إجراءات حربية للمحافظة على نظامه » (٣) - مثل عقوبة الطرد التي أقرها المؤتمر السابق .

وهكذا فإن النتائج النهائية لخطاب لينين لم تظهر في المؤتمر ، ولعل لينين نفسه كان يتراجع عنها . ومع ذلك فإن الجو تغير - حتى عن جو المؤتمر العام السابق . فقد أصدر الحزب قرارا هائلا عن « تقوية الحزب ومهامه الجديدة » يندد « بالتجمعات والشلل التي أوقفت أعمال الحزب تماما في بعض الأماكن » وحث اللجنة المركزية على « ألا تتردد في الطرد من الحزب في نضالها ضد مثل هذه الظاهرة » (٤) . وافر المؤتمر دستورا جديدا للجان الرقابة في الحزب ، وأعلن أن « لجان الرقابة يجب أن تستمر في نشاطها كجان تحقيق » ، وينطوي ذلك على أن تطهير ١٩٢١ - ١٩٢٢ سيتحول من عملية واحدة إلى عملية مستمرة (٥) . وقد حدث تطور لعله أكثر استرعاء للنظر في وظائف لجنة الرقابة المركزية أعلن في المؤتمر التالي بعد ذلك بعام :

« لقد نسقنا عملنا مع أجهزة كانت بطبيعة نشاطها على صلة وثيقة بلجنة الرقابة : وهي الأجهزة القضائية وأجهزة الدولة للإدارة السياسية GPU . إذ يقف أعضاء من الحزب من آن لآخر أمام المحاكم أو يقعون في يد الإدارة السياسية . ولهذا أنشأنا صلات بالمحكمة العليا . فهي تبلغنا عن أية تهمة توجه إلى أحد الرفقاء في المحاكم .

(١) « لينين - دراسات » XXVII ص ٢٢١ - ٢٤٠ .

(٢) « لينين - دراسات » Odinnadtsatyi S'ezd RKP (B) (١٩٢٦) ص ١٠٧ .

(٣) « لينين - دراسات » XXVII ص ٢٦٢ .

(٤) « لينين - دراسات » VKP(B) v Reshustsiyakh (١٩٢١) I ص ٤٢٤ .

(٥) نفس المرجع ص ٤٤١ - ٤٤٣ .

(١) « Dvenadtsatyi S'ezd Rossijskoi Komunisticheskoi Partii »

١٩٢٢ - ١٩٢٢ .

## الفصل التاسع

### الحزب والدولة

كان تركيز السلطة في الحزب يقابل عملية مماثلة في أجهزة الدولة بنفس الأشخاص ، الذين تحدوهم تقاليد وأغراض واحدة ، يوجهون شئون الحزب وشئون الدولة ، وكان وقع الأزمة الملحة والضغط المستمر للأحداث بين ١٩١٧ و ١٩٢١ واحداً على الحزب والمؤسسات السوفيتية . فالتطورات البارزة التي حدثت إبان هذه السنوات في جهاز الدولة - تركيز السلطة في يد مجلس القوميساريين على حساب مؤتمر سوفيات روسيا كلها واللجنة التنفيذية المركزية ، وتركيز السلطة في المركز على حساب السوفيات المحلية ومؤسسات السوفيات وأجهزتها - كانت قد سبقت فعلاً التطورات القابلة في تنظيم الحزب . وسار النمو في كل من الحزب والدولة في خطين متوازيين بعض الوقت . ثم بدأ يتقاربان وأخيراً اتحدا بعملية حتمية ، وكانت هذه العملية قد تمت تقريباً قبل موت لينين .

وكان التحول في ميزان القوة داخل الجهاز السوفيتي المركزي بين الأجهزة المركزية المختلفة قد قطع شوطاً طويلاً عندما وضع دستور ١٩١٨ . فقد كان واضحاً في ذلك الوقت أن مؤتمر سوفيات روسيا كلها - وهو اجتماع جماهيري يضم أكثر من ١٠٠٠ مندوب - قد يملك ولكنه لا يحكم . وقد تنوسيت النية الأصلية في عقده كل ثلاثة أشهر في صمت بعد ١٩١٨ وأصبح الاجتماع سنوياً (١) ، وقد شكوا أحد

كوبشيف فكان قادماً جديداً انتخب لتوه عضواً « مرشحاً » للمكتب السياسي في المؤتمر الحادي عشر . ولم يكن تعيين ستالين قد نوقش علناً ، وأن كان المفروض أن ترشيحه قد نوقش في دوائر الحزب ، وليس هناك ما يوحي بأن تعيينه أثار أية اعتراضات ، ربما باستثناء ملاحظة غاضبة من بريوبرازنسكي في المؤتمر ، إذ تساءل - مشيراً إلى ستالين بالاسم - « هل من المتصور أن يستطيع رجل واحد أن يقوم بعمل وزارتين وهو يعمل في المكتب السياسي والمكتب التنظيمي وعشر لجان حزبية في نفس الوقت » (١) . ولكن يبدو أن الإعلان الذي جاء في برافدا لم يثر اهتماماً كبيراً .

وبعد تعيين السكرتير العام الجديد بشهرين أصيب لينين ، في ٢٦ مايو ١٩٢٢ ، بنوبة شلل أدت إلى عجز دائم حال دون استئناف العمل إلا لفترة قصيرة ، وبقوة أقل كثيراً ، في الخريف والشتاء التاليين . وكان لهذين الحدين أثرهما الحاسم في تاريخ الحزب .

فقد ظلت النزاعات الحادة التي شغلت الحزب طوال العامين السابقين ساكنة أكثر من اثني عشرة شهراً ، أو استمرت من وراء الستار فقط . ولعل عدم استقرار الموقف فيما يتصل بالمستقبل بسبب مرض لينين ، وهيمنة ستالين بقوة وكفـاية على مركز التوجيه ، والتحسين الواضح في الموقف الاقتصادي بعد حصاد ١٩٢٢ ، كانت من الأسباب التي ساعدت على خلق هذه الفترة من الهدوء النسبي .

وعندما اندلعت الخلافات مرة أخرى في صيف وخريف ١٩٢٣ اتخذت صورة جديدة من الصراع السافر على القوة للاستيلاء على السيطرة الكاملة على الحزب والدولة . فقد جمع لينين نفسه بينوظيفتين بحيث لم يعد التمييز بينهما ممكناً . فكما أن الحزب بدأ أنه يقضائه على منافسيه ، قد امتص الدولة ، كذلك امتصت الدولة الحزب داخلها .

(١) وظل الأمر كذلك حتى أصدر مؤتمر سوفيات روسيا كلها التاسع في ١٩٢١ قراراً يجعل الاجتماع السنوي هو القاعدة الرئيسة بالنسبة لمؤتمر روسيا كلها وللمؤتمرات المقاطعات والاقاليم والمراكز .

المتحدثين في المؤتمر الخامس لروسيا كلها في يوليو ١٩١٨ من أنه لا رئيس للجنة التنفيذية المركزية ولا رئيس مجلس القوميسيرين قدم تقريرا للمؤتمر عن نشاط هذين الجهازين منذ المؤتمر السابق (١) . ولكن لما كان الدستور قد رخص للجنة التنفيذية المركزية بالقيام بكل وظائف المؤتمر تقريبا معه ، فان انتقال القوة من اللجنة التنفيذية المركزية بصفة عامة بلا الم او حوادث . وكان هذا هو نفس مصير المؤتمرات السوفيات الاقليمية ومؤتمر سوفيات المقاطعات . وبرغم أن المؤتمر الثامن للحزب في ١٩١٩ اصدر قرارا يندد بالاتجاه الى نقل القرارات المهمة من السوفيات الى لجان اقليمية (٢) ، استمرت العملية بلا توقف . وانتقلت السلطة الفعلية من مؤتمرات السوفيات الى اللجان التنفيذية التي تنتخبها هذه المؤتمرات .

بيد ان القوة التي انتقلت هكذا من مؤتمر سوفيات روسيا كلها الى اللجنة التنفيذية المركزية لم تبقى في يدهذا الجهاز . اذ ان التوسع في المكائنة الذي بدامن جانب مجلس القوميساريين في الايام الاولى للنظام لم يعد من الممكن ايقافه ، وكان مصير اللجنة التنفيذية المركزية الحتمي ان تمر بنفس عملية التوسع العددي وفقدان السلطة الحقيقية التي مرت بها اللجنة المركزية للحزب . فعدد أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية الذي حدده دستور ١٩١٨ « بما لا يزيد عن ٢٠٠ » زاد مرة اخرى الى ٢٠٠ بقرار من المؤتمر الثامن لسوفيات روسيا كلها في ١٩٢٠ (٣) . وكان القصد الاصلى ان تستمر في حالة انعقاد دائمة ، ولكن اجتماعاتها صارت اندرفاندر ، وتحسدت بعد ١٩٢١ بثلاثة اجتماعات في السنة (٤) . وقد حدثت محاولة في المؤتمر السابع لسوفيات روسيا كلها في ديسمبر ١٩١٩ لاعادة السلطة الى اللجنة التنفيذية المركزية بمنح سلطات خاصة لمجلس رئاستها « بريزيديوم » الذي كان حتى ذلك الوقت مجرد لجنة غير رسمية للإدارة مؤلفة من موطعيا الرئيسيين بما فيهم رئيسها - الذي كان يستعد مكانته من انه كان مطلوبيا في مناسبات نادرة ليقوم بوظيفة رأس الدولة - وكان يحتل هذا المركز سغردلوف ، وبعد وفاته في ١٩١٩ احتله كالنين . وبمقتضى تعديل دستوري اصدره المؤتمر السابع صار للبريزيديوم وظائف خاصة بما فيها حق « التصديق على قرارات مجلس القوميسيرين وايقاف

مثل هذه القرارات » في فترات ما بين انعقاد اللجنة التنفيذية المركزية (١) وفي المؤتمر الثامن لروسيا كلها اضيف الى سلطات البريزيديوم حق الغاء قرارات مجلس القوميسيرين واصدار « التعليمات الضرورية باسم اللجنة التنفيذية المركزية عن الطريق الإداري » (٢) . بيد ان هذه الأوضاع الجديدة ، التي أدت في نهاية الامر الى ضعف اللجنة التنفيذية المركزية بمنح البريزيديوم سلطات غير محدودة تقريبا للتصرف باسمها ، لم تؤثر في المركز الراسخ الذي احتله مجلس القوميسيرين ، الذي لم يخضع للبريزيديوم ولا للجنة المركزية التنفيذية كلها .

وقد ثبت ان البند الخاص بأنه « يمكن تنفيذ الاجراءات ذات الصيغة الملحة بدرجة قصوى على مسئولية مجلس القوميسيرين وحده » في دستور ١٩١٨ هو المهرب الذي يستطيع مجلس القوميسيرين ان يتجنب بواسطته الرقابة المطلقة من جانب اللجنة المركزية التنفيذية . ففي فترة الحرب الاهلية والطوارئ القومية كانت كل القرارات الكبرى سواء تشريعية او تنفيذية ، في الغالب « اجراءات ذات صيغة ملحة بدرجة قصوى » ، كما ان لينين ، بوصفه رئيس مجلس القوميسيرين واحد المشتركين النشطين في اعماله ، اضاف على هذا الجهاز هيئته الشخصية . ومنذ منتصف ١٩١٨ الى اوائل صيف ١٩٢٢ . عندما ابعد المرض لينين عن المشاركة الفعلية في توجيه الشؤون ، كان مجلس القوميسيرين هو حكومة الاتحاد السوفيتي - ايا كانت سلطة الحزب عليه من وراء الستار . فقد كان لا يتمتع بالسلطة التنفيذية المطلقة بحسب بل كذلك بسلطات تشريعية غير محدودة بما يصدره من مراسيم (٣) . ولم يكن مسئولا الا بصورة رسمية امام اللجنة التنفيذية المركزية ومؤتمر سوفيات روسيا كلها - صاحب السيادة الاسمية . وفي ديسمبر ١٩٢٠ تحول « مجلس العمل والدفاع » الذي كان حتى ذلك الوقت

(١) نفس المرجع ص ١٤٨ .

(٢) نفس المرجع ص ١٧٦ .

(٣) وتبعاً لما يقوله ج. فيرنادسكي في « تاريخ روسيا » (طبعة ١٩٤٤) ص ٢١٩ . اصدر مجلس القوميسيرين ١٦١٥ مرسوماً من ١٩١٧ الى ١٩٢١ في حين كان ما صدره اللجنة التنفيذية المركزية ٢٧٥ فقط .

(٤) وكان قد انتهى بمرسوم في ٣٠ نوفمبر ١٩١٨ باسم « مجلس العمال والفلاحين للدفاع » ثم اعيدت تسميته باسم مجلس العمل والدفاع في ابريل ١٩٢٠ عندما صار مختصاً أيضاً بتجنيد العمال في المشروعات المدنية « لينين - قرارات XXVI ص ٦١٩ - ٦٢٠ ، حاشية ٢٢ » .

(١) «Pyatyi Vserossiyski S'ezd Sovetov» (١٩١٨) ص ٨١ - ٨٢ .

(٢) «VKP(B) v Rezolyutsiyakh» (١٩٤١) I ص ٣٠٦ .

(٣) «S'ezdy Sovetov RSFSR v Postanovleniyakh» (١٩٢٩) ص ١٧٦ .

(٤) نفس المرجع ص ٢١٩ .

مختصا بتكوين الجيش ، الى لجنة من لجان مجلس القوميسيرين ، وصار نوعا من هيئة الأركان العامة في الشؤون الاقتصادية تحت الاشراف المباشر لمجلس القوميسيرين . وبمقتضى سلطة هذا المجلس انشئت بعد ذلك بوقت قصير أول لجنة لتخطيط الدولة . وكان ضغط العمل على مجلس القوميسيرين ابان ١٩٢١ شديدا بحيث انشئ مجلس قوميسيرين « صغير » يعقد اجتماعاته في نفس الوقت مع مجلس القوميسيرين الكبير ويتولى عنه القيام بالأعمال الروتينية (١) . وصار مجلس القوميسيرين مصدر طاقة العمل التي تدير الجهاز الحكومي كله .

وكان تركيز السلطة المركزية السوفيتية مصحوبا بعملية أخرى كان لها أيضا ما يقابلها في شؤون الحزب : تركيز السلطة في المركز على حساب الأجهزة المحلية ، وكان هذا التطور أيضا قد قطع شوطا طويلا عندما وضع دستور الاتحاد السوفيتي . بيد أن استمرارها بعد ذلك كان يتطوّر على مشكلة غفل عنها الدستور . فالدستور يذكر بوضوح أن مؤتمرات السوفيات ولجانها التنفيذية تخضع للأجهزة المقابلة ذات المستوى الأعلى - أي أن سوفيئات القرى تخضع لمؤتمرات سوفيئات مراكز تريفية . وتخضع مؤتمرات المراكز للمؤتمرات الإقليمية ومؤتمرات المقاطعات . وهكذا . ولكن الدستور لم يشر الى خضوع السوفيئات المحلية أو مؤتمرات السوفيئات المحلية أو لجانها التنفيذية لاية أجهزة مركزية أخرى . ويبدو أن المشكلة ثارت بشكل حاد لأول مرة في الميدان الاقتصادي . وقد شكّا سابرانوف في المؤتمر الثامن للحزب في مايو ١٩١٩ من أن « المجلس الأعلى للاقتصاد القومي » يتبع سياسة « تخلق تركيزا في السلطات المحلية وتبعدها عن سلطان اللجان التنفيذية الإقليمية » ، وعندما تحتج هذه اللجان يقال لها أنها « لا تعرف حتى المبادئ الأولية للانتاج » . كما اتهم نفس المتحدث الأجهزة المركزية باستخدام سلاح الميزانية لإخضاع الأجهزة السوفيتية المحلية (٢) . واثناء حالة الطوارئ بسبب الحرب الأهلية انشئت « لجان ثورية » بمقتضى مرسوم أصدره مجلس القوميسيرين في ٢٤ أكتوبر ١٩١٩ ، في المناطق التي تأثرت بالحرب ، وصدرت التعليمات الى جميع الأجهزة السوفيتية المحلية باطاعتها (٣) . وقد هوجم هذا الاجراء في المؤتمر السابع لسوفيئات روسيا كلها في ديسمبر ١٩١٩ على أساس أنه غير دستوري .

(١) كان أول اشراف يسمى هذا الجهاز فيما يبدو في مرسوم صدر في ٦ أكتوبر ١٩٢١ .

(٢) « Vos'mol S'ezd RKP(B) » (١٩٢٢) ص ٢٠٥ ، ٢١٣ ، ٢١٥ .

(٣) « Sobranie Uzakonenü 1919 » رقم ٥٢ المادة ٥٠٨ .

ولكن الاعتراض لم يقبل . بيد أن عدد المراسيم التي صدرت من العام التالي عن وضع السوفيئات المحلية وحقوقها (١) يدل على مدى حساسية الرأي العام المحلي تجاه اقتضات السلطات المركزية وصعوبة الوصول الى ترتيب مقبول . وفي المؤتمر التاسع للحزب في مارس ١٩٢٠ أصدر سابرانوف مرة أخرى الى « المركزية العمودية » السائدة باعتبارها مافضة « للمركزية الديمقراطية » التي كان معروفها أساسا الحزب والتنظيم السوفيتي (٢) . وفي ديسمبر ١٩٢٠ تحدت أحزاب حقوق اللجان التنفيذية الإقليمية في هذا المجال رسميا بواسطة المؤتمر الثامن لسوفيئات روسيا كلها . فصار لهذه اللجان « لا للجان الأدنى منها » الحق في إيقاف تنفيذ القرارات التي يصدرها القوميسيرون فرادى ( ولكن ليس تلك التي يصدرها مجلس القوميسيرين ككل » في الظروف الاستثنائية أو عندما تكون هذه القرارات معارضة بوضوح مع قرار مجلس القوميسيرين أو من اللجنة التنفيذية المركزية . أو في حالات أخرى ، مع قرار اللجنة التنفيذية الإقليمية » . بيد أن اللجنة تعتبر مسئولة بصورة جماعية عن مثل هذا الإيقاف (٣) .

وقد حلت العضلة في النهاية بواسطة النظام الذي اتفق عليه « الخضوع المزدوج » ، والذي بمقتضاه أوغمت الأجهزة المحلية على الاكتفاء بسلطة رسمية لم تمارسها عادة . بيد أن المشكلة ظلت سبب نزاعات من وقت لآخر، وحتى سنة ١٩٢٢ اضطر لينين نفسه للتدخل في نزاع خطير حول التنظيم القضائي . ففي مايو ١٩٢٢ اقترح قوميسير الشعب للعدل ، كريلنكو ، مرسوما يقرر أن وكلاء النيابة في جميع أنحاء البلاد يعينهم النائب العام وأنهم مسؤولون أمامه لا أمام اللجان التنفيذية في المناطق التي يقومون فيها بوظائفهم . وكان هذا الاقتراح موضع نقد عدائي في اللجنة التنفيذية المركزية في مايو ١٩٢٢ ، وطولب بتطبيق نظام « الخضوع المزدوج » للسلطة العمودية واللجان التنفيذية المحلية معا . وكان بعض البلاشفة من هذا الرأي ، وأبدلين كريلنكو بمذكرة جاء فيها أنه لما كانت « الشرعية واحدة بالضرورة » في

(١) « Sobranie Uzakonenü 1920 » رقم ١ - ٢ مادة ٥٠٥ ورقم ١ مادة ٦٨ ، رقم ٢٠ مادة ١٠٨ ، ورقم ٢٦ مادة ١٢١ .

(٢) « Devyatyi S'ezd RKP(B) » (١٩٢٤) ص ٥٦ .

(٣) ويقال أنه حدث ابان العام التالي عدة حالات . فتمت التفتيش القضائية العليا باتهام ادارات الترمين المحلية والحاصل الامتدادة للجنة والإدارات الصحية المحلية . الخ . . . بايقاف تنفيذ قرارات السلطات المركزية نعتسا بخرقه وانحراف (١) « دولتشاين » « الدستور السوفيتي » ١٩٢٢ ص ٨٦ - ٨٧ . ويرى ذلك أن الإيقاف لم يحظ بالتشجيع .

جميع أنحاء الاتحاد السوفيتي فانه لا سبيل الى دحض حجة من يذهبون الى قصر تعيين الموظفين القضائيين والاشراف عليهم على السلطة المركزية. وهكذا وافقت اللجنة التنفيذية المركزية على الاقتراح في ٢٦ مايو ١٩٢٢ بمناسبة اقرار اول مجموعة قوانين جنائية للاتحاد السوفيتي ؛ وبذلك تمت خطوة اخرى في تركيز السلطة رسميا (١) .

بيد ان مشاكل الاختصاص الناشبة بين الاجهزة السوفيتية المختلفة كانت قد صارت في ذلك الوقت غير واقعية الى حد ان السلطة النهائية في اتخاذ القرارات لم تكن بيد أى من المتنازعين ، بل بيد الجهاز المختص في الحزب . فالخيطان المتوازيان لنمو مؤسسات الحزب والدولة تقاربا الى حد يصعب معه التمييز بينهما بوضوح . واذا كان نظام « الخضوع المزدوج » قد نجح فان ذلك يرجع الى أن الاجهزة السوفيتية المركزية واللجان التنفيذية المحلية خضعا معا لسلطة خارج النظام السوفيتي . فمثل كل شيء آخر في الاتحاد السوفيتي لم تكن العلاقات بين الحزب الشيوعي والدولة السوفيتية قد خطت مقدما قبل الثورة . وكان لزاما ان توضع بالتدريج في فترة الازمة الحادة وما تنطوى عليه من شد وجذب . وقد صيغت لأول مرة في صورة قوالب بواسطة المؤتمر الثامن للحزب في مارس ١٩١٩ .

« ان الحزب الشيوعي هو التنظيم الذي يجمع في صفوفه طليعة البروليتاريا وافقر الفلاحين فقط - ذلك القسم من هاتين الطبقتين الذي يعمل واعيا على تحقيق البرنامج الشيوعي عمليا .

» والحزب الشيوعي يجعل من مهامه الحصول على نفوذ حاسم والقيادة الكاملة في جميع تنظيمات العمال : في النقابات والتعاونيات والمجالس القروية ... الخ . ويعمل الحزب الشيوعي بصفة خاصة على اقامة دعائم برنامجه وقيادته الكاملة في تنظيمات الدولة المعاصرة ، وهي السوفيات .

« ... ان الحزب الشيوعي الروسي لابد ان يحصل على السيطرة السياسية الكاملة في السوفيات على الرقابة الفعلية على كل اعمالها (٢) »

(١) « لينين - نواست » XXVII ص ٢٩٨ - ٣٠١ و ٥٤٤ - ٥٤٥ .

(٢) « VKP(B) v Rezolutsiyakh » (١٩٤١) I ص ٣٠٦ . وقد أوضح زينوفيف الموقف بصورة أكثر صراحة في المناقشة التي سبقت اتخاذ القرار : « ان المسائل السياسية الاساسية ، الداخلية والخارجية ، يجب ان تقرر بواسطة اللجنة المركزية لحزبنا ، الحزب الشيوعي ، الذي يتخذ هذه القرارات من طريق الاجهزة السوفيتية . وهو يتفهدا طعنا بحرص وكياسة حتى لا يمتدى على مجلس القوميسيرين والمؤسسات السوفيتية الاخرى » ولم يشغل زينوفيف أى منصب حكومي باستثناء منصب رئيس سوفيت نروججر .

وكانت هذه الاهداف في سبيل التحقيق فعلا عندما صدر هذا القرار . وقد تحققت بواسطة اجراءين مختلفين ومتميزين . ففي اعلى مستوى كانت اللجنة المركزية للحزب - التي سرعان ما حل محلها المكتب السياسي الذي انشأه المؤتمر الثامن نفسه - هي الحكم النهائي فيما يتعلق بالسياسة العامة والمرجع الاخير في كل ما يتصل بشئون الحكم . وفي المستويات الدنيا عمل الحزب على التسرب الى كل جهاز اداري عام او شبه عام .

ومن الخطا ان ننظر الى عملية احالة جميع القرارات السياسية الكبرى الى اجهزة الحزب على انها نتيجة خطة مسبقة . ففي الاسابيع الاولى للثورة اظهر لينين نية صادقة في جعل مجلس القوميسيرين الجهاز الرئيسي للحكم ، وكانت القرارات المهمة تتخذ فعلا فيه . فقد كان البلاشفة اول من رفع شعار « كل السلطة للسوفيات » . وعندما انتصروا جعلوا السوفيات معقد السلطة السيادة في الدولة . بيد ان السوفيات لم تكن مؤلفة من البلاشفة - بل انهم لم يكونوا حتى الاغلبية فيها في مبدأ الامر ؛ وكان وجود أعضاء من الاحزاب الاخرى فيها . وحتى في مجلس القوميسيرين (١) ، سببا في فصل مداولانها عن المداولات في الدوائر الداخلية للحزب . وبذلك صارت الوظيفة الاساسية للحزب ، كما جاء في قرار ١٩١٩ ، « الحصول على السيطرة الكاملة في السوفيات » . ان القرار العظيم باطلاق قوى الثورة في اكتوبر ١٩١٧ اتخذ في اللجنة المركزية للحزب . كذلك القضية التالية المساوية له في الاهمية - عقد معاهدة الصلح في برست ليتوفسك - نوقشت وتقررت في اللجنة المركزية للحزب بصورة طبيعية . وهكذا صار من المسلم به في التاريخ المبكر للنظام ان اتخاذ القرارات السياسية من وظيفة الحزب . وقد قال تروتسكي في المؤتمر الثاني للكونغرس في ١٩٢٠ :

« لقد تلقينا اليوم اقتراحات من الحكومة البولندية لعقد الصلح . فمن الذي يصدر قراره في هذا الشأن ؟ ان لدينا مجلس القوميسيرين ، ولكنه يجب ان يخضع لرقابة من نوع ما . فاية رقابة ؟ هل هي رقابة الطبقة العاملة ككتلة مختلطة لا شكل لها ؟ كلا . ان اللجنة المركزية للحزب دعيّت الى الانعقاد لمناقشة المقترحات وتقرير الرد عليها » (٢) .

(١) كان مجلس القوميسيرين الاصل من البلاشفة وحدهم ، واضم اليه ثلاثة من النوريين الاجتماعيين اليساريين في نوفمبر ١٩١٧ ولكنهم استقالوا بعد فترتين مساعدتين .

(٢) برست ليتوفسك بواسطة المؤتمر الرابع لسوفيات روسيا كلها في مارس ١٩١٨ .

« هامبورج ١٩٢١ » ص ٩٤ .

وعندما نقل تطور شؤون الحزب هذه السلطة بالتدرج من اللجنة المركزية للحزب الى مكتبها السياسى ، سيطر الأخير بسرعة على مجلس القوميسرين واجهزة الحكم الكبرى الأخرى (١) . وكوست مؤتمرات الحزب المتعاقبة جزءا أكبر فأكبر من اهتمامها لقضايا السياسة العامة، صغيرها وكبيرها . وأعلن القرار الكبير الخاص بتطبيق «السياسة الاقتصادية الجديدة» لأول مرة بواسطة لينين فى المؤتمر العاشر للحزب . وأصدرت مؤتمرات الحزب توصيات صريحة تتصل بقضايا صغيرة جدا (٢) ، وفى بعض المناسبات أصدرت قرارات رسمية تؤيد سياسة الحكومة السوفيتية أو تؤيد مراسيم بذاتها أصدرها مجلس القوميسرين (٣) .

وقد اكتملت سيطرة الحزب على سياسة الحكومة فى أعلى المستويات وتأكدت فعاليتها بإدخال أعضاء الحزب من جميع المستويات فى كل فروع الجهاز الإدارى . وكانت المراكز الرئيسية فى الإدارة تملأ بتعيينات من الحزب (٤) . وقد ظلت نسبة كبيرة من أعضاء السوفيتات المحلية ، والمؤسسات العامة الأخرى التى هى أقل منها فى الأهمية ، غير حزبية أو غير بلشفية حتى بعد طرد المناشفة والثوريين الاجتماعيين من الأجهزة المركزية للسلطة بمدة طويلة . وكان ذلك يجعل من الضرورى أن تكون الأقلية البلشفية فى مثل هذه المؤسسات على درجة عالية من التنظيم والنظام المشدد . وقد وضع قرار المؤتمر الثامن للحزب هذا المبدأ :

«ترك أحد الخيلاء الذين كانوا يعملون مع الحكومة السوفيتية فى ذلك الوقت سدهم يؤيد ذلك . «كان أعلى جهازين للحكم أعرفهما، وهما مجلس قوميسيرى الشعب ومجلس العمل والدفاع . يناقشان الطرق العملية لتنفيذ إجراءات اتفق عليها فعلا فى ذلك الحزم الداخلي للحزب . المكتب السياسى » ( س . ليبرمان « بناء روسيا اللينينية » شيكاغو ١٩٤٥ ص ١٣ ) .

(١) يمكن الإشارة الى البند التالى من قرارات المؤتمر الثامن للحزب كمثال : «ان مهم رئاسة «مرسيدوم» اللجنة التنفيذية المركزية لم تبين فى الدستور السوفيتى فى المؤتمر التالى للسوفيتات لأيد ، كما دلت كل التجارب العملية ، من تحديد دقيق لحقوق والتزامات رئاسة اللجنة التنفيذية المركزية وتمييز مجال عملها عن مجال عمل مجلس القوميسرين ١٩٤١ . «VKP(B) v Rezolutsiyakh» I ص ٣٠٥-٣٠٦ ومن الناحية النظرية كانت مثل هذه القرارات بمثابة تعليمات لمجموعة الحزب فى المؤتمر ، وعملا كانت ملزمة للمؤتمر نفسه .

(٢) يوجد مثال على ذلك فى قرارات المؤتمر العاشر للحزب فى ١٩٢١ « نفس المرجع I ص ٣٩١ » .

(٣) ذكر زيبوف فى المؤتمر التالى للحزب فى ١٩٢٣ أن رؤساء اللجان التنفيذية للسوفيتات الإقليمية تعينهم اللجنة المركزية للحزب ، وأنه إذا نضر هذا الموضع « اقلب كل شيء منذ هذه اللحظة رأسا على عقب » . «Dvenadtsatyi S'ezd Rossijskoi Kommunisticheskoj Partii (B)» ١٩٢٣ ص ٢٠٧ .

« من الضرورى أن تتألف فى جميع المنظمات السوفيتية فرق من الحزب تخضع خضوعا تاما لنظام الحزب . ويجب على جميع أعضاء الحزب الشيوعى الروسى الذين يعملون فى المؤسسات السوفيتية أن ينضموا الى هذه الفرق . » (١) . وأصدر نفس المؤتمر قرارا آخر بحث الحرب على «الحاق» الورد من أفضل عماله بشبكة الجهاز الإدارى للدولة ، السكك الحديدية والنموين والرقابة والجيش والمحاكم القضائية الخ . وفى نفس الوقت صدرت التعليمات الى أعضاء الحزب بأن يعملوا بنشاط فى نقاباتهم . وفى المؤتمر التالى للحزب ، الذى عقد بعد أن تم الانتصار فى المرحلة الأولى من الحرب الأهلية ، حددت مجالات جديدة لنشاط أعضاء الحزب - فى المصانع والورش . وفى النقل « وفى إقامة دعائم النظام المشدد فى صورته المختلفة » ، وفى منظمات الوقود وفى مجالات مثل الطاعم العامة ولجان الاسكان والحمامات العامة والمدارس ومؤسسات الرفاهة (٢) . وقد قال كامنيف فى هذا المؤتمر : «إننا ندير روسيا . ونحن لا نستطيع أن نديرها الا عن طريق الشيوعيين » . وفى الوقت ذاته يحدد القسم الأخير من دستور الحزب الذى أقر فى ١٩١٩ عن المجموعات الشيوعية فى المؤسسات والتنظيمات غير الحزبية « واجبات ووظائف الأعضاء المشتركين فى « مؤتمرات أو اجتماعات . أو أجهزة منتخبة ( سوفيات ونقابات وتعاونيات وما إليها ) » . فطلب اليهم أن يؤلفوا « مجموعات منظمة » وأن يصوتوا « ككل واحد معا فى الاجتماعات العامة للمنظمة التى يتعلق بها الأمر . » وكانت المطالبة بالخضوع الكامل للنظام على أشدها عندما يجد أعضاء الحزب أنفسهم فى اتصال بأعضاء من غير الحزب ممن يعملون فى المنظمات الرسمية وشبه الرسمية . فهذه المجموعات « تخضع تماما للمنظمات الحزبية القابلة » ويتطابق تصرفهم مع قرارات وتعليمات الحزب (٥) .

(١) «VKP(B) v Rezolyutsiyakh» ١٩٢١ ، I ص ٣٠٦ .

(٢) نفس المرجع ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٣) نفس المرجع ص ٣٤٢ .

(٤) «Devyatyi S'ezd RKP(B)» ١٩٢١ ، ص ٣٢٥ .

(٥) «VKP(B) v Rezolyutsiyakh» ١٩٢١ ، I ص ٣٢٢ - ٣٢٣ .

وقد كانت الأحزاب اليسارية فى كل مكان تصر دائما على أن يكون تدويرها فى الهيئات السامية طبقا لقرارات الحزب ، لا للاقتناع الشخصي . ول الحزب الديموقراطى الاجتماعى فى الرايخستاغ الذى كان ذلك براعى شدة . أن عملية التصويت الشجيرة التى حدثت فى ٤ أغسطس ١٩١٨ تأييدا لاعتمادات الحرب تم بالاجماع ، ولكن سقيا مائتة داخل المجموعة البرلمانية صوت فيها ٧٨ تأييدا لاعتمادات و ١٤ ضدها . وكان هاس الذى قرأ بيان الحزب فى الرايخستاغ واحدا من صوتوا ضدها فى المناقشة التى تمت بين المجموعة .

ولم يكن القصد الأصلي لن وضعوا هذه الترتيبات إلغاء الحسد  
الفصل بين الحزب والدولة . فقرار المؤتمر الثامن للحزب الذي كان قد  
حدد العلاقات بينهما اعتبر أن الخلط بين وظائفهما سيؤدي إلى « نتائج  
وخيمة » : لقد كان واجب الحزب « أن يقود نشاط السوفيات ، لا أن  
يحل محلها » (١) . ومع ذلك فإن القيام بهذا الواجب أدى بصورة حتمية  
إلى إلغاء مسؤولية اتخاذ القرارات شيئا فشيئا على أجهزة الحزب  
وليس على أجهزة الدولة . وقد شكّا لينين في المؤتمر الحادى عشر  
للحزب من عادة التجاء مجلس القوميسيرين باستمرار إلى المكتب  
السياسى . وتحدث عن الحاجة « إلى دعم سلطة مجلس القوميسيرين » (٢) .  
وحتى مارس ١٩٢٢ أعلن المؤتمر الحادى عشر فى قراره الرئيسى أنه « من  
الممكن ومن الضرورى إزاحة عبء المسائل ذات الطابع السوفيتى البحت  
عن كاهل الحزب الذى أخذها على عاتقه فى الفترة السابقة » ، وطالب  
بتحديد « أكثر دقة يميز بين عمله اليومى وعمل الأجهزة السوفيتية ،  
وبين جهازه هو وأجهزة السوفيات » ، وأعرب عن رغبته فى « دعم  
نشاط مجلس القوميسيرين وتقويته » (٣) . بيد أن هذه الرغبات الطيبة  
كانت أداة فى يد أولئك الذين كانوا يسعون - وبخاصة فى الميدان  
الاقتصادى - إلى نزع الأجهزة الإدارية للدولة من سيطرة الحزب ؛  
ووجد المؤتمر التالى أنه من الضرورى إصدار تحذير ضد مثل هذا  
التوسيع فى تفسير هذه النصوص على أساس أنه قد يعرض للخطر  
السلطة العليا للحزب (٤) .

والواقع أن تيار اعتداء الحزب على وظائف السوفيات كان أقوى من  
ن يقاوم ، وواجه لينين ، بواقعيته المعتادة ، مالا سبيل إلى تغييره وقبلة .  
وكان قد كتب فعلا فى ١٩٢١ : « أننا باعتبارنا الحزب الحاكم لا نستطيع  
أن نحول دون اندماج « سلطات » السوفيت و « سلطات » الحزب  
- فهى مندمجة عندنا وستظل كذلك » (٥) . وفى إحدى مقالاته الأخيرة  
فى برافدا فى أوائل ١٩٢٣ استشهد بإدارة الشؤون الخارجية كمثال  
ناجح للوحدة بين الحزب والمؤسسات السوفيتية :

« ولماذا لا يتحد الاثنان حقا إذا كان ذلك ما تتطلبه مصلحة العمل ؟  
هل هناك من لم يلاحظ أن مثل هذا الاتحاد قد أدى إلى ميزات ضخمة  
فى ميدان الشؤون الخارجية وأنه بدأ منذ البدايات الأولى ؟ إلا يناقش

المكتب السياسى من وجهة نظر الحزب عدة مسائل ، صغيرة وكبيرة .  
تتعلق بالتحركات ، من جانبنا ردا على « تحركات » الدول الأجنبية  
لواجهة - دعنا نقول مهارتها حتى لا نستعمل تعبيرا أقل كياسة ؟ اليس  
هذا الاتحاد المرن بين عناصر السوفيت ، وعناصر الحزب مصدرا  
ضخما للقوة فى سياستنا ؟ أنى اعتقد أن الأمر الذى ثبتت فائدته وفرض  
نفسه فى سياستنا الخارجية صار مألوفاً منها إلى حد أنه لم يعد يشي  
إية شكوك مطلقا ، سيكون فى محله إبل أكثر من ذلك بكثير فى اعتقادى  
إذا طبق على جهاز الدولة كله » (١) .

وبعد موت لينين كان تقليد الاندماج قد رسخ إلى حد أن القرارات  
المهمة صارت تعلن بواسطة الحزب أو الحكومة دون ما فرق تقريبا .  
وكانت المراسيم تصدر أحيانا مشتركة باسم اللجنة المركزية للحزب  
واللجنة التنفيذية المركزية أو مجلس القوميسيرين .

وإذا كان لينين قد اضطر بسبب الضرورات العملية إلى الاعتراف  
بالتركيز المتزايد باستمرار للسلطة . فإنه لا يوجد أى دليل على أنه  
رجع قط فى اعتقاده فى « الديمقراطية المباشرة » كدواء لذلك . ولكنه  
بدأ يفهم أن التقدم سيكون أبطأ مما كان يأمل فى مبدأ الأمر وأن القضاء  
على غول البيروقراطية أصعب مما تصور . وصارت الإشادة الآن بالنظام  
السوفيتى على أساس وظيفته التربوية :

« أن الجماهير المستغلة لم تبدأ أن تتعلم حقيقة إلا فى السوفيات .  
لا من الكتب ، ولكن من تجربتها العملية الخاصة ؛ تتعلم شئون البناء  
الاشتراكى ، وخلق نظام اجتماعى جديد ، والاتحاد الحزبى العمال  
الأحرار » (٢) .

وفى أبريل ١٩٢١ أصدر مجلس القوميسيرين مرسوما كان الغرض  
المعلن عنه له هو « المحافظة على الرابطة بين المؤسسات السوفيتية

(١) نفس المرجع XXVII ص ٤١٣ . وبعد ذلك ثلاثة شهور ، من المداولات  
بشأن جورجيا فى المؤتمر الثانى عشر للحزب أدلى النوكيفزه بعض الملاحظات المهمة :  
« أنى على دراية تامة بالعلاقات المتبادلة بين الأجهزة السوفيتية المركزية والمحلية  
المركزى للحزب فى الاتحاد السوفيتى . وأنى أقول صراحة أنه ما من مؤسسة سوفيتية  
تتمتع بالحرية فى العمل التى يتنعم بها مجلس القوميسيرين وجورجا واللجنة التنفيذية  
المركزية فيها . فهناك تدرج سلسلة من المسائل المهمة جدا بالنسبة للجمهوريات  
المركزية للحزب فى جورجيا أو لجنة منطقة القوقاز - وهذا مالا يتحدث معا ويجب  
ألا يحدث ما دام الحزب هو الذى يوجه كل ساسة » .  
« Dvenadtsatyi S'ezd Komsomolskoi Kommunisticheskoi Partii » .  
ص ٢١٥ .

(١) نفس المرجع ، I ص ٢٠٦ .

(٢) « لينين دراسات » XXVII ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٣) « نفس المرجع » VKP(B) v Rezolyutsiyakh » ١٩٤١ ، I ص ٤١٦ .

(٤) نفس المرجع ، I ص ٧٣ .

(٥) « لينين دراسات » XXVI ص ٢٠٨ .



والجماهير العريضة من العمال ، وبث الحياة في الجهاز السوفيتي وتحريره بالتدريج من العناصر البيروقراطية » . وكان المرسوم يهدف الى عدة اشياء منها العمل على ادخال النساء العاملات والفلاحات في قطاعات اللجان التنفيذية لمؤتمرات السوفيات ؛ فكل امرأة تعمل في احد هذه الأجهزة عملا اداريا لمدة شهرين ثم تعود الى عملها الاصلى ، الا اذا رأت الاحتفاظ بها نهائيا . ولكن اكثر ما يثير الانتباه في هذا المشروع غير العملي ان النساء سيجندن « عن طريق قطاعات النساء العاملات في الحزب الشيوعي الروسي » (١) . وكان آخر عمل عام في حياة لينين العاملة خطة جريئة لدمج وظائف الحزب والدولة بطريقة قصد بها ملافاة شرور البيروقراطية . ففي ظل القيصرية كان جهاز « مراقب الدولة » ، الذي انشئ اصلا لمراجعة المخالفات المالية ، قد اكتسب اشرفا عاما على الاعمال الادارية . وبعد الثورة ببضعة اسابيع صدر مرسوم بانشاء « قوميسيرية الشعب للرقابة على الدولة » ، ثم منح هذا الجهاز سلطات اخرى بمرسوم في مارس ١٩١٨ (٢) . ولكن لم يعين قوميسير ، ويبدو ان هذه القوميسيرية لم توجد الا على الورق . وسرعان ما تدخل الحزب في الامر . وجاء قرار المؤتمر الثامن للحزب في مارس ١٩١٩ ، الذي حاول تحديد العلاقات بين الحزب والدولة لأول مرة ، يتضمن بندا يذكر ان « الرقابة في الجمهورية السوفيتية ينبغي ان يعاد تنظيمها بصورة حاسمة بقصد خلق رقابة عملية حقيقية ذات طابع اشتراكي » مضيفا ان الدور الرئيسي في ممارسة هذه الرقابة يجب ان يقع على عاتق « منظمات الحزب والنقابات » (٣) . واقترح زينوفيف ، الذي تقدم بمشروع القرار ، ان يعمل الجهاز الجديد على « بث اعوانه في جميع فروع البناء السوفيتي وان يكون فيه قطاع خاص مهمته تبسيط جهازنا والوصول به الى درجة الكمال » (٤) . ووصف متحدث آخر جهاز رقابة الدولة القوائم بأنه « مؤسسة ما قبل الفيزان مستمرة في عملها بكل موظفيها القدامى وبجميع انواع العناصر المضادة للثورة .. » (٥) . وكانت نتيجة القرار مرسوما مشتركا من اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس القوميسيرين في

(١) ولعل ذلك كان اول مرة يعهد بها الى الحزب بوظيفة بمرسوم حكومي .  
Sobranie Uzakonenü 1921» رقم ٢٥ المادة ١٨٦ .

(٢) « Sobranie Uzakonenü 1917-1918» رقم ٦ مادة ٩١ - ٩٢ ورقم ٣٠ مادة ٢٩٣ .

(٣) « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » ١٩٢١ ، I ، ص ٣٠٦ .

(٤) « Vos'mol S'ezd RKP(B) » ١٩٢٢ ، ص ٢٥١ .

(٥) نفس المرجع ٢١٠ .

٩ ابريل ١٩١٩ بانشاء « قوميسيرية الشعب للرقابة الدولة » (١) . وقد نفذ القرار هذه المرة . وكان قوميسير الجهاز الجديد . كسلا اعلن زينوفيف في المؤتمر ، هو ستالين ، (٢) الذي حصل بذلك ، مع تعيينه في نفس الوقت في المكتب السياسي والمكتب التنظيمي الجديدين (٣) . على اول مركز متحكم في جهاز الدولة .

بيد ان مهمة القوميسيرية الجديدة كانت دقيقة وموضع جدل بولم تنش طويلا في صورتها الاولى . فقد صدر من اللجنة التنفيذية مرسوم في ٧ فبراير ١٩٢٠ حولها الى « قوميسيرية الشعب للتفتيش بواسطة العمال والفلاحين » (رابكرين) ، واضفى عليها طابعا جديدا ناصاما . ففي حين ظل قوميسير الشعب بلا تغيير صار « الصراع ضد البيروقراطية والفساد في المؤسسات السوفيتية » يقوم به العمال والفلاحون الذين تنتخبهم نفس الدوائر الانتخابية التي تنتخب أعضاء السوفيات . وكانت فترة الانتخاب قصيرة « حتى يمكن تدريجيا جذب كل العمال . رجلا ونساء ، في أي مشروع الى القيام بمهام التفتيش » (٤) . وكان هذا هو مفهوم لينين عن استخدام الديموقراطية المباشرة كضمان ضد البيروقراطية . وتضمن المرسوم بندا غريبا يعطى النقابات حق الاعتراض على أي مرشح ينتخب لعملية التفتيش واقتراح بديل له . وفي ابريل ١٩٢٠ قرر المؤتمر الثالث لنقابات روسيا كلها المشاركة بيجابيا في أعمال جهاز التفتيش (٥) . والمتصور ان مشاركة النقابات كانت وسيلة لاضفاء الاتساق على مشروع كان بدونها غير عملي ومشوشا .

واستمر تاريخ جهاز التفتيش (رابكرين) عاصفا . فقد اجتمع المؤتمر الاول « للعمال المسؤولين في جهاز التفتيش في روسيا كلها » في موسكو في اكتوبر ١٩٢٠ والقي فيه ستالين خطابا قال فيه ان الجهاز اثار « كراهية بعض الموظفين ذوى النوايا الخفية ، بل وبعض الشيوعيين الذين استمعوا لما يقوله هؤلاء الموظفون » (٦) . وكان من الصعوبات التي واجهها الجهاز تجنيد الموظفين اللائمين له . وحتى لينين ، الذي

(١) « Vos'mol S'ezd RKP(B) » رقم ١٢ مادة ١٢٢ .

(٢) « Sobranie Uzakonenü 1919» رقم ١٩٣٢ ص ٢٢٥ .

(٣) انظر الفصل الثامن .

(٤) « Sobranie Uzakonenü 1920» رقم ١٦ مادة ٩٤ . وكان المرسوم يقوم على اساس اقتراح تقدم به املا احد مندوبي موسكو في المؤتمر السابع لسوفيات روسيا كلها في ديسمبر ١٩١٧ . « Tretü Vserossiiskü S'ezd Sovetov » ١٩٢٠ ص ٢١١ .

(٥) « Tretü Vserossiiskü S'ezd Professional'nykh Soyuzov » ١٩٢١ ، I ، ص ١١٨ .

(٦) « ستالين - دراسات » IV ، ص ٢٦٨ .

كان ينظر الى ( رابكرين ) كاداة هامة في الصراع ضد البيروقراطية ، اعترف بأنه « انما يوجد كمجرد امل » حيث ان « افضل العمال ذهبوا الى جبهة القتال » (١) . وفي خريف ١٩٢١ وجه لينين النقد الى تقرير تقدم به « رابكرين » عن النقص في الوقود ، ورد ستالين بوصفه رئيس الجهاز مدافعا بكياسة عن احد موظفيه (٢) . وكان هذا الجهاز موضع رغبة من جانب كثير من دوائر الحزب . وكان لينين قد دافع عن ستالين ضد هجوم بروبازنسكى في المؤتمر الحادى عشر للحزب فى مارس ١٩٢٢ (٣) ، ولكن عندما اقترح لينين ، بعد ذلك ببضعة اسابيع ، بأن يكون ( رابكرين ) اداة تنفيذ نظام جديد للإشراف على تنفيذ قرارات مجلس القوميسيرين ومجلس العمل والدفاع هاجمه تروتسكى بقسوة شديدة ، وقال : « ان اولئك الذين يعملون فى رابكرين معظمهم عمال لم يفلحوا فى مجالات اخرى » وشكا من « شيوع التآمر الى أقصى حد فى أجهزة رابكرين بحيث صار ذلك معروفا فى جميع أنحاء البلاد منذمة » . واجاب لينين بهدوء بأن المطلوب هو تحسين رابكرين وليس الغاءه (٤) .

ومن المخاطرة التكهّن بما اذا كان التذمر العام المتزايد ضد رابكرين ، ام عدم الثقة الشديد فى شخص ستالين من جانب لينين ، هو السبب الرئيسى فيما يبدو انه تغير فجائى فى موقف لينين ابان الشهور القليلة الاخيرة من حياة لينين العاملة . فقد كانت آخر مقالتين كتبهما ، او املاهما ، فى الاسابيع الاولى من سنة ١٩٢٣ ، هجوماً سافرا على رابكرين فى صورته القائمة ، واقتراحا للمؤتمر الثانى عشر المقبل للحزب باصلاحه بادماجه مع لجنة الرقابة المركزية للحزب . وكانت المقالة الثانية - آخر ماكتبه لينين - قاسية اللهجة بشكل خاص :

« ان قوميسيرية الشعب للتفتيش بواسطة العمال والفلاحين لا تتمتع بأى ظل للسلطة . وكل انسان يعرف ان أجهزة رابكرين هى أسوأ المؤسسات تجهيزاً ، وانه فى حالته الحاضرة لا يمكن أن يرجى من

(١) « لينين - دراسات » XXV ص ٤٩٥ .

(٢) نفس المرجع XXVII ص ١٤-٢٠ و ٥٠١ . ولا يوجد خطاب ستالين فى مجموعة اعماله ، والمفروض ان ذلك راجع الى انه لم يكن من المناسب ، بعد مرور خمسة وعشرين عاماً ، ان يختلف مع لينين حتى فى مثل هذا الامر الروتينى .

(٣) انظر آخر الفصل الثامن ، « لينين - دراسات » XXVII ص ٢٦٣ - ٢٦٤ . خطاب تروتسكى فيوجد فى نفس الاسل فى « لينين - دراسات » XXVII ص ٢٨٧ ، اما تروتسكى من الوثائق القليلة فى مجموعة اعماله التى وردت دون توضيح وفى غير موضعها المادى . نفس المرجع XXVII ص ٢٨٩ . ويذكر لينين عدد موظفى رابكرين فى ذلك الوقت بأنه كان ١٢٠٠٠ موظف .

وراء هذه القوميسيرية أى خير . . . واما انه لا يستحق الوقت الذى يبذل فى اعادة تنظيمه ، وكثيراً ما حاولنا ذلك ، باعتباره مؤسسة ميثوساً منها ، او لابد ان نكرس جهودنا حقيقة لمهمة خلق شيء مثالى حقاً ، باساليب بسيطة وصعبة وغير عادية - مع معاودة التحقق مما تم باستمرار ؛ شيء يستطيع ان يوحى لآى شخص ولكل شخص بالاحترام - وليس الاحترام لمجرد المراكز والالقاء . » (١)

وتخلص ستالين بمهارة من التعنيف المستمر الموجه اليه بتأييده بحرارة خطة لينين للاصلاح . وافر المؤتمر الثانى عشر - الذى اجتمع فى ابريل ١٩٢٣ - بعد ان أصيب لينين بنوبة الشلل الثانية ، مشروعاً متشابكاً بلغ حد الادماج الكامل بين مؤسسات الدولة والحزب . لقد تغير اولاً منذ ذلك الوقت طابع لجنة الرقابة بالحزب تغيراً كاملاً ، اذ كانت قبلاً محدودة بسبعة اعضاء مثل المكتب السياسى والمكتب التنظيمى فصارت مؤلفة من خمسين عضواً ، « معظمهم من الفلاحين والعمال » ، وصار لها مجلس رئاسة ، بريزديوم ، من تسعة اعضاء لتوجيهها . وثانياً تقرر ان يعين قوميسير الشعب للتفتيش بواسطة العمال والفلاحين بواسطة لجنة الحزب المركزية على ان يكون ، اذا امكن ، من اعضاء مجلس رئاسة لجنة الرقابة . وثالثاً عين اعضاء لجنة الرقابة فى قوميسيريات الشعب المختلفة وكذلك فى رابكرين (٢) . واتسعت سلطات هذه القوميسيرية عندما تحولت بمقتضى مرسوم صدر فى ١٢ نوفمبر ١٩٢٣ الى قوميسيرية الاتحاد السوفيتى (٣) . ولكن سلطات اندمجت فى سلطة لجنة الرقابة المركزية للحزب . وبذلك استطاعت لجنة الرقابة ، وقد قويت بعقد صلات عمل بينها وبين جهاز الادارة السياسية (GPU) (٤) ، ان تصير فى مركز يتيح لها اشرافاً دستورياً مباشراً عن طريق رابكرين على جميع نشاط الادارة السوفيتية .

وقد لفت ستالين فى تقريره عن التنظيم الى المؤتمر الثانى عشر الأنظار الى الأهمية المتزايدة لمؤسسة أخرى . فكما اشار ستالين بذاجة ولكن بمغزى ، « ان الراى السياسى الحن » ليس سوى نصف المعركة : من الضرورى ايضا تجنيد العمال الصالحين للقيام بتنفيذ التوجيهات (٥) . منذ ١٩٢٠ كان أحد سكرتيرى الحزب الثلاثة مكلفاً

(١) « لينين دراسات » XXVII ص ٤٦ - ٤١٨ .

(٢) « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » ١٩٤١ ، ص ٥٢٠ . وقد سبق هذه القرارات قرار طويل « عن مهام رابكرين ولجنة الرقابة المركزية » ( نفس المرجع I ص ٤٩٨ - ٤٩٩ ) .

(٣) « Sobranie Uzakenenü 1923 » رقم ١٠٩ - ١١٠ مادة ١٠٤٢ .

(٤) انظر آخر الفصل السابق .

(٥) « ستالين - دراسات » V ص ٢١٠ - ٢١٣ .

بما كان يسمى « قطاع الحسابات والتوزيع » الذى كان يتولى شئون الأفراد فى الحزب وتوزيعهم - « تعبئة ونقل وتعيين أعضاء الحزب » (١) . وبنهاية الحرب الأهلية وتسريح الجنود اتسع مجال هذا القطاع ؛ وتبين من تقريره الى المؤتمر العاشر للحزب فى مارس ١٩٢١ أنه قام فى أقل من اثني عشر شهرا بنقل وتعيين ٤٢٠٠٠ من أعضاء الحزب (٢) . وكان يعنى فى ذلك الوقت « بتعبئة مجموعات » وليس بتعيين الأفراد ، الذى ترك للجانب الأقاليم والمناطق . ولكن مع نمو الجهاز الإدارى ، وبعد أن صار الاقتصاد القومى من مهامه الرئيسية ، أصبحت التعيينات الفردية أكثر أهمية وصار مما لا غنى عنه ، كما لاحظ ستالين ، « أن يعرف كل عامل معرفة كاملة » . وقررت اللجنة المركزية ، بهذا الغرض ، قبل المؤتمر الثانى عشر بفترة ، أن « توسع » جهاز « قطاع الحسابات والتوزيع » لى « إنتاج الحزب تعيين الشيوعيين المناسبين فى أجهزة التوجيه فى مشروعاتنا الرئيسية ، وبذلك يجعل قيادة الحزب لجهاز الدولة أمرا واقعا » . وهكذا صار القطاع مركزا غير ظاهر ، وأن كان قويا ، للسيطرة التى يمارسها الحزب على أجهزة الدولة ، السياسية والاقتصادية . كما ثبت أيضا أنه ، تحت إدارة السكرتير العام ، أداة ذات فائدة فى بناء سلطة لينين الشخصية فى جهاز الدولة والحزب على السواء . وكانت ملاحظات ستالين فى المؤتمر الثانى عشر إحدى المناسبات النادرة التى حظى بها العالم الخارجى بفرصة لمعرفة كيف يدار الجهاز .

ومن ثم فإنه قبل أن يموت لينين كانت سلطة الحزب على كل الجوانب السياسية وجميع فروع الإدارة قد اقرت صراحة وأعلنت . وفى أعلى مستوى تأكدت سيطرة الحزب بوصفه المصدر النهائى للسياسة بما كان المكتب السياسى يتمتع به من هيمنة ؛ وفى الجهاز الإدارى كانت القوميسريات خاضعة لسيطرة قوميسرية التفتيش بواسطة العمال والفلاحين . وعن طريقها اللجنة الرقابة المركزية للحزب ؛ وفى أدنى مستوى كانت « مجموعات » الحزب ، الخاضعة لتعليمات الحزب ونظامه المشدد ، تشارك إيجابيا فى عمل كل هيئة رسمية أو شبه رسمية لها أهمية . فضلا عن أن الحزب كان يمارس فى المنظمات التى هى مثل النقابات والتعاونيات ، وحتى فى المنشآت الصناعية الكبرى ، نفس وظائف القيادة التى يقوم بها بالنسبة للدولة . وكما أن الاستقلال الذاتى

(١) يوجد أول تقرير عن هذا القطاع فى « Izvestia Tsentral'nogo Komiteta » ، نفس المرجع رقم ٢٢ فى ١٨ سبتمبر ١٩٢٠ ، ص ١٢ - ١٥ .

(٢) نفس المرجع رقم ٢٨ فى ٥ مارس ١٩٢١ ، ص ١٣ .

الذى تتمتع به الجمهوريات والأقاليم التى يخالف منها « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الروسية » ، الذى صار فيما بعد « الاتحاد السوفيتى » ، كان مشروطا بخضوع الجميع لقرارات السياسة التى تتخذها السلطات المركزية للحزب الشامل للكل ، كذلك كان الاستقلال الذى تتمتع به النقابات والتعاونيات فى علاقاتها بأجهزة الدولة مشروطا بنفس الخضوع العام لإرادة الحزب .

وكانت الصيغة التى عبر بها عن هذه الشبكة المعقدة من المؤسسات والوظائف تختلف من وقت لآخر . فنبعا للينين : « أن الحزب يتضمن فى ذاته طليعة البرولتاريا . وهذه الطليعة تجعل دكتاتورية البرولتاريا واقعا ، وإذا لم يكن لدينا أساس مثل النقابات يجعل الدكتاتورية حقيقية ، من المستحيل أن تصير وظائف الحكم واقعية . فالواقعية تضى عليها عن طريق سلسلة من المؤسسات الخاصة من نوع جديد ، أى عن طريق جهاز السوفيات (١) » .

وفى ١٩١٩ رد بعنف على أولئك الذين هاجموا « دكتاتورية الحزب الواحد » :

« نعم ، دكتاتورية الحزب الواحد ! نحن نقف على هذا الأساس ولا نستطيع العدول عنه ، حيث أنه الحزب الذى كسب لنفسه خلال عشرات السنين مركز طليعة البرولتاريا الصناعية وبرولتاريا المصانع بأجمعها (٢) » .

وسخر من أولئك الذين اعتبروا « دكتاتورية الحزب الواحد » شيئا مخيفا ، وأضاف أن « دكتاتورية الطبقة العاملة توضع موضع التنفيذ بواسطة حزب البلاشفة الذى اتحد منذ ١٩٠٥ أو قبل ذلك بالبرولتاريا الثورية بأجمعها (٣) » . وفيما بعد وصف محاولة التفريق بين دكتاتورية الطبقة ودكتاتورية الحزب بأنها دليل على « الاضطراب الفكرى الراسخ الذى لا يمكن تصوره (٤) » . وقد ظلت هذه الصيغة كافية للحزب عدة سنوات . وفى المؤتمر الثانى عشر فى ١٩٢٣ ، الذى لم يحضره لينين ، هزأ زينوفيف « بالرفاق الذين يعتقدون أن دكتاتورية الحزب شيء يتحقق عمليا ولكن لا يحدث عنه » ، واستطرد فى تنمية مذهب أن دكتاتورية الحزب هى دكتاتورية اللجنة المركزية قائلا :

(١) « لينين - دواست » XXVI ص ٦٤ . وقد نكر لفظ « واتس » و « حقيقى » فى حديث لينين أربع مرات فى أربعة سطور مما أدى الى الاضطراب فى المعنى .

(٢) نفس المرجع XXIV ص ٢٢ .

(٣) نفس المرجع XXVI ص ٢٣ .

(٤) نفس المرجع XXV ص ١٨٨ .

« اتنا فى حاجة الى لجنة مركزية قوية واحدة تتولى قياده كل شىء... ان اللجنة المركزية هى اللجنة المركزية لانها نفس اللجنة المركزية للسوفيئات والنقابات والتعاونيات واللجان التنفيذية الاقليمية للطبقة العاملة كلها . وهذا هو لب دورها القيادى ، وهذا هو تعبير دكتاتورية الحزب » (١) .

واعلن قرار المؤتمر ان « دكتاتورية الطبقة العاملة لا تتأكد الا فى صورة دكتاتورية طليعتها القائدة ، أى الحزب الشيوعى » (٢) .

بيد ان زينوفيف اثار هذه المرة بصراحته الخشنة رد الفعل المتوقع . اما ستالين فلم يكن من ناحيته مهتما بمقاومة اعتداء الحزب على الدولة . فقد كانت هذه على أى الأحوال قضية خاسرة ) ، بل بمقاومة اعتداء اللجنة المركزية على أجهزة الحزب العاملة ، بما فيها السكرتارية ، وكان مذهب دكتاتورية اللجنة المركزية مما لا يستسيغه (٣) . وفى المؤتمر وصف بحرص الراى القائل بأن « الحزب يعطى الأوامر ... والجيش ، أى الطبقة العاملة ، ينفذ هذه التعليمات » بأنه راى « خطأ من أساسه » ، وبلور بأسهاب امثولة « احزمة النقل » السبعة من الحزب الى الطبقة العاملة : النقابات والتعاونيات وروابط الشباب واجتماعات مندوبات النساء والمدارس والصحافة والجيش (٤) . وبعد ذلك بعام وصف دكتاتورية الحزب بجرأة بأنها « كلام فارغ » ، وعزا ظهورها فى قرار المؤتمر الثانى عشر الى « السهو » (٥) . ولكن أيا كانت الصيغة السائدة فان الحقيقة الجوهرية لم تكن محل جدل فى أى مكان . فالحزب الشيوعى الروسى « البلاشفة » هو مانح الحياة والتوجيه والقوة الدافعة لكل صور النشاط العام فى الاتحاد السوفيتى وقراراته ملزمة لكل تنظيم ذى طابع عام أو شبه عام . وكل صراع على السلطة من ذلك الوقت دار داخل اطار الحزب .

(١) «Dvenadtsatyi S'ezd Rossijskoi Kummunisticheskoi Partii»

١٩٢٢ م ، ٤١ ، ٢٠٧ .

(٢) «VKP(B) v Rezolyutsiyakh» ١٩٤١ ، I ، ص ٤٧٣ .

(٣) وتبعاً لما يقول تروتسكى ، فى «ستالين» ص ٣٦٧ ، ان زينوفيف بدأ بعد المؤتمر الثانى عشر مباشرة فى وضع الخطط للاقلال من شأن السكرتارية فى جهاز الحزب .

(٤) «ستالين - دراسات» VII ص ١٩٨ - ٢٠٥ . وبعد ذلك بثلاث سنوات تقريباً بلور ستالين هذه الفكرة فى صورة مختلفة بعض الشيء : فهناك خمس «قيادات» أو «روافع» من طريقها تكتسب دكتاتورية البروليتاريا فعاليتها - النقابات والسوفيئات والتعاونيات ورابطة الشباب والحزب ( نفس المرجع ص ٢٢ - ٢٥ ) .

(٥) نفس المرجع VI ص ٢٥٨ .

## حاشية

### نظرية لينين فى الدولة

كان مفهوم الدولة بوصفها شراً لابد منه نجم عن طبيعة الإنسان الخاطئة متأصل الجذور فى التقاليد المسيحية . وكانت العصور الوسطى تعترف بتوازن بين السلطة الكنسية والسلطة السياسية . كل منهما صاحب الراى النهائى فى مجاله وان كانت الأولى تتمتع بالمركز الأول . ولم ينتقل الاحتجاج على مساوىء السلطة السياسية الى القوى العلمانية الا بعد ان اخضعت « حركة الإصلاح » الكنيسة للدولة وظهرت الدولة الحديثة الى الوجود . وقد عزا توماس مور فى « المدينة الفاضلة » شرور الحكم الى نظام الملكية الخاصة وجاء بتحليل للدولة اصبح معترفاً به على نطاق واسع بعد ذلك بثلاثة قرون :

« ومن ثم فيجب ان اقول انى ، وأنا اطلب الرحمة ، لا استطيع ان افكر فى جميع الحكومات الأخرى التى اراها واعرفها الا على انها مؤامرة من الأغنياء الذين يدعون بانهم يديرون الشؤون العامة وهم فى الحقيقة يعملون من أجل أغراضهم الخاصة ، ويبتكرون كل الوسائل والفنون التى يستطيعون الوصول إليها لكى ، أولاً ، يحافظوا على كل ما حصلوا عليه بوسائلهم الشريرة دون ما خطر يحيق بهم . ثم لكى يستخدموا الفقراء ليكدحوا ويعملوا من أجلهم بأقل اجور ممكنة . ولكى يضطهدوهم كما يتراءى لهم » .

بيد ان هذا التحليل ظل بارقة من بصرة عميقة ، ولم تتبلور وجهة النظر الاشتراكية الحديثة عن الدولة الا فى القرن الثامن عشر . فتبعاً للتقاليد المسيحية كانت الدولة شراً ولكنها ضرورية لان طبيعة الإنسان شريرة ، وتبعاً للايمان العقلانى بالطبيعة الذى بشرت به « الإشتارة » كانت الدولة غير طبيعية ومن ثم فهى شر . وتوجد آثار واضحة لهذا الراى عند مورلى وروسو وغيرهما ؛ ولكن وليم جودوين هو الذى أنتج فى مؤلفه « بحث يتعلق بالعدالة السياسية » ما يعتبر بحق انجيل الفوضوية . فتبعاً لجودوين تعتبر الدولة والملكية والزواج جرائم ضد الطبيعة والعقل . إقهر يكتب قائلاً :

« وقبل كل شىء آخر ينبغى الا ننسى ان الحكم شر ، واغتصاب لحق الحكم الخاص والضمير الفردى للجنس البشرى ؛ وانه مهما اضطررنا للاعتراف به كشر ضرورى فى الوقت الحاضر ، فيجب علينا بوصفنا أصدقاء للعقل والجنس البشرى الا نقبل منه الا اقل ما يمكن :

وان نرفب بناية ما اذا كان هذا القليل يقل اكثر نتيجة لاسسئاره  
العقل البشرى بالتدرج « (١) .

وفي الصفحات التالية من نفس المؤلف يصير اكثر جراه ويقتصر  
صراحة « سحق شعوزة الحكم » . ومنذ ذلك الوقت شغل الكتاب  
الرايكاليون والاشتراكيون - سان سيمون وروبرت اوين وفورييه  
وليردو وبرودون - كلهم بالقضاء على الدولة وتحويلها الى مجتمع من  
المنتجين والمستهلكين . وكان موزس هيس ، احد شركاء ماركس من  
الرايكاليين الاول . هو الذي ترجم هذه الافكار بالمصطلحات الهيجلية  
التي كانت القالب الشائع بين الشباب الالمانى المثقف فى الاربعينات  
من القرن الماضى . فقد ذهب الى انه مادامت الدولة باقية ، ايا كانت  
صورة الحكم . سيقى هناك دائما حكام واقنان ، وان هذا التعارض  
سيظل قائما « حتى تلغى الدولة ، وهى شرط هذا التقاطب ، نفسها  
جدليا وتخلق مكانها للحياة الاجتماعية الموحدة ، وهى شرط العيش  
الجماعى « (٢) .

وسرعان ما وصل ماركس الى مفهوم ان الدولة هى الاداة التى  
تحقق الطبقة الحاكمة عن طريقها مصالحها وترعاها . وفى  
احدى كتاباته الاولى ضد اصحاب الضياع فى الراينلاند وصف «اجهزة  
الدولة» ، بأسلوب عصره ، بأنها « الاذان والعيون والاذرع والسيقان  
التي بواسطتها تستمع مصالح اصحاب الغابات وتراقب وتحكم وتدافع  
وتنهب وتجرى « (٣) . والدولة الحديثة « لا توجد الا من اجل الملكية  
الخاصة » ؛ فهى « ليست اكثر من صورة التنظيم الذى اتخذته  
البورجوازية بالضرورة لاغراض داخلية وخارجية على السواء من اجل  
الضمان المتبادل لممتلكاتها ومصالحها « (٤) . بيد ان الملكية الخاصة  
فى مرحلتها الرأسمالية تنتج تقيضتها الخاصة ، البرولتاريا المعتمدة  
التي ستقضى عليها . وكما قال هيس من قبل ، الدولة هى التعبير عن  
هذا التناقض ، هذا الصراع بين طبقات . وعندما يحل هذا التناقض  
بالقضاء على الملكية الخاصة وانتصار البرولتاريا ( التى لا تعود برولتاريا  
بمجرد أن تنتهى من مهمتها بالانتصار ) ، لا يعود المجتمع منقسما الى  
طبقات ، ولا يبقى سبب لوجود الدولة . والدولة بهذا الشكل «بديل»

(١) جودوين « بحث يتعلق بالعدالة السياسية » (١٧٩٢) ص ٣٨٠ .

(٢) « Einundzwanzig Bogen aus der Schweiz » زوريخ ١٨٤٣ ص ٨٨ .

(٣) كارل ماركس وفريدريك انجلز « Historisch-Kritische Gesamtausgabe » I 1er Teil ص ٢٨٧ .

(٤) نفس المرجع I ص ٥٢ .

الجماعية (١) . وكان اول بيان موجز لراى ماركس فى « فسر الفلسفة »  
الذى نشر فى ١٨٤٧ :

« ان الطبقة العاملة ستقيم . مكان المجتمع البورجوازي القديم .  
نوع الاتحاد الذى يستبعد الطبقات وما بينها من تضاد ؛ فلن تكون هناك  
اية قوة سياسية بهذا المعنى . حيث ان القوة السياسية هى التعبير  
الرسمى عن تضاد الطبقات داخل المجتمع البورجوازي « (٢) .

وسجل اول اعمال ماركس الناضجة « البيان الشيوعى » نفس  
الآراء . فيتطلع الى اليوم الذى تفقد فيه القوة الاجتماعية طابعها  
السياسى ، بعد زول الفوارق بين الطبقات ، ولكنه كان مهتما بصورة  
مباشرة اكثر بالخطوة العملية التالية ، وهى ان البرولتاريا يجب ان  
تفرض سيادتها بقلب البورجوازية « ، وتصير الدولة هى « البرولتاريا  
منظمة بوصفها الطبقة الحاكمة » . وكانت هذه هى الفكرة التى بلورها  
ماركس بعد ذلك بأربعة اعوام فى الشعار الشهير « دكتاتورية  
البرولتاريا » . ولكنه أضاف فى نفس الوقت ان هذه الدكتاتورية  
« مجرد انتقال الى الغاء كل الطبقات والى المجتمع اللاتبقى « (٣) .  
وبعد ذلك بعشرين سنة عندما اكتشف ماركس . فى مؤلفه المعروف  
« الحرب الاهلية فى فرنسا » ، فى كوميون باريس نمطا غير كامل . وان  
كان متميزا ، لدكتاتورية البرولتاريا ، كان لايزال يكتب عن الدولة  
انها « نمو طفيلى » ، وعن « الغاء قوة الدولة » التى « أصبحت الآن  
بلا جوهر » (٤) ، وأضاف انجلز بعد ذلك عبارة اكثر تحديدا :

« ان البرولتاريا المنتصرة ، مثل الكوميون ، ستكون مرغعة على ان  
تجثث فوراً أسوأ جوانب هذا الشر ، حتى يجد جيل نشأ فى ظروف  
اجتماعية حرة جديدة نفسه فى مركز يسمح له بان يتخلص نهائيا من  
كل ذلك السخف عن الدولة « (٥) .

ومن ثم لم يعدل ماركس قط ، ولم يكن فى وسعه ان يعدل ، عن

(١) نفس المرجع ص ٦٤ .

(٢) نفس المرجع VI ٢٢٧ .

(٣) « ماركس وانجلز - دراسات XXV ص ١٤٦ . وقد جاءت هذه العبارة فى  
خطاب خاص بتاريخ ٥ مارس ١٨٥٢ الى ويدماير « ولم يستعمل ماركس هذه العبارة  
لأول مرة الى ان كتب ، بعد عشرين عاما ، فى « نقد برنامج جونا » سنة ١٨٧٥ ان الدولة خلال  
فترة الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية « ستكون دكتاتورية البرولتاريا البورية »

« نفس المرجع XV ص ٢٢٨ . وكان هذا الكتاب معروفا فى دوائر الحزب ولكنه  
لم ينشر ابان حياة ماركس .

(٤) نفس المرجع XIII ص ٢١٥ - ٢١٦ .

(٥) نفس المرجع XVI ص ٩٢ .

فكرة أن فوه الدولة تعبير عن العداءات الطبقة - وانها شر سيئول في المجتمع اللاتبقى المقبل . بيد انه لم يبد اهتماما شخصيا بوصف هذا الهدف النهائي ، بل وجه اهتمامه الى تحليل الاحداث المباشرة الضرورية لانامة دكتاتورية البروليتاريا ؛ وكان انجلز هو الذي قدم اكمل عرض للمذهب الماركسي في الدولة :

« عندما لا تعود هناك طبقات اجتماعية يتطلب الامر اخضاعها ، وعندما لا يعود هناك حكم طبقة على طبقة والصراع في سبيل البقاء المائل الجدور في الغرض الحاضرة في الانتاج ، وعندما يقضى على الصدمات والعنف الناجمين عن هذه الغرضي ، عندئذ لن يكون هناك من يضطهد او يقيد حريته ، وعندئذ ستختفي الحاجة الى قوة الدولة - التي تقوم بهذه الوظيفة في الوقت الحاضر . وسيكون أول عمل تظهر فيه الدولة كمثلة حقا للمجتمع ككل - نقل وسائل الانتاج الى الملكية الاجتماعية - هو آخر عمل مستقل لها بوصفها الدولة . وسيصير تدخل قوة الدولة في العلاقات الاجتماعية سطحيًا بالتدريج وسينتهي من تلقاء ذاته . وستحل ادارة الأشياء وتوجيه قوى الانتاج محل ادارة الناس . فالدولة لا « تلتف » بل تذوى (١) » .

وكان انجلز ايضا هو الذي كتب بعد ذلك بسنوات قليلة :

« مع اختفاء الطبقات ستختفي الدولة حتمًا . فالمجتمع ، الذي سينظم الانتاج من جديد على اساس اتحاد حر متساو من المنتجين ، سيقذف بجياز الدولة بأكمله الى حيث يستحق : الى متحف الآثار ، جنبًا الى جنب مع المغزل اليدوي والفأس البرونزية » (٢) .

(١) نفس المرجع XIV ص ٢٨٤ . وكان التمييز بين « حكومة الانسان » و « ادارة كائنات » معروفًا منذ امد طويل في الفكر الاشتراكي . وكان أول من نشره بين الناس سان سيمون . الذي كتب ان المجتمع البشري « مريض » ان ينتقل من النظام الحكومي او العسكري الى النظام الاداري او الصناعي بعد ان يحرز التقدم الكافي في العلوم الوضعية والصناعة . وكان لهذه العبارة حتى في ذلك الوقت دلالات فوضوية . وفي مكان آخر كتب - « سيمون » ليس هناك عمل مفيد يقوم به الانسان الا عمله في الأشياء . فعمل الانسان في الأساس من ذاته للنوع البشري » .

(٢) « ماركس وانجلز - دراسات » XVI ، I ، ص ١٤٩ . ويقارن أحد الكتاب الحديثين موقف ماركس بموقف القديس أوسطين : « تصبح الدولة تعبيرا عن مبدأ لا أخلاقي ، من المصلحة الطبقة الانانية ... ومن لم يجب القضاء على الدولة - هذا المخلوق الشيطان - وبحسب ان « تلوي » ، وبأن محلها مجتمع لا طبق ولا دولي . ولا وحد في الحقيقة سوى اختلاف واحد بين مفهوم القديس أوسطين ومفهوم ماركس ، وهو ان الأول يرفع - « حصة » - مثله الأعلى الى العالم الآخر ، في حين يفرسه الثاني على هذا العالم بواسطة قانون سبي للنوع » . ( هـ كلين « Sozialismus und Staat » الطبعة الثانية ١٩٢٣ ص ٢٢ - ٢٣ ) . وفي هذا « الاختلاف » يكن جوهر للسطة ماركس .

وهكذا فان مذهب الدولة الذي ينبثق من كتابات ماركس وانجلز ذو سمعتين ، ففي المدى الطويل يظل الراي الاشتراكي التقليدي عن الدولة بوصفها شرا في ذاته ، ونتاجا للتناقض واداة للاستطهاد ، قائما بأكمله . وفي المدى القصير قيل ان البروليتاريا . بعد ان يدمر جهاز الدولة البورجوازية بالوسائل الثورية . ستحتاج الى انشاء جهاز دولة مؤقت خاص بها - دكتاتورية البروليتاريا - الى ان يحين الوقت الذي نحى فيه آخر آثار المجتمع البورجوازي ويعوم النظام اللاتطبق الاشتراكي وترسخ دعائمه . وهكذا وضعت تفرقة عطية بين المجتمع الشيوعي المقبل ، الذي تختفي فيه كل ألوان عدم المساواة بين الانسان والانسان ولا يعود للدولة وجود ، وبين ما صار يعرف باسم « الاشتراكية » او « المرحلة الأولى للشيوعية » التي تظل فيها آثار النظام البورجوازي وتتخذ الدولة صورة دكتاتورية البروليتاريا . وقد كان لهذه التفرقة يوما أهمية كبرى في مذهب الحزب .

وهناك جانب دقيق آخر من المذهب الماركسي في الدولة ترك اثرًا بصفة خاصة في لينين . ان جوهر الدولة هو اتقسام المجتمع الى طبقتين متصارعتين - حكام ومحكومين . وقد لام انجلز باكونين . في هجومه على « الحلف » الثوري السري الذي انشأه . على انه اوجد هوة بين الدين يوجهون والذين يوجهون وبذلك يعيد « الدولة التسلطية » (١) ؛ وفي مؤلفه « اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » وصف الدولة بأنها « قوة تنبع من المجتمع ، ولكنها تضع نفسها فوقه وتفصل عنه بصورة متزايدة » (٢) . واثار ذلك مشكلة البيروقراطية المعروفة . وفي رأى انجلز ان كوميون باريس قد وجد حلها :

« فهو أولا قد عين في جميع المناصب الرسمية في الإدارة والقضاء والتعليم العام اشخاصا ينتخبون بالتصويت العام . كما ادخل حق عزل المنتخبين في أي وقت بقرار من الناجحين . وثانيا كان يدفع لجميع الموظفين من اعلاهم الى ادناهم نفس الأجور التي يتقاضاها العمال » . ووصف انجلز هذه الاجراءات بأنها « نصف لقوة الدولة القديمة واحلال قوة جديدة ، ديموقراطية حقيقية ، محلها » (٣) . وكان هذا هو اصل الفكرة المفصلة عند لينين من الحاجة الى الإدارة الدائمة للعمال محل البيروقراطية بوصفها الاداة المميزة للدولة .

(١) « ماركس وانجلز - دراسات » XIII ، II ، ص ١٥٥ .

(٢) نفس المرجع XVI ، I ، ص ١٥ .

(٣) نفس المرجع XVI ، II ، ص ٩٢ .

وصار مذهب الدولة الفصل الدقيق الذى قسم الحركة العمالية الأوروبية قسمين - طوال الثلاثين سنة التى تلت وفاة ماركس - الفوضيين واشتراكيى الدولة .

وقد بدا الفوضيون من المذهب الاشتراكى التقليدى فى رفض الدولة . فقد نبذوها على نفس الاسس التى نبذها من اجلها ماركس ، وهى انها اداة فى يد الطبقة الحاكمة المضطهدة . وتطلعون ايضا الى نفس الحل النهائى - احلال « تنظيم قوى الانتاج والخدمات الاقتصادية » (١) محل الدولة . ولكنهم شملوا برفضهم للدولة كل صورها المؤقتة او المتروكة . وقد استشهد لينين بقول انجلز فى هذا الشأن :

« ان المناهضين للسلطية يطالبون بتدمير الدولة السياسية السلطية على الفور ، حتى قبل تدمير العلاقات الاجتماعية التى ولدتها . انهم يطالبون بأن يكون اول عمل للثورة الاجتماعية هو تدمير السلطة . هل رأى هؤلاء الناس ثورة فى حياتهم ؟ ان الثورة تنطوى بلا ادنى شك على اقصى حد متصور من السلطية » (٢) .

وكان اصرار الفوضيين على نبذ السلطة هو الذى جعلهم خصوما بلامهانة « لدكتاتورية البروليتاريا » - وهى قضية عبرت عن نفسها فى النزاع بين ماركس وباكونين . وكان السندكاليون ، وقد ادخلوا تحسينا على الدوجما الفوضوية . يعتقدون أن تنظيم المجتمع فى المستقبل سيقوم على شبكة من النقابات واتحادات المنتجين ، وليس على اى نظام من الدول الاقليمية . وكان هدف السندكالية ، كما حدده ابرزفلاسفتها هو « انتزاع خصائص الدولة والكوميون ، الواحد بعد الآخر ، لدعم التنظيمات البروليتارية التى تتكون ، وبخاصة النقابات » (٣) ، او بعبارة اوجز « لاختاد الدولة » (٤) . وفيما يتصل بالتكتيك المباشر نبذت الحركة السندكالية كل صور العمل السياسى . ان الدولة ستنتهى نتيجة للعمل الاقتصادى الثورى بواسطة العمال الذى يأخذ صورة الاضراب العام ؛ وكل برنامج بناء للدولة يناقض طبيعة مبادئ السندكالية . وقد سادت هذه الاتجاهات فى فرنسا والبلاد اللاتينية الاخرى حيث لم تضرب الماركسية جذورها قط .

(١) « باكونين . اعماله » II ١٩٠٧ من ٣٩

(٢) « ماركس وانجلز - دراسات » XV من ١٢٦ - ١٢٧ ، « لينين - دراسات »

XXI من ٤١٢ .

(٣) ج. سوريل « مدّة لنظرية بروليتارية » (١٩١٩) من ١٢٢ .

(٤) ج. سوريل « تأملات فى العنف » الترجمة الانجليزية من ١٩٠ .

ومن الناحية الثانية اتجه الديموقراطيون الاجتماعيون الالمان بشكل حاسم ايضا الى تفسير الماركسية ضد وجهة نظر الفوضيين والسندكاليين على طول الخط . فقد نشأوا فى جو بروسي هيجلى من الاحترام لقوة الدولة ، ومن الاحتقار الماركسى لتلامذة باكونين . وسمحوا لانفسهم بالافتناع - بواسطة سياسات بسمارك القوية وبلاغة لاسال النارية - بأن « الدولة » يمكن أن تخدم مصالح العمال . وسرعان ما بداوا ينحرفون عن الموقف الماركسى البحت فى مجالين مهمين . فقد اجلوا فكرة « ان الدولة ستدوى » الى مالا نهاية ، وبذلك هجروا التنفيذ الاشتراكى الاساسى فيما يتصل بالدولة ؛ وبدلا من الإصرار ، مثل ماركس ، على أن البروليتاريا لابد أن تحطم جهاز الدولة البورجوازية بوسائل ثورية واقامة جهاز دولة خاص بها - دكتاتورية البروليتاريا ، صاروا يعتقدون امكان الاستيلاء على الجهاز القائم للدولة وتحويره وتعديله ليخدم اغراض البروليتاريا . وفى التسعينات الماضية صار ادوارد برنشتين زعيم مجموعة من المنحفين فى الحزب الديموقراطى الاجتماعى الالماني تدعو صراحة الى تحقيق الاشتراكية عن طريق « الإصلاح » بالتعاون مع الدولة البورجوازية . ومما يدل على القوة الكامنة فى هذه الحركة أن كاوتسكى واتباعه - الذين كانوا اصلا يقاتلون باسم الماركسية السنية - انتهوا فى آخر الأمر الى موقف لا يكاد يتميز عنها . وقد طرحوا جانبا رأى ماركس الخاص بنبذ الدولة معتبرين اياه « سذاجة صارت غير ذات موضوع » وتناسوه كما تناسى السحيون . بعد أن صاروا دين الدولة الرسمى ، « سذاجات السحبة الدائية بروحها الديموقراطية الثورية » (١) ، وبذلك اقترب الديموقراطيون الاجتماعيون الالمان من موقف الراديكاليين الانجليز . القبايين والفابيين ، الذين لم يكونوا ماركسيين قط ولم يرجحوا بحرارة قط لتقليد المناهض للدولة فى الاشتراكية الأوروبية . وقد اجتمع نفوذ الجماعة الالمانية والجماعة الانجليزية فى « الدولة الثانية » لتحميد السبيل لذلك التحالف بين الاشتراكية والقومية الذى لم يلبث أن مزق « الدولية » شذرا عند اندلاع حرب ١٩١٤ .

وايا كان الأمر فإن لينين ظل الى ثورة أكتوبر على موقفه الماركسى من الدولة ، يسير فى طريق محفوف من ناحية بالأفكار الفوضوية ومن الاخرى بأفكار عبادة الدولة . وقد شرح موقفه بوضوح مثالى فى أحد « خطابات من بعد » التى كتبها من سويسرا فى الفترة ما بين ثورة فبراير وعودته الى روسيا :

(١) « لينين - دراسات » XXI من ٣٩٨-٣٩٩ . ولم يكن السحيون الروس اللاحقون معصومين من الإغراء الذى وقع فيه السحيون والديموقراطيون الاجتماعيون الالمان .

« نحن نرى حاجة الى قوة ثورية ، نحن فى حاجة - لفترة انتقالية معينة - الى قوة الدولة . وفى ذلك نختلف عن الفوضويين . ان الفرق بين الماركسيين الثوريين والفوضويين ليس فقط فى أن الاولين يتطلعون الى انتاج شيوعى مركزى ضخم فى حين أن الآخرين يمثلون الانتساج اللامركزى الصغير . كلا ، انه الفرق فيما يتصل بسلطة الحكم والدولة . وهو اننا ندعو الى الاستخدام الثورى للصور الثورية من الدولة فى صراعنا من أجل الاشتراكية فى حين انهم ضد ذلك » .

« نحن فى حاجة الى الدولة . ولكننا لا نريد ايا من تلك الأنماط من الدولة التى تتنوع ما بين الملكية الدستورية وأكثر الجمهوريات ديموقراطية والتى اقامتها البورجوازية فى أى مكان . وهناك يكمن الاختلاف بيننا وبين الانتهازيين وانصار كاوتسكى القدامى من الاحزاب الاشتراكية المتحللة التى شوهت أو نسيت دروس كوميسون باريس وتحليل هذه الدروس بواسطة ماركس وانجلز » (١) .

وفى لحظة عودته الى روسيا فى اول ابريل ١٩١٧ اضاف بتأكيد اشد :

« ان الماركسية تتميز عن الفوضوية بادراكها لضرورة الدولة وقوة الدولة فى الفترة الثورية بصفة عامة وفى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية بصفة خاصة .

« وتتميز الماركسية عن انتهازية البورجوازية الصغير المثقلة فى الديموقراطية الاجتماعية التى يدعو اليها السادة بليخانوف وكاوتسكى وشركاهم فى ادراكها لضرورة الدولة فى هاتين المرحلتين المشار اليها ، على نمط الجمهورية البرلمانية المألوفة ، بل مثل كوميون باريس » . (٢)

بيد أن لينين عندما جلس فى مخبئه فى فنلندا فى اواخر صيف ١٩١٧ ليكتب مؤلفه الكبير عن المذهب الماركسى فى الدولة كان اكثر اهتماما بدحض الانحراف الثانى اكثر من الاول . فلم تكن اعتراضات الفوضويين والسندكاليين على العمل السياسى أو على دكتاتورية البروليتاريا ، عندما يحين وقتها ، فى الصورة فى ذلك الوقت (٣) ، بل

(١) « لينين - دراسات » XX ص ٣٥-٣٤

(٢) نفس المرجع XX ص ١٢٠

(٣) عزاء لينين «نفوذ الفوضوية النافذة فى روسيا المناصرة الى حملة البلاشفة ضد من ناحية ، وإلى الـ الفوضوية فى روسيا كانت لديها فرصة كافية فى السبعينات من القرن الماضى أثبتت فيها أنها عديمة الجدوى ولا يمكن الاعتماد عليها (نفس المرجع XXV ص ١٨٠)

نارولاء من يطلق عليهم الديموقراطيين الاجتماعيين للدولة الفوميه وببدم الماعده الاشتراكية الاساسية التى تقوم على العداء للدولة . هما اللذان خطما التضامن الدولى بين عمال أوروبا ودفعاهم الى الاشتراك فى صراع بعضهم ضد بعض بناء على تعليمات الطبقات الحاكمة كل فى بلده . ومن ثم فان موطن الاهتمام فى « الدولة والثورة » ، الذى كتبه لينين فى اغسطس وسبتمبر ١٩١٧ ولكنه لم ينشر الا فى العام التالى . كان من جانب واحد الى حد ما . فلم تشغل الحجج ضد الفوضويين والدفاع عن دكتاتورية البروليتاريا سوى صفحات قليلة متعجلة . اما معظم نشره فكان هجوما على مدعى الماركسية الذين رفضوا الاعتراف ، أولا بأن الدولة نتاج العداوات الطبقيّة وانها اداة فى السيطرة الطبقيّة لاداء الدولة نتائج اختفاء الطبقات نفسها ، وثانيا ان الهدف المباشر ليس الاستيلاء على جهاز الدولة البورجوازية ، بل تدميرها واخلال دكتاتورية البروليتاريا مؤقتا محلها لتمهيد السبيل لاختفاء الطبقات نهائيا وكذلك الدولة . فدكتاتورية البروليتاريا معبر بين تدمير البورجوازية نوو واقامة المجتمع اللاتبقى والادولى نهائيا ، « من الدولة الى لا دولة » (١) . وينطبق ذلك تماما على الديموقراطية بقدر ما ينطبق على اية صورة اخرى من صور الدولة . اذ « ان كل دولة ، لا يمكن ان تعرف الحرية او الشعبية » ، و « كلما اقتربت الديموقراطية من الكمال اقتربت فيها اللحظة التى تصير فيها غير ذات قيمة » (٢) .

وقد جاء كل ذلك مباشرة من ماركس وانجلز ، واطرف عبارات جاءت فى « الدولة والثورة » هى تلك التى التت بعض الضوء على الطريقة التى تصور بها لينين الانتقال . فقد سخر بالفوضويين ، فى الفاظ استعارها من انجلز ، لأنهم يتصورون ان الدولة يمكن ان تُلغى فى «ليلة» (٣) ، فالانتقال سيشفل «فترة تاريخية باكملها» (٤) . مع ذلك فقد حددت الفترة تحديدا لفظيا دقيقا ، وفى ١٩١٨ حددتها بعشرة اعوام أو ربما اكثر « وفى حديثه فى « الميدان الأحمر » فى اول مايو ١٩١٩ تنبأ بأن « أغلبية الحاضرين الآن من لم يتعدوا الثلاثين أو الخمسة وثلاثين عاما سيرون فجر الشيوعية الذى لايزال بعيدا عنا » (٥) . وبعد ذلك بعدة كتب « ان عشر سنوات أو عشرين سنة أو أقل أو أكثر لا اهمية لها فى تاريخ العالم » (٦) . بيد أن هناك ما هو اهم من موضوع المدة فى

- |                |      |              |
|----------------|------|--------------|
| (١) نفس المرجع | XXI  | ص ٤٠٨        |
| (٢) نفس المرجع | XXI  | ص ٣٨٢ ، ٥٥٧  |
| (٣) نفس المرجع | XXII | ص ٤١٠        |
| (٤) نفس المرجع | XXI  | ص ٢١٢        |
| (٥) نفس المرجع | XXII | ص ٤٦٦ ، XXIV |
| (٦) نفس المرجع | XXV  | ص ١٩٩        |



« الدولة والثورة » ، وهو تأكيد لينين باصرار على أن الدولة ستبتدأ في أن « تذوى » على الفور :

« أن ما تحتاجه البروليتاريا ، تبعاً لما ركس ، هو دولة في طريقها إلى الموت ، أي دولة أقيمت بحيث تبدأ في الموت على الفور ولا تستطيع أن تتجنب هذا المصير ... فالدولة البروليتارية ستبتدأ في أن تذوى فوراً بعد انتصارها ، حيث أن الدولة غير ضرورية وغير ممكنة في مجتمع بلا تناقضات طبقية » (١) .

فأياً كانت المدة التي ستأخذها هذه العملية ، كان لينين يتسوق بوضوح أنها ستكون مستمرة ومتزايدة .

وقد تركت هذه الآراء النظرية أثرها في موقف لينين بعد الثورة تجاه البناء الدستوري لدكتاتورية البروليتاريا الانتقالية . فكان بناء الدولة الذي أقامته الثورة المنتصرة ، يقوم على تحقيق أغراض متعارضة تتضمن منذ البداية بذور عدم التوافق المتبادل . إذ كان لابد أن يكون قويا وبلا رحمة لسحق آخر مقاومة للبورجوازية وأخامد الأقلية أخامدا كاملا لمصلحة الأكثرية ، وكان عليها في نفس الوقت أن تمهد السبيل لموتها ، بل وأن تبدأ بهذه العملية على الفور :

« أن هذه الفترة بالضرورة فترة صراع طبقى مريع لم يسبق له مثيل ، في صور حادة لم تحدث من قبل ؟ ومن ثم فإن الدولة في هذه الفترة يجب أن تكون بالضرورة ديموقراطية بطريقة جديدة ( بالنسبة للبروليتاريين والمعدمين عموما ) ودكتاتورية بطريقة جديدة ( ضد البورجوازية ) . . . أن دكتاتورية الطبقة الواحدة ليست مما لا غنى عنه بالنسبة لكل مجتمع طبقى فحسب ، وليست مما لا غنى عنه أيضا بالنسبة للبروليتاريا عندما تقلب البورجوازية فحسب ، بل لا غنى عنها كذلك بالنسبة لتلك الفترة التاريخية بأكملها التي تفصل بين الرأسمالية والمجتمع اللاتبقى - أي الشيوعية » . (٢)

ولم ير لينين قط أية صعوبة في التوفيق بين الاتحاد شبه الاختياري بين العمال ، الذي تنطوى عليه فكرة أن الدولة « ستذوى » ، وتركيز القوة الضرورية لممارسة الدكتاتورية الحاسمة على البورجوازية . فمما تحدث عن حسم الدكتاتورية بعبارات لا تترك مجالا للتردد . وأشار إلى أن أحد أسباب هزيمة الكوميون كان أنه لم يسحق مقاومة البورجوازية بصورة « حاسمة إلى الحد الكافي » (٣) . فدكتاتورية

(١) نفس المرجع XXI ص ٣٨٥ - ٣٨٨

(٢) نفس المرجع XXI ص ٣٩٢ - ٣٩٣

(٣) نفس المرجع XXI ص ٣٩٨

البروليتاريا ، مثل كل دولة أخرى ، أداة أخامد وليست أداة حرية . لا أخامد الأكثرية ، كما هو الحال في « الدول » الأخرى ، بل أخامد أقلية معتدية . وقد استشهد لينين بعبارة قوية لانجلز مرتين في مقاله :

« مادامت البروليتاريا في حاجة إلى الدولة ، فإنها لن تحتاجها لمصلحة الحرية بل لأخامد خصوصها ، وعندما يصبح في الإمكان التحدث عن الحرية لا يعود للدولة - بوصفها هذا - وجود » (١) .

وأضاف لينين نفسه إلى ذلك :

« مادامت الدولة موجودة لا وجود للحرية ؛ وعندما توجد الحرية لن توجد الدولة » (٢) .

بيد أن دكتاتورية البروليتاريا برغم أنها أداة أخامد فإنها فريدة في نوعها إذ تمارسها الأكثرية على الأقلية . ولم يصف عليها ذلك طابعها الديموقراطى فحسب (٣) ، بل أنه أيضا جعل عملها أكثر بساطة إلى حد كبير جدا :

« أن أخامد أقلية من المستغلين بواسطة أغلبية من عبيد الأجور السابقين أمر بسيط نسبيا وسهل وطبيعى بحيث أنه سيكلف دماء أقل بكثير من أخامد انتفاضات العبيد والأقنان والعمال الأجراء ، ويتم بصورة أرخص بكثير للبشرية . ويصاحب توسع الديموقراطية لتشمل الأغلبية الساحقة من الناس بداية اختفاء الحاجة إلى جهاز خاص للأخامد . أن المستغلين ليسوا بطبيعة الحال في مركز يسمح لهم بسحق الشعب بدون جهاز معقد جدا يقوم بهذه المهمة . ولكن الشعب يستطيع سحق المستغلين ، بجهاز بسيط جدا ، بل بلا جهاز تقريبا ، عن طريق التنظيم البسيط للجماهير المسلحة » مثل سوفيات مندوبى العمال والجنود » . (٤)

(١) نفس المرجع XXI ص ٤١٤ ، ٤٢١

(٢) نفس المرجع XXI ص ٤٢٦ . وفي عبارة مشهورة استخدمها لينين أكثر من مرة الدولة « جهاز أو أداة ، ولا شيء أكثر من أداة - أداة خاصة تستخدمها الطبقة الحاكمة لسحق الطبقات الأخرى » (نفس المرجع ص ٣٧٧ ، XXI ص ٥)

(٣) وبذلك تميزت دكتاتورية البروليتاريا عن كل صور الدكتاتورية الأخرى التي تقوم على مفهوم « النخبة » المتفوقة والتمجزة ، وحتى « دكتاتورية العزب » برغم أن لينين استخدم هذه العبارة مرة ، فإنها فيما بعد اعتبرت انحرافا وانظر آخر الفصل السابق .

(٤) نفس المرجع XXI ص ٤٢٢ . ولعل لينين كان يتذكر عبارة روسو الشهيرة « العقد الاجتماعى » . « إنه ضد النظام الطبيعى أن يحكم القوي وأن يحكم الضعيف الصغرى » .

ومن هذه الزاوية دخل لينين الى المشكلة القديمة الخاصة بالبيروقراطية . وقد تمثل شر الدولة بوصفها شيئا « ينشق من المجتمع ولكنه فوقه » (١) ، كما قال انجلز ، في « المركز المتميز الذي يحتله الموظفون بوصفهم اجهزة قوة الدولة » (٢) . ويبدو كما لو كان يفكر في البيروقراطية باعتبارها سمة بورجوازية خاصة . فقد كتب في احد اعماله الاولى : « من روسيا نصف الاسيوية التي يسود فيها الحكم المطلق الى انجلترا المدينة الحرة المثقفة ، وفي كل مكان نرى هذه المؤسسة التي يكون فيها الجهاز الذي لا غنى عنه للمجتمع البورجوازي » (٣) . ووصف البيروقراطية والجيش الدائم في « الدولة والثورة » بانتهما « أبرز سميتين مميزتين » في نظام فترة « قوة الدولة المركزية » (٤) ، وفقدوا صلتهم بالجماهير ويقفون فوق الجماهير » (٥) . وقد طالب لينين ، في اطروحة ابريل التي اسدها فور عودته الى بتروجراد . « بالقضاء الشرطة والجيش والبيروقراطية » (٦) . وفي « الدولة والثورة » استشهد بأمثولة البيروقراطية القديمة ، حيث كان المواطنون انفسهم هم الموظفون :

« لا بد ان يعود الى الحياة في ظل الاشتراكية قسم كبير من البيروقراطية البدائية ، حيث انها اول مرة في تاريخ المجتمعات المتدنية سترتفع جمهرة السكان الى مستوى المشاركة المستقلة في الاعمال الادارية اليومية وليس في التصويت والانتخاب فقط . ففي ظل الاشتراكية سيشارك الجميع في الادارة كل بدوره وسرعان ما يتعودون على عدم وجود موظفين » (٧) .

(١) «ماركس وانجلز - دراسات» LXXI ص ١٤٥

(٢) «لينين - دراسات» XXI ص ٣٧٨

(٣) نفس المرجع II ص ١٧٩

(٤) نفس المرجع XXI ص ٣٨٨

(٥) نفس المرجع XXI ص ٤٥١

(٦) نفس المرجع XXI ص ٨٨

(٧) نفس المرجع X ص ٤٥٢ . ولا حاجة بنا الى الاشارة الى ان روسو في «العقد

الاجتماعي» اعتبر البيروقراطية المباشرة الديمقراطية الحقيقية الوحيدة «في اللحظة التي يكون فيها الشعب مسئولون لا يعود حرا» . وكانت هذه الفكرة مألوفة لدى كثير من مثياليي القرن التاسع عشر مثل ف. كونسيديران : « اذا اناب الشعب احدا في سبيله فانه لا يعود للشعب » ص ١٣ . ويرجع مبدأ حق عزل النواب في آية لحظة بواسطة جسيم . رسالة للتخفيف من ضرر الحكم النيابي ، الى بيبف او قبله . كما آتاه من دستور الاتحاد السوفيتي .

وبهذه الروح اشاد لينين بالسوفيات في سبتمبر ١٩١٧ على انها نجحت صورة جديدة للدولة يمكن ان تحقق فيها « الديمقراطية المباشرة » للعمال :

« السلطة للسوفيات - هذا يعنى اعادة تنظيم جذرية لجهاز الدولة القديم بأكمله ، للجهاز الوظيفي الذي يعسوق كل ما هو ديموقراطي ؛ انه يعنى تدمير هذا الجهاز وابداله بالجهاز السوفيتي الجديد الشعبي - أي الديموقراطي حقيقة - الذي يقوم على اقلية الناس من العمال والجنود والفلاحين المنظمين والمسلحين ، وعلى الاحتفاظ لأغلبية الشعب بالمبادرة والاستقلال ، لا في انتخاب المندوبين نحسب . بل كذلك في ادارة الدولة وفي تنفيذ الاصلاحات والتغييرات » (١) .

وبهذه الروح ايضا كتب ندائه « الى السكان » بعد ثورة اكتوبر بأيام :

« ايها الرفقاء العمال ! تذكروا انكم بأنفسكم تتولون الآن ادارة الدولة . ولن يساعدكم احد اذا لم تتحدوا انتم بأنفسكم وتتولون جميع شئون الدولة بأيديكم . ان سوفياتكم صارت منذ الآن اجهزة سلطة الدولة ، اجهزة لديها كامل السلطة ، اجهزة تقرر . » (٢) .

فاذا كانت البيروقراطية نتاجا خاصا بالمجتمع البورجوازي . فليس من المبالغة في شيء ان يفترض انها ستختفي عندما يقلب هذا المجتمع . وتنطبق نفس المبادئ على ادارة الشئون الاقتصادية ، شئون الانتاج والتوزيع . وقد عرض لينين لأول مرة آراءه في هذا الموضوع في نشرته بعنوان « هل يحتفظ البلاشفة بسلطة الدولة ؟ » كتبها في سبتمبر ١٩١٧ ، فالى جانب جهاز الدولة للاخمداد « يوجد ايضا في الدولة الحديثة جهاز يرتبط بالمصارف والصنديات واثباتا وثيقا ، جهاز يقوم بكتلة من المحاسبات والتسجيلات » . وينتمى هذا الجهاز الى فئة « ادارة الاشياء » ولا يمكن ، ولا يجب ، تدميره ؛ لانه يمثل قسما كبيرا من الجهاز الحيوي للنظام الاشتراكي . « فبدون المصارف الكبرى لا يمكن تحقيق الاشتراكية » . وليست هناك صعوبة مطلقا في ضم الموظفين الذين يعملون بها فعلا او في تجنيد تلك الاعداد الكبيرة غيرهم ممن سيصيرون ضروريين في ظل الدولة البروليتارية ، « حيث ان الرأسمالية قد بسطت وظائف المحاسبة والرقابة الى حد يجعلها مفهومة

(١) «لينين - دراسات» XXI ص ١٤٤-١٤٣

(٢) نفس المرجع XXII ص ٥٥

لاى شخص يعرف القراءة « (١) . وقد اكد اعتقاده هذا باصرار مرارا فى « الدولة والثورة » وربطه بتصور لبق العملية التى قد يشوق ان بدوى جهاز الدولة بواسطتها :

« وهكذا ، عندما يتعلم «الجميع» ادارة الانتاج الاشتراكى ، ويدبرونه فعلا باستقلال ، ويتولون بانفسهم مسئولين رقابة أولئك الذين يدافعون عن التقليد الرأسمالى ، عندئذ يصير التهرب من هذه الرقابة التى يفرضها الشعب كله بالضرورة أصعب بما لا يقاس ونادرا ، ويغلب ان يتلوه عقاب سريع حاسم ( حيث ان العمال المسلحين عمليون وليسوا مثقفين عاطفيين ، ولن يسمحوا لاحد ان يعيث بهم ) ، حتى تصير « ضرورة » مراعاة القواعد الأساسية البسيطة لكل مجتمع بشرى «عادة» مألوفة » . (٢)

فالى اى مدى تعدلت وجهة نظرة لينين التى عبر عنها قبيل الثورة بتأثير تجربة الثورة نفسها ؟ ان اثرها المباشر كان دعم الاعتقاد بإمكان الانتقال المباشر الى الاشتراكية . وقد اعترف لينين ، وهو ينظر الى الوراثة سنة ١٩٢١ ، بأن الزعماء البلاشفة كانوا فى شتاء ١٩١٧-١٩١٨ جميعا وبلا استثناء متأثرين « بافتراضات مسبقة » قد لا يعبرون عنها صراحة دائما ، ولكنهم يسلمون بها دائما فى صمت ، عن الانتقال المباشر الى بناء الاشتراكية « (٣) . ولكن لم يمض وقت طويل حتى تغيرت الصورة من أساسها . فائناء الشتاء كان الجهاز الادارى والاقتصادى يتدهور بصورة مقلقة . ولم يكن الخطر الذى يواجه الثورة آتيا من المقاومة المنظمة ، بل من انهيار كل سلطة . وبدأ النداء الذى جاء فى « الدولة والثورة » بسحق « جهاز الدولة البورجوازية » فى غير محله بوضوح ؛ فقد نجح ذلك الجزء من البرنامج الثورى اكثر مما كان متوقعا بكثير . وكان السؤال هو ماذا يوضع مكان الجهاز الذى دمر . وكتب لينين الى بوخارين فى ابريل ١٩١٨ « ان الحاجة الى تدمير الدولة القديمة صارت من شئون الأمس » : ان المطلوب الآن هو « خلق دولة

(١) نفس المرجع XXI ص ٢٦٠-٢٦١

(٢) نفس المرجع XXX ص ٤٤١ . وفكرة بساطة الادارة الاقتصادية تاريخ طويل يرجع الى مدرسة الطبيعيين فى القرن الثامن عشر ، فيشير اليها مورى فى «قانون الطبيعة» ص ٢٩ على أنها عملية بسيطة من الحساب والجمع ، ومن ثم فهم سهلة الفهم على أى مستوى . ويقول عنها بوناروتى فى « مؤامرة من أجل المساواة - مؤامرة باييف » (١٨٢٨) I ص ٢١٤ «مسألة حساب يسهل ضبطها تماما وتسييرها بانتظام كامل» . وكانت أهمية دور المصارف من الأفكار المفضلة عند سان سيمون ، وسناقض أثرها فى السياسة الاقتصادية للنظام السوفيتى فى القسم الرابع .

(٣) «لينين - دراساته XXVII ص ٦٠

الكوميون « (١) . وكان لينين منذ امد بعيد قد وضع شرطين للانتقال الى الاشتراكية - تأييد الفلاحين وتأييد « الثورة الأوروبية » . وكان الأمل فى تحقيق هذين الشرطين هو أساس تفاؤله . ولم يتحقق الأمل . ففى الداخل أيد الفلاحون الثورة بوصفها القوة التى اعطتهم الأرض . ولكن بمجرد ان تم ذلك واصبح المطلب الأول للنظام الثورى من الفلاحين هو تسليم الطعام للمدن بدون مقابل مناسب ، تحول الفلاحون الى التمرر والتعويق . بل وحملوا معهم قسما من بروليتاريا المدن فى موقف العلوفة السلبية . وفى الخارج كانت البروليتاريا الأوروبية لا تزال تسمح للحكومات الامبريالية بسوقها الى مذبحه يقتلون فيها بعضهم بعضا ، ولم تنضج قط الأعراض الباهتة الأولى للثورة . وهكذا وجد النظام نفسه معزولا فى الداخل بين سكان الريف الذين تسود بينهم عدم المبالاة ، بل والعداء أحيانا - وبذلك لم تعد الدكتاتورية دكتاتورية الأغلبية الساحقة بل اقلية ذات عزم - ومحيط بعالم رأسمالى موحد فى عدائه للبشافية ، وان كان منقسما على نفسه مؤثما . ولم يعترف لينين صراحة قط بهذه الاخفاقات ، بل لعله لم يعترف بها بينه وبين نفسه . ولكنها كانت المسئولة عن التناقضات الواضحة بين نظرية « الدولة والثورة » والعمل فى السنة الأولى للنظام ، لقد ووجه لينين بموقف كان الجهاز القديم للدولة فيه قد دمر ، ولم تنضج ظروف بناء النظام الاشتراكى .

وفى هذه الأوضاع دق لينين ناقوس الخطر لأول مرة فى المؤتمر السابع للحزب فى مارس ١٩١٨ . وقام اقتراح بوخارين غير الناضج بأن يتضمن برنامج الحزب المنقح وصفا ما « للنظام الاشتراكى النامى الذى لا توجد فيه دولة » :

« اننا نقف فى الوقت الحاضر الى جانب «الدولة» بلا قيد ولا شرط ؛ اما فيما يتعلق بتحديد وصف للاشتراكية فى صورتها النامية ، التى لا توجد فيها الدولة - فليس هناك ما يمكن تصوره عنه الا انه فى هذه الحالة سيتحقق مبدأ ، « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته » . بيد اننا مازلنا بعيدين جدا عن ذلك ... ونصل اليه فى النهاية اذا بلغنا الاشتراكية » .

ثم قال مرة أخرى :

« متى تبدأ الدولة تدوى ؟ سيكون لدينا الوقت الكافى لمقابلة مؤتمرين قبل ان نستطيع القول ، انظروا كيف تدوى دولتنا . والى ان

(١) نفس المرجع XXII ص ٤٨٨

يأتي ذلك الوقت علينا ان ننتظر . واعلان ان الدولة تلوى مقدما يكون  
تجنباً على ابعاد التاريخ . (١)

وبعد ذلك بقليل اكد لينين مرة اخرى انه « بين الرأسمالية  
والشيوعية توجد فترة انتقال » ، وانه « من المستحيل تدمير الطبقات  
مرة واحدة » ، وان « ان الطبقات باقية وستبقى طوال فترة دكتاتورية  
البروليتاريا » (٢) . فقد ادار لينين ظهره « للدولة والثورة » بما ينطوي  
عليه من مفهوم « ان الدولة ستلوى » ، وفي يناير ١٩١٩ كان يعتقد  
« انه حتى الآن » بدل تنظيم القوة السوفيتية « بوضوح على طريق  
الانتقال الى الالفاء الكامل لكل سلطة ، للدولة في أية صورة » (٣) . ولكن  
لينين من ١٩١٨ الى ١٩٢٢ كان اكثر اهتماما بالحاجة الى تقوية الدولة  
في فترة دكتاتورية البروليتاريا الانتقالية .

وكان أبرز مثل يصور التغيير الذي حدث في موطن الاهتمام  
هو تطور موقفه تجاه البيروقراطية . ففي عبارة في « الدولة والثورة »  
كان قد اثبت انه مدرك للانهام الذي قد تعرضه لها توقعاته الحماسية:

« ان الفاء البيروقراطية فورا وفي كل مكان ونهائيا لا يمكن التفكير  
فيه . انها طوبائية . ولكن « تدمير » الجهاز البيروقراطي القديم فورا  
والبدء مباشرة ببناء جهاز جديد يسمح بالتخلص تدريجيا من كل اثر  
للبيروقراطية بأنواعها ، ليس تفكيراً طوبائياً ، انه تجربة الكوميون ، وهو  
المهمة الرئيسية المباشرة للبروليتاريا الثورية » . (٤)

وحتى قبل ثورة اكتوبر كان قد كتب انه سيكون من الضروري  
اخذ « الرأسماليين » و « ارغامهم على العمل في الاطار الجديد لتنظيم  
الدولة .. ووضعهم في خدمة الدولة الجديدة » (٥) . واثبات السنوات  
الثلاث التالية - فترة الحرب الأهلية - دفعه الصراع من اجل الكفاية في  
الادارة واخفاق سيطرة العمال على الصناعة واكتشاف ان المهارات  
الفنية للخبراء البورجوازيين لا غنى عنها في كل ميدان ، من الحرب الى  
التنظيم الاقتصادي ، في تشغيل الجهاز الاداري ، دفعته كل هذه  
العوامل الى التراجع عن مفهوم ادارة الشؤون العامة بواسطة العمال في  
اوقات فراغهم . وفي بداية ١٩٢١ ، قيسل تطبيق السياسة

الاقتصادية الجديدة ، قال لينين في عبارات بدت كأنها نبسـد صريح  
لموقفه السابق:

« هل يستطيع كل عامل ان يعرف كيف يدير الدولة ؟ ان الناس  
المعلمين يدركون ان ذلك قصة خيالية ... ان النقابات هي مدرسه  
الشيوعية والادارة . وبعد ان يقضى العمال هذه السنوات في المدرسه  
سيتعلمون ، ولكن بتقدم بطيء ... كم عدد العمال الذين اشتغلوا في  
الأعمال الادارية ؟ بضعة آلاف قليلة في جميع أنحاء روسيا . لاكثر . (١)

وكانت هذه المعضلة هي التي أرغمت البلاشفة . كما اعترف لينين ،  
على عدم تدمير جهاز الدولة القديم جملة وتفصيلا وان يأخذوا بدلا من  
ذلك « المئات والالاف من الموظفين القدماء الذين ورتوا عن القصر  
والمجتمع البورجوازي ، والذين يعملون - عن وعى او غير وعى -  
ضدنا » (٢) .

وعندما واجه لينين هذه الصعوبات عاد باصرار اكثر الى الملاح  
الاصلى الذي نادى به - الاشتراك الايجابى من جانب العمال العاديين في  
الأعمال الادارية ككل - باعتباره الطريق الوحيد لتحقيق الديمقراطية  
ومواجهة البيروقراطية . وستكون العملية ابطأ مما كان يأمل . ولكن ذلك  
يجعلها اكثر ضرورة . وكتب في ابريل ١٩١٨ قائلا:

« ان نمو تنظيم الدولة السوفيتية التالى يجب ان يقوم على انكل  
عضو في السوفيت يجب ان يقوم بعمل مستمر في ادارة الدولة  
بالاضافة الى مشاركته في اجتماعات السوفيت ، ومن ثم على جذب  
السكان كلهم أفرادا وبالتدرج الى المشاركة في التنظيم السوفيتي ،  
والى المساهمة في خدمة ادارة الدولة » (٣) .

وفي السنتين او الثلاث الأخيرة من حياة لينين احتلت المعركة ضد  
البيروقراطية مكانا ضخما من الاهمية بالنسبة له ، لا كرجل ادارة  
فحسب بل كذلك كمفكر سياسى . لقد كانت هذه المعركة هي التعبير  
العملى عن الحملة ضد قوة الدولة التى عبر عنها نظريا في « الدولة  
والثورة » . وكانت تتضمن الحل العملى لمشكلة كيف تلوى الدولة .  
ان هذا لا يمكن ان يحدث الا اذا كان المواطن على استعداد ، ولديه

(١) « لينين - دراسات » XXII ص ٣٦٤-٣٦٥

(٢) نفس المرجع XXIV ص ٥٠٧ . ٥١٣

(٣) نفس المرجع XXII ص ٢١٥

(٤) نفس المرجع XXI ص ٤٠٢

(٥) نفس المرجع VVI ص ٢٦٢

(١) نفس المرجع XXVI ص ١٠٢

(٢) نفس المرجع XXVII ص ٢٥٢

(٣) نفس المرجع XXII ص ٤٦٥

القدرة ، لتحمل نصيبه من العمل الإدارى ، بعد أن يصبح مبسطة عندما يتحول « حكم الإنسان » إلى إدارة الأشياء » . وفى عبارة برنامج الحزب فى ١٩١٩ :

« وللقيام بأشد صراع ضد البيروقراطية يدعو الحزب الشيوعى الروسى إلى هذه الإجراءات للثقل تماما على هذا الشر :

١ - دعوة ملزمة إلى كل عضو فى السوفييت أنه يقول بمهمة معينة فى إدارة الدولة ؛

٢ - تنويع هذه المهام بانتظام بحيث يغطى الأعضاء جميع فروع الإدارة بالتدريج ؛

٣ - جذب جميع السكان العاملين تدريجيا إلى العمل أفرادا فى إدارة الدولة .»

« أن تطبيق جميع هذه الإجراءات تطبيقا شاملا ، وهى تمثل خطوة أخرى فى الطريق الذى راده كوميون باريس ، وتبسيط وظائف الإدارة المصحوب بارتفاع المستوى الثقافى للعمال ، سيؤدى إلى الغناء قوة الدولة .» (١)

ومن ثم فإنه من الخطأ الشديد أن يفترض المرء أن ممارسة السلطة أدخلت أى تغيير جذرى على فلسفة لينين فى الدولة . فانهاء الدولة فى مذهب ماركس يتوقف على استئصال الطبقات وإقامة نظام اشتراكى ينطوى على التخطيط الاقتصادى والوفرة الاقتصادية ، ويعتمد هذا بدوره على تحقيق شروط يجب تحديدها تجريبيا فى أية لحظة بذاتها وفى أى مكان بذاته ، فالنظرية لا توفر بذاتها أساسا لتحديد الطريق الصحيح للعمل أو ما يتوقع فى المستقبل القريب . وفى وسع لينين أن يعترف تماما ، دون الحط من قدره أو من قدر النظرية . بأنه أخطأ فى حساب معدل سير عملية التحول . ولكن نظرية لينين فى الدولة كانت مع ذلك تمكس الازدواج الذى الفكر الماركسى . الذى يجمع بين تحليل على درجة كبيرة من الواقعية والنسبية للعملية التاريخية وهدف نهائى مطلق بلا هوادة ، وتحاول أن تعبر الهوة بينهما بسلسلة من التطورات السببية . فهذا الانتقال من الواقع إلى المثالية ومن النسب إلى المطلق ، من الصراع الطبقي الحاد إلى المجتمع اللاتبقى . ومن استخدام قوة الدولة بلا رحمة إلى المجتمع اللادولى . كان هو جوهر ما يؤمن به ماركس ولينين . وفى حدود

ما يعتبر ذلك غير متسق فإن عدم الاتساق كان أساسيا ، ولكن ليس هناك وجه لاتهام لينين بعدم الاتساق فى تفاصيل موقفه من الدولة .

كما أن النظرية لا تنطوى ، كما يذهب البعض ، على الإيمان بتغيير جذرى فى الطبيعة البشرية . فالذهب الليبرالى الخاص بالتوافق بين المصالح لم يقل أن طبيعة الناس ستتغير . ولكن أن انانيتهم الطبيعية ستكون فى ظروف ملائمة لخدمة مصالح المجتمع . وهذا هو المبدأ السياسى الذى يعد اقرب مقابلة لمذهب اختفاء الدولة . أن آدم سميت لم ينج فى السنوات الأخيرة من تهمة الطوبائية الموجهة إلى ماركس وإنجلز ولينين . فكلا المذهبين يفترض أن الدولة ستقتل فيمنها . فى ظل التنظيم الاقتصادى المناسب للمجتمع . بقدر ما يجد الأدبوس أنه من الطبيعى أن يعملوا معا للخير العام . أن الظروف التى تعبر فيها الطبيعة البشرية عن نفسها هى التى ستتغير . وبهذا المعنى يتسق المذهبان فى الاعتقاد بأن النظام الاقتصادى يحدد بناء فوفيا من الأيديولوجية السياسية والسلوك .



## النفرق واللقاء

### الفصل العاشر : السياسة والمذهب والجهاز

- ( ١ ) الخطوط الرئيسية للسياسة
- (ب) المذهب يتطور
- (ج) الجهاز

### الفصل الحادى عشر : تقرير المصير فى التطبيق

- ( ١ ) اقاليم الحدود الغربية
- (ب) اقاليم الحدود الشرقية
- (ج) آسيا الوسطى
- ( د ) جمهوريات القوقاز
- (هـ) سيبيريا

### الفصل الثانى عشر : نتائج تطبيق تقرير المصير

### الفصل الثالث عشر : من التحالف الى الفدرالية

### الفصل الرابع عشر : دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

## الفصل العاشر

### السياسة والمذهب والجهل

#### ( ١ ) الخطوط العريضة للسياسة

كانت الامبراطورية الروسية العظيمة ، عندما استولى البلاشفة عليها ، فى عملية تحلل سريع - نتيجة للاضطرابات الداخلية والهزيمة فى الحرب . وكان الأثر المباشر للثورة هو التعجيل بسر هذه العملية ، فقد انقضت عدة أسابيع كانت تعليمات بتروجراد فيها لا تكاد تنفذ خارج المدن الكبرى فى شمال ووسط روسيا . وبدأ فى خلال شهرين توسع سلطة السوفيت جنوبا عبر أوكرانيا وشرقا فى داخل سيبيريا . ولكن هذا التوسع لم يلبث أن انقطع . فمعاهدة برست ليتوفسك التى عقدت فى مارس ١٩١٨ لم تنزع فقط الأقاليم الغربية فى الامبراطورية القيصرية السابقة ، وهى أقاليم كانت الحكومة السوفيتية قد اعترفت باستقلالها من تلقاء ذاتها ، بل انتزعت أيضا جزءا كبيرا من الأقاليم الروسية . وشهد صيف ١٩١٨ بداية الحرب الأهلية والتدخل البريطانى والفرنسى واليابانى والأمريكى ، الذى استمر فترة طويلة بعد انهيار المانيا وقسم البلاد بالقوة بين عدة سلطات متصارعة مدة عامين . وفى نهاية ١٩١٨ كانت « الجمهورية الاشتراكية الفدرالية السوفيتية الروسية » تقتصر على نفس الحدود التى كانت « لموسكو » فى العصور الوسطى قبل غزوات افغان الرهيب ، ولم يكن هناك من يعتقد أن النظام سيبقى سوى قلة من الناس ، وقلة حتى من البلاشفة أنفسهم . ومع ذلك فلم تنقض أربع سنوات حتى كانت الوحدات المختلفة التى تتألف منها الامبراطورية القيصرية السابقة ، باستثناءات قليلة ، قد تجتمعت مرة أخرى فى

رحاب « اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » ، واثبتت الوحدة الجديدة انها على الاقل فى قوة الامبراطورية السابقة . وكان هذا الانجاز ، الذى لم يكن هناك من يستطيع ان يتنبأ به فى ايام ١٩١٨ او ١٩١٩ الحالية ، فخرا يثبت عبقرية لينين كسياسى بناء .

وكان يسكن تلك الكتلة الشاسعة من الأرض فى أوروبا وآسيا ، التى كانت من قبل تؤلف الامبراطورية الروسية ثم صارت - مع بعض تعديلات طفيفة - تؤلف الاتحاد السوفيتى ، سكان مختلفون تماما لغويا وعنصريا . فقد اكتشف الجغرافيون واللغويون داخل حدودها حوالى مائتى شعب ولغة متميزة (١) . وفى تعداد ١٨٩٧ كان تعداد ابناء «روسيا الكبرى» لا يتجاوز ٤٣ ٪ من مجموع السكان . وبعد الثورة منحهم فصل الاقاليم الغربية غير الروسية اقلية صغيرة فيمابقى : فكانوا حوالى ٧٥٠٠٠٠٠ او ٥٢ ٪ من مجموع السكان البالغ ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ نسمة (٢) . وكانت اكبر الجماعات التالية ٣٠٠٠٠٠٠ من اوكرانيا ( او روسيا الصغيرة ) و ٤٥٠٠٠٠٠ من الروس البيض ، متصل اتصالا وثيقا بابناء روسيا الكبرى جنسا ولغة ومشاعرا . وكانت هذه الجماعات السلافية الثلاث ، التى تتصف بقدر كبير من التماسك تؤلف ١١٠٠٠٠٠٠ من ١٤٠٠٠٠٠٠ هم مجموع سكان الاقليم كله . ولم يكن بين ال ٣٠٠٠٠٠٠٠ غير السلافيين أى تماسك من أى نوع ، سواء لغويا او سلاليا او سياسيا ، فيما بينهم . وكانت اكبر جماعة ، الازبكين ، تبلغ حوالى ٥٠٠٠٠٠٠ فقط ، كما كان حوالى ٨٠٠٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠٠٠ من غير الروسين لايزالون فى مرحلة الرحل أو البدائية .

وكان هذا التجمع المتباين من الشعوب يربطه ببعضه طبقة حاكمة عسكرية وبيروقراطية تتركز حول « قيصر كل الروس » . وقد وجدت بعض العناصر غير الروسية طريقها بسهولة الى هذه الطبقة ، وبخاصة اصحاب الضياع الالمان فى لتفيا واستونيا واصحاب الضياع البولنديين فى بولندا ولتوانيا وروسيا البيضاء واكرانيا ، ولكن شروط قبولهم فيها كانت استخدام اللغة الروسية وهضم التقاليد ووجهة النظر الروسية . وكانت المراتب الدنيا فى الجهاز الادارى المتضخم بنمو

(١) توجد قائمة كاملة وبها اعداد كل جماعة كما جاءت فى تعداد ١٩٢٦ فى مؤلف ف.لوريس «سكان الاتحاد السوفيتى» عصبه الأمم ١٩٤٦ ، الجدول ٢٣ ص ٥٥ - ٦١ .  
(٢) ذكر هذه التقديرات ستالين فى ١٩٢١ «ستالين - دراسات» ٧ ص ١١٤ نسمة .  
وقد ايدتها بشكل عام ارقام تعداد ١٩٢٦ ، عندما ارتفع مجموع السكان الى ١٤٧٠٠٠٠٠٠

الجهاز البيروقراطى تؤخذ من البورجوازية الصغيرة الروسية ، وغير الروسية - بنفس الشروط ، وعلى مستوى آخر كان « الخانات » المحليون ورجال الدين عملاء حكم غير مباشر على الشعوب الاسلامية الاكثر البدائية فى ممتلكات القيصر . وهكذا فان الجماعات التى ربما كانت خرجت منها قيادات الحركات الوطنية بين الشعوب الخاضعة جنحت الى ان تمتص بواسطة الجهاز الادارى حيث تتمتع بالمركز المتميز الى حد ما الذى تضفيه هذه الترقية . وكما ثبت من تجربة ١٩٠٥ ، كانت هذه الجماعات فى الغالب ممتنعة عن المشاركة ايجابيا فى الحركة الوطنية خوفا من العنف الثورى لدى العمال والفلاحين فى بلادهم ، الذى كانت تحميهم منه قوة القيصرية ، وكانت الاسواق الروسية هى اساس رفاهيتهم الاقتصادية . وهكذا كانت المطالب التى قدمت قبل ١٩١٧ باسم الشعوب الخاضعة نادرا ما تتجاوز التمتع بدرجة معتدلة من الاستقلال الذاتى . ولكن عندما دمرت الثورة رمز الوحدة وواقع المصلحة المشتركة انهار الصرح بأكمله وصار اقاصا . ان ما حدث فى ١٩١٧ لم يكن واجعا الى حركة تخلص متعمد من جانب الاطراف بقدر ما كان يرجع الى تحلل المركز ، « ليس تساقطا للأجزاء ، بل انهيار لروسيا القديمة » (١) .

ولولا أن هناك عاملا من العوامل الطبيعية ملائم لتحقيق المهمة التى واجهت البلاشفة فى تجميع الأجزاء المتناثرة من الامبراطورية القيصرية ، لفشلوا فيها . فالاختلاف السلالى واللغوى الذى كان يعمل على التفرق كان يعوضه ان ابناء روسيا الكبرى كانوا يؤلفون اقلية سائدة ساحقة تقوم بعمل المغناطيس بالنسبة للسكان كلهم . وكان هذا العامل هو الذى جعل فى حيز الامكان ايقاف عملية تحلل ممتلكات رومانوف ، بل وتجميعها ثانية ، مع الوقت بعد ١٩١٧ ، فى حين أن تحطيم امبراطورية هابسبورج لم يمكن اصلاحه . وكان الموقف

(١) ف.ستانكفيتش «Sudby Narodov Rossii» (بولين ١٩٢١) ص ١٦ . وقد كانت الميول « الفوضوية » لدى الشعوب السلافية والحاجة الى حكم قوى يفرض عليها نظام الدولة من المؤسسات القسرية للسوفيتين الروس ، وهى تظهر فى البداة مسروقة لجورجى فى « ذكريات عن تولستوى » « ان ما سمي فوضوية تولستوى يعبر فى جوهره واساسه عن شعورنا نحن السلاف ضد الدولة ، التى هو فى الحقيقة أيضا سنة ودية قومية غرست فى نفوسنا منذ القديم بان تنبعث مثل الرمل .. نحن نهرب ، دائما عن طريق اقل مقاومة ، ونحن نرى ان ذلك مضر ولكننا مع ذلك نزحف بعيدا عن بعض اكثر فالكث - وهذه الرحلات الزاحقة الحزينة تسمى « تاريخ روسيا » دولة قامت بالصدفة تقريبا . ميكاجيا لدعشة اغلبية مواطنيها البسطاء بواسطة جماعات التناثر والمان البلطيق وصغار الحكام التابعين (م.جوركي) «ذكريات عن تولستوى وشيخوف واندرىف» (ترجمة انجليزية ١٩٢٤ ص ٤٧)



وبخاصة بعد الحرب البولندية في ١٩٢٠ ، الموافق عن التراث الروسي ومهندسي روسيا الجديدة الموحدة .

بيد ان هذه النزعات نحو المركزية ما كانت اتفقد وحدتها في البدء بعملية التوحيد . فالسلافيون ، وبخاصة في روسيا الكبرى ، كانوا هم المحور الذي لا غنى عنه لتلتئم الاقاليم المبعثرة مرة اخرى . ولكن الغريب ان هذه النزعات كانت منتشرة على نطاق واسع في الاطراف كما في المركز . ففي ١٩١٨ بدا ان الولايات القديمة قد ماتت لدى الشعوب الخاضعة سابقا . وكان تيار النزعة القومية على اشده . ولكن لينين كان قد رأى منذ زمن طويل العوامل الثورية في النزعة القومية وتنبأ بان الطريق الصحيح الوحيد هو الترحيب بهذا التيار وتوجيهه . وقد اثبتت الحرب الاهلية بوضوح فكرة لينين . فلاعتراف بلا قيد ولا شرط بحق الانفصال جعل في وسع النظام السوفيتي ان يسيطر على تيار القومية الانفصالية ، ورفع في نفس الوقت هيئته فوق القواد «البيض» الذين نشأوا في تقليد «الرابطة الروسية» في ظل القيصرية ورفضوا اى تنازل للجنسيات الخاضعة . وفي اقاليم الحدود حيث كانت العناصر غير الروسية مهيمنة ، وحيث دارت المعارك العاسمة في الحرب الاهلية ، كان هذا العامل من الاسباب الكبرى في انتصار قضية السوفيت . وقد قال ستالين مرة بحرارة عاطفية غير مألوفة :

« لا تنسوا ان وراء كولشاك ودينكين وراتجل ويودينش كانت توجد الشعوب المضطهدة التي زعزت مؤخرة هؤلاء القواد بتعاطفها الصامت مع البرولتاريات الروسية - وهذا ، ايها الرفاق ، عامل خاص في نمونا ، هذا التعاطف الصامت ، انه لا يسمع او يرى . ولكنه فيصل كل شيء - ولولا هذا التعاطف ما استطعنا ان نهزم ايا من هؤلاء القواد . فعندما كنا نزحف ضدهم كان الانهيار يبدأ في مؤخرتهم . لهذا لان هؤلاء القواد اعتمدوا على العنصر «المستعمر» بين القوزاق ، لقد قتلوا للشعوب المضطهدة اضطهادا جديدا ، واضطرت الشعوب المضطهدة ان تتقدم اليها بأذرع مفتوحة ، عندما راوا انها ترفع علم التحرير لكل الشعوب المضطهدة » (١) . فضلا عن ان ربط فكرة القومية بالاصلاح الاجتماعي في البرنامج البلشفي ، الامر الذي كان يعنى ، في الجزء الاكبر من الإمبراطورية الروسية السابقة ، إعادة توزيع الارض ، كان عاملا مهما جدا . اذ دفع الفلاحين الذين كانت نزعتهم القومية مجرد تعبير عن مطالب اجتماعية واقتصادية أساسا الى الانضمام الى البلاشفة حتى اذا كان ذلك يعنى «الروس» (٢) والكفاح بزعامتهم ضد الثورة

في روسيا يشبه من بعض النواحي الموقف في شمال المانيا شسبيها ونيفا . فروسيا الكبرى كان لها نفس النفوذ الارغامي المركزي على اكرانيا وروسيا البيضاء ، الذي كان لبروسيا في الكونفدرال الالمانى . وقد قاوم بعض الاكرانيين ، مثل البافاريين ، تفوق اقربائهم الاكثر حيوية وقوة ، ولكنهم لم يكونوا اقوياء بدرجة كافية ولا متحدين في انفسهم بحيث يستطيعون تأكيد ذاتهم بصورة فعالة لمدة طويلة ، ومن ثم كانت اول مرحلة عقلا في التجميع هي ضم الشعوب السلافية الثلاثة ، التي تولف أربعة اخماس الكل ، الى بعضها . وبمجرد اتحادها اثرت قوة الاجتذاب على تلك المجموعة غير المتناسقة ، والاقبل نموا ، من الشعوب غير الروسية بصورة لا تقاوم . وقد دعم قوى التوحيد هذه ، واضفى عليها جوهر اقتصاديا واجتماعيا ، تركيز القوة الصناعية والتجارية في روسيا الكبرى . فالمراكز الصناعية التي سيطرت على الحياة الاقتصادية في البلاد كلها كانت اما داخل روسيا الكبرى او امتدادات لروسيا الكبرى في ارض « اجنبية » .

وسرعان ما دخل عمل آخر في الصورة . فقد صاحب الادراك المتزايد للحاجة العملية الى توحيد اقاليم الامبراطورية المنهارة المبعثرة بقطة لشعور الوطنى الروسى الذى جاء على غير توقع لدعم سياسة البلاشفة . اذ ان قوضى الثورة اثاروا مطلب الانفصال بأقصى صورة ، ولكن سرعان ما ظهر ان هذا المطلب لا يقوم الا بمساعدة الجيوش الاجنبية والأموال الأجنبية . بحيث ان أولئك الذين ثارت كرامتهم ضد التبعية لموسكو وتروجراد وجدوا انفسهم تابعين وعملاء لالمانيا او للحلفاء او لهما معا على التعاقب . وهذا هو ما حدث في اكرانيا وفي القوقاز وحتى على ضفاف البلطيق . ولما كانت هناك شبهة في ان بريطانيا واليابان تريدان ان تظل روسيا ضعيفة ، اصبح من الصعب دحض حجة القائمين بان النزعة القومية البورجوازية كانت اداة لتقطيع اوصال روسيا بناء على تعاليمات من الدول الأجنبية ولمصاحبتها . وحتى القواد «البيض» الذين ارادوا إعادة وحدة روسيا تعرضوا لنفس الانتقام بالعمل لمصلحة الأجانب . وفي مرارة الهزيمة انقلبوا هم ايضا على مؤيديهم من الأجانب ، والمثال البارز على ذلك تلك الملاحظة التي تعزى الى كولشاك لبله سقوطه في مناقشة حول الاحتياطي الاهلى من الذهب الذى كان بيده : « انى لافضل تسليمه الى البلاشفة على ان يأخذه الحلفاء » (٣) . لقد أصبح البلاشفة يعتبرون على نطاق واسع ،

(١) ج. ك. جنز Sibir, Soyuznik i Kolehak (١٩٢١) ص ٢٢٢

المضادة التي تحاول استعادة النظام الاقتصادي السابق . فالفلاحون في كل مكان ، مهما فصلتهم اختلافاتهم القومية ، أو اللغوية ، كانت أغليبتهم الساحقة ضد الثورة المضادة التي كانت ستعيد الأرض الى ملائكتها السابقين . وما دام الخوف من الثورة المضادة لم ينته ظلت وحدة المصلحة بين العمال الروسين وجماهير الفلاحين في الشعوب الخاضعة - تلك الوحدة التي تصر عليها الدعاية البلشفية - تقوم على أساس متين تماما . وكانت نفس القوى تعمل في المراكز الصناعية القليلة حيث أدى النمو الرأسمالي الى ظهور برولتارية غير صناعية - في ريجا وفي ريفال وفي باكو . فالجمع بين الاعتراف بالحق الرسمي في تقرير المصير القومي وادراك الحاجة الماسة الى الوحدة في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية - وهو جوهر المذهب البلشفي - ثبت أنه عامل من العوامل الحيوية في انتصار السوفيت في الحرب الاهلية .

وباستعراض العملية كلها بعد أن اكتملت قرر المؤتمر الثاني عشر للحزب في ١٩٢٣ أن هناك ثلاث مراحل متتالية في سياسة السوفيت تجاه الجنسيات . الأولى تحطيم « أغلال الاضطهاد القومي » بواسطة ثورة أكتوبر ، التي « كسبت للبرولتاريا الروسية ثقة اخوتها في الأمم الأخرى ، لا في روسيا وحدها ، بل في أوروبا وآسيا » . والثانية مرحلة التدخل الأجنبي والحرب الأهلية التي اتحدت فيها شعوب روسيا في سبيل الدفاع عن النفس و « اتخذ التعاون بينها صورة التحالف العسكري » . وفي المرحلة الثالثة والأخيرة ، التي أعقبت النهاية المنتصرة للحرب الأهلية ، اتخذ التعاون هذه المرة « طابع الاتحاد العسكري الاقتصادي والسياسي بين هذه الشعوب » (١) . وكانت هذه المراحل منطقية أكثر منها تعاقبية من الناحية التاريخية . فبسبب الظروف المحلية والآثار السيئة للحرب الأهلية كانت المرحلة الثانية متقدمة جدا بين بعض الشعوب الغربية في حين لم تبدأ المرحلة الأولى في الشرق ، وكان الاقتراب من المرحلة النهائية منظما ويتم بتؤدة في بعض المناطق ، في حين أنه اتخذ في مناطق أخرى طابع العنف والقطع . بيد أن هذا التقسيم يتميز بأن يوضح بجلاء انتظام العملية وطبيعة الظواهر التي أدت اليه بما تنطوي عليه من أوتياك وتناقض . وقد جنحت بعض الكتابات المتأخرة الى القول بأن هناك عملية مستمرة من النمو كانت فيها البدايات الأولى لحركات الانفصال والتفرق مجرد مقدمات أعدت عمدا وبعمارة للاتحاد في النهاية . وذلك خطأ في التشخيص يميل الى المبالغة في بعد نظر الزعماء البلاشفة ، ويخفي

(١)

الطابع المزدوج للعملية من ناحية لاشك في أن السياسة التي اتبعت كانت تعبيرا عن الاخلاص لمبدأ حق تقرير المصير القومي ، وقد فرضها لينين مثل كثير من السياسات الأخرى في ذلك الوقت على انصاره المترددين . فقد أدرك لينين ضرورة قبول مذهب تقرير المصير البروجوازي والتغلب عليه بتطبيقه بدون تحفظ على اسم الامبراطورية الروسية . وكانت هذه الخطة الجريئة أفضل فرصة ، بل الفرصة الوحيدة ، في إعادة بناء الوحدة السابقة في النهاية ، « لا بالقوة ، ولكن بالانفاق الاختياري » (١) . ولكن من الضروري أيضا أن نتذكر أنه في الأشهر الثلاثة أو الأربعة الأولى بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ كانت أوامر الحكومة السوفيتية لا فعالية لها خارج بعض المراكز الكبرى القليلة ، وانها كانت تقابل باستمرار وظهرا الى الجدار طوال الفترة بين صيف ١٩١٨ وبداية ١٩٢٠ . وفي اللحظة التي كانت الامبراطورية الروسية قد تحللت فيها ولا توجد قوة تجمعها ، كان الاعتراف جملة بمطالب الاستقلال القومي طريقة ممتازة لتحويل الضرورة الى فضيلة . وفي الوقت الذي كانت الحرب الأهلية فيه مشتعلة الأوار في تلك القطاعات المترامية من الأرض الروسية التي تسكنها في الغالب عناصر غير روسية ، كان هذا الاعتراف وسيلة لتجنيد السكان المحليين كحلفاء ضد أولئك الذين يحاولون إعادة بناء الامبراطورية الروسية . وأخيرا ، عندما تم الانتصار في الحرب الأهلية وحان وقت إعادة النظام بدلا من الفوضى كانت السياسة السوفيتية تجاه الجنسيات من المرونة بحيث تتيح أساسا تؤيد موسكو بمقتضاه أصدقاءها وحلفاءها بين الشعوب غير الروسية وتجمع الأقاليم المبشرة مرة أخرى في إطار من الاتحاد الاختياري . ولكن أن نعزو العملية كلها الى تقدير الزعماء للموقف أو الى التلاعب المتعمد بالنظرية لمصلحة السياسة الموضوعية يكون بمثابة عدم فهم طبيعة القوى الموجودة .

### ( ب ) الذهب يتطور

واجه البلاشفة باستيلائهم على السلطة مهمة توفيق التناقض الظاهر بين آثار حق تقرير المصير القومي وما يؤدي اليه من تحلل وتفرق ، وبين مطلب التجمع الوثيق الذي تنطوي عليه كل من الرأسمالية الدولية والاستراتيجية الدولية . وكان الساسة البروجاويون الذين يواجهون نفس المهمة في ذلك الوقت لا يستطيعون تفسير لماذا تشجع بعض الأمم فقط على ممارسة حق تقرير المصير دون غيرها الا على أساس الفائدة العملية . بيد أن هذا المعيار التجريبي البحث لم يكن متبيرا للماركسيين

.. فكل ما يفعل يجب أن يقوم على أساس نظرية ، وقد توصلوا الى ذلك عن طريق مدخل تاريخي لا يقر أن هناك مراحل نمو متعاقبة تاريخيا فحسب ، بل أن هناك ايضا مراحل مختلفة في نفس الوقت في البلاد المختلفة ، بحيث انه يمكن تبرير تنوع السياسات في الفترات المختلفة او في الاماكن المختلفة في نفس الفترة . وبذلك امكن أن تنسق سياسة البلاشفة العملية في مواجهة عدم الاتساق الذي لا تفسير له في موقف

البورجوازيين تجاه المطالب المختلفة لتقرير المصير . ومذهب البلاشفة في تقرير المصير القومي ، مثل المذاهب البلشفية الأخرى في الحق السياسي ، مذهب مشروط وديناميكي ، فتحديد مضمون تقرير المصير القومي بدقة يتوقف على طابع المجتمع الذي يطالب فيه بهذا الحق ويمارس . ففي القرن التاسع عشر أكدته الديمقراطية البورجوازية ضد بقايا الاقطاع الفئودالي . وإلى هذا الحد كان تقديميا ، واشترك العمال والبورجوازية في مصلحة واحدة هي التحرر من الحكم الاجنبي ، ولم يكن هذا الصراع قد اكتمل بعد في روسيا اثنى ١٩١٧ . وفي القرن العشرين أكدت الشعوب المستعمرة وشبه المستعمرة حق تقرير المصير ضد امبريالية الدول الديمقراطية البورجوازية الأكثر تقدما ، برغم أنه في جوهره حق ديموقراطي بورجوازي ، بحيث نشأ تحالف طبيعي بين البرولتاريا الروسية - التي كانت تعمل على اكمال الثورة البورجوازية التي تقاعست عن القيام بها البورجوازية الروسية والعناصر البورجوازية والعمال في البلاد المستعمرة التي تحاول خلق ثورتها البورجوازية من خلال عملية التحرر القومي . بيد أن كل ذلك كان لابد من قراءته في ضوء الانتقال الذي بدأ في روسيا في أكتوبر ١٩١٧ من المرحلة البورجوازية الى المرحلة الاشتراكية للثورة .

فالحركة العمالية أساسا حركة دولية ، فتحقيق المطالب القومي بالنسبة للبرولتاريا ، وأن كان خطوة ضرورية وتقدمية ، ليس سليما إلا كجزء من برنامجها الاشتراكي الدولي . وفي المرحلة الاشتراكية من الثورة ، والبورجوازية لانزال تبدو بمظهر المداقع عن الانفصال المطلق ، يقر العمال بأن مطالب التضامن الدولي للبرولتاريا لها الاولوية ، وعلى ذلك نظمو الأمة بحيث تكون عاملا يسهم في انتصار الاشتراكية الدولية . فتحق تقرير المصير لا يزال معتقابه ، ولكن هل يقرر العمال ، الذين يتحدثون الآن باسم الأمة ، ممارسته ، وبأي شروط ويمارس ، أمر يتوقف على وجهة النظر في المصالح الأوسع للبرولتاريا في أنحاء العالم كله . كانت هذه هي نظرية حق تقرير المصير التي وضعها لينين والبلاشفة قبل ثورة أكتوبر على أساس كان قد وضعها ماركس (١) .

(١) انظر الحاشية ب في آخر هذا المجلد : «المذهب البلشفي في تقرير المصير» .

وكان تطبيقها العملي عملية تدريجية . لقد كان من الأشياء البارزة في اجتماع الحزب في أبريل ١٩١٧ ، عندما اجتمع الزعماء البلاشفة في بتروجراد بعد ثورة فبراير ، أن ستالين ظهر فيه لأول مرة بوصفه «مقدرا» للمسألة القومية . ولم يكن الحزب ككل قد اتبع له الوقت الكافي بعد لهضم التحسينات الدقيقة التي ادخلها لينين منذ ١٩١٤ على مذهب الحزب ، وكان لا يزال في حال الارتباك الذي خلفته «اطروحة أبريل» في ١٩١٧ وما أعلنته من السير قدما في الانتقال من الثورة البورجوازية الى الاشتراكية . وكان ستالين لا يزال مكتفيا بمعالجة تقرير المصير القومي كمسألة من مشاكل البورجوازية ضد الفئودالية والاضطهاد القومي باعتباره شيئا يمكن ازالته بصورة متزايدة حتى لنى ظل الديمقراطية البورجوازية (١) . وقد هاجم بياتاكوف ، الذي كان قد ماد مؤخرا مع لينين وكان على معرفة بالجدالات الأخيرة ، ستالين لأنه لم يدخل في اعتباره سوى «الاضطهاد القومي من النوع القديم .. الاضطهاد القومي الخاص بالفترة القديمة» . ولكنه هو أيضا أحيا «الهرطقة البولونية» (٢) . بالنكار أن تقرير المصير يمكن أن يكون له مكان في البرنامج الاشتراكي ، وقد حظى بتأييد كبير جدا في الاجتماع بحيث تقدمت لجنة الصياغة ، بسبعة أصوات ضد صوتين ، بقرار يعلن أن المشكلة القومية لا حل لها إلا «بأسلوب الثورة الاشتراكية تحت شعار : ازولوا الحدود» ، ورفضت الحل الذي يتضمن «تقسيم الدول الكبرى الى ولايات قومية صغيرة» ، ووصفت حق تقرير المصير بأنه ببساطة عبارة بلا مضمون محدد . وقد دفع هذا التمرد لينين الى الظهور على المسرح بهجوم قوى ضد بياتاكوف (٣) . وأثر في الاجتماع بدرجة كافية لرفض مشروع بياتاكوف على أسس قديمة معسوفة مؤكدا حق «كل الأمم التي تتألف منها روسيا» في «الانفصال الحر وانشاء دولة مستقلة» (٤) . بيد أن مهمة تحديد دلالات تقرير المصير القومي في ظل

(١) «ستالين - دراسات» III ١٩٥٩ . وكان ستالين قد قال صراحة في مقال له في برفاد بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩١٧ أن ثورة التحرر القومي بورجوازية : «ان اخراج الأرستقراطية الفيدرالية من المسرح وإخضاع سلطتها - إنما يعني تخليع الاضطهاد القومي ، أي خلق الظروف الواقعية الضرورية للتحرر القومي» .

(٢) انظر فيما يتصل «بالهرطقة البولونية» الحاشية «ب» في آخر هذا المجلد . وقد تمسكت روزا لكسمبورج بشدة بهذا الرأي حتى نهاية حياتها : وقد وصفت النزعة القومية الاكرانية في خريف ١٩١٨ بأنها «المهزلة السخيفة التي يقوم بها بعض اساتذة وطلاب الجامعات» وقد تناولها «لينين وشركاءه» بالانتارة المذهبية من أجل تقرير المصير الى حد ... الخ ، وجعلوا منها عاملا سياسيا بطريقة مصطنعة .

(٣) «لينين - دراسات» XX ٢٧٥-٢٧٨ .

(٤) «VKP(B) Rezolyutsiynakh» (١٩٢١) I ص ٢٢٢ .

Archives de l'histoire des  
XIII ١٩٢٨ ص ٢٨٦-٢٨٨

نظام اشتراكي بقيت تتطلب من يقوم بها . كما أن الحزب في ذلك الوقت لم يطالب باتخاذ أية مواقف عملية على أساس تقرير المصير القومي باستثناء التنديد « بالحكومة المؤقتة » لموقفها المتردد من مطالب فنلندا وأكرانيا (١) .

ولم يؤد استيلاء البلاشفة على السلطة الى نزع المسألة القومية من اطارها البورجوازي على الفور . فالأسابيع القليلة الأولى بعد ثورة أكتوبر لم تترك وقتا ، ولم تنح فيها المناسبة ، لاعادة النظر في المذهب البلشفي في تقرير المصير ، سواء في تطبيقه بالنسبة لهيكل الامبراطورية القيصرية المتداعي بسرعة ، أو للبلاد الأجنبية شبيهة المستعمرة التي اتصلت بالحكومة السوفيتية الجديدة . وقد اتخذت سياسة الجنسيات ، مثل معظم سياسات النظام الجديد ، صورة البيانات العامة في مبدأ الأمر أكثر منها صورة اجراءات ادارية . فرسوم السلام الذي اصدره المؤتمر الثاني لسوفيات روسيا كلها طالب بالسلام « بدون ضم » ، وحدد الضم بأنه « أي اتحاد بين جنسية صغيرة أو ضعيفة ودولة قوية أو كبيرة بدون الموافقة الصريحة الواضحة والدقيقة من جانب هذه الجنسية » ، في أي وقت أو ظروف قد يحدث فيها مثل هذا الاتحاد . وقد اشير الى تطبيق هذا المبدأ بالنسبة للشعوب الخاصة للامبراطورية القيصرية في فقرة أخرى على أساس « الأقاليم التي ضمتها روسيا الكبرى » (٢) . وكان أول بيان محدد هو « اعلان حقوق شعوب روسيا » الذي صدر في ١٥/٢ نوفمبر ١٩١٧ (٣) ، وأعقبه بعد ذلك بأسابيع قليلة نداء خاص « الى المسلمين الكادحين في روسيا والشرق » (٤) . وقد اعلنت كل هذه الوثائق حق تقرير المصير بلا شرط ولا تحفظ لجميع الشعوب ؛ وقد كتب لينين في ذلك الوقت :

« يقولون أن روسيا ستقسم وستتمزق الى جمهوريات منفصلة ، ولكن ليس لدينا ما يدعونا لأن نخشى من ذلك . فإيا كان عدد الجمهوريات

المستقلة التي ستؤلفها فإن ذلك لا يخيفنا . إن المهم بالنسبة لنا ليس المكان الذي تقع فيه الحدود ، ولكن اتحاد العمال من جميع الأمم سيبقى من أجل الصراع ضد البورجوازية في أية أمة » (١) .

ومن الناحية الأخرى اضاف « اعلان حقوق الشعب الكادح والمستغل » الذي صدر في يناير ١٩١٨ . والذي أقره المؤتمر الثالث لسوفيات روسيا كلها وأصبح جزءا من دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، أن « كل أمم روسيا » لها « الحق في اتخاذ قرار بلا قيد فيما اذا كانت ستشارك في الحكومة الفدرالية والانظمة الفدرالية السوفيتية الأخرى ، وعلى أي أساس تستترك » (٢) ، ودعم هذا في قرار نفس المؤتمر « عن الانظمة الفدرالية في الجمهورية الروسية » (٣) . وهكذا منذ البداية تقرر « الفدرال » وهو لفظ استخدم بدون اعتبار للدقة الدستورية ( باعتباره الصورة الملائمة التي تستطيع بواسطتها الشعوب بمحض حريتها أن تجتمع في اطار واحد مرة أخرى . ولكن كل ذلك كان لا يزال في دائرة الثورة البورجوازية وكان يكفي - ولا يكف شيئا - أن تستخدم مبادئ الديمقراطية البورجوازية للحط من شأن اعمال الديمقراطية البورجوازية .

بيد أن استخدام مبدأ تقرير المصير القومي في اقاليم الامبراطورية الروسية سرعان ما أثار مشاكل محرجة . وكان ستالين وغيره قد تنبأوا من قبل ببعض هذه المشاكل . ففي أبريل ١٩١٧ بدا بوضوح أن ستالين يعترف ، وهو في معرض تأكيد سلامة مطالب حق تقرير المصير البورجوازية ، بأنه لا يمكن أن يثار اعتراض على انفصال القوقاز ، حتى اذا أدى ذلك الى اقامة نظام بورجوازي هناك .

« أنا شخصا لا أوافق على انفصال القوقاز بالنظر الى مستوى النمو العام في القوقاز وفي روسيا وظروف صراع البروليتاريا وما الى ذلك . ولكن اذا طالبت شعوب القوقاز رغم ذلك بالانفصال فمضى ستنفصل طبعاً ولن تجد معارضة من جانبنا » (٤) .

ومع ذلك فإنه في ١٩١٣ كان قد أثار المشكلة الحادة الخاصة بحق الحزب أو واجبه في التدخل في هذا الموقف بالذات :

(١) « لينين - دراسات » XXII من ١٠٠

(٢) «Sobranie Uzakonenii» رقم ١٥ المادة ١١٥

(٣) «S'ezdy Sovetov RSFSR v Postanovleniyakh» (١٩٢٩) ص ١١-١٢

(٤) «ستالين - دراسات» III ص ٥٢-٥٣

(١) وقد دعا المؤتمر الأول لسوفيات روسيا كلها الذي انعقد في يونيو ١٩١٧ ، وكانت به أغلبية من التوريين الاجتماعيين اليساريين ، الحكومة المؤقتة الى اصدار بيان بالاعتراف « بحق تقرير المصير لجميع الأمم الى حد الانفصال » ولكنه اضاف شرطا « الذي يتم بالاتفاق في الجمعية التأسيسية لكل القوميات » . واضاف شرطا مماثلا الى قراره الخاص باستقلال فنلندا ، وقد وجه كولوننتاي النقد للقرارين على السواء باسم البلاشفة .

(٢) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ١ « الطبعة الثانية » المادة ٢

(٣) نفس المرجع رقم ٢ المادة ١٨

(٤) نفس المرجع رقم ٦ ، ملحق ٢

« ان تثار القوقاز قد يجتمعون ، في مجلس الداييت الخاص بهم مثلا ، ويخضعون لنفوذ بكواتهم ورجال دينهم ويقررون اعادة النظام القديم وان يتفصلوا عن الدولة . وطبقا لمعنى البند الخاص بتقرير المصير لهم كل الحق في ذلك . ولكن هل يكون ذلك في مصلحة الفئات الكادحة من الامة التتارية ؟ هل يستطيع الديمقراطيون الاجتماعيون ان يظلوا مكتوفى الايدي بلا مبالاة عندما يتولى البكوات ورجال الدين قيادة الجماهير في حل المشكلة القومية ؟ الا ينبغي على الديمقراطيين الاجتماعيين ان يتدخلوا في الامر للتاثير في ارادة الامة بطريقة محددة ؟ الا يجب ان تقدموا بخطة محددة لحل المشكلة بأفضل طريقة للجماهير التتارية ؟ » (١) .

وصحيح ان ستالين كان يفكر في ١٩١٣ على أساس الدعاية وسياسة الحزب فقط ، في حين كان يفكر في ١٩١٧ على أساس العمل من جانب الدولة ؛ وقد يكون صحيحا انه كان يفكر في ١٩١٣ باعتباره عضوا في امة قوقازية أولا وفي ١٩١٧ باعتباره من أبناء « روسيا الكبرى » فعلا . وصحيح ايضا انه لم يرد في ١٩١٣ صراحة على الأسئلة التي طرحها بالاجاب بل اضاف « ان كل هذه أسئلة يتوقف حلها على الظروف التاريخية المحددة التي تجد فيها كل امة نفسها » . ومع ذلك فقد كان من الواضح ان هذه نقطة من النقاط التي لا تظهر فيها بجلاء حدود المذهب . وكان من الواضح ايضا ، من الطريقة التي صاغ بها ستالين القضية في ١٩١٣ ان ضغط الحزب من اجل « التدخل » في الحالات المشكوك فيها قد يكون قاسيا .

وقد ثارت المشكلة العملية في ديسمبر ١٩١٧ عندما قامت حكومة بروجوازيا اكرانية ، لم تعترض الحكومة السوفيتية على حقها في الانفصال ، واتخذت موقفا عدائيا من بتروجراد واجرت مفاوضات مع بعثة عسكرية فرنسية وايدت كالدين ، الزعيم القوقازي الذي عارض سلطة السوفيت صراحة . وانتهى ستالين على الفور الى ما بدا انه النتيجة المنطقية المقولة :

« ان استخدام تقرير المصير لتأييد تمرد كالدين وتشجيع سياسة تجريد الجيوش الثورية السوفيتية ، كما تفعل السكرتارية العامة الآن ، هو بمثابة سخيرة من تقرير المصير ومن المبادئ الأولية

(١) نفس المرجع II ٣١٢ - ٣١٣ . والتثار القوقازيون هم اراكان الدريجان ، وليس للقيادة الروس في سميتهم لتثار اي اساس سياسي او تاريخي .

لليموقراطية » (١) .

بيد ان هذا الرد الحاسم السريع لم يضع حدا للحرج المذهبي . وفي المؤتمر الثالث لسوفيات روسيا كلها سال مارتوف ، الزعيم المنشفي . لماذا طلب في مفاوضات برست ليتوفسك باستثناءات عامة « في بولندا وكورلاندا وليتوانيا الخ » ، في حين نوقش على اساس ان حق التصويت يجب الا يسمح به الا للعمال فقط « في اكرانيا والقوقاز وفنلندا الخ » ( ولم يكن دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، الذي يتضمن مثل هذا التحديد ، قد وضع بعد ) . وكانت الاجابة التي رد بها بريوبرانسكي هي ان البلاد الاولى لم « تخلع بعد نير الاوتوقراطية » و « لم تبلغ المرحلة الديموقراطية » ، في حين ان « اكرانيا والقوقاز الخ قد مرت بالمرحلة البرلمانية البرجوازية » ؛ و اضاف ستالين « انه لمن السخف ان نطالب بالسلطة للسوفيت في المناطق الغربية في حين ان السوفيات لا وجود لها هناك - في حين ان الثورة الاشتراكية لم تقم فيها بعد » (٢) . وكان هذا هو الرد الوحيد الممكن الذي يتفق مع مذهب الحزب . ولكنه كان ينطوي على افتراض ان الثورة قد انتقلت من المرحلة البرجوازية الى الاشتراكية . وكان من الممكن - بل لابد - من قبول هذا الافتراض صراحة بعد حل الجمعية التأسيسية . لقد كان لابد من اعادة تكيف المذهب البلشفي ليتواءم مع مرحلة الانتقال ، ولم يعد يكفي مجرد تأكيد حق تقرير المصير لكل الامم بصرف النظر عن تكوينها الطبقي او مرحلة نموها .

وكان تقرير ستالين للمؤتمر عن المسألة القومية محاولة أولى لاعادة التكييف هذه . وذهب الى ان الصدامات بين مجلس القوميين ومناطق الحدود « لم تنشأ حول مسائل ذات طابع قومي ، ولكن بالذات حول مسألة السلطة » (٣) . فالحكومات البرجوازية تحاول ببساطة

(١) « Revolyutsiya 1917 Goda » VI (طبعة ليونوف ١٩٢٠) ص ٢٠٦ .

(٢) « Tretü Vserossiiskü S'ezd Sotetov » (١٩١٨) ص ٧٧ . ٨٠ . و ستالين - دراسات IV ص ٣٦ . وكان تريانوفسكي قد سبق مارتوف بإثارة هذه النقطة في الجمعية التأسيسية . (Vserossiiskoe Uchreditel'noe Sobranie, ed. I.S. Malchevsky) ١٩٣٠ ص ١٨ .

(٣) ليس واضحا ماذا كان ستالين يعنيه بالضبط بهذا التمييز : ماذا تنبأه الى نهايته المنطقية سنجده انه يتضمن الاطروحة التساوية العامة بالنقل بين التطلع القومي والسلطة السياسية . ولكن بعد شهور قليلة حاجم ستالين نفسه «الديموقراطيين الاجتماعيين التساويين الانبياء مثل باور وورنر الذين (لم يفهموا) الرابطة التي لا تنقسم بين المسألة القومية ومسألة السلطة» (دراسات IV ص ١٦٥) .

« ان تخفى الصراع مع سلطة الجماهير العاملة وراء ثوب قومي »  
والنتيجة واضحة :

« ان كل هذه النقاط تشير الى ضرورة تفسير مبدأ تقرير المصير كحق ، لا للبورجوازية ، ولكن للجماهير العاملة في أية امة بداتها . ان مبدأ تقرير المصير يجب ان يكون أداة في الصراع من أجل الاشتراكية . رلايد ان يخضع لمبادئ الاشتراكية » (١) .

وكان هذا هو المحك . فعلى اساس هذه الحجة يمكن مساءلة البروليتاريا في اكرانيا وروسيا البيضاء وبلاد البلطيق على ممارسة حق تقرير المصير القومي ضد منافسيها البورجوازيين المحليين . ولم يكن غريبا ان يلجأ ستالين الى مذهب كان يتمتع بشعبية كبيرة في دوائر الحزب في ذلك الوقت وكان يرتبط باسم بوخارين بصفة خاصة (٢) . وفي ديسمبر ١٩١٨ كرر مؤكدا ان « شعار ، كل السلطة للبورجوازية المحلية . بدأ يحل محله شعار الاشتراكية البروليتارية ، كل السلطة للجماهير الكادحة في القوميات المضطهدة » (٣) . وكان هذا الرأي نادرا ما يبدو في الوثائق الرسمية ، وان كان هناك نداء وجه الى الشعب الكاوليني في ١٩٢٠ يتحدث عن « حق تقرير المصير للطبقات الكادحة » (٤) .

وكانت اول محاولة لتطبيق فكرة تقرير المصير للعمال - على التتار والباشكير في ربيع ١٩١٨ - غير ميسرة ولم تكتمل (٥) . فبعد انهيار

(١) انظر المرجع IV - ٢٢٠ سجلات هذا المؤتمر غير كاملة ولا يوجد سوى ملخص له دار فيه .

(٢) وقد ظهر في كتابين مشهورين في تلك الفترة ، الأول ن. بوخارين « البرنامج الشيوعي » ١٩١٨ والثاني : بوخارين وبريبرازنسكي « Azbrilka Kanmunizma » وكان الحد العامل من فكرة بوخارين الخاصة « بتقرير المصير للعمال والفكرة البولندية » تحرير مصحح للامم ، دقيقا وسرعان ما زال .

(٣) ستالين - دراسات IV - ١٧٧

(٤) وكان العضويون يؤيدون حق تقرير المصير ايضا « لاي معنى تقرير المصير الامم ولكن بمعنى تقرير المصير للعمال » . وفي كتابات لينين الأولى - مثل (دراسات ٢٠ ص ٢٤٣) « اننا من ناحيتنا نهمس حق تقرير المصير ، لا للامم ولا للشعوب » . ولكن لبروليتاريا من كل جسيمة ما ينضمون تأييدا لهذا الاتجاه ، ولكن يبدو انه لم يعد قط بعد ذلك الى هذه الصيغة .

(٥) انظر الفصل الحادي عشر (ب)

المانيا في نوفمبر ١٩١٨ طبقت الفكرة تحت اشراف ستالين في اكرانيا ، وهي التي من اجلها كانت الفكرة اصلا ، وفي روسيا البيضاء ، حيث ظلت الى حد كبير غير واقعية . وفي بلاد البلطيق ، حيث قلبت واسا على عقب بعد عام واحد تحت ضغط الاسطول البريطاني الذي كان يعمل لمصلحة الحكومات البورجوازية القومية . وصارت قضية المصير في جميع البلاد غير الروسية على التخوم مرتبطة في تشابك لا ينقسم بقضية الحرب الاهلية . فاذا كان صحيحا ان النظم البلشفية في اكرانيا او روسيا البيضاء او بلاد البلطيق ما كان يمكن ان تقوم قط بدون تدخل مباشر من جانب موسكو . فقد كان صحيحا بنفس القدر ان النظم البورجوازية في هذه البلاد ، التي كسرت ما قبلها اوروبا الغربية بلا مناقشة على ان لها الحق في التحدث باسم الجماهير العاجزة عن التعبير في هذه البلاد ، ما كان يمكن ان تقوم ايضا بدون تأييد الحكومات الاجنبية التي يهمنها تشجيع قيام مراكز مقاومة للاشقة . فما كان يوصف بأنه صراع بين الفلاحين والبروليتاريا وبورجوازيتهما القومية كان في الواقع صراع بين البلاشفة الروس من ناحية والمناهضين للبلاشفة من روس واجانب من ناحية أخرى للسيطرة على الاقليم الذي يتعلق به الامر . ولم يكن مجال الاختيار بين الاستقلال وعدم الاستقلال ، بل بين الاعتماد على موسكو او الاعتماد على الحكومات البورجوازية في العالم الرأسمالي . ولم توضع قط القوى المحلية من الجانبين موضع اختبار ، وما كان يمكن ان توضع . فحتى بالنسبة لهذه القوى المحلية كانت النزعة القومية ايضا خاضعة للقضية الاجتماعية التي تقوم عليها ، فقد كان البورجوازيون والثوريون على السواء يسعون . ذة حصول على حلفاء خارجيين في الصراع دفاعا عن النظام الاجتماعي او لقلبه . ففي كل مكان ، وفي أية صورة اتخذتها المعركة ، كانت القضية الحقيقية هي حياة الثورة او موتها . ولم يكن لينين على استعداد في ذلك الوقت ، اكثر من أي بلشفي آخر - او غير بلشفي ، لمعالجة تقرير المصير القومي كمشكلة مبدأ مجرد او لانتزاعها من اطار الحرب الاهلية .

بيد ان شعار ١٩١٨ الخاص « بتقرير المصير للعمال » لم يطل امده . فأيما كانت فائدته في بعض المناطق القليلة التي لديها طبقة عاملة صناعية من المؤيدين للبلاشفة ، او ممن يحتمل ان يؤيدوهم ، سواء من الروس ( كما هو الحال في اكرانيا ) او من الاهالي ( كما في لتفيا واستونيا ) ، فانه لم يكن صالحا تماما للتطبيق بين الاعداد الضخمة من سكان اوروبا الشرقية وآسيا الذين كانوا يطالبون ايضا بحق تقرير المصير . ان لينين نفسه لم يعدل قط عن السياسة المرونة التي رسمها قرار الحزب منذ ١٩١٢ ، وقد عاد الى هذا القرار عندما حدثت المناقشة الجديدة التالية

٢ - للتغلب على عدم الثقة التي تحسها الجماهير الكادحة في البلاد المضطهدة تجاه البرولتاريا في الدول التي تضطهد هذه البلاد ، من الضروري الغاء كل الامتيازات التي تتمتع بها اية جماعة قومية كانت ، واقامة المساواة الكاملة في الحقوق لجميع الجنسيات ، والاعتراف بحق المستعمرات والامم التي فقدت سيادتها في الانفصال « (١) .  
ثم جاء بعد ذلك ، بانتقال مفاجيء الى حد ما ، بند يقترح خطوة نحو الوحدة النهائية :

٣ - ولتحقيق نفس الهدف يقترح الحزب ، كصورة انتقالية الى الوحدة السكاملة ، اتحادا فدراليا بين الدول على نظام النموذج اسوفيتى « .  
وفي النهاية جاء - لأول مرة في قرارات الحزب بشأن المسألة القومية - ذلك التمييز الاساسى بين المرحلتين التاريخيتين ، البورجوازية والراسمالية :

٤ - وفيما يتعلق بتحديد من يعبر عن ارادة الامة في الانفصال ، يتخذ الحزب الشيوعى الروسى وجهة نظر طبقية تاريخية فبدخل في اعتباره مرحلة النمو التاريخى في الامة التي يتعلق بها الامر : ما اذا كانت تطورت من الاقطاع الى الديمقراطية البورجوازية او من الديمقراطية البورجوازية الى الديمقراطية السوفيتية او البرولتارية .. الخ « .  
وانتهى القرار بفقرة بلا رقم تجمع بين التحذير ضد اتخاذ موقف « امبريالى » من جانب برولتاريا الامم التي تمارس « الاضطهاد » ، والتذكير بالوحدة كهدف نهائى :

« وعلى اى الاحوال فان البرولتاريا في الامم التي تضطهدا مآخري عليها ان تكون شديدة الحرص وتبذل عناية خاصة ببقايا الشعور القومى بين الجماهير الكادحة في الامم المضطهدة او التي لا تتمتع بالسيادة .  
واتباع هذه السياسة هو السبيل الوحيد الذى يجعل فى حيز الامكان تهيئة الظروف لوحدة حقيقية اختيارية بين العناصر القومية المختلفة فى البرولتاريا العالمية ، كما ثبت من تجربة اتحاد عدد من الجمهوريات

(١) وكما أشار ستالين بعد ذلك بعامين لم يشر هذا القرار الى «الشعار الغامض جدا» الخاص بتقرير المصير ووضع بدلا منه الصيغة المحددة «انفصال الدولة» «ستاليندراس» V ص ٤٢-٤٣ . ومع ذلك فقد استمر مصطلح «تقرير المصير» يستخدم رسميا ، فقد جاء مثلا فى المعاهدة بين الاتحاد السوفيتى وبخارى التي عقبت فى ٤ مارس ١٩٢١ (Sobranie Uzakonenü 1921 No. 37 art 595) وفى معاهدة السلم بين الاتحاد السوفيتى واكرانيا وبولندا الموقعة فى ١٨ مارس ١٩٢١ وفى المعاهدة التى عقدت بين جمهوريات القوقاز الثلاث فى ١٢ مارس ١٩٢٢ والتي تكون بمقتضاها فدرال القوقاز .

للمسألة القومية فى المؤتمر الثامن للحزب فى مارس ١٩١٩ ، التي لم فيها وضع برنامج الحزب الجديد . وكان ستالين فى ذلك الوقت غارقا فى الشئون العسكرية فلم يتحدث فى هذا الموضوع ولا غيره من بنود البرنامج . وطالب بوخارين ، مستشهدا بخبث بتقرير ستالين فى المؤتمر الثالث لسوفيات روسيا كلها ، بحق تقرير المصير « للطبقات العاملة من كل جنسية » . وافر بأنه يريد صيغة يمكن ان تستوعب مطالب « الهونتوت والبوشمان والزنوج والهنود » ، ولكنها لا تنطبق على البورجوازية البولندية (١) . وهاجم بياتاكوف مرة أخرى تقرير المصير باعتباره شعارا بورجوازيا « يضم كل القوى المناهضة للثورة » ، وقال : « اننا متى اتحدنا اقتصاديا وبنينا جهازا واحدا ومجلسا اعلى واحدا للاقتصاد القومى ، وجهازا واحدا للسكك الحديدية ومصرفا واحدا الخ ، لن يكون لتقرير المصير هذا قيمة بيضة فاسدة » (٢) . وقام لينين ، بعفرده تقريبا ، يدافع عن سياسة الحزب القديمة . فشعار « حق تقرير المصير للجماهير العاملة » زائف لأنه لا ينطبق الا حيث يوجد فعلا انشقاق بين البرولتاريا والبورجوازية . فى حين ان حق تقرير المصير يجب ان يسمح به لأم لم يحدث فيها الانشقاق بعد - مثل الباشكير وبعض الشعوب المتخلفة الأخرى فى الامبراطورية القيصرية - وسيساعدها ذلك على التعجيل بالانشقاق . ولا بد من منحها لبلد مثل بولندا التي لم يؤلف فيها الشيوعيون بعد أغلبية الطبقة العاملة . وهذا هو السبيل الوحيد الذى تستطيع بواسطته البرولتاريا الروسية أن تخلص من تهمة « الشوفينية الروسية الكبرى مقنعة تحت اسم الشيوعية » (٣) .

ونجح لينين فيما اراد ، وجاءت المواد الخاصة بالمسألة القومية فى برنامج الحزب الذى اقر فى ١٩١٩ اوضح عرض موجز لمذهب الحزب فى الموضوع فى صورته المكتملة . وقررت المادتان الاوليان لأول مرة وحدة المبدأ والسياسة فيما يتصل بالتطبيق على الجنسيات المختلفة فى الامبراطورية الروسية السابقة والتي تضطهدها الدول الامبريالية الأخرى - وهى الحلقة بين السياسة الداخلية والخارجية السوفيتية :

١ - وحجر الزاوية هو سياسة جمع البرولتاريين وشبه البرولتاريين من الجنسيات المختلفة بفرض القيام بصراع ثورى مشترك لقلب سادة الاراضى والبورجوازية .

(١) (1923) « Vos'moi S'ezd RKP(B) » ص ٤٩  
(٢) نفس المرجع ص ٨٠ - ٨١  
(٣) « لينين - دراسات » XXIV ص ١٣٥ - ١٣٩



القومية السوفيتية حول روسيا السوفيتية « (١) . وكانت الفقرة الرابعة البالغة الأهمية هي التي حددت صيغة الانتقال من الديمقراطية البورجوازية إلى البرولتارية . فما دامت البرجوازية القومية تكافح لتحرير نفسها من « الاقطاع » ، فانها المثلثة الشرعية « لارادة الأمة في الانفصال » وتؤديها في ذلك البرولتاريا ، ويمكن ان ينطبق ذلك على التأييد الذي تمنحه البرولتاريا للبرجوازية في أمم أخرى كما في امتهام هي . ولكن عندما يكتمل الصراع ضد الاقطاع « اي الثورة البورجوازية » يصير المسرح مهيا للانتقال « من الديمقراطية البورجوازية إلى الديمقراطية السوفيتية أو البرولتارية » ، وعندئذ تصبح البرولتاريا هي صاحبة الحق الشرعي في تمثيل « ارادة الأمة في الانفصال » ومن الواضح ان هذا الحق لا يمارس في هذه الحالة إلا على هدى مبدأ الوحدة البرولتارية الدولية ومحطيم الحواجز القومية في النظام الاشتراكي . وهكذا امكن التوفيق بين المبادئ المتعارضين ، القومية والدولية ، اللذين يتضعضعهما « البيان الشيوعي » ، في انجاز اول ثورة برولتارية . وبتطبيق هذا المذهب على الثورة الروسية لم يكن هناك أي تناقض في سياسة تبدأ ، مادامت آخر معاقل الفئودالية لا تزال قائمة ، بالاعتراف غير المشروط بحقوق تقرير المصير والانفصال ، ثم بعد ذلك ، عندما تم الانتصار في الحرب الأهلية وبدأت عملية بناء النظام الاشتراكي ، تنتقل إلى مهمة إعادة تجميع الوحدات القومية المبعثرة داخل اطار الاتحاد السوفيتي (٢) .

(١) « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » (١٩٤١) I ص ٢٨٦-٢٨٧ . وكانت الفقرة ترديدا لصدى حجة استخدمها ماركس قبل ذلك بعشرين عاما في حث العمال الانجليز على القيام بواجب تأييد تحرير ايرلندا . وكان لينين قد استخدم نفس الحجة في ١٩١٨ فيما يتصل باكرانيا فاننا نؤيد الاتحاد الوثيق بين عمال جميع البلاد ضد الراسماليين - في بلادهم وفي البلاد الأخرى . ولكن لكي يكون هذا الاتحاد اختياريا فان العامل الروسي الذي لا يحترم ولا يثق في أي وقت من الأوقات في البرجوازية الروسية أو الاكرانية ، يؤيد حق تقرير المصير للاكرانيين ، فهو لا يفرض عليهم صداقة بل يكسبها بمعاملتهم معاملة الكفاء بوصفه حليفا و أخا في الصراع من أجل الاشتراكية » . « لينين - دراساته » XX ص ٥٣٥

(٢) ونحن نجد ما يبدو انه نفس الفرق في الموقف تجاه التطلمات القومية المختلفة عبر منه كاتب بورجوازي قائلا : « في حين مازلنا نستطيع ان نعتبرها ( أي القومية ) في الشرق قوة ايجابية تقدمية معنوية واقتصادية ، نجدتها في أوروبا تنتمي « معنويا » إلى مرحلة من النمو انقضت . فالقومية في أوروبا لا يتأتى إلا باخمار مناهما الأخلاقي » . هانز كون « القومية الامبريالية في الشرق » ( الترجمة الانجليزية ص ٥١ ) . وهذا التمييز بين قارتين في مرحلتين من النمو التاريخي يعبر عن البلاشفة بصورة أدق باعتباره تميزا بين مرحلتين تتبع احداها الأخرى عادة في البلد الواحد .

ولكن تطبيق مثل هذه الخطة النظرية عمليا كان اقل من ذلك بساطة بلا شك ففي النظرية يتوقف مجال الاختيار على اجابة السؤال الخاص بما اذا كان قرار الانفصال - في موقف تاريخي معين - من حق الأمة البورجوازية أو برولتارية الأمة وحدها . وعمليا كانت السياسة تتبعان جنباً إلى جنب . ففي استونيا ولتفيا وليتوانيا تقرر في ١٩١٨ الاعتراف بجمهوريات سوفيتية مستقلة ، وفي ١٩٢٠ اعترف بها جمهوريات بورجوازية مستقلة واعترف بجمهورية سوفيتية في ١٩٢١ . وبصفة عامة كان الاعتراف المبدي بحق تقرير المصير القومي والانفصال يتم بعد ١٩١٧ باخلاص وبلا تحفظ ودون تردد . ولكن حينما كان عمال القومية المنفصلة اقل ، او اضعف ، من ان يبدأوا بعملية الاتحاد والتجمع « او بعبارة أخرى حينما لم توجد علامات تلقائية على بداية المرحلة التالية » ، وحينما كانت الضرورة العسكرية أو الاقتصادية تقتضي التعجيل بهذه العملية . كان من الواضح ان الاغراء كان شديدا لان يتدخل الحزب ، او كمال قن ستالين في ١٩١٣ « لان يتقدم الحزب بخطة محددة » لتعديل الموقف لمصلحة العمال في النهاية . . وكان في وسع الحزب ، بعد ١٩١٧ ، ان ينفذ مثل هذه الخطة مستعينا بسلطة الدولة السوفيتية ، وهذا ما لم يكن يستطيعه وقت ان كتب ستالين ذلك . وقد يكون التدخل في دول البلطيق في شتاء ١٩١٨ - ١٩١٩ راجعا إلى المبالغة الامينة في تقدير حظوظ البلشفية في منطقة كانت فيها حركات العمال قوية دائما . وقد يكون التدخل في اكرانيا في ١٩١٩ وكذلك في ١٩٢٠ اجراء مشروعا للدفاع عن النفس ضد حكومة استعانت فعلا بالتدخل الأجنبي . والتدخل في المناطق المتخلفة في جنوب الفولجا أو في وسط آسيا قد يكون مرجعه حكم ضرورة اقامة نوع ما من النظام . وكان التدخل في جورجيا ١٩٢١ تكلمة لتحول القوقاز كله إلى سوفيت ، ولما كان الحلفاء لا يزالون محتلين القسطنطينية فان الخوف من عودة الحلفاء إلى التدخل في القوقاز عن طريق جورجيا اذا كانت تابعة لهم كان خوفا له ما يبرره وقتها اكثر مما يبدو الآن . ومع ذلك فأيما كانت الأسباب التي تبرر التدخل في كل حالة على حدة ، فانها حدثت على نطاق واسع يدل بوضوح على مدى تأثير مذهب الحزب في تقرير المصير القومي .

ولكن برغم ان سياسة البلاشفة فيما يتعلق بالقوميات لم تكن خالية من تلك الشوائب التطبيقية التي تميز تطبيق النظرية عن النظرية نفسها فاننا مازلنا نستطيع ان نثبتين تقدما ملحوظا عن التطبيق البورجوازي والنظرية البورجوازية على السواء . لقد كان الاعتراف بحق الجنسيات الخاضعة في التحرر السياسي - وهو المضمون الوحيد للنظرية



البورجوازية في تقرير المصير، مصحوبا بالاعتقاد في الرأسمالية وحرية التعامل، وهو ما ينطوي على استمرار بقاء التفاوت الاقتصادي القائم وعلى استغلال الجنسيات الحاكمة الحكومة، أيا كانت الصورة السياسية... وهكذا فإن الرأسمالية البورجوازية كانت عقبة كاداء تحول دون توفير الشروط الضرورية ليكون المذهب تقرير المصير البورجوازي أي معنى عملي. ونتيجة لهذا التناقض، كما جاء في إقرار المؤتمر العاشر للحزب في مارس ١٩٢١، «قد افلس المجتمع البورجوازي تماما للحزب فيما يتصل بحل المشكلة القومية» (١) فالافتراض الذي كانت تقوم عليه النظرية البورجوازية والتطبيق البورجوازي هو أن التحرر السياسي هو الطريق إلى الرفاهة الاقتصادية. وقد ثبت أن هذا الافتراض خطأ. في حين أن النظرية البلشفية والعمل البلشفي قاما على افتراض أن التقدم الاقتصادي هو الطريق إلى التحرر السياسي، وأن المساواة الحقيقية «لا مجرد الرسمية» هي طريق التقدم الاقتصادي بالنسبة للجنسيات الخاضعة سابقا (٢).

وفي مقال كتبه ستالين في مايو ١٩٢١، أي بعد المؤتمر العاشر للحزب بشهرين، عرض السمات الأربع المميزة للموقف الشيوعي بالنسبة للمسألة القومية كما تطور منذ ثورة أكتوبر. والسمة الأولى هي الارتباط الوثيق بين المسألة «القومية» وقضية «الاستعمار»، بحيث أن تحرر شعوب أوروبا ارتبط بتحرر شعوب أفريقيا وآسيا، وكان ذلك دليلا على نمو أهمية الشعوب الشرقية بوصفها العمود الفقري للسياسة السوفيتية في الجنسيات. والثانية هي أن ذلك الشعار «المبهم» عن حق تقرير المصير القومي استبدل بالاعتراف بحق الأمم في الانفصال وتكوين دول مستقلة، وبذلك قضى على الحل النمساوي الموه عن طريق الاستقلال الذاتي الثقافي. والثالثة ربط الاضطهاد القومي بالرأسمالية، فالتحرر منهما سيكون بالضرورة في وقت واحد. «وواضح أن ستالين غير رايه كثيرا في أربع سنوات منذ إبريل ١٩١٧ عندما ربط الاضطهاد

(١) «VKP(B) v Rezolyutsiyakh» (١٩٢١) I ص ٢٨٢

(٢) لأحد المطفين البريطانيين ممن عملوا بالمستعمرات بعض ملاحظات تستحق الاهتمام وإن كان واضحا أنه لا يعرف النظرية والتطبيق البلشفي في هذا المجال: «إن الليبراليين نظروا إلى الحرية باعتبارها مفتاح التقدم الاقتصادي، واعتبروا التقدم الاقتصادي سببا للرفاهة للشعوب المتخلفة وأنه يؤدي تلقائيا إلى الاستقلال. وتعتبر النظرية الاستعمارية الحديثة التقدم الاقتصادي، فطرط، لرفاهة هذه الشعوب وإن رفاهتها شرط للتقدم السياسي، ولكنها تعترف بالحاجة إلى تدخل الدولة لدعم التقدم الاقتصادي. إن الليبراليين أرادوا دعم الرفاهة عن طريق الحرية، والاتجاه الحديث دعم الرفاهة حتى على حساب الحرية» (ج.س. فيرنفال «السياسة والتطبيق في المستعمرات» ١٩٤٨ - ص ٢٨٨).

القومي بالفيودالية أساسا». والسمة الرابعة هي قبول مبدأ «المساواة الحقيقية وليست القانونية فقط» بين الأمم، مع (مساعدة الأمم المتخلفة وتشجيعها على رفع مستواها الثقافي والاقتصادي إلى مستوى الأمم الأكثر تقدما). وختم ستالين مقاله بخمس نقاط أولية لا بد من توافرها لتكون المساواة القومية فعالة:

١ - دراسة الظروف الاقتصادية والحياة الاجتماعية في الأمم والشعوب المختلفة وكذلك ثقافتها.

٢ - تنمية ثقافتها.

٣ - تربيتها السياسية.

٤ - ادماجها تدريجيا وبدون آلام في صور الحياة الاقتصادية العائلا.

٥ - تنظيم التعاون الاقتصادي بين الكادحين في الجنسيات المختلفة والجنسيات المتقدمة» (١).

وصار التأكيد على المساواة «الحقيقية» (بمعنى الاقتصادية) منذ ذلك الوقت هو جوهر مذهب تقرير المصير القومي في الاشتراكية. وكان لينين قد حدد دور تقرير المصير القومي في النظام البورجوازي وفي فترة الانتقال من النظام البورجوازي إلى الاشتراكي. ولكن لم ينشر أحد إلى وضع الأمم في النظام الاشتراكي، باستثناء الفكرة التي جاءت في برنامج الحزب عن «الوحدة الاختيارية بين العناصر القومية المختلفة للبروليتاريا الدولية». ومع ذلك، فحتى إذا كانت الأمم مصيرها أن تزول بزوال الدولة، فستظل هناك مرحلة طويلة ستحتفظ فيها الأمم بالتأكيد بأهميتها (٢). وتبعاً لهذه الفكرة التي تبلورت، أن حق تقرير المصير، الذي ظهر في فترة الثورة البورجوازية في شكل مطلب التحرر، صار في الفترة الاشتراكية مطلباً للمساواة بين كل الجماعات القومية داخل النظام الاشتراكي. فمن وجهة النظر البلشفية كانت النزعة القومية المعاصرة أساساً نتاج عدم المساواة بين الأمم الناشئ عن الاضطهاد والاستغلال الإمبريالي، وفي مثل هذه الظروف لا يمكن أن يتجسد حق تقرير المصير إلا في صورة حق الانفصال. أما في ظل

(١) «ستالين - دراسات» ٧ ص ٥٢-٥٣

(٢) «أن الفروق القومية الدولية بين الشعوب والبلاد... ستظل موجودة هذه طويلة جدا جدا بعد تحقق دكتاتورية البروليتاريا على نطاق عالمي». «لينين - دراسات» XXV ص ٢٢٧

الاشتراكية . عندما تصير المساواة حقيقية - لا مجرد رسمية - بين الناس ، ومن ثم بين الأمم ، سيصبح حق الانفصال بلا معنى ولن يطالب أحد بتطبيقه ، وإن ظل قائما .

ومن ثم فإن مضمون حق تقرير المصير في ظل الاشتراكية يتخذ في جوهره طبيعة المساواة ، وفي تطور المذهب تتكرر المعضلة المألوفة التي يواجهها أولئك الذين حاولوا ، منذ الثورة الفرنسية ، التوفيق بين الحرية والمساواة . فطلب الحرية ينطوي على عدم المساواة ، وتصبح الحرية - بمجرد خروجها من نطاق الرسمية البحتة - وقفا على أولئك الذين يستفيدون من التقسيم غير المتساوي . فقبول حدود على الحرية شرط من شروط المساواة . وتعود قضية حرية الأمم الى الجدل الذي لا نهاية له حول طبيعة الحرية السياسية . فالحرية للامم - مثل حرية الناس - لا يمكن أن تكون مطلقة : فهي تعتمد على الاعتراف الحر بالمطالب الضرورية للمجتمع المعاصر وتقبلها . (١)

### ( ج ) الأجهزة

كان أول عمل للثورة البلشفية فيما يتصل بالمسألة القومية هو تعيين جوزيف فيساريونوفيتش جورجاشفيلي ستالين ( وكان الاسمان لايزالا يستعملان ) قوميسيرا للشعب لشئون الجنسيات . ولم يكن لهذا التعيين سابقة ، وإن كانت الحكومة المؤقتة في آخر بياناتها المتعلقة بالموضوع أشارت الى تكوين « مجلس للشئون القومية يضم ممثلين عن جميع الجنسيات الروسية بغرض اعداد مادة عن المسألة القومية للجمعية التأسيسية » (٢) . ووضح أن البيان قصد به اعلان اتجاه جديد . وقبل ذلك بشهرين كان لينين وصف « المسألتين القومية والزراعية »

(١) نستطيع الاستشهاد مرة أخرى بالكاتب البريطاني الذي اشرنا اليه من قبل فيما يتصل بهذه النقطة أيضا :

« إن البيئة هي التي تغيرت وليس الشعب ، ولو ترك وامره لحاول إعادة البيئة القديمة مرة أخرى . ولكنه اتصل بالعالم الحديث ولا يستطيع أن يتخلص من آثار هذا الاتصال . فليست هناك قوة في الوجود تستطيع ارجاع عقارب الساعة الى الوراء . فلن نستطيع هذه الشعوب أن تحصل على ما تريد الا اذا أرادت ما يجب أن تريده في ظروف العالم الحديث . ومن المشاكل الأساسية في قضية الاستقلال الذاتي أن تغير الشعب بحيث يريد ، أو على الأقل يقبل مختارا تلك الظروف التي نطلبها رفاهة العالم الحديث » (ج-س-فريغال - نفس المرجع - ص ٤٤٢) .

(٢) « Revolyutsiya i Natsional'nyi Vopros: Dokumenty i Materialy »  
بإشراف س.م. ديانشتاين III (١٩٣٠) ص ٦٦

بنتهما « المسألتان الجذريتان بالنسبة لجماعهم البورجوازية الصغيرة من سكان روسيا في الوقت الحاضر » (١) وأشار ستالين فيما بعد الى « السلام والثورة الزراعية والحرية للجنسيات » باعتبارها « العوامل الثلاثة الرئيسية التي جمعت فلاحين من أكثر من عشرين جنسية في روسيا الشاسعة حول العلم الأحمر للبرولتاريا الروسية » (٢) . كما لم تكن أهمية المسألة القومية داخلية بحتة . فقد صار تحرير الشعوب الخاضعة ومنحها حق تقرير المصير القومي من النقاط الرئيسية في السياسة الخارجية السوفيتية .

وكانت قوميسيرية الشعب للجنسيات ( ناركومناس ) هي الإدارة التي طبقت عن طريقها السياسة الجديدة . وكان تنظيمها المبني على البساطة فكلما صارت شئون أية أمة وجنسية من أمم الامبراطورية الروسية حادة من أية ناحية ، أنشأت قوميسيرية الشعب إدارة خاصة لها تحت إشراف عضو من الأمة التي يتعلق بها الأمر لمعالجة هذه الشئون - وهو تنظيم قصد به ، بسذاجة ولاشك ولكن باخلاص كامل - دعم فكرة إدارة الشئون القومية بواسطة الأمة التي يتعلق بها الأمر . وقد وصفت هذه الإدارات الخاصة في مبدأ الأمر بأنها « قوميسيريات

ثم سميت فيما بعد قطاعات . ولكنها منذ مبدأ الأمر كانت جزءا من قوميسيرية الشعب للجنسيات وخاضعة لها . وكانت أول هذه الإدارات هي « القوميسيرية البولندية » التي أنشئت في نوفمبر ١٩١٧ . ووصف وظائفها بأنها « شئون التصفية ، وشئون الجيش ، واللاجئين .. الخ » . وصدر مرسوم بعد ذلك يحظر على الأجهزة اصصدار أوامر أو مراسيم تتصل بالشئون البولندية دون استشارة هذه القوميسيرية (٣) . وظلها مباشرة « قوميسيرية لتوانيا » التي كان من الواضح أن الدافع الى انشائها هو عدد اللاجئين الذين طردوا من لتوانيا أمام الزحف الألماني . وكان من وظائف هذه القوميسيريات فيما يبدو مراقبة نشاط المؤسسات القومية القائمة على أرض روسية . وبذلك وضعت جميع المؤسسات البولندية تحت رقابة القوميسير البولندي ، وطلب الى كل « المؤسسات الاجتماعية والخيرية والدينية وما يماثلها » اللتوانية في موسكو أن تسجل نفسها لدى القوميسير اللتواني ، وضع القوميسير الأرمني اختصاصا على « المؤسسة الأرمنية في موسكو » (٤) . وفي

(١) « ستالين - دراسات » XXI ص ٢٥٤

(٢) « ستالين - دراسات » V ص ١١٢

(٣) ورد المرسوم في « Politika Sovetskoi Vlasti po National'nomu Coprosu »

(٤) ص ٨٦ المادتين ١١٤ و ١١٦ .

(٥) المرجع السابق ص ٨٧ المادة ١١٨

يناير ١٩١٨ انشئت « قوميسيرية مؤقتة للشئون القومية اليهودية » و « قوميسيرية للشئون الإسلامية الداخلية » (١) وعين على رأسهما قوميسير يهودى ومسلم على التوالى . وكانت هذه المراسيم توحى بميل الى تجربة مدخل لا اقليمى « وثقافى » للمسألة القومية . بيد أن مثل هذا المدخل لا يتفق مع المذهب البلشفى الأساسى ، ومنذ ذلك الوقت كانت القوميسيريات والقطاعات تنظم على أساس اقليمى بحت (٢) .

وقد بلغت الخطة اكمل نمو لها فى ١٩١٨ . ففى مارس ١٩١٨ كان انشاء قوميسيريتين لروسيا البيضاء ولتوانيا بمثابة مركز التقاء للروس البيضى والتتوانيين الذين انتقلوا الى روسيا ، كما عمل على دعم المقاومة الوطنية فى الاراضى التى يحتلها الالمان . وادت نفس الدوافع الى انشاء القوميسيريتين الاكرانية والاستونية فى مايو ١٩١٨ . ويسجل احد المنشورات الرسمية التى اصدرتها « قوميسيرية الشعب للجنسيات » أن عملها الرئيسى فى هذه الايام الاولى كان الاتصال بطرق سرية بالحركات الوطنية فى الاقاليم التى استولى عليها الالمان أو الثورة المضادة (٣) . وبعد ذلك طبقت الخطة لبث الولاء للشيوعية بين الشعوب التى يجعلها موقعها الجغرافى ومرحلة نموها صالحة للحكم الذاتى وليس للاستقلال . وسرعان ما صارت « قوميسيرية الشعب للجنسيات » تضم قوميسيرات أو قطاعات للتار - الباشكير ، والكازاك ، وسكان جبال القوقاز ، ومسلمى اذربيجان ، والمان الفولجا ، وقوميات اخرى اصغر . فقد انشئت قوميسيريات حتى للتشيكوسلوفاكيين واليوغوسلافيين للنظر فى شئون العديد من التشيكيين والسكوفاكين وسلافيى الجنوب الموجودين

(١) « قوميسير شئون المسلمين فى داخل روسيا » : ومن الملاحظ بوضوح انه كانت هناك رغبة فى عدم تحمل مسؤولية المسلمين فى العالم عموما . والرسومان مسجلان فى « Sobranie Uzakonenü 1917-1918 » رقم ١٧ المادتين ٢٤٣ و ٢٥٢ .

(٢) اخذت قوميسيرية المسلمين فى ١٩٢٠ بعد انشاء قوميسيريات منفصلة لمعظم الجنسيات الاسلامية . واستمرت القوميسيرية اليهودية بعد اعادة تسميتها « بالقطاع اليهودى » فى ١٩٢٠ واصدرت بيانات عن الشئون اليهودية بصفة عامة ، بلاشتراك احيانا مع القطاع اليهودى فى الحزب الشيوعى الروسى : ويوجد بعض هذه البيانات فى « Politika Sovetskoi po National' nomu Voprosu » ٣٥-٣٦

(٣) « Politika Sovetskoi Rocasti » (١٩٢٠) ص ٣٥-٣٦ . وكانت قوميسيرية الجنسيات من صيف ١٩٢٠ تعمل على اصدار مقالات صحفية ومنشورات وتدابير باللغات المحلية ضد الغزاة البولنديين وتوضح لماذا يجب الحرس الابيض اليهودية المادية والمنوية على الامم الصغيرة قبل غيرها . « Politika Sovetskoi Vlasti po National' nomu Voprosu » (١٩٢٠) ص ١٤٦ - ١٤٧ مادة ١٨٠ و ص ١٤٨ مادة ١٨٤

فى ارض سوفيتية (١) .

وهكذا بدت « قوميسيرية الشعب لشئون الجنسيات » من الخارج كمجموعة من القوميسيريات أو القطاعات القومية كل منها تحت اشراف رئيس من جنسها (٢) . وكانت الظواهر توحى بأن هؤلاء الرؤساء كانوا بمثابة سفراء يدافع كل منهم عن مطالب جنسيته فى موسكو ، وقد استخدمت فعلا كلمة « التماس » فى قرار صدرته اللجنة التنفيذية المركزية فى ١٩١٩ وصفا لطلب تقدم به قوميسير شئون كازاك (٣) . ولكن الظواهر كانت خادعة . فهذه المراكز ، التى كان شغلها من العسر جدا (٤) ، كان يتولاها فى الغالب بلاششفة راسخون وولاؤهم للحزب أقوى من ارتباطاتهم القومية ، وبهمهم - وهم مقيمون فى المركز الرئيسى فى موسكو - تنفيذ سياسة المركز فى المناطق القومية أكثر من العمل على التقدم بمطالب قومية محرجة الى مركز الرئاسة . وقد كتب بستكوفسكى نائب ستالين فى قوميسيرية الشعب شهادة صريحة بأن العاملين فى هذه القوميسيرية على اختلاف دجاتهم كانت تسود بينهم روح « دولية » فى معالجة المسائل القومية :

« كان العاملون فى قوميسيرية الشعب للجنسيات يتألفون من عناصر غير روسية ولكنها اتخذت الطابع الروسى ووضعت النزعة الدولية

(١) توجد مراجع المراسيم التى انشئت بقتضاها قوميسيريات وأقسام اخرى فى المرجع السابق . وقد أنشئ داخل الحزب الشيوعى الروسى تنظيم مقابل من « القطاعات القومية » لكل منها « مكتب مركزى » ملحق بالسكرتارية : قطاع تشيكوسلوفاكى والماني ويوغوسلافى وعتقارى وبولندى ولتوانى واستونى ولتفاني ويهودى ومارى ، وكذلك وجد قطاع للشعوب التى تتحدث اللغة التركية منذ ١٩٢٠ « Izvestiya Tsentral' nogo Komiteta Rossijskoi Kommunisticheskoi Partii (Bol'shevikov) » رقم ٢٨ فى ٥ مارس ١٩٢١ ص ١٧-٢٣

(٢) توجد قائمة بشماني عشرة قوميسيرية مع أسماء رؤسائها فى « Zhizn' National' nostei » رقم ١ فى ١٩١٨/١١/٩ ويبدو أن بعض القوميسيريات والأقسام الاخرى التى تمثل الجنسيات الأكثر تخلفا كان لها رؤساء من الروس ، والغرض أن ذلك راحم الى عدم وجود أى مرشح مناسب من نفس الجنسية .

(٣) « Politika Sovetskoi Vlasti po National' nomu Voprosu » (١٩٢٠) ص ٤٢ مادة ٦٣

(٤) وقد كتب أحد كبار موظفى قوميسيرية الجنسيات بعد ذلك يستثنى والى انذكر تنظيم قوميسيرية المسلمين والى أى مدى كان صعبا الحصول على بلاشفة مناسبين لشئون رئاستها . اننا لم ننجح فى تنظيم قوميسيرية عامة للمسلمين الا أثناء انعقاد الجمعية التأسيسية عندما جاء المنفويون البلاشفة لحضورها . وقد واجهنا نفس الصعوبة فى تنظيم قوميسيرية روسيا البيضاء وكذلك القوميسيرية اليهودية حيث كانت جميع الاحزاب الاشتراكية الموجودة وقتذاك ضد « Zhizn' National' nostei » رقم ٤٢ (٥٠) ٢ نوفمبر ١٩١٩

المجردة في مواجهة الحاجات الحقيقية لنمو الجنسيات المضطهدة . وكانت هذه السياسة تدعم عملا تقليد الترويس القديم وتشكل خطرا خاصا في ظروف الحرب الأهلية » (١)

وتبع لما يقول بستكوفسكى ان ستالين كان المؤيد الوحيد لسياسة لينين في قوميسيرية الشعب للجنسيات وكثيرا ما هزم في التصويت امام زملائه ، الذين كانوا « يساريين » ومن أنصار « النزعة العالمية المجردة » التي تدعو اليها الهرطقة البولندية (٢) . وفي ربيع ١٩١٨ عهدت اللجنة المركزية للحزب الى ستالين بمهمة فرض جمهورية « تنارية - باشكيرية » على زملائه في قوميسيرية الجنسيات الذين قابلوا هذا العمل بالشك في سلامته ، وعلى التتاريين والباشكيريين انفسهم الذين كانوا مترددين في قبول قيام هذه الجمهورية (٣) . واذا كانت قوميسيرية الجنسيات قد بدت لبعض هذه الجنسيات اداة غير كافية للدفاع عن مصالحها وحقوقها ، فقد بدا للكثيرين من البلاشفة القدامى انها تقوم ، بايحاء لينين وتوجيه ستالين ، بتنفيذ سياسة رجعية تؤدي الى خلق جنسيات واثارة المشاعر القومية حيثما لا توجد .

وعندما بدا النظام الجديد يثبت اقدامه واتخذت المسألة القومية طابع الطوارئ الملحة تحت وقع الحرب الأهلية ، اتسع نطاق وظائف اجهزة قوميسيرية الجنسيات . وفي نوفمبر ١٩١٨ اصدرت اول عدد من صحيفة اسبوعية « زيزن ناتسيونالنوستى » ( حياة الجنسيات ) خصصت لشرح سياسة القوميسيرية (٤) . وبعد بذلك بشهر بدات خطة الحاق قطاعات من جهازها باجهزة الاقاليم المتمتعة بالاستقلال الذاتي . ولم يكن لهذه القطاعات المحلية وضع دستوري ، ولعلها كانت اقرب الى وضع سفارة الدولة المسيطرة في بلد مستقل ذي سيادة اسميا وان كان تابعا فعلا . بيد ان تحديد وظائفها في المرسوم الصادر بانشائها كان اول محاولة لوضع اطار منظم لجال عمل قوميسيرية الشعب للجنسيات . وقد كانت وظائف هذه القطاعات المحلية هي :

(١) جات في ل. تروتسكى «ستالين» (نيويورك ١٩٤٦) ص ٢٥٧ .

(٢) نفس المرجع ص ٢٥٧ . وما يستحق الذكر انه حتى يونية ١٩١٩ ظهرت مقالة في الصحيفة الرسمية لقوميسيرية العنسية باسماء بستكوفسكى يشيد فيها باراء روزا لكسمبورج في المسألة القومية دون أية اشارة الى ان لينين هاجمها عدة مرات طوال السنوات العشر السابقة . ( Zhizn National' nostei ) رقم ٢٢ (٣٠) ١٥ يونية ١٩١٩ .

(٣) انظر الفصل العاشر عشر (ب) .

(٤) ظنت صحيفة « Zhizn' National' nostei » تصدر من قوميسيرية الجنسيات بانتظام متناقص حتى فبراير ١٩٢٢ . ثم غيبت شكلها وصارت دورية مستقلة وظلت تصدر متقطعة حتى يناير ١٩٢٤ .

(١) تنفيذ مبادئ السلطة السوفيتية في وسط الامم التي تتعلق بها الامر وبلغاتها .

(ب) تنفيذ جميع قرارات قوميسيرية الشعب للجنسيات .

(ج) اتخاذ كل الاجراءات لرفع المستوى الثقافي ومستوى الوعي الطبقي لدى الجماهير العاملة في الامم التي تسكن الاقاليم التي تتعلق بها الامر .

(د) الصراع ضد الثورة المضادة في تعبيراتها القومية « الصراع ضد الحكومات البورجوازية القومية ... الخ » (١)

اي ان قوميسيرية الشعب كانت ، كما جاء في عبارة مرسوم سابق ، « مركزا للافكار من اجل العمل الاشتراكي » (٢) . بيد ان اشاع الاذكار كان يتم اساسا من المركز الى القطاعات المحلية لا العكس .

وادت هزيمة كولشاك وديكين واستعادة الاقاليم التي كانت مفقودة وانشاء عدد كبير من الجمهوريات والمناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتي داخل الاتحاد السوفيتي ، الى ما وصف رسميا في مايو ١٩٢٠ بأنه « اعادة تنظيم قوميسيرية الشعب للجنسيات » (٣) . وكان الغرض من الاصلاح هو منح الجنسيات ، على الورق على الاقل ، قدرا اكبر من الرقابة على الجهاز المركزي . فصار لكل جنسية ان تنتخب ، عن طريق مجلس سوفياتها القومي ، ممثلين « لمجلس الجنسيات » الذي يرأسه قوميسير الشعب للجنسيات ، وهذا المجلس هو الذي يتولى ادارة قوميسيرية الشعب للجنسيات وبذلك اصبح ، على حد قول الصحيفة الرسمية للقوميسيرية ، « نوعا من برلمان الجنسيات » (٤) . وبالإضافة الى « القطاعات » القومية في قوميسيرية الجنسيات - ولم تعد هذه القطاعات تسمى قوميسيريات - انشئ قطاع واحد « للاقلية القومية » لرعاية شئون الجماعات التي ليست كبيرة العدد او ليست متماسكة الى حد يكفي لتكون لها اقاليم خاصة بها - مثل الفنلنديين والبولنديين

« Politika Sovetskoi Vlasti po National' nomu Voprosu » (١)

(١٩٢٠) ص ١٤٥ مادة ١٧٥

(٢) نفس المرجع ص ٨٢ مادة ١٠٨

(٣) « Sobranie Zakonov 1920 » رقم ٤٥ المادة ٢٠٢ . كما يوجد المرسوم ايضا مع بتدين من « التعليمات » من قوميسيرية الجنسيات بنسخة في « Politika Sovetskoi Vlasti po National' nomu Voprosu » (١٩٢٠) ص ١٤٧ - ١٤٨ الملاحق ١٨١

١٨٢ ، ١٨٢

(٤) « Zhizn' National' nostei » رقم ١٥ (٧١) ٢٢ مايو ١٩٢٠ . ولعل القانون الاساسي لقوميسيرية الجنسيات الذي وضع في ١٩٢١ رقم ١٥ (٧١) ٢٢ مايو ١٩٢٠ .

« Konstitutsii i Konstitutsionnye Akty RSFSR, 1918-1937 » (١٩٤٠) ص ١٠٦ - ١٠٨ وصله مجلة الكرغستان

ا جهاز تشيلى استشارى ملحق بقوميسيرية الجنسيات .

والصينيين والكوريين الخ . وكما هو الحال في معظم الترتيبات الدستورية في ذلك الوقت ، كان تقسيم السلطة مبهما وغير محدد . فمن ناحية كانت الجنسيات تحس بأنها أصبحت على صلة مباشرة بالمركز ، ومن ناحية أخرى وجدت أن هذه الصلة قد أصبحت محدودة بطريق واحد (١) . وأخيرا عندما أقرت في خريف ١٩٢٠ سياسة تحديد علاقات الاتحاد السوفيتي بالجمهوريات السوفيتية المتراصة على أساس معاهدات ، اكتسبت قومية الشعب للجنسيات حق إبقاء ممثلها « في الجمهوريات الصديقة التي لم تدخل في تكوين الفدرال على أساس اتفاقات تتم بين اللجنة المركزية التنفيذية وهذه الجمهوريات » (٢) . وقد منح هذا الإجراء الدستوري الجديد قومية الجنسيات مكانا فيما يعتبر نظريا ميدان العلاقات الخارجية . ولكن في ذلك الوقت كان الحد الفاصل بين الجمهوريات القومية المتمتعة بالاستقلال الذاتي داخل الاتحاد السوفيتي والجمهوريات القومية المستقلة المرتبطة بتحالف معه قد أصبح باهتا .

وقد جاء أول قانون أساسي لقومية الجنسيات ، الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس القوميسريين في يناير ١٩٢١ (٣) محددا لوظائفها على أسس ثابتة :

١ - ضمان التعايش السلمي والتعاون الأخوي بين جميع الجنسيات والقبائل في الاتحاد السوفيتي وكذلك الجمهوريات السوفيتية الصديقة .

(ب) المعاونة في تنميتها ماديا ومعنويا فيما يتصل بخصائص طريقة منها الخاصة في الحياة وثقافتها وظروفها الاقتصادية .

(ج) مراقبة تطبيق السياسة السوفيتية فيما يتصل بالجنسيات .

وقد ظلت الوظائف السياسية لقومية الجنسيات - أي تكييف وضع الجمهوريات والمناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتي داخل بناء الاتحاد السوفيتي ومواءمة الجمهوريات المستقلة لهذا البناء - أهم جزء

١ - وقد تحد ذلك صراحة المرسوم آخر في ٤ نوفمبر ١٩٢٠ اشترط أيضا أن الأشخاص الذين تألف منهم الهيئات التنفيذية تقرهم اللجنة التنفيذية المركزية «Sobranie Uzhoneni i 1920» رقم ٨٧ المادة ٤٢٨ . وحتى ذلك الوقت كان لبعض الجنسيات ممثلين خاصين ملحقين باللجنة التنفيذية المركزية . وقد سحب هؤلاء الممثلون أو تحولوا إلى قومية الشعب .

٢ - نفس المرجع رقم ٩٩ مادة ٥٢٩ .

(٣) «Knositutula i Konstitutsionnye Akty RSFSR 1918-1937» ١٠٨ - ١٠٦ ص ١١١٠

من مهمتها وأدائها . أما مدى اتساع نشاطها وتنوعه فيمكن تبينه من المراسيم العديدة التي أصدرتها ومن أعمدة صحيفتها الرسمية . فكان من بينها موضوعات تفصيلية مثل إصدار تعليمات لسوفيات المراكز والفري في تشوقاش بتنظيم اجتماعات للسكان لتعريفهم الصحف والنشرات والبيانات ، وبأنشاء « مكتب لتلقي الشكاوى باللغة التشوفاشية » (١) . وكان هناك أصرار دائم على التعليم والدعاية ونشجيع الأدب الوطني . وفي ١٩٢٠ أضيفت إلى قائمة وظائفها أعداد كادرات جديدة من العمال السوفيتيين . من المجموعة القومية التي تعلق بها الأمر (٢) . وأخيرا عهد إلى قومية الجنسيات ، بقضى قانون مايو ١٩٢١ الأساسي ، بالإشراف على « جمعية نوايات الشرق » و « الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق » (٣) الجديدة و « معهد بتروجراد للغات الشرقية الحية » - وهي علامة على الأهمية التي صارت الشعوب الشرقية تحتلها منذ ١٩٢٠ في السياسة القومية السوفيتية .

ولم يمض وقت طويل حتى انتقل الاهتمام من السياسة إلى التعمير الثقافي والاقتصادي . ومنذ أبريل ١٩٢٠ قلل أحد الكتاب في الصحيفة الرسمية لقومية الجنسيات أنه « عندما يثار موضوع الشرق أو الجمهوريات الشرقية أو الجمهوريات عموما - ينظر إليه أولا بمنظار الاقتصاد ، فتركستان تعنى قطر وليغون . . الخ . وكيرجيزيا تعنى الصوف والماشية ، وباشكيريا تعنى الأخشاب والجلود والماشية » (٤) . وفي العام التالي أدى مولد « السياسة الاقتصادية الجديدة » والمناقشات الأولى للتخطيط الإقليمي إلى جعل المسائل الاقتصادية هي القضية الأولى في السياسة السوفيتية كلها . وقد اجتاحت المعاة الحظرة التي حدثت في شتاء ١٩٢١ - ١٩٢٢ أقاليم بعض الجمهوريات والمناطق الشرقية في الاتحاد السوفيتي بأقصى ما يكون . وعندما صعد قانون أساسي منقح لقومية الجنسيات في صيف ١٩٢٢ أضيفت له جديد إلى تحديد وظائفها (٥) :

« ضمان الظروف الملائمة لتنمية الموارد الإنتاجية من الوحدات

(١) «Politika Sovetskoi Vlasti po Nacional'nomu Voprosu» ١٩٢٠ ص ١٣٠ المادتين ١٦٢ و ١٦٣

(٢) نفس المرجع ص ١٤٩ المادة ١٨٦

(٣) بعد إلغاء قومية الجنسيات وصفت هذه الجامعة تحت اسم الكونسول «Zhizn Natsional'nostelz» العدد ١١ (١٨) ١٨ أبريل ١٩٢٠

(٤) «Politika Sovetskoi Vlasti po Nacional'nomu Voprosu»

(٥) ١٩٤٠ ص ١٢٤-١٢٨

الاقليمية القومية والدفاع من مصالحها الاقتصادية في البناء الاقتصادي الجديد .

وقد نظمت قوميسرية الجنسيات في فترتها الأخيرة ، لا إلى قطاعات قومية فحسب ، بل إلى ادارات للزراعة والعمل والتربية والجيش والصحافة والغابات والضمان الاجتماعي . الخ (١) . ومن الخطأ تماما القول بأن السياسة السوفيتية في الجنسيات كانت تعمل اساسا في المجال الثقافي . فالحقوق القومية التي كان ينطوي عليها المفهوم السوفيتي في الاستقلال الذاتي القومي كانت تطبق ايضا في كل من المسائل السياسية والاقتصادية . واذا كانت قوميسرية الجنسيات قد بدأت في أي وقت بذاته مهتمة بهذا الجانب أو ذاك من الاستقلال الذاتي القومي أكثر من غيره ، فإن ذلك مرجعه ببساطة هو أن السياسة السوفيتية ككل كانت موجهة بصفة خاصة إلى هذا الجانب في ذلك الوقت .

ومن الناحية الأخرى كان لابد ، مع التحسن في تنظيم الجهاز الإداري السوفيتي ، أن تصير القوميسرية ، التي ليست لها وظائف إدارية مباشرة خاصة بها تعمل عن طريق القوميسريات الأخرى ، في وضع قلق غير عادي . وكان هناك من ينتقدونها منذ أمد طويل . فبعد سنة شهر من مرسوم مايو ١٩٢٠ بإنشاء « مجلس الجنسيات » لم يكن المجلس « قد تولى وظائفه بشكل كامل » بسبب « ظروف خارج نطاق سيطرة قوميسرية الشعب للجنسيات » (٢) . وفي ديسمبر ١٩٢٠ ، في المؤتمر الأول ( والوحيد ) لجنسيات روسيا كلها ، عرض القائم بعمل القوميسر صورة كئيبة لموقف قوميسرية الشعب للجنسيات بسبب نقص الموظفين وتغيب رؤسائها باستمرار ، ومنهم ستالين ، في مهام خاصة وتجنيد عمالها المحليين في خدمات الحرب ، وتساءل عما إذا لم يكن من الأفضل اغلاقها كلية . (٣) ولم يكن من اليسير الجزم بما إذا كانت الجنسيات تعتبر قوميسرية الشعب للجنسيات مدافعة عنها وحامية لها أم تعتبرها مجرد أداة للسلطة المركزية تعمل على تنظيم حقوقها وتحديدتها .

بالإضافة إلى أنه عندما انتقل مركز الاهتمام في السياسة السوفيتية ، كما انعكس في إجراءات تنفيذ هذه السياسة بواسطة

قوميسرية الشعب للجنسيات ، من الميدان الثقافي إلى السياسي إلى الاقتصادي ، زادت بالضرورة مناسبات الاحتكاك بين قوميسرية الشعب للجنسيات والأجهزة السوفيتية الأخرى . إن عدد المراسم والقرارات الأولى المنظمة للعلاقة بين قوميسرية الشعب للجنسيات وقوميسرية الشعب للتربية يوحى بصعوبة تحقيق التعاون والتنسيق حتى في هذا المجال الضيق (١) . وليست هناك شواهد كافية على ما كان يحدث في الفترات المتأخرة ، ولكن مما لا ريب فيه أن التوفيق بين مطالب قوميسرية الجنسيات ومطالب الأجهزة السياسية والاقتصادية الكبرى كان أصعب . وقد كانت العلاقات بين الأجهزة المحلية للقوميسريات المختلفة في الأقاليم والسوفيات المحلية وإجائها التنفيذية كانت مصدرا دائما للمصاعب في السنوات الأولى للنظام السوفيتي ، ويغلب أن القطاعات المحلية لقوميسرية الجنسيات لم تكن استثناء من هذه القاعدة . وقد أدى الاحتكاك بين ممثلي قوميسرية الشؤون الخارجية وقوميسرية الجنسيات في الجمهوريات المستقلة إلى إصدار مرسوم في ٨ يونيو ١٩٢٢ بتعيين ممثلي القوميسرية الثانية « مستشارين » في البعثات الدبلوماسية (٢) . وهناك ما يوحى باحتكاك من نوع آخر في الأمر الذي أصدره مجلس القوميسريين إلى سلطات الأسكان في موسكو بأن « تحجز لقوميسرية الجنسيات . بأولوية الطوارئ المحلية ، أماكن لجميع وفودها » (٣) . وأعطى القانون الأساسي المنقح في ١٩٢٢ قوميسرية الجنسيات الحق في « تأليف لجان فدرالية لشؤون قوميسريات أي شعب بذاتها » غرضها « التنسيق بين نشاط قوميسريات الشعب المركزية والعمل في الجمهوريات والمناطق المتمتعة باستقلال ذاتي » - وهو تدخل ، مهما كان مبرره من وجهة نظر الجنسيات المختلفة ، لا يحتمل أن ترحب به القوميسريات التي تتعلق بها الأمر (٤) . وبصفة خاصة كانت الأهمية القصوى التي صارت تعلق على السياسة الاقتصادية والتطورات الأولى لتخطيط تشجيع وجهة النظر التي تذهب إلى أنه يمكن تحقيق اللامركزية في السلطة بصورة أفضل عن طريق العمل على أساس مناطق اقتصادية منها عن طريق العمل على أساس مناطق قومية . وبصفة عامة ، بدأت

- (١) «Politika Sovetskoi Vlasti po Nacional'nomu Voprosu» ١٩٢٠ من ١٥٣ - ١٦٦ المواد ١٩٤ - ٢٠٤
- (٢) «Sobranie Uzkoneni 1922» رقم ٤٠ المادة ١٧٤
- (٣) «Politika Sovetskoi Vlasti po Natsional'nomu Voprosu» ١٩٢٠ من ١٥٠ المادة ١٨٩
- (٤) «Konstitutsii i Konstitutsionnye Akty RSFSR 1918-1937» ١٩٣٠ من ١٣٦

- (١) القائمة مأخوذة من «Sovetoke Gosudarstvennoe Pravo» بإشراف
- (٢) «Zhizn Natsional'nostei» وهو مرجع مدرسي موقوف به .
- (٣) نفس المرجع رقم ٤٢ (٩٨) ٢١ ديسمبر ١٩٢٠ ورقم ١ (٩٩) ١٣ يناير ١٩٢١

مشكلة الجنسيات ، مع استقرار النظام السياسى ، تفقد حدتها الأولى وأهميتها . وبدأت تظهر عيوب وجود قومية خاصة للجنسيات ويبدو أكثر من مزاياها . وعندما تكون الاتحاد السوفيتى فى النصف الأول من عام ١٩٢٣ جاء مجلس للجنسيات فى الدستور الجديد بوصفه المجلس الثانى بالنسبة للجنة التنفيذية المركزية لروسيا كلها ، وفى اليوم التالى لوضع الدستور الجديد موضع التنفيذ الفيت قومية الشعب للجنسيات (١) .

وعندما ننظر الى الوراء نجد أن قومية الشعب للجنسيات كانت أداة جيدة لكسب تأييد الجنسيات غير الروسية لسياسات التعاون مع موسكو والاتحاد معها مع الوقت ، ولتنفيذ هذه السياسات بأفضل طريقة ترضى الجنسيات المختلفة ، أو على الأقل لا تزعجها بدون ضرورة . وبهذا المعنى ضمنت احترام حقوق الجماعات غير الروسية التى ظلت داخل النظام السوفيتى ، وشجعت لغاتها وثقافتها وتنمية خططها التربوية ، وفى المسائل الاقتصادية أتاحت وسيلة لإعلان وجهة نظرها وكانت بصفة عامة تقوم بدور الحامية لمصالحها . ولكن مع مرور الوقت تبد كل اتجاه نحو اعتبار الوظيفة الرئيسية لقطاعات قومية الجنسيات هى « الدفاع قضائيا عن الحقوق القانونية للجنسيات المثلة فيها » (٢) . فأيا كانت النية الأصلية فيها فإن طابعها الجوهري بوصفها جهازا من أجهزة الحكومة المركزية جعلها أساسا أداة تركيز ، ومن هذه الناحية ليس من المبالغة ربطها ، لا بتطور الهيكل الدستوري السوفيتى ككل فحسب ، بل كذلك بشخصية وآراء القوميسر الوحيد الذى تولاها والذى ظهر أنه من انصار المركزية بقوة . مهما كان ولاؤه لسياسة لينين القومية عظيما . لقد كانت أداة للمحافظة على نقطة التقاء فى الأوقات المضطربة بين الأجزاء المتناثرة من الامبراطورية الروسية السابقة واستعادتها كلها تقريبا ، عندما انتهت الاضطرابات ، الى حظيرة الاتحاد السوفيتى . لقد كانت عندئذ ، كما جاء فى مرسوم الغائها ، قد « اكملت رسالتها الأساسية من التمهيد لتكوين الجمهوريات والمناطق القومية وتوحيدها فى اتحاد من الجمهوريات » ، ولم يعد لبقائها منطقيا مبرر .

(١) «Sobranie Uzakonenü 1923» رقم ٦٦ المادة ٦٣٩ . وقد أصدرت المرسوم اللجنة المركزية التنفيذية للاتحاد السوفيتى ، وليست اللجنة التنفيذية المركزية الجديدة لروسيا كلها .

(٢) «Politika Sovetskoi Vlasti po Natsional'nomu Voprosu» ١٩٢٠ ص ١٤٨ المادة ١٨ .

## الفصل الحادى عشر

### تقرير المصير فى التطبيق

#### ( ١ ) اقاليم الحدود الغربية

كانت الأجزاء الوحيدة من الامبراطورية القيصرية التى طالبت بالاستقلال القومى الكامل عقب ثورة فبراير مباشرة هى بولندا وفنلندا . وكانت فى كل من هذين البلدين طائفة حاكمة وطنية نامية وكبيرة العدد - فى بولندا ، طبقة أصحاب الضياع والقيوداليين ، وفى فنلندا طبقة التجار والبورجوازيين - وقادت هاتان الطبقتان الحركة القومية واستطاعت ادارة شؤون الأمة . وكان المطلب فى البلدين على السواء قبل ١٩١٧ هو الاستقلال الذاتى القومى وليس الاستقلال القومى . وكان هذا التحديد يرجع بعضه الى عدم الاقتناع بتحقيق المطلب الثانى عمليا ، وبعضه ربما الى الخوف من الثورة الاجتماعية التى قد يشهدها الاستقلال الكامل . وكان لثنين قد شخص السبب الثانى قبل ذلك بضع سنوات :

«هناك أمتان فى روسيا بلغتا أكبر درجة من الثقافة ومن الاختلاف ، بمقتضى سلسلة كاملة من الظروف التاريخية والاجتماعية ، عن بقية الشعوب الروسية وتستطيعان بسهولة ، وبصورة طبيعية ، ممارسة حق الانفصال . وقد دلت تجربة ثورة ١٩٠٥ على أنه حتى فى هاتين الامتين ترفض الطبقات الحاكمة ، أصحاب الضياع والبورجوازية ، الكفاح الثورى من أجل الحرية وتحاول التقرب من الطبقات الحاكمة فى روسيا ومن الملكية القيصرية «خونا» من البرولتاريا الثورية فى

ولكن بمجرد ان اندلعت الثورة في روسيا نفسها اختفت هذه المخاوف ونما مطلب الاستقلال القومى بسرعة . بيد ان رد فعل الحكومة المؤقتة لم يكن واحدا تجاه الحالتين . فقد كانت بولندا في ذلك الوقت تحت الاحتلال الالماني باكملها ، وكانت « دول الوسط » تعرض فعلا للاستقلال على حكومة بولندية العوبة في يدها . ولم يكن في وسع الحكومة الروسية المؤقتة ان تفعل اقل من ذلك ، وكانت في مركز يسمح لها بان تعد دون اى التزام بالتنفيذ المباشر . فاصدرت بيانا تتعهد فيه بالاعتراف باستقلال بولندا ، وان كان البيان لم يوضع ، كما اعترف بعد ذلك ميليكوف وزير الخارجية الروسى الحريص ، في « عبارة قانونية دقيقة » واحتفظ بحق الجمعية التأسيسية الروسية المقبلة « في الموافقة على تعديل الاقاليم الروسية الذى لا بد ان يحدث لتكوين بولندا الحرة » (٢) . اما فيما يتعلق بفنلندا ، التى كانت لا تزال خارج نطاق العمليات الحربية ، فان الحكومة المؤقتة التجأت الى المراوغة ، وقد وجه اليها البلاشفة النقد أكثر من مرة على موقفها المتردد (٣) .

وبعد ثورة اكتوبر قبلت الحكومة السوفيتية استقلال بولندا بلا قيد ولا شرط ، ورئى ان الامر يتطلب اتخاذ اجراءات رسمية لتوثيق هذا القبول ، وان كان هناك مرسوم صدر بعد ذلك بعشرة شهور بالغاء قائمة طويلة من الاتفاقات مع المانيا والنمسا ، بما فيها اتفاقات خاصة بمسائل مثل حقوق التاليف وتسليم المجرمين والاعتراف المتبادل بالشهادات القنصلية والتفتيش الصحى ، وتضمن ايضا البند التالى :

(١) «لينين - دراسات» XVI ص ٥٠٨ . وكان مؤتمر براغ في ١٩١٢ قد أصدر قرارا «بإلزام الكمل مع الحزب الديموقراطى الفنلندى» فى الصراع المشترك من أجل قلب «القيصرية وحرية الشعبين الروسى والفنلندى» ولم يشر موضوع تقرير المصير أو الاستقلال «VKP (B) v Rezolyutsiyakh» ١٩٤ I ص ١٩١ .

(٢) ب ميليكوف «Istoriya Vtoroi Ruskoi Revolyutsii» (سوفيا ١٩٢١) I ص ٦٤ . ويوجد البيان فى : «Revolutsiya i Natsional'nyi Vopros : Dokumenty i Materialy» ص ١٩٣٠ III «ديانشتاين» ٥٨-٥٧ وله ترجمة فرنسية فى كتاب س و ب «دوت» المسألة البولندية أثناء الحرب العالمية ١٩٢٠ رقم ٧٥ ، وبالإنجليزية فى ب «دوت» «Die Entstehung des polnischen Staates» ١٩٢٦ ص ١٢٧-١٢٨

(٣) «لينين - دراسات» XX ص ٢٢٢ - ٢٢٥ و ٢٩٥

« ان كل المعاهدات والاتفاقات المبرمة بين حكومة الامبراطورية الروسية السابقة وحكومة مملكة بروسيا أو الامبراطورية النمساوية يجب يتعلق ببولندا تعتبر ملغاة بلا رجعة لانها لا تتفق مع مبدأ حق الأمم فى تقرير مصيرها ومع الاحساس الشورى بالحق لدى الشعب الروسى الذى اعترف بحق الشعب البولندى الكامل فى الوحدة والاستقلال » (١) .

اما فنلندا فانها كانت مشكلة شائكة أكثر من ذلك . ففى حين كانت الحكومة البورجوازية تبدو مستقرة كان الديمقراطيون الاجتماعيون الفنلنديون حزبا منظما قويا . وكان لا يزال هناك جسد روس فى فنلندا يستطيعون مساعدة زملائهم الفنلنديين . وقد كان يبدو ان اللحظة ملائمة للثورة البرولتارية . وواضح ان هذا الاعتقاد هو الذى اوحى بايفاد ستالين الى مؤتمر الحزب الديموقراطى الاجتماعى فى هلسينجفورس فى ٢٧/١٤ نوفمبر ١٩١٧ حيث القى أول خطاب عام له بوصفه قوميسيرا للجنسيات (٢) . ومع ذلك فان مبدأ حق تقرير المصير القومى ، بما فى ذلك حق الانفصال ، كان واضحا وكانت الوعود البلشفية لا تقبل جدلا . وعندما اصرت الحكومة الفنلندية على طلبها لم يكن امام الحكومة السوفيتية الا ان تعترف بالاستقلال القومى لفنلندا . وقد اتخذ مجلس القوميين قرارا بذلك فى ٢١/١٨ ديسمبر ١٩١٧ وصدقت عليه اللجنة التنفيذية المركزية بعد ذلك بأربعة ايام (٣) . ويبدو من دفاع ستالين غير الحماسى عن هذا القرار امام اللجنة التنفيذية المركزية انه كان يثير بعض المخاوف :

« الواقع ان مجلس قوميسيرى الشعب منح الاستقلال ، ضد ارادته ، للبورجوازية الفنلندية وليس للشعب الفنلندى . لقد ظلت البورجوازية الفنلندية استقلالها ، بحكم مجموعة من الظروف ، من بد روسيا الاشتراكية . ووجد العمال والديمقراطيون الاشتراكيون فى فنلندا أنفسهم فى وضع يضطرمهم الى تلقى الاستقلال ، لا من بد الاشتراكيين مباشرة ، بل بمساعدة البورجوازية الفنلندية » .

ووصف ستالين هذا الموقف بأنه « مأساة البرولتاريا الفنلندية » ،

(١) «Sobranie Uzakoneni 1917-1918» رقم ٦٤ مادة ٦٩٨ . وتاريخ الرسم هو ٢٩ أغسطس ١٩١٨ . والفروض أنه كان نتيجة لتوقيع ثلاث معاهدات المانية سوفيتية فى برلين بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٩١٨ العاقا بمعاهدة برست ليوفسك .

(٢) « ستالين - دراسات » IV ص ٥ - ١

(٣) «Sobranie Uzakoneni 1917-1918» رقم ١١ مادة ١٦٢



ونسبه الى « تردد الديموقراطيين الاشتراكيين الفنلنديين وجنهم غير المفهوم » (١) .

وتحت تأثير هذا اللوم ، وهذا التشجيع ، حاول الديموقراطيون الاشتراكيون الفنلنديون الاستيلاء على السلطة بواسطة انقلاب ثوري في يناير ١٩١٨ ، وفي الحرب الاهلية التي اعقبته تلقوا معونة القوات السوفيتية التي كانت لا تزال في فنلندا . ووجدت الحكومة السوفيتية نفسها في موقف غريب ، فهي تعترف بكل من الحكومة البورجوازية لبلد مجاور وحكومة العمال الوليدة التي تريد قلبها . بل لقد عقدت معاهدة في اول مارس ١٩١٨ بين « الجمهورية السوفيتية الفدرالية الروسية » و « جمهورية العمال الاشتراكية الفنلندية » (٢) . ولم تكن المناسبة الوحيدة او حتى اول مناسبة من نوعها ، فقد حدث موقف مماثل قبل ذلك باسابيع قليلة في اكرانيا . كما ان تقسيم المهام بين الحكومة السوفيتية والكومنترون لم يكن قد ظهر بعد . بيد أن هذه المعضلة لم يكن لها دلالة بالنسبة لقضية استقلال فنلندا ، حيث انها كان يمكن ان تحدث في بلد اجنبي . وقد دارت رحى الحرب الاهلية في فنلندا بقسوة ولم تنته حتى وصلت القوات الألمانية التي استدعتها البورجوازية الفنلندية لتسوية الامر . وقد استقر بعد ذلك النظام البورجوازي في فنلندا ، وصارت العلاقات بين روسيا السوفيتية وفنلندا من نوع العلاقات التي تسود بين دولتين مستقلتين .

وكان لينين في تصريحاته في ١٩١٧ كثيرا ما يضيف اكرانيا الى بولندا وفنلندا بوصفها امة يقبل البلاشفة حقها في الاستقلال بلا قيد ولا شرط . وفي مقالة كتبها في يونيه ١٩١٧ هاجم الحكومة المؤقتة لأنها لم تقم « بواجبها الديموقراطي الاولى » باعلان تأييدها « الاستقلال وحرية الانفصال الكاملة لـ اكرانيا » (٣) . بيد أن الوضع لم يكن متماثلا تماما في الحالات الثلاث . فالنسيج القومى الفريد لسكان اكرانيا وتاريخهم - من فلاحين وبروليتاريا ومثقفين - خلق في الحركة القومية الاكرانية تيارات متقاطعة ومواقف مبهمه لم تعرفها الحركتان البولندية والفنلندية .

ولم يكن الفلاحون الاكرانيون هم الاغلبية الساحقة من السكان فحسب ، بل كانوا كذلك القطاع الوحيد الذى لديه تاريخ طويل وواضح .

وكانت عداوتهم الاقتصادية والاجتماعية - وهى دائما اساس النزعة القومية لدى الفلاحين - موجهة ضد اصحاب الاراضى ، واغلبيتهم من البولنديين في المنطقة التي تقع غرب الدنيبير ومن الروسين في الاماكن الاخرى ، وضد المرابين والتجار وكلهم من اليهود قريبا . وكانت دياناتهم الارثوذكسية توحد بينهم وبين الكنيسة الروسية وتجعل الكتلة البولندية واليهودية عناصر غريبة عليهم . ومن لم فان النزعة القومية البولندية كانت ضد السامية وضد بولندا اكثر منها ضد روسيا . وفي القرن السابع عشر قام الزعيم القوقازى بودان خملنسكى ، وهو من ابطالهم الوطنيين الشعبيين ، بقيادة الفلاحين الاكرانيين ضد ساداتهم البولنديين - برغم انه كان بولنديا هو نفسه - واعلن ولاءه لموسكو .

وكان الاكرانيون - او أبناء روسيا الصغرى - يعون اثم مختلفون عن أبناء روسيا الكبرى ، ولكنهم كانوا يعتبرون انفسهم روسين بالمعنى الاوسع ، وكانت اللغتان متشابهتى الاصل بوضوح . وربما كان هناك تدمير من سيطرة موسكو او بتروجراد سياسيا . فكيف عاصمة اقدم منهما معا ، ولكن كييف ايضا عاصمة روسية . ولم تكن النزعة القومية الاكرانية التي تقوم على العداء نحو روسيا اولا وقبل كل شيء لتجد تربة صالحة بين الفلاحين الاكرانيين .

وعلى المستوى التالى كان الموقف معقدا لعدم وجود بروتلاريا كرائية وطنية . فالمراكز الصناعية الجديدة ، التي بدأت اهميتها تتزايد منذ اوائل هذا القرن ، كان سكانها الى حد كبير من المهاجرين من الشمال ، عمالا وادارة . فخاركوف ، اكبر مدينة صناعية في اكرانيا ، كانت ايضا اكثر مدينة تنتمى الى روسيا الكبرى . واضفى هذا العصر ، مجتمعا الى الطبقات الرسمية والمهنية ، طابع الانتماء الى روسيا الكبرى على ثقافة اكرانيا الحضرية . وكان تأثير ذلك على الموقف في ١٩١٧ فريدا . فقد كانت قوة البلاشفة تعتمد على سكان المدن والعمال الصناعيين في جميع انحاء روسيا . اما في اكرانيا فان هذه الفئات لم تكن ضعيفة عدليا فحسب - فقد حصل البلاشفة في انتخابات الجمعية التأسيسية في نوفمبر ١٩١٦ على ٦٥٠٠٠٠ صوت فقط في اكرانيا - بل كانت ايضا مكونة الى حد كبير جدا من أبناء روسيا الكبرى (١) . وقد اثار ذلك عتبة

(١) وقد استمر هذا الوضع : فحتى ١٩٢٣ لوحظ ان « تكوين العزب في اكرانيا روسي يهودي » «Dvenadtsatyi S'ez Rossiskoi Kommunisticheskoi Partii»  
١٩٢٣ ص ٥٦٢

(١) «ستالين - دراسات» IV ص ٢٢ - ٢٤  
(٢) «كلبوشيكوف وساباج» II «Mezhdunarodnaya Politika» ١٩٢٦  
(٣) «لينين - دراسات» XX ص ٥٢٩ - ٥٤١

مزدوجة في وجه البلشفية في اكرانيا ، فهي حركة اجنبية وحركة ابناء المدن . ان توافق الانقسام القومي مع الانقسام بين المدينة والريف كان محرجا لكل من القوميين والبلشفية على السواء .

ولم تحظ الحركة القومية الاكرانية في هذه المرحلة باستجابة واسعة من جانب الفلاحين او العمال الصناعيين . فقد ظلت من صنع عصابة صغيرة مخلصة من المثقفين معظمهم من التربويين والادباء ورجال الدين ، ويوجدون في جميع المستويات من اساتذة الجامعات الى مدرسي القرى ، وتلقت تشجيعا وتأييدا من نفس الطبقات بين السكان الاكرانيين في شرق غاليسيا عبر الحدود النمساوية . وفي هذه الصورة كانت النزعة القومية الاكرانية موجهة ضد اضطهاد البيروقراطية الروسية وليست ضد اصحاب الضياع البولنديين او التجار اليهود . ولكن حتى هنا يتطلب الامر تحديدا ما . فقد كان الدافع لدى قادة الحركة الاول هو نزع الغيرة لا ابناء روسيا الصغرى ؛ فقد كانوا ثوريين بقدر ما كانوا وطنيين يحملون ، كما قال احد الحكام العاملين الروس في الثمانينات من القرن الماضي ، اعمال شفشنتكو - شاعر اكرانيا الوطني - في جيب ، واعمال كارل ماركس في الآخر (١) ، برغم ان التقاليد والخلفية الريفية جمعتهم «بالشعبيين» او القوميين لا بالماركسيين . وبالتدريج فصلت الزيادة في الرفاهة الاقتصادية ، وتأثير الامثلة الاجنبية ، الحركة عن قضية الثورة الاجتماعية . وشهدت السنوات الاولى من القرن العشرين نمو فئسة من المثقفين تحدوها مثل العليا للديموقراطية الليبرالية امتزجت بسهولة مع النزعة القومية الاكرانية - بيد ان هذه الفئة ظلت صغيرة جدا ، ومعزولة عن الجماهير ، ومن ثم بلا نفوذ سياسي يسمح لها بان تكون نواة لطبقة حاكمة وطنية . ولما لم تستطع اجتذاب الجماهير باي نداء ثوري اجتماعي ، اضطرت الى الاعتماد في دعوتها القومية على الهجوم على الاضطهاد السياسي والثقافي من موسكو . وكان ذلك حقيقيا الى درجة كبيرة ، فتحريم الادب الاكراني والصحف الاكرانية الذي فرض في السبعينات من القرن الماضي وخف شيئا ما في ١٩٠٥ ، كان قد اعيد فرضه بكل قوة في ١٩١٤ ، بيد ان هذه القيود لم تمنع كثيرا بالنسبة للفلاح ، واقل من ذلك للعامل الصناعي من ابناء روسيا الكبرى ، بحيث ان الحركة اضطرت ، وقد فقدت كل تأييد اقوى في الداخل ،

(١) وردت في «كولارنر» اوهام وحقائق في شرق أوروبا ١٩٤٦ ص ٩٨ .

الى الاستعانة برعاية اجنبية ، فالتجته الى النمساويين (١) ، ثم الى الفرنسيين ، ثم الى الالمان ، وأخيرا الى البولنديين ، وانتهى هذا السلوك الى الحط من شأن الحركة التي يبيع دعايتها انفسهم الى الدول الاجنبية بهذه السهولة . ومن وراء هذا الضعف والخرج الداخلي للقومية الاكرانية كانت هناك حقيقة مجردة هي اعتماد اكرانيا اقتصاديا على السوق الروسي ، وأهمية اكرانيا اقتصاديا لاية دولة روسية . وكانت اكرانيا تضم خمس سكان روسيا القيصرية ، وكانت اراضيها اخصب اراضي روسيا ، وصناعاتها من احدث الصناعات ، وكانت القوى العاملة الصناعية والادارة الصناعية من ابناء روسيا الكبرى في الغالب ، وكان حديدتها وفحمها ضروريان للصناعة الروسية ككل ، مادامت موارد الادخال غير مستغلة نسبيا . ولو ان مطلب الانفصال الاكراني كان واضحا مثل مطلب بولندا او فنلندا ، لكان اصعب بكثير التوفيق بينه وبين الواقع الاقتصادي . ولكن ينبغي ان نذكر ان المطالب ذاتها لم تكن متساوية . لقد سخر تروتسكي فيما بعد بالبورجوازية الروسية برئاسة كيرنسكي لانها لم تكن على استعداد «للمواقفة على الاستقلال الذاتي لفلان اكرانيا وفحم الدون وحديد كريفوي دوج» (١) . بيد ان التشابك الاقتصادي بين روسيا الصناعية واكرانيا كان واقعة تسو على صور التنظيم الاجتماعي او السياسي .

وقد تلقت الحركة القومية المتبددة دفعة قوية من ثورة فبراير . وحظيت بثلاثة زعملاء : هروشفسكي ، وهو استاذ عالم كان كتابه «تاريخ اكرانيا» هو الاساس الادبي والتاريخي للحركة . وفينشنتكو ، وهو من المثقفين الثوريين الذين قاموا بدور في أحداث ١٩٠٥ . وبتليورا ، وهو عصامي اشتغل بالصحافة . وكان الاول والثاني قوميين مخلصين ، وكان الثالث مغامر نشط . وفي مارس ١٩١٧ تألف مجلس ( رادا ) الاكراني مركزي يمثل الثوريين الاجتماعيين والديموقراطيين الاجتماعيين والفدراليين الاجتماعيين ( وهم جماعة راديكالية اكرانية ) وبعض الاقليات القومية تحت رئاسة هروشفسكي . وفي ابريل استطاع الحصول على تأييد مؤتمر قومي اكراني . وبدو انه لم يكن ذا طابع نيابي رسمي ، ولم يطالب في ميدا الامر ، بما يتفق مع الطابع الثقافي الاجتماعي الغالب للحركة ، باية وظائف او بمارس

(٢) نظم اول واتحاد لتحرير اكرانيا في فيينا بعد قيام الحرب في ١٩١٤  
(١) ل. تروتسكي «Istoriya Russkoi Revolyutsii» II برلين ١٩٢٣ ص ٤٨

اية مهام . ولكن بخطوات بطيئة انبثق ( الرادا ) كجمعية تأسيسية وليدة تضم حوالي ٦٠٠ عضوا . وفي ١٣ يونيه ١٩١٧ ، بعد محاولات بلا طائل للمفاوضة مع الحكومة المؤقتة في بتروجراد ، أصدر مرسوما بإعلان « جمهورية اكرانية المتمتعة بالاستقلال الذاتي » ، وان كان « بدون الانفصال عن روسيا او الخروج من الدولة الروسية » ، وانشأ « سكرتارية عامة » على رأسها فينيشنكو ، وسرعان ما اتخذت شكل الحكومة القومية ووظائفها . واضطرت الحكومة المؤقتة في بلجراد ، التي كانت سياستها طوال الوقت سياسة مهادنة وتسوية ، أن تعترف اعترافا جزئيا بمطلب الاستقلال الذاتي ، مع تعليقه على موافقة الجمعية التأسيسية التي ستعقد . ولكن ذلك كان علامة على ضعف الحكومة المؤقتة أكثر منه على قوة ( الرادا ) و « السكرتارية العامة » (١) .

وبعد ثورة أكتوبر في بتروجراد أدى الانهيار الكامل تقريبا للسلطة في المركز الى دعم الحركة نحو الاستقلال . وفي ٢٠/٧ نوفمبر ١٩١٧ أعلن الرادا « جمهورية الشعب الاكرانية » ، وأن كان الاعلان قد أعاد بصفة خاصة تأكيد النية في « عدم الانفصال عن الجمهورية الروسية والحفاظ على الوحدة » والمساعدة في تحويلها الى « فدرال من الشعوب الحرة المتساوية » (٢) . وصارت السكرتارية العامة حكومة نظامية ، وكان فينيشنكو رئيس وزرائها وبتايورا سكرتيرها للشؤون الحربية . ولكن بالنظر الى السياسة التي أعلنتها الحكومة السوفيتية لم يكن ذلك كله يؤدي بالضرورة الى القطيعة بين كييف وبتروجراد ، وقد استمرت العلاقات بينهما سليمة فترة من الوقت . كما أن عملية الانفصال لم تكن موضع ضغط شديد عمليا . فحتى ٢٩ نوفمبر / ١٢ ديسمبر ١٩١٧ كان الرادا يطلب أرصدة من بنك الدولة في بتروجراد

(١) ترجمت وثائق هذه الفترة في كتاب ف.أ. جولد « وثائق التاريخ الروس » ١٩٢٧ ص ٤٣٥-٤٤٣ ، وجاء في كتاب ب. كرونكيك « Geschichte du Ukraine » ليزيغ ١٩٢٩ من ص ٢٨٣ الى ٢٨٤ أولى عرض للأحزاب الاكرانية .

(٢) كلوشينكوف وسابانين « Mezhdunarodnaya Politika » II ١٩٢٦ ٤٣٢-٤٣٥ . وقد نشر خطأ بيان عز الدفاع القومي في « Resolyutalya Natsional'nyi » Vorpos : Dokumenty i Materialy . ص ١٩٦-١٩٧ على أنه « البيان الشامل الثالث » وتبعا لما يقوله أحد أعضاء « الرابطة اليهودية » كان اصرار الأعضاء اليهود المناشقة في الراداهو الذي أدى الى إدراج النص بوحدة روسيا في البيان م.ج. رافس « Dva Goda Revolyutsii na Ukraine » ١٩٢٠ ص ٥٧ .

لدفع مربيات رجال السكك الحديدية (١) . ولما لم يستجب البنك لهذا الطلب اضطر الرادا الى اصدار اول عملة ورقية في ديسمبر ١٩١٧ (٢) .

بيد أنه لم يمض شهر على الثورة حتى كانت العلاقات قد توترت بشكل خطير . فقد ظهرت سوفيتات في أنحاء مختلفة من اكرانيا أثناء صيف ١٩١٧ ، وبخاصة « مجلس مندوبى العمال » و سوفيت آخر منفصل للجنسود في كييف (٣) . وبعد ثورة أكتوبر اتحدت هذه السوفيتات وادى تشجيع الحكومة السوفيتية في بتروجراد لها (٤) الى اتهامها بالقيام بمحاولات متمردة لهدم سلطة الرادا . وجاءت نقطة قطع الصلات بتنظيم جيش مناهض للبلاشفة على الدون بواسطة الجنرالات « البيض » ، كورنيلوف وكالدين ، والآخر هوزيم القوزاق في الدون (٥) .

(١) « Revolyutsiya 1917 Goda » بإشراف ان. ليوبوف ١٩٢٠ VI ص ٢٣٦ - ٢٣٧

(٢) فينيشنكو « Vydrodzheniya Natsü » ريفيا ١٩٢٠ II ص ٢٣٠

(٣) أ. بوش « God Bor'by » ص ٥٤-٥٧

(٤) تضمن مقال لستالين في براغا في ٢٤ نوفمبر ١٩١٧ نداء حارا « بانشاء مؤتمر اقليمي لمندوبى العمال والفلاحين والجنود في اكرانيا » . ولم يخرج هذا المقال في « مجموعة أعمال ستالين » .

(٥) كان القوزاق من نسل مستوطنين على الحدود استولوا في اوقات متفرقة من القرن الخامس عشر الى الثامن عشر ، على اراضى بوضع اليه او بسخة من القيصرية على حدود الامبراطورية المسكوفية ، واحتفظوا بها مقابل التزام دائم بالخدمة العسكرية . وفي القرن التاسع عشر صاروا الدعامة الكبرى للنظام . وكانوا منظمين في اثني عشرة جماعة عسكرية كبيرة تعرف باسم « قويسكا » في اقليم يمتد من الدون وبيرا اسيا الوسطى الى شرق سيبيريا . وعلى رأس كل جماعة رئيس منتخب « آنامان » يتمتع بسلطات شبه دكتاتورية وان كان مسؤولا اسميا أمام مجلس منتخب . وفي اليوم التالي لثورة أكتوبر أعلن كالدين ، رئيس قوزاق الدون ، حكومة قوزاق مستقلة في الدون ، واتخذت جماعات أخرى من القوزاق خطوات مماثلة . كما نظم ديتوف ، رئيس قوزاق أوربوج هوسيجينوف رئيس قوزاق أوسورى ، أيضا قوات ضد البلاشفة في الشتاء الاول للثورة . وكان قوزاق جنوب روسيا النواة لما صار فيما بعد جيش المطومين « البحر » تحت قيادة كورنيلوف ثم دنيكين بعد ذلك .

بيد أن عدم المساواة في شغل الأرض خلق اقتسامات في المصلحة بين القوزاق المتسربين والمفقرء ، وبدأت تظهر علامات التفرع الناجم عن ظروف الحرب بين جماهير القوزاق بعد ثورة فبراير . ويصف م. فليس برايس في « الحرب والثورة في روسيا الاسيوية » (١٩١٨) ص ٢٩٤-٢٩٥ تمردا قام به القوزاق في شمال القوقاز ضد زملائهم في مارس ١٩١٧ ، واستطاع البلاشفة استغلال هذا التفرع . واستثنى مرسوم الأرض الصادر في ٢٦ أكتوبر ١٩١٧ من المصادرة « أراضي القوزاق من الجنود البسطاء » . وبعد ذلك بمدة قصيرة قسّم لينين وتروتسكي ولدا من القوزاق على تقسيم اراضى كبار اصحاب الضياع من القوزاق

وكانت شكوى الحكومة السوفيتية ضد الرادا ذات طابع عسكري . إذ كان الرادا يحاول الفصل بين الجيوش باستدعاء كل الوحدات الأوكرانية الى أوكرانيا ، وساعد بذلك على الاخلال بالأوضاع في الجبهات المختلفة وإشاعة الفوضى في عملية تسريح الجنود ، وكان يجرّد وحدات الحرس الأحمر والسوفيات في الأرض الأوكرانية من السلاح ، وكان يرفض السماح للقوات السوفيتية بالمرور عبر أوكرانيا لتكوين جبهة ضد «الببيض» ، في حين سمح للجنود القوزاق بالمرور في طريقهم للانضمام الى كالدن على الدون (١) . وكان عقد اتفاق الهدنة مع دول الوسط ، الذي تم في ١٥/٢ ديسمبر ١٩١٧ في برست ليتوفسك ، قد خفف الضغط على الموارد العسكرية القليلة لدى الحكومة السوفيتية . وفي ٤ ديسمبر ١٩١٧ أرسلت برقية مطولة الى الرادا الأوكراني ونشرت علنا في نفس الوقت - وبدأت بالاعتراف ، باسم مبدأ تقرير المصير ، « بالجمهورية الشعبية الأوكرانية » ، ولكنها استطردت تتهم الرادا باتباع « سياسة بورجوازية ملتوية عبرت عن نفسها منذ مدة في رفض اعتراف الرادا بالسوفيات وبسلطة السوفيت في أوكرانيا وطالبت بالعدول فورا عن السياسات الثلاث المشار إليها آنفا . وتضمنت أيضا مطلباً إيجابياً من الرادا بأن « يساعد الجيوش الثورية في صراعها ضد تعرّد كالدن والكاكديت المناهض للثورة » . وإذا لم

وتكوين سوفيات للقوزاق ، وفي نوفمبر ١٩١٧ ضم الى اللجنة التنفيذية المركزية خمسة أعضاء من القوزاق . وصار مؤتمر السوفيات ابتداء من اجتماعه الثالث ومؤتمر سوفيات روسيا كلها مندوبين العمال والفلاحين والقوزاق والجنود . وفي ديسمبر ١٩١٧ صدر مرسوم موجه الى جميع القوزاق الكادحين بالغاء التزام الخدمة العسكرية وقيود حرية الانتقال ، وعرض ملابس رسمية وتجهيزات على كل من أراد منهم أن يتطوع في الخدمة العسكرية ، وودع بتسوية مشكلة الأرض . وفي فبراير ١٩١٨ كان شباب القوزاق في الدون قد « استجابوا للدعاية البلاشفة ولادوا على آباءهم وعلى حكومة كالدن » ( « السياسة الخارجية للولايات المتحدة ١٩١٨ : روسيا II ١٩٢٢ ص ٦٢٦ ) . وأثناء الحرب الأهلية صدرت نداءات عديدة للقوزاق لتأييد الثورة . ومن العسير الحكم على نتائج هذه الجهود ، وقد كان ثقل قوات القوزاق بالتأكيد مع «الببيض» . وبعد الحرب الأهلية أصبحت جماعات القوزاق لتدريجياً مع بقية السكان . ولكن القوزاق احتفظوا باسمهم كاحدى الجماعات الأربع التي تألف منها المجموعة السوفيتية الى أن قام الاتحاد السوفيتي والذي استخدم اسماء الجماعات المنفصلة .

(١) أصر ستالين في تقرير تال له الى اللجنة التنفيذية المركزية على أن هذه المشاكل الثلاث ، وليست مشكلة تقرير المصير « التي سار فيها مجلس القوميسيرين أبعد ما طلب الرادار بالاعتراف بحق الانفصال » هي التي أدت الى القطعة .

يستجيب الرادا لهذه الطلبات بصورة مرضية في ثمان وأربعين ساعة سيستجيب الرادا « في حالة حرب علنية ضد السلطة السوفيتية في روسيا وأوكرانيا » (١) . ووراء هذه الاتهامات السياسية كان يلوح الخطر المتزايد للجوع في بتروجراد وموسكو والحاجة الملحة الى الغلال الأوكرانية . وقد كتب راديك في برافدا « إذا أردتم الطعام ، صيخوا الموت للرادا » (٢) .

وقد نجم عن تهديد بتروجراد رد الفعل المتوقع . فقد ظهر مره أخرى الميل المتأصل في الحركة القومية الأوكرانية ، وقد واجهت القوة الروسية المتفوقة ، الى وضع نفسها تحت الرعاية الأجنبية ، وكانت هناك بعثة عسكرية فرنسية تحت قيادة الجنرال تابويس في كييف منذ مدة . وليس من المعروف في أي وقت بالضبط اقتنع الرادا « باتشاء قوة للمقاومة وأن يظل مخلصاً للحلفاء » . يبدو أن الجهود لاقناعه أشير إليها فيما يبدو أنه أول رسالة رسمية من جنرال تابويس الى فينيشنكو بتاريخ ١٨/٥ ديسمبر ١٩١٧ - اليوم التالي للانذار النهائي السوفيتي - والتي كانت تتضمن السؤال عن تفاصيل « المعونة المالية والفنية » التي تريدها الجمهورية الأوكرانية من فرنسا (٣) . وسرعان ما عرف خير الاتفاق الفرنسي الأوكراني في بتروجراد ، حيث نشر ستالين في برافدا في ٢٨/١٥ ديسمبر ١٩١٧ برقية قيل أنها التقطت من اتصال بين البعثة الرسمية والرادا (٤) . وفي كييف أعلن الجنرال تابويس أنه معين مندوباً للجمهورية الفرنسية لدى حكومة الجمهورية الأوكرانية ، وفي ٢٩ ديسمبر ١٩١٧ / ١١ يناير ١٩١٨ أبلغ فينيشنكو أن فرنسا تؤيد الجمهورية الأوكرانية بكل قواها المعنوية والمادية .

(١) يوجد النص في «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ٦ المادة ٩٠ . وفي «لينين-دراسات» XXII ص ١٢١-١٢٢ . وطبقاً لما جاء في المرجع التال كان لينين هو الذي وضع صلب البيان ، وأن تروتسكي هو الذي وضع الانذار النهائي الذي جاء في آخره . وقد ناقش ستالين بأسهاب في برافدا «ستالين - دراسات» IV ص ١٦٤ أسباب النزاع لما يقوله م. فيليبس برايس في «ذكريات عن الثورة الروسية» ١٩٢١ ص ١٩٨-١٩٩ كان بيانناكوف ، وهو أوكراني المولد ، الداعية الأول للقيام بعمل عسكري ضد الرادا : وكان من المعارضين لمبدأ تقرير المصير .

(٢) برافدا ، يناير ٥/٢ ١٩١٨

(٣) فينيشنكو «Vidrodzheniya Natsii» (يناير ١٩٢٠) II ص ٢٣٢-٢٣٣

(٤) «ستالين - دراسات» IV ص ١٩٠-١٩١ وقد سجل م. فيليبس برايس في كتابه السابق الذكر الاتهامات السائدة في بتروجراد في ذلك الوقت .

وأعلن ممثل بريطانيا في كيف بياناً مماثلاً (١) .

أما من ناحية البلاشفة فإن قرار قطع العلاقات بالرادا ، الذي ينطوي عليه الإنذار النهائي ، كان يتطلب العمل بسرعة على بناء سلطة بديلة في أوكرانيا . وفي اليوم السابق للإنذار اجتمع « مؤتمر مندوبى العمال والجنود والفلاحين لعموم أوكرانيا » في كيف . وتمهيدا للمؤتمر كان الحزب البلشفي المحلي قد اجتمع وغير اسمه الى « حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي ( بلاشفة ) في أوكرانيا » - وهو عنوان طويل يحاول في سذاجة التوفيق بين وحدة الحزب مع الاعتراف بالمشاعر القومية الأوكرانية ، ولكن ذلك لم يحل دون تعرض البلاشفة للمقاطعة من جانب مؤيدى الرادا في المؤتمر . (٢) ولم يؤد عدم ورود رد مرضى من الرادا على الإنذار النهائي الى قطع العلاقات صراحة ، مما يرجع جزئيا الى أن الجانبين كانا لا يريدان الحرب حقيقة ، وكذلك الى أن الحكومة السوفيتية كانت قد وجدت وسيلة أفضل لمواجهة الموقف . فقد انسحب بلاشفة اوكرانيا من كيف ، حيث كانت قوة الرادا اكبر من أن تقاوم ، الى خاركوف حيث عقدوا « مؤتمر سوفيات عموم اوكرانيا » جديد في ٢٤/١١ ديسمبر ١٩١٧ . وبعد ذلك بيومين أوسلت « اللجنة التنفيذية المركزية لأوكرانيا » ، التي كان قد ألفها المؤتمر ، بريقة الى حكومة بتروجراد بأنها « تولت كل السلطات في أوكرانيا » وكانت مؤلفة اساسا من بلاشفة وبعض افراد الثوريين الاجتماعيين اليساريين .

ومنذ هذه اللحظة اتبعت الحكومة السوفيتية صراحة سياسة مزدوجة . فهي من ناحية حيث السلطة الجديدة باعتبارها « الحكومة الحقيقية للجمهورية الشعبية الأوكرانية » ، وتعهدت بتقديم كل مساعدة ممكنة في « الصراع من أجل السلام » وفي « نقل كل الأراضي والمصانع والورش والمصارف الى شعب اوكرانيا الكادح » (٣) . ومع ذلك فإن المفاوضات استمرت مع الرادا عن طريق وسائط مختلفة (٤) ، كما أن

(١) طبع هذا البيان في كتاب فينشتكو السابق ، وقد حرص على الإشارة الى أنه سابق في التاريخ على إعلان الاستقلال الأوكراني في «البيان الشامل الرابع» الصادر في ٢٢/٩ يناير ١٩١٨ . وفي ٧ يناير ١٩١٨ ابطلت الحكومة الفرنسية واشتجتن أنها قررت الاعتراف بالرادا « حكومة مستقلة » ( « العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ١٩١٨ روسيا » II ١٩٢٢ ص ٦٥٥ )

(٢) «Dva Goda Revolyutsii na Ukraine» ١٩١٧ - ٢٧١ .

(٣) « لينين - دراسات » XXII ص ٥٩٢ Izvestiya عدد ٣٠/١٧ ديسمبر ١٩١٧ ص ٢٧٥ - ٢٧٦ و ٢٧٧ .

(٤) « لينين - دراسات » XXII ص ٥٩٢ Izvestiya عدد ٣٠/١٧ ديسمبر ١٩١٧ ص ٢٧٥ - ٢٧٦ و ٢٧٧ .

السوفيت اعترفوا راغمين بأوراثي اعتماد وفد الرادا الى مؤتمر السلام في برست ليتوفسك ، حتى لا يلقوا ظلا من الشك على اخلاص البلاشفة لقضية تقرير المصير (١) . وفي ذلك الوقت كانت « الأغلبية الساحقة من السكان الأوكرانيين ضد الرادا » (٢) كما اعترف فينشتكو نفسه صراحة . وضاعت منطقة سلطة الرادا بسرعة مع تزايد انهيار قواته التي اما سرحت نفسها او انضمت الى البلاشفة .

وفي ١٢/٩ يناير ١٩١٨ أصدر « بياناً عاماً » رابعاً يعلن أخيراً أن جمهورية اوكرانيا « جمهورية حرة ومستقلة وذات سيادة للشعب الأوكراني » ، واعترف الألمان باستقلالها بعد ذلك بعشرة أيام (٣) . ولكن في أثناء هذه العمليات كانت الجيوش الروسية تحاصر كيف ثم دخلتها في ٢٦ يناير / ٨ فبراير ١٩١٨ . وقلب الرادا ، وبعد ذلك بأيام كانت الحكومة السوفيتية الأوكرانية الجديدة قد استقرت فيها (٤) .

بيد أن ذلك لم يكن نهاية القصة . فلم يستمر حكم الحكومة السوفيتية الأوكرانية أكثر من ثلاثة أسابيع ، لم يفعل في أثناءها شيئاً لتهدة السكان أو لازالة طابع الاحتلال بواسطة « دولة إجنبية خارجية » (٥) . وفي اللحظة التي قلب فيها الرادا في كيف كان مندوبوه يوقعون معاهدة سلام مع ألمانيا في برست ليتوفسك .

(١) وما يصور عدم استقامة الأوضاع أن تروتسكي أعلن في برست ليتوفسك ، في ٢٨ ديسمبر ١٩١٧ - أي بعد عدة أيام من اعتراف بتروجراد بالنظام السوفيتي في أوكرانيا . أن روسيا وقد اعترفت بحق تقرير المصير لا اعتراض لديها على اشتراط وفد أوكرانيا في مؤتمر الصلح . وحاول الوفد الروسي في مرحلة تالية اشراك مندوبى حكومة خاركوف في المؤتمر ولكن ذلك لقي مقاومة من وفد الرادا ومن الألمان .

(٢) فنشتكو ، المرجع السابق ، II ص ٢١٦ ، وتحدث تروتسكي في «الطبوع اوكرانيا » ( الترجمة الانجليزية ١٩٤١ ص ٥٢٤ - ٥٢٥ ) عن اثر المعايه البلشفية في القوات المسلحة الأوكرانية .

(٣) فينشتكو ، المرجع السابق ، II ص ٢٤٤ - ٢٥٢ .

(٤) المصدر الرئيسي لهذه الأحداث هو الصحف المعاصرة ، وتوجد بعض مقتطفات في « لينين - دراسات » XXII ص ٥٩١ - ٥٩٢ . ويتضمن مؤلف فينشتكو السابق أخطاء جانبية مهمة ، وكذلك كتاب م . فيليس برايس السابق الذكر . كما يوجد تقرير لفصل الولايات المتحدة في كيف من استيلاء البلاشفة على المدينة في « المسائل الخارجية للولايات المتحدة ١٩١٨ : روسيا » II (١٩٢٢) ص ٦٧٥ .

(٥) «Dva Goda Revolyutsii na Ukraine» ١٩١٧ - ٢٧١ .

وتبعاً لما يقول م . فيليس برايس والمرجع السابق ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ ، أرسل الجنود السوفيت المنظمين القتال الى جبهة الدون ، وكانت جيوش السوفيت في اوكرانيا فرق لقيمة من الفاضلين من كل انواع « بلاوى اهتمام بأوكرانيا أو معرفة بها .. ادعت بأنها تعمل على تحرير الشعب الأوكراني » .

وكما دته في طلب المعونة الخارجية ضد سلطة بتروجراد ، طلب الرادا المساعدة من المانيا في ١٢ فبراير ١٩١٨ (١) . وسرعان ما اكتسحت الجيوش الالمانية اكرانيا . وفي ٢ مارس انسحب البلاشفة من كييف امام قوات الرادا بقيادة بتليورا . ولكن لا حفلات الشكر الدينية التي اقامها بتليورا ولا فصاحة هروشفسكى ، الذي عاد الى كييف رئيسا للرادا ، اخفت « الحقيقة المرة » التي اعترف بها فينيشنكو من ان الرادا مدين في عودته « للمدافع الثقيلة الالمانية » (٢) . ولم تنقذه حيله طويلا . ففي نهاية ابريل طرد الرادا لتتولى الحكم حكومة أكثر طواعية للالمان برئاسة الزعيم القوزاقى سكوروبوسكى .

وكان النظام الجديد اداة للسلطة العسكرية الالمانية . وفي حدود ما له من صلة بالقوى الداخلية في اكرانيا كان يمثل مصالح كبار اصحاب الضياع والفلاحين الموسرين الذين كان الفائض من انتاجهم يمثل آخر فرصة للسلطات الالمانية المحتلة في اعادة ملء مخازن الفلال الخاوية في المانيا . لقد كان نظاما رجعيا صراحة ليس فيه ما يرضى القوميين الاكرانيين او دعاة الاصلاح الاجتماعى . ولم يحصل ذلك دون استمرار مفاوضات الصلح بينه وبين الحكومة السوفيتية (٣) ، فلم يكن لديها ما تفضله بين الرادا الذي يؤيده الالمان او الزعيم القوزاقى الذي يؤيده الالمان ؛ وظل وفد سوفيتى يقوم بمناقشات غير حاسمة في كييف طول صيف ١٩١٨ . وكانت عدم رغبة البلاشفة في استئناف القتال ضد الالمان في اكرانيا احد الشكاوى التي اثارها الشيوريون الاجتماعيون اليساريون في المؤتمر الخامس لسوفيات روسيا كلها في موسكو . وكان اغتيال ايشهورن ، الجنرال الالمانى في اكرانيا ، مثل اغتيال ميرباخ ، محاولة غير ناجحة لقطع العلاقات الالمانية السوفيتية .

وظلت سلطة سكوروبادسكى على اكرانيا حتى انهيار المانيا العسكرية في نوفمبر ١٩١٨ . وبعد ذلك اعاد تاريخ الشتاء السابق نفسه . فقد ألغت بعض عناصر الرادا السابق « حكومة الادارة الاكرانية » في كييف برئاسة فينيشنكو ، وكان بتليورا - الذى بدأ يظهر كدكتاتور المستقبل - رئيسا للجيش . وطلبت المساعدة الفرنسية مرة أخرى . ولكن

(١) فينيشنكو ، المرجع السابق II ص ٣٠١ ، وقد نشر النص في عدد ١٩ فبراير ١٩١٨ من أولستيا . وتبعه ما يقوله ج.ج. رافيز « المرجع السابق ص ٧٠ » كان الرادا يضم فعلا حزبا قويا في وقت الاتفاق مع جنرال تابويس في ديسمبر ١٩١٧ يعتقد أن الالمان وحدهم يستطيعون ابعاد البلاشفة .

(٢) فينيشنكو ، المرجع السابق II ص ٢٩٦ ، ٢٩٩ - ٣٠٢ .

(٣) كان ستالين منذ البداية هو المؤيد لهذه المفاوضات ، وقد دافع عنها في بيان ادلى به لأولستيا « دراسات » IV ص ٨٢ .

الجنرال دانسلم قائد القوات الفرنسية في اوديسا لم يكن لديه ما يقدمه سوى الالفاظ ؛ وحتى الفاظه كانت أقل تشجيعا من وعود تابويس قبل ذلك بعام (١) . وكان الشيء الجديد الوحيد في الموقف اعلان ضم ما يسمى « اوكرانيا الغربية » ، وهى اقليم غاليسيا النمساوى السابق ، الى جمهورية اكرانيا بعد انهيار دول الوسط . وبذلك ظهر مصدر للنزاع بين اكرانيا وبولندا .

ومما يدل على عدم تنظيم مؤيدى البلاشفة في اكرانيا نفسها انه حتى في أثناء الغوضى التي نجمت عن سقوط المانيا وهروب سكوروبادسكى لم يستطيعوا الاستيلاء على السلطة مباشرة . ومع ذلك فقد كانت سياسة البلاشفة أكثر جرأة من ذي قبل . فبعد سقوط المانيا بأيام قليلة قامت « حكومة العمال والفلاحين المؤقتة في اكرانيا » برئاسة بياتاكوف في كيرسك على الحدود الشمالية . وفي ٢٩ نوفمبر ١٩١٨ اصدرت بيانا تعلن فيه توليها السلطة ونقل ملكية الارض الى الفلاحين والمصانع الى « الجماهير الاكرانية الكادحة » (٢) ، وفي خاركوف استولى سوفيت على السلطة بعد اضراب عام استمر ثلاثة ايام في بداية ديسمبر (٣) ، وسرعان ما بدأت الجيوش البلشفية تتحرك جنوبا .

وردوا على احتجاجات « حكومة الادارة » ارسل شيشرين مذكرة بتاريخ ٦ يناير ١٩١٩ ينفى افيها مسئوليته عن حكومة بياتاكوف وجيوشها « المستقلة تماما » (٤) . وبعد ذلك بعشرة ايام اعلنت « حكومة الادارة » الحرب على موسكو ، وكان واضحا أن ذلك رغم ارادة فينيشنكو (٥) الذى استقال بعد ذلك بفترة قصيرة . ولكن ذلك لم يؤخر تقدم الجيوش

(١) أورد فينيشنكو ، المرجع السابق III ص ٢٧٦ - ٢٦٨ ، بيانا حريصا جدا ادلى به جنرال دانسلم بعد فيه بمساعدة فرنسا لكل « العناصر الطيبة » في اعادة النظام في روسيا . ومن ناحية أخرى ارسل البلاشفة الى مؤتمر الصلح في باريس الذى عقد في فبراير ١٩١٩ مذكرة تتضمن أن هناك اتفاقا بين بتليورا والقيادة العسكرية الفرنسية «L'Ukraine Sovetiste» ( برلين ١٩٢٢ ) ص ١٢ - ١٦ .

(٢) «Politika Sovetskoi Vlasti po Natsional'nomu Voprosu» (١٩٢٠) ص ١٠٩ - ١١١ ، المادة ١٤٧ ، كما توجد مقالة كتبها ستالين في اول ديسمبر ١٨ بعنوان « اكرانيا تتحرر » في « دراسات » IV ص ١٧٤ - ١٧٦ .

(٣) « ستالين دراسات » IV ص ١٨٠ .

(٤) فينيشنكو ، المرجع السابق III ص ٢٠٥ - ٢٠٨ ، ولما يتصل برد فنشنكو في ٩ يناير ١٩١٩ الذى ينتهم فيه حكومة موسكو بابلاغ سياسة القيصرية القديمة الامبريالية أنظر نفس المرجع III ص ٢١٢ - ٢١٨ .

(٥) نفس المرجع III ص ٢٢٠ .

السوفيتية التي استقرت في خاركوف ثم إلى كييف في فبراير ١٩١٩ كما فعلوا منذ عام مضى . وحيثهم الجماهير بحماسة (١) . ونقل أعضاء « حكومة الإدارة » المطرودين نشاطهم الرئيسي إلى مؤتمر الصلح في باريس حيث لم تجد نداءاتهم أذنا صاغية من السياسيين الذين كانوا مهتمين بقضية بولندا أو بقضية الجنرالات « البيض » الذين أخذوا على هاتهم إعادة وحدة الامبراطورية الروسية أكثر من اهتمامهم بالقومية الاكرانية .

وأصبحت خاركوف عاصمة اكرانيا السوفيتية ، وهي أهم مراكزها الصناعية ؛ وصار راكونسكي رئيسا للحكومة الاكرانية السوفيتية بدلا من بياتاكوف (٢) الذي لم يبد عطفًا كبيرًا على مطالب الاستقلال الاكراني رغم انه اصلا من اهالي اكرانيا . وفي ١٠ مارس ١٩١٩ أقر المؤتمر الثالث لسوفيات اكرانيا كلها دستور الجمهورية الاشتراكية السوفيتية رسميا . ولم يختلف عن دستور الجمهورية السوفيتية الاشتراكية الفدرالية الروسية أي اختلاف مهم (٣) . وقد ظهر ضعف الجمهورية السوفيتية الاشتراكية الاكرانية المستقلة من قائمة أعضاء مجلس رئاسة المؤتمر الثالث لسوفيات اكرانيا كلها الذي وقعوا دستورها . فقد كان راكونسكي وبياتاكوف وبومبوف وكفيرينج من البلاشفة المعرونيين، ولكن صفتهم كمتحدثين باسم الأمة الاكرانية لم تكن قائمة على أساس متين (٤) . وفي هذه الأثناء كانت الظروف الخارجية غير مواتية . فقد

(١) نفس المرجع ص ٢٢٨ .

(٢) ولعل هذا هو معنى البيان الذي أدلى به أحد المخبرين الثقات « كانت وجهات نظر حكومة بياتاكوف أكثر يسارية من مؤيديها » أوتو رانسوم ، « ستة أسابيع في روسيا في ١٩١٩ » (١٩١٩) ص ٢٢ .

(٣) « Politika Sovetskoi Vlasti po Natsional'nomu Voprosu » (١٩٢٠) ص ١١٢ - ١١٦ ، المادة ١٥١ .

(٤) وكان من البلاشفة المعرونيين الآخرين الذين ضمنهم حكومة راكونسكي أدنم وفوروشيلوف وميزلاوك ونودلوفسكي ( توجد قائمة كاملة « Ukraine Sovietistes » برلين ١٩٢٢ ص ٩ - ١٠ ) . وكان بعضهم ، مثل تروفسكي وفريوفيف مولودين في اكرانيا ، ولكنهم لم يعتبروا أنفسهم اكرانيين ، وكان راكونسكي من أصل دوماني وكان له نشاط في الحزب الديمقراطي الاجتماعي الروماني أثناء حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، كما ظهر في المؤتمر الثالث لسوفيات روسيا كلها في يناير ١٩١٨ كيموث يحمل تحيات « الديمقراطية الاجتماعية الرومانية » « Tret' Vserossiiskii S'ezd Sovetov » (١٩١٨) ص ١٠ - ١١ . ولم يكن في ذلك عهد خارق للمألوف ، فقد كان أعضاء الحزب ينقلون كثيرا من ميدان آخر عندما كان عهد الموتوق فيهم قليلا ، وكانت الفوارق القومية تبدو غير مهمة . وفي المؤتمر الأول لسوفيات روسيا كلها في يونيو ١٩١٧ كان زينوفيف قد تحدث باسم القطاع الاكراني في الحزب .

استمر القتال فترة في الغرب حيث قامت قوات بتليورا النسخة بمذابح وحشية ضد السكان اليهود (١) . وفي اكرانيا الشرقية قام زعيم من الفلاحين ذو قدرة كبيرة هو الفوضوي نستورماخو ونظم في ١٩١٨ جماعة من المقاتلين الذين يقومون بحرب العصابات ضد سكوروبادسكي . وتضخمت هذه الجماعة وتحولت الى حركة منظمة لها جيش مؤلف من عدة آلاف جندي تسيطر في اوقات مختلفة على مساحات واسعة وتقاتل مع البلاشفة تارة وضدهم تارة أخرى (٢) . وكانت لا تزال هناك جيوب من الجنود الالمان هنا وهناك في الاراضي الاكرانية . كما كانت هناك قوات فرنسية انزلت على ساحل البحر الأسود وفي القرم . وفي بولية بدأ « جيش المتطوعين » بقيادة دنيكين وتأييد الحلفاء زحفه نحو الشمال . وتقهقر الجيش الأحمر ، وفي سبتمبر وقعت كييف مرة

(١) يقول أحد الكتاب اليهود أن أحد أعضاء الرادار وصف مناعة السامية في ذلك الوقت بأنها « سلاحنا الرئيسي » وقال ان « البلشفية لا تستطيع الوقوف في وجه مناعتنا للسامية » (م.ج. وافر ، المرجع السابق ، ص ١٣٢) .

(٢) كان نستور ماخو أحد زعماء جماعة من الشيوعيين الفوضويين تألفت في قرية جوليابول الاكرانية في مقاطعة ايكاترينوسلاف في ١٩٠٥ . وبعد ذلك بعين أرسل ماخو الى سيبيريا عقب اضطرابات بين الفلاحين اثرها اصلاحات ستولين . وعاد في ١٩١٧ ونظم الجماعة على أساس كوميون زراعي ، وفي خريف ١٩١٨ أنشأ فرقة من المقاتلين لقائمة نظام سكوروبادسكي ومؤيديه الالمان والنمساويين ، وزاد عدد قواته بسرعة . وابتداء من ١٩١٨ الى ١٩٢١ قاتل على التوالي « وأحيانا في نفس الوقت » ضد حكومة الإدارة الاكرانية لم دنيكين ثم رانجل ثم البلاشفة . وقد نشرت مذكراته باللغة الروسية في باريس بعد ذلك في ثلاثة مجلدات « نشر المجلدان الاخيران منها بعد وفاته » تحت عناوين مختلفة . وتنتمي المذكرات في ديسمبر ١٩١٨ ، وكان هناك تفكير في اصدار مجلد رابع يضم مذكرات ماخو ومقالاته من الفترة التالية ولكن يبدو انه لم ينشر قط . ويشرح المرفق على اصدار المجلد الثاني والثالث . في مقدمة للمجلد الثاني ، أن ماخو « لم يكن لديه سوى تعليم أولي ولا دراية له باللغة الادبية » بحيث أن المذكرات ربما تمثل صورة متكاملة ومنسقة أكثر مما ينبغي لشخصية غامضة . وهو يعتبر نفسه مؤثرا ينقل سلطة العولة بجميع أنواعها لأنها تؤدي للاضطهاد كما أنها ضد الثورة ! ولكن ذلك لم يمنعه من تطبيق نظام عسكري مشددي حركته . وقد اعتبر الفلاح المثل الأعلى للانسان ، ولكنه لم يابه بالأمور السياسية ، وكان ضد أصحاب الأراضي والفوارق والبورجوازية والقومية الاكرانية « ويقال انه لم يكن على معرفة باللغة الاكرانية هو نفسه » وضد الجمعية التأسيسية ، التي أطلق عليها « مباراة في لعب الورق تشترك فيها كل الاحزاب السياسية » وقد تعاون مع البلاشفة فترات قصيرة ولكنه قاوم كل المحاولات التي بدلوها لقرض سلطتهم على اكرانيا . وكان نشاطه مقتصرًا في الغالب على اكرانيا شرق الغابيز : وبرغم فوضوية ماخو فيبدو انه ورث شيئا من تقاليد القوزاق الخاصة بالجماعات العسكرية المستقلة التي كانت سائدة بصورة خاصة في هذه المنطقة . وقد كتب أحد أتباعه قصة الحركة (ب) أوشينوف Istoriya Makhnovskogo مادة البطل ، والصورة ١٩٢٣ ) وهي تضمن معلومات مفيدة وان كان يشوهها المبالة في برلين « Dirzheniya » المقالة جاءت في نشرة سوفيتية ، بقلم م. كابلاندا « Makhnovshchina » (١٩٢٥)



أخرى في يد قوات بتليورا ثم قوات دنيكين نفسه . وعمت القوضى  
 تماما . واجتاح الجوع والتيفوس والأمراض الأخرى أوكرانيا (١) .  
 وانتشر عدة زعماء حربيين مستقلين في أنحاء البلاد ، كان ماخنكو  
 أعظمهم قدرا ، يقودون قوات تتراوح بين الجيوش المنظمة وعصابات  
 النهب والسلب . ونسى الفلاحون تدميرهم من حكم السوفيت في غمرة  
 كرايهم للاضطهاد الأشد الذي لقوه على يد قوات دنيكين المحتلة .  
 وأدت هزيمة دنيكين في ديسمبر ١٩١٩ إلى إعادة استيلاء الجيش  
 الأحمر على كييف . وتألقت « لجنة حربية ثورية » من خمسة أعضاء ،  
 ثلاثة منهم بلاشفة ، بمقتضى مرسوم بامضاء راكوفسكي بوصفه رئيسا  
 لمجلس القوميين الأوكراني (٢) ؛ وبذلك محاولة ، للمرة الثالثة ،  
 لارساء قواعد النظام السوفيتي في أوكرانيا . وفي فبراير ١٩٢٠ كانت  
 سلطة السوفيت قد استتبّت في المراكز الرئيسية . ولكن حتى ذلك لم  
 يكن نهاية فترة المشاكل وفي ديسمبر ١٩١٩ التجأ بتليورا ، بعد أن هزمه  
 البلاشفة وتجاهله الحلفاء في باريس وطرده دنيكين ، إلى البديل  
 الوحيد الباقي أمامه للمساعدة المادية والمعنوية - بولندا . وكانت  
 بولندا تعارض إعادة ضم أوكرانيا إلى روسيا الموحدة سواء تحت حكم  
 السوفيت أو دنيكين ، ووجدت في بتليورا الشخصية الكبيرة الوحيدة  
 الباقية التي تمثل الانفصال الأوكراني ، وتنازل بتليورا ، بلا وازع أخلاقي ،  
 عن مطلب أوكرانيا في شرق غاليسيا مقابل الطموح في أن يحكم أوكرانيا  
 كدولة تابعة للإمبراطورية البولندية . وكان الاتفاق بين بتليورا والحكومة  
 البولندية ، الذي عقد في وارسو في ٢ ديسمبر ١٩١٩ (٣) ، علامة على  
 افلاس القومية الأوكرانية البورجوازية نهائيا حيث أن مبادئ المشاعر  
 القومية لدى الفلاحين الأوكرانيين كانت موجهة أصلا ضد أصحاب  
 الضياع البولنديين . ولكنه فتح الطريق لاعتداء جديد على أوكرانيا ،  
 بواسطة الجيوش البولندية هذه المرة ، التي احتلت كييف ستة أسابيع  
 في مايو - يونيو ١٩٢٠ . بيد أن هزيمة الغزاة وطردهم هذه المرة أمنت  
 أوكرانيا من الغزو الأجنبي عشرين عاما . وتطلبت إعادة النظام في أنحاء  
 أوكرانيا قرابة عام (٤) ، ولم ينته القتال المتقطع مع قوات الوطنيين حتى

(١) يشير ب . أرشيفوف في كتابه السابق الذكر ص ١٥٦ ، ١٥٨ إلى شدة وباء  
 التيفود في سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ .

(٢) Zhizn Natsional'nostei « وقم ٤٨ (٥٦) ٢١ ديسمبر ١٩١٩ .

(٣) أرسل القائد السوفيتي فرونوف . إلى ماخنكو انذارا نهائيا في نوفمبر ١٩٢٠ ، بعد  
 انهيار قوات رانجل ، يطلب ادماج قوات ماجنوف في الجيش الأحمر (م.ب. فرونوف  
 «Sobranie Uzakneni» I (١٩٢٩) ص ١٧٦ - ١٨٠ ) وقد رفض هذا الإنذار .

عبر ماخنكو (١) الحدود إلى رومانيا في ٢٨ أغسطس ١٩٢١ ، ومع آخر  
 ما بقي من قواته . وأخيرا أصبح النظام السوفيتي يسيطر تماما على  
 البلاد وبدأ أنه يمنع شعب أوكرانيا السلام وحكما أكثر تسامحا من أي  
 حكم شهدته البلاد في هذه السنوات المضطربة .

وهكذا تمت الولادة العسيرة لأوكرانيا السوفيتية ، وتحقق رسميا  
 حق تقرير المصير القومي والانفصال . ولكن في حين كانت الطبقة  
 الحاكمة البورجوازية في فنلندا قوية إلى الحد الكافي لتحصيل على  
 الاعتراف بأنها تمثل الأمة الفنلندية ، استمرت الثورة في أوكرانيا خطوة  
 أخرى وطردت البورجوازية لمصلحة « دكتاتورية جماهير البروليتاريا  
 والفلاحين الكادحة والمستغلة » ( وهو التعبير الذي يبدأ به الدستور  
 الأوكراني ) التي صارت معقد الاستقلال القومي الأوكراني . وكانت مصلحة  
 بتروجراد في هذا الحل واضحة . ومع ذلك فإن الشواهد تدل أيضا  
 على أن النزعة القومية الأوكرانية البورجوازية تعرضت للاحتقان وفشلت .  
 فلم تكن لديها حركة عمالية قومية تستطيع الاعتماد عليها . كما اخفقت  
 في اكتساب الفلاحين إلى جانبها لأنها لم تحتض قضية الثورة الاجتماعية ،  
 بل حتى ولا الإصلاح الاجتماعي على أي نطاق واسع - وهو نقص اعترف  
 به صراحة ومرارا فينيشنكو ، أكثر زعمائها أمانة (٢) ، وقد جعلها  
 ضعفها معرضة باستمرار للضغط الأجنبي وبذلك فقدت كل حرية  
 حقيقية في العمل . وقد جاء افلاسها نهائيا في ١٩٢٠ عندما عقد آخر  
 زعمائها العاملين اتفاقه مع البولنديين ، الأعداء القوميين للفلاحين  
 الأوكرانيين .

أن البورجوازية الأوكرانية أثبتت أنها أقل قدرة حتى عن بورجوازية  
 روسيا الكبرى في تحقيق الثورة البورجوازية . وأدى فشلها إلى ترك  
 فراغ يبحث عن يملؤه . وباستثناء البلاشفة لم يكن هناك مرشحون  
 في الميدان ؛ ودل انهيار القوى التي عارضتهم الواحدة بعد الأخرى على  
 أن الجماهير الأوكرانية تقبلهم باعتبارهم أهون الشرور . بيد أن ذلك لم

(١) ب . أرشيفوف ، المرجع السابق ص ٢٠٠ .  
 (٢) العبارات التالية نموذج لما جاء في كتاب فينيشنكو المذكور : « طالما كما تقابل  
 البلاشفة الروس ، أبناء موسكو ، كان الانتصار حليفنا في كل مكان ، ولكن بمجرد أن نواجه  
 بلاشفتنا كنا نفقد كل قواتنا » II ص ١٥٥ ، ولم يبد الراد أي ميل « إلى تحرير الجماهير  
 الكادحة من الاضطهاد الاجتماعي الضار بالأمة وبالطبقة الكادحة » ( II ص ٢١٩ ) .  
 ويعترف فينيشنكو ب « العداء الحاد من جانب جماهير الشعب للراد المركزي ، في الفترة  
 التي طرد فيها البلاشفة الراد في فبراير ١٩١٨ ، وقد أدى خلل النزعة القومية الأوكرانية  
 من المضمون الاجتماعي إلى الخط من شأن طلباتها الأخرى . ويتحدث م.ب. رانجل ( المرجع  
 السابق ص ٧٨ ) أيضا عن العداء الذي اتاحه سياسة الراد الأوكرانية .



يجعل الحل سهلاً. فالاختيار الوحيد الذي كان أمام الحكومة السوفيتية في أوائل ١٩١٨ ، ثم في أوائل ١٩١٩ ، هو إما ادماج أوكرانيا مباشرة في روسيا السوفيتية أو محاولة إرضاء التطلعات القومية بإنشاء وحدة سوفيتية أوكرانية منفصلة . وكان البديل الثاني هو ما تفرضه المبادئ التي أعلنوها صراحة قبل الثورة واعتقاد لينين الراسخ في أن أكثر قدر ممكن من التفرق باسم تقرير المصير القومي هو الطريق الأكيد إلى اتحاد القلوب في النهاية . وهناك شواهد كافية تدل على صراع لينين شخصياً لأشياء واقعية على سياسة إقامة أوكرانيا السوفيتية المستقلة . فعند البدء في إقامة السلطة السوفيتية هناك للمرة الثالثة بعد هزيمة دنيكين في ديسمبر ١٩١٩ صدر قرار « عن السلطة السوفيتية في أوكرانيا » وضعه لينين وأقرته اللجنة المركزية وعرض على اجتماع خلص للحزب في موسكو . وكان ينصب أساساً على موقف الإدارة السوفيتية من المسألة القومية الأوكرانية والفلاح الأوكراني . وكان القرار يندد « بالمحاولات المصطنعة لدفع اللغة الأوكرانية إلى الوراء لتكون في مرتبة ثانية » ، ويطالب بأن يكون كل الموظفين ممن يتحدثون الأوكرانية ؛ وأوصى بتوزيع الضياع الكبرى السابقة على الفلاحين وعدم إنشاء المزارع السوفيتية « إلا في أضيق الحدود الضرورية جداً » ، وعدم مصادرة الغلال « إلا بأقل الكميات الضرورية جداً » . ولكن هذا القرار قوبل بمعارضة شديدة في الاجتماع من جانب الزعماء الأوكرانيين البلاشفة . أذهب راكوفسكي إلى أن المزارع السوفيتية الكبرى يجب أن تكون أساس النظام السوفيتي ، واعتبر بوننوف ، وهو أحد زملائه في مجلس القوميساريين الأوكراني ، المطالبة بأن يكون الموظفون ممن يتحدثون اللغة الأوكرانية مبالغاً في أهمية النزعة القومية الأوكرانية ، كما احتج بوننوف ومانيولسكي وغيرهما ضد أي تفاهة مع حزب الفلاحين الأوكراني ، الذي يغلب عليه طابع الشوريين الاجتماعيين وكان يحاول التحالف مع البلاشفة (١) . ووافق على قرار لينين في ١٩٢٠ سمح بانضمام حزب الفلاحين الأوكراني إلى الحزب الشيوعي (٢) . ولكن كانت معارضة الأشخاص مواجهة حادة وبعبدة المدى وكانت مصاعب تطبيق سياسة الحزب شديدة ولا يمكن التغلب عليها بسهولة .

(١) يوجد القرار في لينين - دراسات - XXIV من ٥٥٢ - ٥٥٤ . ولم تنشر سجلات هذا المؤتمر ، وقد فقد خطاب لينين الرئيسي عن المسألة الأوكرانية . ويوجد له موجز ملخص في « دراسات » XXIV من ٥٥٧ - ٥٧٨ . كما توجد معلومات أخرى مما دار فيه مستعدة من وناظر لم تنشر في نفس المرجع XXIV من ٨١٥ - ٨١٦ ، وحاشية من ١٧١ ، ٨١٨ ، ٨١٩ وحاشية ١٧٨ .

(٢) ستالين - دراسات - IV من ٣٠٤

كما لا يمكن أن نعزو هذه المصاعب إلى غياب بعض الأفراد وعدمهم . فلم يكن من المستطاع إرضاء التطلعات القومية الأوكرانية داخل إطار البورجوازية . ولكن عندما أعلن البلاشفة بإنشاء الجمهورية السوفيتية الاشتراكية الأوكرانية ، الانتقال من مرحلة الثورة البورجوازية إلى الثورة البرولتارية ظهرت المشكلة القومية الأوكرانية في صورة لا تقل صعوبة . فقد كان من المبادئ الجوهرية في المذهب البلشفي أن البرولتاريا وحدها هي التي تستطيع أن تقود الفلاحين في طريق الثورة ، ولما لم تكن هناك برولتاريا أوكرانية وطنية فقد ظل مفسمون الثورة الاجتماعية في أوكرانيا مصطنعاً وإلى حد ما وهمياً . إذ كانت وصلة النظام الجديد بالنسبة للمثقف الأوكراني البورجوازي أن زعماءه كانوا في الغالب من أبناء روسيا الكبرى ، روحاً وتدريباً ، أن لم يكن مولداً . ولم يحجب النجاح في اجتذاب بعض القوميين الأوكرانيين السابقين ، وبخاصة هروشفسكي الذي عاد إلى كييف في ١٩٢٣ إلى المصير رئيس أكاديمية العلوم الأوكرانية الجديدة ، الطابع السائد في الجهاز الإداري لأوكرانيا السوفيتية - طابع روسيا الكبرى . وبالنسبة للفلاح الأوكراني كان عيب النظام الجديد هو أنه نظام أهل المدينة . ولم يكن الاحساس بهذا العيب شديداً في فترة الوفاق مع الفلاحين التي تمثلها « السياسة الاقتصادية الجديدة » . ولكن فيما بعد ، عندما استؤنف الضغط البرولتاري على الفلاحين واتفق تفهم الفلاحين الأوكرانيين مع تدمير المثقفين الأوكرانيين ، ظهرت الحقيقة مرة أخرى . وهي أن المشكلة القومية صارت حادة عندما اكتسبت مضموناً اجتماعياً واقتصادياً .

وكان إنشاء جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية في فبراير ١٩١٩ ، في نفس الوقت تقريباً الذي نشأت فيه جمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية ، يمثل خطوة أخرى في تطبيق سياسة التفرق باسم حق تقرير المصير القومي . وكانت المشكلة أبسط من مشكلة أوكرانيا ، حيث لم تكن هناك أكثر من بدايات حركة قومية بورجوازية في روسيا البيضاء ؛ ولكن هذه الحقيقة ذاتها جعلت الحل مصطنعاً أكثر . وقد اتبع مع روسيا البيضاء نفس ما اتبع مع أوكرانيا . فعند مارس ١٩١٧ تألف مؤتمر قومي لروسيا البيضاء وأصدر بياناً بحل « النظام الفدرالي الديمقراطي الجمهوري » لروسيا وأنشأ لجنة قومية لروسيا البيضاء (١) . وفي أغسطس ١٩١٧ أنشأ « راداً » قومياً بورجوازي لروسيا البيضاء في منسك (٢) ، وظهر مندوبوه فعلاً

« Докладный и Национальный Восток : Доклады и Материалы »  
بإشراف من م. م. دسانشستين III (١٩٢٠) من ٢٦٧ - ٢٧١ ، ٢٧٢ -  
(٢) نفس المرجع III من ٢٧٥ - ٢٧١

في اول يناير ١٩١٨ في المؤتمر الثالث لسوفيئات روسيا كلها ، ولكن انكر عليهم حق التحدث في المؤتمر ولم يعترف بوثائق اعتمادهم (١) . وكان قد وقع في الأيام الأخيرة من ١٩١٧ أحداث غريبة في منسك . اذ قامت لجنة نورية عسكرية بلشفية عقب ثورة اكتوبر وقلبت « الرادا » والفت « مجلس قوميسيرى الشعب للمنطقة والجهة الغربيتين » . وعلنت حق « الشعب الكدح في روسيا البيضاء في تقرير مصره » (٢) . وقامت حكومة سوفيتية غير واضحة المعالم ظلت تحكم في منسك بضعة اسابيع . ولكن في فبراير ١٩١٨ قلبتها الجيوش الألمانية الزاحفة ، واقامت بدلا منها « رادا » لروسيا البيضاء تابع لها - حرصا منها على التظاهر بالدفاع عن حق تقرير المصير بدورها . وفيما بعد في اثناء هذا العام عقدت عدة مؤتمرات للاجئين من روسيا البيضاء في موسكو اعلنت رغبتها الحاسمة في الاتحاد مع الجمهورية الروسية السوفيتية (٣) .

ولم تثر اية مشكلة عملية اخرى حتى بدأت الجيوش الألمانية وراء الحدود المتفق عليها في برست ليتوفسك تنهار في نوفمبر ١٩١٨ . فعندئذ كان لابد من توفير حكم ما في الاقاليم المحررة ؛ وكان الاختيار ، كما في اكرانيا ، بين دمجها في الوحدة الروسية او خلق وحدة منفصلة لروسيا البيضاء . وانتهى الراى الى نفس القرار الذى فرضته نفس الاعتبارات . وقد اتخذت هذا القرار اللجنة المركزية للحزب ، ونقل ستالين التعليمات الفورية للزعيم الشيوعى المحلى مياسنيكوف في ٢٥ ديسمبر ١٩١٨ (٤) .

(١) «Tretii Vserossiiskii S'ezd Sovetov» (١٩١٨) ص ٦٤ ، ٨٧  
(٢) «Revolyutsiya 1917 Goda» بأشراف أ. ن. ليوبيموف ١٩٣٠ ص ٤٥٧ - ٤٥٨  
ول برست ليتوفسك رد هوفمان على دعوة تروتسكى لمبدأ تقرير المصير بأنه «في ٣٠ ديسمبر فرق البلاشفة بالحرب والبنادق المؤتمر الاول لروسيا البيضاء في منسك لأنه كان مصرا على حق تقرير المصير لروسيا البيضاء» (I (Mirnye Ueregovory v Brest Litov.) ص ٦٥ .

(٣) توجد تعليقات الصحف المعاصرة على هذه المؤتمرات في «Voprosy Istorii» رقم ١١ ص ١١ .

(٤) يوجد اكمل سرد لانشاء جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية في مقال نشر بمناسبة الاحتفال ببلوغ ستالين سن الستين «Istoriia Marksist» رقم ١ (١٩٤٠) ص ٦٢ - ٧٨ . ولما يلى تلخيص للحقائق الرئيسية التى جاء ذكرها في هذا المقال: في ٢٥ ديسمبر ١٩١٨ ، بعد انسحاب الجيوش الألمانية من ارض روسيا البيضاء تحدث ستالين تليفونيا مع مياسنيكوف رئيس اللجنة الاقليمية للحزب الشيوعى في المنطقة الشمالية الغربية :

« ابلغ الرفيق ستالين مياسنيكوف قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعى بانشاء جمهورية سوفيتية اشتراكية في روسيا البيضاء واستندى رئيس اللجنة الاقليمية الى موسكو . و اشار الى ان اقبليس كوفنو وويلنا سيلعبان الى الحكومة السوفيتية المتوالية

وفي اول يناير ١٩١٩ اعلنت « الحكومة المؤقتة لجمهورية روسيا البيضاء السوفيتية المستقلة » سلطتها في منسك واعلنت ان « رادا روسيا البيضاء البورجوازي » خارج القانون (١) . وبعد ذلك بشهر عندما اجتمع « المؤتمر الاول لسوفيئات مندوبى العمال والجنود والفلاحين في روسيا البيضاء » في منسك وفي ٤ فبراير ١٩١٩ اقر دستور « لجمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية » (٢) . وقد نهذا العمل بعجلة بحيث ان الدستور الذى وضع على نفس خطة دستور الاتحاد السوفيتى ، حدد مهام مؤتمر السوفيئات واللجنة المركزية

كما سرد الرفيق ستالين ايضا المبادئ الاساسية لتكوين جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية ولعمل الحزب الشيوعى لروسيا البيضاء .

وقد نونش ما قاله الرفيق ستالين لاجتماع الحزب لمنطقة النسيم الغربى اشترك فيه مياسنيكوف . وكانت تعليماته هي الاساس الذى بنى عليه جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية والحزب فيها . وكانت بمثابة توجيهات للانضم الى روسيا البيضاء في صراعهم ضد البورجوازيين من دعاة القومية .

وقد تقرر ان تتألف حكومة روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية من ١٥ شخصا « زاد عددهم فيما بعد الى ١٧ » . كما اهتم الرفيق ستالين بعد اختيار الأشخاص الذين يتعلق بهم الامر .

وتألف مكتب مركزى للحزب الشيوعى الروسى لجمهورية روسيا البيضاء . ورئيس المكتب المركزى هو ايضا رئيس اللجنة المركزية للحزب ورئيس الحكومة السوفيتية . ووضع الرفيق ستالين بيان « الحكومة المؤقتة لسوفيئات المدن والمناطق في روسيا البيضاء » وادخل عليه عدة تصحيحات مهمة .

وعندما سافر أعضاء الحكومة المؤقتة الى منسك كتب الرفيق ستالين الى مياسنيكوف : « يذهب اليوم الروس البيض الى منسك . وسيحضرون معكم . وتطلب منك اللجنة المركزية للحزب ولينين استقبالهم كاشقاء صغار ، قد يكونوا مثقبي التجربة ، ولكنهم على استعداد لان يبدلوا حياتهم من اجل الحرب والسوفيت » .

ولعل الظروف التى نشرت فيها هذه الوثائق أدت الى بعض الدعاية في دور ستالين الشخصى ، ولكن ليس هناك ما يثير الشك في حققتها اصلا .

وكان أ. ف. مياسنيكوف من أعضاء الحرب الذين لاصلة شحمية لهم بروسيا البيضاء ، فهو ارمنى المولد . وصار فيما بعد رئيسا لمجلس قوميسيرى ارمينيا ، وعلمه الصفة حضر المؤتمر التاسع لسوفيئات روسيا كله في ديسمبر ١٩٢١ وقرا باسم جمهوريات القوقاز الثلاث . ويسمى عدم الخط بينه وبين ج. أ. مياسكوف الذى طرد من الحزب في فبراير ١٩٢٢ لخروجه على نظام الحزب « اضر العمل اليسارى » .

(١) «Istoriya Sovetskoi Konstitutsii v Dekretakh» (١٩٢٦) ص ٩٩ - ١٠٢ . وقد انقل الرادا الى حروغو حيث اشترع بعض الوثائق دعاية الحكومة البولندية .

(٢) يوجد الدستور في نفس المرحم ص ١١١ - ١١٤ ، ويوجد قائمة الحكومة في «Zhizn' Naroda» رقم ١٦ (١٩١٩) فبراير ١٩١٩ .

التفيلية ولكنه نسي ان يضع بنودا للسوفيئات المحلية او لجلس القوميين .

وتعرضت روسيا البيضاء ، مثل اكرانيا ، لفترة اخرى من القلاقل حتى بعد قيامها كجمهورية سوفيتية اشتراكية . وانشاء الربيع سنة ١٩١٩ كانت الخطط توضع لانشاء فدرال بين الجمهوريتين الصغيرتين الضعيفتين بنفس الدرجة تقريبا - روسيا البيضاء ولتوانيا (١) . ولكن في ابريل ١٩١٩ قضى الزحف البولندي على « الجمهورية اللتوانيسية السوفيتية الاشتراكية » ؛ كما احتلت الجيوش البولندية جزءا من الاقليم الذي تدعيه روسيا البيضاء ، واستولت على منسك نفسها في اغسطس ١٩١٩ . وفي الحرب البولندية السوفيتية سنة ١٩٢٠ تحررت جمهورية روسيا البيضاء بتقدم القوات السوفيتية في بولندا واحتلت بالنصر في اول اغسطس ١٩٢٠ باعلان حماسي (٢) . وحرمت الهدنة البولندية السوفيتية في اكتوبر ١٩٢٠ ( والتي تأيدت فيما يتصل بهذه النقطة بمعاهدة ريجا في ١٨ مارس ١٩٢١ ) روسيا البيضاء مرة اخرى من الجزء الغربي من اقليمها . ولكن القرار هذه المرة كان نهائيا ، وحلت فترة من السلام . وفي ديسمبر ١٩٢٠ ادخل « المؤتمر الثاني لسوفيئات روسيا البيضاء » التعديلات اللازمة على دستور فبراير ١٩١٩ باصدار سلسلة من « القرارات المكملة » (٣) .

وقد قال احد المؤرخين اخيرا « ان القومية جاءت الى اهالي روسيا البيضاء منحة ، بلا طلب ، من الثورة الروسية » (٤) . وقد اعترف كاتب في الصحيفة الرسمية لقومية الجنسية بان عمال وفلاحين روسيا البيضاء « اعتبروا انفسهم دائما جزءا من الشعب الروسي العامل ، ولم يؤيد استقلال روسيا البيضاء سوى حفنة لا قيمة لها من مثقفي البورجوازية الصغيرة في روسيا البيضاء » (٥) . ولكن القومية كانت في النظرية البلشفية مرحلة نمو تاريخية طبيعية ومفيدة ، بل لا غنى عنها ، واذا لم تكن هناك امة روسيا البيضاء فعلا فان الدلائل والسوابق تشير الى انها كانت في مرحلة متقدمة من التكون .

وكانت هذه هي الحجة المشكوك في قوتها التي دافع بها ستالين عن نفسه بعد سنتين في مؤتمر للحزب ضد تهمة « انشاء جنسية مصنعة لروسيا البيضاء » :

« منذ حوالي اربعين عام مضت كانت ريجا مدينة المانية ؛ ولكن لما كانت المدن تنمو بما تستمد من الريف ، والريف هو معقل الجنسية فان ريجا قد صارت الآن لتوانية بحتة . ومنذ حوالي خمسين سنة كانت كل مدن هونغاريا ذات طابع الماني ؛ والان هي مجرية . وسيحدث نفس الشيء في روسيا البيضاء ، في المدن التي تملب فيها عناصر من غير روسيا البيضاء حتى الآن » (١) .

ولعل ذلك كان اقصى مثل لاستخدام مبدأ حق تقرير المصير القومي في اوروبا على الأقل ، بغرض إثارة الوعي القومي لا بغرض اشباعه .

لقد كانت حالة استونيا ولاتفيا وسطا بين حالة فنلندا من ناحية وحالة اكرانيا وروسيا البيضاء من ناحية اخرى . فكلا البلدين كان صغير الحجم جدا ، اذ ان عدد سكان الاولى كان ١٢٥٠٠٠٠ والثانية ١٧٥٠٠٠٠ ؛ ولكن لفتيها كانتا مختلفتين ، كما كانتا لا تشبهان التوتونية ولا السلافية ، مما اضفى عليهما طابعين متميزين . وفي كلا البلدين كانت قد قامت حركة قومية بورجوازية حقيقية ضد سيطرة التجار الصناعيين واصحاب الاراضي الالمان - وكانتا اضعف بكثير من البورجوازية الفنلندية ، ولكنها اقوى واشد عزما منها في اكرانيا . وفي كلا البلدين اعلن النظام السوفيتي في لحظة قيام ثورة اكتوبر ، ولكن الجيوش الالمانية الزاحفة قضت عليه في البلدين فورا . وعندما اتهمت المانيا في نوفمبر ١٩١٨ انشئت حكومتان بورجوازيستان قوميتان في كل من ريجا وتالين . ولكنهما لم تستمرا طويلا . ففي ٢٩ نوفمبر ١٩١٨ اعلان قيام حكومة سوفيتية استونية في تالوفا ، واعقبها اعلان قيام حكومة سوفيتية لاتفية بعد ثلاثة اسابيع . وبدأت الجيوش السوفيتية من اهالي البلدين ومن الروس ، تتحرك من الشرق . وكانت هذه هي

(١) « ستالين - دراسات » ص ٧٠ . وقد كثر ستالين فيما بعد ان « عناصر بطون الامم » كانت موجودة فعلا في الفترة السابقة على الرأسمالية ، وان كانت « احدا لا كانا » فقط . نفس المرجع ص ٢٢٦ . وقد قال لينين في ١٩١٢ ، مشيرا الى « بولندا واكرانيا وروسيا البيضاء الخ » بصفة خاصة ، ان « انقراع المدن من القرى والمناطق التي تدور حولها وتطلّع نحوها ، لاسباب قومية ، امر سيئ وسنجد » « دراسات » ص ١٥٨ ، ولكن النتيجة العملية الوحيدة التي خرج بها في ذلك الوقت هي ان « الماركسيين يجب ان يفتقروا كلية على اساس من المبدأ ، القديس الافليمي ، وحده » .

(١) « ستالين - دراسات » ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .  
(٢) « Istoriya Sovetskoi Konstitutsii v Dekretakh » ص ١٤٠ - ١٤٢ .

(٣) نفس المرجع ص ١٥٥ - ١٦٠ .

(٤) د.س. ميرسكي « روسيا : تاريخ اجتماعي » (١٩٣٢) ص ١٧٨ .

(٥) « Zhizn' National' nostei » رقم ١٠ (٦٧) ٦ ابريل ١٩٢٠ .

الفترة التي ساد فيها شعار « حق تقرير المصير للعمال » رسمياً ، وكان إعلان ستالين لهذه السياسة صريحاً وبلا مواربة :  
« ان روسيا السوفيتية لم تنظر قط الى الاقاليم الغربية باعتبارها ممتلكات لها . فقد اعتبرت باستمرار ان هذه المناطق ملك للجماهير العاملة من الجنسيات التي تسكنها ، وان هذه الجماهير لها كامل الحق في تقرير مصيرها السياسي بحرية . ولا يستبعد ذلك طبعاً - بل انه يفترض مسبقاً - المساعدة من كل نوع من جانب روسيا السوفيتية لرفاقنا الاستونيين في صراعهم من اجل تحرير عمال استونيا من نير البورجوازية » (١) .

واعترفت بتروجراد بالجمهورية الاستونية السوفيتية في ٨ ديسمبر ١٩١٨ وبجمهورية لاتفيا السوفيتية في ٢٢ ديسمبر ١٩١٨ . وفي اوائل يناير ١٩١٩ وكانت سلطة السوفيت قد امتدت حتى ريجا .

والى هنا اتبعت امثلة السابقة الاكرانية ، ولما كانت ريجا تضم برولتاريا صناعية وطنية كبيرة ، فقد بدا ان أسس السلطة السوفيتية على سواحل البلطيق اكثر رسوخاً منها في اكرانيا . ولكن هنا كان وجود الأسطول البريطاني هو العامل الحاسم . فبعد انتهاء القتال مع المانيا ظهرت وحدات بحرية بريطانية في البلطيق . وانهارت جمهورية استونيا السوفيتية في يناير ١٩١٩ . وقاومت جمهورية لاتفيا السوفيتية خمسة اشهر ، ولكنها لم تلبث ان انهارت أيضاً تحت تهديد مدافع البحرية البريطانية . وفي كلا البلدين كان لدى الحكومتين البورجوازيتين اللتين قامتتا تحت رعاية بريطانيا الوقت الكافي لدعم سلطتهما . ومنذ ذلك الوقت اعادت الحكومة السوفيتية النظر في موقفها - بعد فشل مغامرة يودنش (٢) . ففقدت ابدت الحكومتان

(١) « ستالين - دراسات » IV ص ١٧٨ . وقد نشرت المقالة التي تتضمن هذا الإعلان في بل من « براددا » و « Zhizn' National' nostoi »  
(٢) توجد هذه الساعات في

« Politika Sovetskoi Vlasti po Natsional' nomu Voprosu »  
(١٩٢٠) ص ٥٢ - ٥٤ ، المادة ٧٦ وص ١٢٣ - ١٢٤ ، المادة ١٦٨ ، وتوجد مراسيم الاعتراف في كتب كلينسكوف وسانيك « Mezhdunarodnaya Politika » II (١٩٢٦) ص ٢٠٦ - ٢٠٨ . وقد صدرت هذه المراسيم من مجلس القوميين : ثم صدق عليها ، لاصفاء قدر اكبر من الهيبة ، بقرار من اللجنة التنفيذية المركزية « نفس المرجع » II ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٣) في اكتوبر ١٩١٩ قام الجنرال « الابيض » يوديش ، بتأييد البريطانيين ، بحملة من قواعده في استونيا ضد بتروجراد . وكاد ينجح فيما اراد . ولما كان يوديش يهدف الى اعادة الامبراطورية الروسية داخل حدودها السابقة فان حملته لم تحظ بأي عطف من جانب حكومتى استونيا ولفنيا .

البورجوازياتان قوة وتماسكا اكثر مما كان متوقعا ، كما ان عداءهما نحو يوديش اثبت انهما لم تكونا معاديتين كلية للجمهورية السوفيتية . واهم من ذلك كله ان التجارة الخارجية بدأت تدخل في اعتبار السياسة السوفيتية (١) فقد رفع حصار الحلفاء في يناير ١٩٢٠ . وكان من المفيد ان يعامل ميناء ريجا وميناء تالين كنوع من المراكز المحايدة بين العالم الرأسمالي والعالم السوفيتي . ومن ثم تقرر اتباع سياسة معاملة لما اتبع مع فنلندا وليس ما اتبع في اكرانيا وصرف النظر عن مشروع اقامة جمهوريتين سوفيتيتين في استونيا ولفنيا والاعتراف بالحكومتين البورجوازيتين على أساس مبدأ حق تقرير المصير . وعقدت معاهدة صلح مع استونيا في ٢ فبراير (١٩٢٠) ومع لاتفيا في ١١ أغسطس (١٩٢٠) . واستمر النظام الذي قام فيهما على هذا الأساس عشرين عاماً كاملة .

وكان مصير دولة البلطيق الثالثة ، لتوانيا ، هو مصير لاتفيا واستونيا مع بعض التغييرات . فقد تآلف فيها مجلس قومي بورجوازي في تاريخا ابان شتاء ١٩١٧ - ١٩١٨ . وكان هذا المجلس « مجلس « رادا » روسيا البيضاء الذي قام في فبراير ١٩١٨ . من صميم الألمان الى حد كبير ، واعان استقلال لتوانيا - بموافقة السلطات الألمانية المحتلة - في ١٦ فبراير ١٩١٨ (٢) . وبعد انهيار المانيا اعلن قيام حكومة عمال وفلاحين مؤقتة في لتوانيا (٣) . واعترفت بتروجراد - وكان اعترافاً سابقاً لاوانه الى حد ما - في نفس الوقت الذي اعترفت فيه بالنظام المقابل في لاتفيا في ٢٢ ديسمبر ١٩١٨ (٤) . وفي الشهر التالي أخرج « التاريخا » البورجوازي من فيلنا واقامت فيها سلطة سوفيتية . وفي ابريل ١٩١٩ وضع استيلاء الجيش البولندي على فيلنا حدا لمشروع اقامة فدرال بين جمهوريتى لتوانيا وروسيا البيضاء السوفيتيتين وإنشاء لتوانيا السوفيتية . وبعد عام وثلاثة اشهر ، عندما استعادت الجيوش السوفيتية فيلنا أثناء الحروب

- (١) « Sobranie Uzakneniil » (١٩٢٠) رقم ٧ المادة ٤٤ . وكان أول فصل مرحاب السوفيت بالحكومة البورجوازية الاستونية في سبتمبر ١٩١٩ . رتباً رفضاً مقترحات السوفيت على أساس انهم لا تريد ان تنصرف مسئلة عن حوائجها ( كلينسكوف وسانيك المرجع السابق II ص ٣٤٤ - ٣٤٦ و ٣٨٧ - ٣٨٨ . ولعل محاولات معاملة في نفس الوقت للاتصال بفنلندا ولفنيا ولتوانيا ولكن يبدو بوضوح ان هذه المحاولات تجاعلتها ( نفس المرجع II ص ٣٨٣ - ٣٨٤ ) .  
(٢) « Sobranie Uzakneniil 1920 » رقم ٩٥ المادة ٥١٤ .  
(٣) جمعت الوثائق اللتوانية الرسمية الخاصة بتلك الفترة في كتاب ب. كليمانس « نمو الدولة اللتوانية » ( باريس ١٩١٩ )  
(٤) « Istoria Markist » رقم ٣ - ٢ (١٩٣٥) ص ٥٠ - ٥٢ .  
(٥) « Sobranie Uzakneniil 1917-1918 » رقم ٩٨ ، المادة ١٠٠٦ .

البولندية كانت قد ظهرت اعتبارات جديدة . وفي ١٢ يولية ١٩٢٠ عقدت معاهدة صلح من الحكومة اللتوانية البورجوازية على غرار تلك التي عقدت مع استونيا ولااتفيا في نفس العام (١) ، وبرغم أن ذلك لم ينقذ لتوانيا من فقدان فيلنا في نفس العام للمهزلة البولندية زليجوفسكي . فان اعتراف السوفيت لم يسحب من الحكومة اللتوانية التي نقلت مركزها الى كوفنو .

ومع أن لتوانيا كانت اكبر قليلا من لاتفيا واستونيا واكثر سكانا فانها كانت بلادا زراعية تماما ، ولا توجد فيها برولتاريا كما لا توجد سوى حفنة من المثقفين . وكانت الدعوة الى الاستقلال تقوم على أسس ضعيفة سواء في ظل البورجوازية او السوفيت ، وكان اعتمادها الى حد كبير - ماديا ومعنويا - على العدد الكبير من اللتوانيين من سكان الولايات المتحدة الأمريكية . وكانت المصلحة الرئيسية للسوفيت في استقلال لتوانيا مصلحة سلبية . فاذا لم تستقل لتوانيا قد تقع في فلك بولندا ، ومن ناحية أخرى اذا كانت مستقلة فقد تكون شوكة في جنب بولندا . ومن ثم فان مصلحة السوفيت هنا كانت في تطبيق مبدأ تقرير المصير على اوسع نطاق .

#### ( د ) الحدود الشرقية

كان سكان اقاليم الحدود الغربية لجمهورية روسيا الاشتراكية السوفيتية الفدرالية ممن ينتمون سواء كانوا سلافين أو غير سلافين ، للمدنية الأوروبية بمعناها الواسع ويشتركون في التقاليد الروسية وبلغوا مستويات من الثقافة والرفاهة المادية لا تقل ، ان لم تكن اكثر بكثير أحيانا ، عما بلغه اهل روسيا الكبرى انفسهم . وكانت مشكلة علاقتهم بوحدة مركزية تسيطر عليها روسيا الكبرى تماثل في أوروبا الغربية مشكلة مثل موقف التشيكين من امبراطورية هابسبرج قبل ١٩١٨ . او موقف السلوفاكيين والمان السوديت في تشيكوسلوفاكيا بعد ١٩١٨ . فقد كانت هناك في جميع هذه الحالات حلول عديدة ، بين الانفصال والفدرالية والاستقلال الذاتي والاندماج الكامل ، ولكل منها حجج يمكن أن تساق في تأييده . ولكن ايا كان الحل فان القضايا المثارة كانت ذات طبيعة واحدة تعرف في غرب أوروبا باسم مشاكل « الأقليات » . أما اقاليم الحدود الشرقية ، التي تتألف من حوض الفولجا وسهول القوقاز الشمالية وسط آسيا وشرق بحر قزوين ،

فكانت مشاكلها من نوع آخر . فسكان هذه المناطق ينتمون بحكم اصولهم ولغتهم وبقايا آثار المدنية المنغولية ، الى آسيا لا الى أوروبا . وكان حوالي عشرة ملايين منهم لا يزالون من الرحل . ولم تكن التنظيمات القبلية البدائية قد اختفت تماما بينهم . وكانت مستويات معيشتهم وثقافتهم تضعهم ادنى بكثير من الروس وشعوب اقاليم الحدود الغربية . وكان السكان الروس المبعثرون هنا وهناك يقومون بدور المستوطنين والمستعمرين . وقد كتب انجلز في الخمسينات من القرن الماضي عن هذه المناطق :

« ان الحكم الروسي ، مع كل ما فيه من سوء وكل فظاظة السلافين ، له اثر عملي في مناطق البحر الأسود وبحر قزوين وفي آسيا الوسطى وبين الباشكيريين والتتر . » (١)

فلم تكن القضايا التي تثيرها علاقتهم بالوحدة المركزية ، او تثيرها مشروعات تحريرهم ، مشاكل « أقليات » بل مشاكل « مستعمرات » بالمصطلحات الأوروبية . وفي الكتابات السوفيتية ترتبط قضايا « المستعمرات » والقضايا « القومية » بعضها ببعض عادة .

وكان تطبيق مبدأ تقرير المصير في اقاليم الحدود الغربية قد ادى قبل نهاية ١٩٢٠ الى الاعتراف بجمهوريات غير سوفيتية في بولندا وفنلندا واستونيا ولااتفيا ولتوانيا ، وانشاء جمهوريتي اوتانيا وروسيا البيضاء السوفيتيتين المستقلتين المرتبطتين بعلاقة وثيقة . ولكنهما مازالت غير محددة ، بجمهورية روسيا السوفيتية . اما في الشرق فلم يكن الحل بهذا الوضوح ، مما يرجع بعض السبب فيه الى التعقيدات المتأصلة في الموقف ذاته ، وبعضه الى أحداث الحرب الأهلية . بيد ان الإطار العريض ظل واحدا في كل مكان . فالمرحلة الأولى من الثورة أعلنت مبدأ تقرير المصير القومي ، الذي اتخذ عمليا صورة مطلب الاستقلال الذاتي لا مطلب الاستقلال الكامل . وفي مبدأ الامر كتب البلاشفة ، بتأكيدهم هذا المبدأ بصورة أقوى وأكثر اتساقا من الحكومة المؤقتة ، التأييد المطلق من الحركات القومية لدى الشعوب الشرقية . ولكن عندما ظهر هؤلاء البلاشفة انفسهم ، بعد ثورة أكتوبر ، في شكل الحكومة الروسية ( ايا كان اسمها ) التي تحكم من بروجراد ، وعندما انتقلوا الى المرحلة التالية من الثورة فتحذوا ، صراحة أو ضمنا . النظام الاجتماعي القائم ، تحول الزعماء القوميين بولانهم الى قوات

(١) كارل ماركس - فريدريك انجلز « Historisch-Kritische Gesamtausgabe » ١

الثورة المضادة . بيد أن هذه الخطوة كانت نتيجتها معاملة لما حدث في  
أكرانيا . فلم يكن بين الجنرالات « البيض » الذين قادوا الحملة ضد  
الحكومة السوفيتية من يعطف على التطلعات القومية للشعوب المتخلفة  
في الامبراطورية الروسية السابقة ، التي كانوا يقاتلون من أجل اعادتها  
الى الوجود ، بحيث وجد الزعماء الوطنيين في هذه الشعوب انفسهم  
بين الشيطان الذي لا يعدهم الا بالعودة الى النير القيصرى ومتساهات  
الثورة الاجتماعية العميقة . ومن ثم فإن الحرب الاهلية حكمت بالافلاس  
على ما يمكن أن يسمى بالمقابلة الحركات القومية « البورجوازية » بين  
الشعوب الشرقية وعجات بدفع السلطات السوفيتية في طريق الانتقال  
من الثورة القومية الى الثورة الاجتماعية .

وبصفة عامة كانت الحرب الاهلية هي الحد الفاصل بين مرحلتين  
للسياسة السوفيتية في اقاليم الحدود الشرقية . وكان التدمير بين  
الشعوب المسلمة في القيصريّة الروسية قد بدأ يظهر حتى قبل ثورة  
فبراير (١) . فقد كانت هناك حركات قومية وليدة ، تدعمها حفنات من  
المتخلفين . بين التتر في الفولجا ، الذين كانت لديهم وحدهم طبقة تجارية  
متوسطة مبتدئة ، وبين جيرانهم المباشرين الباشكركيين ، الذين كانوا  
أصلا من الرحل ولكن معظمهم استقر في الزراعة ، قطع الأخشاب ، وبين  
الكازاخستانيين الذين عرفهم كتاب القرن التاسع عشر خطأ باسم  
أكثر شيوعا هو الكيرجيز (٢) . وكانوا رحلا أكثر من الباشكركيين  
ويكنون السهول الشاسعة التي تمتد شرقا من كازان عبر آسيا  
الوسطى ، وقد وجدت هذه الحركات منذ ١٩٠٥ . وقد أثارت هذه

(١) بين س.م. ديمانشتاين ، وكان موظفا في كوميسيرية الجنسيات ، اثر ثورة  
١٩٠٥ في هذه الشعوب في «Revolyutsiya i Natsional nosti» رقم ١٥٨ (١٩٢٠)  
ورقم ١ (١٩٢١) . بيد أن قوله أن انشاء هذه الشعوب كانوا يصغون أنفسهم بأنهم مسلمون  
لأن اسماهم القلبية والقومية « لانجب الموظفين الروس » ليس صحيحا إلا بصورة  
جزئية فقد كان الوعى السائد بين كثيرين منهم وعيا دينيا بقدر ما كان قوميا .

(٢) كان « كازاخ » هو الاسم الاصلى للسكان الرحل الذين يتكلم معظمهم اللغة التركية  
في سهول آسيا الوسطى الواسعة التي تمتد شرقا وإلى الشمال الشرقي من بحر قزوين ،  
ولكن في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر صار الاسم يطلق على مستعمرات المستوطنين  
المسكربين ، ومعظمهم من الروس ، في الاطراف الثانية من الامبراطورية أو التي تم فتحها  
حديثا ، والذين يطلق عليهم الغرب اسم القوزاق . أما الكازاخيون الاصليون فصار  
اسم شعب صغير مستقر ، وأن كان أيضا يتحدث اللغة التركية ، في المنطقة الجبلية على  
حدود سنكيانج . وامادت السلطات السوفيتية والكتاب الروسين والكتاب الغربيين على السواء ، وهو  
أن اواسط آسيا اسمهم الاصلى واطلقوا على اقليمهم اسم كازاخستان ، وأن كان اسم  
« الكيرجيز » قد استمر يستخدم رسميا حتى أواخر العشرينات الماضية .

الحركات سياسة الاستعمار القيصريّة التي كانت تعمل على توسيع نطاق  
الزراعة وتحسينها بتوطين الأهالي وجلب المستوطنين من أماكن أخرى .  
فكان انتزاع أرض الرعى التقليدية من الكازاخستانيين ليحتلها المستوطنون  
الروس مثلا مصدرا للمشاعر المريرة . وعندما أعقبته محاولات تجنيد  
السكان للعمل أثناء الحرب ، أدى الى تمرد خطر بين الكازاخستانيين في  
١٩١٦ . وإلى الجنوب من ذلك ، بين سكان خيف وبخارى وتركستان  
الأكثر استقرارا - وهى بقايا امبراطورية جنكيز خان في العصور  
الوسطى - كان نفس الاختمار التمردى موجودا . ففي شتاء ١٩١٦ -  
١٩١٧ اضطر خان بخارى شبه المستقل الى الاستعانة بالجيش الروسية  
لاخماد تمرد رعاياه .

وكانت هذه العواض ارهاصات للحركة العمامة التي حدثت في  
١٩١٧ . وفي مايو ١٩١٧ اجتمع المؤتمر الاول لمسلمى عموم روسيا في  
بتروجراد ، لا لتطالب بالاستقلال القومى ، بل الاستقلال الذاتى القومى .  
وكان موضوع الجدل الرئيسى بين الأغلبية تطالب « بجمهورية  
ديموقراطية فدرالية على الأساس الإقليمى القومى » . والأقلية التي اكثف  
بالاستقلال الذاتى الثقافى داخل الدولة الروسية الموحدة (١) . وفى  
ظروف الاضطراب السائدة فى جميع أنحاء روسيا فى ذلك الوقت  
شرعت الشعوب المسلمة المختلفة فى العمل على تحقيق مطالبها . وعقد  
مؤتمر ثانى لمسلمى روسيا كلها فى كازان فى يوليوس ١٩١٧ وكانت  
السيطرة الغالبة فيه للتتار الذين سعوا ، بوصفهم أكثر الشعوب  
المسلمة تقدما ، السيطرة على الحركة القومية المسلمة ، بل وقد راودتهم  
تطلعات الجامعة الطورانية . وفى نفس الوقت عقد مؤتمر للباشكركيين  
فى أورنبيرج للمطالبة بالاستقلال الذاتى لباشكركيا - وحوالى نفس الوقت  
اجتمع مؤتمر لأهل كازاخستان فى أورنبيرج أيضا ، واتشأ مجلسا  
قوميا تحت الاسم التقليدى « آلاش - أوردا » ( جحافل الآش )  
ويغلب أن ذلك يرمز الى الأصل الاسطورى للكازاخستانيين ، وأصدر  
برنامجا يعلن أن « روسيا يجب أن تصبح جمهورية فدرالية ديموقراطية »  
وتكون فيها كازاخستان وحدة تتمتع بالاستقلال الذاتى (٢) . وفى  
تواريخ مختلفة أثناء صيف ١٩١٧ عقدت الاقليات المسلمة الأصغر  
شأنها فى حوض الفولجا ، المارين والفوتياكيين والشوفاشيين  
مؤتمرات وتقدمت بمطالب معاملة (٣) ، كما عقد مؤتمران للقبائل المسلمة

(١) «Revolyutsiya i Natsional'nyi Vopros: Dokumenty i Materiali»

بإشراف س.م. ديمانشتاين III (١٩٢٠) ص ٢٩٤ - ٣٠٥ .

(٢) نفس المرجع III ص ٣١٥ - ٣١٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ - ٣٣٥ .

(٣) نفس المرجع III ص ٤١٤ - ٤٢٨ .

في شمال القوقاز في فلاديكافكا في مايو وسبتمبر (١) . ولم يكن  
أي من هذه المؤتمرات ثوريا بالمعنى الاجتماعي ، وكانت لها كلها تقريبا  
أربابا باستثناء مؤتمر الكازاخستانيين ( نكهة دينية واضحة . وقد  
سجل عن مؤتمر الباشكيريين انه كان مؤلفا من رجال الدين « الملا »  
والشيوخ والكولاك ، وفرض على كل مشترك مبلغ ٥٠ روبلا رسم  
دخول (٢) ، وانتخب مسلمو شمال القوقاز « ملا » اسمه جوتسينسكي  
زعيمًا لهم ومنحوه لقب « مفتي » (٣) .

وفي هذه الظروف لم يكن غريبا أن تبدو المسألة القومية في  
الشرق للزعماء السوفيت في صورتها الإسلامية وحدها في مبدأ الأمر .  
وكان أول ما فعلته الحكومة السوفيتية في هذا المجال أنها أصدرت ،  
عقب « إعلان حقوق الشعوب الروسية » ، نداء خاصا « إلى كل  
الكادحين المسلمين في روسيا والشرق » . وابتدأ النداء بإعلان أن رغبة  
الشعب الروسي الأكيدة هي الحصول « على سلام مشرف ومساعدة  
الشعوب المضطهدة في العالم على تحقيق استقلالها » ، ثم استطرد :

« أيها المسلمون الروس ، يا تاتار الفولجا والقرم وأيها الكيرجيزيين  
( أي الكازاخستانيين ) ومسلمو سيبيريا وتركستان وأتراك القوقاز  
وتتاره ، وكل من دمرت مساجدهم ومنابرهم وديست معتقداتهم بأقدام  
القيصرة ومضطهدي روسيا . أن معتقداتكم وعاداتكم ومؤسساتكم  
الثقافية والقومية أصبحت منذ الآن حرة لا يمكن الاعتداء عليها . نظموا  
حياتكم بكل حرية . أن لكم الحق في ذلك . واعلموا أن حقوقكم ، مثل  
حقوق كل الشعوب الروسية ، تحت حماية الثورة القوية وأجهزتها -  
مجالس العمال والجنود والفلاحين . ابدوا هذه الثورة وحكومتها » .

وانتقل بعد ذلك إلى مسلمي الشرق فيما وراء الحدود الروسية  
القديمة وحثهم على قلب مضطهديهم ووعدهم بالمساعدة أيضا (٤) .  
وصدر في ١٩ يناير سنة ١٩١٩ مرسوم بإنشاء قوميسيرية الشؤون  
الإسلامية الداخلية : وكان القوميسر تاتاريا ومساعداه الرئيسيان

نتاري وباشكيرى على التوالي (١) . ومن التصرفات ذات المغزى في هذه  
الفترة تسليم « قرآن عثمان المقدس » ، الذي كان قد جلب أصلا من  
سمرقند ووضع في دار الكتب الإمبراطورية ، إلى « المؤتمر الأقليمي  
للمسلمين في بتروجراد » (٢) وكذلك إصدار نداء من قوميسيرية  
شئون المسلمين ، بمناسبة قطع المفاوضات في برست ليتوفسك وتجدد  
الهجوم الألماني ، إلى « الشعب المسلم الثوري » يحثه على « الإسراع  
بالانضواء تحت علم الجيش الاشتراكي المسلم » (٣) . وعقد مؤتمر  
للمنظمات الشيوعية المسلمة في موسكو في نوفمبر ١٩١٨ ، وأنشأ هذا  
المؤتمر « المكتب المركزي للمنظمات الشيوعية المسلمة » الذي قام  
بإصدار نشرات دعائية بعدة لغات ، بما في ذلك صحيفة يومية باللغة  
التركية ، وإيفاد مبعوثين للثأرة وتنظيم مطابع محلية (٤) . وعقد مؤتمر  
ثان في نوفمبر ١٩١٩ تحدث فيه كل من لينين وستالين شخصا (٥) .

وتميزت المرحلة الثانية في السياسة السوفيتية ، التي بدأت في  
أوائل ١٩١٨ ، بالتدخل النشط ضد الحكومات القومية «البورجوازية»  
التي كانت قد ظهرت إلى الوجود ، في الشرق كما في أوكرانيا ، في  
الفترة بين ثورتى فبراير وأكتوبر . وجنحت هذه الحكومات . مثل  
« الرادا » الأوكرانية ، بعد أكتوبر إلى الانقلاب على الحكومة السوفيتية  
في بتروجراد سواء لأن الاعتقاد السائد أنها تهدد النظام الاجتماعي  
القائم ، أو لأنها اعتبرت ، بوصفها حكومة روسية ، عدوة بطبيعتها  
للسعوب الخاضعة سابقا . فبعد ثورة أكتوبر انضمت حكومة باشكيريا ،  
التي كانت قد أعلنت - برئاسة شخص اسمه فاليدوف - قيام باشكيريا  
المتحدة بالاستقلال الذاتي ، إلى قوزاق أودنبرج الذين كانوا في حرب  
علنية ضد الحكومة السوفيتية (٦) ، وكان ذلك هو الموقف السائد  
« للوطنيين » في ذلك الوقت . وأدى هذا الانشقاق إلى استعانة

- (١) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ١٧ مادة ٢٢٤ .  
(٢) نفس المرجع ، رقم ٦ ، المادة ١٠٢ . وكانت النتيجة النهائية لهذه الفتنة هي  
اختفاء القرآن المشهور ، فلا يعرف له مكان الآن .  
(٣) «Politika Sovetskoi Vlasti po Natsional'nomu Voprosu»  
(١٩٢٠) من ٨٠ مادة ٩٩ .  
(٤) وقد تغير اسم المكتب في مارس ١٩١٩ إلى « المكتب المركزي للمنظمات الشيوعية  
لشعوب الشرق » ، وفي ذلك الوقت كان قد صار تحت سلطة قوميسيرية الجنيت .  
(٥) « لينين - دراسات » XXIV من ٥٢٢ - ٥٥١ ، ستالين - دراسات « IV  
من ٢٧٩ - ٢٨٠ .  
(٦) س. س. انتاجولاف «Bashkiriya» (١٩٢٥) من ٥٦ - ٥٩ . وجاء في مقال في  
«Voprosy Istori» رقم ٤ سنة ١٩٢٨ من ٢٦ أن تاريخ الاتفاق بين فاليدوف وديتوف ،  
وليس قوزاق أودنبرج ، هو ١١ - ٢٤ نوفمبر ١٩١٧ .

- (١) نفس المرجع III من ٣٧٢ - ٣٧٧ .  
(٢) س. س. انتاجولاف «Bashkiriya» (١٩٢٥) من ٥٧ .  
(٣) «Revolutsiya i Natsional'nyi Vopros»  
Documenty i Materialy من ٣٧٧ .  
(٤) كلبوشنيكوف وسابانين - المرجع السابق II من ٩٤ - ٩٦ ، وتوجد ترجمة  
فرنسية في « مجلة العالم الإسلامي » (١٩٢٢) من ٧ - ٩ . ولوحى الإشارة إلى شكادوى  
«الهنود» و «الأرمنيين» في القسم الأخير من الإعلان بأن تعبیر (مسلم) قد صار رمزا  
لكل شعوب الشرق في نظر البلاشفة .

الحكومة السوفيتية بالعناصر شبه « البرولتارية » ( ) والمصطلح هنا غير مناسب مثل مصطلح « بورجوازية » تماما ( ) في المناطق التي يتدخل بها الأمر وإثارة تطلعاتها والتدمير بينها - وهي السياسة المصائبه لسياسة « تقرير المصير للعمال » في المناطق الغربية . وقد تميزت هذه الفترة ، على خلاف سابقتها ، بهجمات قوية ضد الدين الاسلامى وتقاليد وشعائره ، مما يرجع بعض السبب فيه بلا ريب الى الاسس الايدولوجية ، ولكن بعضه ايضا الى الرغبة في القضاء على نفوذ رجال الدين . الملا ، الذين كثيرا ما كانوا عصب الحركات القومية « البورجوازية » . وقد حلت محل حكومتى التتار والباشكير المتمتعين بالاستقلال الذاتى « جمهورية التتار والباشكير السوفيتية في الفدرال الروسى السوفيتى » بمقتضى اعلان صدر في مارس ١٩١٨ ، وكان المفروض ان تضم هذه الجمهورية ايضا الشوقاشيين والماريين (١) . ثم اعقب ذلك مرسوم في ١٣ ابريل ١٩١٨ بحل المجلس القومى التتارى السابق وبالقضاء على زعمائه (٢) . وتبع لاحد المصادر تقررت هذه السياسة في اللجنة التنفيذية المركزية وفرضها ستالين على قوميسيرية الجنسيات ضد معارضة زملائه فيها (٣) . وكان المقصود بها ان تكون سابقة تحتذى مع الجنسيات الاخرى كما يتبين من بيان هام بتوقيع ستالين قوميسير الشعب للجنسيات وموجه الى « سوفيات كازان واوفا واورنبورج واينكاترينبرج . والى مجلس قوميسيرى تركستان وغيرها » . وجاء في البيان ان « الثورة التى بدأت في المركز قد امتدت الى اقاليم الحدود ، وبخاصة في الحدود الشرقية ، متأخرة شيئا ما » ، ويشير الى انه « من الضروري اتخاذ اجراءات لجذب الجماهير الكادحة والمستغلة في اقاليم الحدود هذه الى عملية التنمية الثورية » . ولما كانت « الجماعات البورجوازية الوطنية تطالب بالاستقلال الذاتى لكى تستخدمه سلاحا لاضهاد جماهيرها » ، فان السبيل الوحيد للخلاص هو « تنظيم

(١) وقد جاء الاعلان في صورة مرسوم من مجلس القوميسيريين

(Sobranie Uzaknenii 1917-1918)

رقم ٣٠ المادة ٢٩٤ . وقد كلفت « قوميسيرية مسلمى روسيا الداخلية » تعيين لجنة للتنظيم والدعوة الى « مؤتمر سوفيات تاسيسى » للجمهورية الجديدة . ولم يكن قد وجد بعد ما يسمى فعلا « بالفدرال السوفيتى الروسى » ، فقد كان دستور « جمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية السوفيتية » لا يزال في مرحلة الاعداد .

(٢) « Revue du Monde Musulman » (١٩٢٢) من ١٢١ .

(٣) بستانوفسكى ، اوردهال . تروسكى فى « ستالين » ص ٢٦٢ - ٢٦٣ . ويؤيد المعارضة من جانب الوطنيين الباشكيريين البورجوازيين من ناحية ومن جانب اهل بخارى الذين رفضوا تقرير المصير القومى من ناحية اخرى .

مؤتمرات السوفيات المحلية واعلان الاستقلال الذاتى المحلى » (١) . وقد فشلت سياسة فرض النظام السوفيتى في اقاليم الحدود الغربية على اساس افتراض تأييد الجماهير الوطنية الثورية المعادية لكل من القومية البورجوازية والاسلام فشلا ذريعا . فبرغم ان نفوذ رجال الدين والمثقفين البورجوازيين الذين تزعموا الحركات القومية الوليدة لم يكن كبيرا ، وبخاصة بين الشعوب الرحل ، فقد كان العطف على اهداف البلاشفة واساليبهم اقل حتى من ذلك ! ولم تجد الخطط التى كان يضعها فى موسكو رجال الفوا الظروف الغربية حظوة لدى جماعات كانت تشتغل بالزراعة البدائية او تتألف من قبائل رحل كانت مشاكلها هى عدم كفاية قطعانها وانكار حق الرعى في بعض المناطق (٢) . لقد كان من المستحيل الحصول على اى تأييد من التتار والباشكيريين للجمهورية السوفيتية التتارية الباشكيرية المقترحة ؛ كما اعترض الشوقاشيون ، الذين لم تكن لديهم رغبة في الاستقلال ولا الاستقلال الذاتى - على حد قول أحد المؤرخين المحليين - على ادماجهم فى هذه الجمهورية (٣) . وبرغم الخطوات التمهيدية التى اتخذت فى موسكو فى مايو ١٩١٨ (٤) فان هذه الجمهورية لم تظهر الى الوجود قط . فقد حلت الحرب الاهلية على مسرح انتشرت فيه الفوضى واختلطت فيه التطلعات المتضاربة ؛ وفى يونيو بدأت حكومة سماوا المناهضة للبلاشفة توسع سلطتها لتضم قسما كبيرا من الفولجا الوسطى والدنيا . وكان الانجاز البناء الوحيد فى عام ١٩١٨ فى كل هذه المنطقة يتصل بمجتمع

«Politika Sovetskoi Vlasti po National' nomu Voprosu» (١)

(١٩٢٠) ص ٨ - ٩ المادة ٤ .

(٢) وصف أحد الكتاب فى الجريدة الرسمية لقومية الجنسيات الموقف فى كازاخستان فى هذه الفترة بالآتى :

« كانت مبادئ الثورة الثانية غير مفهومة لكازاخستانيين حيث لم تكن لديهم واسمالية ولا فوارق طبقية . وحتى فكرهم عن الملكية كانت مختلفة ، فعلا كان كثير من الأدوات التى تستخدم يوميا فى كازاخستان تعتبر ملكا مشتركا » . وفى نفس الوقت روعت ثورة أكتوبر الكازاخستانيين بظواهرها الخارجية . فالاشكال التى اضطلعت بالحركة البلشفية فى وسط روسيا كانت غير معروفة ، كما اعتنوا فى اقاليم الحدود « العنف والسلب والاساءة وكذلك قيام ثورة هربية من الدكتاتورية . وهكذا فان الحركة فى اقاليم الحدود لم تكن فى كثير من الاحيان ثورة ، كما يفهم عادة ، بل مجرد نوعى » . وبضيف نفس الكاتب فيما يتعلق بالتنظيمات السوفيتية التى استولت على السلطة فى سمبالانسك وبعض المدن الاخرى فى كازاخستان « كان أعضاء هذه المنظمات مجرود مفاهيم انتحلوا اسم البلاشفة » وتصرفوا فى كثير من الاحيان بطريقة مروعة »

« Zhizn' National' nostel » رقم ٢٩ (٣٧) ٣ اكتوبر ١٩١٩ .

« Chauvashiya » (١٩٢٦) ص ٧٠ .

(٣) د.ب. بتروف « دراسات » IV ص ٨٥ - ٩٢ .



من غير المسلمين في التخوم الغربية . ففي أكتوبر ١٩١٨ سمح لك ٤٠٠٠٠ الماني المقيمين في حوض الفولجا بتكوين «كوميون عمالي» متمتع بالاستقلال الذاتي وله مؤتمر سوفيات خاص به ولجنته التنفيذية (١) .

وقد اتبعت نفس السياسة مع جماعات مسلمة أخرى وكانت النتائج أيضا غير مرضية . ففي القرم تآلفت جمعية وطنية تتسارية اقامت «حكومة ادارة» في الفترة ما بين ثورتى فبراير واكتوبر ، ثم قلبها البلاشفة في يناير ١٩١٨ باستيلائهم على سباسبول الذي صجبتة فظائع شديدة ؛ ثم اسست بدلا منها «الجمهورية التتارية السوفيتية للقرم» . ولكن هذه الجمهورية لم تعيش طويلا . فقد اقام الالمان ، في زحفهم عبر اكرانيا ، حكومة عميلة في القرم تحت رئاسة جنرال روسي اسمه سولكيفيتش ، الا ان حكمه انتهى ، مثل حكم سكوروبادسكي في اكرانيا ، بسقوط المانيا في نوفمبر ١ٹ١٨ . وعندئذ الفت جماعة من اللاجئين «البض» الذي هربوا من حكم البلاشفة ، اغلبيتها من «الكاديت» ، حكومة للقرم كانت روسية في تكوينها ومشاعرها ولا تدعى انها تمثل تثار القرم . وقد احتفظت هذه الجماعة ، وهي تتقاسم سلطتها مع الادارة الحربية برئاسة الجنرال دينيكن في شىء من الشد والجذب ، بالحكم الى ما بعد هزيمة دينيكن وحظيت بقدر من الاعتراف من جانب الحلفاء (٢) . وفي شمال القوقاز وداغستان دار صراع شديد طوال سنة ١٩١٨ بين البلاشفة والقوميين المحليين الذين ساعدهم الأتراك وأثاروهم ، الى ان اجتاحت جيوش دينيكن المنطقفة في ربيع وصيف ١٩١٩ مرتكبا فظائعا اشنع مما حدث في كل مراحل الصراع السابقة (٣) .

وكانت اول تحركات السوفيت بعد أحداث ١٩١٨ الجارفة تمليتها مقتضيات الحرب الأهلية والفرص التي اتاحتها . وفي مارس ١٩١٩

(١) وسرنا ما تحول الكوميون الى اقليم متمتع بالاستقلال الذاتي في روسيا الفدرالية ، لم تحول في نهاية ١٩٢٣ الى جمهورية سوفيتية اشتراكية متمتعة بالاستقلال بدائي «Sobranie Uzakoneni» ١٩٢٤ رقم ٧ المادة ٢٣ .

(٢) شرت فيما بعد قصة هذه الحكومة القصيرة الامد بواسطة وزير خارجيتها . م . فينابير «Nashe Pravitel' stvo» باريس ١٩٢٨ .

(٣) ان اكمل مصدر لتاريخ داغستان المقد من ١٩١٧ الى ابريل ١٩٢٠ هو مؤلف (١٩٢٢) ص ٧١ - ٨٤ و «متالين - دراسات» ٢٧ ص ٩٧ - ٩٨ و ١٠٦ - ١١٤ كما يوجد وصف شيق . وان كان مرتكبا ، للأحداث في شمال القوقاز بقلم أحد المندوبين الذين اشتركوا في مؤتمر باكو للشعوب الشرقية في «S'ezd Narvodo Vestoka» ١٩٢١ ص ٦٢ - ٦٥ .

كانت مراكز القتال قد انتقلت بعيدا عن الفولجا . وكان الباشكيريون ، بعد ان تعرضوا لاضطهاد كل من كولشاك ودينسوف ، زعيم قوزاق اورنبج (١) ، قد صاروا على استعداد لتقبل مبادرات موسكو ، وعقد اتفاق بين «جمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية الفدرالية» وحكومة «جمهورية باشكير السوفيتية المتمتعة بالاستقلال الذاتي» برئاسة فاليدوف ، الذي كان قد استعاد الحظوة مؤقتا (٢) . وكانت هناك مؤثرات مماثلة تعمل في المناطق التي الى الشرق . فقد انقسم مجلس كازاخستان «الاش - أوردا» الى فريقين ، اتجه فريق منهم نحو البلاشفة . وفي يونيو ١٩١٩ صدر مرسوم بانشاء «لجنة ثورية» لادارة اقليم كازاخستان ، وجعل لكل من الجماعات الكازاخستانية والجماعات الروسية ادارة منفصلة . وحاول المرسوم لأول مرة الاستجابة لمطالب الكازاخستانيين الزراعية . فهو وان لم يقض باخلاء الاراضي التي في حيازة المستوطنين الروس الموجودين فعلا ، فانه حرم اية عمليات استيطان جديدة على حساب الكازاخستانيين حتى في الاراضي التي كانت مخصصة اصلا للتوطين - اي ايقاف الانتزاع التحكمي لارض الكازاخستانيين (٣) . وكان المقصود بهذا الاجراء بوضوح هو اجتذاب تأييد الكازاخستانيين المترددين في الحرب الأهلية . وأعلن حل المجلس الكازاخستاني (٤) ، وبعد ذلك بشهر صدر بيان

(١) جاء في المذكرات الموجهة الى ستالين ( «الركبية والمالة القومية والاستعمار» - الترجمة الانجليزية ١٩٣٦ - ص ٢٩٧ ) «ان قوة كولشاك الفخمة ، التي اصعد مرسومها بإلغاء الاستقلال الذاتي لباشكيريا ، ارجعت حكومة فاليدوف في ١٩١٩ ان تعلن تحت ضغط الجماهير ولاءها لحكومة السوفيت» ؛ ويتأكد ذلك في جوهرة بما جاء في كتاب ف . شيرنوف «Mes tribulations en Russie» (باريس ١٩٢١) ص ١٠ .

(٢) «١٩١٩» «Sobranie Uzakoneni 1919» ، رقم ٢٦ مادة ٢٥٤ . وبيان صيف ١٩١٩ اجتاحت باشكيريا مرة أخرى «مصابات كولشاك» ، ولم ثبت السلطة السوفيتية نهائيا الا في أغسطس ١٩١٩ . وظهر فاليدوف في المؤتمر السابع لسوفيات روسيا كلها في ديسمبر ١٩١٩ . كمتحدث باسم «البروليتاريا الباشكيرية والفلاحين الفقراء في باشكيريا وكازاخستان» ، واشاد بأعمال الجيش الباشكيرى الأحمر في الدفاع عن العاصمة البرولتارية ، بتروجراد ضد بودنيس . وفي هذه المرة تظاهر بأنه شيوعي وكان يحاول تأليف حزب شيوعي باشكيرى مستقل . ( س . التاجولاف «باشكيريا» ص ٧١ - ٧٢ ) .

(٣) «١٩١٩» «Sobranie Uzakoneni 1919» رقم ٣٦ المادة ٢٥٤ .

(٤) يشير كاستاني ، وهو شاهد معادى ، الى حل هذا المجلس بصفة خاصة ولكنه لايشير الى مرسوم يونيه ، ويضيف «ان الصراع الذي كان في كل مكان من روسيا صراع طبقات صار بين الكازاخستانيين مراغ طائر وقبائل» ( «مجلة العالم الاسلامي» باريس ١٩٢٢ ص ١٧٥ - ١٧٧ ) .

كان الإسلام فيها قويا - بصفة خاصة شمال القوقاز (١) - كان الدين الإسلامي نظاما اجتماعيا وقانونيا وسياسيا كما هو ديني ينظم الحياة اليومية لابنائها في كل تفاصيلها تقريبا . فقد كان الآتمة « الملا » فضاء ومشرعين ومعلمين ومثقفين ، وكذلك زعماء سياسيين بل وعسكريين أحيانا .

وكان المستوى الاقتصادي والثقافي المنخفض بين السكان الذين تحكمهم هذه السلطة حجة للبلاشفة ضدها ؛ ولكن جعل المشكلة أصعب حلا . وفي نهاية ١٩١٩ يبدو أن السلطات السوفيتية قفاتها إلى قرار بأن الأسلوب الوحيد لمواجهة المشكلة هو أحداث انفاس بين رجال الدين أنفسهم بالعمل على اجتذاب تأييد الشبان بيم (٢) . وقد طلب ذلك الوصول إلى حل وسط مع الإسلام ، وبعض آخر أدى إلى التحول عن الموقف الأيديولوجي الجامد الذي كان سائما في فترة الحرب الأهلية والعودة إلى التسامح الذي اتبع في السنة الأولى من الثورة .

وحدث في عام ١٩٢٠ تغير حاسم في العلاقات بين موسكو وأقاليم الحدود الغربية . فحتى ذلك الوقت كانت السياسة السوفيتية تتطلع أساسا نحو الغرب . الذي كان معقد الأعمال الأولى للثورة العالمية ثم صار بعد ذلك مصدر الخطر على حياة النظام . ولكن الخطر الرئيسي كان قد انتهى ، وإن عاد ثانية مع الغزو البولندي في ١٩٢٠ . وكانت هزيمة كولشاك ودينكين عملا جعل في حيز الإمكان لأول مرة تحقيق النظام في أقاليم الحدود الشرقية والسند مشروع لينين لاجتذاب الجماهير الثورية في الأمم الشرقية المنظمة إلى التحالف مع العمال والفلاحين الثوريين الروس . وانتقل مركز الشغل في السياسة السوفيتية بشكل حاسم من الغرب إلى الشرق . وكان مؤتمر الشعوب الشرقية في باكو في سبتمبر ١٩٢٠ بداية حملة الشعوب الشرقية بزعماء السواقيت ضد امبريالية الغرب .

وحدث في نفس الوقت تغير مقابل في الموقف بين الشعوب الشرقية نفسها . ففي جميع هذه المناطق كانت النتيجة النهائية للحرب الأهلية التي اشعلها « البيض » بمساعدة الأتباع هي دعم هيئة الحكومة السواقيتية الروسية وسلطتها . فطموح الجنرالان « البيض » إلى إعادة النظام القديم في شغل الأرض والملكية الصناعية كسب القضية السوفيتية عطف أغلبية العمال والفلاحين سواء في المناطق الروسية أو غير الروسية . ففي المناطق الروسية كان أصرار هؤلاء الجنرالان

(١) ١. سامورسكي « داهستان » ص ١٢٦ - ١٢٧ ، وهو يرسم صورة شائعة لحكم المسلمين في داهستان الذي قاوم الثوب السوفيتي مقاومة فعالة من ١٩١٧ إلى ١٩٢١ .

(٢) توجد أمثلة لهذه السياسة في نفس المرجع ص ١٢٢ - ١٢٦ .

« الكالميك » ، وهم قبائل من الرحل في الغالب يبلغ تعداد رجالها حوالي ٢٠٠٠٠٠ يتحدثون لغة متغولية ودينون بالبوذية ويعيشون حول راس بحر قزوين بالقرب من استراخان ؛ وأعلن البيان أن النية معقودة على عقد مؤتمر لعمال الكالميك وحشهم على التطوع في الجيش الأحمر لمحاربة دينكيين (١) . وأعقب ذلك مرسوم ، يكاد يكون نصا حرفيا لمرسوم دينكيين (٢) . وأكد « لشعب الكالميك الكادح » حق كازاخستان الصادر منذ أيام قليلة ، يؤكد « لشعب الكالميك الأخرى التمتع الكامل بأرضه ويحرم تخصيص أية أرض كالميكية أخرى للمستوطنين الروس (٣) . ولكن هذه القرارات التي صدرت في ١٩١٩ كانت في الغالب بقصد الدعاية والحث أكثر مما كانت تهدف إلى إنشاء مؤسسات اجتماعية عملة ، ولم ينشأ شيء في كل أقاليم الحدود الشرقية في ذلك الوقت استمر قائما .

وكانت المعارضة التي استمرت تواجه البلاشفة في كل مكان تقريبا في أقاليم الحدود الشرقية إلى نهاية ١٩١٩ ترجع إلى حد كبير إلى الموقف العسكري المذلل . فمادام مصر النظام السوفيتي في الميدان ، ومادامت سيطرته على هذه المناطق متقطعة وقلقة ، لم يكن من المتوقع أن يلتفت حوله السكان المحليون . ولكن المعارضة اشتدت بسبب موقف المعوقين السوفيت المتجه تجاه الدين الإسلامي . إذ لم يكن لدى زعماء السوفيت معرفة كبيرة بالأجزاء الشرقية من الأقليم الشاسع الذي ورثوه فجأة . فقد كانت تدور بخلفهم صورة غامضة لشعوب مضطربة تنتظر التحرر من رجال الدين وخرافاتهم بنفس التطلع الذي يريدون به التخلص من الإدارة القيصرية ؛ واندعشوا إذ اكتشفوا أنه في حين أن سيطرة الإسلام على الشعوب الرحل في بعض أجزاء آسيا الوسطى كانت اسمية إلى حد كبير ، فإنها ظلت في أماكن أخرى متصلة بالحدود وحية ، تولد معارضة أشد بكثير من معارضة الكنيسة الأورثوذكسية للمعتقدات والأساليب الجديدة (٤) . وفي الأماكن التي

(١) «Politika Sovetskoi Vlasti po Natsional'nomu Voprosu» (١٩٢٠) ص ٣٨ - ٣٩ المادة ٥٦ .

(٢) «Sobranie Umakoneni 1919» رقم ٣٧ المادة ٣٨ . يوجد عرض لنمو كالميك السوفيتية ، قد يكون مغالاة بعض الشيء في التفاصيل ولكنه ينقل صورة عامة واضحة إلى مؤلف ت.د. «دوريسوف» «Kalmykiya» (١٩٢٦) .

(٣) يقول أحد مشاهير المسلمين البلاشفة في ذلك الوقت أن « الدائرة » (الأبرشية) الإسلامية كانت تتألف من ٧٠٠ إلى ١٠٠٠ من السكان في المتوسط ولها « ملا » والبان من المساعدين . في حين كان القسيس الأورثوذكسي لديه ما بين ١٠٠٠٠ و ١٢٠٠٠ في أورشيتة في المتوسط . (٤) سلطان جاليف «Metody Antireligioznoi Propagandy» ص ٢٤

على إعادة وحدة الامبراطورية الروسية مع تقليدها الخاص بالخضوع السياسي والثقافي التام من جانب العناصر غير الروسية يمثل تناقضا مطلقا مع وعود السوفيت بحق تقرير المصير القومي بلا اية قيود ، وان كانت هذه الوعود مشروطة ببعض الافتراضات السياسية والاجتماعية المسبقة . وفي ١٩١٨ و ١٩١٩ كانت الشعوب المسلمة عموما تقاوم السلطة السوفيتية . ولكن تجربتها لوطة الجيوش « البيضاء » كانت من العوامل التي جعلتها أكثر تقبلا للضغط والتوجيه الروسيين بعد ١٩٢٠ . وتطبيقا لهذه السياسة اصدرت « اللجنة التنفيذية المركزية » مراسيما في شهر مايو ١٩١٩ بانشاء جمهورية اشتراكية سوفيتية باشكيرية متمتعة بالاستقلال الذاتي واخرى تتارية وكذلك اقليم متمتع بالاستقلال الذاتي للشوفاشين (١) . كما انشئت بعد ذلك في نفس العام جمهورية سوفيتية اشتراكية متمتعة بالاستقلال الذاتي لكازاخستان واقليم متمتع بالاستقلال الذاتي للكاليك (٢) . ولا يعنى ذلك ان المصاعب انتهت . فالتنظيم في كل مكان كان بدائيا ، وكثيرا ما كانت الحدود موضع نزاع . ولقي بعض الاماكن ظلت المعارضة من جانب « دعاة القومية البورجوازيين » الى ان سقطت بالقوة . ففي باشكيريا ادى انشاء الجمهورية السوفيتية الاشتراكية المتمتعة بالاستقلال الذاتي الى عزل فاليدوف الذي كان قدبرا ومثرا للشعب ، وتلت ذلك اضطرابات خطيرة طوال صيف ١٩٢٠ وخريفها ، بما في ذلك حركة لاعادة حكومة فاليدوف . وكانت ظروف الفوضى والحرب الاهلية سائدة في كل مكان ، ويقول احد الثقات « انه امكن تجنب تمرد الباشكيريين بصعوبة » (٣) .

(١) « Sobranie Uzakonenü 1920 » رقم ٤ مادة ٢٠٣ ، رقم ٥١ مادة ٢٢٢ ، رقم

٥٩ مادة ٢٦٧ .

(٢) « Politika Sovetskoi po Natsional' nomu Voprosu »

(١٩٢٠) ص ٤٤ المادة ٦٥ وص ١ المادة ٦٠ .

(٣) ص . اناجولاف ، المرجع السابق ص ٧٢ - ٧٤ . وهناك تفاصيل اخرى في المذكرات الموجهة الى ستالين « الماركسية والمسالمة القومية والاستعمار » ص ٢٩٧ - ٢٩٨ وكذلك في « مجلة العالم الاسلامي » (يناير ١٩٢٢) ص ١٦٢ - ١٦٣ . وفي خريف ١٩٢١ اضطرت اللجنة المركزية الى معالجة نزاع قام بين فريقين من اعضاء الحزب في باشكيريا « اتحد كل منهما لونا قوميا واشتبكا في صراع متبادل » ، وارسل جولوشتكين احد اعضاء اللجنة المركزية ، الى باشكيريا ولكنه « لم ينجح في اخضاع هذه النزعات تماما » « Izvestia Tsentral' nogo Komiteta Rossiiskoi Kommunisticheskoi Partii » رقم ٢٤ نوفمبر ١٩٢١ ص ٢٢٥ . واصبحت باشكيريا مشكلة وموضع جدل مستمر . وقد جمعت مذكرات من اشتركوا في الحرب الاهلية في

« Ufa, 1934 » « Grazhdanskaya Voyna v Baidrui » ولد تلقى دراسة هذه المصادر بعض الضوء على سياسة السوفيت في اقاليم الحدود الشرقية في هذه الفترة . وقد كان فاليدوف شخصية نموذجية لفئة المثقفين البورجوازيين القليلة في هذه المناطق ، اذ كان وطنيا بورجوازيا يعارض الثورة =

وظلت مشكلة الأرض حادة بصفة خاصة في كازاخستان ، ولما كان المستوطنون الروس ، بل وحتى الكازاخستانيون الذين استقروا ، ينجحون الى تأييد النظام الذي قام بمبادرة من موسكو ، في حين كان الكازاخستانيون الرحل في حدود ما لديهم من وعى سياسي ، يعتبرون البلاشفة الروس الخلفاء الطبيعيين للقيصر الروسي ، فان اى اصلاح زراعى بعيد المدى كانت تقف دونه عقبات خطيرة . بلاضافة الى انه كانت هناك اسباب قوية لمقاومة تحطيم الجيانات المزروعة بغرض اعادة الأرض الى الكازاخستانيين الرحل ، سواء للرعى او التوطن ، لان هذه الخطوة مهما كانت عادلة ومفيدة سياسيا لا يمكن ان تؤدي الا الى انخفاض مباشر في الانتاج . وليست هناك بيانات دقيقة عن مدى ما تم من اعادة توزيع فعلا في الأرض التي اخذت من الكازاخستانيين . ولكن معالاشك فيه ان مجاعة ١٩٢١ حلت بكازاخستان ، وبمنطقة الغولجا كلها ، بقسوة خاصة (١) .

وتم الوصول الى تسوية عامة في القوقاز الشمالي ايضا قبل نهاية ١٩٢٠ . فحتى خريف ذلك العام كان المسرح مختلا . فقد كان الملا جوتسينسكى لا يزال متحديا السلطة السوفيتية في داغستان (٢) ، والى الغرب من ذلك قام قوزاق منطقة يتريك في مؤخرة القوات السوفيتية التي تواجه الجنرال رانجل في حوض الدون ، وانقطعت مرة اخرى المواصلات الحيوية بين موسكو وبابكو (٣) . وفي اكتوبر ١٩٢٠ وقعت هدنة مع بولندا ، وكانت جيوش رانجل تتقهقر بسرعة نحو القرم ، ووجد ستالين في براكدا السياسة الجديدة « للاستقلال الذاتي السوفيتي » (٤) .

= الاجتماعية من اى نوع بعيد المدى ، ودفعه الى الانضمام البلاشفة ما ابداه « البيض » من ازدراء لطالب الجنسيات الصغيرة . . . وعندما انتهت الحرب الاهلية انقلب على البلاشفة . وانضم فيما بعد الى البازماني في وسط آسيا ودار من الفعالة الصروفين للجامعة الطورانية واستقر في جامعة المانية . . ثم عاد الى تركيا وحكم عليه فيها سنة ١٩٤٤ بتهمة الخيانة لقيامه بالدعوة للجامعة الطورانية . واهرا لصالح مع السلطات التركية ونشر باللغة التركية في ١٩٤٨ تاريخيا لتركستان وقف فيه ضد روسيا بشدة بعنوان « Turkestan Tarihi » ، وهناك مشروع بترجمة هذا الكتاب الى الانجليزية .

(١) توجد في مجلة « العالم الاسلامي » ( يناير ١٩٢٢ ) ص ١٨٢ - ١٩١ بعض المذكرات المتفرقة لكاستلني من الاحداث في كازاخستان في ١٩٢٠ و ١٩٢٠ ، وكان قد غادر وسط آسيا في ذلك الوقت .

(٢) « ستالين - دراسات » IV ٢١٧ .

(٣) نفس المرجع IV ص ٤٠٠ .

(٤) انظر الفصل الثالث مشر .

وفي نفس الشهر بدأ ستالين في رحلة ممتدة في القوقاز الشمالي. وفي ١٣ نوفمبر ١٩٢٠ تحدث في مؤتمر شعوب داغستان في طميرخان شور عاصمتها المؤقتة. وكانت لهجة السلطة واضحة بلا خفاء ولا مواربة. وقال ان الحكومة السوفيتية تستطيع، بعد ان هزم وانجل وعقد الصلح مع بولندا ان « تشغل نفسها بموضوع الاستقلال الذاتي للشعب الداغستاني » ثم تلا ذلك ان داغستان « يجب ان تحكم تبعاً لخصائصها الخاصة وطريقة حياتها وعاداتها الخاصة ». ان الشعائر والعادات الدينية لن تمس: « فالحكومة السوفيتية تعتبر الشريعة ( الاسلامية ) قانوناً له حجته الكاملة ». ومن الناحية الأخرى « لا يعنى الاستقلال الذاتي لداغستان، ولا يمكن ان يعنى انفصالها عن روسيا السوفيتية » (١). وبعد ذلك بلربعة ايام عقد مؤتمر مماثل لشعوب منطقة يتريك، تحت اسم « الجبلين »، في فلاديكافكاز. وهنا جاء ستالين « ليعلم ارادة الحكومة السوفيتية فيما يتصل بظروف حياة شعوب يتريك وعلاقاتهم بالقوزاقين ». وكانت لديه مكافآت يقدمها، وكذلك عقوبات يعلنها. ان التجربة قد دلت على « ان عيش الجبلين والقوزاق معا داخل حدود وحدة ادارية واحدة ادى الى قلاقل لا نهاية لها ». وكانت خيانة بعض القوزاق الأخيرة قد أرغمت السلطات السوفيتية على طرد الجماعات المعادية وتوطين « الجبلين » في ارضهم. وتقرر بعد ذلك اكمال عملية الانفصال بين القوزاق والجبلين بجعل نهر يتريك الحد الفاصل بين اكرانيا وجمهورية اشتراكية سوفيتية متمتعة بالاستقلال الذاتي للجبلين (٢). وكانت نتيجة مؤتمر تيمر - خان - شور وفلاديكافكاز اصدار مرسوم من اللجنة التنفيذية المركزية بعد ذلك بشهرين يقضى باتشاء جمهوريتين سوفيتيتين اشتراكيتين متمتعتين بالاستقلال الذاتي - داغستان وجمهورية الجبلين؛ وقسمت الأخيرة، التي كانت عاصمتها فلاديكافكاز، بتكوين عدة مناطق متمتعة بالاستقلال الذاتي (٣).

(١) « ستالين - دراسات IV من ٢٩٤ - ٣١٧ ».

(٢) قس المرجع IV ٣٩١ - ٤٠٣. يبدو ان عملية نقل السكان هذه اتخذت كاتخاذ وكاحتياط ضد انقلاب في المستقبل. وليست هناك سجلات تثبت المدى الذي تمت على اساسه هذه العمليات، كما انه ليس واضحاً ما اذا كان الجبلون قد نقلوا من الضفة الشمالية الى الضفة الجنوبية من نهر يتريك كما نقل القوزاق من الضفة الجنوبية الى الشمالية.

(٣) توجد قرارات ٢٠ يناير ١٩٢١، بانشاء جمهورية داغستان السوفيتية الاشتراكية المتمتعة بالاستقلال الذاتي وجمهورية الجبلين الاشتراكية السوفيتية المتمتعة بالاستقلال الذاتي، في «Sobranie Uzakoneni 1923» رقم ٣٩، المادة ٦، ورقم ٦ المادة ٤١ وفيما يتعلق بالتقسيمات التي حدثت بعد ذلك انظر « مجلة العالم الاسلامي » (١٩٢٢) من ٩٥ - ١٠٠.

وكانت التسوية التي تمت في جميع أنحاء اقاليم الحدود الشرقية في شتاء ١٩٢٠ - ١٩٢١ نتيجة للانتصار الساحق الذي احرزته الجيوش السوفيتية في الحرب الاهلية. فقد تقرر مصر قضية السلطة، وصارت موسكو مصدر السلطة النهائية، وقد حان الوقت للاستقرار على صور من الحكم تقبلها موسكو وتحت حكام يستطيعون العمل، سواء كانوا روسيين أو من الاهالي، مع موسكو بتوافق. وفي كل هذه الاقاليم كان الاستقلال الذاتي حلاً معقولاً للمشكلة الادارية. حيث لم يكن بينها من يملك اى عنصر من عناصر الاستقلال؛ وكانت درجة الاستقلال الذاتي التي يمكن ان تتمتع بها اى واحدة منها عليها محدودة، لا بما يصل اليه كرم السلطة السوفيتية، ولكن بحدود قدرة السلطة المحلية. وكان للشكل الدستوري لهذا الحل مغزى خاص. فلم يعقد اى اتفاق او توضع اية شروط بين السلطة المركزية وادى من السلطات المحلية لهذه الاقاليم. فقد منح الاستقلال الذاتي في كل حالة بغرامين جانب واحد هو السلطة المركزية. وهكذا تحدد الوضع القانوني داخل اطار دستور « الجمهورية الاشتراكية الفدرالية السوفيتية الروسية »؛ ولم تثر قضية الصورة النهائية للاتحاد الأوسع بين الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فيما يتصل باقاليم الحدود الشرقية الأوربية.

وكانت القرم هي آخر اقاليم الحدود في هذه المنطقة في الوصول الى تسوية. فقد كان تاريخها اiban سنوات الثورة متبدلاً بصورة خاصة. لقد كانت آخر ملجأ لوانجل، آخر الجنرالات « البيض ». وبعد اخراجه نهائياً في آخر ١٩٢٠ ظل السكان التتار المشايخون قواية عام يتحدون الادارة السوفيتية. وفي النهاية صدر مرسوم في ١٨ أكتوبر ١٩٢١ بانشاء جمهورية اشتراكية سوفيتية متمتعة بالاستقلال الذاتي للقرم كعضو في « الجمهورية السوفيتية الفدرالية الاشتراكية الروسية » (١).

### (ج) آسيا الوسطى

ان المنطقة التي كانت تعرف عادة بتركستان الروسية قبل ١٩١٤ منطقة شاسعة تمتد شرقاً من بحر قزوين وعلى حدود فارس وأفغانستان والهند وتنتهى شرقاً عند سيبيريا ( التي كانت تسمى « تركستان الصينية » ) وكانت أصلاً جزءاً من امبراطورية جنكيز خان في القرون الوسطى، وتزخر مدنها الرئيسية، طشقند وسرند وكوقند وبخارى وخيفا وميراف، بأثار مدينة قديمة وتقالدها. وهكذا كان التاريخ

(١) «Sobranie Uzakonenti 1921» رقم ٦١ المادة ٥٥٦.

وطريقة الحياة المستقرة عاملا في تمييز شعب تركستان عن قبائل الكازاخستان الرحل التي تعيش في إقليم السهول التي شمال تركستان ، برغم أنه لم يكن بينهم أصلا اختلاف في اللغة والسلالة . وقد كان سكان تركستان كلهم ، باستثناء جماعة إيرانية صغيرة في الجنوب الشرقي ، من أصل تركي ويتحدثون لهجات تركية . وكان التقسيم الذي حدث بعد ذلك إلى تركمان في الغرب وأوزبك في الوسط وكيرجيز في الشرق يعود إلى المواءمة الإدارية ، وكان نتاج الغيرة المحلية وليس نتيجة اختلافات لغوية أو تاريخية أو سلالية عميقة . ولم تكن تركستان قد ادمجت في الإمبراطورية القيصريّة إلا في أواخر السبعينات من القرن الماضي ؛ وقد احتفظ أمير بخارى وخان خيفًا باستقلال اسمي إلى آخر لحظة . وبسبب بعد هذه الأقاليم وحدانة العهد بضمها كانت السيطرة الروسية فيها ضعيفة جدا . ولكن تركستان كانت قد صارت مركزا تجاريا هاما ، وبخاصة بعد ادخال محصول القطن ؛ وكان مجموع عدد سكانها حوالي ١٢٠٠٠٠٠ بما فيهم ٥٠٠٠٠ مهاجر روسي .

وكانت طشقند المركز الإداري لتركستان وموطن أكبر جالية روسية؛ ومن ثم كانت طشقند مركز إشعاع النفوذ الأوروبي . وزادت حدة القلقة الناجمة عن حرب ١٩١٤ بالتمرد الذي حدث في كازاخستان في ١٩١٦ عبر الحدود الشمالية بوجود أعداد غفيرة في تركستان من أسرى الحرب الألمان والنمساويين لم يكن عليهم أشرف كامل حتى إقبال الثورة . وتآلفت في طشقند ، عقب ثورة فبراير ، « لجنة تركستان » من موظفي الحكومة المؤقتة ومؤيديها ، وكذلك قام « سوفيت لندوبى العمال والجنود » ذو طابع أكثر راديكالية ، وكان رئيسه برويدو من البلاشفة القدامى وقد لعب دورا في السياسة الشرقية السوفيتية في السنوات القليلة التالية (١) . وكان أعضاء هاتين الهيئتين كلهم من الروس تقريبا . أما الحزب المسلم المنظم الوحيد في تركستان ، حزب العلماء ، فكان مؤلفا من رجال الدين وأصحاب الأراضي وكان أقل عطفًا على قضية الثورة الاجتماعية حتى من الحركات المسلمة في حوض الفولجا . وأدى انهيار السلطة في الإمبراطورية الروسية إلى إثارة مطلب الاستقلال الذاتي في تركستان كما في غيرها . وفي سبتمبر ١٩١٧ حدث انقلاب محلي قامت به اللجنة المركزية التنفيذية لسوفيت طشقند وقلبت سلطة الحكومة المؤقتة . وهكذا صارت طشقند مقر أول حكومة سوفيتية (٢) (وإن لم تكن بلشفية) تقوم في ممتلكات القيصرية

(١) كان برويدو أحد الأعضاء الغساة في مجلس لوميرية الجنيات ، وصار فيما بعد مديرا « للجامعة الشيوعية للكادحين في الشرق » .  
(٢) « Proletarskaya Revolyutsiya » رقم ١٠ (٢٣) ١٩٢٤ ص ١٢٨ - ١٦١ .

السابقة . وبعد أسابيع قليلة من هذه الأحداث وقع تمرد من القوزاق في أورنبرج بقيادة زعيمهم ديتوف أدى إلى قطع المواصلات بين أوروبا وآسيا الوسطى قرابة عامين . وظلت روسيا الأوروبية محرومة من بترول تركستان وقطنها طوال هذه المدة ، كما حرمت تركستان من المورد الرئيسي للفلال بحيث حدثت مجاعة في أجزاء كبيرة من آسيا الوسطى . وفي هذه الظروف الصعبة تركت ثورة تركستان لتدبر أمورها بنفسها دون تدخل من المركز (١) .

وكانت الحركة الثورية في طشقند قاصرة في مبدأ الأمر على الجالية الروسية وحدها . وقد أصدر مؤتمر السوفيات في طشقند الذي عقد في ١٩ نوفمبر / ٢ ديسمبر ١٩١٧ قرارا باستبعاد المسلمين من الوظائف الحكومية صراحة (٢) ؛ وكان من أوائل ما قامت به الحكومة الجديدة من أعمال إخماد تمرد حدث في الأحياء الوطنية في المدينة . إلا أنه عقد في هذه الأثناء مؤتمر للمسلمين في كوقند ، المدينة الكبرى في إقليم أفرجانا ، وأعلن استقلال تركستان الذاتي « في اتحاد مع جمهورية روسيا الفدرالية الديمقراطية » (٣) . واتبعت حكومة طشقند خطة الهجوم وهزمت خصومها واستولت على كوقند بعد قتال عنيف (٤)

(١) ان أوفي مرجع لهذه الفترة هو كتاب ج. سافاروف «Kolonial' naya Revolyutsiya» (١٩٢١)، كما يوجد أيضا بيان موجز عنها بقلم كاستاني (الذي كان مقيما في تركستان حتى صيف ١٩٢٠) في « مجلة العالم الإسلامي » (١٩٢٢) ص ٢٨ - ٧٣ . ولم يكن الصور على «Pobeda Velikoi Okt'yabi' akoi Sotsial isticheskol Revolyutsii v Turkestan» الذي لا شك يتضمن موادا قيمة في هذا المجال . ويشكو أحد من راجعوا هذه الوثائق في «Partiinaya Zhizn» رقم ٤ (١٩٢٨) من أنها تعطي انطباعا بأن « صراع الكادحين في تركستان انقطعت سلته بالصراع الثوري الروس ككل ، وإن تركستان تركت في الفترة الأولى للسلطة السوفيتية وحدها برغم أنها محوطة بالإعداء من كل جانب » ، ولكنه لا يقدم أي دليل جدي على أن هذا الانطباع لا يطابق الواقع . وقد أطلق سافاروف على تركستان من ١٩١٧ إلى ١٩١٩ أنها « مثال للدولة المثقلة تجاريا التي دعا إليها جوليبي ليخته » (المرجع السابق ص ٧٥) . وقد كتب برويدو نفسه في صحيفة معاصرة « لقد تركت تركستان لنفسها قرابة عامين ، لقد ظلت عامين بلا مساعدة من الجيش الأحمر أو من المركز في موسكو ، بل كانت العلاقات مدعومة تماما » «Novyi Vostok» II (١٩٢٢) ص ٧٩ .  
(٢) ج. سافاروف ، المرجع السابق (١٩٢١) ص ٧٠ .  
(٣) نفس المرجع ص ٧١ .  
(٤) يوجد بيان كامل من حكومة كوقند ومسيرها في كتاب . ب. الكنتولوف

(٤) يوجد بيان كامل من حكومة كوقند ومسيرها في كتاب . ب. الكنتولوف «Revolyutsiya v Srednei Asii» I II ١٩٢٨ ص ٢١ - ٤٠ . (١٩٢٩) ص ٤٣ - ٨١ بما فيها قرار التسليم الذي وقع في ٢٢ فبراير ١٩١٨ . وكان من بنود برنامج حكومة كوقند الاحتفاظ بالملكية الخاصة وبالشرية وباستبعاد النساء . وقد أبدى بعض البورجوازيين الروس المعادين للبلاشفة ، ولكن يبدو أن الشعور القوي كان بقوة عامة أهم عامل في الصراع بين الثوريين الروس والمسلمين المحافظين .

وظلت فوجانا في حالة فوضى شاملة طوال السنوات الخمس التالية ونشرت فيها عصابات من الخارجيين على القانون والمغامرين الذين يعيشون في الجبال على السلب والنهب حكم الارهاب (١) . ومن الناحية الاخرى فشل الهجوم السوفيتي على بخارى ، وكان يعتمد على مساعدة حزب «بخارى الفتاة» - وهم جماعة من القوميين البورجوازيين يعملون الى فكرة الوحدة الطورانية - وعقدت حكومة طشقند معاهدة في ٢٥ مارس ١٩١٨ مع امير بخارى واعترفت به كدولة مستقلة (٢) . والى الغرب من ذلك ظل خان خيفا ايضا يتمتع بالاستقلال مؤقتا (٣) : وفي اقليم التركمان شرق بحر قزوين تالفت حكومة روسية مناهضة للبلاشفة من عناصر اغلبها من الثوريين الاجتماعيين في يونية ١٩١٨ بتأييد قوة بريطانية صغيرة كانت قد زحفت عبر فارس واحتلت ميرف (٤) . وفي هذه الاثناء كانت حكومة طشقند محاطة من كل جانب بأقاليم معادية . وحدث تمرد خطير آخر ضدها في طشقند في يناير ١٩١٩ واخذ بقوة . ويبدو ان معجزة بقائها كانت من صنع عدد قليل من الرجال القادرين الذين لا يتورعون عن شيء في موقف لم تكن هناك قوة بديلة يمكن ان تتولى الامر .

وقد كان الحزب الشيوعي في تركستان منظمة حديثة . فقبل ثورة اكتوبر كان الديموقراطيون الاجتماعيون نادريين في تركستان ، ولم يكن هناك فرق بين المناشفة والبلاشفة . ولم يعقد بلاشفة تركستان اول مؤتمر متواضع لهم الا في يونية ١٩١٨ واشترك فيه حوالي اربعين مندوبا . فضلا عن ان قلة العدد لم تكن نقطة الضعف الوحيدة في الحزب الجديد اذ لما كان قد ولد بعد انتصار الثورة فانه لم يقض مدة تدريب كمنظمة مقاتلة . فكان الى حد ما حزبا « رسميا » منذ البداية ، ومن ثم لم يكن اعضاؤه على قدر كبير من الكفاية . وكانت الجالية الروسية في تركستان تنقسم الى فئتين رئيسيتين . الاولى تتألف من الموظفين والتجار والمثقفين ، والثانية من العمال الروس ومعظمهم ممن يعملون في السكك الحديدية . وكان لدى الفريقين معان

(١) يوجد بيان موجز من البازمان في « مجلة العالم الاسلامي » (١٩٢٢) ص ٢٢٦ - ٢٤٢ .

(٢) « مجلة العالم الاسلامي » (١٩٢٢) ص ٢١٧ - ٢١٨ .

(٣) يوجد وصف للاحداث في خيفا من ١٩١٧ - ١٩٢٠ «Novyi Vostok» III ص ٢٤١ - ٢٥٧ .

(٤) يوجد بيان من هذه « الحكومة » ، التي استمرت من أغسطس ١٩١٨ الى مارس او أبريل ١٩١٩ في « مجلة العالم الاسلامي » ١٩٢ - ٢٠١ بقلم كاستاني ، وفيما ينصل بنصيب البريطانيين فيها انظر « صحيفة جمعية آسيا الوسطى IX (١٩٢٢) II ص ٩٦ - ١١٠ .

الاسباب ما يدعوهما الى الانضمام للحزب ، الذي أصبح بذلك يضم ، على حد قول شاهد عيان ، اشخاصا لا تجانس بينهم مثل « القس الشيوعي وضابط الشرطة الروسي والكولاك من سيمرشي الذي لا يزال يستخدم عشرات من العمال الماجورين ولديه مئات من رؤوس الماشية ويصطاد الكازاخستانيين كما لو كانوا وحوشا برية » (١) . وسرعان ما بدا بلاشفة تركستان ، وقد اثار حماسهم تفوق البلاشفة الروس ، يسيطرون على الموقف . ولكنهم لما كانوا محرومين من أي توجيه مباشر من موسكو سقطوا في خطاين كبيرين . فقد اعتبروا الفلاحين ، كما اعتبرهم المناشفة ، قوة مضادة للثورة اساسا ونبذوا مذهب لينين في التحالف بين البروليتاريا وفقراء الفلاحين للسير قدما بالثورة ضد اصحاب الاراضي والبورجوازيين . كما انهم احتفظوا بنظرة الاستعلاء بوصفهم الجنس الحاكم ونظروا بازدراء الى جماهير المسلمين واستبعدوهم بقدر الامكان من المشاركة الايجابية في شئون الحكم (٢) ، وكانت النتيجة الطبيعية ان الاعضاء المسلمين القلائل في الحزب صاروا من ناحيتهم وطنيين بشدة في مشاعرهم . وهكذا أصبح الحزب يمثل في داخله « شوفينية روسيا الكبرى » من ناحية والنزعة القومية الاسلامية من ناحية اخرى وكلاهما يعتبر لعنة من وجهة نظر المذهب الحزبي السليم .

وقد كتب برويدو في ١٩٢٠: « ان شوفينية روسيا الكبرى المتصلبة والنزعة القومية الدفاعية لدى الجماهير المستعبدة التي اثارها عدم الثقة في الروس - هما السمة الاساسية للواقع التركستاني » (٣)

وفي هذه الاثناء كان المؤتمر الثامن للحزب الروسي قد اجتمع في موسكو في مارس ١٩١٩ ودارت فيه مناقشة طويلة عن سياسة الجنسيات وهو يضع برنامجا جديدا للحزب . ورغم ان تركستان لم

(١) «Desyatyi S'ezd Rossijskoi Kommunističeskoi Partii» (١٩٢١) ص ١٠٥ . وكانت سيمرشي هي المقاطعة الشمالية الشرقية لكازاخستان : وكان « الكولاك » هم الفلاحون الروس الذين استولوا اراضي اخلا من الكازاخستانيين .

(٢) كان المؤتمر الخامس للسوفييتات في مايو ١٩١٨ قد اتى رسميا الخرافات على تولى المسلمين الوظائف الحكومية ولكن « لم يصل الكيرجيز او التركستانيون او التتار الى مراكز السلطة الا فيما ندر » (ج . سافاروف - المرجع السابق ص ٨٥) ، ولم تكن النقابات تسمح بعضويتها الا للروس « نفس المرجع ص ١١٥ » . ولم يطبق النص الخاص في الدستور بحرمان من يستأجرون عمالا من الترشيح للسوفييتات في تركستان .

(٣) «Zhizn' Natsional nostel» رقم ٢٢ (٨٠) ٨١ يولييه ١٩٢٠ . يوجد بيان من نمو الحزب ومؤتمره الاولين ، يونيه وديسمبر ١٩١٨ ، في «Srednei Azii» (١٩٢٨) ٧ - ٢٠ و II (١٩٢٩) ص ١٠ - ٤٢ .

تذكر فان بعض المندوبين ربما كانوا يدركون التناقض بين ما يحدث في طشقند والمبادئ التي اعلنت في المؤتمر؛ وكانت موسكو قد بدأت في ذلك الوقت تهتم لأول مرة بالأحداث التي تقع في اواسط آسيا النائية. وفي اول يونيو ١٩١٩ ظهر مقال في صحيفة كوميسيرية الجنسية الرسمية ينبأ الأذهان الى اهمية تركستان بوصفها نقطة البداية في تحرير الشرق؛ وبعد ذلك بأسبوعين ظهر مقال آخر يعلن ان «تركستان، المركز الاممي للشيوعية في آسيا، تنتظر المساعدة من المركز» (١). وفي ١٢ يولية ١٩١٩ ارسلت برفقة من اللجنة المركزية للحزب تلفت نظر حكومة طشقند لضرورة اجتذاب سكان تركستان الوطنيين الى اعمال الحكومة «على اساس واسع يتناسب مع عددهم» ولايقاف عمليات «الاستيلاء على ممتلكات المسلمين بدون موافقة منظمات المسلمين المحلية» (٢). ويقول ضابط بريطاني كان يعسكر في طشقند في ذلك الوقت ان الطلب الاول قيل بفزع؛ فان شغل ٩٥ في المائة من المناصب الادارية بأهالي تركستان يعني «نهاية الحكومة البلشفية» (٣). وقد نما التفاهم المتبادل بين موسكو وطشقند ببطء. وفي اكتوبر ١٩١٩، عندما عادت المواصلات مرة أخرى (٤) بعد عامين من الانقطاع، اصدرت اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس القوميسيرين قرارا مشتركا بتعيين لجنة تسافر الى تركستان في محاولة لاجلاء الموقف (٥). وجاء في القرار:

«ان حق تقرير المصير لشعوب تركستان والفناء كل ألوان عدم المساواة القومية وكل امتيازات الجماعات القومية الواحدة عن الأخرى هي أساس كل سياسة للحكومة السوفيتية الروسية وهي المبدأ الموجه لكل أعمال أجهزتها... ان هذا العمل هو السبيل الوحيد للتغلب نهائيا على عدم ثقة الجماهير الكادحة من أهالي تركستان في عمل

روسيا وفلاحها، عدم الثقة الذي ترتب على تلك السنوات من سيطرة روسيا القيصرية» (١).

وارسل لينين رسالة الى «الرفاق الشيوعيين في تركستان» بدعم بها مهمة اللجنة طالهم فيها «باقامة علاقات ودبة مع شعوب تركستان» وان «يستاصلوا كل آثار امبريالية روسيا الكبرى» (٢). وفي نهاية يناير ١٩٢٠ غادر أول «قطار احمر» موسكو الى تركستان بحمل كميات ضخمة من مواد الدعاية والثقافة باللغات المحلية (٣).

وادی وصول اللجنة، وكذلك بلا ريب ما احرزته الحكومة المركزية من هبة وقوة بهزيمة كولشاك ودينكين، الى تحسن سريع سنة ١٩٢٠. وكان قد صار من الممكن لأول مرة ارسال وحدات من الجيش الاحمر لدعم القوات المحلية؛ وبذلك امكن اخضاع امارتي بخارى وخيفا اللتين كانتا قد ظلتا مستقلتين حتى ذلك الوقت. فقد طرد خان خيفا وفي ابريل ١٩٢٠ ولدت جمهورية خوارزم «وهو احباء لاسم خيفا القديم» (٤) السوفيتية، وان لم تكن قد صارت اشتراكية بعد، وفي نفس الوقت خضع امير بخارى لحركة «بخارى الفتاة» في الوقت الذي كانت فيه قوات البلاشفة تزحف على عاصمته بقيادة قروتر (٥)، وفي اكتوبر ١٩٢٠ اجتمع أول «مؤتمر لعمال بخارى» في قصر الامير القديم في بخارى (٦). وفي ذلك الوقت، كما يقول شاعر عيان، بدأ نفوذ حركة «بخارى الفتاة» التي كانت تتألف من «الجيل الشاب بين التجار المتنورين الذين يستمدون وحيهم من تركيا الفتاة ويطمعون بالبعث القومي»، يتراجع امام تقدم الحزب الشيوعي الوليد بزعامة نبط الله خوازيف (٧). وفي ديسمبر ١٩٢٠ ظهر وقد من بخارى في موسكو بحمل تحيات «سوفيت بخارى» الى المؤتمر الثامن لسوفيات روسيا

(١) «لينين - دراسات» XXIV ص ٨١٠ - ٨١١.

(٢) نفس المرجع ص ٥٣١.

(٣) «Zhizn' Natsional' Nostel» رقم (٦١) ١ فبراير ١٩٢٠.

(٤) يضع كاستاني في «مجلة العالم الاسلامي» ص ٢٠٧ «هذه الاحداث في النصف الاول من ١٩١٩، ولكنه يضيف انه لثمة مباشرة مفاوضات لعقد ساهدة مع موسكو التي وقعت في سبتمبر ١٩٢٠؛ ويبدو انه اخطأ في تاريخ الاحداث».

(٥) م.ب. ارونز «Sobranie Sochinenii I» (١٩٢٩) ص ١٤٢ - ١٤٣ «مجلة العالم الاسلامي» ص ٢١٩.

(٦) «Novyi Vostok» II (١٩٢٢) ص ٢٧٢.

(٧) ١. بارمين «الرجل الذي مات» (١٩٢٥) ص ١٠٢.

(١) «Zhizn' Natsional' Nostel» رقم ٢٠ (٢٨) ١ يولية ١٩١٩، رقم ٢٢ (٣٠) ١٥ يولية ١٩١٩.

(٢) «لينين - دراسات» XXIV ص ٨١١.

(٣) ف.م. بيلي «محة في طشقند» (١٩٤٦) ص ١٩٠ - ١٩١.

(٤) فتحت اعادة الاستيلاء على اشتباذ بواسطة البلاشفة في اكتوبر ١٩١٩ الطريق عبر البحر الاسود، اما السكة الحديدية عبر اودلبرج فلم تفتح الا في الربيع التالي.

(٥) كانت اللجنة تضم اليالا «وهو عضو جديد من جورجيا انضم مؤخرا الى المنشية» وفرونز «الذي عين قائدا عاما للجهة التركستانية» وكوبوشيف وودودناك وبوكي وجولوشكين. انظر ج. سالافوف، المرجع السابق ص ١٠٥.



كلها (١) . وعقب إنشاء نظام سوفيتي في خوارزم وفي بخارى عقدت معاهدتان بينهما وبين « جمهورية روسيا الفدرالية السوفيتية الاشتراكية » (٢) .

ومن الواضح ان اللجنة التي ارسلت من موسكو - وبخاصة فرونز، العضو العسكري فيها - قد لعبت دورا كبيرا في تنظيم هذه الانتصارات. بيد انه كان من الصعب فرض أكثر من وحدة مظهرية في الحزب المحلي أو صبغه بالطابع السني، أو ان تطبق على تركستان السياسة « الشرقية »، التي تقوم على اجتذاب الشعوب المسلمة الى عقد تحالف والتي اتبعت مع اقاليم الحدود الشرقية منذ ١٩٢٠ . وفي صيف ذلك العام ارسلت اللجنة المركزية للحزب خطابا الى منظمات الحزب في تركستان يعلن أن « أول وأهم واجبات الشيوعيين أن يعملوا على كسب ثقة الشعوب الكادحة والمضطهدة » (٣) . وبذلت محاولات لتحطيم التمييز القومي . (٤) . ولكن الشيوعيين المدربين في تركستان كانوا قليلين؛ وبدت الأفكار التي تجيء من موسكو غير قابلة للتطبيق في بلد يؤدي تطبيق مبدأ المساواة القومية وعدم التمييز الى اخضاع اقلية روسية صغيرة متقدمة نسبيا لجماهير الفلاحين المتخلفين التي تمثلها حفنة من المثقفين المسلمين ذوي النزعة القومية . القامقوف كان يشير مشاكل لا يسهل التخلص منها بسرعة . وقد كتب سافاروف ، أحد « البلاشفة القدامى » القلائل الذين زاروا تركستان ، في ١٩٢٠ :

« منذ الأيام الأولى للثورة قامت السلطة السوفيتية في تركستان كتعبير عن ارادة فئة صغيرة من عمال السكك الحديدية الروس . وحتى اليوم الانطباع السائد هو أن الروس وحدهم يمكن أن يحملوا أعباء دكتاتورية البروليتاريا في تركستان .. فعدم المساواة القومية في تركستان ، عدم المساواة بين الأوربيين والوطنيين ، يوجد في كل خطوة .. لقد كان في تركستان بعض الشيوعيين من صنف غريب ، ولم

(١) « Vos' moi Vserossiiskii S'ezd Sovetov » (١٩٢١) ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٢) انظر الفصل الثالث عشر .

(٣) ج . سافاروف ، المرجع السابق ص ١٢٢ .

(٤) يشير كاستاني « مجلة العالم الاسلامي » ص ٦٨ - ٦٩ « الى مثيلين على السياسة القومية الترفيقية وهما يصوران تعقيدات الحياة في تركستان : في شتاء ١٩٢٠ - ١٩٢١ حل يوم الجمعة محل الأحد كيوم العطلة الاسبوعية ، وقبلت مكاتب البريد لأول مرة بطلبات باللغات المحلية .

بختفوا جميعا » (١) . وبعد ذلك ببضعة اسابيع اتى مندوب مسلم من تركستان خطابا صريحا بهذا المعنى اتى مؤتمر باكو للشعوب الشرقية . فشكا من ان زينوفيف وراديك والزعماء السوريين الآخرين لم يروا تركستان قط ، وأشار الى « نواحي النقص » في السياسة السوفيتية طوال السنوات الثلاث السابقة وطالب باخراج « المستعمرين الروس الذين يعملون الآن متنكرين في ثوب الشيوعية » (٢) وسجل التقرير انه حدث هنا تصفيق حاد وهتافات « برافو » ، واستطرد قائلا :

« ان بينكم أيها الرفقاء اشخاصا يدمرون ، تحت ستار الشيوعية ، كل قوة السوفيت ويفسدون كل السياسة السوفيتية في الشرق » (٣) .

وتكررت هذه الاتهامات في المؤتمر العاشر للحزب في موسكو في مارس ١٩٢٠ عندما قام سافاروف ، بوصفه أحد المندوبين من تركستان ونقد مرة أخرى تكوين الحزب المحلي وطالب بصراع اشد ضد كل من شوفينية روسيا الكبرى والنزعة القومية الاسلامية (٤) . وحتى يناير ١٩٢٢ كانت لجنة الحزب المركزية لا تزال تحت الشيوعيين التركستانيين علنا على التخلّص من « الانحراف الاستعماري » وتحلّوهم من انه لا يمكن أن يسمح بأن تصبح تركستان موطناً لأقلية قومية من المستوطنين الروس الذين يعتمدون على تأييد المركز مثل شمال أيرلندا بالنسبة لانجلترا .

ومن ثم فإن المشكلة القومية لم تكن قد حلت بعد عندما صدر قرار اللجنة التنفيذية المركزية في ١١ أبريل ١٩٢١ بإنشاء « جمهورية التركستان الاشتراكية السوفيتية » تتمتع بالحكم الذاتي كوحدة في « الجمهورية الفدرالية الروسية » (٥) ، وأن كان مما يدل على التردد

(١) « برافيدا » ٢٠ يونيو ١٩٢٠ . وفي المؤتمر العاشر للحزب في موسكو في مارس ١٩٢١ ذكر سافاروف انه رأى في الصف السابق الاعلان التالي في مدينة صنفية في تركستان « لا كان القداس اليوم سيقيم به قس شيومي فان جميع أعضاء الحزب الشيوعي مدعوون للقداس » . ولاحظ برونكو وجود مسلمين شيوعيين « يؤدون الصلاة في أوقاتها المحددة » وفس روسي « يرأس لجنة المركز أو يقوم بتحرير جريدة السوفيت والحرب » « Zhizn' Natsional' nostei » رقم ٢٢ (٨٠) ١٨ يولي ١٩٢٠ .

(٢) « 1st S'ezd Narodov Vostoka » (١٩٢٠) ص ٨٥ - ٩١ .

(٣) « Desyatyi S'ezd Rossiiskoi Kommunisticheskoi Partii »

ص ١٦٢ - ١٦٨ ولم يصر ستالين ودا على سافاروف في المؤتمر ، ولعل معظم مدعيه على قرار مسألة الجنسية : وكان ستالين في مناسبة سابقة قد قلل من قيمة مهمة « شوفينية روسيا الكبرى » ووجه النقد « للبقايا القومية » بين الشيوعيين الذين يتحدّون التركية V « دراسات » IV ص ١ - ٢ .

(٤) « Sbornik Zakonov 1921 » رقم ٢٢ المادة ١٧٢ .



والأرمنيون والأذربيجانيون . وكل منها أقل من ٢٠٠.٠٠٠ رجل .  
 وكان اختلاط هذه الشعوب بعضها ببعض مصدرا مألوفًا للنزاع . وكان  
 البناء الاقتصادي والاجتماعي متنوعا أيضا . فقد كان مستوى حياة  
 الفلاحين أقل حتى من روسيا الأوروبية ، وبخاصة في أذربيجان .  
 وكانت نظم شغل الأرض الفئودالية لا تزال باقية بين بكوات المسلمين  
 في أذربيجان وأمراء جورجيا المسيحية . وفي أرمينيا ، وفي جورجيا  
 بدرجة أقل بكثير ، كانت توجد طبقة تجارية وفئة مثقفة راديكالية .  
 ولكن لا توجد بروفليتاريا تقريبا . باستثناء حفنة من عمال السكك  
 الحديدية ، وقد اجتذبت صناعة البترول في باكوجالية روسية  
 وجالية أرمنية كبيرتين وبروليتاريا كان بعضها من أهالي البلاد والبعض  
 من الروس .

وكانت الحدود الاتنوجرافية التي تفصل بين الجماعات القومية  
 الرئيسية الثلاث غير محددة بوضوح في كثير من الأماكن . . . وكانت  
 أرمينيا بالذات تعاني من هذه الناحية بسبب اضطهاد الأرمنين المتكرر  
 في تركيا وبعثرتهم . وكان هناك أرمنيون في جورجيا وأذربيجان أكثر  
 مما كان في أرمينيا عندما قامت كجمهورية فيما بعد : فكان في تفليس  
 عاصمة جورجيا أرمنيون أكثر مما في أية مدينة أخرى . بل كان عددهم  
 فيها أكثر من عدد الجورجيين . وفي هذه الظروف كانت العداوات  
 القومية موجهة إلى الجماعات القومية الأخرى بقدر ما كانت موجهة  
 إلى السلطة الروسية غير المحسوسة . وقد كتب ستالين في ١٩١٢ :

« إذا . . . لم يكن هناك شعور قومي قوى مناهض لروسيا في  
 جورجيا فذلك أساسا لأنه لا يوجد أصحاب أواضي روس هناك أو  
 بورجوازية كبيرة لاثارة مثل هذا الشعور بين الجماهير . أن جورجيا  
 فيها نزعة قومية ضد أرمينيا ، ولكن ذلك لأن هناك بورجوازية أرمنية  
 كبيرة تكيل الضربات للبورجوازية الجورجية الصغيرة التي مأزات  
 مفككة ، وتدفعها بذلك إلى الشعور القومي المناهض للأرمنية » (١) .

وفتحت ثورة فبراير البابا ، بإثارتها للحركات القومية وبشلها  
 للسيطرة الروسية ، لفترة طويلة من القلاقل والفوضى . ولم يكن الأمل  
 في حل المشكلة على أسس قومية أضعف في أي مكان من الإمبراطورية  
 السابقة منه ، كما يبدو لأول وهلة ، في هذه المنطقة . وقد انتهى  
 المؤتمر الإقليمي الذي عقد لبلاشفة القوقاز في تفليس في سبتمبر  
 ١٩١٧ إلى أنه بالنظر إلى تنوع الأمم القوقازية وصغر عددها واختلاطها

الذي صاحب القرار إرسال « لجنة مؤقتة لشئون تركستان » إلى  
 طشقند وتكون مسئولة أمام اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس  
 القوميين « للتطبيق العملي لسياسة السوفيت في المسألة  
 القومية » . وكانت الجمهورية الجديدة تضم ذلك الجزء من آسيا  
 الوسطى الذي يمتد من حدود فارس وأفغانستان جنوبا إلى كازاخستان  
 شمالا ومن بحر الفزوين غربا إلى سنكيانج شرقا . وكان الجهاز الأعلى في  
 الجمهورية هو « مؤتمر مندوبي سوفيات العمال والفلاحين  
 المسلمين والجيش الأحمر والقوزاق » وواضح أن القصد من إدراج الفلاحين  
 المسلمين هو إعلان سياسة جديدة في المساواة القومية . ولم يفلح النظام  
 الجديد في تحقيق السلام قورا . ففي خريف ١٩٢١ ظهر أنفسر  
 باشا على المسرح على رأس تمرد خطير في بخاري الشرقية . واستفاد  
 من تطلعات الجامعة الطورانية لدى حركة « بخاري الفتاة » ولدى كثير  
 من الجماعات المسلمة في تركستان واتصل بالبازماشى وأثار القسم  
 الشرقي من البلاد ضد طشقند . وأخذ التمرد في النهاية بعد شهور  
 طويلة من القتال قتل في أثناءها أنقر باشا نفسه في أغسطس ١٩٢٢ -  
 نهاية تافهة في حياة مسرحية . وبعد ذلك أعيدت سلطة السوفيت  
 شيئا فشيئا . وظل الوضع كذلك إلى ما بعد تكوين « الاتحاد السوفيتي »  
 وموت لينين عندما تقرر تخفيف توتر مشكلة الحكم في تركستان ومنح  
 التطلعات القومية مجالا أوسع بتقسيمها إلى أربع جمهوريات قومية .  
 وكانت هذه المناسبة قرصة انتهزت أيضا لتحقيق الوعد الذي أعطى في  
 ١٢٩٠ لجمهورية كازاخستان الجديدة بأن يضم لها « طبقا للارادة  
 المعلنة للسكان » (١) الأرض الكازاخستانية التي أدمجت في تركستان .

#### ( د ) جمهوريات القوقاز

كان الموقف في أقاليم القوقاز معقدا بسبب الطابع المزدوج للمشكلة  
 القومية . إذ كانت هذه المنطقة ، مثل أقاليم الحدود الغربية ، تضم  
 شعوبا متقدمة لا يمكن انكار حقها في الاستقلال بداءة ، كما كانت ،  
 مثل أقاليم الحدود الشرقية ، تضم شعوبا تحدها درجة النمو التي  
 بلغتها بأقل صور الاستقلال الذاتي المحلي الأولية . لقد كانت أقاليم  
 القوقاز موطنًا ، إلى جانب المهاجرين الروس والأتراك ، لحوالي ثمان  
 جماعات قومية من أهالي البلاد أكبر ثلاث فيها هي أهل جورجيا

(١) «Politika Sovetskoi Vlasti po Natsional'nomu Voprosu»  
 (١٩٢٠) ص ٦٦ (١٤) المادة ٦٦ .

بعضها ببعض جغرافيا لا يمكن « التوسية بالانفصال أو بتكوين فدرال من الدول بين الجنسيات القوقازية » (١) .

وكانت اول نتائج ثورة اكتوبر هي انشاء « قوميسيرية اقاليم القوقاز » في تفليس في ٢٨/١٥ نوفمبر ١٩١٧ تستمد سلطتها من « الجمعية النيابية لاقاليم القوقاز » المؤلفة على اساس ترتيب بارع من ممثلين انتخبهم اقاليم القوقاز للجمعية التأسيسية في بلجراد بالاضافة الى ممثلين مكملين اختارهم الاحزاب المختلفة بنفس النسبة . وكانت القوميسيرية تضم اثلافا قلعا من رؤساء ازربيجان واصحاب الاراضى الجورجيين ، الذين كان يراودهم الامل فى احلال سلطتهم محل السلطة الروسية التى زالت ، ومثقفى جورجيا الراديكاليين ، الذين كانت تحذوهم التطلعات القومية وياملون ايضا فى أن يصيروا الطبقة الحاكمة فى امة المستقبل (٢) . وكان الطابع الغالب على تأليفها والقوة الدافعة فيها من الجورجيين . وكان رئيسها هو السياسى الراديكالى الجورجيانى جيششكورى ، وكانت تقوم بوظيفتها جنباً الى جنب مع « المركز الاقليمى » لسوفيتات مندوبى العمال والفلاحين الجنود المحلية الذى كان على راسه الزعيم المنشقى الجورجيانى جوردانبا . ولم تحاول القوميسيرية فى مبدأ الامر أن تدعى لنفسها صورة الحكومة او تطالب بالاستقلال لاقاليم عبر القوقاز . وجاء فى بيانها الاول الذى صدر فى ١٨ نوفمبر / ١ ديسمبر ١٩١٧ ، باسم « الديموقراطية الثورية لاقاليم عبر القوقاز » يؤكد « حق تقرير المصير الكامل للجنسيات المختلفة الذى اعلنته الثورة الروسية » ، ولكنها لم تدع بحق الحكم الا « الى حين عقد الجمعية التأسيسية فى بتروجراد » (٣) . بيد أن اتجاهها كان مناهضا للبشفية اساسا ، واضفى عليها رفضها الاعتراف بالحكومة الروسية السوفيتية بعد حل الجمعية التأسيسية طابع الاستقلال عملا ايا كان ادعاؤها .

وفى هذه الاثناء كانت الهدنة قد عقدت مع الاتراك فى ١٨/٥ ديسمبر ١٩١٧ ، وذابت آخر الجيوش الروسية فى الجبهة التركية .

- (١) «Dokumenty i Materialy» (تفليس ١٩١٩) ص ١٦٤ و ١٦٨ و ١٧١ .  
(٢) ز. ١٠ فالشيفلى « استقلال جورجيا فى السياسة الدولية » (١٩٤٠) ص ٢٧ ، وهو ترجمة انجليزية لكتاب بقلم دبلوماسى يورجواى من جورجيا ، وقد نشر فى باريس باللغة الروسية فى ١٩٢٤ .  
(٣) توجد سجلات الجمعية فى «Dokumenty i Materialy» (تفليس ١٩١٩) ص ٢٠٠ - ٢٢٢ . وكان رئيس الجمعية هو النفسى الجورجيانى الحرف شكينز ، وكان رئيس وزراء الحكومة الجديدة جورجيانى آخر اسمه شكينبلى .  
(٤) «ستالين - دراسات» IV ص ١٦ .

وكانت معاهدة برست ليتوفسك التى عقدت فى ٣ مارس ١٩١٨ ، والتى لم تشترك فيها اقاليم عبر القوقاز ، تنصع بندا يقضى بالنزول لتركيا عن اقليمى كارز وباطوم الجورجيين ومنطقة اردهان التى يقضى بالنزول لتركيا السكان الارمنيون . وقد هاجمها علنا بعض المتحدثين باسم جورجيا (١) ، واحتجت « قوميسيرية اقاليم القوقاز » رسميا على النزول عن هذه الاقاليم بدون علمها أو موافقتها (٢) . وسارعت تركيا الى الاستيلاء على مكاسبها الجديدة ، فاحتلت باطوم فى ١٥ ابريل ١٩١٨ وبدأ انها تطمع فى التوسع اكثر من ذلك . وفى مواجهة ضرورة مقاومة التهديد التركى وبدون امل فى مساعدة روسيا ، أعلنت الجمعية النيابية لاقاليم عبر القوقاز فى ٢٢ ابريل « جمهورية القوقاز الفدرالية » المستقلة (٣) . وحددت اختصاصها بجميع اقاليم القوقاز فى الامبراطورية القيصرية السابقة باستثناء المناطق التى أعطيت لتركيا بمقتضى معاهدة برست ليتوفسك وباكو . ففى باكو استطاع البلاشفة ، بفضل الجالية الكبيرة من العمال الروس وغيرهم فى صناعة البترول ، أن يشتوا اقدامهم فى اول شتاء للثورة . وقامت فيها حكومة سوفيتية نظامية ، على راسها سوميان - وهو احد البلاشفة القدامى ومن اصدقاء لينين ، فى ابريل ١٩١٨ وحظيت بتأييد قسم كبير من الجماعة الارمنية الضخمة التى كانت تخشى من سكان ازربيجان ذوى الميول التركية فى الاقاليم المجاورة وظلت قائمة فى هذه الظروف حوالى اربعة شهور . ومن الناحية الأخرى أصدر ستالين بيانا فى مايو ١٩١٨ جاء فيه أن باكو هى « قلعة السلطة السوفيتية فى اقاليم القوقاز » وأنها « جمعت حولها كل اقاليم القوقاز الشرقية من لنكوران وكيا واليزفول » (٤) ، ولكن يبدو أن هذا البيان كان مجرد امل .

ولم تدم تجربة الوحدة فى اقاليم عبر القوقاز الا قليلا . وعندما عقد مؤتمر فى مايو ١٩١٨ فى باطوم لعقد الصلح مع تركيا بدأت تظهر العداءات الدفينة بين أعضاء «جمهورية عبر القوقاز» الثلاثة برمة . فقد توقع الجورجيون تأييدا مطلقا من جانب شركائهم فى مقاومة تطع

- (١) «Dokumenty i Materialy» (تفليس ١٩١٩) ص ١٦٤ و ١٦٨ و ١٧١ .  
(٢) ز. ١٠ فالشيفلى « استقلال جورجيا فى السياسة الدولية » (١٩٤٠) ص ٢٧ ، وهو ترجمة انجليزية لكتاب بقلم دبلوماسى يورجواى من جورجيا ، وقد نشر فى باريس باللغة الروسية فى ١٩٢٤ .  
(٣) توجد سجلات الجمعية فى «Dokumenty i Materialy» (تفليس ١٩١٩) ص ٢٠٠ - ٢٢٢ . وكان رئيس الجمعية هو النفسى الجورجيانى الحرف شكينز ، وكان رئيس وزراء الحكومة الجديدة جورجيانى آخر اسمه شكينبلى .  
(٤) «ستالين - دراسات» IV ص ١٦ .

بهذا التحالف فمعدت معاهدة صلح مع تركيا في ٤ يونيو ١٩١٨ (١).  
واقعت حامية المانية في تفليس ، وتضمنت المعاهدة السوفيتية  
المانية المكمل لبرست ليتوفسك والتي وقعت في برلين في ٢٧  
اغسطس ١٩١٨ ، بندا قبلت بمقتضاه الحكومة السوفيتية اعتراف  
المانيا بجورجيا المستقلة .

وكانت الاسباب التي جمعت في وسع جورجيا ان تؤكد استقلالها  
اسميا ، والى حد ما حقيقيا ، في الوقت الذي زالت فيه تقريبا كل  
من ارمينيا وازربيجان كحدثين مستقلتين اسبابا بعضها عارضا . فقد  
كانت المانيا تهتم بالنجيز في جورجيا ، كما كان يهمها ايضا ان يكون  
لها موطن قدم في القوقاز تشرف على حليفها غير الموثوق فيها وكذلك  
تراقب منه روسيا ، ومن اجل هذه الاسباب كانت على استعداد لان  
تضفي على جمهورية جورجيا حماية القوة المانية . بيد ان جورجيا  
كانت تتمتع ايضا ببعض الميزات المينة على المجموعتين القوميتين  
الاخريين في اقاليم عبر القوقاز . فقد كان لدى جورجيا بقايا  
ارستقراطية جورجانية وعناصر بورجوازية ومن المثقفين البورجوازيين  
مما منحها شيئا من التماسك القومي . وحتى الحزب الديمقراطي  
الاجتماعي في جورجيا كان ينمو بقوة ويتألف من أبناء البلاد وتخرجت  
منه عدة شخصيات بارزة الى جانب ستالين نفسه ، وان كان يقلب فيه  
الطابع المنشفي تأليفا وزعامة مثل معظم الجماعات الديمقراطية  
الاجتماعية في روسيا خارج المناطق الصناعية الكبرى . وجاء تعيين  
جوردانيا ، زعيم الحزب ورئيس السوفيت ، رئيسا للحكومة في يونيو  
١٩١٨ فوضع حدا للازدواج بين الحكومة والسوفيت ، واكد سيطرة  
المناشفة بوصفهم القوة الحاكمة . ولا يزال السؤال عما اذا كانت  
جورجيا تستطيع ، بدون تدخل خارجي من اية جهة ، ان تكون وحدة  
مستقلة استقلاليا فعلا كجمهورية بورجوازية صغيرة جدا في هذه السنوات ،  
موضع جدل اكاديمي . بيد ان مطالبها القومية كانت تبدو اقرب الى الواقع  
بشكل ما من مطالب الشعبين القوقازيين الرئيسيين الآخرين .

وهكذا كانت اقاليم القوقاز في صيف ١٩١٨ مقسمة بين المانيا  
وتركيا مع استبعاد روسيا تماما باستثناء السلطة السوفيتية القلقة في  
باكو . وادى انهيار دول الوسط في ذلك العام الى احلال قوة بريطانيا

(١) توجد المعاهدات بين جورجيا ومانيا في نفس المرجع ص ٣٣٩ - ٣٤٢ . ولكن  
المعاهدة الرئيسية بين جورجيا وتركيا غير موجودة . وهناك اختلافات كبيرة بين النص  
والنهرس في هذه النقطة : فالنهرس لا يشير الى المعاهدات الالمانية كلية .

تركيا للاستيلاء على باطوم . بيد ان حزازات ارمينيا ضد جورجيا كانت  
لا تنقل عن حزازاتها ضد تركيا ، وكان اهل ازربيجان يفضلون اقاربهم  
الأتراك المسلمين مثلهم على شركائهم المسيحيين . وكانت كل من ارمينيا  
وازربيجان تحسدان جورجيا على دورها المسيطر في الجمهورية .  
وانتبرت هذه الحزازات وزادت حدتها واستفلت في كل من البلاد  
الثلاثة بواسطة الاحزاب الحاكمة - المناشفة في جورجيا «والداشناك»  
في ارمينيا و « المساواة » في ازربيجان . وسرعان ما انهار التعاون  
بينها . وفي ٢٦ مايو ١٩١٨ اجتمعت جمعية عبر القوقاز النيابية لتحل  
الجمهورية ، وفي نفس اليوم اعلنت «الجمعية القومية الجورجانية»  
مقام جمهورية جورجيا المستقلة (١) . وبعد يومين اعلن قيام جمهورية  
ارمنيا وجمهورية ازربيجان المستقلتين .

ولم يدم استقلال هذه الجمهوريات الجديدة الا اقل مما دامت  
جمهورية عبر القوقاز . فخلال الاسباب القليلة التالية اجتاحت الجيوش  
التركية القسم الاكبر من ارمينيا وازربيجان . ولم يعد لارمنيا المستقلة  
وجود حتى اسمها ، وصارت حكومة ازربيجان العوبة في يد القيادة  
العسكرية التركية . وانقذت جورجيا نفسها بان وضعت نفسها تحت  
رعاية المانيا خليفة تركيا . وفي ٢٨ مايو ١٩١٨ وقعت معاهدة المانية  
جورجانية قبلت جورجيا بمقتضاها حدود برست ليتوفسك ولكنها  
حصلت على ضمان المانيا ضمنا لكيانها ضد اعتداءات تركيا . وتعهدت  
المانيا بتعيين مبعوثين قنصلين ودبلوماسيين في جورجيا وان كانت  
قد امتنعت عن الاعتراف باستقلال جورجيا احتراماً لمشاعر روسيا (٢) ،  
وبذلك سيطرت المانيا على سكك حديد عبر القوقاز المهمة التي تحمل  
البترو من باكو الى البحر الاسود ، ووافقت جورجيا على وضع كل  
موادها الأولية تحت تصرف المانيا طوال مدة الحرب . وقويت جورجيا

(١) توجد بيانات المتحدث الجورجاني سيرتيلي في الاجتماع الاخير لجمعية القوقاز  
«Dokumenty i Materialy» (تفليس ١٩١٩) ص ٣١٧ - ٣٢٠ . كما يوجد اعلان  
جورجيا في نفس المرجع ص ٣٢٦ - ٣٢٨ : ويوجه هذا الاعلان اللوم للحكومة السوفيتية  
الروسية لانها فتحت « حدود جورجيا لغزو العدو وتنازلت له عن اراضي من جورجيا »  
ويشير الى المرسوم السوفيتي الذي يعترف « بحرية كل شعب في روسيا في اختيار  
النظام السياسي الملائم ، بما في ذلك الانفصال الكامل من روسيا » . وتسرى في الوثيقتين  
روح عدم الثقة فيما ينصل بالخير النهائي للاستقلال .

(٢) من احدث تاريخ جمهورية القوقاز القصير ان القائد الالمانى المحلى ، جنرال  
فون لوسر ، عرض التوسط بينها وبين الحكومة الروسية السوفيتية . وقد قبل شيشيرين  
هذا العرض . ولكن الامر لم ينته الى نتيجة بسبب حل جمهورية القوقاز .  
«Dokumenty i Materialy» (تفليس ١٩١٩) ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

محل قوى ألمانيا وتركيا . وكانت القوات البريطانية بقيادة جنرال دسترفيل قد زحفت فعلا من فارس الى أذربيجان ، كما دخلت باكو في نهاية أغسطس ١٩١٨ إلا أنها انسحبت أمام زحف الاتراك في ١٥ سبتمبر (٨) . وعندما انهالت القوات الألمانية والتركية بعد ذلك بسنة أسابيع تقدمت القوات البريطانية مرة أخرى واحتلت باكو والمدن الرئيسية في القوقاز في الوقت المناسب لتفرض على حرب حدود بين جورجيا وأرمينيا في مهدها (٩) . وفي ٣١ ديسمبر ١٩١٨ أعلنت الحكومة البريطانية وفدا من جورجيا « أنها تنظر بعطف الى اعلان استقلال جمهورية جورجيا ، وعلى استعداد أن تدعو الى الاعتراف به ، في مؤتمر السلام » ، كما أرسلت الحكومتان الوطنيتان في أرمينيا وأذربيجان لثلاث حلقات الى الوجود بسقوط تركيا ، والثلاث كانتا تتمتعان بالرعاية البريطانية بدرجة أقل وضوحا من جورجيا ، وقديهما الى مؤتمر السلام في باريس . بيد ان القضية تعقدت بالتأييد الذي منح لكولشاك ودينكين الذين كانا على غير استعداد للاعتراف باستقلال القوقاز . ولكن بعد هزيمة الجيوش الرئيسية « للبيض » قرر « المجلس الأعلى » في يناير ١٩٢٠ ، بناء على طلب من كيرزون ، الاعتراف « بالأمر الواقع » في جورجيا وأذربيجان وأرمينيا . ولكن الكلمات الطيبة في باريس لم يكن لها صدى كبير في القوقاز . وقبل نهاية ١٩١٨ كانت الجيوش البريطانية قد سحبت من المنطقة كلها ( باستثناء ميناء باطوم الذي بقي فيه الى يونيو ١٩٢٠ ) . ومع عدم وجود تأييد أجنبي ، أو حتى اتفاق مبدئي فيما بينها ، لم يكن في استطاعة جمهوريات القوقاز النورجوانية أن تعيش .

(٨) نصف هذه العمليات ومما شفا مع بعض التعليلات السياسية المفيدة ، وان كتب سنانة ، ل. س. - دسترفيل في « مذكرات دسترفيل » ( ١٩٢٠ ) . وقد نشرت له ترجمة روسية بعنوان « Britanaki Imperializm v Baku i Persii 1917-1918 » في مارس ١٩٢٠ . وقد هرب التوسيع الستة والعشرون الذين كانت تتألف منهم حكومة باكو من باريس وزيارة ١٩١٨ قبل وصول القوات البريطانية الى باكو . ولكنهم في سبتمبر وفروا في يد السلطات المناهضة للبلشفية في القوقاز وقتلوا - وقبل ان ذلك تم حوافة القائد البريطاني أو تخريبه . وقد صار هذا العمل قضية كبرى ظلت تسببت في مبرع مناقشة بين الحكومة البريطانية والسوفيتة أربع سنوات بعد ذلك .

(٩) مما يستمرى الإنهاء أن حكومة جورجيا طلبت ، في نفس اليوم الذي أرسلت فيه احتجاجها الرسمي ضد دخول القوات البريطانية في جورجيا ، المساعدة من البعثة البريطانية لبعث البعثات الأرمينية على اقليم جورجيا « Dokumnti i Materiali » ( ١٧٦ - ١٧٨ ، ١٧٩ - ١٨٠ ) .

وقد كانت السمة البارزة في سياسة اقاليم القوقاز منذ ثورة أكتوبر هي عدم وجود اثر للسلطة الروسية . وقد ملأ الفراغ من ناحية الشكل بواسطة حكومات محلية مستقلة ، وفي الواقع بواسطة القوة العسكرية ، الألمانية والتركية أولا ثم البريطانية ، وعندما انسحبت بريطانيا بهايا كانت السلطة الروسية على استعداد لان تحل محلها . وكانت الحكومة السوفيتية قد قاطعت جمهوريات القوقاز الثلاث باعتبارها العوبة في يد القوى الأجنبية . وقد سقطت هذه الجمهوريات الآن الواحدة بعد الأخرى تبعا لمدى ضعفها . ففي نهاية ابريل ١٩٢٠ قلب الشيوعيون بسهولة في تمرد بباكو الحكومة الأذربيجانية التي خلفتها وراها الجيوش البريطانية المنسحبة والتي كانت قد حظيت باعتراف الحلفاء بنابر ١٩٢٠ . وهاجمت « اللجنة الثورية العسكرية » ، التي تمثل البرولتاريا الثورية في باكو والفلاحين الكادحين في أذربيجان ، الحكومة التي سقطت على أنها حكومة خونة وطلبت موسكو بأن « تعقد تحالفا أخيرا للصراع المشترك ضد الامبريالية العالمية » . وسرعان ما جاءت المساعدة . فقد أعلن قيام جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية ، وجاء كروف وأورجو نيكندز وميكويان - روسي وجورجياتي وأرميني - الى موسكو لوضع اسس السلطة السوفيتية في القوقاز (١) . بيد ان السلطات السوفيتية فضلت مؤقتا ، مع بداية الحرب مع بولندا ، الحذر وامتنعت عن السعي وراء أية مكاسب جديدة . وفي ٧ مايو ١٩٢٠ وقعت فجأة معاهدة مع حكومة جورجيا البورجوازية ، التي حصلت بذلك على اعتراف السوفيت مقابل أن تعترف من جانبها بالجمهورية السوفيتية في أذربيجان (٢) . ولم يكن في ذلك أي خروج عن المألوف من وجهة نظر السوفيت ، فقد اتبعت نفس السياسة في الاتفاق مع الحكومات البورجوازية في دول البلطيق . ولكنه كان من الصعب مع ذلك التسليم بأن السلطة السوفيتية ، بعد أن حصلت على مركز عبر القوقاز ، يمكن

(١) اكمل سجل لهذه الفترة يوجد في مؤلف د. م. باجروف « Is Istoriia Bol'sheviatskoi Organizatsii v Baku i Azerbaidzhane » ( ١٩٢٦ ) ص ١٩٢ - ١٩٨ : ويوجد التعداد الذي وجهته اللجنة العسكرية السوفيتية الأذربيجانية ونداء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأذربيجاني في مؤلف كيرشونوف وسانتين III ( ١٩٢٨ ) ص ٢١ - ٢٢ .

(٢) « Bobranie Uzakoneni 1920 » رقم ٦٤ المادة ٢٨٢ . وفي ٣٠ ابريل ١٩٢٠ قال جورودانيا ، أثناء خطابه في الجمعية التأسيسية النورجوانية عن الإخلاء الأذربيجاني أنه « اذا كان الشعب نفسه يتصالح مع غزو بلاده بواسطة قوة أجنبية ، يكون العمل ضد هذه القوة من جانبنا تعبدا على حقوق الشعب الذي يتلقى به الأمر » . د. الماشيفي المرجع السابق ، ص ٢٦٠ . ولا شك في أن محاولة التوفيق التي يتطو لها هذا الحديث مهدت السبيل للاتفاق بين جورجيا والسوفيت .

ان تعتمر على ازربيجان ، او بان جورجيا يمكن ان تبقى الى الابد  
موضع نزاع بين روسيا السوفيتية وتركيا في المستقبل .

وجاءت المرحلة التالية في ارمينا . وقد كان الارمينيون من المواليين  
تقليديا لروسيا بسبب خوفهم من تركيا وحقدهم عليها ، بصرف النظر  
عن النظام القائم ، ومن بين حكومات القوقاز كانت حكومة ارمينا وحدها  
هي التي حاولت ان تنشئ علاقات ودية مع دنيكين . وكان لاقامة السلطة  
الروسية في نوب السوفيت في ازربيجان اثر قوى في ارمينا واثار  
تعمدا اشترك فيه الفلاحون والبلاشفة ولكنه اخمد بسهولة (١) . بيد  
ان القلاقل سرعان ما جاءت من ناحية تركيا . وكان اهم ما تعتمد عليه  
حكومة ارمينا هو التأييد المعنوي من جانب الحلفاء والامل الطويل الذي  
لم يتحقق في قيام ارمينا تحت انتداب امريكا والحلفاء . وفي صيف  
١٩٢٠ ، مع انسحاب آخر قوات الحلفاء من القوقاز ذابت هذه الامل .  
وجاء توقيع معاهدة سيفر في ١٠ اغسطس ١٩٢٠ فمنح ارمينا اعترافا  
رسميا من جانب الحكومة التركية الالوية في القسطنطينية ، ولكنه  
وجه اهانة لا تنسئ الى مصطفى كمال والقوميين الاتراك . وفي اكتوبر  
١٩٢٠ اندلع القتال بسبب نزاع الحدود ، واستولت القوات التركية على  
كارز والكساندروبول . وساد الاعتقاد على نطاق واسع في ارمينا ان هناك  
اتفاقا بين القوميين الاتراك وروسيا السوفيتية على قلب حكومة  
الداشناق (٢) . ولو كان هناك مثل هذا الاتفاق لكان من المتوقع ان  
تحصل روسيا على نتائج افضل مما حدث . فقد استعز الاتراك في  
زحفهم . وفي اواخر نوفمبر ، وقد كاد يتم النصر للاتراك وانهارت حكومة

(١) يوجد عرض لهذه الاحداث في مؤلف ب. ا. بوريان

«Armeniya, Mezhdunarodnaya Diplomatiya, I SSSR»

II (١٩٢٩)

٨٨ - ١١٤ . والكاتب وهو بلشفي ارميني ، اكثر اهتماما بالنظريات منه بالوقائع ،  
ولكنه يستخدم مراجع من المصدر الحصول عليها من طريق آخر ، بما فيها ولائق  
ارمنية ، ولا يخلو كتابه من النقد . وتبا لا جاء في «Kommunisticheski  
Internatsional» رقم ١٢ ، سبتمبر ١٩٢٠ م - ٢٥٩٩ ، استولت  
« لجنة ثورية » بلشفية على السلطة في الكساندروبول في ٣ مايو ١٩٢٠ ، وبعد ذلك  
باسبوع اعلنت قيام ارمينا السوفيتية ، ولكنها لم تعمر . ويقسده نفس المصدر « م -  
٢٥٩٧ » عدد اعضاء القطاع الارمني في الحزب الشيوعي الروسي « ولم يكن هناك حزب  
شيوعي ارميني مستقل » في ذلك الوقت بثلاثة آلاف عضو يعيش معظمهم خارج ارمينا .  
(٢) ب. ا. بوريان - المرجع السابق - وهو يسجل سيطرة هذا الاعتقاد مرتين  
II من (١٢١ و ١٣٦) ويمره الى دعاية الداشناق : اما هو نفسه فانه يرفضه ،  
وتضمن الكتابات المناهضة للبلشفية في هذه الفترة عدة قصص توحى بوجود معاهدة  
سرية بين روسيا السوفيتية وتركيا لاستئصال جمهوريات القوقاز ، وليس بين هذه  
القصص ما يقوم على اساس موثوق به .

ارمينا ، تقدمت القوات الروسية من الشمال الشرقي ومعها لجنة ثورية  
اعلنت قيام جمهورية اشتراكية ارمينية جديدة عاصمتها اريفان (١) .  
واعيد تاليف حكومة ارمينية حظيت بالاعتراف بسرعة من موسكو ، ووقع  
معاهدة صلح مع تركيا في ٢ ديسمبر ١٩٢٠ (٢) . وبقيت ارمينيا كجمهورية  
سوفيتية مستقلة ولكنها مبتورة الاطراف . بيد ان النظام لم يثبت  
الا بعد مقاومة . ففي منتصف فبراير ١٩٢١ ثار السكان على الحكام  
الجدد واستولوا على اريفان والمدن الرئيسية الاخرى . ويقول المؤرخ  
الارمني البلشفي ان اللجنة الثورية « وقد ادرت عجزها التجات الى  
روسيا السوفيتية لمساعدتها . وانقذت نفسها بالهرب تحت حماية فرقة  
صغيرة من الجند وسلمت مهمة انقاذ ارمينا الى الجيش الاحمر » . ويقال  
ان السبب في التمرد كان استعمال القسوة في الاستيلاء على الفلال .  
ولم يعد النظام تماما الا في اوائل ابريل بعد بدء تطبيق « السياسة  
الاقتصادية الجديدة » (٣) . ولا سبيل الى تحديد دور التضرر الاقتصادي  
والتضرر القومي في هذا التمرد الا حدسا .

وكانت جمهورية جورجيا المنشقية لا تزال قائمة ، وقد قامت ببعض  
التحركات غير المتوقعة في المجال الدولي في الشهور الاخيرة من حياتها .  
ففي سبتمبر ١٩٢٠ استقبلت وقدا من أبرز الشخصيات الديمقراطية  
الاجتماعية وزعماء العمال في غرب أوروبا بما فيهم كاوتسكي وفاندرفلد  
ورامساي مكدونلد . وكان ذلك في الوقت الذي سعى فيه الشيوعيون  
في جميع أنحاء أوروبا ، يحثهم الكومنترون ، الى احداث اشتقاق في  
الاحزاب الاشتراكية . وتوترت المشاعر . وكان الغرض من الرحلة جمع  
المواد للدعاية ضد البلاشفة ، وكان الجورجينيون يعملون في ذلك بهمة (٤) .  
وقامت جورجيا ، وقد دخلت في خضم السياسة الدولية ، بمحاولة غير  
ناجحة لدخول عصبة الأمم في اول اجتماع لها في ديسمبر ١٩٢١ ،  
وحصلت على اعتراف قانوني من « المجلس الأعلى » للحلفاء في الشهر  
التالي . ولم يكن في هذه الحماسة في التقرب من اعداء روسيا  
السوفيتية شيء من الحرص . وفي مؤتمر باكو للشعوب الشرقية في

(١) « لقد تكونت اللجنة الثورية الأرمنية على حدود ازربيجان ورمينا ولم تكن  
لها أية قوة حقيقية : وكان العمل الفعلي الوحيد لها هو إصدار بيان على قيام جمهورية  
ارمينا الاشتراكية السوفيتية » (د. ا. بوريان - نفس المرجع II ص ١٢٢ - ١٢٢ .

(٢) كليوشينكوف وسابانين - المرجع السابق II (١٩٢٨) I ص ٧٥ .

(٣) ب. ا. بوريان - المرجع السابق - II ص ١٢٢ - ١٤٠ ، ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٤) ترك الوفاء ورواه بعد الزيارة مجموعة ضخمة من الكتابات المناهضة للبلشفية  
بما فيها كتب بقلم كاوتسكي وفاندرفلد .

سبتمبر ١٩٢٠ ، الذى عقد فى نفس الوقت الذى استقبلت فيه جورجيا الديمقراطيين الاجتماعيين الغربيين ، قام أحد الخطباء البلاشفة بهجوم شديد على موقف الجمهورية المنشفية تجاه جيرانها والاقليات فيها . واتهمها بأنها « تدمر وتستأصل » الأوستيانيين ، و « حرق قرى بأكملها » فى انجازيا وبالتطاع الى تحقيق مطامع شوفينية فى اقاليم أذربيجان وأرمينا ، وأعاد الى الأذهان ذكر الطريقة التى بدأت بها جورجيا فى آخر ١٩١٨ بالحرب « ضد أرمينا ولم يوقفها سوى تدخل إنجلترا » (١) . وقد قال ستالين اثناء زيارته للقوقاز فى أكتوبر ١٩٢٠ انه من المتوقع أن تنقل دول الوفاق عملياتها الى الجنوب بعد أن تم الصلح بين بولندا وروسيا السوفيتية ، « وفى هذه الحالة من المحتمل جدا أن جورجيا ، باعتبارها المحظية التى ينفق عليها دول الوفاق لن ترفض خدماتها لها » (٢) . وفى نوفمبر ١٩٢٠ شكت الصحيفة الرسمية لقوميسرية الجنسيات من انه برغم أن الحزب الشيوعى فى جورجيا صار شرعيا بعد المعاهدة السوفيتية الجورجانية فى مايو ١٩٢٠ فإن كثيرين من الشيوعيين التى عليهم القبض بحيث لم يبق فى مركز الحزب فى تفليس سوى السكرتيرة (٣) .

واستمر توجيه الاتهامات بشكل خطير طوال الشتاء فى الصحف السوفيتية ، وحشدت الجيوش السوفيتية فى الأقاليم المجاورة . وثار قتال على بسبب نزاع على الحدود مع أرمينا السوفيتية . وفى ٢١ فبراير ١٩٢١ اجتازت القوات السوفيتية والجورجية البلشفية الحدود وبعد ذلك بيومين وجهت تركيا اذار نهائيا مطالبة بالتنازل لها عن مقاطعتي أردهان وارتفين ، وأجيب الى طلبها . وفى ٢٥ فبراير ١٩٢١ سقطت تفليس وأعلن المنتصرون قيام جمهورية اشتراكية سوفيتية جورجانية (٤) . وباستثناء بعض حملات التأديب فى منطقة الاضطرابات بتركستان ، كانت هذه آخر عملية حربية قام بها الجيش الأحمر فى الأقاليم التى تألف منها اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وكانت آخر مرة يحدث فيها فرض النظام السوفيتى لمدة عشرين عاما تقريبا عندما تجمعت سحب الحرب الخارجية فى أخرى فى الأفق . وقد عبر لينين عن قلقه غير العادى فى هذه المناسبة فى خطاب الى أورجونيكلز

(١) « Ist S'ezd Narodov Vostoka » (١٩٢٠) ص ١٤٩ .

(٢) « ستالين - دراسات » IV ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٣) « Zhizn' Natsional noitei » رقم ٢٤ (١١) ٢ نوفمبر ١٩٢٠ .

(٤) كليوشينوف وسابالين - المرجع السابق - III (١٩٢٨) I ص ٨٦ - ٩١ ، ٨٧ .

بتاريخ ٢ مارس ١٩٢١ ، ولم يوص فى هذا الخطاب « بسياسة تقوم على بعض التنازلات فيما يتصل بالثقفين الجورجيين وصغار التجار » فحسب ، بل حتى « بالائتلاف مع جودرانيا أو من هم على شاكلته بين المناشفة الجورجيين » (١) . ولم يتحقق الائتلاف ، وإن كان قد صدر عفوا عاما عن المناشفة . وفى منتصف مارس كانت المقاومة قد توقفت فى جميع أنحاء البلاد ، وهرب البورجوازيون والسياسيون المناشفة الجورجيون الى باريس حيث كان أول وآخر وزير مفوض لجمهورية جورجيا المنشفية يقدم أوراق اعتماده فى يوم سقوط تفليس فى يد البلاشفة . وفى خلال ١٩٢١ انشئت جمهوريات متمتعة بالاستقلال الذاتى فى مقاطعات الاقليات الثلاث - اجاريا ( بما فيها ميناء باطوم ) وانجازيا ، وكذلك يوجو أوسيتيا التى اعتبرت منطقة متمتعة بالاستقلال الذاتى . داخل جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفيتية .

### هـ . سيبيريا

لقد كانت توجد حركات قومية ، مهما كانت مبتدئة ، فى كل المناطق الأوروبية ومناطق آسيا الوسطى والقوقاز من الامبراطورية الروسية السابقة التى قامت فيها سلطات مستقلة بعد ١٩١٧ ، بحيث أن عمالية التفريق - برغم انها بدأت أو دعت بواسطة الحرب الأهلية والتدخل الأجنبى - كان لها على أى الأحوال أساس قومى ظاهر . أما فى سيبيريا ، حيث كان سكان المنطقة النامية الممتدة على طول السكك الحديدية معظمهم من المستوطنين الروس ، مع قبائل بدائية من أهالى البلاد مبعثرة فى مساحات شاسعة قليلة السكان جدا ، فلم تظهر أية حركات قومية أو انفصالية فعالة . وقد صارت بوريات - منغوليا منطقة متمتعة بالاستقلال الذاتى فى ١٩٢٢ ، ثم صارت جمهورية متمتعة بالاستقلال الذاتى فى العام التالى (١) . وقامت جمهورية متمتعة بالاستقلال الذاتى فى الاقليم التاسع الذى يشغل شمال شرق سيبيريا فى ١٩٢٢ ، برغم أن جزءا

(١) « لينين - دراسات » XXVI ص ١٨٧ . ويمكن أن نستخلص من ذلك أن لينين قبيل تطبيق السياسة الاقتصادية الجديد وتوقيع اتفاق التجارة مع بريطانيا لم يكن يفكر كثيرا فى جورجيا ، وإن هذا الاستعداد المثير للدهشة للتسامح مع المناشفة يرجع الى الرغبة فى تقليل مخاطر التعقيدات الدولية . وقد استمر لينين حتى آخر حياته يعتبر جورجيا مصدرا لأعاج فى السياسة السوفيتية .

(٢) انظر الحاشية ٢ فى صفحة

كبيراً منه كان في حالة تمرد علني حتى نهاية ١٩٢٢ (١) . ولكن فيما عدا هذه الاستثناءات الثانوية كانت السلطات المستقلة التي ظهرت من وقت لآخر إما تحقيقاً لغرض سياسي مؤقت أو إنتاج حركات تنطلق صراحة إلى إعادة بناء الإمبراطورية الروسية .

وكانت السنة شهور التالية لثورة أكتوبر فترة فراغ في السلطة في سيبيريا . لقد كانت السلطة السوفيتية تؤكد ذاتها في نوبات متقطعة وكانت السوفيات المحلية ، التي على صلة متقطعة بموسكو بصورة أو أخرى ، أو بالسلطات المحلية الأخرى ، المدنية أو العسكرية ، تمارس اشراقاً غير محدد المعالم في معظم المناطق . وانقطع هذا الموقف فجأة بالتدخل العسكري الأجنبي . ففي ٥ أبريل ١٩١٨ نزلت القوات اليابانية في فلاديفوستك بحجة حماية حياة اليابانيين وممتلكاتهم (٢) . ثم زحفت بعد ذلك على طول السكة الحديدية عبر سيبيريا حتى وصلت إلى بحيرة بيكال . وفي مايو ١٩١٨ وقع صدام بين الفرق التشيكية ، المؤلفة من أسرى الحرب الذين كان قد تم التفاوض مع الحكومة السوفيتية بشأن ترحيلهم عن طريق فلاديفوستك ، والبلاشفة في غرب سيبيريا ، وقامت هذه الفرق بعمليات حرية منظمة لحماية مواقعها وتحركت غرباً نحو العولجا ، بتشجيع مع الحلفاء . وبذلك قطع كل اتصال بين سيبيريا والمنطقة السوفيتية . وضمت بعض مناطق روسيا الأوروبية الشرقية إلى سيبيريا فترة ما . وقد احتل التشيكيون سامارا ، ذات المركز المسيطر في ٨ يونيو ١٩١٨ .

وفي هذه الظروف بدأت تتبلور عدة « حكومات » مناهضة للبلاشفة في أنحاء شرق روسيا الأوروبية وروسيا الآسيوية . فقامت جماعة من أعضاء الجمعية التأسيسية السابقة ، كلهم من الاشتراكيين ، ومعظمهم من الثوريين الاجتماعيين اليمينيين مع قلة من المناشفة ، حكومة مؤقتة في سامارا تحت حماية الفرقة التشيكية . وفي أومسك قامت حكومة سيبيرية ذات طابع بورجوازي في يوليو ١٩١٨ وظلت تتمتع طوال الشهور

(١) يوجد سان هذا التمرد . الذي استمر من فبراير ١٩٢٠ إلى نوفمبر ، في فيما ينصل بالحدث من الأسباب التي أدت إليها . وهو أكثر فائدة القاط « البيض » يطلب إليه صريح . فسمما لما جاء في « Zhizni ' National' nostei » ١٦ ستمبر ١٩٢١ كان التمرد . ذا طابع قومي واضح ، وإن كان بين القاطين قاطب بوسيين ، بل وبعض القاطين الحريين .

(٢) « العلاقات الخارجية للاتحاد » ١٩١٨ . روسيا . II (١٩٢٢) من ١٠٠ .

الأربعة التالية بقدر من السلطة على سيبيريا الغربية (١) . وإلى الشرق من ذلك كان سمونوف زعيم قوزاق سيبيريا ، يجمع جيشاً في هاربين أبان شتاء ١٩١٧ وفي مارس ١٩١٨ زحف في سيبيريا . وكان من الواضح أن بدايه حركته تمت بتأييد فرنسي . ولكن عند وصول قوات الاحتلال اليابانية في صيف ١٩١٨ سرعان ما اتفق معها وأقام حكومته ، برضاها ، في شينواومنها سيطر على قسم كبير من إقليم بايكاليا .

وحدثت أول محاولة لتكثيف هذه التدخلات المتفرقة بإنشاء سلطة واحدة مناهضة للبلاشفة في اجتماع عقد في يوكا في سبتمبر ١ٹ١٨ . وقاطع سمونوف الاجتماع ، بناء على تعليمات سادته اليابانيين بلامراء . ولكن حضره ممثلون للحكومة السيبيرية في أومسك والحكومة سامارا ، وحكومات كازاخستان والتتار والباشكير الوطنية الزعمومة ، وكذلك ممثلون لعدة حكومات عسكرية من القوزاق وبعض السلطات الثانوية الأخرى التي ليس لها كيان شرعي واضح . وفي ٢٣ سبتمبر ١٩١٨ وقعوا اتفاقاً باقامة « الحكومة المؤقتة لروسيا كلها » ، وإلى أن يتم عقد جمعية تأسيسية تولت السلطة حكومة إدارة من خمسة أشخاص على رأسها أكسنيتيف ، أحد زعماء الثوريين الاجتماعيين اليمينيين (٢) ، وحددت مقرها في أومسك . بيد أن الاجتماع لم يبرودن كثيراً . ففي أثناء انعقاده استعادت الجيوش السوفيتية كزان وسيميرسك من يد التشيكيين . وسقطت سامارا نفسها في أوائل أكتوبر (٣) . وأصبحت سلطة « حكومة روسيا كلها » بسرعة محصورة داخل حدود سيبيريا الغربية . وقد استمرت سلطتها في هذه المنطقة شهرين . وفي ١٨ نوفمبر ١٩١٨ قلبها الأميرال كولشاك ، الذي كان قد وصل حديثاً من فلاديفوستك بمساعدة الانجليز واتخذ لنفسه لقب « الحاكم الأعلى » . وكان من نتائج

(١) اكمل بيان عن هذه الحكومة كيه أحد أعضاء ج. س. جيسر « Boyuzniki »

Kolchak ( يمكن ١٩٢١ ) I من ١٠٢ - ١٢١ .

(٢) توجد اكمل بيانات عن اجتماع أوما في كتاب ج. س. جيسر - ترجم السابق - I من ٢٠٧ - ٢٥٥ ، وف. ج. بولدريف « Direktoriya Kolchaka Interveniya » (١٩٢٥) من ٣٥ - ٥٢ ، ويوجد نص الاتفاق في نص الكتاب من ١٩٢ - ١٩٧ . وكان بولدريف قائد قوات حكومة الإدارة . وأنه استلم كونه ذهب إلى سامارا ثم طهر تاسه في فلاديفوستك في ١٩٢٠ بوصفه روساً داخراً . سطر خلف جبهة الراكب الحرب اليابانية . وفي ١٩٢٢ سلم نفسه للبلاشفة وسفر فراراً نحو موسكو ، وقد نشرت مذكراته المشار إليها تحت اشراف السوفيت .

(٣) « العلاقات الخارجية للاتحاد » ١٩١٨ . روسيا . II (١٩٢٢) من ٢٨١ - ٤٠٩ - ٤١٠ .



هذه الخطوة ان معظم من بقوا على قيد الحياة من حكومة سامارا اتصالها مع البلاشفة .

واستمر عهد كولشاك من نوفمبر ١٩١٨ الى الايام الاولى من ١٩٢٠ . وقد رفض سمونوف ان يخضع له كما رفض الخضوع لحكومة سيبيريا من قبل . وعندما اصدر كولشاك اوامره في ديسمبر ١٩١٨ بتجريد سمونوف من مركزه واجباره على الخضوع اعلنت السلطات العسكرية اليابانية انها لن تسمح بتدخل كولشاك - الذي اعتبروه اداة في يد المحتل - شرق بحيرة بايكال (١) . اما الى الغرب من ذلك فان كولشاك حظى بنجاح على درجات متفاوتة ولكنه كسب عداوة جميع الاحزاب الروسية ، فيما عدا اليمين المتطرف ، بسبب اضطهاده لخصومه السياسيين والحملات التأديبية الوحشية التي ارسلت للانتقام من اضطرابات الفلاحين المتكررة . وقد بلغ ذروة سلطانه في صيف ١٩١٩ عندما حصل على اعتراف مشروط من جانب الحلفاء باعتباره حاكم روسيا « في الواقع » ، وقبول الجزلات « البيض » الآخرين سلطته انغليارسميا . ولكن في خريف ١٩١٩ صار الموقف وراء الجبهة حرجا . فقد انتشر تمرد الفلاحين في جميع انحاء سيبيريا كبحر متلاطم الامواج (٢) ، وفي اكتوبر بدأت القوات السوفيتية الهجوم وسرعان ما اخذت قوات كولشاك تحتل . واخذت اومسك في ١٠ نوفمبر ١٩١٩ واستولى عليها البلاشفة بعد ذلك بايام قليلة (٣) . وفي هذه اللحظة ارسلت الفرق التشيكية مذكرة الى الحلفاء تعان فيها تخليها عن كل مسؤولية في المحافظة على النظام على طول الخط الجديد وتطلب الرحيل فورا . وبرت طلبها بهجوم صريح على نظام كولشاك .

« تحت حماية الحراب التشيكوسلوفاكية ترتكب الاجهزة العسكرية الروسية المحلية افعالا تروغ العالم المتمدنين كله . ان حرق القرى وضرب المواطنين الروس المسالين بواسطة فرق كاملة من الجنود واطلاق النار دون محاكمة على ممثلي الديمقراطية مجرد شبهة بسيطة في عدم الولاء السياسي ظاهرة يومية » (٤) .

(١) ج.د.ك. جينز ، المرجع السابق ، II ص ٢٨ .

(٢) نفس المرجع II ص ٣٩٧ .

(٣) نفس المرجع II ص ٤١٣ . « وفيه خطأ اذ كتب اكتوبر بدلا من نوفمبر » وكذلك « العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ١٩١٩ : روسيا » (١٩٣٧) ص ٢٢٥ .

(٤) يوجد نص المذكرة في ج.د.ك. هنز - نفس المرجع II ص ٤٤١ - ٤٤٢ . ويقول نفس المرجع ان المنسوب التشيكي عندما قال له اعضاء حكومة كولشاك ان الجنود التشيكيين اشتركوا ايضا في هذه الاعمال اجاب « هذا صحيح ، ان الحالة الاخلاقية لجيشنا قد انحلت بسبب الاختلاط بجيوناكم ولهذا لحاول الانسحاب بسرعة » نفس المرجع II ص ٥٢٩ .

وفي اركوتسك ، حيث اقام كولشاك مركز قيادته مؤقتا ، صار الموقف ميئوسا منه بسرعة . ففي ٢٤ ديسمبر ١٩١٩ حدث تمرد انتهى في ٥ يناير ١٩٢٠ بانحلال حكومة كولشاك رسميا والاستيلاء على السلطة بواسطة «مركز سياسي» محلي يغلب عليه طابع الثوريين الاجتماعيين (١) . ووقع كولشاك ، الذي هرب الى فركنودنيسك ، قرارا يسلم فيه سلطانه العليا لديكيين ، والسلطة المدنية والعسكرية في سيبيريا لعدوه القديم سمونوف (٢) . وسرعان ما تبين ان « المركز السياسي » ينقصه اي تأييد جدي ، وفي ٢٢ يناير ١٩٢٠ وقع اتفاق بنقل السلطة الى « لجنة ثورية عسكرية بلشفية » اخذت على عاتقها عقد اجتماع لسوفيت من مندوبي العمال والجنود والفلاحين (٣) . واعتقل التشيكيون كولشاك نفسه وهو يحاول الهرب شرقا وسلعته الى « اللجنة الثورية العسكرية » . وحوكم ثم اعدم رميا بالرصاص في ٧ فبراير ١٩٢٠ (٤) .

وكان من نتيجة سقوط كولشاك وخروج الفرقة التشيكية وانسحاب البعثتين البريطانية والفرنسية ان صار البلاشفة واليابانيون وجهسا لوجه باعتبارهما القوتين الوحيدتين في سيبيريا . وتدل الاحداث التالية على ان هذه المواجهة غير المتوقعة لم تكن موضع ترحيب من الجانبين ، وان كليهما نفر من الصدام المباشر الذي كاد ينجم عنها . ففي الجانب الروسي كان الانتصار على كولشاك ودنيكين مصدرا لثقة جديدة واتاح قوات عسكرية ضخمة . ولكن في الجزء الاول من ١٩٢٠ ، مع زيادة القلقلة الداخلية في الجهاز الاداري والاقتصادي ومع نمو خطر الهجوم من جانب بولندا ، كان لدى الحكومة السوفيتية من الاسباب ما يدفعها الى النفور من مسؤولية تولى شئون تلك الاقاليم الشاسعة الجديدة في سيبيريا ، فضلا عن اثارة العداء المؤكد من جانب اليابان ازاء هذا العمل وربما معارضتها ايضا . ومن الناحية الاخرى كان الاعتراف بالاستقلال الذاتي او الاستقلال لمناطق الأطراف قد صار متاعلا الجدور في المذهب

(١) نفس المرجع II ص ٥٠١ .

(٢) ج.د.ك. جينز ، نفس المرجع II ص ٥٦٥ - ٥٦٦ ، « يوجد صورة من قرار نقل السلطة الى سمونوف في كتاب ب. بوريوف «Dal'nyi Vostok» (نيسا ١٩٢١) ص ١٥ - ١٦ . وقد هربت فرقة صغيرة من جنود كولشاك بقيادة جنرال اسمه كابل وبحث

بعد مغامرات عديدة عبر ياكوتيا ولوق للوج بحيرة بايكال « ثم قت باسم حملة الثلج » ، ان تنضم الى سمونوف « ج.د.ك. جينز - نفس المرجع II ص ٥٥٠ - ٥٥١ » . وطلت « فرقة كابل » هذه متشاكسة ومصدرة قلائل في سياسة شرق سيبيريا فامين آخوين يومرف عنها قسوتها الشديدة في معاملة البلاشفة الذين يتصلون بها . وبما مصدر من المصادر

« Revolyutsiya na Dal'nem Vostoke » ١٩٢٣ ص ١٠٠ . كانت هذه الفقرة نفس عدد كبير من التناز والباشكيين الذين جاءوا اسلا من بولا .

(٣) ب.س. باوفنوف «Herta Za Dal'nyi Vostok» (١٩٢٨) ص ٦٠ - ٦١ .

(٤) يوجد نص الحكم في نفس المرجع ص ٦٤ - ٦٥ .



والتطبيق البلشفية ، ويطلب أن اتباع هذه الوسيلة كان سيجد صدى طيبا . ومن الجانب الياباني لم يكن التدخل وحدها صراحة في سيبيريا بعد انسحاب الحلفاء الآخرين ليتفق مع السياسة الحريصة التي كانت تتبعها الحكومة اليابانية في هذه الفترة . وادى الموقف في سيبيريا الى اثاره انشاق شيئا فشيئا في السياسة اليابانية بين جماعة من العسكريين كانت تحاول اطالة احتلال سيبيريا الى مالا نهاية ، ومجموعة من المدنيين ، ربما بتأييد من رجال الاسطول ، كانت تريد ان تضيع هذا لهذا الموقف الحرج . وذهبت المجموعة الاولى الى انه من الافضل ان تظل روسيا مقسمة ويظل البلاشفة بعيدين ، وكانت الثانية تخشى اثاره العداء الدائم من جانب بريطانيا والولايات المتحدة بسبب استمرار هذا الاحتلال . وخلال النصف الاول من ١٩٢٠ استطاعت المجموعة الثانية ان تغلب شيئا فشيئا .

وكانت هذه هي الخلفية التي أضفت واقعية على مشروع اقامة «دولة حازجة» في سيبيريا الشرقية رغم أنه كان من الواضح أنه بعيد المنال . فقد نشأ ابان فترة حكم «المركز السياسي» القصيرة في اركوتسك ، وكان محاولة نموذجية لخلق حازج متوسط بين البلشفية والعالم البورجوازي . وقد قرر «المركز» أن يرسل وفدا ليتقدم بهذا الاقتراح للقيادة العسكرية السوفيتية التي كانت تتقدم في ذلك الوقت شرقا بسرعة ؛ ودعا ، حرصا منه ، زعيم بلاشفة اركوتسك ، كراسنوشيكوف ، لمصاحبة الوفد . وكان كراسنوشيكوف ، وهو يهودى روسى المولد ، قد قضى عدة سنوات في شيكاغو وعاد الى سيبيريا بعد ثورة فبراير . وجرت المفاوضات في تومسك في ١٩ يناير ١٩٢٠ وأجزت نجاحا باهرا . وأكد رئيس وفد اركوتسك ، وهو من الثوريين الاجتماعيين ، للوفد السوفيتي ان «امريكا على استعداد لقبول دولة حازجة يضم جهاز الحكم فيها ممثلا للقوات الشيوعية» . وتم الاتفاق على اقامة دولة حازجة أخذت على عاتقها اخلاء السكة الحديدية من الفرق العسكرية الأجنبية «عن طريق المفاوضات الدبلوماسية» وأن تسام كولشاك واركان حربه واحتياطي الذهب الى «السلطة السوفيتية» . وتم تصديق موسكو على هذا الاتفاق فوق توقيعى لينين وتروتسكى في ٢١ يناير ١٩٢٠ . وعين كراسنوشيكوف مندوبا مفوضا للحكومة السوفيتية لدى «المركز السياسي» (١) .

(١) افضل بيان لهذه الوقائع ، بما فيه الوثيقة كما نشرت في صحف اركوتسك ، في نفس المرجع ص ٥٥ - ٥٧ . انظر ايضا ج.ك. جينز - المرجع السابق - II - ٥٤٥ - ٥٤٦ وبضيف ه.ك. بورتون في «جمهورية الشرق الاقصى السيبيرية» (١٩٢٣) فضيلات استقفاها من صلات شخصية بالأفراد الذين يتعلق بهم الامر ، ولكن يتقصه الادراك السياسى ، وهو بالغ باستمرار في دور كراسنوشيكوف .

ولكن نجاح اللجنة البلشفية في اركوتسك اثناء غياب كراسنوشيكوف في قلب «المركز السياسي» حطم هذه الخطة الباهرة . وفي اسابيع قليلة كان الجيش الاحمر قد بلغ اركوتسك وصارت السلطة السوفيتية راسخة الدعائم الى هذه النقطة . ولكن كراسنوشيكوف لم يراعوا وانتقل الى فيركنودينسك ، وهناك اجتمعت في ٦ ابريل «جمعية تأسيسية» لمهثنى «كل شعب اقليم عبر بايكال» واعلنت قيام «جمهورية الشرق الاقصى» الديمقراطية المستقلة (١) . وتخلى كراسنوشيكوف عن دوره الدبلوماسى وصار رئيس وزراء ووزير خارجية حكومة الشرق الاقصى . وكان احد شركائه «بيل» شاتوف ، وهو زعيم ثورى امريكى معروف من اصل يهودى روسى المولد ايضا . واعتصرت الحكومة السوفيتية رسميا بالجمهورية الجديدة في ١٤ مايو ١٩٢٠ (٢) .

وكان رد الفعل من جانب اليابانيين مترددا للغاية . والظاهر ان قرار اخلاء سيبيريا عرف في اوائل مارس ١٩٢٠ (٣) ؛ وبدا الانسحاب من المراكز المتقدمة حوالى ذلك الوقت . وقد تعقد الموقف عند هذه النقطة بالحادثة التي عرفت باسم «حادث نقولايفسك» الذى وقع في مارس ١٩٢٠ عندما وقع ميناء نقولايفسك الذى عند مصب نهر آمور في مواجهة سخالين في يد زعيم جماعة من البلاشفة اسمه تريباتسين بعد القضاء على الحماية اليابانية او أسرها . (٤) وبحجة الانتقام من هذه

(١) يوجد نص انجليزى للاعلان في «تاريخ موجز لجمهورية الشرق الاقصى» (واشنطن ١٩٢٢) ص ٤٠ - ٤٢ . وبما لما يقول ه.ك. بورتون - المرجع السابق ص ١٢٦ - وضع البيان أصلا باللغة الانجليزية بواسطة كراسنوشيكوف الذى كان يتحدث الانجليزية بطلاقة أكثر مما يتحدث لغته الأصلية .

(٢) كليوشينكوف وسابانين - المرجع السابق - III (١٩٢٨) I ص ٢٤ .

(٣) «Revolutsiya na Dal'nem Vostoke» (١٩٢٢) ص ١٠٢ .

(٤) من العسير تحديد ما حدث بالضبط في نقولايفسك في مارس ١٩٢٠ . من اواخر فبراير ١٩٢٠ احتل جيش تريباتسين المدينة ووصل الى اتفاق ما مع الحماية اليابانية . وتقول معظم المصادر الروسية ان الانطراوات بدأت في مارس بهجوم غادر من اليابانيين خرقوا به الاتفاق الموقود ؛ وعندئذ حاصر تريباتسين الحامية وقتل بعض المدنيين اليابانيين اثناء هذه العملية . اما بقية القصة فليست محل جدل . فقد دخل نيباتسين مستولاً على المدينة الى مايو عندما أرسل اليابانيون حملة دابجر لاتزعجها منه . ولما علم تريباتسين بمقدم قوة أكبر من قواته قتل جميع السكان اليابانيين ، بما فيهم أسراه من اليابانيين ، ونهب المدينة وحرقها . ذل ان ينادوا . وبسبب بولس فيهم عليه الجيش الاحمر واعلمه مع مساعدته الرئيسيين . ويرجع عدم فسط السجلات الى الخلط بين أحداث مارس ومايو من ناحية ، وإلى ان المؤرخين السوفيتيين ، نعدوهم الرغبة في اداة أعمال الانعام التى قدم بها اليابانيون في ابريل ، لسوا متلفين فما منهم هل يبررون تصرف سابسين في مارس على أساس ان اليابانيين =

الجماعة نزلت قوات يابانية كبيرة في فلاديفوستك في ٤ - ٦ أبريل ١٩٢٠. واحتلت المراكز الأخرى في الاقليم الساحلي وارتكبت أعمالاً فظيعة من العنف والتدمير. وفي ٢٩ أبريل فرض اليابانيون انسحاباً مهيئاً، ينص على امتداد احتلال اليابانيين للاقليم الساحلي وانسحاب كل القوات الروسية الى مسافة كبيرة بعيداً عن المنطقة اليابانية، على الحكومة الروسية «البضاء» المحلية (١). وكانت هذه الخطوات تمثل انتصاراً للحزب العسكري الياباني وتصميماً، استمر طوال العامين التاليين، على الاحتفاظ بفلايفوستك وساحل الباسيفيكي. ولكنها لم تغير السياسة العامة الخاصة بالانسحاب من المراكز المتقدمة. ففي أثناء الصيف غادرت القوات اليابانية كل شرق سيبيريا فيما عدا اقليم الساحل.

وكانت النتيجة الطبيعية لهذه السياسة هي قبول فكرة «الدولة الحاضرة». وفي مايو ١٩٢٠، حوالت نفس الوقت الذي اعترفت فيه الحكومة السوفيتية بجمهورية الشرق الأقصى، أصدر القائد الياباني بياناً أعرب فيه عن الرغبة العامة في انسحاب الجيوش اليابانية من «الشرق الأقصى الروسي»، ودعا الى انشاء «منطقة محايدة عبربايكاليا بين الجيوش اليابانية والبلانشة المتقدمين شرقاً لا تدخل فيها الجيوش من الجانبين (٢).» وادى هذا الاعلان، بعد بعض التأخير، الى بدء

= هم البادئون بالانارة، أم يندون به باعتباره «فوضويا» و «مغامراً» لا يعتبر البلاشفة مسئولين من تصرفاته. وهكذا عرضت القصة من زاويتين متناقضتين بقلم كاتبين مختلفين في «Revolyutsiya na Dal'nem Vostoke» (١٩٢٢) ص ٢٦-٦٢، ١١٩. (ويبدو أن ذلك حدث سهواً، أو لا يوجد تعليق من المترجمين على التحرير). ويقتل الكاتب الأول، الذي اعتبر تريباتشين زيمبا بلشعياً، من شأن المدنيين الذين قتلوا في مارس ويؤكد بدء اليابانيين بالانارة - وهو أقرب الى الصدق كما يؤيده بصفه عامة ب.س. بارفونوف في (1928) «Bor'ba za Dal'nyi Vostok» ص ٩٥-٩٧، ١٦٤-١٦٧. ويبدو أن البلاشفة لم يفكروا في انكار انساب تريباتشين اليهم الا بعد ما ارتكبه من فظائع في مايو. وقد أورد بارفونوف (نفس المرجع ص ١١٧ - ٢٠٠) الحكم الذي أصدرته المحكمة العسكرية في يولية على تريباتشين ومساعديه نقلاً عن صحيفة معاصرة. ومنه يتبين أن سنة كانت ثلاثة وعشرين سنة وأن أكبر شركائه كان امرأة في الحادية والعشرين. وجاء في مقال في «Proletarskaya Revolyutsiya» رقم ٥ (٢٨) ١٩٢٤ أن تريباتشين انشا «كومبونا» أبان فترة استيلائه على الحكم في قولاييفسك. وقد ترجمت الوثائق المتعلقة بأحداث قولاييفسك في كتاب ا. فارنك و. ه. ه. فيشر «أقوال كولشاك ووثائق سيبيرية أخرى» (ستاقود ١٩٢٥) ص ٢٢١-٢٦٤.

(١) يوجد النص في ف.ج. بولدريف «Direktoriya, Kolchak, Interventy» (١٩٢٥) ص ٢٩٨-٥٠٠. ولد وقع الاتفاق بولدريف بوصفه القائد الروسي المحلي مع قائد القوات اليابانية.

(٢) ب.س. بارفونوف «Bor'ba za Dal'nyi Vostok» (١٩٢٨) ص ٢٠٠.

المفاوضات بين القيادة العسكرية اليابانية ووفد من جمهورية الشرق الأقصى. وفي ١٧ يولية ١٩٢٠ وقع نهائياً «اتفاق جونجوتا» الذي اخذ هذا الاسم من إحدى محطات سكة حديد سيبيريا غرب شيتا حيث تمت المفاوضات. وقد قبل الطرفان في الاتفاق فكرة أن «افضل وسيلة لتحقيق الهدوء والنظام هي تكوين دولة حاضرة ذات حكومة واحدة بدون تدخل القوات المسلحة في شئون هذه الدولة من جانب أي دول أخرى». ومن الناحية الأخرى:

«لا تستطيع هذه الدولة الحاضرة أن تعيش في عزلة فيما يتصل بالشؤون الدولية والاقتصادية عن العالم المتحدين والدول الصناعية المتقدمة. وبين الاقليم الروسي في الشرق الأقصى واليابان توجد صلات ونيقة من المصالح المشتركة بحيث لا يمكن أن تكون لدى الدولة الحاضرة سوى نية الصداقة الوطيدة والتعاون مع اليابان».

وبالإضافة الى ذلك تقرر في الاتفاق ألا تكون الجمهورية الجديدة شيوعية وأنه سيكون لها «طابع شخصي ديموقراطي على نطاق واسع». ووافق الروسيون على عدم السماح للجيوش الروسية السوفيتية بالدخول في المنطقة، ووافق اليابانيون على سحب جنودهم من اقاليم عبر بايكاليا. وتعهد الطرفان بالعمل على منع النزاعات في اقليم الشرق الأقصى والا «يلجأ الى اجراءات حاسمة» الا في «الحالات القصوى» (١).

وكانت النتيجة المباشرة لهذا الاتفاق هو اطلاق يد جمهورية الشرق الأقصى ضد سمونوف، الذي كانت اليابان قد فقدت الاهتمام به بعد القضاء على كولشاك ومؤيديه البريطانيين. وفي أكتوبر ١٩٢٠، بعد انسحاب اليابانيين، طرد سمونوف من شيتا، التي صارت مركز الجمهورية الجديدة. وعقد على عجل اجتماع لمندوبي الشرق الأقصى، وأصدر في أوائل نوفمبر ١٩٢٠ بياناً يعتبر في الواقع تايخدا لاعلان فيركنو دينسك الذي صدر في ٦ أبريل بقيام جمهورية الشرق الأقصى التي تضم الاقليم الروسي شرق بحيرة بايكال (٢). وفي ديسمبر عقد اتفاق رسمي مع الحكومة السوفيتية بشأن الحدود بين هذه الجمهورية والجمهورية الاشتراكية الفدرالية السوفيتية الروسية وأجريت

(١) ف.ج. بولدريف «Direktoriya, Kolchak, Interventy» (١٩٢٥) ص ٢٦٢ - ٢٦٤.

(٢) نفس المرجع ص ٢٧٦ - ٢٨١. ويوجد نص انجليزي في «تاريخ موجز لجمهورية الشرق الأقصى» (١٩٢٢) ص ٤٥ - ٤٦.

(٣) «RSFR: Sbornik D.istiriyschikh Dgovorov» II (١٩٢١) ص ٤٧.

٧٨، و «تاريخ موجز لجمهورية الشرق الأقصى» ص ٤٧.

احاديث لتأليف جمعية تأسيسية في يناير ١٩٢١ حصل فيها « حزب  
الملاحين » على الأغلبية ١٨٠ مقعدا ، والف كتل مع الشيوعيين الذين حصلوا  
على ٩٢ مقعدا وبذلك صار لهذه الكتلة أكثر من ثلث مجموع الأصوات .  
وحصل كل من التوريين الاجتماعيين والمناشغ على أقل من عشرين مقعدا ،  
كما حصل معوليو بوريات على ١٣ مقعدا وجاءوا الى الجمعية مطالبين  
بحق تقرير المصير والاستقلال الذاتي الكامل (١) . وكانت اجتماعات  
الجمعية عاصفة منذ البداية . واتهم التوريون الاجتماعيون والمناشغ  
الحكومة . المؤلفة من عدد متساو من الشيوعيين والملاحين ، بأنها  
تعرض حكم ارباب وراثتها اداة في يد مكتب الشرق الأقصى في الحزب  
لشيوعي الروسي . واتهمتهم الحكومة بدورها بانهم قبلوا معونات مالية  
من اليابانيين . وقد حافظ الدستور الذي اقر في ١٧ أبريل ١٩٢١ (٢)  
على الصورة الديمقراطية البورجوازية . فيقتضاه تالفت حكومة من  
أغلبية - الملاحين والشيوعيين . وكان مجلس الوزراء مسئولاً امام  
هذه الأغلبية (٣) . كما حافظ الدستور على الاستقلال التام الوهمي عن  
موسكو . ولكن بلوش - أحد كبار جنرالات الجيش الأحمر ضد كولشاك ،  
من أول قادة لثقات المسلحة للجمهورية (٤) ، كما شغل هذا المنصب  
فيما بعد أوبرفيتش (٥) . وهو أحد قواد الاتحاد السوفيتي المعروفين .  
وابا كان الأمر فيما يتعلق بالزعما السياسيين والادارة المدنية فليس  
هناك ما يدعو الى الشك في أن الجيش كان منذ البداية تحت السيطرة  
المباشرة لموسكو .

وله يكن في هذه التطورات ما يرضى الحكومة اليابانية . فقد تلقت  
هزيمة دبلوماسية ولم تعد « الدولة الحاجزة » ، التي كثر الحديث عنها

١ - من يعرف - المرجع السابق - ص ٢٨٩ ، هـ . ك. نورون « جمهورية  
شرق الأقصى » (١٩٢٦) ص ١٥٧ . وفي يناير ١٩٢٢ تألف من منغوليي البوريات  
في أراضي الجمهورية الفدرالية « إقليما متصفا بالاستقلال الذاتي »  
(Sobornye Ustavy 1922) . رقم المادة ٥٩ (١) ويمكن ان نستنتج من ذلك أن  
جمهورية الشرق الأدنى اعطيت خطوة مبدئية حيث انه بعد اندماج هذه الجمهورية في  
جمهورية - توحيد معرب البوريات في الاقليم المتصنف بالاستقلال الذاتي  
وكل من الجمهوريتين في صيف ١٩٢٢ وتالفت « جمهورية منغوليي البوريات الاشتراكية  
السوفيتية المتصنة بالاستقلال الذاتي » (Sobranie Uzakonov 1924) .  
رقم المادة ١١١ .

٢ - حد ترجمة الجريدة في هـ . ك. نورون - المرجع السابق - ص ٢٨٢ - ٣٠٧ .  
(٣) من يعرف - المرجع السابق - ص ٣٠٥ - ٣٠٨ .  
٤ - من يعرف - المرجع السابق - ص ٢٤٦ .  
٥ - من يعرف .  
« RSFSR v Imperialisticheskoy Otkrytosti na Dal'nem Vostoke »  
Yaponskii Imperializm na Dal'nem Vostoke (١٩٢٢) ص ١٠٧ .

بوضعها حاجزا ضد موسكو والبشعية ، حاجزا حقيقيا . وكانت  
المفاوضات تدور منذ مدة بين شييا وفلاديفوستك لاندماج الإقليم الساحلي  
بصورة فعالة في الجمهورية الجديدة ؛ كما ان هذا الإقليم كان قد اشترته  
فعلا في انتخابات الجمعية التأسيسية للشرق الأقصى . وفي أبريل  
١٩٢١ ظهر لأول مرة أن حدود الجمهورية وضعت بحيث يترك خليج  
كمشاتكا للجمهورية الاشتراكية الفدرالية السوفيتية الروسية . وكان  
الغرض من ذلك هو تمكين روسيا من القيام بمفاوضات بتسلسل مع  
امتياز استغلال الموارد المعدنية في كمشاتكا لأحد رجال المال الأمريكيين .  
ولابد أن ذلك لم يبد لليابانيين كمجرد اعتراف بأن « الدولة الحاجزة »  
ليست حقيقية فحسب ، بل وأنه ينطوي ايضا على تهديد مباشر  
للمصالح اليابانية . وكان رد السلطات اليابانية هو قوية الانحلال  
الدفاعية للإقليم الساحلي . وقلت الحكومة المحلية الضعيفة في  
فلاديفوستك ، التي كانت قد أعلنت عن رغبتها في الانضمام الى جمهورية  
الشرق الأقصى في هذا الوقت غير الملائم بالمرّة . وقلت بدلا منها في  
أبريل ١٩٢١ حكومة أكثر طواعية لليابانيين يغلب عليها الطابع انبسي  
على رأسها شخص مغمور اسمه ميركولوف . وظهر سخوف مرة أخرى  
في فلاديفوستك ، وحصلت جمهورية الشرق الأقصى فيما بعد على وثقة  
مشكوك في صحتها تثبت أنه كان هناك اتفاق بين السلطات اليابانية  
والقوات العسكرية الروسية البيضاء على القيام بهجوم ضد الجمهورية  
في موعد اقصاه أول يولية ١٩٢١ (١) .

وقد أبدى هذا الخطر بالضغط المتزايد من جانب إنجلترا والأمريكان على  
اليابان . وفي صيف ١٩٢١ أعلن أن الدول العظمى تقترح عقد اجتماع  
لشئون الباسفيكي في واشنطن في الخريف التالي (٢) . ووجدت  
الحكومة السوفيتية صعوبة كبرى في مبدأ الأمر في تحديد ما إذا كان  
هذا العمل من صديق أم من عدو . وكان رد الفعل المبني على جانب  
صحافة السوفيت والكونغرس عدائيا تماما (٣) . وحدثت محاولة

(١) قدمت الوثيقة ، المؤرخة في ٩ يولية ١٩٢١ ، الى اصحاب واتسون واسمه  
منغوليي جمهورية الشرق الأقصى وقد نشرت في م. د. لوفيتش - المرجع السابق - ص ٢٧  
٢٩ . والحجة الرئيسية ضد صحتها هي انها لم تطلق قط .  
(٢) كان الاقتراح الأمريكي الأصلي هو عقد اجتماع لتخفيض السلاح ، وصدق  
اصيف موضوع الباسفيكي نتيجة لاقتراح بريطاني في ٢ يولية ١٩٢١ .  
(٣) انظر الملاحظات التي جاءت في الفصل ٢ من الفصل ١٩٢١ ول  
« Ekobemicheskaya Zhizn » . انظر ١٩٢١ ، وقد تضمنت . باسوفسكي  
في « روسيا في الشرق الأقصى » (١٩٢٢) ص ١٢٢ - ١٢٧ ، وكذلك أطروحة  
المشورة في برافدا ١ سبتمبر ١٩٢١ ( ملخصة في نفس المرجع ص ١٢٧ - ١٢٩ ) .

لتمثيل المصالح السوفيتية تحت ستار توجيه دعوة رسمية لجمهورية الشرق الأقصى . ولعل استدعاء كراسنوشيكوف وشاتوف الى موسكو في ذلك الوقت ، الذين لم يكن لهما دور بعد ذلك في شؤون الجمهورية (١) ، كان بسبب ادراكه جاء متأخرا لان الحكومة التي تضم مهيجين ثوريين أمريكيين سابقين قد لا تعطي باى عطف من جانب واشنطنجتون . ولكن المحاولة فشلت . وظل العداء الأمريكي يحول دون أى تعامل مع جمهورية روسيا الاشتراكية الفدرالية السوفيتية . ومن الناحية الأخرى كان معروفا ان الحكومة الأمريكية كانت تضغط على الحكومة اليابانية لتضع حدا لاحتلال الأقاليم الروسية وان الاجتماع المقترح قد يؤدي الى زيادة هذا الضغط (٢) . وكان التفكير في الاجتماع المقبل هو الذى دفع اليابان الى الدخول فى مفاوضات غير محدودة النطاق مع جمهورية الشرق الأقصى . وقد بدأت هذه فى المفاوضات فى دايرن فى ٢٦ أغسطس ١٩٢١ واستمرت طوال الشتاء وأثناء فترة انعقاد اجتماع واشنطنجتون .

ولم يصل اجتماع دايرن الى أية نتائج مطلقا . وقد صيغت المطالب اليابانية النهائية فى سبعة عشر بنداً مع ثلاثة بنود سرية اضافية . وكان اهم هذه المطالب هى ان تتعهد جمهورية الشرق الأقصى بالاحتفاظ بآية أسلحة أو تقيم تحصينات من أى نوع ، أو تحتفظ بآية وحدات بحرية فى الباسفيكى ، وأن تتعهد للحكومة اليابانية بضقة دائمة بالآ تطبيق النظام الشيوعى فى اقليمها وأن تحافظ على مبدأ الملكية الخاصة لا فيما يتعلق بالرعايا اليابانيين فحسب ، بل بمواطنيها ايضا . وفى مقابل هذه التعهدات لا تفعل الحكومة اليابانية أكثر من الوعد بالخلاء اخلاء شمال سخالين فانه لا يتوقف على تيسوية حادث بقبولايفسك فحسب ، بل وكذلك على تأجير الجزيرة لليابان لمدة ثمانين عاما (٣) . وإذا كانت اليابان قد ارادت باجتماع دايرن اخراج هذه القضية من نطاق بحث اجتماع واشنطنجتون فإن أملها قد خاب . فقد وجهت حكومة جمهورية الشرق الأقصى الى واشنطنجتون وإلى العالم كله سيلا من

(١) ب. س. بارفوف - المرجع السابق - ص ٣٢٧ : وليس هناك بين المعلومات المتاحة ما يكشف من الدافع لاتخاذ هذه الخطوة .

(٢) قلمت مذكرة من وزارة الخارجية الأمريكية الى السفارة اليابانية فى واشنطنجتون فى ٣١ مايو ١٩٢١ ، وأرسل اليابانيون رداً مبهما يطوى على التهرب فى ٨ يوليو ١٩٢١ ، والوليتان منشوران فى « الملائك الخارجية للولايات المتحدة » ١٩٢١ ، II (١٩٣٦) ص ٧٠٢ - ٧٠٥ و ٧٠٧ - ٧١٠ .

(٣) يوجد نص هذه الوثيقة فى ب. س. بارفوف - المرجع السابق - ص ٣٣١ - ٣٣٢ .

الاحتجاجات سرعان ما وجدت آذانا صاغية ؛ وظهر وفد غير رسمى للجمهورية ، بتشجيع من أمريكا ، فى أروقة الاجتماع . ومن الناحية الأخرى ثبتت صحة حساب الروس بأن الأمر لم يعد يتطلب أية تنازلات فى دايرن . فقد انتزعت الحكومة الأمريكية من المنادين اليابانيين فى واشنطنجتون تعهدات خاصة بأن اخلاء كل من اقليم الساحل والجزء الشمالى من سخالين سيتم فى المستقبل القريب (١) .

وهكذا فان الضغط فى اجتماع واشنطنجتون ، وليست الاجراءات الضعيفة فى دايرن ، هو الذى حدد موقف الحكومة اليابانية فى هذا الموضوع ، وفى غيره ، لتجنب أى نزاع آخر مع دول اللغة الإنجليزية ولاتباع سياسة التهدئة . وانتهت مفاوضات دايرن بدون نتائج فى ابريل ١٩٢٢ . ولكن قبل ان تمضى ثلاثة شهور اعلنت الحكومة اليابانية ان قواتها ستسحب من الاراضى الروسية فى اول نوفمبر ١٩٢٢ ، وأبدت استعدادها للمفاوضة ، لا مع جمهورية الشرق الأقصى فحسب ، بل كذلك مع الجمهورية الفدرالية الروسية نفسها (٢) . وأبدت الحكومة السوفيتية اهتمامها بالأمر بتعيين جوفه ، امير دبلوماسيها الحنكن ، مندوباً مفوضاً لها . وقد أظهر جوفه كل ما لديه من مهارة وصلابة فى الاجتماع الذى بدأ فى شانجشون فى منشوريا بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٢٢ . ولكن آمال السوفيت فى انتزاع تنازلات مادية واعتراف دبلوماسى خابت . ولم يتحرك أى الجانبين عن موقفه ، وسرعان ما تحطم الاجتماع على صخرة قضايا سخالين الشمالية وحقوق الصيد اليابانية فى المياه الروسية والتصرف فى مخازن الحرب اليابانية فى فلاديفوستك . وكان موقف جوفه المتصلب يعتمد من ناحية على أن اليابان لم يعد فى وسعها الرجوع عن تعهداتها لدول اجتماع واشنطنجتون . وبعد نهاية الاجتماع أصدرت وزارة الخارجية اليابانية بياناً فى ١٤ سبتمبر ١٩٢٢ جاء فيه :

« برغم فشل اجتماع شانجشون ستخلى الجيوش اليابانية فى فلاديفوستك تماماً قبل آخر أكتوبر طبقاً للتصريحات السابقة من جانب الحكومة اليابانية . وبالنظر الى تصريحات جوفه بأن اليابان تنوى ضم

(١) يوجد البيانان الرسميان للوفدين فى السجلات الرسمية ( « اجتماعات تحديد السلاح » ) واشنطنجتون ١٩٢٢ . ص ٨٥٣ - ٨٥٩ . وقد كانا أقل صراحة ، ولعل أسباب ذلك ترجع الى الرغبة فى اتقاء ماء الوجه .

(٢) كان تاريخ مذكرة الفصل اليابانى فى شيتا الى يانسون ، وزير خارجيه جمهورية الشرق الأقصى ، هو ١٩ يولية ١٩٢٢ ، وقد نشر الرد المؤرخ فى ٢٣ يولية ١٩٢٢ ، والذى وقعته كل من كازاخان باسم الجمهورية الفدرالية ويانسون باسم جمهورية الشرق الأقصى ، فى « Novyi Vostok » II (١٩٢٢) ص ١١ - ١٢ .

## الفصل الثاني عشر

### تقرير المصير : ماله وما عليه

كان عام ١٩٢٠ نقطة تحول في تاريخ سياسة السوفييت في  
الجنسيات . فقد كان العام الذي انتهت فيه الحرب الأهلية وبداية فترة  
التدعيم وإعادة البناء ؛ كما حدث فيه أيضا تحول حاسم في الاهتمام  
من الغرب الى الشرق . وقد ساعد الأمران على تطور مفهوم الحقوق  
القومية الذي كان ينطوي عليه التقدم من الثورة البورجوازية الى  
الثورة البروليتارية . فقد حل محل « الحق في الانفصال » ، العبارة  
التي استخدمها لينين مرة ، الى « الحق في الاتحاد » . فمن ناحية المبدأ  
كان من غير المعقول أن ترغب امة اشتراكية في الانفصال عن مجموعة  
الأمم الاشتراكية ؛ ومن الناحية العملية كان من غير المعقول في نهاية  
١٩٢٠ أن يرغب أحد في تحطيم ما تحقق من وحدة الاذاكان يقف موقف  
العداء السافر من النظام السوفيتي . وكانت الوحدة ضرورية للتنمية  
الاقتصادية الكاملة بقدر ما كانت ضرورية للأمن العسكري . فمصلحة  
العمال والفلاحين الواضحة كانت في الوحدة على أوسع نطاق لتحقيق  
هدف « أيها العمال في جميع البلاد : اتحدوا » في النهاية . ولكن  
يفهم العمال والفلاحون هذه المصلحة كان من الضروري محو كل آثار  
عدم المساواة السابقة والتمييز بين الأمم ، الأمر الذي اعتبره البلاشفة  
أصل النزوع القومي وأساسه ، لضمان أن هذا التمييز لن يظهر في  
المستقبل . وهكذا منذ اللحظة التي انتصرت فيها الثورة انتقل جوهر  
مذهب البلاشفة في حق تقرير المصير القومي بطريقة غير محسوسة  
تقريبا من مفهوم الحرية الى مفهوم المساواة ، الذي بدأ انه وحده يتيح  
الحل الجذوي .

سخالين تعلن وزارة الخارجية انه طبقا لالتزام اليابان في اجتماع  
واشنطن فانها لا تنوى انكار حقوق روسيا الاقليمية وانها انما تحتل  
سخالين كضمان فقط لتسوية مسألة نقولايفسك . وبالنظر الى ذلك  
تريد الحكومة اليابانية ان تحذر الدول التي اشتركت في اجتماع  
واشنطن من اساءة تفسير نوايا اليابان « (١) » .

وتم اخلاء الاقليم الساحلي في نهاية اكتوبر : وسقطت على الفور  
الحكومة « البيضاء » التي اقيمت في مايو ١٩٢١ ؛ وشملت سلطنة  
جمهورية الشرق الأقصى جميع انحاء شرق سيبيريا من بايكال الى  
البايفيكي . وبقيت مشكلتنا شمال سخالين وحقوق الصيد لتعسكر  
العلاقات اليابانية السوفيتية . ولكن انسحاب اليابان جرد « الدولة  
الحاجزة » من اي معنى ، حتى كرمز ؛ وفي ١٠ نوفمبر اعلنت الجمعية  
التأسيسية ادماج جمهورية الشرق الأقصى في الجمهورية الاشتراكية  
الفدرالية الروسية « (٢) » . وكان ذلك خطوة أخرى نحو إعادة توحيد أجزاء  
الامبراطورية الروسية السابقة .

(١) ب.س. بارفتوف - المرجع السابق - ص ٣٥٠ - ٣٥١ ، وقد نشر جوفه قصة  
الاجتماع من وجهة نظره في «Novyi Vostok» IV (١٩٢٣) ص ١ - ١١ ، ويفسيف  
أ.ج. تويني في « الشؤون الدولية ١٩٢٠ - ١٩٢٣ » (١٩٢٣) ص ١١ - ١٢ ، وبعض  
الناسيل من الصحف المعارضة .

(٢) نشر البيان الرسمي المؤرخ في ١٤ نوفمبر ١٩٢٣ في الزمستيا ٢٩ نوفمبر  
١٩٢٣ : وقد اشاد به لينين وأعلن رضاه منه في آخر خطاب عام له « دراسات »  
XXVII ص ٣٦١ . ويوجد مرسوم اللجنة التنفيذية المركزية الخاص بقول  
«Sobranie Uzakonenii 1923» رقم ١ المادة ٢ .

وقد ظلت الفلسفة منذ امد طويل مخلصه لوجهة النظر العالمية لدى المفكرين الاشتراكيين الاصليين . وقد كانت المساواة بين الامم متصلة الجذور في تعاليم زعماء البلاشفة واعمالهم ، فكانت تروعههم وتصدمهم فكرة ان يكون اى مركز ذو نفوذ فى الحزب او الحكومة اسهل مثلا بالنسبة لاحد ابناء روسيا الكبرى منه لروسي ابيض او جورجىانى او ارمنى مثلا . ان مبدا الحزب وما جرى عليه العمل فيه كانا على السواء ضد كل تمييز ؛ ولم تكن جريرة معظم زعماء الحزب هي عدم الاخلاص بل المبالغة الشديدة فى التفاؤل . وتظهر الروح السائدة فى الشهور الاولى بوضوح فى مقالة احد اعضاء مجلس قوميستيرية الجنبات نشرت فى الصحيفة الرسمية لهذه القوميسيرية :

« لقد اختفى خطر فرض الطابع الروسى . فلم يعد هناك من يهتمه تقوية امة على حساب اخرى ... وليس هناك من يفكر فى مهاجمة غيره او حرمانه من حقوقه القومية (١) » .

وخل الرض البات لاي تمييز بين الافراد على اساس الامة او الجنس او اللون مبدا صلبا ومؤكدا فى السياسة البلشفية وفى التطبيق ايضا . وصار ميزة قوية فى كل تعامل مع الشعوب الخاضعة سابقا . ولكن ذلك وحده لم يكن كافيا . لقد كان الجانب الايجابى لسياسة المساواة هو توفير المساعدة للامم الاكثر تخلفا لتمكينها من اجتياز الهوة التى تفصل بينها وبين شركائها الاكثر تقدما . وكان ذلك يتضمن من المساعدة المادية ، والثروة فى جميع صورها ، واعارة الخبراء والمستشارين الفنيين ، وتدريب ابناء الامم المتخلفة ليكونوا خبراءها فى المستقبل . ولما كان المشرفون على الاقتصاد السوفيتى يهتمهم قبل كل شىء آخر بزيادة الانتاج فى جميع انحاء الارض السوفيتية ، فان هذه السياسة لم يكن بعدها الا نقص فى الموارد . وان كانت الاختلافات فى مستويات المدنية والحضارية كبيرة الى درجة تجعل « الغاء التفاوت الفعلى بين الامم » مملا محققا . كما جاء فى قرار المؤتمر العاشر للحزب فى (١٩٢١) ، « بواسطة » عملية طويلة الامد « (٢) » .

وبالنسبة للماركسية كان العنصر الاساسى فى تحقيق المساواة الحقيقية ، التى تقابل المساواة الرسمية . بين جميع الامم التى تدخل الدولة السوفيتية ، او جماعة الدول السوفيتية . هو التوزيع المتساوى للعمليات الانتاجية فى كل الاقاليم . وحتى ذلك الوقت كانت التنمية الصناعية فى روسيا قد ركزت كل صور الانتاج المتقدمة فى بعض مراكز قليلة فى روسيا

الاوربية ومعاملة اقاليم الاطراف كموارد للطعام والمواد الاولية . وكان هذا هو النمط السائد فى جميع انحاء العالم الراسمالى حيث كانت المصالح القائمة والخوف من المنافسة يؤديان الى الإبطاء فى تنمية الانتاج الصناعى ، او منعه كلية ، فى البلاد المستعمرة او شبه المستعمرة . وهكذا جنحت الراسمالية الى تثبيت عدم المساواة بين الامم . بيد ان مثل هذه المخاوف لم تحل دون حماسة النظام السوفيتى فى تنمية الصور العليا للانتاج الصناعى فى جميع انحاء الاقاليم التى تحت سيطرته . ولم تكن الرغبة فى زيادة الانتاج الصناعى هي الدافع الوحيد للعمل . فقد كان الزعماء السوفييت مقتنعين افتناعا راسخا طوال السنوات الاولى بان العمال الصناعيين هم معقل القوة السوفيتية بمعنى انه يمكن الاعتماد على تأييدهم فى مواجهة الولاء النخب لدى الفلاحين والاتجاهات المضادة للثورة التى قد تكون لديهم ، ومن ثم صار من العبد جدا سياسيا اقامة الصناعة فى اكبر عدد ممكن من اقاليم الاطراف . فاذا كان قطن تركستان ، الذى كان يغزل وينسج اصلا فى مصانع بطرسبرج وموسكو وحدهما ، قد صار الآن يغذى مصانع النسيج فى تركستان ايضا ، فان هذا التجديد كان يخدم عدة اغراض من وجهة نظر البلاشفة . فهو يزيد من مجموع الناتج الكلى للمنوجات بفتح منطقة جديدة للانتاج ، ويتيح لتركستان فرصة الهروب من الوضع « الاستعمارى » الذى يجعلها مجرد مورد للمنتجات الطبيعية . علامة التخلف ، الى وضع المنتج الصناعى ؛ كما يهيئ فرصة نحو بولونيا من اهالى البلاد فى تركستان تصبح مع الوقت من مؤيدى النظام والايدولوجية السوفيتية . وهكذا فان العمل على تحقيق المساواة الاقتصادية بين الامم بمعنى توزيع الانتاج الصناعى المتوسع بينها بالتساوى كان متاصل الجذور فى البلشفية . وكان بصاحب هذا الاتجاه بالضرورة ، فى الظروف التى ورثها البلاشفة عن النظام القيصرى . سياسة تفضيل اقاليم الحدود النائية التى كانت الزراعة سائدة فيها على حساب المركز الصناعى القديم بتخصيص نصيب اكبر نسبيا لهامن التنمية الصناعية الجديدة . وكانت هذه التنمية هي التى تؤكد ادعاء البلاشفة بان سياسة الجنبات السوفيتية تختلف فى نوعها عن سياسة اتبعتها البلاد الراسمالية ، وبانها وحدها تهدف لا الى مجرد الاعتراف الرسمى بالمساواة ، بل الى خلق البيئة الاقتصادية التى تجعل المساواة ممكنة وحقيقية . فبلوغ المساواة بين الامم كان فى ذاته ادعاء اجوقا الا اذا قبلت بحرية مقتضيات هذه المساواة . ان المساواة بين الامم كانت تعنى تحطيم الخط الفاصل بين الامم الزراعية والصناعية .

(١) «Zhizn Natsional'nostei» رقم ٨ فى ٢١ ديسمبر ١٩١٨ .

(٢) «VKP (B) v Rezolyutsiyakh» (١٩٢١) I من ٢٨٦ .

بيد أن هذه الخطة كانت سياسة بعيدة المدى ، وكانت عملية المساواة تعترضها عقبات عديدة . لقد كانت النيات مغلصة والانجازات حقيقية ؛ ولكن التقدم كان لا بد أن يتم تدريجيا . والتفاوت القائم يجنح بطبيعته الى الدوام ومقاومة كل مجهود للتغلب عليه . ومن ثم فقد كان هناك في هذه الفترة المبكرة عملية مستمرة من التناقض والصراع بين اهداف السياسة والجهاز الذي كان لا بد من تنفيذها بواسطة . وكان نمو تركيز السلطة والسيطرة الادارية في المركز يؤدي الى نتيجة حتمية ، مهما بدا ذلك غير منطقي ، هي اخضاع الجنسيات الاخرى لروسيا الكبرى وهي المركز الذي تجمعت حوله هذه الجنسيات . فلم يكن كافيا ان ابناء الجنسيات الاقل شائنا كانوا يحصلون على نصيبهم العادل ، وربما اكبر منه احيانا ، في مراكز النفوذ والسلطة في الجهاز الاداري . فكثر من شاغلي هذه المراكز من غير الروسين تأقلموا بسهولة ودون قصد مع وجهة نظر المجموعة الأكثر عددا من ابناء روسيا الكبرى ؛ اما أولئك الذين قاوموا التأقلم فكانت أفرص نجاحهم في عملهم اقل . لقد كانت موسكو العاصمة الادارية - المركز الذي تتخذ فيه القرارات الكبرى . وجنحت العقيلة البيروقراطية التي حارب لينين انتشارها الى أن تصير بطريقة اوتوماتيكية تقريبا عقلية روسيا الكبرى . وقد لاحظ راكوفسكي في ١٩٢٣ :

« الواقع ان اجزتنا المركزية بدأت تنظر الى ادارة البلاد كلها من زاوية الملاعة المكتبية . وادارة عشرين جمهورية عملية غير ملائمة طبعاً ، ولكن اذا لم تكن هناك سوى جمهورية واحدة ، واذا امكن ادارتها كلها بمجرد الضغط على زر واحد ، فان ذلك يكون ملائماً (١) » .

وكانت المركزية تعنى التنبيط ؛ وكانت الانمساط التي طبقت هي انماط روسيا الكبرى بطبيعة الحال . كما لم يكن من الغريب أن تصير اكرانيا رأس الحربة في معارضة هذا الاتجاه . فلم تكن اكرانيا الجمهورية الوحيدة التي تستطيع ، اقتصاديا وثقافيا ، منافسة الجمهورية الاشتراكية الفدرالية السوفينية الروسية في المركز والانجازات فحسب ، بل ان اكرانيا كانت ايضا احدى المناطق خارج روسيا الكبرى التي لا تستفيد كثيرا من سياسة التنمية الصناعية لاقاليم الاطراف لان تنميتها الصناعية كانت قد تمت فمسلا . ومن ثم فان الوطنى الاكرانى كان قميئا بان يشعر بأنه قد غبن . فاكرايا لم تحفظ شئاً تقريبا من الفوائد المادية التي تجلبها سياسة الجنسيات السوفينية

« Dvenadtsatyi S'ezd Rossijskoi Kommunističeskoi Partii »  
(١٩٢٣) ص ٥٢٢ .

للناطق « المتخلفة » ؛ ومن ناحية اخرى فان الجهاز البيروقراطى فى موسكو ، الذى تسوده « شوفينية روسيا الكبرى » ، لم يبد استعدادا للاعتراف باكرانيا كشريك مساوى فى التوجيه المركزى للامور .

وقد بدلت جهود قوية ، وناجحة الى حد ما ، لمواجهة هذه الانجاهات فى الجهاز الادارى . اما فى المؤسسات الاخرى فكانت الاحياطات التى اتخذت لتهديد الحساسيات القومية اقل . واول هذه المؤسسات كان الجيش الاحمر . ولم يبد أن ايا من الجمهوريات ، بمجرد اقامة الحكم السوفيتى ، تطلعت الى الاحتفاظ بجيش مستقل خاص بها (١) . ومنذ البداية كانت فرق الجيش الاحمر تجند من الجمهوريات التى تتكون منها الجمهورية الروسية الفدرالية ومن الجمهوريات المستقلة المتحالفة معها ؛ كما ان اهالى الجمهوريات الاسبوية ، الذين كانوا معفين من التجنيد فى عهد القيصرية ، جندوا ايضا مع الباقين (٢) . وكان هذا الجيش الاحمر الموحد هو الذى دافع ، اثناء الحرب الاهلية ، عن اراضى الجمهوريات المستقلة التى دارت فيها رحى القتال على أشده وبلغ التدمير اقضاء . وهو الذى حررها . وقد اكد راكوفسكى نفسه هذا المعنى فى المؤتمر التاسع لسوفيتات روسيا كلها فى ديسمبر ١٩٢١ متحدثا باسم جمهوريات روسيا البيضاء وازربيجان وجورجيا وارمنيا . وكذلك اكرانيا ، وطالب بتقوية الجيش الاحمر لمنع حدوث الكارثة مرة اخرى (٣) . وهكذا اصبح الجيش اداة توحيد ، بل وتوحيد عن طريق رمز روسيا الكبرى بوضوح . وقد شكى سكرينيك الاكرانى فى المؤتمر الثانى عشر للحزب من أن الجيش الاحمر « اداة ، وسيظل اداة ، لصنع سكان اكرانيا وكل السكان غير الروس بالصيغة الروسية » ؛ وازاد المؤتمر الى قراره عن المسألة القومية بندا يوصى باتخاذ « اجراءات لتنظيم فرق عسكرية قومية مع اتخاذ كل الاحتياطات الضرورية لـ... القدرة الكاملة للجمهوريات فى الدفاع عن نفسها » . بيد أن هذه الاضافة الاخيرة كان لها مغزاها . وليس هناك أثر لاي « اجراءات »

(١) طالب « Borot 'bisti » ( انظر الفصل ١١ - ٢ ) بحش اكرانى مستقل  
(٢) « Ocherk Istorii Kommunističeskoi Partii Ukrainy »  
( الطبعة الخامسة ١٩٢٣ ) ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(٣) يناقش مقال فى « Zhizn' Natural'nostei » رقم ٢٢ ١٩٢١ فى ١٧ أكتوبر ١٩٢١ ، صعوبات ادخال مسلح التركمن فى الحش الاحمر ، ولكنه اضاف ان « عدة عشرات من الالف » منهم كانت تدرب فى معسكر خارج طشقند .

(٣) « Dvynatyi Vserossijskij S'ezd Sovetov » (١٩٢٢) ص ٢٠٩-٢٠٨ .

(٤) « Dvenadtsatyi S'ezd Rossijskoi Kommunističeskoi Partii » (١٩٢٣) ص ٥٢٢ .

اتخذت لتنفيذ التوصيات ؛ فقد امكن باستمرار الالتجاء الى ضرورة الارتفاع بمستوى كفاية الدفاع القومي كضرورة تجب ماعداها .

وكان الجيش هو اول مؤسسة تعمل على التوحيد . والمؤسسة الثانية هي النقابات ، التي كان لها نفس الأثر فكانت تدعما له . وكانت الأغلبية الساحقة بين العمال لأبناء روسيا الكبرى مما جعل النقابات منذ البداية عاملا قويا على التوحيد على أساس يغلب عليه طابع روسيا الكبرى . وقد شرح ريزانوف هذه القضية في المؤتمر الأول لنقابات روسيا كلها قائلا :

« ان من يريد بناء الاشتراكية في روسيا لا يستطيع ان يفعل ذلك الا اذا كان يعمل - في نفس الوقت الذي يسمح فيه بالنمو الحضر المستقل لكل جزء من اجزائها - على تقوية الرابطة الاجتماعية الاقتصادية التي تضمنا جميعا معا والتي بدونها سيفضل عمال بتروجراد عن عمال موسكو ، وعمال موسكو وبتروجراد عن عمال الدون ، وعمال الدون عن عمال سيبيريا (١) » .

وفي المؤتمر الثالث الذي عقد في ابريل ١٩٢٠ عرض تومسكي بياناً بما تم من عمل في النقابات في المناطق المحررة أخيراً في أوكرانيا والأورال وسيبيريا :

« ذهب مدربونا في اعقاب الجيش الاحمر . فكان اول من ظهر في المدن المحررة من « البيض » بعد فرق الجيش الاحمر هم المدربون الموفدون من المجلس المركزي للنقابات ، والموفدون من اللجنة المركزية لعمال النسيج ، وعمال الجلود وعمال المعادن ورجال السكك الحديدية » .

وحدث ضغط من جانب اكرانيا من اجل اقامة تنظيم منفصل لنقابات اكرانيا او منحهم مركزاً خاصاً داخل التنظيم الذي يضم روسيا كلها . بيد انه برغم « المعارضة الشديدة التي ابدتها عناصر اليمين » اصر المجلس المركزي على « الوحدة والمركزية » (٢) . فمن الواضح انه اذا كانت عبارة « عمال العالم : اتحدوا » تعني شيئاً فانها ينبغي ان تعني على الأقل وحدة عمال الامبراطورية الروسية السابقة . ولكن الوحدة كانت تعني بطبيعة الحال التنظيم تحت سيطرة يغلب عليها طابع روسيا البيضاء .

واهم المؤسسات جميعاً ، الحزب الشيوعي الروسي . قام بدور الموحد مثل الجيش والنقابات . فعند ١٩٠٢ ، عندما رفض طلب الحزب ، اصر لينين على وحدة التنظيم باعتباره حجر الزاوية في مبادئ الحزب (١) . وبعد ثورة اكتوبر صدر قرار من المؤتمر الثامن للحزب في ١٩١٩ بأن الاعتراف باكرانيا ولتفيا ولتوانيا وروسيا البيضاء كجمهوريات مستقلة لا يعنى مطلقاً انشاء احزاب شيوعية مختلفة حتى « على اساس فدرالى » ، وبأن « اللجان المركزية للشويعيين الاكرانيين واللتفنيين والتوانيين تتمتع بحقوق اللجان الاقليمية للحزب وتخضع خضوعاً تاماً للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي » (٢) . وحتى الاقتراح الذي اثير عند تكوين « الاتحاد السوفيتي » بتعبير اسم الحزب الى « الحزب الشيوعي للاتحاد كله ( بلاشفة ) » صادف عقبات شكا منها سكريبنيك في المؤتمر الثاني عشر للحزب في ١٩٢٣ (٣) . ومع الوقت وضع موضع التطبيق بقرار من المؤتمر الرابع عشر في نهاية ١٩٢٥ . ولكن الاعتراضات كانت طبيعية تماماً . فالحزب ككل كان فخوراً باسمه وتقليده الروسي .

ولعل تأثير مؤسسات مثل الجيش والنقابات والحزب كمعامل موحدة كان اهم من أى من العوامل الأخرى الكثيرة ، الواعية واللاواعية ، التي كانت وراء ظاهرة « شوفينية روسيا الكبرى » . وكان لينين قد قال في المناقشة حول برنامج الحزب في المؤتمر الثامن سنة ١٩١٩ ان تحت ارباب كثير من الشويعيين تكن شوفينية روسيا الكبرى (٤) . ومنذ ذلك الوقت استخدمت هذه العبارة الدلالة على موقف الشويعيين الذين ورثوا تقليد روسيا ما قبل الثورة او الذين ينكرون أهمية الجنسية ويقللون من شأن المطالب القومية للاكرانيين والروس البيض والشعوب غير السلافية في الامبراطورية القيصرية السابقة . وفدأدنت « شوفينية روسيا الكبرى » مرة أخرى في مؤتمر الحزب في ١٩٢١ وفي ١٩٢٣ . ومع ذلك فان ستالين نفسه وصفها في المؤتمر الثاني بأنها « القوة الرئيسية التي توقف اتحاد الجمهوريات » وأعلن انها « في نمو مستمر » وانها « تعمل على اكتساح كل ما ليس روسيا وتركيز كل

(١) انظر الحاشية في آخر الكتاب .

(٢) « VKP (B) v Rezolyutsiyakh » (١٩٢١) I ص ٢٠٤ -

(٣) ومن الناحية الأخرى عندما تم الاعتراف ببلغيا ولتوانيا في ١٩٢٠ كجمهوريتين بوجوازيتين ، صار الحزبان الشويعيين فيهما ايضاً مستقلين .

(٤) « Dvenadtsati S'ezd Rossijskoi Kommunisticheskoi Partii »

١٩٢٣ ص ٥٢٤

(٥) « لينين - دراسات » XXIV ص ١٥٥

(١) « Tretii Vserossuskii S'ezd Professional'nykh Soyuzov » I ص ٢٩ - ٣٠ .

(٢) انظر ص ٢٢ من هذا المجلد .



خيوط الإدارة حول العنصر الروسى وطرد ما ليس روسيا (١) . ان تجمع الشعور الوطنى الروسى وراء البلاشفة فى المراحل الأخيرة من الحرب الأهلية - التحالف الصامت بين النزعة القومية الروسية والعالمية الشيوعية التى ظهرت لأول مرة فى الحرب السوفيتية البولندية سنة ١٩٢٠ - مهد السبيل لعملية تقابلها فى المجال الاقتصادى « السياسة الاقتصادية الجديدة » . فالتدفق المتزايد من جانب إنشاء الطبقات المتميزة سابقا على المؤسسات السوفيتية بوصفهم « خبراء » أو موظفين حكوميين دفع لينين الى التحذير فى المؤتمر الحادى عشر للحزب فى ١٩٢٢ . فقد قارن البلاشفة بأمة من الغزاة تغلبت عليها الحضارة المتفوقة للمهزومين . « ان حضارتهم سيئة وتافهة ولكنها مع ذلك اعظم من حضارتنا » . فلم يكن الشيوعيون المسئولون هم الذين « يديرون » الجهاز البيروقراطى الضخم ، بل ان الشيوعيين « تديرهم » البورجوازية دون ان يشعروا (٢) . وكان لامتناس العناصر البورجوازية ، بل والارستقراطية ، فى البيروقراطية اثرا مزدوجا . فهو لا ينطوى فحسب على التوفيق بين هؤلاء « الناس السابقين » والنظام السوفيتى ، بل ايضا على تغير فى موقف النظام من تقاليد الماضى « الروسى » بحيث صار اقل سلبية . ان ستالين لم يحاول دحض التهم التى اثارها راكوفسكى وسكريبنيك فى المؤتمر الثانى عشر ، بل انه تحدث بنفسه عن الخطر بصراحة مؤكدة :

« لم يكن اتفاقا ايها الرفقاء ان ما دعا اليه المهاجرون الروس « سمونوفخوستى » (٣) فى براغ فى ١٩٢١ لقي جمهرة من المؤيدين بين

(١) « لينين - دراسات » V من ٢٤١ - ٢٤٥ .

(٢) « ستالين - دراسات » XXVII من ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٣) كان « سمونوفخوستى » هو الاسم الذى يطلق على مجموعة من المقالات التى نشرها الروس المهاجرون فى براغ سنة ١٩٢١ يدعوون فيها الى التوفيق بشروط مع النظام السوفيتى ، وظهرت صحيفة اسبوعية تحمل نفس الاسم فى باريس فى خريف ١٩٢١ ، واعلنت انها « مفتوحة لكل ممثلى المنقذين الروس الذين يقبلون ثورة اكتوبر بصرف النظر عن الاسس الايدولوجية لقبولهم لها » . وكان الدافع الرئيس لهذه الخطوة هو الشاعر الوطنية التى اثارها الحرب السوفيتية البولندية وكذلك اعلان لينين « للسياسة الاقتصادية الجديدة » الذى اعتبر شامدا على نبل الشيوعية الدوجابية . وقد عبر اوسترايلوف ، أبرز شخصية بين جماعة سمونوفخوستى ، عن روح « سوفيتية روسية الكرى » بأوضح صورها : « لا تستطيع سوى دولة قوية ، ماديا ، ان تصك ثقافة خاصة بها . فطبيعة ( الدول الصغيرة ) يمكن ان تكون رقيقة وشريفة ، بل و« بطولية » ، ولكنها لا تستطيع بحكم تكوينها ان تكون عظيمة . فذلك يتطلب طرازا فخما وافقا اوسع المدى اوسع فى الفكر والعمل - يتطلب ، قرشاة مشيل انحلو . ان « رسالة عظمى » المنة أو روسية أو انجليزية أمر مفهوم . ولكن « رسالة عظمى » للحرب أو الرومانيين أو البرتغاليين أمر لا سبيل الى قبوله » . ( « Smena Vekha » ) ( براغ ١٩٢٢ )

الموظفين السوفيتيين . وليس اتفاقا ايضا ان هؤلاء المهاجرين يشيدون بالشيوعيين البلاشفة كما لو كانوا يقولون : تكلموا ما شئتم عن البلاشفة وتباهوا ما شئتم بميولكم العالمية ، ولكننا نعلم انكم ستحققون ما فشل دينيكن فى تحقيقه ، انكم ايها البلاشفة قد احييت فكرة روسيا الكبرى أو ستحيونها على اى الاحوال . ان كل ذلك ليس اتفاقا . وليس اتفاقا ايضا ان هذه الفكرة نفذت حتى الى بعض مؤسسات حزبنا (١) .

ان دافع الوحدة الروسية الذى جذب هذه العناصر المتنافرة معانى الحرب الأهلية ، استمر يلعب دورا فى السياسة بعد ان انتهت بالنصر .

ومن المفارقة ايضا ان « سوفيتية روسيا الكبرى » استمدت تشجيعا غير مباشر من المذهب الماركسى - او من التحريفات السائدة له - فى صورتين مختلفتين . الأولى هي احياء الهرطقة البولندية التى تنبذ النزعة القومية وحق تقرير المصير القومى باعتبارهما لا يتفقان مع الصراع الطبقي وتضامن البرولتاريا فى العالم كله . وقد اثار لينين المرة تلو المرة الى ان هذا الاتجاه يؤكد امتيازات الأمة المسيطرة باستبعاد كل تحد للوضع القائم من جانب التطلعات القومية لدى الآخرين . وقد صدر قرار برفض الهرطقة البولندية فى اجتماع الحزب فى ابريل ١٩١٧ وفى المؤتمر الثامن لمؤتمر الحزب فى ١٩١٩ . ولكن التنديد بها لم يقتلها . وقد ناقشنا من قبل مدى شيوعها بين موظفى قومية الجنسيات (٢) . والى سنة ١٩٢٣ كان راكوفسكى يصور هذا النوع من الشيوعيين بأنهم يقولون :

« اننا فى بلد قد مر فعلا بمرحلة الجنسية ، اننا بلد... تتعارض فيه الحضارة المادية والاقتصادية مع الحضارة القومية . ان الحضارة القومية للبلاد المتخلفة التى فى الجانب الآخر - للبلاد الرأسمالية - اننا بلد شيوعى » (٣) .

وقد تكون هناك مبالغة فى الصورة ، ولكنها صورة مقنعة بشكل عام ؛ وكان هذا الاتجاه ، الذى ينكر القومية باسم ماركس ، يتدفق بسهولة فى ابهاء « سوفيتية روسيا الكبرى » .

وكان وجه التشجيع الآخر من المذهب الماركسى لهذا الاتجاه يرجع الى هيكل تكوين السكان فى الامبراطورية القيصريّة السابقة . ففى

(١) « ستالين - دراسات » V من ٢٤٤ .

(٢) انظر الفصل العاشر (ج) .

(٣)

«Dvenadtsatyi S'ezd Rossijskoi Kommunisticheskoi Partii»

جميع أنحاء مابقي من الامبراطورية بعد انفصال بولندا وفنلندا ودول البلطيق كانت اقلية البرولتاريا الصناعية من ابناء روسيا الكبرى ، وبخاصة في اكرانيا وهى المنطقة الوحيدة للصناعة الثقيلة خارج منطقة موسكو ، وكانت الجنسيات الاخرى زراعية في الغالب أو تتألف من الفلاحين . وكانت العلاقات بين البرولتاريا الصناعية والفلاحين دائما ، فى صورة أو اخرى ، هى اذق قضايا السياسة السوفيتية الداخلية ؛ ولما كان المذهب الماركسى يقول بتفوق البرولتاريا ثوريا ويعامل الفلاحين معاملة الحليف الثانوى والذى لا يعتمد عليه أحيانا ، فان التفضيل الذى تفرضه « شوفينية روسيا الكبرى » لابناء روسيا الكبرى يتفق تماما مع تفضيل الماركسية السنية للبرولتاريا ويمكن بسهولة أن يتنكر فى ثوب ماركسى . وبهذا المعنى جاء قرار المؤتمر الثانى عشر للحزب يعلن أنه فى بعض الجمهوريات القومية « تواجه الشركات المدينة والريف ، بين الطبقة العاملة والفلاحين ، أخطر عقباتها فى بقايا شوفينية روسيا الكبرى فى كل من اجهزة الحزب واجهزة السوفيت (١) » . ومع ذلك فان الموقف كان كما وصفه ستالين نفسه فى المؤتمر « ان الأساس السياسى لديمقراطية البرولتاريا يتكون أولا وأساسا من المناطق المركزية التى تكون صناعية وليس من بلاد الأطراف التى تمثل بلادا زراعية » ، ورغم أن ستالين كان ضد أولئك الذين يسعون الى « ثنى العصا فى اتجاه بلاد الأطراف الزراعية على حساب مناطق البرولتاريا » من امثال بوخارين وراكوفسكى ، فان اغراء ثنى العصا فى الاتجاه المضاد لابد كان قويا بدرجة مساوية على الأقل (٢) . فان وضع فلاحى بلاد الأطراف فى مرتبة تالية بصورة ما لم يكن من السهل الدفاع عنه منطقيا فحسب ، بل وباعتباره انعكاسا للمذهب الماركسى بخصوص تفوق البرولتاريا ولوقف ماركس وانجاز نفسيهما من الجنسيات الزراعية فى ١٨٤٨ .

وكانت التحيزات لروسيا الكبرى ، ايا كانت حجتها ، مصدرا رئيسيا لسلوك غير سليم من جانب الموظفين السوفيتيين ، وكان هذا السلوك مثار الكثير من الشكاوى . وفى ١٩١٩ سجلت صحيفة كومسيرة الجنسيات ان « بعض الرفاق يعتقد ان اقامة الجمهورية تصرف خطأ من جانبنا » ، واستطردت بصراحة لا لبس فيها :

« كثيرا ما حدثت اخطاء بسبب الاساليب غير الماهرة التى يستعملها أولئك الذين يعملون فى الاقاليم المنفصلة . وقد ظهر بوضوح ان الانفصال مصطنع . وفى حالات كثيرة تجلت روح روسيا الكبرى بصورة فجأة . فقد كانت سيطرة موسكو المحسوسة تبدو من خلال ستار رقيق من الاستقلال » (١)

واعتقد بعض الشيوعيين الآخرين « ان مثل هذه الجمهوريات القومية خلقت لفترة قصيرة فقط للتنفيس عن الاتجاهات القومية لدى الجماهير المحليين بأسرع طريقة ممكنة » (٢) . وفى ١٩٢٣ صدر قرار من المؤتمر الثانى عشر للحزب جاء فيه « ان قسما كبيرا من الموظفين السوفيت فى المركز وفى المناطق المحلية لا يعتبر اتحاد الجمهوريات اتحادا بين وحدات دولية متساوية بل خطوة نحو تصفية هذه الجماهير » (٣) . ولكن لعل ما هو أخطر من ذلك لمحات التفوق البيروقراطى أو القومى التى لم ينجح أى تنديد رسمى بها فى اخمادها تماما . وقد سرد راکوفسكى فى نفس المؤتمر حادثا وقع من موظف الكراى كبروهو يغادر مؤتمرا كان قد وافق فيه لتوّه على قرار يؤكد المساواة فى الحقوق للغة الاكرانية ، اذ اجاب فى حدة على سؤال وجه اليه بالاكراية :

« حدثنى بلغة مفهومة » (٤) .

وتشغل مثل هذه الأخطار ، التى كان يمكن تجنبها ، صفحات طويلة من كتابات هذه السنوات الأولى . ولكن ناقدتها تجاهلوا ضخامة عطية المساواة التى كان يقوم بها النظام والعقبات الحقيقية التى لا سبيل الى تجنبها والتى كان لابد من تخطيها عند تنفيذ السياسة البلشفية المعلنه . وقد ناقش ستالين بتفصيل ، فى الوقت الذى بدت فيه نهاية الحرب الأهلية وأصبح فى حيز الامكان اعادة صياغة السياسة على أسس أكثر دواما ، المشكلة التى ظلت امدا طويلا تمثل اكبر عقبة فى سبيل المساواة السياسية بين أمم السوفيت .. فقد كتب فى أكتوبر ١٩٢٠ :

« ان أخطر العقبات التى تواجه تحقيق الاستقلال الذاتى السوفيتى هى النقص الشديد فى القوى المثقفة التى من اصل محلى فى مناطق الأطراف ، ونقص المدرسين فى كل قرع من فروع العمل فى السوفيت

(١) « Zhizn' Natsional nostel » رقم ٣٣ (١) ٣١ أغسطس ١٩١٩ .

(٢) من المناجولاف « Baskiriya » (١٩٢٥) ص ٧١ .

(٣) « VKP (B) v Rezolyutsiyakh » (١٩٤١) I ص ٢٩٥ .

(٤) « Dvenadsatyi S'ezd Rossiiskoi Kommunisticheskoi Partii »

والحزب بدون استثناء ، ان هذا النقص لا يمكن الا أن يعوق كل عمل تربوي أو توري في اقاليم الحدود . ولكن هذا السبب بالذات يجمعل معاداة هذه المجموعات الصغيرة جدا من المثقفين المحليين عملا غير حكيم ومضر . ولعل هؤلاء يريدون خدمة جماهير الشعب ولكنهم لا يستطيعون ذلك ، وربما لأنهم غير شيوعيين يعتقدون أنهم محوطين بجو من عدم الثقة ويخشون الاضطهاد . ان سياسة اجتذاب مثل هذه الجماعات في عمل السوفيت ، سياسة تجنيدهم للمراكز الاقتصادية والزراعية والإدارية وما يماثلها بقصد تحويلهم الى الإيمان بالسوفيت تدريجيا قد يمكن تطبيقها بنجاح .

بيد ان استخدام المجموعات القومية من المثقفين لن تكون كافية بناءً على حال لسد مطالب التدريب . فيجب أن تنفذ في نفس الوقت سلسلة من برامج المحاضرات والدراسات والمسابقات في كل فرع من فروع الإدارة في مناطق الأطراف لخلق كادر من المدربين من بين الأهالي المحليين . لأنه من الواضح أنه بدون مثل هذه الكادرات سيكون تنظيم المدارس والمحاكم والإدارة والمؤسسات المحلية الأخرى باللغات المحلية في غاية الصعوبة (١) .

وقد كانت هذه المصاعب تراثا لا مهرب منه من الماضي . فقد كان من شاركوا من أبناء الأمم الخاضعة في الامبراطورية القيصرية السابقة والتي بقيت داخل الفلك السوفيتي في اعمال الحكومة قليلين جدا ، كما ان هذه الأمم لم يكن لديها مثقفون أو فئات ممكن أن يخرج من بينها حكام . فكثير من هذه الأمم كانت شعوبا بدائية بلا أي تجربة سياسية . وفي مثل هذه الحالات ثبت ان الاستقلال الذاتي غير حقيقي وكان لابد من فرض صوره الأولى من الخارج . ولكن ذلك كان يرجع الى ضعف موارد وتجارب الجماعات القومية التي منحت الاستقلال الذاتي وليس الى رغبة من جانب الحكومة المركزية في تحديد نطاقه وفعاليتها . ولم يكن ما يبرر هذه التجارب هو مدى الاستقلال الذاتي الحقيقي الذي تمتعت به هذه الجنسيات فورا ، بل الفرصة التي تتيحها لتدريب الشعوب « المتخلفة » ببطء على مسئوليات الحكم . وتفسر هذه الظروف كثيرا من أوجه النقد المألوفة التي وجهت الى السياسة السوفيتية . كما أنه ليس من المؤكد ، عندما تعرض قوائم بأسماء أعضاء الحكومات « القومية » وتظهر فيها أغلبية من الأسماء الروسية ، ان اصحاب هذه الأسماء كانوا بالضرورة من الروسين ؛ فالأسماء الروسية والأسماء ذات الصورة الروسية كانت منتشرة بين الجنسيات

(١) « ستالين - دراسات » ٧ ص ٣٦٠ - ٣٦١ .

غير الروسية (١) . بيد أن هناك حالات ثابتة ، مثل تعيين فينانشاين اعضاء اليهودي في مجلس قومية الجنسية أعضاء في اللجنة العسكرية الثورية الأولى لكازاخستان (٢) ، وتعيين فينانشاين أحد زعماء الرابطة اليهودية أول رئيس للجنة التنفيذية المركزية لجمهورية الباشكير الاشتراكية السوفيتية المتحدة بالاستقلال الذاتي (٣) ؛ ولم تكن هذه الحالات هي الوحيدة في السنوات عندما كان من المألوف كثرة نفل عمال الحزب من ميدان الى آخر . ولكن مثل هذه الحالات لا تدل على أكثر من أنه كان هناك نقص شديد في العاملين الكفاء في كل فروع الإدارة .

كما لم يكن من المفيد كثيرا الأخذ باقتراح ستالين باستخدام المثقفين المحليين غير الشيوعيين . ففي البلاد القليلة داخل تلك السوفيت التي كان فيها مثقفون وطنيون بأعداد كبيرة تسمح بتوفير العدد الكافي من الإداريين لتسيير دفة الأمور في دولة مستقلة أو متمتعة بالاستقلال الذاتي - جورجيا وأرمينيا ، وأكرانيا الى حد ما ، كان هؤلاء المثقفون ضد البلشفية تماما في ذلك الوقت ومنهم تألف عصب الحكومات البورجوازية التي قلبها البلاشفة . فالي سنة ١٩٢٣ كان هناك تقرير عن روسيا البيضاء جاء فيه أن « المدرسين يتغشون بينهم الى حد كبير الانحراف النازودنيكي ، ولعدم الثقة في هؤلاء المدرسين فشل النظام المدرسي كله » (٤) . وعندما استولى العمال والفلاحون على الحكم ، لم تم الاستيلاء على الحكم باسمهم ، كان لابد من حدوث نقص في الزعماء المحليين المخلصين للنظام الجديد والذين يستطيعون تحمل أعباء الإدارة ، وقد ملأ الفراغ بجلب الزعماء من الجمهورية الروسية الاشتراكية الفدرالية السوفيتية . ولكن ذلك لم يعتبر قط أكثر من إجراء مؤقت لا بد منه . وإذا كان هناك نقد يوجه الى سياسة الحكومة السوفيتية في

(١) وبذلك يحاول كاستاني أليات أن من بين الأعضاء الثلاثة بشر في أول مجلس قومي لجمهورية الجبلين تسعة على الأقل كانوا روسا (مجلة العالم الإسلامي - ١٩٢٢ ص ٦٣) ، ويقدم و. د. بانسل ، في « الحكم السوفيتي في روسيا » (نيويورك ١٩٢٩) ص ١٢٩ ، دليلا فيما يتعلق بجمهورية التتار السوفيتية الاشتراكية المتحدة بالاستقلال الذاتي .

(٢) « Novyi Vostok » ٧ (١٩٢٤) ص ٢٢٥ .

(٣) ف . وان « Dva Goda Skitanii » برلين ١٩٢٢ ( ص ٦١ . ولعل الزبنة في اعداد زعيم كان منشقيا ولا يولق في ولائه للبلشفية من موسكو لتدور في هذا التمييز .

(٤) « Dvadsat' let s'ezd Rostovskoi Kommunisticheskoi Partii » (١٩٢٣) ص ٥٦٥ .

هذا المجال فهو انها بالغت اكثر مما يجب في تشجيع احياء اللغات والثقافات البدائية او التي كادت تفرص كأساس للاستقلال الذاتي القومي الذي كان لا محيص من ان يثبت فشله الى حد كبير ، على الأقل لمدة سنوات مقبلة . وليس انها لم تفعل اقصى ما في وسعها لتجعل المساواة حقيقية في هذه الظروف . وفي بعض الجمهوريات والمناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتي في الجمهورية الروسية الاشتراكية الفدرالية السوفيتية كانت المجموعات القومية تمثل اقلية محدودة جدا ، او حتى اقلية . من السكان وكان العنصر الروسي هو الذي له الحق في التدمير من وضعه الأدنى .

وهكذا فان اوجه النقص في طريقة تنفيذ الخطة كانت ترجع الى ضعف الموارد والتجارب لدى الجماعات القومية اكثر بكثير مما كانت ترجع الى رغبة الحكومة المركزية في تحديد نطاق فرصها . لقد كانت اوجه النقص هذه هي الثمن الذي دفع في محاولة انجاز عملية التسوية التي تقتضى قرونا في جيل واحد . وكان اللوم يوجه باستمرار من المركز الى القائلين بشئون المناطق او الجمهوريات المتمتعة بالاستقلال الذاتي لعدم كفاءة اجهزتها . والى يونيو ١٩٢٢ كان سستانين يتهم باسم اللجنة المركزية للحزب ، اجهزة الحزب في كازاخستان « بالسلبية والميل الى التشاؤم » ويتهم اجهزة السوفيت فيها « بالجمود الذي يؤكد ويعمق آثاره وجود شلل صغيرة وتافهة » (١) . وقد كانت هذه العيوب منتشرة في الجمهوريات والمناطق « المتخلفة » . لقد كانت تراثا من الماضي ولا يمكن عدلا ان تعزى الى سياسة مقصودة . فالنظام السوفيتي اتاح . على الأقل في السنوات الأولى ، قدرا كبيرا من الاستقلال الذاتي في حدود ما تستطيع الامم التي يتعلق بها الامر ان تنفذه عمليا ؛ وكان هذا النظام يمثل في اصرار مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الامم بقدر ما سمحت به الاغلبية الساحقة لعنصر ابناء روسيا الكبرى . وفي نفس الوقت كانت سياسته الاقتصادية تهبط عن طريق التوزيع المتساوي للتنمية ، الظروف لتحقيق مساواة حقيقية اكثر في المستقبل ، وان كان ذلك بالضرورة مشروعا طويلا المدى لم يظهر آثاره بوضوح في هذه الفترة المبكرة .

ان السياسة البلشفية في تقرير المصير كانت قد اتمت تطورها من الاعتراف بحق الانفصال في المجتمع البورجوازي الى الاعتراف بالمساواة بين الامم وعدم استقلال امة لامة اخرى في مجتمع الامم

(١) «Zhian Natsional' nastel» رقم ١٢ (١٤٧) ١٥ يونيو ١٩٢٢ . ولا يوجد نص هذه الرسالة في مجموعة أعمال ستالين .

الاشتراكي . والرابطة بين هذه الامم هي « الاتحاد الاختياري » الذي افترضه لينين . والذي عن طريقه يتم التجمع . والذي يجعل الاتحاد تعبيرا ، لا انكارا ، لارادة الامة التي نحقق ذاتها . ويستند هذا الافتراض الى اقتناع لينين الشخصي بأن عنصر الاكراه سيختفى من عملية الحكم في ظل الاشتراكية . وسيحل محله قبول اختياري لقوانين ادارية . وايا كان الرأي النهائي الفلسفي في هذا المفهوم ، يجب ان نقول انه لم يتحقق في تلك الفترة من التاريخ التي نعالجها . فخلالها استمر مبدأ الاكراه والقبول الاختياري موجودين جنباً الى جنب في كل عمليات الحكم . ان ما يمكن ان نقوله لمصلحة سياسة البلاشفة في الجنسيات ليس هو انها قابلة للتنفيذ بدون استخدام القوة : فواضح انها ليست كذلك ، وان كانت ربما جعلت من الممكن اقرار النظام في روسيا باستعمال قدر من القوة المباشرة اقل مما يتطلبه اقراره في ظل اية خطة اخرى ، وبهذا تنطوي على عنصر من القبول الاختياري اكثرت من اية سياسة اخرى بكثير . ان ما يمكن ان يقال لصالحها هو ان نظرية تقرير المصير البورجوازية كانت قد بلغت في ١٩١٩ مأزقا لا سبيل الى الخروج منه بأي حال ، وهو ان النظام الرأسمالي اتخذ صورة من تقسيم العمل بين الدول الصناعية المتقدمة في الامم المتخلفة او المستعمرة ، وبذلك جعل المساواة الحقيقية بين الامم غير ممكنة التحقيق ؛ وان مفهوم الاتحاد في النظام الاشتراكي بين امم متساوية حقيقة وليس رسميا فقط كان محاولة جريئة واصيلة للخروج من المأزق . وكانت اهمية هذه السياسة تكمن في الخطوات التي اتخذت لتحقيق المساواة بالغاء تقسيم الامم الى امم صناعية واخرى زراعية . ولاشك في انه كان من الأسهل قبول مبدأ المساواة وعدم التمييز على اساس قومية لان هناك اسسا اخرى للمناداة بعدم المساواة وممارسة التمييز . ان ستالين نفسه تحدث مرة عن وضع حد للانقسام بين الامم لفتح الطريق لانقسام الطبقات (١) . فقد صارت الاختلافات القومية اقل اهمية بمقدار زيادة التأكيد على الاختلافات الاجتماعية داخل الامة الواحدة . بيد انه من العسير ان يبالغ المرء في اهمية السياسة السوفيتية في الجنسيات ، في اطارها التاريخي او بالنسبة لتأثيرها النهائي . لقد كانت في البداية العامل الحاسم في الانجاز الرائع الذي حققه لينين في جمع كل ممتلكات القياصرة تقريبا بعد الانحلال والبعثرة اللذين نجما عن الحرب والثورة والحرب الأهلية ؛ وقد ظلت امدا طويلا عنصرا فعالا في سياسة السوفيت الخارجية في كثير من جهات العالم .

## الفصل الثالث عشر

### من التحالف الى الاتحاد الفدرالى

عندما اخمدت الحرب الاهلية نهائيا فى نهاية ١٩٢٠ شمل مبدا الاستقلال او الاستقلال الذاتى كل الامبراطورية الروسية ، التى كانت قد صارت فى ذلك الوقت مقسمة الى ثلاث قثات . كانت بعض الاقاليم الروسية السابقة - هى بولندا وفنلندا ودول البلطيق الثلاث ، باعتبارها دولا اعترف باستقلالها ، وبسارابيا التى استولت عليها رومانيا ، والمنطقة التى تم التنازل عنها لتركيا بمقتضى معاهدة بروت ليتوفسك - كانت هذه المجموعة من الاقاليم الروسية قد خرجت مؤقتا من فلك موسكو تماما . وكانت تتألف من باقى الاقاليم « الجمهورية الاشتراكية الفدرالية السوفيتية » بوصفها نواة واحدة تندمج فيها حوالى عشرين وحدة مستقلة ذاتيا تسكنها شعوب غير روسية معظمها من المسلمين ، وكانت هذه الجمهورية وحدها تمثل ٩٢ فى المائة من المساحة ، و ٧٠ فى المائة من السكان ، الذين سيضمهم الاتحاد السوفيتى فيما بعد . ومابقى بعد ذلك كان مقسما الى ما لا يقل عن ثمان دول منفصلة تتمتع باستقلال اسمى متفاوت درجات فعاليته ؛ وهى جمهورية اكرانيا الاشتراكية وجمهورية روسيا البيضاء الاشتراكية السوفيتية ، وجمهورية ازربيجان وارمنيا وجورجيا الاشتراكية السوفيتية (١) ؛ وجمهورية الشرق الاقصى بعاصمتها فى شينجا ، والجمهوريتان السوفيتيتان فى آسيا الوسطى - خوارزم وبخارى . بيد ان مظاهر التفرق هذه كانت تخفى وراءها فى الحقيقة حركة فى اتجاه العودة

(١) يرجع تاريخ الجمهورية الارمنية السوفيتية الاشتراكية الى ديسمبر ١٩٢٠ وتاريخ جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفيتية الى فبراير ١٩٢١ .

الى الاتحاد قطعت شوطا طويلا . وكانت نهاية الحرب الاهلية علامة الانتقال من الفترة الثانية فى الفترات الثلاث التى سجلها قرار الحزب فى ١٩٢٣ ، وهى « التعاون فى صورة تحالف عسكرى » الى الفترة الثالثة وهى « الاتحاد العسكرى الاقتصادى والسياسى بين الشعوب » ، التى ستكتمل فى النهاية فى صورة « اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » .

والفترة الثانية فى هذه الفترات تمثل المرحلة العسكرية فى عملية العودة الى الاتحاد ، وقد نشأت مباشرة من الحرب الاهلية وبدأت فى مناطق الاطراف الغربية حيث كانت الحاجة ملحة تماما . ففى يناير ١٩١٩ ، حتى قبل استرجاع كييف ، أصدرت الحكومة السوفيتية المؤقتة فى اكرانيا بيانا يعلن « التضامن مع الجمهورية الفدرالية السوفيتية الروسية ، مهد الثورة العالمية » ، ويتبنيا بالاتحاد بين جمهورية اكرانيا السوفيتية وروسيا السوفيتية على مبادئ الفدرال الاشتراكى ؛ وعبر المؤتمر الاول لسوفيتات روسيا البيضاء فى فبراير ١٩١٩ عن تطلعات مماثلة (١) ، واستنتج ستالين من هذه الظواهر نتيجة مشجعة « ان شعوب روسيا تتجه نحو وحدة اختيارية اخوية جديدة عن طريق الجمهوريات السوفيتية المستقلة » (٢) . وكانت الاحداث السياسية الشرارة التى بدأت هذه العملية فى اكرانيا . ففى ١٨ مايو ١٩١٩ أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية لسوفيت اكرانيا « بالاتحاد مع سوفيت مندوبى العمال فى كييف ، ومجلس منطقة كييف لمندوبى الفلاحين ، وممثلى النقابات فى كييف ، ولجان المصانع » ( وهو تجميع للسلطة ينبنى عن مناسبة خاصة جدا ) قرارا يحدد مبادئ عامين :

- ١ - ان كل الكفاح المسلح ضد اعداء الجمهوريات السوفيتية يجب توحيدده فى جميع الجمهوريات السوفيتية القائمة .
- ٢ - يجب تركيز كل الموارد الضرورية لهذا الكفاح حول نقطة مركزية لجميع الجمهوريات (٣) .

وفى اول يونية ١٩١٩ صدر قرار من اللجنة التنفيذية المركزية فى موسكو بانها « مع الاعتراف باستقلال اكرانيا ولتفيا وليتوانيا

(١) «Istoriya Sovetskoi Konstitutsii v Dekretakh» (١٩٣٦)

ص ١٠٢-١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١٠ .

(٢) «ستالين - دراسات» IV ص ٢٢٩ .

(٣) «Istoriya Sovetskoi Konstitutsii v Dekretakh» (١٩٣٦) ص ١٢٢ .

وروسيا البيضاء والقرم وحررتها وحققها في تقرير مصيرها « تشير الى القرار الاكراني الصادر في ١٨ مايو وكذلك « مقترحات غير محددة من الحكومات السوفيتية في لاتفيا ولتوانيا وروسيا البيضاء « وتري انه من الضروري قيام « اتحاد عسكري » بين هذه البلاد و « الجمهورية السوفيتية الفيدرالية الاشتراكية الروسية » (١) . وينطوي الاتحاد المقترح على اندماج « المنظمات العسكرية والقيادة الحربية ومجالس الاقتصاد القومي وادارة السكك الحديدية والبناء الاقتصادي والشئون المالية وقوميسريات الشعب للعمل » . واختتم القرار بتعيين لجنة للمفاوضة في تنفيذ هذا المشروع (٢) .

ولم تمض الا اسابيع قليلة على صدور هذا المرسوم حتى كانت الحرب الاهلية قد شملت معظم الاقاليم التي تناولها . ومثل مراسيم كثيرة صدرت في هذه الفترة ظل مرسوم اول يونية ١٩١٩ حبرا على ورق : فلم تجتمع اللجنة التي كان المفروض انه سيعهد اليها بوضع مواصفات الاتحاد المقترح . ولكن الفكرة لم تمت . فقد كان مرسوم يونية ١٩١٩ ، يرغم انه لم يؤد الى نتائج عملية ، تعبيرا لا واعيا ، ويكاد يكون عرضيا ، عن الطريقة التي سيخلق بواسطتها يوما ما الكائن الجديد « اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » . لقد كان ينطوي على فكرة « الاتحاد » او التحالف بين الاجزاء التي كانت تتألف منها الامبراطورية الروسية ؛ وافر مبدءا « الاتحاد الوثيق » بين قوميسريات الشعب الحيوية ؛ وافترض مسبقا حق موسكو ، مسلحة بنوع من الموافقة الرسمية السابقة من جانب الوحدات الاخرى في اتخاذ قرارات دستورية ملزمة للجميع (٣) . ووضعت الضرورات العسكرية القضية في صورة ملائمة للنظرية البلشفية . فتقرير المصير كان مشروطا

(١) هذه اول مرة يستخدم فيها لفظ «Soyuz» في هذا الصدد ، وهي تعني بالروسية كلا من « تحالف » و « اتحاد » . وبدل الخلط في المصطلحات على النقص في الدقة في الفكر الدستوري الروسي ، وقد افاد في هذه الحالة في عملية الانتقال من وضع الى وضع آخر .

(٢) «Sobranie Uzakonenii 1919» وقم ٢١ المادة ٢٦٤ . ذكرت القرم بين هذه مرات واغفلت مرتين مما قد يوحي بان ادراجها جاء التفكير فيه متاخرا . وكان ادراجها غريبا حيث انها لم تتمتع قط بمركز جمهورية سوفيتية مستقلة مثل الباقي . وقد صارت فيما بعد جمهورية متمتعة بالاستقلال الذاتي داخل الجمهورية الفدرالية الروسية .

(٣) يصف قرار سانغ لينين ووافق عليه اجتماع الحزب في ديسمبر ١٩١٩ القرار الاكراني الصادر في ١٨ مايو ومرسوم اللجنة التنفيذية المركزية الصادر في اول يونية من نفس العام بانهما يؤلفان « رابطة فدرالية » بين الجمهورية الفدرالية الروسية واكرانيا ( « لينين - نوايات » XXXIV ص ٥٥٢ « VKP (B) v Rezolyutsiyakh » (١٩٢١) I ص ٣١٦ ) .

بوحدة عمال كل الامم في الصراع الثوري ومن ثم خاضعا لها : فاذا كان الفشل في تحقيق وحدة العمال في الامم والمناطق المختلفة التي كانت تتألف منها الامبراطورية الروسية سيجعل في وسع الثورة المضادة ان تنتصر ، فان ذلك يعني نهاية حق تقرير المصير بالنسبة للجميع . وكانت هذه الحجة تتطلب الاجابة على سؤال : ما هو نوع تقرير المصير الذي سيتحقق عن طريق انتصار الثورة ؟ ولكنها كانت ، في ضوء المقننات الحربية مباشرة ، حجة سليمة غير قابلة للتنفيذ . كما ان سلامتها انتهت بانتهاء الطوارئ المباشرة ، حيث ان الامم الاشتراكية كانت تعيش في خطر دائم من هجوم الراسمالية (١) . لقد كانت الحاجة الى الوحدة مستمرة ، وكانت تعبر عنها وحدة « الجيش الاحمر » . وبمجرد قبول هذه الوحدة كضرورة عسكرية واضحة ، وبمجرد ان صار لهذا الجيش هبة بانتصاره في الحرب الاهلية ، كانت معركة الوحدة - والوحدة على اساس روسي - قد قطعت نصف الشوط في طريقها الى التحقيق .

وهكذا كان الطريق ممهدا لنمو التحالف العسكري المرتجل الى « اتحاد عسكري اقتصادي وسياسي دائم بين الشعوب » . وبدأت المرحلة الثالثة والاخيرة من العملية اوتوماتيكيا وبطريقة تكاد تكون عرضية مع تحرير المناطق المختلفة من الحكومات البورجوازية او الجيوش المحتلة ، وظهرت الحاجة الى وضع علاقاتها مع الفدرال الروسي على اسس اكثر دواما . وقد وصف قرار اصدرته اللجنة التنفيذية المركزية لمؤتمر السوفيات في ١٥ فبراير ١٩٢٠ « اقامة العلاقات الطبيعية بين الفدرال الروسي والجمهوريات السوفيتية المتمتعة بالاستقلال الذاتي ، والجنسيات غير الروسية بصفة عامة » بانها « من اهم واجبات اللجنة التنفيذية المركزية لمؤتمر السوفيات » ، وتألفت لجنة « لوضع حلول للمسائل الخاصة بالبناء الفدرالي للفدرال الروسي » (٢) . وبدأ تاريخ الباشكير والتتار وكازاخستان وكالميك كجمهوريات متمتعة بالاستقلال الذاتي من صيف ١٩٢٠ ، وكان التقدم ، الذي عرقلته مؤقتا الحرب مع بولندا والحملة ضد رانجل ، من المركز الى الاطراف . ففي ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠ عقدت معاهدة « تحالف عسكري اقتصادي » ، ومعها خمس معاهدات مكاملة ، بين الفدرال الروسي وجمهورية ازربيجان الاشتراكية السوفيتية التي كانت قد ظهرت الى الوجود منذ ستة شهور فقط ؛ وبعد ذلك بعشرة ايام ادلى ستالين ، بوصفه قوميسر الشعب لشئون

(١) اصدر المؤتمر العاشر للحزب في ١٩٢١ قرارا يستخلص فيه الوحدة من خطر الهجوم الراسمالي ( نفس المرجع I ص ٢٨٤ ) .  
(٢) «Zhizn Natsional'nostei» رقم ٦ بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٢٥ .

الجنسيات ، بيان هام عن السياسة المتبعة في مقال نشرته براءدا (١) ، وبدأ ستالين بالضرورة الحربية :

« ان ثلاث سنوات من الثورة والحرب الأهلية في روسيا اثبتت انه بدون التأييد المتبادل بين روسيا الوسطى والأطراف يصبح نجاح الثورة مستحيلا ، ويصبح تحرير روسيا من برائن الامبريالية مستحيلا » .

وذكر ستالين ان هناك طريقين مفتوحين أمام بلاد الأطراف : ان تنضم الى روسيا او تنضم الى دول الوفاق . واستطرد في تهكم شديد :

« ان الاستقلال المزعوم الذي تتمتع به دول جورجيا وأرمينيا وبولندا وفنلندا المزعومة ؛ ليس سوى مظهر خداع يخفي اعتمادها المطلق على هذه المجموعة أو تلك من الامبرياليين » .

واذا طلبت الأغلبية في اية امة من هذه الأمم الانفصال فالمفروض ان روسيا ستدفع ، كما حدث في فنلندا . بيد ان المسألة لم تعد مسألة حقوق ، فهذه لا مناقشة فيها ، ولكن مسألة مصلحة جماهير الشعب ؛ وتقول مصلحة جماهير الشعب ان مطلب انفصال بلاد الأطراف في هذه المرحلة من الثورة ضد الثورة تماما » .

واستبعد ستالين فكرة مجرد « الاستقلال الذاتي الثقافي » ودعا الى « الاستقلال الذاتي الاقليمي لبلاد الأطراف » - استقلالا ذاتيا فعلا بالمعنى الثقافي والاقتصادي على السواء . ولكن النقطة الرئيسية موضع الاهتمام في ذلك الوقت كانت العلاقة بين « الاستقلال الذاتي السوفيتي » و « اعادة التقسيم الإداري لروسيا » الذي لم يكن قد تم بعد . وقد أشاد ستالين بمرونة « الاستقلال الذاتي السوفيتي » الذي يمتد من « الاستقلال الذاتي الإداري المحدود » كما هو الحال مع المان الفولجا والشوفاشين والكاريلين ) ... الى الاستقلال الذاتي السياسي الواسع ( مثل الباشكيرين وتاتار الفولجا والكيرجيزين ) ، ومن هذا الاستقلال الذاتي السياسي الواسع الى صورة أوسع منه ( أوكرانيا وتركستان ) ، ومن النوع الاكراني للاستقلال الذاتي الى اعلا صور الاستقلال الذاتي ، الى العلاقات التعاهدية ( أذربيجان ) ، والمغزى الهام هنا هو أولا أن ستالين لم يضع فروقا نوعية ، بل في الدرجة فقط ، بين أقاليم

(١) « ستالين - دراسات » ص ٢٥١ - ٢٦٢ : وقد ظهرت ايضا في العدد المعاصر من « Zhizn Natsional'noste » ، وللدلالة على أهمية هذه المقالة في تاريخ تكوين الاتحاد السوفيتي خصصت لها محاضرة احتفالا بمرور عشرين عاما عليها في ١٠ أكتوبر ١٩٤٠ في معهد القانون بالأكاديمية السوفيتية للعلوم ونشرت في «Sovetskoe Gosudarstvo i Pravo» رقم ١١ (١٩٤٠) ص ١٠٠ .

الجمهورية السوفيتية الفدرالية الاشتراكية الروسية وبين الجمهوريات المتمتعة بالاستقلال الذاتي في الجمهورية السوفيتية الفدرالية او الجمهوريات المستقلة رسميا مثل أوكرانيا وأذربيجان ، وثانيا أنه اعتبر معاهدة التحالف العسكري الاقتصادي « التي كانت قد عقدت مؤخرا مع أذربيجان » أعلى صور الاستقلال الذاتي . « لقد كان اتجاه السياسة التي ستؤدي ، في خلال العامين التاليين ، الى خلق « اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » واضحا تماما في هذا السرد . وسيكون الاهتمام أكثر في المستقبل بالفروق الدستورية ، التي طبقت بصلابة ، بين الوحدات المتمتعة بالاستقلال الذاتي في الجمهورية السوفيتية الفدرالية وجمهوريات المعاهدات ؛ وعندما كتب ستالين هذا المقال كان على وشك القيام برحلة الغرض الرئيسي منها « اعادة التقسيم الإداري » للشعوب العديدة في شمال القوقاز (١) . وفي الفئة الثانية سيتم تنظيم أذربيجان والجمهوريات السبع المستقلة الأخرى على أساس علاقات تحددها معاهدة مع الجمهورية السوفيتية الفدرالية على نمط معاهدات أذربيجان التي عقدت في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠ .

وكانت معاهدات أذربيجان فجة ولكنها حاسمة. فقد قررت المعاهدة الرئيسية مبدأ « الاتحاد ( أو التحالف ) العسكري والمالي الاقتصادي الوثيق » بين الدولتين ، والزمتهما بتوحيد (١) التنظيم العسكري والقيادة العسكرية (٢) الأجهزة التي تسيطر على الاقتصاد القومي والتجارة الخارجية (٣) أجهزة التمويل (٤) وسائل النقل الحديدية والمائية وإدارة البريد والبرق (٥) المالية ، في أسرع وقت ممكن . والمفروض أن البند العسكري تم تنفيذه باتفاق غير معلن . أما البنود الأخرى فقد تناولتها خمس معاهدات تكميلية وقعت في نفس الوقت مع المعاهدة الرئيسية . ففي ثلاث من المعاهدات التكميلية ( الخاصة بالمالية والتجارة الخارجية والاقتصاد القومي ) عين الجهاز المختص في الجمهورية السوفيتية الفدرالية مندوبا مفوضا عنه في مجلس القوميسيرين بأذربيجان (١) أو في « مجلس الاقتصاد القومي » فيما يتصل بتوحيد الاقتصاد القومي (٢) له حق التصويت في القرارات ، وفي المعاهدتين الأخريين تم التوحيد بإجراء مختلف شيئا ما (٣) . ولكن التأكيد على توحيد السياسة الاقتصادية والمالية كان واضحا منذ

(١) انظر الفصل الحادي عشر (ب) .

(٢) يوجد نص المعاهدات الست « RSFSR : Sbornik Deistvuyushchikh »

I (١٩٢١) Dogovoro ص ١٢-١

الدانة . وقد كان هذا النموذج في فترة مبكرة ، وكانت ازربيجان بلدا ضعيفا ومتخلفا . وكانت المعاهدات الست ، مثل لاحقاتها بين الجمهورية السوفيتية الفدرالية والجمهوريات السوفيتية الأخرى ، اتفاقات عقدت بين دول ذات سيادة وقعها وزراء الخارجية بالصورة التي يقرها القانون الدولي . ولكن نتيجة الاتحاد كانت بالضرورة اعتماد ازربيجان على الجمهورية الفدرالية . ولم يبدل الأطراف عناية كبيرة باخفاء هذه الحقيقة في نصوص المعاهدات .

وكانت المعاهدة التالية في هذه السلسلة بعد ذلك بثلاثة شهور مع الجمهورية السوفيتية الاشتراكية الاكرانية ، التي كانت قد تخلصت اخيرا من فترة الاحتلال الاجنبى التعاقب العvisية بهزيمة الفزاة البولنديين في يولية ١٩٢٠ . وكما كانت ازربيجان ( باستثناء مدينة باكو الروسية والمختلطة السكان التي لم تعبأ كثيرا بالتطلعات القومية للبلاد ) اقرت الجمهوريات الثماني واضعفا ، فان اكرانيا كانت بالتأكيد اقواها واكثرها اصرارا على الاستقلال الرسمى والمساواة . وقد كان المعاهدة الاكرانية مركز خاص حيث انها كانت الوحيدة التي وقعت في موسكو في ٢٨ ديسمبر ١٩٢٠ ابان انعقاد المؤتمر الثامن لسوفيتات روسيا كلها ، وصدق عليها المؤتمر رسميا ؛ كما كانت المعاهدة الوحيدة بين هذه المعاهدات التي وقعها لينين شخصا باسم الجمهورية الفدرالية ، واكد راكوفسكى ، الذي كان رئيس مجلس القوميسيرين الاكراني في ذلك الوقت والمندوب الاكراني الرئيسى في المؤتمر ، أهمية الانتقال من الاتحاد العسكرى الى الاتحاد الاقتصادى قائلا :

« ليس هناك أى شك في أن سياستنا المستقبلية ستسير في طريق التوحيد ، وبخاصة أن هذا التكامل والتوحيد ضروريان الآن ، في فترة التعمير الاقتصادى السوفيتى ، كما كانا في فترة الدفاع العسكرى تماما ، بل ربما أكثر ضرورة . » (١)

وكانت الصياغة أكثر احكاما من معاهدة ازربيجان . فاعتبرت المقدمة « بحق الأمم في تقرير مصيرها الذي اعلنته الثورة البروليتارية الكبرى » ، و « باستقلال وسيادة كل من الطرفين المتعاقدين » وكذلك « بضرورة توحيد قواهما لأغراض الدفاع ولمصاحبة التعمير الاقتصادى ايضا » . وتجنبت المعاهدة ( وكانت معاهدة واحدة هذه المرة ) فيما تتصل بالجهاز الذى أنشأته اية اشارة مستورة تدل على عدم الاستقلال . فعهد بالشئون العسكرية والبحرية والاقتصاد القومى والتجارة

الخارجية والمالية والعمل والمواصلات والبريد والبرق الى « قوميسيريات موحدة » من الجمهوريتين . وتدخل هذه القوميسيريات الموحدة في تكوين مجلس القوميسيرين للجمهورية الفدرالية ويمثلها في مجلس القوميسيرين الاكراني مندوبون مفوضون تقررهم وتسيطر عليهم اللجنة التنفيذية المركزية الاكرانية ومؤتمر السوفيتات الاكراني . ومن الناحية الأخرى كان للجمهورية الاكرانية ممثلوها في اللجنة التنفيذية المركزية لمؤتمر سوفيتات عموم روسيا وفي مؤتمر سوفيتات عموم روسيا نفسه ، الذين تنعقد لهما السلطة النهائية على القوميسيريات الموحدة .

وادخل تعديل اثناء المناقشة في المؤتمر الثامن لسوفيتات روسيا كلها بمقتضاه لا يكون لممثلى أحد الطرفين في مؤتمر سوفيتات الطرف الآخر حق التصويت عند بحث المسائل التي لا تتعلق بالقوميسيريات الموحدة (١) .

وشهد عام ١٩٢١ ثلاث جمهوريات أخرى تدخل في نفس النظام - روسيا البيضاء وجورجيا وأرمينيا . وكانت المعاهدة مع روسيا البيضاء التي وقعت في ١٦ يناير ١٩٢١ مماثلة تماما في صياغتها لمعاهدة اكرانيا (٢) . ولكن فيما يتصل بالمالية على الأقل اتضح أن النموذج الاكراني القضاى غير محدد بدرجة كافية لجمهورية روسيا البيضاء الأكثر تخلفا التي لم يكن فيها خبراء ماليون كافين . وبعد ستة شهور وقعت معاهدة على نمط معاهدة ازربيجان عين بمقتضاها ممثل لقوميسيرية الشئون المالية الروسية في مجلس قوميسيرى روسيا البيضاء له حق التصويت في القرارات ، مع اضافة بند جديد هو أن ميزانيات القوميسيريات الموحدة يجب أن تعرض على قوميسيرية الشئون المالية وعلى مجلس قوميسيرى الجمهورية الفدرالية (٢) . وفي هذه الأثناء عقدت معاهدة مع جمهورية جورجيا السوفيتية الاشتراكية في

(١) « RSFSR : Sbornik Deistvuyushchikh Dogovorov » I (١٩٢١) رقم ٨ ص ١٥-١٦ .

(٢) نفس المرجع - رقم ٧ ص ١٣-١٤ . وقد اخطأ و.ر. باستل ، في « الحكم السوفيتى في روسيا » ص ٢٠٤ في تاريخ المعاهدة فجعله ١٦ يناير سنة ١٩٢٠ . وكان السبب في ذلك أن هناك خطأ مطبعى في « Sbornik » في عنوان المعاهدة ، ولكن التاخير جاء في النص نفسه صحيحا .

(٢) « RSFSR : Sbornik Deistvuyushchikh Dogovorov » II (١٩٢١) رقم ٤١ ص ٨٧ .

(١) « Vos'moi Vserossiiskii S'ezd Sovetov » (١٩٢١) ص ٢٣٢ .



٢١ مايو ١٩٢١ على نمط النموذج الاكراني مع تعديلات قليلة (١) . وقد اقتضت المعاهدة التي وقعت مع الجمهورية الارمنية السوفيتية الاشتراكية في ٣٠ سبتمبر ١٩٢١ على الشؤون المالية وحدها ، وكانت تمثل وضعا وسيطا بين الاشراف المشترك على نمط المعاهد الاكرانية والمركز الخاضع على نمط ازربيجان وروسيا البيضاء (٢) . وكانت هذه الاختلافات في الصورة تنطوي بالتأكيد على اختلاف في الجوهر . ولكن الأرجح ان التعديلات لم تكن منصبة على درجة التوحيد بقدر ما كانت تنصب على مدى استطاعة الجمهوريات المتحالفة الاسهام بفعالية في السير بالنظام الموحد .

وكانت الجمهوريات الثلاث الباقية - خوارزم وبخارى والشرق الأقصى - في وضع مختلف لأنها لم تكن « جمهوريات اشتراكية سوفيتية » ؛ فقد كانت الأوليان جمهوريتين سوفيتيتين شعبيتين ، والثالثة جمهورية ديموقراطية . ولم تكن خوارزم ( خيفا سابقا ) وبخارى في يوم من الأيام جزءا من الامبراطورية القيصرية رسميا ؛ وأبدت موسكو ميلا شديدا الى احترام مركزهما « الأجنبي » في ذلك الوقت ، ولعل ذلك كان يرجع بعضه الى حالة القلاقل السائدة فيهما وبعضه الى تخلفهما في النمو الاجتماعي . وعقدت معاهدات تحالف واتفاقات اقتصادية بين الجمهورية الفدرالية وخوارزم في ١٣ سبتمبر ١٩٢٠ (٣) ، ومع بخارى في ٤ مارس ١٩٢١ (٤) . وفي المجال العسكري وضع بند خاص بعقد اتفاقات « عسكرية - سياسية » بقصد انشاء « خطة مشتركة وقيادة واستعدادات مشتركة تضمن تنفيذ مهام الدفاع عن استقلال الجمهوريتين وحريةهما » (٥) . والى هنا كان هذا هو النمط المألوف ، وان كان من المشكوك فيه ان توضع هذه البنود العسكرية موضع التنفيذ المباشر ، حيث ان الجيش الاحمر كان يعمل في بخارى ضد قبائل البازماشى الى نهاية صيف ١٩٢٢ .

اما البنود الاقتصادية ، التي خصص لها القسم الأكبر من المعاهدات ، فكانت مختلفة تماما عما جاء بشأنها في المعاهدات التي

عقدت مع الجمهوريات الاشتراكية . فلم يكن هناك مجال للتفكير في توحيد الأجهزة في هذه الحالة . فالتجارة الخارجية كلها تقوم بها مؤسسات حكومية ، لا اشخاص خاصين ، وحرم على الجمهوريتين منح حقوق او امتيازات صناعية او تجارية في اقاليمهما لاية دولة الا للجمهورية الفدرالية او لجمهورية سوفيتية أخرى . وفيما عدا ذلك نصت المعاهدات بتأكيد واضح على ان الجمهورية الفدرالية تنبذ كل حقوق الملكية او الامتيازات التي كانت للامبراطورية الروسية السابقة في اقاليم الجمهوريتين بما في ذلك اراضي المستوطنين الروس الذين استقروا قبل الثورة في بخارى ، وان كان من الواضح ان هؤلاء المستوطنين يستطيعون الاحتفاظ بأرضهم اذا هم تقدموا بطلب ان يصيروا مواطنين في بخارى ؛ كما وعدت كل من الجمهوريتين بمبلغ ضخم كمعونة ٥٠٠.٠٠٠ روبل لخوارزم ومبلغ يحدد فيما بعد بالاتفاق لبخارى . ولعل هذه المعاهدات تمثل عمليا قدرا من الاعتماد على الجمهورية الفدرالية من جانب خوارزم وبخارى يعادل وضع الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية المستقلة او الجمهوريات المتمتعة بالاستقلال ، بل قد يزيد حتى عن ذلك . بيد ان الروابط الرسمية كانت من نوع مختلف وتنتمي الى مفهوم « العلاقات الخارجية » اكثر منها الى مفهوم « الاتحاد الفدرالي » وقد انقضت عدة سنوات قبل ان تعتبر الجمهوريتان ناضجتين بدرجة كافية للدخول في النظام الموحد .

وليس من اليسر تحديد الناتج الدستوري لكل هذه الترتيبات : فالناتج من المعاهدات التي عقدت مع جمهوريتي اكرانيا وروسيا البيضاء وجمهوريات القوقاز الثلاث يتضمن بعض سمات التحالف وبعض سمات الفدرال وبعض سمات الدولة الموحدة (١) . بيد ان هذا القموض كان من السمات المميزة لجميع الوثائق الدستورية السوفيتية في هذه الفترة . فالبند الذي يسمح في معاهدتي اكرانيا وروسيا البيضاء بضم ممثلين لهاتين الجمهوريتين الى مؤتمر سوفيات عموم روسيا واللجنة التنفيذية المركزية ليس له مقابل في المعاهدات الاسيوية . ومع ذلك فان مندوبي ازربيجان وجورجيا وارمنيا اشتركوا ، مثل مندوبي اكرانيا وروسيا البيضاء ، في المؤتمر التاسع لسوفيات عموم روسيا في ديسمبر

(١) قد يجد الشخص المنقب في هذا الاختلاط حالة من العلات التي يعيد فيها التاريخ نفسه . فقد ظلت أجيال متعاقبة من المؤرخين تناقش موضوع ما اذا كانت معاهدة برياسلافل في ١٦٥٤ التي اتحدت شخصيا بين موسكو واكرانيا او ادماجا لأكرايا في الامبراطورية الروسية .

(١) كلبوشنيكوف وسابانين - المرجع السابق - III (١٩٢٨) ص ٢٢-٢٣ .  
(٢) « RSFSR : Sbornik Delstvuyushchikh Dogovorov »  
(١٩٢١) رقم ٤٠ ص ٦-٥ .  
(٣) نفس المرجع - I (١٩٢١) رقم ١٠٤٩ ص ١٧-٢٦ .  
(٤) نفس المرجع - II (١٩٢١) رقم ٤٣٤٢ ص ٧-١٤ .  
(٥) هذه العبارة مأخوذة من معاهدة خوارزم ، وتشير معاهدة بخارى الى اتفاق عسكري لم ينشر عقد في نوفمبر ١٩٢٠ . اما الاتفاقات الجديدة المقترحة فانها ، اذا كانت قد عقدت ، لم تنشر .

الجنسيات السوفيتية . فمقتضيات التقدم للأمم « المتخلفة » ، ومن ثم مقتضيات المساواة الحقيقية في المستقبل ، تعارضت مع التفكك الذي كانت تمثله التطلعات القومية .

وقد تأخرت المرحلة الدبلوماسية للتوحيد عن المرحلتين العسكرية والاقتصادية ؛ ففي هذا المجال لم يكن هناك سبب أو دافع محدد للوحدة . فلم تدرج الشؤون الخارجية في قائمة القوميسريات الموحدة في أي من المعاهدات التي عقدت بين الجمهورية الفدرالية والجمهوريات السوفيتية الأخرى ؛ ولما كان الإشراف على الشؤون الخارجية علامة تقليدية على الفدرالية ، فإن اغفاله هنا كان تأكيداً لطابع العلاقة التي انشئت بأنها مجرد تحالف وليست فدرالاً . وكانت أكرانيا هي الجمهورية الوحيدة التي طبقت هذا الوضع عملياً على نطاق واسع فمقدت معاهدات مع الدول الأخرى التي اعترفت بها (١) ، وكان لها ممثلوها الدبلوماسيون لفترة قصيرة في كل من براغ وبرلين ووارسو .

بيد أنه بصرف النظر عن العقبات العملية في سبيل تنظيم جهاز الشؤون الخارجية والخدمة الدبلوماسية بواسطة جمهوريات متخلفة وفقر لا تعترف بها أية دولة مهمة ، فإن العلاقة بين هذه الجمهوريات والجمهورية الفدرالية في ذاتها تستبعد أية محاولة جدية لاتباع سياسة خارجية منفصلة . فالمعاهدات بينها خلقت اتحاداً رسمياً وثيقاً إلى حد أن الموقف المشترك تجاه العالم الخارجي ، فيما يتعلق بأي أمر مهم ، لا يمكن أن يتحدد إلا بواسطة سلطة واحدة وأن تمثله سوى جهة واحدة . ولكن الوحدة في الإجراءات لم تكن قد تمت بعد . فالوفد الذي وقع معاهدة الصلح مع بولندا في ريجا في ١٨ مارس ١٩٢١ كان وفداً مشتركاً من الجمهورية الفدرالية وجمهورية أكرانيا ، وكان وفد الجمهورية الفدرالية لديه أيضاً تفويض كامل من جمهورية روسيا البيضاء (٢) . وقبل ذلك بيومين وقعت في موسكو معاهدة مع تركيا تعين الحدود بين تركيا وجمهوريات القوقاز الثلاث ، بل وتدخل عدة تعديلات اقليمية ، دون أي اشتراك رسمي من جانب هذه الجمهوريات لا في المفاوضات ولا في عقد المعاهدة . وإن كان هذا الوضع لم يغفل . ففي المادة قبل الأخيرة من المعاهدة جاء :

(١) انظر مثلاً المعاهدة التي عقدت مع استونيا في ٢٥ نوفمبر ١٩٢١ وهي منشورة في « عصبة الأمم : سلسلة المعاهدات » XI (١٩٢٩) رقم ٢٩٤ . وفي خريف سنة ١٩٢١ ذهب فرونزه في مهمة خاصة بوصفه مندوب أكرانيا في اقتره لمقعد معاهدة مع تركيا . (٢) ب. فرونزه «Sobranie Sochinenii» (١٩٢٩) ص ٢٧٤ .

(٣) «RSFSR : Sbornik Delstvuyushchikh Dogovorov»

(١٩٢١) رقم ٥١ ص ٥٣ .

١٩٢١ (١) ، ولم يعترض أحد على ذلك . كما قرر المؤتمر أنه « بالنظر لرغبة الجمهوريات السوفيتية المستقلة في أن يكون لها ممثلون في الجهاز التشريعي الأعلى للجمهورية » ينبغي زيادة عدد أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية طبقاً لذلك (٢) . وكان ذلك أساساً رسمياً لتسيام اللجنة التنفيذية المركزية بإصدار مراسيم اعتبرت ، دون أية إجراءات رسمية أخرى ، ملزمة في جميع أنحاء أقاليم الجمهوريات المتحالفة .

وكان الأمر الجديد الآخر الذي له مغزى هو التأكيد بصفة خاصة على الوحدة الاقتصادية في المعاهدات الثلاث . وكما قال ستالين فيما بعد وهو يستعرض العملية كلها أن « ضعف الموارد الاقتصادية الباقية لدى الجمهوريات » هو الذي أرغمها على « تجميع هذه الموارد الضعيفة لاستخدامها بطريقة عقلانية أكثر في تنمية فروع الانتاج الرئيسية » (٣) . لقد أكمل الوضع الاقتصادي الناجم عن الحرب الأهلية العملية التي بدأتها المطالب العسكرية أثناء الحرب نفسها . فمئذ مارس ١٩٢٠ كان شعار « كل شيء للجبهة » قد تخلى عن مكانه لشعار « كل شيء للاقتصاد القومي » (٤) . وحتى قبل ذلك كان المؤتمر السابع لسوفيات عموم روسيا قد عين « لجنة اقليمية ادارية » لاعادة رسم الحدود على أسس أكثر اتساقاً مع التجمعات الاقتصادية (٥) . ومنذ ذلك الوقت أصبح هذا الأمر موضع نظر مستمر . وأعدت قوميسيرية تخطيط الدولة خطة لتقسيم روسيا الأوروبية إلى اثنتي عشرة منطقة اقتصادية وروسيا الآسيوية إلى تسع ، ورحب بها المؤتمر الثاني عشر للحزب في أبريل ١٩٢٣ بحرص بوصفها « فكرة أولية للعمل تتطلب الأمر استكمالها ومراجعتها وأحكامها في ضوء التجربة » (٦) . وبصورت إنشاء هذه المناطق ، التي تخطت كل التقسيمات السياسية بما فيها الحدود القومية ، مدى التناقض بين الأهداف البعيدة والقريبة لسياسة

(١) القى راکوفسكى في هذه المناسبة ، باسم الجمهوريات الخمس كلها ، البيان الخاص بالجيش الأحمر الذي أشرنا إليه في الفصل السابق .

(٢) «S'ezdy. Sovetov RSFSR v Postanovleniyakh» (١٩٢٩) ص ٢١٩ .

(٣) «ستالين - دراسات» V ص ١٤٦ .

(٤) نفس المرجع IV ص ٢٩٥ .

(٥) «S'ezdy Savetov RSFSR v Postanovleniyakh» (١٩٢٩) ص ١٥٢ .

(٦) «VKP (B) v Rezolyutsiyakh» (١٩٤١) I ص ٤٩٧ ، وكانت

«Zhizn' Natsional' nostei» رقم ١٢ (١٤٧) في ١٥ يونيو ١٩٢٢ قد نشرت احتجاجاً من رئيس اللجنة الإقليمية المركزية للشوفاش يقول فيه « إذا كانت الأقاليم والجمهوريات المستقلة ذاتياً ستجتمع فقط بالحقوق السياسية ، فليس هناك ما يدعو إلى تسميتها أقاليم وجمهوريات قومية مستقلة ذاتياً » .

« تتمهد روسيا ، فيما يتصل بجمهوريات القوقاز ، باتخاذ الخطوات الضرورية للحصول على اعتراف هذه الجمهوريات بالمواد التي تؤثر فيها مباشرة من المعاهدة الحاضرة ، وذلك عن طريق معاهدات تعقد بينها وبين تركيا » (١) .

وبعد ذلك في أثناء هذا العام عندما حققت جمهوريات أرمينيا وأذربيجان وجورجيا هذا التعهد بعقد معاهدة مع تركيا في كارز ، ذكر بصفة خاصة في المقدمة ان المفاوضات تمت « باشتراك الجمهورية الفدرالية » (٢) التي وقع مندوبها أيضا المعاهدة .

بيد ان هذه الفوضى في الإجراءات لا يمكن ان تستمر . وفي أوائل ١٩٢٢ بلغت المسألة ذروتها بدعوة دول الحلفاء الغربية للجمهورية الفدرالية للاشتراك في الاجتماع الأوروبي المقبل في جنوا - وهي دعوة لم تدخل في اعتبارها الوضع الدستوري للحكومات السوفيتية الأخرى . وفي ٢٢ فبراير ١٩٢٢ دخلت الجمهوريات الثمان في اتفاق يمنع الجمهورية الفدرالية سلطة « تمثيل مصالحها والدفاع عنها » في الاجتماع الدولي المقبل في جنوا ، وتوقيع أي اتفاق يتم فيه ، وكذلك « كل الاتفاقات الدولية من أي نوع التي تتصل بهذا الاجتماع مباشرة وبصورة غير مباشرة مع الدول المثلة فيه وغيرها من الدول ، وان تتخذ كل الإجراءات المترتبة على ذلك » (٣) . وكانت هذه السلطات الواسعة كافية تماما لملأ الفجوة التي نجمت عن اغفال الشؤون الخارجية من قائمة « القوميسيريات الموحدة » . واذا كانت هناك أية مقاومة لهذا الاندماج في الوظائف الدبلوماسية فانها جاءت من اكرانيا ، الجمهورية الوحيدة التي كانت قوية الى حد يكفي للقيام بأعباء الاستقلال الدبلوماسي ؛ واصدر ياكوفلوف ، القائم بعمل قوميسير الشؤون الخارجية في اكرانيا ، بيانا مهدئا في صيف ١٩٢٢ بقصد تخفيف حدة المعارضة :

« ان السياسة الخارجية لاكرانيا ليست لها ، ولا يمكن ان يكون لها ، أية مصالح غير المصالح المشتركة مع روسيا ، فهي دولة بروتلارية

(١) نفس المرجع - II رقم ٥٢ ص ٧٢ - ٧٧ .

(٢) كليوشنيكوف وسابانين - المرجع السابق - III (١٩٢٨) I ١٣٩ .

(٣) « RSFSR: Sbornik Deistvuyushchikh Dogovorov » III (١٩٢١) رقم

١ ص ١ - ٣ . وما يستمرى الانتباه ان نفس قوى المصلحة الاقتصادية الإقليمية كانت لإرمينيا وراء دائرة الجمهوريات السوفيتية، ففي ٢٩ - ٣٠ مارس ١٩٢٢ اجتمع ممثلو الجمهورية الروسية الفدرالية وولندا واستونيا ولتفيا قريبا « لتنسيق عمل ممثلينا » في مؤتمر جنوا « Conférence de Moscou sur la Limitation des Armements » موسكو ١٩٢٢ ص ١٢٩ - ١٤١ .

مثل اكرانيا تماما . والصراع البطولي لروسيا . في محالف كنس مع اكرانيا . على جميع الجبهات ضد الامبرياليين الداخليين والخارجيين . يخلى مكانه الآن لجبهة دبلوماسية متحدة بنفس الدرجة . فاكرايا مستقلة في سياستها الخارجية حيثما يتعلق الأمر بمصالحها الخاصة وحدها . ولكن في المسائل السياسية والاقتصادية المشتركة التي تهم جميع الجمهوريات السوفيتية ، تعمل قوميسيرية الشؤون الخارجية الروسية والأكراية بوصفهما سلطة فدرالية موحدة » .

وكانت آخر مناسبة روعى فيها ان يكون هناك تمثيل منفصل هي معاهدة برلين التي وقعتها جمهوريات اكرانيا وروسيا البيضاء وجورجيا وأذربيجان وأرمينيا والشرق الأقصى مع المانيا (١) في نوفمبر ١٩٢٢ للدخول كأطراف في معاهدة رابالو (٢) . وفي ديسمبر ١٩٢٢ عندما عقد اجتماع دول شرق أوروبا لتخفيض السلاح في موسكو قال لتفينوف انه « لما كانت القوات المسلحة في الجمهوريات السوفيتية بؤلف وحدة واحدة فان المندوب الروسي لديه السلطات الكاملة في التفاوض لتخفيضها » (٣) .

ومن ثم فانه قبل نهاية ١٩٢٢ كانت عملية التوحيد قد تمت تقريبا وبدأت تعتبر قضية مسلما بها . ولم يبق سوى الباسها الثوب الدستوري المناسب . ولم يكن الحد الفاصل بين الجمهوريات المستقلة التي تربط بمعاهدات مع الجمهورية الفدرالية والجمهوريات المتمتعة بالاستقلال الذاتي داخل الجمهورية الفدرالية كبيرا جدا عمليا . وكان الطريق المنطقي بلاشك هو توحيدها جميعا داخل نطاق واحد ، اما بجعل جمهوريات المعاهدات وحدات مستقلة ذاتيا داخل الجمهورية الفدرالية الموسعة ، أو باخراج الجمهوريات المستقلة ذاتيا من الجمهورية الفدرالية وجعلها وحدات مماثلة للجمهورية الفدرالية وجمهوريات المعاهدات (٤) . بيد ان الطريق المنطقي نادرا ما يتفق مع المصلحة السياسية . فالحل الأول كان سيلقى معارضة من جمهوريات المعاهدات ، وبخاصة اكرانيا ، باعتباره ماسا باستقلالها الرسمي وينطوى على

(١) جاءت في ازفستيا في ١٣ أغسطس ١٩٢٢ ، وفي ا.ل.ب.د.نيس « السياسات الخارجية لروسيا السوفيتية » (١٩٢٤) ص ١٨٩ .

(٢) كليوشنيكوف وسابانين - المرجع السابق - III (١٩٢٨) I ص ٢٠٦ .

(٣) « Conférence de Moscou sur la Limitation des Armements » (موسكو ١٩٢٣) ص ٦٤ .

(٤) قسم الاقتراح الثاني فعلا في لجنة الجنسيات بالمؤتمر الثاني عشر للحرب في أبريل ١٩٢٣ « ستالين - حواسبات » V ص ٢٦٩ .

الحضوع « لروسيا » : والحل الثاني كان سيؤدي الى ضعف الجمهورية الفدرالية باعتبارها حلقة الصلة في البناء كله ويثير عداو كل المصالح القائمة التي تعتمد على وجودها في وضع مسيطر . ومن ثم كان لابد من إيجاد حل وسط لا يدخل تعديلا كبيرا على الوضع القائم . فظلت « الجمهورية السوفيتية الفدرالية الاشتراكية » كما هي فدرالا « يضم في ذلك الوقت ثمان جمهوريات مستقلة ذاتيا وثلاثة عشر منطقة مستقلة ذاتيا » (١) ، ودخلت كوحدة ، على أساس المساواة الرسمية الكاملة ، مع الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، في فدرال أكبر .

ولتمهيد السبيل لهذا الحل طلب الى جمهوريات القوقاز الصغيرة الثلاث ان تتجمع في وحدة فدرالية محلية ؛ وكانت هذه الخطوة التي بدا انها تافهة سببا في احتكاك خطير بين ارمينيا وجورجيا وبين مجموعات متنافسة من البلاشفة في جورجيا وبين جماعات متنافسة داخل اللجنة المركزية في الحزب نفسه ، واخيرا بين ستالين ولينين الذي كان قد اصبح عاجزا تقريبا بسبب المرض . وكان النزاع يرجع جزئيا الى احداث فبراير ١٩٢١ عندما استولى البلاشفة على جورجيا وقاجالينين الجميع بالدعوة الى ائتلاف بين المناشفة والبلاشفة ولكن بدون جدوى . ولكنه كان يعكس أيضا شدة النزعة القومية الجورجانية ، والولاءات المنشفية التي لم يعض عليها طويلا ، والتي جعلت جورجيا لا تقبل عن اكرانيا في كونها معقل مقاومة انفصالية « قومية » للسلطة السوفيتية . وكانت صعوبة حل المشكلة الجورجانية ، من وجهة النظر السوفيتية ، دون استخدام القوة الفجة السافرة مع جماعات من الجورجيين الواعين سياسيا والذين يتادون بحق تقرير المصير القومي ، هي التي سببت حرجا وانقسامًا في زعامة الحزب .

ومنذ اللحظة التي دخلت فيها الجمهوريات القوقازية الثلاث في النطاق السوفيتي دعت ارمينيا ، بسبب احساسها بالضعف العسكري

والاقتصادي وبالعزلة - الى تكوين فدرال او اتحاد من نوع ما بينها ؛ وكانت جورجيا ، الفخورة بتفاليدها المستقلة ، قد اعترضت على مثل هذه الحركة التي قد تؤدي الى التسوية في الظروف الاقتصادية بينها وبين جيرانها الفقراء والى زيادة نفوذ الأقلية الأرمنية الكبيرة المحققة فيها . وانعكس الاختلاف في وجهة النظر في دستور الجمهوريتين ؛ لأنه في حين كان دستور الجمهورية السوفيتية الاشتراكية الأرمنية يتحدث عن تقوية العلاقات مع جيرانها ، كان دستور جمهورية جورجيا السوفيتية الاشتراكية يتحدث عن مجرد تضمينها مع كل الجمهوريات السوفيتية القائمة واستعدادها للدخول في « جمهورية سوفيتية اشتراكية عالمية واحدة » (٢) . ولكن هنا أيضا ، كما في كل مكان آخر ، عملت الضرورة الاقتصادية بقوة على التوحيد . فام تمضي عدة اسابيع حتى كانت السكك الحديدية الجورجانية ، وهي الحلقة الحيوية في مواصلات القوقاز ، قد ادمجت في فبراير ١٩٢١ في السكك الحديدية السوفيتية ، هي والسكك الحديدية في الجمهوريتين الآخرين ، برغم معارضة بلاشفة جورجيا ومع تعيين اعداد كبيرة من عمال السكك الحديدية الروس (٣) . وكان لينين من ابريل ١٩٢١ قد دعا بشدة ، في مواجهة خطر الانهيار الاقتصادي ، الى انشاء « جهاز اقتصادي اقليمي للقوقاز كله » (٤) . وبعد ذلك بأيام ، ومن الواضح انه كان مشغولا بنجاح السياسة الاقتصادية الجديدة ، نشر مقالا في برافدا بدا فيها أنه يحذر شعوب القوقاز ضد التطرف في شيوعية الحزب . وقال أنه لس من الضرورة محاكاة « تكتيكنا » بتفصيل ، بل ينبغي محاكاة الروح والافادة من امثلة السنوات من ١٩١٧ الى ١٩٢١ . ان المطلوب هو « زيادة المرونة والحرص والتوفيق فيما يتصل بالبورجوازية الصغيرة والمثقفين وبخاصة الفلاحين ... الاتجاه نحو الاشتراكية بخطى أبطأ وأكثر حرصا وانتظاما . وأكثر الحاجات المحا هي تحسين مركز الفلاح والقيام بمشروعات توليد الكهرباء والرى (٥) . لقد

- (١) ب. ١٠ بوريان «Armeniya, Mezhdunarodnaya Diplomatiya» (١٩٢٩) II  
ص ٢١٩ . وفيه بيانات بهذا المعنى مأخوذة من بروتوكولات مؤتمر السوفيات الأرمنية الأول والثاني اللذين عقدا في ١٩٢١ و ١٩٢٢ على التوالي .  
(٢) نفس المرجع II ص ٣٢٣ .  
(٣) أخذت هذه التفاصيل من بيان القى في المؤتمر الثاني عشر للحزب «Dvenadtsatyi S'ezd Rossijskoi Kommunisticheskoi Partii» (١٩٢٣)  
ص ٥٣٥ - ٥٣٦ ، وقد قال انيكودزه ( نفس المرجع ص ٥٤٠ ) ان هذا التصرف تم بموافقة رئيس اللجنة العسكرية الثورية البلشفية في جورجيا .  
(٤) «لينين - دراسات» XXVI ص ١٨٨ .  
(٥) نفس المرجع XXXVI ص ١٩١ - ١٩٢ .

- (١) هي جمهوريات الباشكير والتاتار وكازاخستان وتركستان والجيلين وداغستان والقرم وباتوك المستقلة ذاتيا ، وأقاليم الشوناش والماري والكاليك وفوتيساك وكومي وكاباردينو - بالكارش ومنغوليا - بوريات وكاراشايو التركية وأويراك وأدجايك وششنيك وكاريليان وألان الغولجا المستقلة ذاتيا . ( وكان الاقليم الأخير لا يزال يسمى رسميا « كوميون مال » ) . وتوجد القائمة في «Pyat' Let Vlasti Sovetov» (١٩٢٢) ص ٢٢٧ - وقد أضيف اليها اقليم ششنيك الذي تألف في نوفمبر ١٩٢٢ . وقد زاد عدد الجمهوريات والاقاليم زيادة كبيرة فيما بعد . وقد ضمت جمهوريتان مستقلتان ذاتيا ( هما انجازيا واجاريا ) واقليم مستقل ذاتيا ( هو يوجو - أوسيا ) ، وهي اصلا جزء من جورجيا ، الى جمهورية القوقاز الفدرالية .

كان المزاج السائد في ١٩٢١ منجها بقوة نحو السياسة الانعصادية الجديدة بما تنطوي عليه من تراخي السيطرة المركزية . ولم يحدث شيئا في جورجيا بقية العام . اذ ان المجاعة كانت تجتاح اقاليم الفولجا في روسيا الأوروبية ، وكانت تحذيرا ضد أي تغيير فجائي في نظم الزراعة . وقد كان موضع شكوى فيما بعد ان جورجيا لم يبدأ فيجاحتى بالاصلاح الزراعي (١)

وفي ديسمبر ١٩٢١ افتتحت حملة جديدة ، كاثر مباشر لزيارة اورجونيكيدزه خبير الحرب في شئون جورجيا ، وبدأ عام زاخر بالاحداث باعتقال المناشفة الذين كانوا قد ظلوا على نشاطهم في جورجيا بعد الهدنة في مارس ١٩٢١ (٢) . وفي ١٢ مارس ١٩٢٢ ، تحت ضغط مستمر من المركز ، عقدت الجمهوريات الثلاث معاهدة تكون بمقتضاها « فدرال الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في القوقاز » وتآلف له « مجلس مفوض » كجهاز فدرالى أعلى . وكان « توجيه السياسة الاقتصادية » من بين الوظائف التي وضعتها المعاهدة تحت السيطرة الفدرالية . كما تحقق اخرا مطلب لينين الذي ابداه منذ عام ياتشاء « جهاز اقتصادى اقليمى » فأنشئ « المجلس الاقتصادى الأعلى » (٣) . وبمجرد أن تم ذلك جاءت أوامر من الحزب في موسكو بأن المطلوب ليس فدرالا من الجمهوريات ، بل جمهورية فدرالية واحدة . وثار ذلك ثائرة الشيوعيين المحليين ، الذين كانوا قبلوا الفدرال عازفين ، ودفعهم الى التمرد . وفي صيف ١٩٢٢ ارسلت اللجنة المركزية لجنة خاصة الى جورجيا . تتألف من دزيرينسكى وميتسكلفيتش كابتسوكاس ومانويلسكى ( بولندى ولتوانى واكرانى ) لاصدار حكمها واعادة النظام . وفي الخريف اعفى الزعيمان المحليان مديقتان ومخارزده من منصبيهما واستدعيا الى

(١) «Dvenadtsatyi S'ezd Rossijskoi Kommunisticheskoi Partii»

(١٩٢٢) ص ١٦٢ .

(٢) من المستحيل . على أساس الوثائق المتاحة الآن ، معرفة تفاصيل القصة المشابهة التي حدثت في جورجيا ، وفي الحزب من جورجيا ، ايان الاثنى عشر شهرا من ديسمبر ١٩٢١ الى ديسمبر ١٩٢٢ . ولكن الخطوط الرئيسية واضحة من المناقشات الطويلة التي دارت في المؤتمر الثاني عشر للحزب في ابريل ١٩٢٢ الذي تحدث فيه جميع الاطراف بصرحة - وكانت هذه هي آخر مناسبة دار فيها الحديث بعده الصراحة في مؤتمرات الحزب .

(٣) يوجد نص المعاهدة نفسها «Istoriya Sovetskoi Konstitutsii Dekretakh» (١٩٢٦) ص ٢٠٨ - ٢١٠ ، وقد ترجم القانون الاساسى « للمجلس الاقتصادى الأعلى » من مصدر آخر في ١٩٥٥ باستقل «الحكم السوفيتى الروسى » (١٩٢٩) ص ٤٠٣ - ٤٠٨ . بيد أن المجلس تحول فيه الى «المؤتمر» .

موسكو وتآلف لجنة جديدة للحزب في جورجيا . وبعد ازالة العقبات بهذه الطريقة اجتمع المؤتمر الاول لسوفيتات القوقاز في تفليس . واصدر في ١٧ ديسمبر ١٩٢٢ دستورا «للجمهورية السوفيتية الاشتراكية القوقازية الفدرالية» على نمط دستور الجمهورية الفدرالية الروسية (١) . وبذلك اوقف النزوع القومى الجورجيسى عند حده . وخلق وحدة صالحة لاتحاد اوسع (٢) .

وعن طريق هذه الاجراءات قل عدد الوحدات الثماني المستقلة التي يتألف منها الفلك السوفيتى فصار ستا . وانخفض العدد مرة اخرى بادماج جمهورية الشرق الاقصى في الجمهورية الفدرالية الروسية . ومن الجمهوريات الخمس الباقية كانت جمهورية خوارزم وجمهورية بخارى غير اشتراكييتين ومن ثم غير صالحتين للدخول في الاتحاد واحتفظنا بوضعهما كحليفتين . ومن الثلاث الباقية اصدرت كل من جمهورية اكرانيا السوفيتية الاشتراكية وجمهورية القوقاز الفدرالية السوفيتية الاشتراكية في وقت واحد قرارين بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٢٢ . وهو نفس اليوم الذى تألفت فيه جمهورية القوقاز الفدرالية ) بتجسيذ انشاء اتحاد من الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، واعتبتهما جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية بعد ثلاثة ايام (٣) . وفي ٢٦ ديسمبر ١٩٢٢ ، اصدر المؤتمر العاشر لسوفيتات روسيا كلها ، باقتراح من ستالين ، قرارا بنفس المعنى (٤) . وفي ٣٠ ديسمبر ١٩٢٢ اجتمع مندوبو جمهورية روسيا الفدرالية واكرانيا وروسيا البيضاء وجمهورية القوقاز الفدرالية والقوا من انفسهم المؤتمر الاول لسوفيتات اتحاد

(١) «Istoriya Sovetskoi Konstitutsii v Dekretakh» (١٩٢٦) ص ٢٢٢-٢٢٣

(٢) هاجم مديقتان ومخارزده وبوخارين هذه الاجراءات في المؤتمر الثامن عشر للحزب في ابريل ١٩٢٣ ، ودافع عنها ستالين وأورجونيكيدزه وانيكيدزه . وكان العنصر الحرج في الموضوع انه فهم ان لينين وعد ، قبل أن يصاب بالنوبة الثانية ، بتأييد مديقتان : وقد وزع على أعضاء المؤتمر خطاب منه ينقد سياسة ستالين ودزيرينسكى ، وان لم ينشر هذا الخطاب . وقال تروتسكى ، الذى لم يكن قد تحدث في الموضوع أثناء المؤتمر ، انه كان على علم برأى لينين وأنه كان يشاركه فيه . وستناقش الموضوع مرة اخرى في الجزء التالى من هذا المؤلف .

(٣) توجد الوثائق في المرجع السابق ص ٢٢٣ - ٢٤٠ . وقد اعلن ستالين في بيان لبرافدا في ١٨ نوفمبر ١٩٢٢ أن المبادرة جاءت من الجمهوريات نفسها قبل ذلك بشلثة اشهر « ستالين - دراسات » V ١٢٨ .

(٤) «Sobranie Uzakonenii 1923» رقم ٢٨ المادة ٢٢٥ . « ستالين-دراسات » V ١٤٥ - ١٥٥ . وكان هذا القرار اول مناسبة استخدم فيها تعبير « اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » ، وكانت الجمهوريات التي يتألف منها الاتحاد ، وكذلك الجمهوريات المستقلة ذاتيا « جمهوريات سوفيتية اشتراكية » .

الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. وكانت هذه المناسبة . كما قال ستالين في الخطاب الرئيسى لذلك اليوم « انتصار روسيا الجديدة على روسيا القديمة . على روسيا التى قامت بدور البوليس السياسى لاوروپا ، على روسيا جزائر آسيا » (١) ، وشرع يقرأ اعلانا جادا ومشروع معاهدة « عن تنظيم اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » (٢) . وتضمن البيان الدوافع الثلاثة للاتحاد - الاقتصادى والعسكرى والايديولوجى :

« ان الحمول المهجورة والمصانع المعطلة وقوى الانتاج التى دمرت والموارد الاقتصادية التى نضبت نتيجة للحرب تجعل جهود الجمهوريات المنفرقة فى التعمر الاقتصادى غير كافية . فقد ثبت ان اعادة بنساء الاقتصاد القومى لا يتفق مع الوجود المنفصل للجمهوريات .

ومن الناحية الاخرى فان الموقف الدولى المقلقل وخطر وقوع هجمات جديدة تجعل من الضرورى خلق جبهة موحدة للجمهوريات السوفيتية فى مواجهة الحصار الراسمالى .

واخيرا فان بناء السلطة السوفيتية ذاته ، وهو عالمى بطبيعته الطبقية . يدفع الجماهير العاملة فى الجمهوريات السوفيتية فى طريق الاتحاد وفى عائلة اشتراكية واحدة .

كل هذه الظروف تتطلب بالضرورة توحيد الجمهوريات السوفيتية فى دولة اتحاد واحدة تستطيع ان تضمن الامن الخارجى والتقدم الاقتصادى الداخلى وحرية النمو القومى للشعوب » .

وكانت بقية الاجراءات موجزة ورسمية . وتحدث فرونزى باسم الجمهوريات الحليفة الثلاث واعلن قبول مشروع المعاهدة ، ولكنه دعا الى « ضمانات اضافية لان يكون الاتفاق الذى قبلناه حقيقة يقيم علاقات متبادلة جديدة ثابتة تسمح لكل دولة تدخل الاتحاد بالتعبير عن اقصى طاقاتها واستقلالها فى خدمة القضية المشتركة » (٣) . وحمل مندوبو جمهوريتى خوارزم وبخارى السوفيتيتين التحية الى المؤتمر ، وعبروا عن الامل المتواضع فى ان تصلح يوما ما ، كجمهوريتين

(١) « ستالين - دراسات » V ١٥٨ .

(٢) « Istoriya Sovetskoi Konstitutsii v Dekretakh » ( ١٩٣٦ ) ص ٢٤٤ - ٢٥٠ . ستالين - دراسات V ص ٣١٢ - ٣١٠ .

(٣) « B'ez Sovetov Soyuzn Sovetskikh Sotsialisticheskikh Respublik » ( ١٩٣٧ ) ص ١١ .

اشتراكيتين ، للانضمام الى الاتحاد (١) ، كما تلقى المؤتمر تحيات من كيروف ، الذى قدمه رئيس المؤتمر بأنه عامل من باكور ، باسم « بوليتاريا جمهورية القوقاز الفدرالية » (٢) . ثم وافق المؤتمر بالاجماع على المعاهدة ، وانتخب لجنة تنفيذية مركزية - هى اول لجنة تنفيذية مركزية للاتحاد السوفيتى - وعهد اليها بوضع مشروع لدستور الاتحاد . وكانت المعاهدة التى تم الاتفاق عليها قد وضعت خطوطه الرئيسية فعلا .

(١) للمرجع ص ١٣ . وقد نحقق الامل بانشاء جمهوريتى اوزبك وتركمن السوفيتيتين الاشتراكيتين فى ١٩٢٥ .

(٢) للمرجع ص ١٥ .

## الفصل الرابع عشر

### دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

في ١٠ يناير ١٩٢٣ عين المجلس الرياسي للجنة التنفيذية المركزية الجديدة التي انتخبها المؤتمر الأول لسوفيات الاتحاد كله لجنة من ١٣ عضوا لوضع مواد الدستور . وسرعان ما زاد عدد أعضاء هذه اللجنة الى ٢٥ منهم ١٤ عضوا من الجمهورية الفدرالية الروسية و ٥ من اكرانيا و ٣ من كل من القوقاز وروسيا البيضاء (١). ولما كان خمسة من مندوبي الجمهورية الفدرالية الروسية الأربعة عشر من أبناء الجمهوريات المتمتعة بالاستقلال الذاتي ، فان ذلك كان يعنى أن تسعة أعضاء فقط فى اللجنة من أبناء روسيا الكبرى - وهى نقطة أثارها انيوكيدزه عندما قدم فيما بعد تقريرها الى اللجنة التنفيذية المركزية . بيد ان القرارات الحاسمة فى الدستور لم تكن ، كما ثبت بعد ذلك ، من اللجنة أو من أى جهاز فى الدولة . بل من المكتب السياسى أو من مجموعة غير رسمية من الزعماء داخل الحزب .

وكان المشروع ينزع الجمهورية الفدرالية الروسية من مركزها المنفرد ويخضعها . جنباً الى جنب مع شركائها المتساوين الآن ، لسلطة مركزية مشتركة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية كله . وقد اجتذبت هذه الناحية فيه هؤلاء الشركاء . وبخاصة اكرانيا - اقواها واشدها حساسية . ولكن فرونزه كان قد عبر فعلاً عن تخوفات الجمهوريات ؛ وعندما أخذ يظهر تدرجاً لانحياز اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية قد لا يختلف كثيراً عن الجمهورية الفدرالية الروسية ،

(١) «Vtoraya Sessiya Tsentral' nogo Ispolnitel' nogo Komiteta»

بالإضافة الى زيادة الهيبة واتساع السلطة . حدث رد فعل حاد . وقدمت اللجنة التنفيذية المركزية لكل من اكرانيا وروسيا البيضاء مشروعات مضاد . أعلنوا فيما بعد . الى لجنة الصياغة . وكان المشروعان فى الواقع بنطويان على تحد لمبدأ السلطة المركزية بأكمله ولا يتفقان بسهولة مع مبادئ الاتحاد التى قبلت فى ديسمبر السابق (١). وكان « مجلس الجنسيات » المالحق بقوميسرية الشعب للجنسيات يمثل هيئة شبه نيابية تعبر داخلها الجنسيات المختلفة فى الجمهورية الفدرالية الروسية عن نفسها . وفى فبراير ١٩٢٣ قدم اقتراح فى لجنة الصياغة بتحويل هذا المجلس الى جهاز من أجهزة الاتحاد السوفيتى . مع جعله مجلساً ثانياً بالنسبة للجنة التنفيذية المركزية للاتحاد كله . وقد لقي هذا الاقتراح مقاومة عنيفة من بعض المندوبين الروس (٢) . وبدأ ان اللجنة قد وصلت الى نهاية طريق مغلق .

وكما يحدث فى المسائل الدقيقة جداً . ترك الامر للحزب للتدخل . وابتدى المؤتمر الثانى عشر للحزب . الذى عقد فى أبريل ١٩٢٣ التاء ان كان الجدل فى ذروته ، حساسية شديدة للنقد من الجمهوريات . وكان ستالين ، الذى كان قد تعرض مؤخراً لنقد لينين بسبب ما أبداه من عدوانية لا مبرر لها فيما يتصل بجورجيا . قوى الرغبة بشكل خاص فى محو أى ظل لمثل هذا الانطباع وسار الى منتصف الطريق لمقابلة مطالب الجنسيات . وأصدر المؤتمر بياناً شديداً فى مهاجمة أى تعبير عن « شوقينية الدولة الكبرى » . وتجاهل مؤقتاً تلك الفقرة فى برنامج الحزب التى توصى « بالاتحاد الفدرالى بين الدول المنظمة على النمط السوفيتى » باعتباره « أحد صور الانتقال الى الوحدة الكاملة » ، وأدان الذين ينظرون هذه النظرة الى « اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » الذى كان يتكون فى ذلك الوقت :

« أن عدداً كبيراً من الموظفين السوفيتيين . المحليين والمركزيين على السواء ، لا ينظرون الى اتحاد الجمهوريات باعتباره اتحاداً بين وحدات من الدول المتساوية بضمن حرية النمو للجمهوريات القومية . بل كخطوة نحو تصفية الجمهوريات كبداية لما يطلق عليه الجمهورية الواحدة غير المنقسمة ) » .

(١) يوجد نص المشروعين المرفوضين فى ض. ١. اجنابيف «Sovetskii Stroi»

(٢) كتب ستالين فيما بعد عن هذه المناسبة « أن الأحداث التى القيت لا تتفق مع الشيوعية ، أحداث لا علاقه لها بالعالية » . « ستالين - دراسات » ٧ من ٢٤٤ - ٢٤٥ .

ووصم مثل هذا السلوك بأنه « ضد البروليتاريا ورجعى » ووضعت عقوبات لمن يستمر فيه (١) . وأوصى المؤتمر بصفة خاصة بانشاء « جهاز خاص يمثل الجنسيات على أساس من المساواة » (٢) . ولكن ذلك لم يحدد :

المساواة بين من ؟ طبقا للخطوة الرسمية كان مجلس الجنسيات سيتألف من ممثلين لكل الجمهوريات ، سواء الداخلة في الاتحاد او المتمتعة بالحكم الذاتي ، وكذلك كل المناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتي . وطبقا لخطوة اخرى يتألف من ممثلى الجمهوريات الأربع الداخلة في الاتحاد فقط (٣) . اذ ان راکوفسكى ، المندوب الاكرانى ، احتج بأنه بمقتضى الخطه الرسمية سيكون للجمهوريه الفدرالية الروسية اكثر من ثلاثة امثال ممثلى الجمهوريات الثلاث الداخلة في الاتحاد مجتمعاً ، واقترح تعديلا جديدا ، اخذه عن دستور ویمار للرايخ الالماني ، بمقتضاه لا يحق « لوحدة - دولة » واحدة ان يكون لها اكثر خمسى التمثيل الكلى . ورفض ستالين كل هذه المشروعات على أساس ان الجهاز الجديد سيكون مجلسا للجنسيات لا للدول . وتم اخيرا على اتفاق قسمت بمقتضاه اللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد كله الى غرفتين . احدهما « مجلس الاتحاد » ويتألف من ٣٧١ عضوا ينتخبهم مؤتمر الاتحاد كله من بين ممثلى الجمهوريات المؤسسة بنسبة سكان كل منها (٤) ، والاخرى « مجلس الجنسيات » ويتألف من ١٢١ مندوبا ، خمسة من كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد وكل جمهورية متمتعة باستقلال ذاتي ، وواحد عن كل منطقة متمتعة بالاستقلال الذاتي تنتخبهم اللجنة التنفيذية لكل جمهورية او منطقة . وهكذا كان مجلس الجنسيات ينطوى على اعتراف رسمى بالمساواة بين الأمم التى يتألف منها الاتحاد ، بصرف النظر عن السكان ، وليس بين الدول ، وتقاسمت الغرفتان على قدم المساواة حقوق اللجنة التنفيذية المركزية ووظائفها التى لم تكن مختلفة جدا ، نظريا او عمليا ، عن سابقتها « اللجنة التنفيذية المركزية للجمهورية الفدرالية الروسية » . ويتطلب كل قانون تصدره لجنة الاتحاد كله موافقة الغرفتين كل منهم على حدة . واذا حدث بينهما

(١) « VKP (B) v Rezolyutsiyakh » (١٩٢١) I ص ٥٠٥ - ٥٠٦ .

(٢) نفس المرجع I ص ٤٩٦ .

« Dvenadtsatyl S'ezd Rossijskoi Kommunisticheskoi Partii »

(١٩٢٢) ص ٥٩٩ .

(٣) « ستالين - دراسات » V ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٤) زيد عدد الأعضاء في المؤتمر الثانى لسوفيات روسيا كلها الى ٤١٤ عضوا .

اختلاف فى الراى لم يمكن حله فى اجتماع مشترك (١) . يرفع الأمرالى مؤتمر السوفيات للاتحاد كله فى جلسة عادية او غير عادية .

وكان قرار مؤتمر الحزب بمثابة توجيه للجنة الصياغة لتستمر فى عملها على أساس الخطوط التى وضعت . وبعد ذلك اكملت اللجنة عملها وعرضت مشروعا متفقا عليه على « لجنة الاتحاد كله » للحصول على موافقتها فى بداية يولية . وباستثناء التجديد الخاص بمجلس الجنسيات كعرفة ثانية لا يتضمن « القانون الأساسى ( الدستور ) للاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » (٢) سمات أصيلة كثيرة . فقد كان محاولة لا مواربة فيها لتطبيق المبادئ التى سبقت تجربتها فى دستور جمهورية روسيا الفدرالية على المنطقة الأوسع التى يتألف منها الاتحاد الجديد . وانتقلت السلطة السيادية الى مؤتمر سوفيات الاتحاد كله الجديد ، وبقي مؤتمر سوفيات روسيا كلها الجهاز الأعلى للجمهورية الفدرالية الروسية فى وضعها الجديد كعضو فى الاتحاد ؛ وتولت اللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد كله وظائف اللجنة التنفيذية المركزية لروسيا كلها التى تحولت الى جهاز خاضع للأولى ؛ وصار مجلس قوميسيرى الشعب للجمهورية الفدرالية الروسية الى مجلس قوميسيرى الشعب للاتحاد كلها (٣) ، وصار للجمهورية الفدرالية الروسية مجلس قوميسيرين الخاص بها مثل الجمهوريات الاخرى . وهكذا تحولت أجهزة الجمهورية الفدرالية الروسية ، مع زيادة فى عدد الموظفين ولكن بلا تغيير فى الجوهر ، الى أجهزة مركزية للاتحاد السوفيتى . لقد كان الاستمرار الحقيقى بين الجمهورية الفدرالية الروسية بوضعها القديم والاتحاد السوفيتى وليس بين هذه الجمهورية بوضعها القديم ثم بوصفها الجديد .

(١) وحتى فى الاجتماعات المشتركة كانت غرفتا اللجنة التنفيذية المركزية تصوتان منفصلتين وكان الأمر يتطلب أغلبية فى كل منهما للوصول الى قرار . وقد وضع بند أيضا للاجتماعات « الكاملة » لانتخاب من يشغلون المناصب المختلفة وكذلك لبحث مسائل الاجراءات حيث كانت الغرفتان تحتمان مما وكفى فى هذه الحالة أغلبية الهيئته بفرقتيهما : بيد أن هذا البند أُلغى بتعديل أقره المؤتمر الثانى لسوفيات روسيا كلها . (٢) يوجد نص القرار الذى وافقت عليه اللجنة التنفيذية المركزية نهائيا بتاريخ ٦ يولية ١٩٢٢ فى « Istoriya Sovetskoi Konstitutsii v Dekretakh »

(١٩٢٦) ص ٢٤٤-٢٥٠ و ٢٥٥ - ٢٦٧ ، وقد ظهرت ترجمة انجليزية فى « وثائق رسمية بريطانية واجنبية » CXX (١٩٢٤) ص ٨٨٩ - ٩٠٢ .

(٣) وبذلك ألحقت عدة هيئات . أهمها « مجلس المسل والدفاع » و « لجنة الدولة للتخطيط » ، بمجلس قوميسيرى الاتحاد وكانت أصلا ملحقة بمجلس قوميسيرى الجمهورية الفدرالية الروسية . ولم يأت ذكرها فى الدستور كما لم يصدر بشأنها أى قرار رسمى لنقلها ، فقد اعتبر ذلك أمرا مسلما به . وكان ذلك من الحالات العديدة غير المألوفة التى حدثت فيما يتصل بالانتقال .



وكانت فترة السنوات الأربع التي مرت منذ وضع دستور الجمهورية  
الفدرالية الروسية قد شهدت تغييرات هامة في البناء الدستوري ،  
وبخاصة قيام عدد من الجمهوريات والمناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتي .  
فعندما وضع الدستور موضع التنفيذ في يولية ١٩١٨ كانت الحرب  
الاهلية على وشك أن تجتاح معظم هذه المناطق التي يغلب فيها السكان  
غير الروس ، والتي كان يمكن أن تقوم فيها وحدات متمتعة بالاستقلال  
الذاتي داخل الغدرال ، وسرعان ما تحول الاهتمام كله الى الصراع  
العسكري . ولكن بعد ثمانية عشر شهرا من القتال انهارت قوات دينيكن  
وكولشاك وصارت القضية موضع نقاش ثانية . وفي فبراير ١٩٢٠  
عينت اللجنة التنفيذية المركزية لجنة « لبحث القضايا المتعلقة بالبناء  
الفدرالي للجمهورية الفدرالية الروسية » (١) ، ووضعت اللجنة نموذجا  
لدستور طبق في العامين التاليين ، مع بعض التنوعات المحلية ، على  
جمهوريات متمتعة بالاستقلال الذاتي في اقليم الفولجا ( جمهوريتي  
الباشكير والتتار ) وفي القوقاز ( داغستان وجمهورية الجبلين وأنجازيا  
وآجاريا ) وفي وسط آسيا ( كازاخستان وتركستان ) وفي القرم . فصار  
لكل جمهورية متمتعة بالاستقلال الذاتي مؤتمر السوفيات الخاص بها  
ولجنته التنفيذية وكذلك قوميسيرات الشعب الخاصة بها والتي تألف  
منها مجلس القوميسيرين لكل جمهورية (٢) ، وكان تقسيم السلطات بين  
هذه القوميسيرات والأجهزة المركزية هو موضع الاهتمام الدستوري  
الرئيسي في هذه التجربة . ففي جميع الحالات اتبع تقسيم ثلاثي .  
فاحتفظت السلطات المركزية وحدها بالشؤون الخارجية وبالتجارة  
الخارجية ؛ كما احتفظت أيضا بالشؤون العسكرية و « ادارة الصراع  
ضد الثورة المضادة » بواسطة الجهاز السياسي لروسيا كلها ، مع الالتزام  
في بعض الحالات باستشارة السلطات المحلية . وتجيء بعد ذلك فئة  
من الوظائف كانت قوميسيرات الشعب القائمة بها في مختلف  
الجمهوريات مسئولة عنها امام الاجهزة المقابلة في الجمهورية الفدرالية  
الروسية مباشرة ، وكانت هذه الوظائف تضم عادة القوميسيرات  
الرئيسية المختصة بالحياة الاقتصادية للبلاد . وكانت القوميسيرات  
الباقية في كل جمهورية مستقلة مع خضوعها للاشراف العام للجنة  
التنفيذية المركزية ، تمارسه أحيانا وتمتنع عن استخدامه أحيانا أخرى .

(١) انظر الفصل السابق .

(٢) لم يكن للاتاليم المستقلة ذاتها مثل هذه الاجهزة ولذلك فليس فيها ما يهـ  
دستوريا ، فقد كان لها نفس المركز والتكوين الذي « للمنطقة » (oblast) بمعنى  
الدستور .

وكانت هذه الترتيبات الدستورية داخل الجمهورية الروسية  
الفدرالية هي النموذج السائد فعلا للعلاقات بين هذه الجمهوريات  
والجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الأخرى (١) . واستخدمت الآن  
أساسا لبناء الاتحاد السوفيتي . فبمقتضى دستور ١٩٢٣ قسمت  
قوميسيرات الشعب الخاصة بالانحد والخاصة بالجمهوريات الى  
الفئات الثلاث المألوفة . وتألقت الفئة الأولى من خمس قوميسيرات  
للانحد كله ليس لها مقابل في الجمهوريات بحيث كانت المسائل التي  
تناولها - الشؤون الخارجية ، والدفاع والتجارة الخارجية ، والمواصلات ،  
والبرق والبريد - من اختصاص الاتحاد وحده . ففي هذه الفئة كان  
للأجهزة المركزية السلطة الكاملة في اتخاذ القرارات وفي تنفيذها .  
والفئة الثانية هي « القوميسيرات الموحدة » - وهو اسم جديد -  
وكانت تضم المجلس الأعلى للاقتصاد القومي وقوميسيرات العمل  
والتعدين والمالية وتفتيش الفلاحين والعمال (٢) . وفي هذه الشؤون  
كان للاتحاد والجمهوريات قوميسيرات ، إلا أن قوميسيرات  
الجمهوريات كانت أجهزة محلية تابعة لقوميسيرات الاتحاد . وكانت  
قوميسيرات الجمهوريات في هذه الحالة مسئولة عن تنفيذ قرارات  
السلطات المركزية محليا (٣) . ومن هذه الفئة أيضا كان « الجهاز  
السياسي الموحد للدولة » الذي أنشئ بمقتضى باب قصير خاص في  
الدستور بغرض « توحيد الجهود الثورية لاتحاد الجمهوريات في الصراع  
ضد الثورة المضادة السياسية والاقتصادية وضد الجاسوسية وقطاع  
الطرق » . والحق هذا الجهاز بمجلس قوميسيري الاتحاد كله ولكنه  
يعمل عن طريق « أجهزة تمثله ملحقة بمجالس قوميسيري الجمهوريات  
المتحدة » ؛ وبذلك اتخذ شكل القوميسيرات الموحدة . والفئة الثالثة  
من القوميسيرات هي الشؤون الداخلية والعدل والتربية والصحة  
والشؤون الاجتماعية والجنسيات . وكانت هذه القوميسيرات الست

(١) انظر الفصل السابق

(٢) بمقتضى دستور الاتحاد السوفيتي كانت الاجهزة العليا للاتحاد مسئولة عن  
« اقامة دعائم الاقتصاد القومي بأكمله وأرساء أسسه ووضع الخطة العامة له » . وكان  
التركيز المتزايد للسياسة الاقتصادية من أهم القوى التي تعمل على المركزية في دستور  
الاتحاد السوفيتي .

(٣) مما يدل على أن هذا التقسيم للسلطات آثار مخاوف الجمهوريات أنه جاء في  
المؤتمر الثاني عشر للحزب في ابريل ١٩٢٣ عبارة حريصة : « أن ادماج القوميسيرات  
اختبار لجهاز الحكم ، فإذا تحولت هذه التجربة الى العمل على بسط نفوذ دولة كبرى  
فإن الحزب سيكون مضطرا لاتخاذ أشد الإجراءات الحاسمة ضد مثل هذا الانحراف ،  
ولقد يعيد النظر في موضوع ادماج بعض القوميسيرات المعينة

١٩٢١ (١) VKP (B) v Rezolyutsiya ١٩٢١ ص ٥٥٥ .

من أجهزة الجمهوريات ولا يوجد لها مقابل في الاتحاد ، وإن كان الدستور قد احتفظ للاتحاد باختصاص وضع « الأسس التي تسير عليها المحاكم والإجراءات القانونية وكذلك التشريع المدنى والجنائى للاتحاد كله » . كما احتفظ له باختصاص وضع « القوانين الأساسية للعمل » و « المبادئ العامة في مجال التعليم العام » و « الإجراءات العامة لحماية الصحة العامة » . وكان لكل من الجمهوريات التى يتألف منها الاتحاد مجلس قوميسيرى الشعب الخاص بها والذي يتألف من القوميسيريات التى ليس لها مقابل في الاتحاد والقوميسيريات الموحدة، وكان لقوميسيريات الاتحاد كله الحق في تعيين مندوبين يشتركون في أعمال مجالس قوميسيرى الشعب في كل جمهورية . وهكذا اتجهت مجالس قوميسيرى الشعب في الجمهوريات ، في حدود قيامها بوظيفتها كوحدات مندمجة ، الى أن تصبح أجهزة تنفيذية محلية للسلطة المركزية. كذلك لم يكن للجان التنفيذية المركزية في الجمهوريات قوة كبيرة في مواجهة مجلس قوميسيرى الشعب للاتحاد كله . فقد كان لها الحق بمقتضى الدستور في الاحتجاج على مراسيمه وقراراته لدى اللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد كله « دون أن يوقف ذلك تنفيذها » .

وتضمن دستور ١٩٢٣ للاتحاد السوفيتى تجديدا آخر في باب التنظيم القضائى لم يكن موجودا في دستور ١٩١٨ للجمهورية الفدرالية الروسية . فقد قضى دستور ١٩٢٣ بإنشاء محكمة عليا « ملحقة باللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد » بغرض « تقوية دعائم الشرعية الثورية وتنسيق جهود جمهوريات الاتحاد في الصراع ضد الثورة المضادة » . ولكن رغم أن السلطة القضائية اكتسبت بذلك نوعا من الاستقلال الرسمى ، فإن دورها في خدمة الهيئة التنفيذية ضمنه البند الذى يقضى بأن النائب العام امام المحكمة العليا ، ويعينه المجلس الرئاسى للجنة التنفيذية المركزية ، له حق الاستئناف الى المجلس الرئاسى ضد قرارات المحكمة . وبذلك تأكدت النظرية الماركسية في القانون باعتباره أداة لسلطة الدولة . وتطبيقا لهذه الروح لم يتضمن دستور ١٩١٨ للجمهورية الفدرالية الروسية أى بند لتفسير الدستور قضائيا . وسمح دستور ١٩٢٣ للاتحاد كله للمحكمة العليا بأن « تبدي آراءها ، بناء على طلب اللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد كله ، في شرعية قرارات جمهوريات الاتحاد من زاوية الدستور » . أما بالنسبة لشرعية أى تصرف من جانب أجهزة الاتحاد كله فله يوجد شيء من هذا القبيل ، وأشار الدستور الى العلاقة بين الاتحاد والأعضاء المكونين له بالنص على أن « يحمى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية حقوق جمهوريات الاتحاد » . وكانت السلطة النهائية في مؤتمر سوفيات الاتحاد كله ،

أو بالتحديد من اللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد . فقد كانت اختصاصات هاتين الهيئتين ، مثل اختصاصات البرلمان البريطانى ، شاملة ونهائية .

ويتربط على هذه الأوضاع أن حق تعديل الدستور لم يكن في يد الجمهوريات التى يتألف منها الاتحاد ، بل حقا مطلقا للسلطة المركزية (١) . وجاء النص الوحيد في دستور ١٩٢٣ الخاص بتعديله في القسم المتعلق بتقسيم السلطة بين مؤتمر سوفيات الاتحاد كله واللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد كله ، حيث منح المؤتمر وحده بمقتضى المادة ٢ . اختصاص « التصديق على المبادئ الأساسية للدستور وتعديلها » . وينطوى هذا التعريف المبهم للوظيفة على الاعتراف باختصاص اللجنة التنفيذية المركزية أو مجلس رئاستها بتعديل الدستور في المسائل التى لا تتضمن « مبادئ أساسية » ؛ وقد استخدم هذا الاختصاص بحرية كاملة مع الوقت . فمثلا مرسوم ٩ مايو ١٩٢٤ . بالغاء قوميسيريات التموين في الاتحاد وفي الجمهوريات وإنشاء قوميسيريات « موحدة » للتجارة الداخلية ، صدر من المجلس الرئاسى للجنة التنفيذية المركزية . ورسوم ١٨ نوفمبر ١٩٢٥ ، بادماج قوميسيريات التجارة الداخلية والخارجية في قوميسيرية واحدة هي قوميسيرية التجارة - وينطوى على بعض التعديلات الدستورية المترتبة على ذلك - صدر من اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس قوميسيرى الشعب مشتركين . ومن الناحية الأخرى عدل المؤتمر الرابع لسوفيات الاتحاد كله المادة ١١ من الدستور ، التى تحدد اجتماع المؤتمر سنويا ، بجعل الاجتماع كل سنتين . والخلاصة العامة هي أن عملية تعديل الدستور كانت تحكمها نفس الاعتبارات العملية التى تحكم عملية التشريع العادى وتخضع لنفس الالتباس في الاختصاص . وقد غطى هذا النقص من وجهة نظر القانون الدستورى النص على التزام اللجنة التنفيذية المركزية بعرض كل المراسيم ، بما فيها التعديلات الدستورية ، على المؤتمر التالى للسوفيات للتصديق عليها . ولكن هذا الالتزام لا يؤخر تنفيذها وظل من الناحية العملية اجراء رسميا .

وليس من اليسير تلخيص الراى في التغييرات التى دخلت على البناء السوفيتى نتيجة لدستور ١٩٢٣ . فالباحث يواجهه منذ البدايه نواقض غريب . فقد كانت « الجمهوريات الاشتراكية الفدرالية السوفيتية الروسية » تتضمن تعبير « فدرالية » فى عنوانها ، وكان يشار اليها

(١) وقد أقر الدستور استثناء واحدا لهذا المذهب العام : فتح الانفصال الذى منح للجمهوريات التى يتألف منها الاتحاد لا يمكن الفأوه ، كما لا يمكن تعديل الحدود بين الجمهوريات دون رضاها . (المادة ٦) .

باسم « الجمهورية الفدرالية » باستمرار ، ومع ذلك فهي من الناحية الدستورية البعثة وحدة واحدة تضم عددا من الوحدات التابعة - وإن كانت تتمتع باستقلال ذاتي جزئي . وقد تجنب دستور الاتحاد السوفيتي والوثائق الرسمية المتعلقة به استخدام لفظي « فدرال » و « فدرالي » ، ومع ذلك فقد كان الاتحاد السوفيتي فدرالا في بعض النقاط الجوهرية . فقد انشئ باتفاق بين دول ذات سيادة متساوية رسميا ، واعترف الدستور رسميا باستمرار هذه السيادة للجمهوريات التي يتألف منها بحيث « لا يعدها سوى الحدود التي وضعتها الدستور » . وتضمن الدستور تقسيما ، على أسس فدرالية بعثة ، للاختصاص بين سلطات الاتحاد وسلطات الجمهوريات ، كما تضمن اختصاصات مشتركة معينة (القوميسريات الموحدة) . بل إنه اعترف بحق لا يعترف به عادة للوحدات التي يتألف منها الفدرال ، هو حق الانفصال ، ونص صراحة على أن هذا الحق لا ينزع إلا بموافقة كل الجمهوريات . وتكوين الجمعية العمومية من غرفتين أسلوب مألوف للمحافظة على حقوق الدول الأعضاء . وقد كانت كل هذه الأمور تنطوي على قدر كبير من الأرضاء الرسمي للجمهوريات السوفيتية التي يتألف منها الاتحاد .

ومع ذلك فمن الممكن القول بأن اغفال لفظ « فدرال » من اسم الاتحاد ذو مغزى أكبر من هذه الصور الفدرالية . ففي وثائق تلك الفترة وصف « الاتحاد » بتأكيد تكرر مرارا بأنه « دولة اتحاد واحدة » . وكان دستور ١٩٢٣ للاتحاد يتميز عن دستور ١٩١٨ للجمهورية الفدرالية بأنه ينطوي على خطوة في اتجاه المركزية عن طريق زيادة عدد المسائل التي أدخلت في اختصاص الحكومة المركزية وكذلك عن طريق التشديد أكثر في سلطته النهائية ، لقد كان خطوة أخرى في عملية التركيز التي استمرت تتقدم بانتظام منذ الأيام الأولى للنظام . وما كانت أية ضمانات دستورية لحقوق الجمهوريات تستطيع أن تقاوم هذا الاتجاه نحو المركزية ، والواقع أن درجة التطابق التي فرضها الدستور عمليا كبيرة جدا . فوحدات الاتحاد السوفيتي ، وبخاصة إذا اعتبرت الجمهوريات والمناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتي وحدات في الاتحاد ، تكشف عن اختلاف في النمو الاقتصادي والسياسي والثقافي أكبر مما وجد في أي فدرال آخر في التاريخ ، وهذه الحقيقة وحدها تجعل تطبيق المعايير الموحدة صعبا أو غير ذي موضوع . فمجلس الجنسيات ، الذي يرجع أصله إلى الهيئة التي نمت تحت رعاية قوميسرية الشعب للجنسيات ، قد لا يرضى مطلقا تطلعات القوميين الأوكرانيين ، ولكنه مع ذلك كان يعمل تقديما ضخما في يقظة الوعي السياسي لدى الكازاخستانيين أو الجبيليين في القوقاز . كما ثبت أن ادخال نظام الجمعية التمثيلية ذات الغرفتين لم

يكن أكثر ، بالتعبير الدستوري . من محاولة نقل العرف الدستوري والأساليب الدستورية من العالم البورجوازي لزراعها في تربة غير ملائمة هي اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية . فلم يحدث في أي من الغرفتين مناقشات أو جدل حول موضوعات جوهرية ، كما لم يسجل قط أي اختلاف بينهما . واستمرت المراسيم تنقرر في اللجنة التنفيذية المركزية وتصدر باسمها ، ولكن لا اللجنة التنفيذية المركزية بأي من غرفتيها ولا مجلسها الرئاسي المشترك للغرفتين اتخذت أية قرارات كبرى أو مارست أية سلطة دستورية أكثر مما تمارسه أية لجنة صياغة . وباختصار فإن دستور ١٩٢٣ بدأ بالضرورة غير حقيقي . مشل كل الأشكال الدستورية في ظل نظام الحكم السوفيتي ، متى نظرنا إلى هذا النظام في ضوء القانون الدستوري الغربي . إن هذه الأشكال قامت بدورها في تسيير الإدارة ، المركزية والمحلية . وفي تكوين الآراء وعرضها . ولكن القرارات الكبرى في السياسة . والمناقشات التي سبقت مثل هذه القرارات ، تمت خارج نطاق الإطار الدستوري .

إن التركيز المتزايد للسلطة في الدساتير المتعاقبة للجمهورية الفدرالية الروسية ثم للاتحاد السوفيتي ، واتجاه الصور الفدرالية إلى التراجع أمام واقع الدولة الموحدة ، وعدم فعالية الضمانات الدستورية ، كانت جميعا تنازلات بمعنى ما لمواجهة الضرورة القومية التي طال أمدها . فالصراع من أجل البقاء الذي لا تضمن نتائجه في أي وقت من الأوقات لا يخلق قط جوا ملائما للمركزية في السيادة أو للتخفيف من حدتها . فضلا أن فكرة استخدام قوة الدولة مؤقنا . ولكن بكل شدة مادام الصراع قائما ، على اعتبار أنها ستدوى بمجرد أن تنتهي معركة النظام الاشتراكي ، كانت في تلك الفترة لا تزال حية بوضوح في أذهان كثيرين من البلاشفة واتخذت حجة لأية إجراءات يبدو أنها شديدة البرطاة . كما أن القوى التي تعمل في اتجاه المركزية لم تكن مقتصرة على الاتحاد السوفيتي ، والواقع أن التجربة السوفيتية تؤيد الرأي الذي انتهى إليه بحث عام في الحكم الفدرالي :

« إن الحرب والأزمات الاقتصادية تؤدي ، إذا تكررت ، إلى تحويل الحكومات الفدرالية إلى حكومات موحدة بصورة تكاد تكون مؤكدة . . . كما أن نمو الخدمات الاجتماعية قد تؤدي إلى نفس النهاية ، وإن كان ذلك ليس ضروريا » (١) .

وقد كان تركيز السلطة في المركز سمة لفترات معينة في تاريخ أي بلد وليس لنظمتها . وفي الاتحاد السوفيتي كانت جذوره اقتصادية

(١) ل. ك. س. . هوير « الحكومة الفدرالية » ( ١٩٤٦ ) ص ٢٥٥ .

« ان من به وطن هو من يملك شيئا ، أو على الأقل لديه الحرية والوسائل لأن يصير مالكا » .

ان « الأمة » أو « الشعب » الذى كانت تتألف منه الدولة كان البورجوازية المنتصرة . أما العمال فكان نصيبهم فيها لا يزيد عن نصيبهم فى أيام الملوكة ، لقد كانوا بلا نصيب فعلا من بلادهم .

كانت هذه هى خلفية موقف ماركس من المسألة القومية وأصل الشعار الذى جاء فى « البيان الشيوعى » من أن « العمال لا وطن لهم » . فلم تكن هذه العبارة الشهيرة تباهيا أو برنامجا ، كما يفترض أحيانا . بل احتجاجا ضد حرمان البرولتاريا من ميزة العضوية الكاملة فى الأمة . ومن ثم كان المطلب الأول فى « البيان » هو أن تقوم البرولتاريا فى كل بلد « بتسوية حسابها مع بورجوازياتها » . وهكذا « فإن صراع البرولتاريا مع البورجوازية سيكون فى الشكل لا فى الجوهر ، صراعا قوميا » . ومرة أخرى :

« ولما كانت البرولتاريا لا بد أولا وقبل كل شيء أن تحصل على السيطرة السياسية ، أى لابد أن تصير الطبقة الرائدة للأمة وتجعل نفسها « الأمة » ، فهى فى ذاتها قومية ، وإن لم يكن بالمعنى البورجوازي » . ويمكن أن يتم ذلك داخل إطار الديمقراطية البورجوازية ، وميزته هى أنه يهيئ للبرولتاريا أدوات تستخدمها فى قلب السيطرة البورجوازية .

بيد أنه كانت هناك قوى أخرى طويلة المدى فى تأثيرها . لماركس لم يقف عند حد الاشتراكية القومية كما فعل لاسال . لقد لاحظ أن التطورات الفنية للانتاج تؤثر بعمق فى الدولة القومية ، بصرف النظر عما اذا كانت البورجوازية أو البرولتاريا هى الطبقة السائدة .

« ان الخلافات والعداوات القومية بين الشعوب تختفى يوما بعد يوم بسبب نمو البورجوازية وحرية التجارة والسوق العالمى ووحدة أساليب الإنتاج وظروف الحياة التى تقابلها .

« وستؤدى سيطرة البرولتاريا الى زيادة سرعة اختفائها . فمن الشروط الأولى لتحرير البرولتاريا العمل الموحد من جانب البلاد المتمدينة الرائدة على الأقل .

« وبنسبة زوال استغلال الفرد للفرد ، سيزول أيضا استغلال الأمة للأمة . وبنسبة زوال العداوات بين الطبقات داخل الأمة الواحدة ، سيزول العداء بين الأمة والأمة » .

فى الغالب . ان فقرة ذات مغزى من المادة الأولى فى الدستور جعلت الأجهزة العليا فى الاتحاد مسئولة عن « اقامة أسس الخطة العامة للاقتصاد القومى بأكمله » ، وكانت أربع قوميسيريات من الخمس « الموحدة » تتناول الشؤون الاقتصادية .

وقد أقرت اللجنة التنفيذية المركزية فى اجتماعها بتاريخ ٦ يولية ١٩٢٢ دستور الاتحاد السوفيتى كما وضعت لجنة الصياغة : على هدى توجيهات المؤتمر الثانى عشر للحزب ، ووضع موضع التنفيذ على الفور . وكان لا يزال يتطلب تصديق المؤتمر الثانى لسوفيتات الاتحاد كله ، وتم ذلك فى ١٦ يناير ١٩٢٤ ، بعد وفاة لينين بعشرة أيام (١) .

### مذكرة (ب)

#### المذهب البلشفي فى تقرير المنصير

#### (١) خلفية القرن التاسع عشر

اسدلت الثورة الفرنسية الستار على مفهوم الدولة باعتبارها الأملاك الشخصية لعاهل ، وأحلت محله مفهوم سيادة الشعب أو الأمة . وكانت فكرة حق الملكية للعاهل مرتبطة بالنظام الفيدرالى فى شغل الأرض ، ولم تعد تتفق مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى خلفها نهوض الصناعة والتجارة ومع غوثة المثقفين الجديدة التى لا تنتمى للفيودالية . وهكذا صارت الطبقة الوسطى وريثة للملوك وحاملة لواء مذهب جديد هو القومية . ان روبسبير قال : « فى الدولة الأرستقراطية لا يعنى لفظ وطن شيئا الا للأسر المتميزة التى استولت على السيادة . وفى ظل الديمقراطية وحدها تعنى الدولة حقيقة أنها وطن جميع الأفراد الذين تتألف منهم » (٢) .

بيد ان تعريف الأمة أو الشعب بأنه معقد السلطة ، الذى نشرته الثورة الفرنسية وبلورته ، ظل بورجوازيا بحثا . فقد شكك بابيف من ان الجماهير « لا ترى فى المجتمع الا عدوا وتفقد حتى امكانية أن يكون لها وطن » . وربط وايتلنج فكرة الوطن بفكرة الملكية قائلا :

(١) «Vtoroi S'ezd Sovetov Soyuza Sovetskikh Sotsialisticheskikh Republik» وكانت هذه هى مناسبة التعديلين الثانويين اللذين أشر إليهما .

(٢) «Discours et Rapports de Robespierre» بإشراف س. فللاي (١٩٠٨) ص ٢٢٨ .

وستعجل البرولتاريا بهذه العملية . فهي الطبقة التي قال عنها ماركس ، بنوع من التعجل ، أن « الجنسية قد ماتت لديها » ، والتي « تمثل تحلل جميع الطبقات والجنسيات في المجتمع المعاصر » (١) . وواضح أن العملية لن تتم إلا بعد قلب البورجوازية والانتقال إلى الاشتراكية . بيد أنه لا يوجد عدم اتساق في حث البرولتاريا في كل بلد أن تقلب بورجوازياتها وتجعل نفسها الطبقة القومية ، والاعتماد في نفس الوقت أن الهدف النهائي للثورة هو وحدة العمال في مجتمع لا طبقي ولا قومي . أن معظم مفكرى القرن التاسع عشر ، ابتداء من مازينى ، لم يتفكروا في القومية باعتبارها تقيض العالمية ، بل الخطوة الأولى الطبيعية نحوها (٢) . وب نفس الطريقة يمكن اعتبار أن قومية المرحلة البورجوازية للثورة ستتحول إلى عالمية المرحلة البرولتارية .

أن مذهب سيادة الشعب يحمل معه ، بدلالاته ، مذهب تقرير المصير القومى . الذى بدأ أنه الشرط المصاحب منطقيا وضروريا للديموقراطية . ولكن مذهب تقرير المصير كما أعلنه الثورة الفرنسية كان ينطوى أساسا على حق الشعوب في أن تؤلف دولة قومية متحديا مبدأ الأسر الحاكمة ، وكان مشكلة دولية بقدر ما كان مشكلة داخلية . ولم يكن فيه بالتأكيد ما يوحى بعملية انفصال وتحلل بالجملة . ففي فرنسا ثبت أن الثورة كانت عاملا على التوحيد ، إذ حطمت آخر تقاليد النزعة الانفصالية في بريتانيا ونورمانديا وبيروفسال . وفى الأماكن الأخرى كانت الأمم التي استخدمت هذا المبدأ فيما يتعلق بها أكثر مما استخدمت في غيرها طوال الخمسين سنة التالية - البولنديين والإيطاليين والألمان - شعوبا مبشرة تسعى إلى الاتحاد والتكامل . ولا يبدو أن ماركس اتبعت له فرصة التفكير في حق تقرير المصير القومى قبل ١٨٤٨ ، ولكن من المؤكد أنه ما كان يرى فيه أى تنافض مع عملية التوحيد التدريجية التي كانت ، في رأيه ، تملأها ظروف الإنتاج الحديثة .

وكانت سنة ١٨٤٨ سنة حاسمة في قضية القومية وحق تقرير المصير . فقد قضى فيها تماما على مبدأ الأسر الحاكمة ، الذى كان قد

(١) « Karl Marx — Friedrich Engels: Historisch-Kritische » المجموعة الأولى ص ٥٠ ، ٦٠

(٢) كان هذا الافتراض الذى في القرن التاسع عشر قد نسي في بداية القرن العشرين . لقد نشر « هوريز ورونتشتاين » على حق ، صارة ماركس « أن العامل لا وطن له » على أنها شكوى واعتبارها مما يؤيد الاشتراكية القومية ضد الاشتراكية العالمية ؛ وقد رفض بايخانوف هذا التفسير المجمع ( دراسات XIII ص ٢٦٢ ) لعبارة ماركس لهذا السبب بالذات ، إذا بدا أنه فعلا يؤدي إلى هذه النتيجة الباطلة .

دمر في فرنسا في ١٧٨٩ ، في جميع أنحاء أوروبا الوسطى . وبعد أن انتشرت الدعوة إلى السيادة القومية كأساس للدولة في كل مكان بدأت أعم جديدة تظهر . فلم يقتصر الأمر على إثارة التطلعات القومية لدى الألمان والبولنديين والإيطاليين ، بل بدأت تسمع أيضا مطالب الدانمركيين من أهل شلسفيج والشعوب العديدة في امبراطورية هابسبورج وحتى من الإيرلنديين . وكانت هذه المطالب سببا في إثارة مشاكل من نوع جديد تماما . لقد كانت مطالب الألمان والبولنديين والإيطاليين ( والمجريين أيضا ) تهدد سلامة امبراطورية هابسبورج . وكانت هذه الامبراطورية . وهى عصب « الحلف المقدس » اللعين . هدفا لهجوم جميع المفكرين التقدميين منذ ١٨١٥ . وكان من الممكن بسهولة أن يمثل تكوين دولة قومية ألمانية أو بولندية أو إيطالية أو مجرية على أنه خطوة تقدمية بنافذة إلى الأمام . ولكن من الجانب الآخر صارت الوحدة الألمانية عرضة أيضا للتحدى من جانب الدانمركيين والنشكيين ، والوحدة البولندية عرضة للتحدى من جانب الروثينيين ، والمجرية عرضة للتحدى من جانب السلوفاكين والكفوانيين . والإيطالية عرضة للتحدى من جانب السلوفينيين ، والبريطانية من الأيرلنديين . فلاول مرة بدأت القومية وحق تقرير المصير يستخدمان كقوة مدمرة ورجعية (١) . ولم يحاول ماركس وإنجلز أن يضعوا نظرية كاملة عن القومية في ذلك الوقت أو في أى وقت آخر . وعندما طلب اليهما التعبير عن رأيهما في أحداث ١٨٤٨ كان موقفها من المسألة القومية متثرا بخلفية الثورة البورجوازية ، ولم يكن مختلفا إلى حد كبير عن موقف البراليين والديموقراطيين عموما . وكان واضحا للجميع أنه لا بد من وضع خط فاصل للأمر . إذ لا يمكن قبول تعدد مطالب الاستقلال القومى إلى ما لا نهاية . وكانت جميع المدارس متفقة إلى هذا الحد . وكان الاهتمام مركزا على المعيار الذى يطبق .

فأولا ، كان ماركس وإنجلز يميلان إلى قبول المطالب التي تؤدي إلى بناء وحدات كبيرة وقوية ، ورفض المطالب التي تؤدي إلى تعظيم

(١) وقد شهدت سنة ١٨٤٨ أيضا أول تحول عن مفهوم حق تقرير المصير العردي باعتباره مصاحبا للديموقراطية ( أى الفرض الذى يقول « أن لفرودينج الحق في اختيار الدولة التي ينتمون إليها ) إلى مفهوم الجنسية كحق موضوعي للأمم في تكوين دولة مستقلة ( أى الفرض الذى يقول « أن الأمة الروبرتانية لها الحق في تكوين دولة مستقلة » ) . فقد انتقلت حقوق الإنسان التي تمخضت عنها الثورة الفرنسية إلى الأمم . وأصدر المؤتمر السلافى الذى عقد في يونيو ١٨٤٨ بيان « باسم حرية الأمم الأوروبية وأخاتها ومساواتها » . أن « الإرادة العامة » التي ابتكرها روسو كانت قد جاءت ورسخت أقدامها .

المدون الكبيرة لعلى دول أصغر . وكان ذلك متفعا مع الآراء الليبرالية  
 ثم مع وجهه نظر البيان الشيوعي من أن التطور الاقتصادي  
 المعاصر يتطلب وحدات أكبر . وفي مقال نشره إنجلترا في ١٨٦٦ فرق  
 بوصوح بين الأمم الكبرى المتمدنة العالم بربريا في أوروبا . وذكر  
 بالاسم (إيطاليا وفرنسا وألمانيا وهنغاريا) (٢) التي أعطى مطالبها بأيدي  
 الديموقراطيين الأوروبيين . وثقت البعثة الصغيرة العديدة من شعوب  
 أمصها . بعد أن ظهرت مزارع تطول أو تعصر على مسرح التاريخ ،  
 الأمم الأخرى كقوى منها وصلت اجراء لا تنجز من هذه الأمم  
 القوية . هذه : انجسار ، الصغيرة ، الصرب والكروات  
 والنرويج والسويد والتشيكين وبقايا الشعوب السلافية السابقة  
 من بركة وصغر . ولما من انكسر الجماعة السلافية الروسية ومن  
 أدوية . ولا سحر مذهب في شجع . (٣) فلم يكن الاتجاه الليبرالي  
 أن الشعب الروسي الأمم الصغيرة قد سر بعد . ولم يكن هناك  
 ما يدعو ماركس وبنجر إلى تسر مثل هذه المشاريع .

المدون الصغيرة في نظر سبع مئة لا يفتقر عفة عامة ، لأسباب  
 عليه . على طاب حيث الصغيرة . وقد كتب جون ستيفارت ميل في « الحكم  
 جي » : « ليس هناك من يكون له نفس صغى لبريتونين أو أهل الباسك في  
 الدمار نفس ربحهم في بيزنطة ونهر نيمب متدفق ومضطر - أن يكونوا  
 صده في جبهة الغربية يتصور في طم السواة بكل ميزات المواطة الفرنسية  
 وبريتون في مر - التحية الغربية ودية فرنسا وفرنسا - من أن يقبوا بين  
 محروم - قاي شبه صغى من تصور قاصية - يدويون في فلكهم العقلي الضيق  
 الحسن - بون - شريك أو يمسوا - تحرك القامة في العالم . وينطبق نفس  
 نفس - من ويلر وسكتة كاهن في الأمة البريطانية » . وبعد ذلك بصفحات  
 صغى يعرف من من صغى في أن إدارة صورة لأندرا سرفان ما ستجعل الايرلنديين  
 يشعرون - الخواص التي لابد - يحصل عليها شعب طير قليل العدد عندما يصيرون  
 رملاء في أروسة - بدلا من أن يكونوا أجابا - بالنسبة لأولئك الذين ليسوا أقرب  
 جيرانهم حسب - من أغنى أم الأرض وواحدة من أحسنها وأكثرها متديكة وأقواها  
 أيضا . وقد انحط لينين من الوقت بالقبض : « كلما اقترنت الدولة الديموقراطية  
 من الحرية الكاملة في الأعمال ، كانت محاولات الانقلاب عليها أكثر واضعف ، حيث  
 أن مزاج الفول الكرى لابد من ناحية التقدم الاقتصادي ومن زاوية مصلحة  
 الجحاش » (مؤلفات XIX من ٣٩ - ٤٠) .

(٢) لقد اتبع إنجلترا هذا الاتجاه العنرف بما حدة . وآخر الأصداء المتأخرة لهذه  
 الأولية التي أضاعها الفكر التحرري في القرن التاسع عشر على الطلاب القومية لهذه  
 الشعوب الأربعة هو ما جاء في النقاط الأربعة عشر التي نادى بها الرئيس ويلسون .  
 قبل العمل بالرحيل الثلاث أصرف خطبائهما القومية بالاسم هما ألمانيا والمخ  
 من دول الأعداء في الحرب الكبرى الأولى . واكتفى بلمس الاستقلال الذاتي للأمم  
 الأقل شأنًا التي لم يشر إليها بالاسم .

(٣) ماركس وإنجلز - دراسات I XIII من ١٥٤ - ١٥٧ .

ونافيا ، جمع ماركس وإنجلز إلى تأييد المطالب التي مد بعترضان إلى  
 تجمعها بدعم خطة الثورة العالمية التي جاءت في البيان الشيوعي . إلى  
 مطالب البلاد التي أحرزت فيها البورجوازية تقدما ، إلى تلك تعيش  
 ميدانا يفسر بأحداث البورجوازية حركة . « اعترفت بحد - حد الواحد  
 الذي جاء ذكره في البيان الشيوعي على أن ثورته البورجوازية ستكون  
 ذات طابع زراعي أكثر منه صناعي . من بلاد هذه الحقبة « استثناء » .  
 واند ماركس مطالبها باستمرار في مسألة في ١٨٤٨ عن « الجمع  
 فرانكفورت » . أما الجنسيات الأخرى التي يعط فيها طبع الفلاحين  
 فاعتبرت بطبيعتها ريفية . وبهذه الروح رفض إنجلترا مطلب الدانمركيين  
 في شلفيج على أساس أنهم « أمه نصف متقدمة » . يحقو ألمانيا في  
 هذه الدوقيات هي حقوق « المندية ضد التمييزية » . حقوق المندمة ضد  
 الجمود » (٢) . ومن المؤلف أن يجرى الكتاب هذا التري من حيث إنجلز  
 إلى تحيزه إلى ألمانيا . ولكن ماركس - الذي لا يمكن اتهامه بالتحيز  
 للإنجليز ، لم يؤيد أيضا مطالب الأيرلنديين (٣) . ونقلت كذلك مطالب  
 الأمم السلافية في امبراطورية هابسبورج باستثناء البولنديين . بلزوا  
 معائل في مقاتلي إنجلترا المشهورتين ضد باكونين في ١٨٤٩ (٤) . فكلها  
 (باستثناء التشيكيين الذين أشاد ماركس وإنجلز بجهودهم الثورية في  
 ١٨٤٨ أكثر من مرة ) (٥) أمم متخلفة من العالين . فانصاريها سبق  
 اخضاع « الغرب التمدين للشرق البربري » . اخضاع المدة للريف .  
 اخضاع التجارة والصناعة والذكاء لزراعة الأفتان السلايين الجداة » .

(١) أضفى تمرد كراكو الذي حدث في ١٨٤٦ وكان صفة لأحداث ثورة ١٨٤٨ ضحا  
 « ديموقراطية » على الحركة البولندية كان ماركس يصر عليه باستمرار في ذلك الوقت  
 ومع ذلك كان ماركس وإنجلز لم يكونا راضيين بالمرء من وضع فرنسا في الخط الثوري  
 وقد جمع ريزانوف أقوالهما ، التي لم تكن متحدة دائما ، في هذا الموضع و  
 « Archiv für die Geschichte des Sozialismus und der Arbeit » .

VI (١٩١٦) من ١٧٥ - ٢٢١ .

(٢) « كارل ماركس وفردريك إنجلترا » (Historisch-Kritische Gesamtausgabe  
 المجموعة الأولى VII من ٣٥٣ .

(٣) صدر بيان في ١٣ فبراير ١٨٤٨ ، كان ماركس أحد المؤلفين الستة عليه . يعبر  
 عن الرضا « للتحالف الوثيق بين شعبي أيرلندا وبريطانيا » وللفرصة المتاحة « لخط  
 التحيز الذي جعل الشعب الأيرلندي يخلط بين كراهية المظلمين في أيرلندا واحتلرا  
 بكراهية الطبقات المظلمة في إنجلترا » . نفس المرجع VII من ٦٥٢ .

(٤) « ماركس وإنجلز - دراسات » VII من ٢٢٠ - ٢٢٣ .

(٥) وبخاصة في مقالة بتاريخ ١٨ بونة ١٨٤٨ ، وإن كان قد جاء فيها أيضا ل  
 الاضطهاد الألماني دفع التشكيك « للانضمام إلى الروس » لاجنب الاستبداد ضد الثورة » .

(٦) كارل ماركس وفردريك إنجلترا : (Historisch-Kritische Gesamtausgabe  
 المجموعة الأولى VII من ٦٨ - ٧٠) .

ونالنا ، لقد كان شعار جميع التقدميين في القرن التاسع عشر أن روسيا هي أقوى المدافعين عن الرجعية الأوروبية ، ومن ثم كان العداء لروسيا هو علامة الاخلاص الثوري . وعلى هذا الأساس أولا فسر لينين بلد ماركس وانجلز لمطالب الجنسيات الصغيرة في ملكية هابسبورج :

« في ١٨٤٨ كانت هناك اسباب تاريخية وسياسية للفرقة بين الأمم « الرجعية » والأمم « الثورية الديمقراطية » . وكان ماركس على حق في ادانة الأولى وتأييد الثانية . فحق تقرير المصير يتطلب الديمقراطية ويجب بطبيعة الحال اخضاعه للمطالب العسامة للديموقراطية . وفي ١٨٤٨ وما بعدها كانت هذه المطالب العامة أولا وقبل كل شيء هي الكفاح ضد الفيصرية » (١) .

وعلى هذا الأساس حظيت بالتأييد مطالب بولندا ، التي يمكن استخدامها للضغط على روسيا ، وأدبت مطالب الشعوب السلافية الأقل شأنًا التي كانت تميل الى الاعتماد على القوة الروسية .

واخيرا . كل موقف ماركس وانجلز ينطوي على عنصر من التجربة . ومن السخافة ان يعزى كل شيء فيه الى نظرية متسقة . فمثلا ، كان الفلاحون السلافيون في النمسا في الغالب يعتبرون آل هابسبورج أكثر عداء عنهم من سادة الأرض في بلادهم من البولنديين أو المجرين ، ومن ثم أقل منهم غررا . وفي ١٨٤٨ ساعدوا آل هابسبورج في مقاومة تلك المطالب القومية التي ايدعها ماركس وانجلز ومعظم الليبراليين . وكانت هذه « الخيانة » المزعومة للقضية الوطنية . أكثر من أية نظرية عن الطابع الرجعي لأمم الفلاحين أو عن ميلها الى روسيا ، هي التي دفعت انجلز الى هجومه عليها . كما تأثر أيضا موقف ماركس وانجلز من بولندا بالصعوبات العملية في التوفيق بين المطالب الألمانية والمطالب البولندية . وسواء بدافع من التحيز القومي . أو لأن ألمانيا بدت من وجهة النظر الثورية أكثر تقدما من بولندا ، ومن ثم أكثر جدارة بالتأييد منها ، كان ماركس وانجلز يميلان باستمرار الى تأييد المطالب الإقليمية الألمانية ضد بولندا ، مع الاستعداد لتعويضها على حساب روسيا أو على حساب تلك الأمم الصغيرة التي تسكن السهول التي بين بولندا وروسيا . ولاشك أن استخلاص نتائج من هذه الآراء المثارة بالاعتبارات العملية أمر غير مأمون العواقب .

ومن ثم فإن ماركس وانجلز لم يضعوا أية نظرية متميزة عن تقرير المصير قبل ١٨٥٠ ، ولكنهما اكتفيا بما يتبعها الخطوط الرئيسية

(١) « لينين - دراسات » XIX ص ١٢ .

الديموقراطية أو اخذا قرارات عملية في حالات معينة . وقد اضطر ماركس فيما بعد الى الاهتمام أكثر من ذلك بالمسألة القومية نتيجة لاصاله المباشر بالحركة العمالية . فالتحرد البولندي في عام ١٨٦٣ كان المناسبة التي تم فيها الاجتماع المبدئي بين العمال البريطانيين والفرنسيين الذي انبثقت منه الدولية الأولى ، وكان العطف على بولندا لا يزال واضحا في الدوائر الراديكالية عندما تأسست «الدولية» فعلا في العام التالي . وعن طريق هذه الحوادث وجد تقرير المصير القومي طريقه الى برنامج الدولية ، الذي أقره المجلس العام في ٢٧ سبتمبر ١٨٦٥ ، من باب جانبي . فقد جاء في أحد مواده « انه لن الضرورة الملحة القضاء على نفوذ روسيا المتزايد في أوروبا بضمن حق تقرير المصير القومي لبولندا وهو الحق الذي لكل أمة ، ومنح هذا البلد مرة أخرى أساسا اجتماعيا وديموقراطيا » .

ولكن برغم أن تقرير المصير القومي أثير بوضوح بغرض محدد هو مهاجمة روسيا ، فإنه كان من العسير قصر تطبيقه على بولندا . وقد اقتنع انجلز مع الوقت بإعادة النظر في موقفه من مطلب الداتماركيين في شلسفيج (١) ، واعترف ماركس بأنه غير رايه فيما يتعلق بإيرلندا :

« لقد اعتقدت فيما مضى ان انفصال إيرلندا عن انجلترا مستحيل . واعتقد الآن أنه حتمي ، حتى أن انتهى الأمر بتكوين فدرال بينهما بعد الانفصال » .

وانتهى في آخر الأمر الى « انه من المصلحة المباشرة المطلقة للطبقة العاملة الانجليزية أن تتخلص من ارتباطها الحالي بإيرلندا » (٢) ، ودافع عن وجهة النظر هذه في المجلس العام «الدولية» . ويبدو أن المسألة لم تثر من ناحية المبدأ الا مرة واحدة . وكان الأعضاء الفرنسيون في «الدولية» من اتباع برودون كلمهم تقريبا ، وتبعوا استاذهم في نبد مطالب القومية . وعندما اندلعت الحرب بين بروسيا والنمسا في يونيو ١٨٦٦ بدأت «الشلة البرودونية» ، على حد قول ماركس لانجلز ، يدعون الى السلام

(١) « كارل ماركس ولودويك انجلز : Historisch-Kritische Gesamtausgabe : المجموعة الأولى II ص ١٦٣ .

(٢) نفس المرجع ، المجموعة الثالثة II ص ٤١٢ و IV ص ٢٥٨ . وقد كتب لينين فيما بعد « ان سياسة ماركس وانجلز في المسألة الأيرلندية كانت أول نموذج عظيم ، ولا يزال يحفظ حتى الآن بأهميته » العملية « ، للموقف الذي يجب ان يتخذه البرولتاريا في الأمم المذبذبة من الحركات القومية » (دراسات « XVII ص ٦٦ ) .

دان حق تقرير المصير قد أعلن في «البيان المبثوث» لحزب العمال الديمقراطي الاجتماعي الروسي في مؤتمر انشائه في ١٨٩٨ . وافر برنامج الحزب الذي ووفق عليه في المؤتمر الثاني في ١٩٠٣ « حق تقرير المصير القومي لكل الأمم التي تتألف منها الدولة » . وتوحي صيغة العبارة ، بالإضافة الى أن البند جاء ضمن بنود أخرى تتعلق بالسياسة الداخلية الروسية ، بأن المقصود بها هي الجنسيات التي تنتمي الى الدولة الروسية (١) . ولم تثر الدلالات الدولية لهذه الصيغة في ذلك الوقت ولا في أي وقت لاحق حتى ١٩١٤ . ولكن دلالاتها القومية والحزبية كانت موضع جدل طوال هذه الفترة . ثم زادت حدة بعد ثورة ١٩٠٥ ؛ ولعل من العوامل القوية في زيادة احساس لينين بالمشكلة انتفاله الى بولندا النمساوية في صيف ١٩١٢ . وفي العام التالي أشار الى أن « المسألة القومية قد تبوات في الوقت الحاضر مركزا متصدرا بين أمور الحياة الاجتماعية الروسية » (٢) . وكان أهم مقاله البلاشفة عن هذا الموضوع قبل الثورة ينتمى الى هذه الفترة .

وكانت أولى « الهرطقتين » الرئيسيتين اللتين تحديتا السنية الحزبية في ذلك الوقت من أصل نمساوي . فحوالي بداية القرن تقدم الزعماء الماركسيون النمساويون ، تحدوهم الرغبة الملحة في مقاومة الاتجاهات القومية التي كانت تهدد كيان الملكية الثنائية ، بمشروع لابدال حق تقرير المصير ، كحق يعترف به المذهب الديمقراطي الاجتماعي ، بالاستقلال الذاتي الثقافي الا اقليمي لكل الجماعات القومية في جميع أنحاء الامبراطورية دون تحطيم لوحدها الإقليمية والسياسية (٣) . وكانت أول دلالات هذا المشروع وأوصحها هي تطبيقه

(١) اقترح بليخانوف في تعليقه على صياغة لينين لهذه الصيغة في البرنامج اخلال لفظ «امبراطورية» محل «دولة» بحيث لا ينطبق المصير الا على النظام القيصرى ولتجنب تقييد الجمهورية البورجوازية أو الاشتراكية في المستقبل بسياسة قد تعنى تقطيع اوصال روسيا ، ولكن لينين قاوم هذا التحديد ( «Leninskiĭ Sbornik» II (١٩٢٤) ص ١٤٤

(٢) « لينين - دراسات » XVII ص ١٢٢ .

(٣) جنحت المفاهيم الألمانية عن الجنسية ، بسبب انتشار الايمان على نطاق واسع في أوروبا ، الى أن يكون لها أساس شخصي لا أساس اقليمي . وكان المدعون في «مجمع فرانكفورت» سنة ١٨٤٨ لا يمثلون أقلية بل جماعات الاثنية بعضها اقلية في البلاد التي يعيشون فيها ، بل لقد افترض قبول مندوبين من الايمان الذين يعيشون في باريس ، وأن كان هذا الاقتراح قد رفض .

على أساس أن « الحرب قد أصبحت شميما عميقا وأن القومية هراء » (١) . وعندما وصف لافارج ، بعد ذلك بأسابيع قليلة ، الأمم في المجلس العام بأنها « خرافات بالية » قام ماركس بهجوم مضاد قائلا أن لافارج « بانكاره للجنسيات إنما يعنى ، عن غير وعى منه ، ادماجها في أمة فرنسية نموذجية » (٢) . وهي حجة استخدمها لينين فيما بعد ضد الاشتراكيين النمساويين والبولنديين ، ضد « الشوفينيين من أبناء روسيا الكبرى » الذين اذ ينكرون مبدأ تقرير المصير ، إنما يؤكدون ضمنا تفوقهم القومي .

وكانت «الدولية الثانية» منذ انشائها في ١٨٨٩ الى ١٩١٤ أقل اهتماما من سابقتها بمذهب تقرير المصير القومي . فبعد ١٨٧٠ هبط الاهتمام بهذه المشكلة . إذ لم تحدث اضطرابات أخرى في بولندا أو غيرها لتجلبها مشكلة حادة في قارة أوروبا ، أما أصوات الشعوب المضطهدة في القارات الأخرى فكان قد بدا لتوه يصل الى أسماع العالم كله . وكان أول بيان بشأنها في صورة قرار أصدره مؤتمر «الدولية الثانية» في لندن ١٨٩٦ :

« أن المؤتمر يعلن تأييده للاستقلال الذاتي الكامل لجميع الجنسيات ، وتعاطفه مع عمل أي بلد يعاني في الوقت الحاضر وطأة الاستبداد العسكري أو القومي أو أي نوع آخر ، ويدعو العمال في جميع مثل هذه البلاد أن يتكتلوا ، جنباً الى جنب مع العمال ذوي الوعي الطبقي في العالم ، لقلب الرأسمالية الدولية واقامة الديمقراطية الاجتماعية العالمية » (٣) .

لقد أقر النصف الأول من القرار اهتمام البرولتاريا بالمذهب البورجوازي الخاص بالاستقلال الذاتي القومي أو حق تقرير المصير ، وسجل النصف الثاني ايمانها بالتضامن الدولي للبرولتاريا في النهاية . ولكن الاهتمام بالموضوع كان قصير الأمد . فلم تحدث أية محاولة للعودة اليه في المؤتمرات المتعاقبة الدولية قبل ١٩١٤ (٤) .

(١) «كارل ماركس وفريدريك انجلز : Historisch-Kritische Gesamtausgabe» المجموعة الثالثة III ص ٢٣٦ .

(٢) نفس المرح ، المجموعة الثالثة III ص ٢٤١ .

(٣) « المؤتمر الدولي لعمال الاشتراكيين والنقابات » لندن ١٨٩٦ ص ٣٩ . وقد ترجم «الاحتلال الذاتي» في النص الألماني بلفظ «Selbstbestimmungsrecht» ولعبه ثم ذلك النص الروسي السائد « لينين - دراسات » XVII ص ٥٥ .

(٤) وما هو حدير بالملاحظة أن شكاي فنلندا ضد روسيا ، التي اتخلت أهمية دولية بعد ١٩٠٥ ، لم تناقش على أساس حق مجرد في تقرير المصير ، بل على أساس القانون الدستوري للامبراطورية الروسية .



على الحزب نفسه . وقد قرر الحزب الديمقراطي الاجتماعي النمساوي في مؤتمر ١٨٩٧ أن يجعل نفسه فدرالا من ستة أحزاب قومية تتمتع بالاستقلال الذاتي - الألماني والنشيك والبولندي والروماني والإيطالي واليوغوسلافي . وأصدر مؤتمر الحزب التالي الذي عقد في ١٨٩٩ قرارا مهم الصيغة يؤيد إعادة تنظيم النمسا على هيئة « فدرال من الجنسيات » . وأعقب ذلك حملة قادها كارل رنر ( وكان يكتب باسم مستعار هو رودولف شيرنجر ) وأوتوباور للدعوة لفكرة الاستقلال الذاتي الثقافي على أساس شخصي ، فينظم أبناء الجنسيات المختلفة ، بصرف النظر عن مكانة أقاليمهم ، في ظل مجالس قومية لإدارة شؤونهم التربوية والثقافية الأخرى ، على ألا تتأثر الوحدة السياسية والاقتصادية للنمسا أو جهازها الإداري .

وفي روسيا سرعان ما تلقف هذه الأفكار ، فيما يتعلق بتنظيم الحزب والدولة . « اتحاد عام العمال اليهود في روسيا وبولندا » الذي يعرف باسم « الرابطة » . وكانت « الرابطة » ، وهي أقدم تنظيم ديمقراطي اجتماعي في روسيا ، قد انضمت إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي الروسي عند تأسيسه في ١٨٩٨ باعتباره « تنظيما متممعا بالاستقلال الذاتي فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالبرولتاريا اليهودية وحده » (١) . وفي المؤتمر الثاني في ١٩٠٣ كافح مندوبي الرابطة للاحتفاظ بوضعها باعتبارها « الممثل الوحيد للبرولتاريا اليهودية في جميع أنحاء روسيا وأيا كانت اللغة التي تتحدث بها » (٢) . ولكنهم هزموا هزيمة ساحقة عند التصويت فانسحبوا من المؤتمر ومن الحزب . وعادوا إليه في المؤتمر الرابع في ١٩٠٦ بمقتضى صيغة ماثعة لم تسو من الأمر شيئا (٣) . وفي ذلك الوقت كان الحزب الديمقراطي الاجتماعي اللتواني والقوقازي يطالبان بنفس ما تطالب به الرابطة . ومع زيادة حدة القضية القومية في روسيا صار الجدل داخل الحزب حادا ومستمرًا ، وكان المعارضون الوحيدون لسياسة الاستقلال الذاتي للقطاعات القومية هي لينين وبعض الزعماء البلاشفة .

ويبدو أن جميع الأطراف كانوا يفترضون طوال الجدل الدائر أن الاستقلال الذاتي القومي داخل الحزب والاستقلال الذاتي الثقافي

للجنسيات المختلفة داخل الدولة مبدآن متلازمان . (١) وكان لينين مقتنعا بأن تقسيم الحزب على أساس قومي يؤدي إلى ضعفه ، وبأن ذلك ينطبق بنفس الدرجة على الدولة ، وكافح ضد ذلك في الحزب والدولة على السواء . وكان في أوائل ١٩٠٣ ، قبل المؤتمر الثاني ، قد وجه اللوم إلى جماعة ديمقراطية اجتماعية أومنية لأنها طالبت « بجمهورية فدرالية » لروسيا كلها ، « وبلاستقلال الذاتي في الحياة الثقافية » لجنسيات القوقاز . وذهب إلى أن البرولتاريا لا يهمها « الاستقلال الذاتي القومي » . أن ما يهمها هو شيان فقط : فيهما من ناحية « الحرية السياسية والمدنية والمساواة الكاملة في الحقوق » ، ومن ناحية أخرى « حق تقرير المصير لأية جنسية » ( يعني حق الانفصال ) (٢) . وهكذا اتخذ لينين بسرعة موقفا حاسما « كل شيء أو لا شيء » فيما يتصل بقضية تقرير المصير القومي ، وكان التناقض في هذا الموقف أقل مما يبدو لأول وهلة . فالأمة لها الحق في الانفصال ، فإذا لم تشأ أن تمارسه فليس لها ، كلمة ، أي حق آخر ، وإن كان للأفراد من أبنائها بطبيعة الحال حق المساواة مع المواطنين الآخرين فيما يتصل باللغة والتربية والثقافة ، مثل الحقوق التي يتمتع بها المواطنون حتى في المجتمع البورجوازي مثل سويسرا (٣) .

ومن ثم فإن موقف لينين كان قد تحدد في بداية ١٩٠٣ . وبعد ذلك بعشر سنوات ، عندما صارت القضية القومية في ذروة حدتها ، دفع ستالين - الذي كان في ذلك الوقت شاب بلشفي من جورجيا جاء لزيارته في غاليسيا - إلى هدم النظرية النمساوية . وقد نشر مقال ستالين « المسألة القومية والديمقراطية الاجتماعية » في صحيفة

(١) ناقش ستالين فيما بعد هذه النقطة بإسهاب : « أن نوع التنظيم .. يصيغ الحياة العقلية للعمال بأكملها بطابع لا يمحى .. فعندما ينظم العمال بما لجنسياتهم ينزلون داخل حدودهم القومية الضيقة ، ويقوم بينهم حواجز تنظيمية ، وينصب الاهتمام ، لا على ما هو مشترك ، بل على ما يميزهم بعضهم عن بعض .. فالتنظيم الفدرالي على أساس قومي يفرس في العمال روح النزلة القومية » ( « ستالين - دراسات » II ص ٣٦٥ )

(٢) « لينين - دراسات » VII ص ٢٤٢ - ٢٤٣ . وقد هاجم ستالين الديمقراطيون الاجتماعيين الأرمن على نفس الأساس « دراسات » I ص ٢٧ .

(٣) يقرر المبدأ الذي دعا إليه لينين في تسويات الصلح في فريسايل ١٩١٩ . ويطلب تقرير المصير على حق الجماعات القومية في الانفصال من الدولة القائمة والانضمام إلى دولة أخرى أو تكوين دولة خاصة بها . ولكن عندما لا تستطيع جماعة قومية ممارسة هذا الحق ، لأي سبب ، لا يعود لها الحق في أي اعتراف آخر كجماعة ، وإن كانت الحريات السياسية والمدنية والمساواة مضمونة للأفراد من أعضائها بمقتضى « معاهدات الاثليات ».

(١) « VKP (B) v Rezolyutsiyakh » (١٩١١) I ص ٥ .

(٢) « Vtoroi S'ezd RSDRP » (١٩٢٢) ص ٢٢٢ - ٢٢٥ .

(٣) « VKP (B) v Rezolyutsiyakh » (١٩٢١) I ص ٨١ - ٨٢ .

الحزب في ربيع ١٩١٣ (١) . وتشير الدلائل الخارجية والداخلية الى انها كتبت بايحاء من لينين ، وقد ظلت المرجع الاساسي للحزب في هذا الموضوع .

وقد ندد ستالين في مقدمة المقال «بموجة القومية» المتزايدة ، ودعا الديمقراطيين الاجتماعيين الى « حماية الجماهير من هذا ( الوباء ) العام ... بمحاربة النزعة القومية بأسلحة العالمية ووحدة الصراع الطبقي وعدم قابليته للانقسام » . ثم استطرد يعرف الأمة بأنها « جماعة راسخة تطورت تاريخيا تشترك في اللغة والاقليم والحياة الاقتصادية والتكوين السيكولوجي الذي تعبر عنه وحدة الثقافة » . وهاجم التعريفين المتساويين للأمة ، باعتبارها « جماعة ذات ثقافة مشتركة لم تعقد مرتبطة بالأرض » ( شبرنجر ) أو بأنها « مجموعة من الناس ترتبط بوحدة الطابع ووحدة المصير » ( باور ) ، على أساس انهما يتجاهلان الصفة الموضوعية للأمة والظروف التاريخية والاقتصادية المتغيرة التي انتجت هذه الصفة . والواقع ان « الأمة ليست مجرد قالب تاريخي ، بل قالب تاريخي ينتمي الى مرحلة معينة ، مرحلة الرأسمالية الناهضة » . فالبورجوازية « تلعب الدور الرئيسي » في خلقها ، و « السوق هي أول مدرسة تتعلم فيها البورجوازية نزعتها القومية » . وهكذا فان « الصراع القومي صراع البورجوازيين فيما بينهم » . والحركة القومية هي « صراع بورجوازي في جوهره دائما (٢) ، صراع ملائم أساسا للبورجوازية ومفيد لها » . وتختلف النماذج القومية في غرب أوروبا عنها في شرقها ، حيث ظهرت الى الوجود ، بفضل استمرار النظام الفيودالي فترة أطول ، دولة متعددة الجنسيات لا دول قومية . بيد ان هذه التعميمات الواسعة عن نشأة الأمم تنطبق في كل مكان . ومن ثم لا بد ان تعتبر الأمم التي خلقت بهذه الطريقة وحدات موضوعية مستقلة . ان « الأمم ذات سيادة وكل الأمم متساوية » .

وكانت وجهة النظر هذه ، بما تنطوي عليه من حق الأمم الكامل في تقرير مصيرها ، تهاجم النظرية المتساوية على أساسين . فمن ناحية حددت النظرية المتساوية حقوق الأمم بالعمل على الإبقاء على

(١) «مقالين - دراسات» II ص ٢٩٠ - ٣٦٧ حيث نشرت بعنوان «الاركسية والمساءلة القومية» .

(٢) ايد لينين في ذلك الوقت هذا الرأي تأييدا كاملا : وقد رأى ان الأساس الاقتصادي للحركات القومية يكمن في حقيقة « ان انتصار الانتاج الماركسي يتطلب بالضرورة ان تفوز البورجوازية الشرق الداخلي » ، واعتبر الدولة القومية « نموذجية » وطبيعية للفترة الرأسمالية في العالم المتدين ، « دراسات » XVII ص ٤٢٨ .

الدولة المتعددة الجنسيات متحدة بذلك حق تقرير المصير ، وبمحاولة احلال الاختلاف الثقافي محل الحقوق السياسية السيادية . ومن الناحية الاخرى كانت النظرية المتساوية تدعم النزعة القومية ، لا بالإبقاء دوما على التحيزات القومية فحسب (١) ، بل كذلك بمعاملة الأمة على انها قالب ثابت دائم - بحيث ان هذه النظرية ستؤدي ، حتى في نظام المستقبل الاشتراكي ، الى « تقسيم البشر الى جماعات تتحدد قوميا » . ولمعارضة هذه الهرطقة المزدوجة وضع ستالين وجهة النظر المزدوجة في الأمة التي احتلت مكانها في المذهب البلشفي . فمن ناحية ان الأمة هي التنظيم المعترف به تاريخيا للدولة في فترة الثورة البورجوازية ، وبهذا الوصف لها حق ثابت في تقرير المصير بالانفصال من الدول المتعددة الجنسيات . ومن الناحية الاخرى ، ان هدف الاشتراكية النهائي هو ابدال تقسيم العالم الى « جماعات تتحدد قوميا » بمبدأ « التضامن الدولي للعمال » . وسيكون لهذه التفرقة بين قومية الثورة البورجوازية وعالية الثورة الاشتراكية آثار مهمة ستنتج فيما بعد .

وكانت الهرطقة الثانية التي قام في وجهها المذهب البلشفي تربط أساسا في ذلك الوقت بالديموقراطية الاجتماعية البولندية (٢) . فابان التسعينات الأولى من القرن الماضي حدث انقسام بين جماعتين من الديمقراطيين الاجتماعيين البولنديين حول المسألة القومية . ومن احدى هاتين المجموعتين انبثق الحزب الاشتراكي « الوطني » البولندي بزعامة بلودسكي . أما الفئة الاخرى التي أيدت روزا لكسمبورج في آرائها فقد نبذت « مطلب إعادة الدولة البولندية » باعتباره مطلبا « طوباويا » ، وصارت مع الوقت جزءا من الحزب الروسي (٣) . وانعكس النزاع في مقال بقلم روزا لكسمبورج في الصحيفة الديموقراطية

(١) يقول لينين ان من امثلة الدلالات الرجعية للاستقلال الذاتي الثقافي « ان امثال الزوج في الولايات الامريكية الجنوبية ، التي كان يسودها الرق ، يتلقون تعليمهم حتى اليوم في مدارس منفصلة ، في حين ان البيض والزوج في الشمال يتعلمون سويا » . « دراسات » XVII ص ٩٣ .

(٢) وينبغي ان نضيف هنا ان وجهة النظر هذه كان يعتنقها الرواديكيون والثوريون الروس الأوائل من بسنل الى تشرنوفسكي ، وقد كانوا جميعا تقريبا اما غير مباليين بمطالب النزعة القومية او يقفون منها موقف العداء .

(٣) أفضل سرد لهذا النزاع من وجهة النظر البولندية ، بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون الحصول على الوثائق البولندية في مقال في « Proletarskaya Revolyutsiya » رقم ٢ - ٣ (٦١ - ٦٢) ١٩٢٧ ص ١٤٨ - ٢٠٨ .

الاجتماعية «نيوزايت» (١) ، قالت فيها ان الاستقلال القومى شأن من شئون البورجوازية وان البرولتاريا ، وهى فى جوهرها دولية ، لا شأن لها به . وقد رد كاوتسكى على مقال روزا لكسمبورج فى نفس الصحيفة بعد ذلك بمقال عنوانه « هل انتهت بولندا » ؟ ، وكانت حجته فيه هى نفس موقف البلاشفة فيما بعد (٢) . وانه لمن الاعراض الغريبة للاعتماد على روسيا بين جميع قطاعات السكان فى روسيا البولندية قبل ١٩١٤ ، ان طبقات ملاك الاراضى والتجار اتجهوا نحو الطبقات الروسية المقابلة لهم خوفا من التمردات الثورية بين الفلاحين البولنديين والبرولتاريا البولندية ، وفى نفس الوقت عزف الثوريون البولنديون عن فكرة اقامة حزب ثورى بولندى مستقل على أساس أنه سيكون اضعف من ان يستطيع شيئا حيال الطبقات الحاكمة البولندية . وكتبت روزا لكسمبورج مقالا طويلا فى ١٩٠٧ - ١٩٠٨ فى الصحيفة البولندية ، واتاح هذا المقال للينين المادة التى صاغ منها افضل دحض للنظرية البولندية (٣) .

وقد قام الرد البلشفى على النظرية البولندية على ثلاث دعائم . فأولا « ان تكوين دول قومية مستقلة اتجاه موجود فى كل الثورات البورجوازية الديمقراطية » (٤) ، ومن ثم فان الاعتراف فى هذه المرحلة بحق الانفصال مصاحب للمذهب التأييد البرولتارى للثورة البورجوازية . فالبرولتاريا لا تستطيع فى هذه المرحلة أن ترفض حق تقرير المصير أن تقيده ، وهو الحق المعترف به حتى فى المبادئ البورجوازية وفى التطبيق البورجوازي : وكان لينين كثيرا ما يشير الى انفصال الترويج عن السويد فى ١٩٠٥ باعتباره مثالا واضحا لحق تقرير المصير البورجوازي (٥) . وثانيا ، ان انكار الأمة الحاكمة لحق تقرير المصير بالنسبة للأمم الأخرى فيه تحطيم لمبدأ المساواة بين الأمم : وبرولتاريا

(١) «Neue Zeit» «لينا» XIV (١٨١٥ - ١٨١٦) II ص ١٧٦ - ١٨١ و ٢٠٦ - ٢١٦ .

(٢) نفس المرجع XIV ، II ص ١٨٤ - ٤٩١ و ٥١٣ - ٥٢٥ .

(٣) لم ينشر مقال لينين ردا على روزا لكسمبورج « حق الامم فى تقرير مصيرها » الا فى ربيع ١٩١٤ . وبعض الحجج التى جاءت فيها استخدمت فى مقالات سابقة نشرت فى الفترة الأخيرة من ١٩١٣ ، مثل « البرنامج القومى لحزب العمال الديمقراطى الاجتماعى الروسى » و « ملاحظات نقدية عن المسألة القومية » . وقد كان لينين مشغولا جدا بالمسألة القومية فى ذلك الوقت .

(٤) (لينين - دراسات) XVII ص ٧١ .

(٥) نفس المرجع XVII ص ٢٢٧ و ٤٤١ و ٤٤٩ - ٥٤٠ .

الامم الحاكمة لا يمكن أن تكون شريكة فى مثل هذا العمل . وكما حاول ماركس اغراء العمال الانجليز على تأييد استقلال ايرلندا ، وكما ندد بلافارج فى انكاره للجنسية على أساس ان هذا الانكار انما يخفى وراءه النزعة الى تأكيد تفوق القومى الفرنسى ، ذهب لينين الى ان رفض حق تقرير المصير من جانب الديمقراطيين الاجتماعيين الروس يعنى « الخضوع لمصالح ملاك الاقنان ولاسوأ تحيزات الامم الحاكمة » (١) .

ومن حق الديمقراطيين البولنديين نيل سياسة الانفصال بالنسبة لبولندا ، ولكن ذلك لا يقلل من ضرورة ان يعلن الحزب ككل ، وبخاصة اعضاءه الروس ، حق بولندا فى الانفصال . ويؤدى ذلك الى الدعامة الثالثة التى اقام عليها لينين رده والتى كان يصر عليها باستمرار ، وهى التفرقة بين حق تقرير المصير « بما فيه الانفصال » واتخاذ القرار بالانفصال . وقال لينين ان الدعوة الى منح حق الطلاق لا تعنى الموافقة على الطلاق فى حالة بذاتها (٢) . فأولئك الذين لديهم حق الانفصال ما زال امامهم أن يتخذوا قرارا بتحييد الانفصال أو عدمه . وقد صارت لهذه التفرقة أهمية كبرى فيما بعد .

وكان أول بيان كامل من الحزب عن القومية متضمنا فى قرار اتخذ فى اجتماع اللجنة المركزية فى بورنين بغاليسيا ، حين كان لينين يمشى فى ذلك الوقت ، فى خريف ١٩١٣ . وكان القرار ينقسم الى خمسة بنود ، الثلاثة الأولى منها كرست للهرطقة النمساوية ، والاثنين الآخرين للهرطقة البولندية . وكانت النقاط الرئيسية فيها هى :

١ - ان الرغبة الرئيسية فى ظل الظروف الرأسمالية هى المساواة فى الحقوق بين جميع الأمم واللغات ، وعدم وجود أية لغة رسمية الزامية ، وان يكون التعليم المدرسى باللغة المحلية ، مع قدر كبير من الاستقلال الذاتى الاقليمى والحكم الذاتى .

٢ - ان مبدأ الاستقلال الذاتى الثقافى وانشاء نظم مدرسية قومية كاملة داخل الدولة ضار بالديموقراطية بصفة عامة وبمصالح الصراع الطبقي بصفة خاصة .

(٣) تظهر هذه العبارة ذاتها مرتين فى مقالات لينين فى هذه الفترة « نفس المرجع XVII ص ١٦٩ و ٤٤٦ » ، وقد تكررت الفكرة المرة تلو المرة ، وكما قال تروتسكى بعد ذلك « ان رغبة الامم الحاكمة فى المحافظة على الوضع القائم كثيرا ما تليس ثوب التعالى على القومية ، تماما كما قد تأخذ رغبة الأمة المنتصرة فى التمسك بالفتية صورة الدعوة الى السلام » (Istoriya Russkoi Revolyutsii) II برلين ١٩٢٣ ، II

المستقلة نفسه « ضمنا » ؟ ان الاعتراف بحق تقرير المصير هو البديل الوحيد لقبول الاضطهاد القومي ؟ (١) .

وكان قرار ١٩١٢ ينصب بصفة خاصة على « الظروف الرأسمالية » السائدة في الفترة البورجوازية . وعلى هذا الأساس دار الجدل كله . ولهذا السبب لم يلتفت بدرجة كافية لنقطة لا بد منها لفهم المذهب البلشفي بوضوح . ان لينين لم يعدل قط عن المفهوم الماركسي الخاص بأن « الاختلافات والعداوات القومية في طريقها الى الاختفاء بصورة متزايدة » قبل مقدم الاشتراكية . ومن ثم فهو لم يعترف بمشروعيتها المطلقة او حتى على مدى بعيد . فمعد ١٩٠٣ كان يقابل بين الاعتراف المشروط بحق تقرير المصير من جانب الديمقراطيين الاجتماعيين والاعتراف غير المشروط من جانب الديمقراطية البورجوازية :

« ان الديمقراطي البورجوازي ( والاشتراكي الانتهازي المصاصر الذي يقتفى أثره ) يتصور أن الديمقراطية تستأصل الصراع الطبقي ومن ثم يقدم كل مطالبه السياسية في صورة تجريدية و « غير مشروطة » من زاوية مصالح « الشعب كله » أو حتى من زاوية المبادئ المطلقة الأبدية . ولكن الديمقراطي الاجتماعي لا يدخر وسعا في كشف هذا الوهم البورجوازي دائما وفي كل مكان ، سواء كان التصير عنها في صورة فلسفة مثالية مجردة أو في صورة المطالبة بالاستقلال القومي غير المشروط » (٢) .

وبعد ذلك بعشر سنوات فرق بأوضح تعبيرات بين مرحلتين في الموقف الماركسي من القضية القومية تقابلان مرحلتى الثورة :

« للرأسمالية النامية اتجاهان تاريخيان في المسألة القومية . الأول هو نقطة الحياة القومية والحركات القومية والصراع ضد كل اضطهاد قومي وخلق الدول القومية . والثاني هو نمو مختلف أنواع العلاقات بين الأمم وتحطيم الحواجز القومية وتوحيد رأس المال دوليا وكذلك الحياة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة والعلم وما الى ذلك .

ويمثل الاتجاهان قانونين من قوانين الرأسمالية العامة . ويسيطر الأول منهما في بداية نموها ، والثاني هو الطابع المميز للرأسمالية في اقترابها من المجتمع الاشتراكي . وتدخل البرامج القومية للماركسيين في اعتبارها كلا الاتجاهين ، فتدافع في الحالة الأولى عن المساواة في

٣ - ان مصالح الطبقة العاملة تتطلب وحدة كل العمال في أى بلد بذاته داخل تنظيمات برولتارية غير منقسمة على أسس قومية .

٤ - يؤيد الحزب « حق الأمم المضطهدة في الملكية القيصرية في تقرير مصيرها ، أى فى الانفصال وتكوين دولة مستقلة » .

٥ - ان القرار بتأييد ممارسة هذا الحق في أية حالة بذاتها سيتخذ بمعرفة الحزب « من زاوية النمو الاجتماعى بأكمله ومصالح الصراع الطبقي للبروليتاريا فى سبيل الاشتراكية » (١) .

ولم ينته الجدل بقرار ١٩١٣ . فقد أثارت الحرب المناقشة حول حق تقرير المصير فى كل مكان ، وفى الدوائر الديمقراطية الاجتماعية بصفة خاصة . وعندما أصدر مؤتمر زيمروالد للأحزاب المناهضة للحرب فى سبتمبر ١٩١٥ بيانه الذى يتضمن الاعتراف المألوف بحق تقرير المصير ، رد عليه راديك ، الديمقراطي الاجتماعى البولندى ، بمقال غاضب فى صحيفة سويسرية ندد فيه « بالصراع من أجل حق تقرير المصير الذى لا وجود له » واعتبره « وهما » (٢) . وفى الربيع التالى انتقل الجدل الى اعمدة صحيفة « فوربوت » ، التى انشأها اليسار الذى مثل فى زيمروالد ، فظهر فيها فى شهر ابريل ١٩١٦ مجموعتان من الأفكار احداها تؤيد حق تقرير المصير ، بقلم لينين ، والاخرى ضده ، بقلم راديك . وكانت حجة راديك « أن الديمقراطية الاجتماعية » لا تستطيع فى أية حالة تأييد اقامة حدود جديدة فى أوروبا أو إعادة حدود قديمة دمرتها الامبريالية » ، وان الموافقة على حق تقرير المصير هو الطريق الاكيد الى « الوطنية الاجتماعية » ، وان الشعار الوحيد المقبول لدى الديمقراطيين الاجتماعيين هو « لتسقط الحدود » (٣) . وبعد ذلك بأسابيع قليلة هاجم راديك فى صحيفة أخرى التمرد الذى حدث فى دبلين فى عيد الفصح فى ١٩١٦ باعتباره « انقلابا » (٤) . ورد لينين بمقال طويل آخر بعنوان « نتائج المناقشة حول حق تقرير المصير » . وقال انه حتى راديك نفسه أعلن عدم قبوله « للضم » ، ورفض حق تقرير المصير تأييدا للضم . فاذا ضمت ألمانيا بلجيكا ، ألا يكون لبلجيكا ما يبرر تأكيدها لحقها فى الاستقلال باسم حق تقرير المصير ؟ اليس تدمر بولندا

(١) « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » ١٩٤١ I ص ٢١٠ - ٢١١

(٢) « لينين - دراسات » XVIII ص ٣٢٣ .

(٣) نفس المرجع XIX ص ٢٧ - ٤٨ و ٤٢٨ - ٤٤٠ .

(٤) نفس المرجع XIX ص ٢٦٨ .

(١) نفس المرجع V ص ٢٤١ - ٢٧٢ .

(٢) نفس المرجع V ص ٢٢٨ - ٢٣٩ .

دائما مع الادراك الكامل لمشروعيتها النسبية المؤقتة والمشرطة ، ومع التفكير باستمرار فى الهدف العالمى النهائى .

ولكن مع ان مذهب مرحلتى الثورة كان دائما من العناصر الاساسية فى النظرية البلشفية فى تقرير المصير ، فان المسألة القومية عوملت باستمرار حتى ذلك الوقت باعتبارها عمليا موضوعا يخص المرحلة الاولى او البورجوازية وحدها ، حيث ان المرحلة التالية كانت تبدو بعيدة . ودفعت حرب ١٩١٤ لينين الى الاقتناع تدريجيا بان تناقضات النظام الرأسمالى قد قربت نهايته وان بداية المرحلة الثانية او الاشتراكية قد أصبحت وشيكة ، وان ذلك يتطلب تعديلا مقابلا فى نظرية تقرير المصير . بيد أن دراسة الظروف العالمية تحت وطأة الحرب اكتشفت تعقيدا جديدا . ان مراحل الثورة متتالية فى الوقت ، ولكن لما كان نمو الرأسمالية لم يكن متساويا فى الأجزاء المختلفة من العالم ، فان هذه الأجزاء تصل الى مراحل مختلفة فى نفس الوقت ، وهى تؤثر فى بعضها البعض . وقد أعلن لينين هاتين النقطتين فى اطروحة ابريل ١٩١٦ عن «الثورة الاشتراكية وحق الأمم فى تقرير المصير» (١) . وذهبت اولى رسائل هذه الأطروحة فى جرة تدعو الى ان «كل الشروط الموضوعية لتحقيق الاشتراكية» قد تحققت ، ولما كانت اولى مهام «الاشتراكية المنتصرة» هى استكمال الديمقراطية ، فان عليها ايضا ان تحقق «مبدأ حق الأمم المضطهدة فى تقرير مصيرها ، أى فى الانفصال السياسى الحر» . ولكن أحدث ما جاء فى الرسائل هى الرسالة التى تقسم العالم الى «ثلاثة انواع رئيسية من البلاد» . ويضم النوع الاول «البلاد الرأسمالية الرائدة فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة» ، وفيها «انتهت منذ أمد طويل الحركات القومية البورجوازية التقدمية» ، ويشمل الثانى «أوروبا الشرقية ، وبخاصة روسيا» ، وفيها «نمت فى القرن العشرين بصفة خاصة حركات قومية ديمقراطية وزادت حدة الصراع القومى» . أما النوع الثالث فهو «البلاد شبه المستعمرة مثل الصين وفارس وتركيا وكل المستعمرات» ، وفيها تكون «الحركات البورجوازية الديمقراطية» ، أما قد بدأت لتوها ، أو أمامها شوط طويل قبل أن تنتهى .

وهكذا ففى الوقت الذى كان لينين يتحسس فيه طريقه للانتقال من المرحلة البورجوازية الى المرحلة الاشتراكية فى الصراع من أجل تقرير المصير القومى ، أدخل تعديلا جديدا فى تحليل المرحلة البورجوازية

الحقوق بين الجنسيات واللغات وعدم التفرقة من أى نوع فى هذا المجال . وكذلك عن حق الأمم فى تقرير المصير ، وفى الحالة الثانية عن مبدأ العالمية» (١) .

والتمييز هنا فى الواقع بين الفترة التى لاتزال البورجوازية تصارع فيها دفاعا عن حقوقها فى مواجهة النظام الفيودالى والفترة التى تكون الثورة البورجوازية قد انتهت مهمتها . والصراع القومى فى المرحلة الاولى بورجوازية بحت ويهدف الى خلق الدولة القومية ، وذلك لا يعنى ان العمال لا يهتمون بها فينبغى الايؤيدها ، «فالحد من الحريات فى الحركة والحرمان من التصويت واخماد اللغة وتقييد المدارس والوان الاسطهاد الأخرى تؤثر فى العمال بقدر ما تؤثر فى البورجوازية ، ان لم يكن أكثر» (٢) . ولكنهم لا ينتظرون الى مطالب تقرير المصير القومى باعتبارها أمرا مطلقا . فمطالب تقرير المصير لا يمكن أن تقف ضد مطالب الاشتراكية العالمية :

« ان العامل الذى يضع وحدته السياسية مع البورجوازية فى أمته قبل الوحدة الكاملة مع البرولتارياتين فى جميع الأمم يعمل ضد مصلحته هو نفسه ومصالح الاشتراكية ومصالح الديمقراطية » (٣) .

وقال مرة أخرى :

« ان الماركسية لا تتفق مع القومية ، حتى مع «أعدل» و «أنقى» وأفضل القوميات المتمدنة . ان الماركسية تدعو الى عالمية تندمج فيها كل الأمم على مستوى أرفع من الوحدة بدلا من أى نوع من القومية» (٤) .

وكان ستالين قد قال فى مقالته المشهور ان هدف السياسة الاشتراكية هو تحطيم الحواجز القومية وتوحيد الشعوب «بطريقة تمهد السبيل لنوع آخر من التقسيم ، التقسيم على اساس طبقات» (٥) . وما دامت القضية القومية تقف فى الطريق فانها ستحول انتباه «الفئات الدنيا من السكان» عن الصراع الطبقي الى قضايا «مشتركة» مؤقتا بينها وبين البورجوازية (٦) . ومن ثم فيجب أن يقبل مبدأ تقرير المصير

(١) نفس المرجع XVII ص ١٣٩ - ١٤٠ .

(٢) «ستالين - دراسات» II ص ٢٠٨ .

(٣) «لينين - دراسات» XVI ص ٥٠٩ .

(٤) نفس المرجع XVII ص ١٢٥ .

(٥) «ستالين - دراسات» II ص ٣٦٢ .

(٦) نفس المرجع II ص ٢٠٩ .

(١) «لينين - دراسات» XIX ص ٣٧ - ٤٨ .

لينين كان مستعداً بمعيار للعمل في تطبيق الجانب البورجوازي ثم الاشتراكي للمذهب تقرير المصير القومي .

« ان اولئك الذين لم يفكروا في الموضوع يجدون «تناقضا» في ان الديموقراطيين الاجتماعيين في الامم التي تعارض الاضطهاد يجب ان يصروا على «حرية الانفصال» والديموقراطيين الاجتماعيين في الامم المضطهدة يجب ان يصروا على «حرية الاتحاد» . ولكن قليلا من التفكير يثبت انه لا يوجد . ولا يمكن ان يوجد . اى طريق آخر الى العالمية واندماج الامم ، اى طريق آخر من الموقف الحالي الى ذلك الهدف » (١) .

وعلى هذا الاساس . المهيم الى حد ما ، كان على ثورة أكتوبر ان تقيم نظريتها وعملها في قضية تقرير المصير القومي الشائكة .

لنصرع . وكان هذا التعديل يشيئ مباشرة على وجهه النظر التي عرطها في نشرته المشهورة ، « الامبريالية اعلى مراتب الراسمالية » (١) ، التي تتبع فيها انحدار الراسمالية البورجوازية التنافسية في القرن التاسع عشر الى الامبريالية البورجوازية المستغلة في القرن العشرين . فالصراع من اجل التحرر الوطنى في اساسه صراع بورجوازي ديموقراطى . فقد كانت الصورة التي تميز بها الصراع البورجوازي الديموقراطى في القرن التاسع عشر صورة صراع ضد بقايا الفيوالية والاوتوقراطية ، ولم تنته هذه الصورة بعد في بلاد النوع الثانى في اوروبا الشرقية و « بخاصة روسيا » . اما الصورة التي تميز بها في القرن العشرين فهي صورة صراع البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة ، لا ضد الفيوالية والاوتوقراطية من النوع القديم ، بل ضد الامبريالية البورجوازية . وهكذا وضع الاساس للتحالف بين الحركات القومية في بلاد النوعين الثانى والثالث . بين ضحايا اوتوقراطية القرن التاسع القديم ، وامبريالية القرن العشرين الجديدة ، بين اوروبا الشرقية وآسيا . وقد كتب لينين فيما بعد ، في سنة ١٩١٦ : « ان افتراض امكان التفكير في الثورة الاجتماعية بدون تمرد الجنسيات الصغيرة في المستعمرات وفي اوروبا ، دون انتفاضات البورجوازية الصغيرة بكل تحيزاتهما ، دون قيام الجماهير البرولتارية وشبه البرولتارية غير الواعية ضد النبلاء والكنيسة والملوك والامم الاجنبية ، هذا الافتراض جحود بالثورة الاجتماعية » (٢) . بيد ان هذه التجديدات كان لابد من تطبيقها في ضوء ما أعلنه لينين ايضا في أطروحة أبريل ١٩١٦ عن التقدم الوشيك من تطبيق مبدأ تقرير المصير البورجوازي الى الاشتراكي (٣) . وهنا ايضا كانت روسيا تشغل المركز الحاسم . ففي فترة الانتقال من الثورة البورجوازية الى الاشتراكية صار الخط الفاصل بين مرحلتى نمو الصراع القومى من البورجوازية الى الاشتراكية غير واضح ايضا ، وبخاصة في روسيا حيث كان الموقف ينطوى على العنصرين . ولكن

(١) نفس المرجع XIX ص ٧٨ - ١٧٥ .

(٢) نفس المرجع XIX ص ٢٦١ .

(٣) كتب ستالين بعد ذلك بمدة ان لينين ، في مقالة أكتوبر ١٩١٦ « نتائج المناقشة حول تقرير المصير » ، « أعلن ان النقطة الاساسية في المسألة القومية من حق تقرير المصير لا تعد جزءا من الحركة الديموقراطية العامة ، وتعملت فعلا الى جزء لا يتجزأ من الثورة البرولتارية الاشتراكية » . وقد ظهرت مقالة ستالين التي فيها هذه العبارة اسلا في صحيفة « بولشفيك » رقم ١١ - ١٢ في ٣٠ برانيه ١٩٢٥ . وتعمل العبارة الى حد كبير مقال لينين عندما ننظر الى بعد مرور الوقت عليه . ولكنها أكثر تحديدا من اى شيء قاله لينين فعلا .

## فهرس

٢	تقديم .....
١	القسم الأول
١	الإنسان والأداة
١١	الفصل الأول
١١	أسس البلشفية
٢٢	الفصل الثاني
٢٢	بلاشفة ومناشفة
٥١	الفصل الثالث
٥١	١٩٠٥ وما بعدها
٧٥	الفصل الرابع
٧٥	من فبراير الى أكتوبر

\*\*\*

١٠٥	القسم الثاني
١٠٥	البناء الدستوري
١٠٧	الفصل الخامس
١٠٧	الثورتان
١٢٦	الفصل السادس
١٢٦	دستور الجمهورية الاشتراكية السوفيتية الروسية
١٥٢	الفصل السابع
١٥٢	دعم الدكتاتورية

— الفصل الثامن  
سيادة الحزب ١٨٤

— الفصل التاسع  
الحزب والدولة ٢١٣

\*\*\*

— القسم الثالث  
التفرقة واللقاء ٢٥١

— الفصل العاشر  
السياسة والمذهب والجهاز ٢٥٣

— الفصل الحادى عشر  
تقرير المصير فى التطبيق ٢٨٥

— الفصل الثانى عشر  
تقرير المصير : ماله وما عليه ٣٦١

— الفصل الثالث عشر  
من التحالف الى الاتحاد الفدرالى ٣٧٦

— الفصل الرابع عشر  
دستور الجمهورية السوفيتية الاشتراكية ٣٩٦